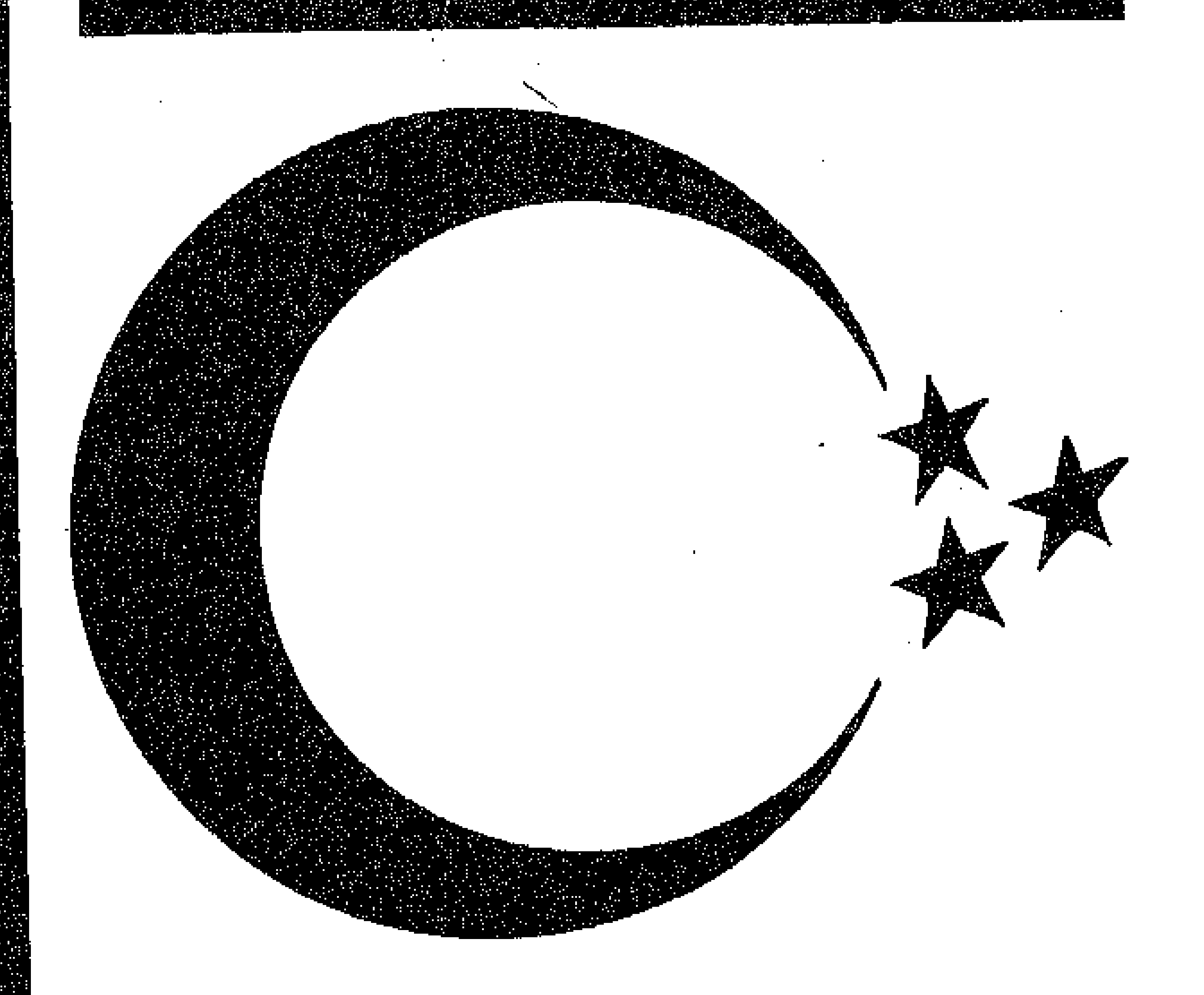
سياسة الاحتلال

تجاه الحركة الوطنية

من ١٩١٤ - ١٩٣٦



سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤ - ١٩٣٦

د. مصطفى النحاس جبر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٥

مقـــدمـة

تتناول هذه الدراسة فترة هامة من تاريخ مصر المعاصر · اذ تتعرض لمقدمات ثورة مصر التاريخية فى عام ١٩١٩ ومتغيراتها التى طبعت المسار الثورى للحركة الوطنية الديمقراطية عبر سنوات طويلة وهامة حتى اضطر الاحتلال واضطرت الحركة الوطنية معه الى توقيع معـــاهدة ١٩٣٦ · وفى خـلال هذه الفترة ناضلت الحركة الوطنية حين فجرت الثورة الوطنية الديمقراطية سنة ١٩١٩ ، ناضلت ضد مخططات الاحتلال والامبريالية نحو الحاق مصر أو فرض التبعية عليها كما ناضلت ضد محاولات الاحتلال فى حصـــار الحركة الوطنية الثـورية واخمادها ، وحين نجح الاحتلال فى استقطاب فئـات اجتماعية الى صـفه فان الحركة الوطنية الديمقراطية استطاعت أن تســقط بعض مخططاته ومشروعاته ·

على أن الحركة وهى تواجه قوى عاتية دولية ومحلية تعرضـت لمخطط الاحتلال فى تعبئة الثـورة المضـــادة فى شـكل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واستطاع الاحتلال معتمدا على الملك فى قمة الســلطة وعلى الفئات الاقطاعية والملاك الكبار وكبار الماليين من وكلاء الشركات الاستعمارية والاجنبية ، استطاع أن يحول الحركة الوطنية الديمقراطية عن الأســلوب الثورى الى الأســلوب القانونى ، على أن هذا النجاح كان جزئيا اذ استمرت الحركة الوطنيـة تواجه هذا بكل ما تملك من امكانيات جماهيرية ·

وقد قسمنا هذه الرسالة الى فصل تمهيدى وعشرة فصــول رئيسية · وتناول الفصل التمهيدى الظروف التى نجح فيها الاحتلال فى فرض الحماية على مصر ·

اما الفصل الأول : « تهيئة طبقات المجتمع المصرى للثورة » ·

فقد تعرضنا فيه لأهم المتناقضات العـالمية والداخلية التى تبلورت فى المجتمع المصرى بطبقـاته الاجتمـاعية المختلفة لكى يتهيأ للمرحلة المقبلة ·

وتعرض الفصل الثانى : « الثورة الوطنية الديمقراطية سنة ١٩١٩ » ٠ لأهم الظروف الدولية والمحلية التى ساعدت على اندلاع الثورة كما تعرض لتطور هذه الثورة وبداية مخططات ضرب الثورة ٠

وفى الفصل الثالث : « محادثات ملنر وانقسام الوفد » ٠

حاولنا أن نعرض لتطبيق خطة الاحتلال لضرب الثورة من داخلها ومحاولة صنع الثغرة داخل حصن الثورة وفرزها اجتماعيا وسياسيا ٠

وفى الفصل الرابع : « انقسام الوفد ومفاوضات عدلى « كيرزون » عرضنا لانقسام الوفد كعامل موضوعى داخل ظاهرة الحركة الوطنية وكظاهرة اجتماعية داخل الاطار العام للحركة ٠ تعتمد عليه قوى السيطرة الامبريالية ٠

واما الفصل الخامس : « تصريح ٢٨ فبراير أو الثورة المضادة » ٠

فقد تعرضنا فيه لظاهرة التصريح كتعبير عن السياسة الامبريالية التى تحاول أحكام القبضة على مصر من الانفلات بعيدا عن الحلقة الاستعمارية والتى تحاول اضفاء طابع التنازل فى قالب من التشدد والشدة ، مستفيدة من التناقضات الاجتماعية ومن الصراع الاجتماعى ومعبئة كل القوى المتهادنة الى قوى للثورة المضادة وتحويل الصراع الوطنى فى جوهره الأساسى الى صراع داخلى ٠

وتعرض بحثنا فى الفصل السادس : « الوفد المصرى فى الحكم ، اعلان ٢٨ فبراير فى التطبيق » ٠

تعرضنا فيه الى الصراع بين القوى الوطنية فى الحكم وخطط الاحتلال فى استيعابها ثم الانقلاب عليها

وفى الفصل السابع : « انهيار جبهة الرجعية وقيام الحكومة الائتلافية » ٠

عرضنا لفشل مخططات الانقلاب الاستعمارية والرجعية بحكم التناقضات داخل هذه الجبهة وصمود الحركة الوطنية ٠

أما فى الفصل الثامن : « الاحتلال بين سياسة الانقلاب والمعاهدة » ٠

فقد عرضنا فيه لممارسة الاحتلال المختلفة للضغط على القوى الوطنية ثم محاولات الاتفاق معها ٠

وفى الفصل التاسع : « انقلاب اسماعيل صدقى والغاء الدستور » ٠

عرضنا لأهم أسباب الانقلاب وجذوره وارتباطاته وخطره على القوى الوطنية وشبه الدستورية والنضال الشعبى ضد الانقلاب وانتهينا فى بحثنا الى الفصل العاشر » ٠

« انهيار نظام اسماعيل صدقي وانصار القوى الوطنية » .

الذى عرضنا فيه الى نجاح المقاومة الوطنية فى اعلاء التناقضات الداخلية داخل حركة الانقلاب وانهياره من الداخل بفعل الظروف الموضوعية والصراع الدولى . تلك أهم الخطوط الرئيسية باختصار شديد جدا فى بحثنا . والتى حاولنا منهجيا أن تكون سلسلة متصلة الحلقات تاريخيا نظرا للالتصاق الوثيق المتلاحق لأحداث تلك الفترة .

ويهمنا فى هذا الصدد أن نشير الى أهم مصادر الرسالة وليس بالوسع أن نتكلم عن أهمية هذا المصدر أو ذاك ، أو هذه الوثيقة أو تلك . فكل المصادر والوثائق بل والمراجع أيضا كانت ذات قيمة وأهمية فى بحثنا ، فقد اجتهدنا ولعلها الصعوبة الكبرى التى واجهتنا ، اجتهدنا فى تحقيق أغلب بل كل هذه المصادر والوثائق بحيث لا تخدعنا أو تسيطر علينا ، فعملنا بقدر ما وسعنا الجهد أن تدخل كل هذه المصادر والوثائق فى قالب واحد متكامل يكمل بعضه بعضا . وفى هذا السبيل فقد اجتهدنا كذلك أن نعتمد على مراجع تكون أقرب الى الدراسات الوثائقية ومنها على سبيل المثال الدراسات الوثائقية الهامة التى قدمها الاستاذ طارق البشرى فى كتابه « سعد زغلول يفاوض الاستعمار » و « الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية » للاستاذ الدكتور « رؤوف عباس » وكذلك « تاريخ الوزارات المصرية » للاستاذ الدكتور « يونان لبيب » وغير ذلك الكثير ، وهى تعتمد أساسا على الوثائق البريطانية فى الفترة موضع بحثنا .

كما اعتمدنا كذلك على المصادر المصرية فى تلك الفترة .

ويهمنا أن نشير الى اعتمادنا على الوثائق السرية للخارجية البريطانية فى الفترة من ١٩٣٠ ــ ١٩٣٦ وهى تقع فى ١٤ مجلدا يضم كل مجلد مالا يقل عن الخمسمائة وثيقة وهى تتناول فترة ما قبل ١٩٣٠ أيضا فى خطوط السياسة البريطانية العامة .

واعتمدنا كذلك على كل ما نشر عن الفترة من ١٩١٤ ــ ١٩٣٠ من وثائق تضمنها كتاب الأهرام ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ أو الكتاب الأبيض الانجليزى أو تقرير لجنة ملنر أو غير ذلك الكثير . مما غطته بعض المراجع الأجنبية المعتمدة على الوثائق البريطانية فى الفترة موضع الدراســـــة ومنها على سبيل المثال (مصدر Kedourie) الوثائقى .

غير أننا لا بد وأن نشـــير كذلك الى المذكرات وبخاصة مذكرات « سعد زغلول » وعبد الرحمن فهمى ومذكرات محمد كامل سليم : التى نشرت فى ثلاثة أجزاء وغير ذلك .

وأيضا لا بد وأن نشير الى الكم الهائل من الوثائق المصرية التى أطلعنا عليها سواء فى مركز تاريخ مصر المعاصر ، أو فى دار الوثائق القومية . وبصفة خاصة

تلك الوثائق التى كانت موجودة فى مركز تاريخ مصر المعاصر والتى عثرنا على الكثير من المجهول منها حتى الآن ومنهـا بعض التقـارير الهامة والخطية ومنها البيانات السياسية وبخاصة « الوفد المصرى » ومنها وثائق الحركة البرلمانية والدستورية وتقارير الأمن وغير ذلك الكثير وكلها كانت بمثابة التحقيق العلمى لبحثنا حتى لم نتعرض لتحليل واحد دون سند تاريخى ووثائقى ٠

وعلى أية حال فاننى أترك الرسالة نفسها توضح اذا استطاعت أهمية هذه الوثائق ودقتها ٠

وبعد ، فها نحن مرة أخرى نلتقى مع أستاذنا الجليل الأستاذ الدكتور « محمد أنيس » لنشكر له ان وجهنـا الى هذا العمـل وأصر عليه ، وأستاذنا الدكتور « أنيس » على أية حال هو أحد البنـائين الكبار للمدرسـة العلمية الاجتماعية فى دراسة المجتمع المصرى ونحن لم نجلس اليه مريدين أو فى حلقات تبعية فهو أبعد عن هذا فكانت العلاقة التى تحكمنا معه هى العلاقة الديمقراطية الكاملة فهو أسـتاذ من جيل فريد يتميز بالعطاء . وسعة الصـدر والأفق العلمى ٠

ولا يسعنى كذلك ، الا أن أشير الى المسـاعدات الكبيرة والنصائح الثمينة التى قدمها لنا الأستاذ الدكتور « رؤوف عباس » واصراره على الأخذ بيدنا منذ كنت طالبا « للماجستير » الى أن أصبحت طالبا « للدكتوراه » بل لا يسعنى الا أن أشكره غاية الشكر على أنه استطاع حل الكثير من المشاكل التى تواجهنى، ومنها على سبيل المثال أنه قدم الى مجموعة الوثائق البريطانية كلها التى اعتمدت عليها فى بحثى وأرجوه أن يغفر لى ذكر ذلك ٠

ولا يسـعنى أيضا الا أن أتقدم بوافر الشـكر الى الأستاذ الدكتور « عبد العزيز نوار » الذى شرفنى بقبول مناقشة هذه الرسـالة رغم جسامة مسئولياته والدور الهام الذى يقوم به فى سبيل المحافظة على المدرسة التاريخية فى مصر واستمرارها فى ظروف صعبة ، وغاية فى القسوة ٠

أساتذتى الأعزاء جميعا لكم خالص الشكر وعظيم المحبة والتقدير ٠

القـاهرة ٠ أول يوليو ١٩٨١ ٠

مصطفى النحاس جبر

تمهيد

مصر قبيل اعلان الحماية

كانت مقدمات الحرب العالمية الأولى ــ بالنسبة لمصر ــ عامة وخاصة ·
أما العامة فتبدو فى الموقف كما رسمه انقسام الدول العظمى الى معسكرين (١)
« فقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين زيادة فى حدة التناقضات بين
الدول الاستعمارية الكبرى » (٢) · كما شهد المسرح الأوربى بزوغ قوى جديدة
للامبريالية خرجت الى الساحة الدولية بعد أن استطاعت القوى القديمة تقسيم
العالم · وكان أمام القوى الجديدة أن تستخدم أساليب الصراع المختلفة « بغرض
ايجاد ثغرة تنفذ من خلالها الى تحقيق مكاسب ذاتية ، ونعنى بتلك القوى
الجديدة ، الامبراطورية الالمانية » (٣) وحليفاتها ·

وأما المقدمات الخاصة للحرب فنعنى بها ما حدث للدولة العثمانية من
تقسيم منذ قيام الدستور مما كان ظاهرا معه « أن الملك العثمانى فى سبيل
الزوال » وسعت الدول فى السيطرة عليه وبخاصة ألمانيا التى كان سعيها فى
صورة الصديقة والحليفة لتركيا فنفذ توغلها عبر الأناضول فأرض الرافدين
حتى الخليج · كما « استجابت العصابة التركية العسكرية » للفكرة العسكرية
الألمانية » وانبعثت سياسة التتريك وحلم استرجاع مصر (٤) ·

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية الجزء الأول · النهضة بالقاهرة سنة ١٩٥٢ ــ ص ٣٣ ، ٣٤ ·

(٢) مصطفى النحاس جبر · « سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩٠٦ ــ ١٩١٤ » الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ١٥٥ ·

(٣) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية . الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٥ ص ١٧ ·

(٤) بونداريفسكى : سياستان ازاء العالم العربى · دار التقدم · موسكو ١٩٧٥ ص ٧٩ ·

أما من ناحية الامبراطورية البريطانية ، فان الخطر الدولى المحدق كان يدفعها أيضا للتفكير فى حير الطرق للحفاظ على مصر · وهى البلد ذات الاهمية الكبرى للمصالح الامبراطورية والتى عبر عن اهميتها « كرومر » فاستهل كتابه « مصر الحديثة » بقول « نابليون » « مصر هى أهم بلد فى العالم » (٥) · والتى زاد من أهميتها منذ قولة « نابليون » أهمية قناة الســـويس والقطن المصرى (٦) ·

فاهمية مصر اذن بالنسبة لبريطانيا لاترجع الى كونها فى موقع خطير بالنسبه للمواصلات الامبراطورية ، بل أيضا بحكم الموارد الهامة التى يمكن أن توفرها لعجلة الحرب · فمصر كانت أيضا تحت الوصاية الاقتصادية والمالية المفروضة عليها منذ عزل الخديوى اسماعيل · (٧) فكان يصرف من ميزانية مصر على مد السكة الحديدية وأعمال انشائية تعود بالفائدة على المقاولين الاستعماريين ، بايجاد سوق للصناعة البريطـانية الثقيلة واستغلال العمل الرخيص فى مصر · فقد استخدم المقاولون الاستعماريون على سبيل المثال سبعة عشر ألف عامل من صعيد مصر فى مشروع رى الجزيرة ·

وغير ذلك ، كانت هناك شركات النقل البحرى والبنك الاهلى الذى بلغت ارباحــه ٢٢٠ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ وحدها ، وكان هناك أيضــا البنك الزراعــى وله مع البنك الاهلى صلات بتسع وعشرين بيتا ماليا فى العالم · ثم هناك أيضا عدة شركات أخرى وشركات صغيرة منها شركة مصر لحلج الأقطان وشركة سيناء للتعدين وشركة الاراضى المتحدة وشركات للسجاير والمياه والنور والتموين بالفحم وشركات التامين التى كان ٩٠٪ منها منشآت انجليزية · وقد قدر الراسمال البريطانى المستغل فى مصر فى سنة ١٩١١ بـ ٠٠ ر ٠٠٠ ر ٤٤ جنيه لايدخل فيه شراء الاراضى والديون والودائع ولا فروع الشركات البريطانية والمنشآت الصــناعية والتجارية الخاصة (٨) · وقد قدر البعض حجم التوظيفات الراسمالية البريطانية فى مصر بثلاثة أضعاف الرساميل البريطانية الموظفة فى تركيا تقريبا وضعف الاستثمارات البريطانية فى الصــين تقريبا أيضا (٩) ·

والخطر العالمى لم يبدأ بطبيعة الحال مع قيام الحرب العالمية الأولى · بل بدأ مع نذر هذه الحرب والوضع فى منطقة البحر المتوسط الذى فرض على بريطانيا بالتالى ، أن ترسم سياستها على تطوراته · فمنذ احداث المغرب أوائل عام ١٩١١

---

(٥) نفس المرجع ·

(٦) Harris, M. Egypt under the Egyptians London 1925, p. 1.

(٧) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية · دار النديم · القاهرة ١٩٥٦ ص ٥٥ ·

(٨) بيرنز ، اليئور : الاستعمار البريطاني فى مصر · ترجمة احمد رشدى صالح القاهرة ١٩٤٦ ص ٥١ ــ ٥٤ ·

(٩) بولداريفسكى : المرجع السابق ص ٥١ ·

وهجوم ايطاليا على طرابلس الغرب واحتلالها جزر الدوديكانيز ثم اثنتى عشرة جزيرة فى بحر ايجه أهمها رودس ، وغير ذلك من أحداث ، تأكد لبريطانيا اهمية تعيين رجل عسكرى مثل كتشنر كان عليه أن ينجز عسكريا تأمين الدفاع عن غرب قناة السويس بعد أن أمنت انجلترا الدفاع عن شرقه وكان هذا مهما لتأمين الدفاع عن مواصلات الامبراطورية الى الهند والشرق الاقصى . (١٠)

ومصداقا للأهمية العسكرية لتعيين « كتشنر » انهماكه منذ أيامه الأولى فى مصر فى تحويلها الى رأس جسر للتغلغل فى شـــبه الجزيرة وفلسطين وسوريا ، وانهماكه كذلك فى مد السكك الحديدية وشق الطرق وزيادة عدد القوات البريطانية الرابضه فى البلاد (١١) وكانت مشروعات كتشنر فى توسيع ميدان باب الحديد ، أو ميدان صلاح الدين بالقلعة ــ والتى حاول جذب الأنظار اليها باعتبارها مشروعات اصلاحية وتجميلية للقاهرة ــ الا لاعتبارات حربية لتسهيل نقل الجنود . كذلك فاننا نلاحظ ان « كتشنر » اهتم ببناء الطرق الاستراتيجية والترسانة كجزء من تهيئة مصر كقاعدة لبريطانيا فى الحرب(١٢).

وكان على « كتشنر » كذلك أن يؤمن الوضع الداخلى الذى يحتفظ بمصر ساكنه هادئه حسب ما عبر وزير الخارجية البريطانية حتى يمكن السير فى الاجراءات السياسية واستغلال فترة الهدوء لوضع حد نهائى للهياج فى مصر. وكان ذلك يعنى تصفية الحركة الوطنية فى مصر ، وخاصة ان ضرورات الموقف الدولى والموقف فى منطقة الشرق الأوسط يحتمان ضرورة اتخاذ هذه الخطورة . فكانت مهمة « كتشنر » ان يعيد النظام بالارهاب كأجراء للقبض « على كل السلطة فى مصر » (١٣) . وعلى هذا الأساس فان كتشنر « أبرز منذ وصوله الى مصر السيادة الانجليزية علنا فجعل دار المعتمد البريطانى هى المسئولة عن حكم البلاد . ومضى يحكم مصر حكما حقيقيا فأصر على ان يكون له مكانا خاصا فى « البروتوكول » وألا يكون قنصلا جنرالا كباقى قناصل الدول فحضر الى عابدين مرتديا بزة فيلدمارشال وأراد قطارا خاصا وطلب كل مظاهر تكريم امير البلاد (١٤) . والواقع انه سبق مجئ « كتشنر » التوسع فى القوانين المقيدة للحريات ، فتوسعت الحكومة فى تطبيق قانون المطبوعات ومن ذلك عدم اعطاء رخص جديدة لاصدار الصحف ومنع تداول بعض الصحف العربيـة وتفتيش دور الطباعة ومصادرة الكتب الوطنية والتضييق على حريـة التمثيل المسرحى الذى تبعته اصــــدار ما سمى « لائحة التياترات » التى حوت قيودا

---

(١٠) مصطفى النحاس جبر : نفس المرجع ص ١٦٠ ــ ١٦٣ .

(١١) بونداريفسكى . نفس المرجع ص ٧٨ .

(١٢) مصطفى النحاس جبر : نفس المرجع ص ١٨٧ .

(١٣) مصطفى النحاس جبر . نفس المرجع ص ١٨٧ .

(١٤) نفس المرجع ص ١٧٧

Weigall. A, Egypt from 1798-1914, London 1915 p. 260.

بغيضه على اعتبار « التياترات » مجالا للنشاط السياسي والاجتماعي وفرصة للاجتماعات . وسرت لائحتها على « السيرك » ـ ونوادى العرض السينمائى ومقاهى الموسيقى وما اشبه (١٥) .

والحق أنه ما ان وصل « كتشنر » حتى طلب تقريرا ملحا من وزير الداخلية على ان يكون يوميا لرصد الحالة فى مصر . واشتد على أثر هذا نشاط جهاز البوليس السياسى السرى الذى انشأ فى أواخر سنة ١٩١٠ ـ واتجه نشاط هذا البوليس الى ناحيتين ، الأعضاء القياديين فى الحزب الوطنى ، والوكالة الألمانية ومن يتردد عليها من مصريين من ناحية . ومراقبة أعمال البوليس السرى نفسه من ناحية أخرى وشمل نشاط البوليس السرى معرفة العلاقات السياسية للطلبة الهنود بالأزهر والمراسلات مع الجمعيات السرية الموجودة فى أوربا وعلاقة محمد فريد مع الصحف الالمانية . ثم تركز نشاط البوليس على الحزب الوطنى ومؤتمره فى مارس ١٩١٢ فقد كلف البوليس السياسى بالحضور فى المؤتمر وكتابة تقرير شامل (١٦) .

وقد حدث بعد اجتماع الحزب الوطنى المشار اليه ، ان استدعى «فريد» لاستجوابه بالنيابة عن الكلمة التى القاها فى مؤتمر الحزب . فاحس فريد من مراقبة الشرطة ومن تحذيرات تلقاها من البعض من رفاقه ان بنية الحكومة القاء القبض عليه ، فقرر الهجرة الى خارج البلاد وفر هاربا على احدى البواخر الروسية (١٧) وكان سفر « فريد » أو هجرته مما أثر على الحزب الوطنى ووحدته وترك فراغا كبيرا فى البلاد . وامتد الأمر بعد ارهاب « فريد » وحزبه الى تصفية المعارضين داخل الحكومة فاضطر « سعد زغلول » الى الاستقالة ، التى كان من أهم أسبابها محاولة محاكمة « محمد فريد » (١٨) .

وبالتخلص من « محمد فريد » و « سعد زغلول » تفرغ كتشنر للقضاء على الجيوب الوطنية متخذا من محاكمة « فريد » نقطة البداية لحمله ارهابية شملت بيوت زعماء الحزب الوطنى وأعضائه وغلق وتعطيل الصحف . وصاعد كتشنر الارهاب فلفقت الاتهامات للكثير من الوطنيين وكثر الابلاغ عن قضايا ملفقة وصار دخول رجال النيابة والشرطة مألوفا للمنازل وساقوا الناس مكبلين الى أقسام الشرطة . وصدرت أحكام قاسية فى بعض القضايا . وداهم البوليس المطابع والصحف والمكتبات وانتشرت الجاسوسية فى الريف

---

(١٥) مصطفى النحاس جبر : نفس المرجع ص ١٦٦

(١٦) نفس المرجع ص ١٦٧ .

(١٧) أوراق محمد فريد : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٧٣ ـ ٧٦ .

(١٨) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٧٠ .

واستدرج الناس للكلام عن الأحوال الحاضرة للتنكيل بهم • وبلغ الارهاب ان فقد الحزب الوطني جميع صحفه في سنة واحدة هي سنة ١٩١٢ حتى اعترفت « اجبشين جازيت » بعدم وجود صحافة حرة في مصر (١٩) •

وزيادة في الامعان لتصفية الحركة الوطنية لجأت السلطات الى مراقبة الوطنيين في خارج البلاد فعينت مراقبين للطلبة المصريين في الخارج (٢٠)

موقف « كتشنر » من الأعيان والخديو : كانت سياسة «جورست» الذى سبق « كتشنر » تعتمد أساسا على تحسين العلاقات بين المعتمد والخديو وتوسيع سلطات ما يسمى بالمجالس الدستورية • وقد تعارض الأمر الأخير مع سلطات ونزعة الخديو الاوتوقراطية ، وهو ما أوحى للخديو ان « جورست » ضعيف أمام القومية ، فرأى الوقت مناسبا لضرب الانجليز والقوميين وتقوية مركزه الشخصى(٢١) وحين جاء « كتشنر » فانه نبذ هذه السياسة التى تقوم على التوازن فلجأ الى سياسة غير متخفية فحكم « وكأنه ملك شرقى مطلق الارادة ، لا ترد له كلمة ولايدانيه أحد • وأثر « عباس » في البداية ان ينزوى فى قصره وخاصة انه معزول عن أية قوة يمكن ان يناوىء بها الحكم الاستعمارى المباشر• وحين « حاول عباس » جذب الحزب الوطني اليه بعد أن أثار أعضاءه بعضهم على بعض ، تدخل « كتشنر » في الأمر وأظهر له ان لاضرورة للاحزاب في البلاد » (٢٢) ثم توترت العلاقات أكثر بينهما حين تكررت الشكاوى ضد الخديوى بالاتجار في الرتب والنياشين ، وحين رغب في بيع سكك حديد مريوط لبنك « دى روما » المشتراه لحساب ألمانيا وكذلك لأن الخديو يبدد أموال الأوقاف (٢٣) •

وكان الصدام شديدا في مسألة الأوقاف بين الخديو « وكتشنر » لأن عوائد الأوقاف كانت موضع فضائح عديدة ، بما جعل « كتشنر » يصر على اقامة وزارة مستقلة للأوقاف (٢٤) •

ويذكر « عباس » بصدد مسألة الأوقاف ان صدامه حولها مع «كتشنر» وصل الى تهديد « كتشنر » له بخلعه وتولية الأمير « سعيد حليم » (٢٥) في مكانه •

---

(١٩) نفس المرجع السابق ص ١٧٨ — ١٨٠ •

(٢٠) أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ١٠٨ ، ١١٥ •

(٢١) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations, 1800, 1958 London, 1954, p.p. 198-200.

(٢٢) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٨٣ •

(٢٣) لامبلان ، روجه : في سبيل الاستقلال ، ترجمة ميخائيل بشارة داود القاهرة ١٩٢٣ ص ٧٣ •

(٢٤) Chriol, V., The Egyptian Problem, London., 1920. p. 116.

(٢٥) مذكرات عباس حلمي الثاني : جريدة المصرى من ١٠ابريل — يوليو ١٩٥١ المصرى : ٥ يوليو ١٩٥١ •

وأدت الخلافات بين « كتشنر » والخديو ، الى أن شن الأخير حربا سرية ضد الانجليز فى القاهرة والآستانة ، وفى كل مكان ووصف « كتشنر » أعمال الخديو لمدام « روشبرون » فقال : انه شاب « مغرور غشوم لا يدرى ماذا يفعل وأنه أى اللورد « كتشنر » ـ لا يسمح له بالطواف بالبلاد كما فعل هذه السنة قبل سفره الى أوربا « وكان الانجليز يخشون طواف عباس بالأقاليم » لأن عباسا كان على صلة طيبة مع بعض أعيان البلاد وآكد صلته هذه « طلعت بك » أحد الزعماء الأتراك لمحمد فريد حين رؤى الاتفاق مع « عباس » بعد قيام الحرب الأولى » (٢٦) .

وبدأ « كتشنر » فى تقليم أظافر الخديو فوجه له ضربتين أولاهما منعه من منح الألقاب دون موافقة مجلس الوزراء مسبقا أو موافقة « كتشنر » وأما الضربة الثانية فكانت منعه من رياسة مجلس الوزراء (٢٧) .

والخلاصة أن السياسة الانجليزية لم تكن تثق فى « عباس » الذى كان يعتبر نفسه تابعا للسلطان ويحرص على ابداء الولاء له . ورغم ان عباس اعتمد على عبد الحميد حين كان يحكم فانه كان « مستعدا أن يلقى بنفسه فى أحضان جمعية الاتحاد والترقى بعد الثورة التركية وكانت سياسته هذه تلقى تأثيرا لدى الارستقراطية التركية » (٢٨) .

وكان على « كتشنر » الذى أقصى الخديو ان يعتمد فى حكمه على قوة اخرى تحالف السلطة الاحتلالية ، ووجد « كتشنر » ضالتـه فى الحليف التقليدى ، وهم أعيان الريف الذين رحبوا به منذ وصوله وعمدوا الى تنبيهه الى ولائهم للاحتلال منذ عهد « كرومر » فتكلم « لطفى السيد » الى « الجازت » عن قصة تكوين حزب الأمة بارتباط ورضا الوكالة البريطانية (وكرومر) وأضاف « لطفى السيد » فى تصريحه قوله بأن حزبه يتمنى مساعدة انجلترا على تقريب يوم الجلاء « ولكنه يعلم ان ارادتهم رأى ارادة المصريين لا تؤثر فى ذلك وأن الجلاء لا يكون الا متى بلغ المصريون درجة من القوة والمدنية لاتجد انجلترا عندها عذرا تعتذر به لأوروبا عن استمرار الحالة الحاضرة » ثم قدم « حزب الأمة » نفسه كبديل رجعى للخديو فاعلن انه يمقت سياسة الوفاق(٢٩) وفاق الانجليز مع الخديو ـ ومن الأمثلة الدالة على موقف الأعيان من الانجليز و « كتشنر » ان « مصطفى باشا خليل من أعيان الشرقية دعا عددا عظيما من ضباط الاسطول الانجليزى ـ الى بلدته واحتفل بهم احتفالا عظيما ـ وصفف

---

(٢٦) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٢٧) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٢٨) نفس المرجع ص ١٨٤ .

(٢٩) نفس المرجع ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

لهم الخفراء على جانبي الطريق من المحطة الى منزله • ثم زاد الطين بله بأن خطب بينهم مطريا أعمال الاحتلال » (٣٠) وأكثر من ذلك ان عبد الرحيم الدمرداش باشا قطب « حزب الأمة » وأحد مؤسسيه ذهب الى الاعلان فى « الجازت » ــ التى تبارى أقطاب الحزب فى اعلان ولائهم للاحتلال على صفحاتها ــ عن الترحيب بالانجليز و « كتشنر » ، بل ودعا مواطنيه الى معاونتهم على ما أسماه ترقية البلاد وتمدينها فطلب من المصريين العدول عن الهياج والشكوى من الاحتلال (٣١) •

كانت هذه الطبقة من كبار ملاك الأرض المصريين هى التى اعتمد عليها « كتشنر » أساسا ــ فى فترة دقيقة من الصراع الدولى ــ ورأى فيها الاحتلال مساعدة فى تنحية الخديو والفئة الاقطاعية التركية الحاكمة ذات الصلة الوثيقة بتركيا بحكم الجنس والصلات التاريخية والاجتماعية •

أما كبار الملاك المصريون فكانوا وثيقى الصلة بالاحتلال تاريخيا ومصلحيا لذلك فتح لهم كتشنر أبواب سرايه واستقبلهم بالمئات فاجتمع عنده من الأعيان وكبار علماء الاسلام وغيرهم نحو خمسمائة ، « وكانت تلك الفئة تستقبله بالترحاب وكلمات الود وتعده واحدا من أبناء البلاد » (٣٢) •

وسهلت هذه الفئة لكتشنر عقد الصلات بالأهالى والريف ، والتى كان « كتشنر » يتقرب بها فى جولاته الى الفلاحين لاستجلاب عواطفهم فسهل له كبار الأعيان ذلك وعلقوا اللافتات التى تعلن عنه « كصديق للفلاح » ! الأمر الذى أدى الى قول البعض ان هذه الجولات أكسبته « شعبية غير عادية » وقول البعض الآخر ان كتشنر « استفاد من معرفته بطباع المصريين ، فطوف البلاد معتمدا على عدد كبير من أصدقاء كانوا له فى الأقاليم وبذلك « احتك بكل طبقات المجتمع الريفى » (٣٣) •

ويرى البعض فى سياسة « كتشنر » وما قام به من مشاريع فى الريف عودة بالذاكرة الى أيام الاحتلال الأولى • « أيام العطف على أصحاب الجلاليب الزرقاء » (٣٤) ولكن الواقع ان أحد مشاريع « كتشنر » كمشروع الخمسة أفدنة » ، قد أدى الى حرمان صغار الفلاحين من فرصة رهن أراضيهم وزاد من اعتمادهم على المرابين ، وهو الذى قال عنه مؤرخو الاستعمار الجديد انه صدر

---

(٣٠) أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ١٢٦ •

(٣١) مصطفى النحاس جبر • المرجع السابق ص ١٨٥ •

(٣٢) نفس المرجع ص ١٨٥ ــ ١٨٦ •

(٣٣) Magnus P., Kitchener Portrait of An Imperialist, London, 1964, pp. 267-268, Schirol, V., Op. cit. p. 188.

(٣٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٨٦ وهو رأى للاستاذ شفيق غربال •

لحماية الملاك الصغار من المرابين(٣٥) وثمة مشروع آخر ، من مشاريع «كتشنر» طبلت له صحافة الاحتلال كالمقطم ووصفته « بالمشروع الجليل » وذلك المشروع لم يتعد توزيع ستمائة فدان من الأراضي البور وكذا ردم البرك والمستنقعات وغيرها وكان الهدف الأساسي من وراء أمثالهـــا « تضليل الجماهير وتحويل اهتمامها عن السياسة • فضلا عن ان اهتمام كتشنر بأمثال هذه المشاريع كان اهتماما استراتيجيا استعدادا لظروف الحرب وحتى تكون مصر مركزا لتموين القوات المحاربة في أثناء الحرب (٣٦) •

لقد كشفت أحداث حكم « جورست » أمام عيني « كتشنر » ضرورة ايجاد حكومة قوية وعادت السـياسة الى أولوية الحكومة الادارية المتمرسه ، الأمر الذى تطلب « جملة اصـلاحات ادارية » وكانت خطـة انشـاء الجمعية التشريعية من مجلس واحد ضمن هذه الاصلاحات (٣٧) ومن الجدير بالذكر ان « كتشنر » استشار « كرومر » في أمر انشاء الجمعية التشريعية فاجابه « كرومر » ان التمثيل القومي في مصر سخف واضـــح للعيـــان فالمصريون ليسوا أمه •• انهم مجرد خليط بالصدفة لمختلف العناصر المركبة « ومن الغريب ان يصدر هذا الوصف المشبع بالاهانة والاحتقار — وفي وثيقة رسمية — عن شخص مثل طوال ربع قرن على شاطىء النيل بريطانيا « الليبراليه » (٣٨) •

وفي رأينا ان خطة انشاء الجمعية التشريعية ، كانت جزءا من سياسة « كتشنر » في الاعتماد على كبار ملاك الأرض فكان بين أعضاء الجمعية تسعة وأربعين من مجموع ستة وستون عضوا — من كبار ملاك الأرض (٣٩) •

على أن « كتشنر » الذى اعتمد على جذب الأعيان في اتجاهه الى عزل الخديو فأصدر قانون انشاء الجمعية التشريعية • لكنه لم يترك أى شىء للصدفة فعمل على التسويف في اتمام انتخابها ، ثم عمل على وضـــع الاشراف على انتخابها تحت يده وتوجيهه وســـاءه نجـــاح سعد زغلول في انتخـــابات الجمعية التشريعية (٤٠) •

---

(٣٥) نفس المرجع والصفحة

Chernyak, G., Advocates of Colonialism Progress Publishers, Moscow, 1968 p. 134.

(٣٦) مصطفى النحاس • المرجع السابق ص ١٨٧ •

(٣٧) Marlowe, J., Op. cit., pp. 204-210.

(٣٨) يونداريفسكى • المرجع السابق ص ٧٨ •

(٣٩) Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1954 - pp. 52-55.

(٤٠) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٨٨ — ١٩٣ •

وعلى أية حال فقد انتهت حياة الجمعية بعد فترة قصيرة ، حين رأى الاحتلال تجمع المعارضة فيها تحت لواء سعد زغلول فما كادت الجمعية تنهى دور انعقادها الأول حتى التقط الوزراء أنفاسهم ·

قيام الحرب والتمهيد لاعلان الحماية :

أعلنت الحرب العالمية الاولى فى منتصف ليلة ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ وكان الاعلان نهاية طبيعية لاحتدام الصراع بين الدول الامبريالية والذى استعدت انجلترا له باعتبار مصر تمثل المفتاح الرئيسى لحماية المصالح الامبراطورية فى المنطقة وما وراءها · فضلا عما تمثله مصر من قيمة هائلة للمواصلات وباعتبارها أيضا موردا بشريا وماديا ممتازا · وأخذت انجلترا فى اعداد مصر للحرب منذ مجىء كتشنر كما ذكرنا ـ كما صرح تشرشل وزير البحرية ـ انذاك ـ بأنه من الضرورى انشاء محطة جديدة للنسافات فى الاسكندرية وتنفيذ ذلك حالا ، واقيم حصن للدفاع عن هذه القاعدة ووضعت خرائط عسكرية لمصر والبلاد المتاخمة (٤١) ·

ووجدت مصر نفسها فى وضع فريد · فمع انها دولة غير محاربة أو محايدة فانها أصبحت فى « قلب الصراع » وغدت مسرحا للحرب « وجبهة قتال ذات أهمية بالغة » وكان على بريطانيا تعزيز مركزها فى مصر حربيا وسياسيا بأن تقيم « علاقة جديدة مع المصريين » · « ومجابهة المطالب الناجمة عن هذا الموقف الطارىء » (٤٢) ·

واذا كان لدى وزارة الحربية البريطانية خططها الكاملة ، الا انه يبدو ان لم يكن لدى الخارجية « خطط معدة أو نهائية لمواجهة مثل هذا الموقف » فوجدت نفسها أمام عدة طرق ـ ١ ـ ضم مصر الكامل ـ ٢ ـ ضمها باعتبارها مستقلة ذاتيا ـ ٣ ـ منح مصر الاستقلال ـ ٤ ـ اعلان الحماية (٤٣) ·

وفيما نرى فان منح مصر الاستقلال لم يكن أمرا مطروحا على الخارجية فهو فضلا عن تناقضه الصارخ مع المصالح البريطانية فهو مناقض أيضا لخطط وزارة الحرب والأمر كله كان فيما يتعلق بحل عدة مشكلات تتعلق بالوضع القائم فى مصر · فعلى بريطانيا لكى تجند مصر فى مواجهة المتطلبات الحربية والمصالح الامبريالية ان تحل عدة مشكلات أولها وضع مصر فى مواجهة المتطلبات السريعة للحرب · وثانيا : مواجهة مسالة علاقة مصر بتركيا · وثالثا ـ علاقة انجلترا نفسها بحلفائها · ورابعا : الوضع الداخلى فى مصر

---

(٤١) نفس المرجع ، ص ٢٠١ ·

(٤٢) عبد الخالق لاشين · المرجع السابق ص ٢٢ ـ ٢٤ ·

(٤٣) عبد الخالق لاشين : نفس المرجع والصفحة ·

أ ـ رسميا : ويمثل ذلك الخديو والوزراء و ب ـ شعبيا : ويمثل ذلك القوى الوطنية والمعارضة « هذه هي المشكلات الأساسية التى حكمت انجلترا فى اختيار الشكل الأكثر ملائمة لتشديد قبضتها على مصر وتحضيرها للحرب»(٤٤)

واجهت انجلترا المطالب العاجلة للحرب بأن اذاع حسين رشدى ومجلس الوزراء فى « أغسطس ١٩١٤ تصريحا يتضمن عدة قرارات لم تترك مجالا للشك فى تحديد الاتجاه الذى ستتبعه مصر وكان ضغطا محددا من جانب الوكالة البريطانية قد فرض لاستصدار مثل هذا التصريح كما يعترف بذلك دبلوماسى بريطانى كبير ، وكما يبين أيضا من خلال عبارات التصريح ذاته » (٤٥) ٠

وبهذا التصريح أعطت انجلترا نفسها أن تتمتع بجميع حقوق الحرب فى جميع المدن والموانى والمواصلات وتستولى على ما تريد ٠ ومنعت به ـ أى بالتصريح التعامل مع اعدائها واستولت على سفنهم ، كما أعلنت الرقابة على جميع البريد والبرق داخلا الى البلاد أو خارجا منها (٤٦) ٠

وتبع تلك الاجراءات اعلان تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية ـ وكان مقررا عقده فى نوفمبر ـ بمقتضى القرار الصادر فى ٨ سبتمبر ١٩١٤ وكضمان لعدم حدوث رد فعل لهذا التأجيل من جانب أعضاء الجمعية فرادى أو مجتمعين ، ونظرا لعدم وجود نص فى القانون النظامى يمنع اعضاءها من الاجتماعات الخاصة (٤٧) صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ باسم خديو مصر يقضى بأن كل تجمهر من خمسة اشخاص على الاقل من شأنه تهديد الأمن ، يعاقب من يخالف أمر تفريق هذا التجمهر بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ٠ فاذا كان الغرض من الاجتماع ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل قانون أو التأثير على السلطات ٠٠٠ الخ يعاقب بنفس العقوبة السابقة ٠ كما نص القانون على جواز زيادة مدة الحبس الى سنتين ولمن يستخدم العنف ثلاث سنوات كما نص على عقاب بنفس العقوبات حتى لو كانوا بعيدين عنه (٤٨) ٠

والواقع أن هذا القانون قد صدر لقمع عناصر كثيرة فى البلاد كانت معادية لانجلترا وحلفائها ، وكان ثمة من يميل الى جانب الفائز ٠ ففى الاسابيع

---

(٤٤) مصطفى النحاس جبر : نفس المرجع ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ ٠

(٤٥) عبد الخالق لاشين : نفس المرجع ص ٢٧ ـ ٢٨ ٠

(٤٦) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كتاب اليوم العدد ٩٥ مايو ١٩٧٥ ص ٣٢ ـ ٣٣ ٠

(٤٧) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ٣٥ ٠

(٤٨) وزارة الخارجية : محفوظات مجلس الوزراء برقم ٩ أ مجموعة ٣٨١/٢١/١٥ دار الوثائق القومية ٠

الأولى من الحرب ارتد الجيش الانجليزى أمام الالمانى فى بلجيكا فغمرت مصر « روايات هذا الارتداد البريطانى » (٤٩) .

وبهذه الاجراءات وغيرها واجهت بريطانيا المتطلبات العاجلة للحرب . وكان عليها معالجة علاقة مصر بتركيا فقد كانت تركيا ترتبط بمعاهدة سرية مع ألمانيا تفرض على الباب العالى أن يعاون الدول الوسطى (٥٠) ــ المانيــا وحليفاتها ــ وحثت المانيا تركيا على أرسال حملة الى مصر كما نددت الصحافة التركية بتصرفات انجلترا فى مصر . ولم تتلق الخارجية البريطانية عن سؤالها للاتراك عن سبب حشد جيوشهم على الحدود المصرية الا ردا فى شكل سؤال للانجليز عن سبب وجود قواتها فى مصر ولما أصر « أدوارد جراى » على معرفة نيات تركيا فى غزو مصراجابه السلطان « لما كانت مصر ولاية من ولاياته فكيف يحلم بغزوها » (٥١) .

ويقول « محمد فريد » فى مذكـراته : انه ســافر من جنيف فى ٢٨ أغسطس ووصل الاستانه فى ٦ سبتمبر حيث قابل الخديو الذى أخبره بميله للاتفاق مع الترك . وقابل « فريد » أيضا مترجم السفارة الألمانية الذى أبدى استعداده للمساعدة ــ فى الحملة على مصر ــ بالضباط والسلاح . ويضيف « فريد » بأن الاستعدادت بدأت فى وزارة الحرب التركية ــ للحملة ــ وفى ١٦ سبتمبر قابل « فريد » ستة من أعضاء اللجنة الادارية للحزب ــ الهاربين من مصر نظرا للملاحقة البوليسية ــ وأخبروه بتحفز الأمة للوثوب بمجرد تحرك الجيش العثمانى ــ وفى ١٧ سبتمبر ١٩١٤ قابل « فريد » « أنور باشــا » الذى أكد لفريد أن الجيش التركى أخذ يتجمع على الحدود المصرية (٥٢) .

وفى مواجهة بذلك الخطر ، فكرت انجلترا فى وضــع مصر ازاء تركيــا قانونيا وازاء علاقة انجلترا بالدول أيضا . وطرحت انجلترا للبحث قضية ضم مصر . ، أو اعلان الحماية .

فمن الناحية القانونية كانت انجلترا ــ كما قال لورد « ملنر » ــ لم تفعل شيئا طوال سبع وعشرين سنة لتجعل مركزها شرعيا فى مصر . فكانت مصر نظريا تحت حكم الخديو ومجلس الوزراء المصريين والجمعيات الشورية وكان المعتمد البريطانى اسميا « وكيل سياسى وقنصل جنرال » ولكنــه أصــبح الحاكم الفعلى بعد الاحتلال (٥٣) ويؤيد « ويجل » هــذا الرأى ويضيف ان

---

(٤٩) اقبال على شاه : فؤاد الأول نقله بتصرف محمد عبد الحميد القاهرة ١٩٣٩ ص ٦٤ ــ ٦٥

(٥٠) نفس المرجع ص ٥٨ ــ ٥٩ .

(٥١) Weigall, A., Op. Cit., pp. 269-276.

(٥٢) أوراق محمد فريد . المصدر السابق ص ١٦٣ ــ ١٦٨ .

(٥٣) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر . ص ٨ .

انجلترا حافظت على المعاهدة المصرية التركية التي لا تسمح بأن تقوم مصر بحـرب أو تعلنهـا على أى دولـة وأقـرت الحـكومة الانجليزية ذلك فى سنة ١٨٩٢ (٥٤) .

أما من الناحية الدولية فقد انتقلت السلطة فى مصر بعد الاحتلال من الولاة الى ممثلى أكبر دولة ترتكز على امبراطورية قوية وكانت هذه تلقى ضمن ما تلقى معارضة الدول الكبرى وخاصة فرنسا « وقد كان من شأن معارضـة الدول تلك أن بقى مركز انجلترا فى مصر دون سند قانونى صحيح » (٥٥) .

أما كرومر فقد رأى « أنه ليست هناك حاجة لاى اعلان رسمى — من جانب بريطانيا ، وكان يعنى الحماية — فلقد تعـودنا أن نسير على ما سرنا عليه حتى الآن وسيكتشف العالم ذات يوم أننا أقمنا فى مصر ، محمية دون أن يعرف أحد أننا فعلنا ذلك فان الأوضاع التى طرأت على الموقف الدولى كـانت تتطلب من انجلترا ضرورة تحديد موقفها تجاه مصر بشكل أكثر وضوحا . فها هى الدولة العثمانية — صاحبة السيادة الشرعية فى مصر — قد وقعت فى الثانى من اغسطس ١٩١٤ معاهدة سرية تنص على التحالف والاتفاق العسكرى مع الامبراطورية الالمانية » (٥٦) .

والواقع أنه كان ثمة رأيين أساسيين مطروحين على الخارجية البريطانية « فكانت الامبريالية البريطانية تحسب أن ترسـخ أقدامهـا فى مصر ابان الحرب ، بتحويلها الى مستعمرة » (٥٧) .

يقول « ريشموند » بأن الضم كان له من يناصره فى لندن ويؤيده فى ذلك « ستورز » الذى قال بأن « جراى » وزير الخارجية قد صرح بأن موضوع الضم كان يدور فى خلد الساسة البريطانيين فتصبح مصر من مستعمرات بريطانيا (٥٨) .

وفى نفس الوقت كان هناك من هم ضد الضم وعنـدهم الحجج المبررة لذلك فهم يرون ان ثمة صعوبات دولية ستثار ، فضلا عن الحاجة الى وجـود انجليزى فى مصر قادر على تشكيل حكومة فى وقت تحتاج انجلترا الى كـل

---

(٥٤) Weigall. A., Op. Cit., pp. 269-278.

(٥٥) صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية القاهرة ١٩٥٠ — ص ١٧٨ .

(٥٦) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٢٠ — ٢١ .

(٥٧) تاريخ الأقطار العربيه : الجزء الأول دار التقدم موسكو ١٩٧٥ ص ١١ .

(٥٨) Richmond, J.C.B. Egypt 1798-1952 London 1977 p. 170.
Storrs, R., Orientations London 1949 pp. 135-137.
ومحمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الأول . النهضة بالقاهرة سـنة ١٩٥١ ص ٦٩ — ٧٠ .

الكفاءات لادارة مجهودات الحرب ثم كانت هناك حجة القائم بأعمال المعتمد البريطانى القائلة بأن الحرب قد تخلق خللا فى الادارة لا داعى لان تتحمل انجلترا المسئولية عنه • ثم كان هناك أيضا الاحساس بالعالمية الاسلامية (٥٩) الذى يعنى ان قرار الضم سيستفز مشاعر المسلمين •

ورؤى فى البداية ان اعلان الحماية هو اسهل الطرق للحفاظ على الوضع فى مصر وأرسل سير « أدوارد جراى » وزير الخارجية الى القائم بالاعمال البريطانى فى مصر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ يقول : « وضعنا صيغة بيان قصير وبسيط يعلن وضع مصر تحت حماية صاحب الجلالة وينهى السيادة التركية • ونرى ان يصدر البيان هنا فى حالة هجوم تركيا على مصر ثم نبعث به اليك على الفور فى برقية مفتوحة » (٦٠) ونلاحظ أن تاريخ هذه البرقية جاء بعد حشد الجيوش التركية على الحدود المصرية ـ على نحو ما أشرنا من قبل • ولكن اعلانا كهذا كان لابد له من تمهيد بالنسبة للوضع الداخلى فهناك مسألة الخديو والوزراء • وهناك الأهم من ذلك الشعب المصرى « فقد كان الشعور فى كثير من انحاء مصر عند نشوب الحرب معاديا لبريطانيا الى مدى بعيد ، وبدأ أن الكثير من الأحزاب منقاد فى اتجاهه لنفوذ السلطان الواهن العقل الذى وضع على رؤوس البحارة الألمان الطربوش التركى التقليدى • وكان هناك آخرون يرجون الفوز لتركيا وانصارها ، ولكنهم يتمنون فى نفس الوقت الا يكون لهذا الفوز عندهم أى أثر » (٦١) •

ولما كان اقتراح اعلان الحماية المرسل من « جراى » يتضمن عرض عرش الخديو على الأمير حسين كامل (٦٢) وكان السبب فى اختياره « انه كان معروفا ويحظى باحترام المصريين باعتباره مزارعا عمليا • ويحظى باحترام الاجانب والسلك السياسى باعتباره سيدا عظيما تربى فى بلاط التويلرى ولأنه شقيق الخديو توفيق وابن الخديو اسماعيل » (٦٣) •

ولكن الأمير حسين كامل رأى أن يكون هناك ضمان ضد اعمال الثورة التى قد تشتعل فى البلاد اذا ما أعلنت الحماية فقال : « ان أهم وجهات نظره أنه لا يستطيع فى الوقت الذى تثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة أن يقبل الخديوية بدون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى تحت السيادة البريطانية » (٦٤) •

---

(٥٩) Marlowe, J., Op. Cit., p. 217.

(٦٠) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ٢٠٢ •

(٦١) اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٦٢ ـ ٦٣ ـ يتكلم هنا عن الحملة التركية ويقصد بالأحزاب الاتجاهات •

(٦٢) مصطفى النحاس : المرجع السابق ص ٢٠٣ •

(٦٣) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٠ •

(٦٤) مصطفى النحاس : المرجع السابق ص ٢٠٣ •

والواقع أن حسين كامل لم يعارض أساسا فى اعتلاء العرش « وانما كان متخوفا من مركزه فى العالم الاسلامى كخلف عينته دولة محتلة أو حامية لخديو مخلوع صاحب سلطة شرعية فراح يطيل فى أمد المباحثات مع السلطات البريطانية فى مصر على أمل الحصول على شروط أفضل بل انه أخذ ـ ومعه الوصى على العرش ـ يتعللان بحجة أن الخديو قد أرسل مندوبين لاغتيالهما فى حالة قبولهما المطالب البريطانية » (٦٥) .

ورأى رشدى ـ وكان قائمقام خديو حينئذ ـ انه لن يكون « مسئولا عما يعتبره عملا من أعمال الثورة التى قد تنجم عن فرض الحماية » (٦٦) .

واذن فلم يكن موقف الأمير ورشدى معا موقف الرفض للحماية وانما كانا متأثرين بالخوف من الخطر الذى قد ينجم فيما اذا لم تنتصر انجلترا فى الحرب « وكانا يريدان نوعا من التعويض » ولم يكن التعويض اكثر من منح مصر استقلالا زائفا أو وعدا يمنحها هذا الاستقلال . وأخيرا أعلن رشدى عن استعداده للبقاء فى الحكم « فى حالة اعلان القائد العام الأحكام العرفية ، واذا أجريت اعتقالات للاتراك واتخذت اجراءات للسيطرة على الموقف من جانب الانجليز . فقد « يعد أى ـ حسين رشدى ـ فى نفس الوقت بأن يضمن التأييد من جانب رجال الدين » (٦٧) .

وفعلا صدر بيان وقع عليه سبعة وعشرون شيخا من رجال الدين بينهم المفتى وشيخ الجامع الأزهر يدعو السكان الى احترام النظام القائم والامتناع عن اتيان أى عمل سياسى » (٦٨) .

وفى ٢ نوفمبر صدر اعلان الحكم العرفى ، وسبقته اجراءات طويلة ارهابية منها أمر قائد جيش الاحتلال بمعاقبة كل من يدخل الى مصر أسلحة أو ذخيرة أو يساعد على ذلك . ثم عمدت قوات الاحتلال الى الطواف بشوارع العاصمة وغير ذلك وعلى أثر اعلان الحكم العرفى وفرض الرقابة على الصحف ، وتأييد الصحافة الموالية للاحتلال اعلان الأحكام العرفية فقد سارعت الشرطة والقت القبض على عدد كبير من الجالسين فى المقاهى بدعوى « ترويجهم للسياسة الألمانية » وطورد على الفور أعضاء الحزب الوطنى وضبطت أوراقه وشتت شمل أعضائه أو من اشتبه انه من أنصاره واعتقلوا فى مختلف الأنحاء والسجون ونفى البعض الى مالطة وأوربا (٦٩) وصدر كذلك مرسوم بتعطيل الجمعية

---

(٦٥) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٠ .

(٦٦) مصطفى النحاس : المرجع السابق ص ٢٠٣ .

(٦٧) نفس المرجع ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥ .

(٦٨) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٧ .

(٦٩) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ٢٠٦ .

التشريعية الى أجل غير مسمى » (٧٠) وكانت المفاوضـات مستمرة فى نفس الوقت مع حسين كامل الذى كان ما يزال متخوفا وأشيع ان ضغطا قد مورس سرا مع حسين كامل ـ من خلال مبعوثين من الاستانه ـ لاطالة فترة المباحثات حتى منتصف يناير من العام التالى ـ أى عام ١٩١٥ ـ وهو الوقت الذى سيكون فيه الأتراك مستعدين لغزو مصر وعندئذ يمكن قطعها » (٧١) لهذا عاد رشدى وعدلى يهددان بالاستقالة ما لم تعط مصر حظا من الحكم الذاتى عند اعـلان الحماية . ورفض حسين كامل كذلك العرش مرتين عند سبر غوره فى نوفمبر فاضطرت بريطانيا الى اعلان قرار يضم مصر الى الامبراطورية علمت به الوكالة البريطانية فى ١٣ نوفمبر فأحدث صدمة شديدة لدى موظفى الوكالة . ذلك أن « كرومر » « وجورست » « وكتشنر » قالوا جميعا بالاحتلال المؤقت الذى كان سياسة الحكومات المتوالية فى بريطانيـا وكان « ستورز » ـ السكرتير الشرقى ـ ضد سياسة الضم ومع اعلان الحماية وبنى رأيه على أن تجريد بلد من قوميته أو محاولة امتصاص جنس ما فى القرن العشرين انما هو أمـر جد متخلف ، واذا كان هذا ممكنا ممارسته فى بلد آخر ، فعسير هو فى مصر التى امتصت تربة نيلها العبرانيين والفرس والاغريق والرومان والأتراك فلم تبق لهم على آثر (٧٢) .

وأدلى المعارضون للضم بحجج اخرى قائلين بأن مخاطر جسيمة ستترتب على الحكم بغير الوزراء المصريين كانقطاع أسباب الاتصال مع العناصر الدينية ، مما يمكن أن يؤدى الى متاعب خطيرة فى المستقبل (٧٣) واستطاع « ملن شيتام » أن يطرح حججا قوية عن استحالة الحكم عن طريق غير الادارة المصرية (٧٤) .

ورأت انجلترا ان اعلان الحماية أفضل فهى من ناحية وجدت نفسها فى وجه المعارضة الشديدة من رجال الوكالة البريطانية كما وجدت ان الحماية نظام « مرن تتفاوت معانيه ، ففى أقصى طرفيه سيطرة قوية وفى طرفه الآخر لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى ، ولكنه يتضمن فى حالاته جميعها ـ فيما بين الطرفين ـ الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية » ومقدار التدخل فى الأمـور الداخلية للمحمية « قابل للمد والجزر » حسب الظروف (٧٥) .

---

(٧٠) Marlowe, J., Op. Cit., p. 213.

(٧١) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٠ .

(٧٢) Storrs, R., Op. Cit., pp. 135-137.

(٧٣) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٥ ص ١٨٩ .

(٧٤) Richmond, J.C.B. Op. Cit., p. 170

(٧٥) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٣٧ .

ولم يبق أمام الوكالة البريطانية بعد حصولها على موافقة الخارجية على أن الحماية أفضل من الضم ، الا أن تقنع حسين كامل ، الذى كان ما يزال يسوف . فنصحه « ستورز » بأن يقبل لأن المعليمات لديهم تقضى ، ان هو رفض ان تصبح مصر محمية بلا حاكم مصرى ، ووافق الأمير بعد استشارة الوزراء (٧٦) . وبعد ان آكد له « ستورز » سواء بنفسه أو من خلال وساطات بأنه ـ أى الأمير سيكون فى وضع أفضل للمساومة وهو على العرش . وأن الخارجية ستمنحه « قدرا كبيرا من الثقة ويدا طليقة فى المستقبل » (٧٧) .

وبعد اعلان الحكم العرفى كما تقدم ـ وقبيل اعلان حالة الحرب بين انجلترا وتركيا حصلت انجلترا على تأييد رجال الدين كما وعد رشدى ووفى بالوعد . وسبق هذا طلب من رئاسة المجلس الأعلى للأزهر من الطلبة الابتعاد عن المجتمعات والتزام بيوتهم من بعد الغروب . بل وطلب الانجليز تعطيل الدراسة بالأزهر ، فلما أفهمهم المسئولون عنه باستحالة اغلاقه لكونه جامعا تؤدى فيه شعائر الدين ، فكر الانجليز فى تخفيض عدد الطلاب فخفضوا فعلا الى النصف (٧٨) .

وفى التاسع من نوفمبر أعلن جيش الاحتلال ان انجلترا وتركيا أصبحتا فى حالة حرب منذ ٥ نوفمبر وأدعى ان انجلترا تحارب للدفاع عن حرية مصر وحقوقها التى كسبها محمد على كما ذكر ان انجلترا تحارب أيضا عن سلم البلاد ورخاءها الذى كسبته فى اثناء الاحتلال (٧٩) .

واستمرت أعمال الارهاب التى كان آخرها قبل اعلان الحماية تصفية معقل هام من معاقل الحركة الوطنية وهو نادى المدارس العليا (٨٠) وقبيل اعلان الحماية بأيام قليلة أعلنت الخارجية بأن الدولة الحامية مسئولة وحدها عن العلاقات الخارجية « وأن المندوب السامى سيصبح وزيرا للخارجية كما هو الحال فى تونس ومراكش » (٨١) .

واذا كان رشدى قد حاول الاستفادة من ابعاد الدولة العثمانية فان الاحتلال رأى فى أبعادها ما يحسب قبل أى شىء لرصيد النفوذ البريطانى فيها » (٨٢) وكان هذا يتفق مع سياسة تشديد القبضة فقد جاء فى تقرير بريطانى مؤرخ فى أول سبتمبر ١٩١٤ أنه سيترتب على الوضع الجديد « ان

---

(٧٦) Storrs, R. Op. cit., pp. 137-140.

(٧٧) عبد الخالق لاشين . المرجع السابق ص ٣٠ ـ ٣١ .

(٧٨) مصطفى النحاس : المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(٧٩) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(٨٠) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(٨١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٨٢) نفس المصدر ص ١٨٨ .

الوزراء سيكونون أكثر اعتمادا على الاحتلال ولن يتمزقوا بينه وبين القصر كما كانوا خلال العام السابق » وأنه مع الحفاظ على المؤسسات المصرية قائمة بدون تغيير ، فانه يجب أن تزداد السيطرة البريطانية عليها » (٨٣) ٠

وبعد الانتهاء من سياسة الارهاب ، كما سبق — أعلنت الحماية فى ١٢ ديسمبر ١٩١٤ والقائل بأن مصر أصبحت مشمولة بالحماية البريطانية « من الآن فصاعدا » وأصبح ممثل بريطانيا فى مصر لا يدعى بالقنصل الجنرال ولا الوكيل السياسى بل المندوب السامى وغداه اعلان الحماية خلع عباس وعين كامل سلطانا والغيت وزارة الخارجية (٨٤) ٠

ورضخت مصر للقوة القاهرة ، وقبلت الدول الغربية شريكة انجلترا اعلان الحماية وأصبحت بريطانيا قادرة على ان تنال فى ظل هذا النظام « كل ما تريده من مصر » (٨٥) ٠

---

(٨٣) نفس المصدر ص ١٨٨ — ١٨٩ ٠

(٨٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ٢٠٩ — ٢١٠ ٠

(٨٥) محمد شفيق غربال . المرجع السابق ص ٣٨ ٠

تهيئة طبقات المجتمع المصرى للثورة تحت نظام الحماية

نعرف أن مصر قد تدهورت من سيء الى أسوأ تحت حكم الاحتلال البريطانى ، وشمل هذا التدهور جميع نواحى الحياة من اقتصادية واجتماعية وسياسية ٠

وجاءت الحرب ونظام الحماية ليزيدا من وطأة القهر الاستعمارى لا على الشعب وحده وانما حتى أيضا على الطبقات العليا من المجتمع المصرى ، بدرجة أدت أكثر من أى وقت مضى الى اشتداد حدة الأزمة والتناقض بين طبقات المجتمع كلها تقريبا وبين الاحتلال والحماية ٠

ازمة الريف والمدينة اول الحرب :

كانت أولى هذه الأزمات ، أزمة القطن التى أثرت تأثيرا كبيرا على حياة البلاد فى أوائل الحرب وبخاصة على صغار المزارعين ٠ والواقع أن هذه وثيقة الصلة بالاحتلال والحرب ، فقد كانت خطة الاحتلال الاعتماد على دعم زراعة القطن بالبلاد (١) تزويدا لمصانعه بالخام الرخيص فى صناعة المنسوجات وهو ما أفضى الى هذه الأزمة ٠ ففى بداية الحرب كانت الصناعة الانجليزية موجهة أساسا الى الحرب ومن ثم قل استيراد القطن المصرى نتيجة الاضطراب ومنافسة القطن الأمريكى مما أدى الى كثرة شكاوى الملاك والمزارعين فى أول الحرب ، وكان أن تكونت منهم وفود لمقابلة الخديو ووزير الزراعة والمستشار المالى (٢) ٠

وكى تواجه الحكومة هذه الأزمة عمدت الى استصدار أمر عال فى ٢٢

(١) امين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ٠ القاهرة ١٩٥٤ ـ ص ٥٣٦ ٠

(٢) الأهرام : أكتوبر ـ ديسمبر ١٩١٤ ٠

سبتمبر ١٩١٤ بتقليل المساحة المنزرعة قطنا (٣) وخدمة فى نفس الوقت لصالح الاحتلال العاجلة فى التموين ٠

واستمرت أزمة القطن فتدهورت أسعاره بشكل لم يسبق له مثيل اذ نزل سعره تدريجيا الى حوالى عشرة ريالات بعد أن كان قبل الحرب أربعة جنيهات (٤) ٠

ويذهب البعض الى أن أسعار القطن قد هبطت الى ثمانية ريالات وستة ريالات فى بعض الأحيان نتيجة المطالبات الأميرية مما أضطر صغار الفلاحين الى بيع القنطار بأدنى من السعر المقرر « حتى انه لما تشددت الحكومة فى جمع المال الأميرى باع الفلاحون الصغار المحصول أو العقار أو الحلى مقابله » (٥) ٠

فقد توقفت البنوك « عن التسليف على القطن ، فى حين أخذت البنوك العقارية تقسو فى المطالبة باقساطها ٠ وكان هم الحكومة فى هذه المأساة ان يتم لها تحصيل الضرائب فى مواعيدها ، فأصدرت تعليماتها الى الحكام الاداريين والصيارفه باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى القديم ، فبلغ الضيق غايته حين احتمعت مطالب الحكومة الى مطالب البنوك العقارية ، وساءت حالة الزراع واضطر الكثير منهم الى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذى هبطت اليه الأسعار » (٦) ٠

وحين اضطر الفلاحون مع الغلاء الفاحش الى رهن مصاغهم وحليهم أو الاستدانه بالربا الفاحش لدفع الضرائب (٧) أصدرت الحكومة بيانا تنبىء فيه عن علمها « ان فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلى ذهبية لكى يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية ، ولكنهم بسبب الاضطراب فى المعاملات ، لم يفلحوا فى الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى » ٠ ودعا بيان الحكومة الى تعامل الناس مع المثمنين الرسميين لتسديد الأموال الأميرية (٨) ٠

وحاولت الحكومة معالجة هبوط أسعار القطن بالمبادرة الى « اقفال البورصة وتصفية المراكز تصفية لا تؤدى الى الخراب ، الا ان المستشار المال الانجليزى وكان يومئذ اللورد « ادوارد سيسل » نقض ما أبرمته الحكومة وأثر عودته الى

---

(٣) مجموعة قوانين الحكومة المصرية سنة ١٩١٤ ٠ المطبعة الأميرية ٠ القاهرة ص ٥٣ ٠

(٤) سعيد اسماعيل على ٠ المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩٢٣ القاهرة سنة ١٩٥٩ ص ١٥٩ – ١٦٠ ٠

(٥) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة ص ٧١ ٠

(٦) سعيد اسماعيل على ٠ المرجع السابق ص ١٦٠ ٠

(٧) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ المصدر السابق ص ٣٩ ٠

(٨) سعيد اسماعيل على : المرجع السابق ص ٢٢٣ ٠

مصر واستصدر الأمر بفتح البورصة واستئناف الأعمال فيها ، فازدادت الحالة بؤسا والجو قتاما » (٩) ·

وهذه الأزمة هي في الحقيقه قد لحقت بالجميع ، فكبار الملاك قد أضيروا من تقليل المساحة المنزرعة ، ومن هبوط الأسعار أيضا · ولكن الأزمة قد أصابت في الصميم صغار الملاك الذين صرخوا بالشكوى · كما ان الأزمة قد سحقت المستأجرين وفقراء الريف الذين بات عليهم دفع نفس القيمة الايجارية برغم التدهور الشديد في قيمة العائد نتيجة الانهيار المروع في الأسعار وباتت مكاتب المحامين في الريف مكانا يهرع اليه الفلاحون للشكوى من جور الملاك · الا أن الحكومة نصحتهم بالتفاهم مع الملاك وقالت بأن الشكوى ليست من حقهم (١٠) ·

ومما يشير الى تفاقم الأزمة بالنسبة للفلاحين الفقراء ، أن لجأ هؤلاء الى بيع ماشيتهم — على أهميتها كأدوات انتاج للفلاح حتى يسددوا ضرائب الحكومة (١١) ·

وأدت الأزمة في بعض الجهات الى صدام بين الفلاحين والحكومة بعد ان بات الفلاحون مضطرين الى مقاومة الحجز على أقطانهم فلجأوا الى رمى البوليس بالحجارة وأقامت المتاريس وقطع خطوط الهاتف ، فكان مسرح احدى هذه الأحداث « منشية الاخوة » بالدقهلية (١٢) ·

وليس أدل على استفحال في الريف المصرى واستهانة رجال الادارة بالفلاحين من لجوء الادارة الى خلع بيوت الفلاحين بالقوة والهجوم على محاصيلهم وبيعها استيفاء للضرائب (١٣) ·

ودلت احصاءات نزع الملكية على تزايد الخراب الذى لحق بصغار الفلاحين فبلغ عدد ما طرح في المزاد من أملاك ٤٢٥٦ ملكا سنة ١٩١٤ مقابل ٣٠١٣ ملكا سنة ١٩١٣ ولم تجد الحكومة شيئا تقدمه لهؤلاء المساكين الا أن تدعوهم على لسان مستشارها الى « مقابلة هذه الخسائر بطيبة نفس » (١٤) ·

وصحبت هذه الأزمة الشديدة في الريف ، أزمة أخرى في المدن ، هى

---

(٩) سعيد اسماعيل على : المرجع السابق ص ١٥٩ — ١٦٠ ·
(١٠) الأهرام : أكتوبر — نوفمبر ١٩١٤ ·
(١١) الأهرام : ٢٨ أكتوبر ١٩١٤ ·
(١٢) نفس المصدر : وقد كذبت الحكومة الخبر وعلق « الأهرام » فأكد حدوثه ·
(١٣) الأهرام : أول نوفمبر ١٩١٤ ·
(١٤) الأهرام : ١٥ نوفمبر ١٩١٤ ·

أزمةالبطالة التى هي نتيجة للأزمة العامة فبعد اعلان الحرب لوحظ ان أخبارالبطالة أخذت تزداد « ويتردد صداها في أنحاء البلاد » بأن القطر المصرى قد أصبح يضم « جيشا من العمال » بلا عمل أو مورد للرزق • وزاد عدد هؤلاء عن العشرة آلاف . وكانت الأسباب هي تأثر بعض المهن والصناعات بالحرب ، فاخذت في تخفيض الأجور وتوفير العمال ، كما رحل بعض أصحاب الأعمال من الاجانب الى الخارج وصفوا أعمالهم في مصر ، وتوقفت أيضا مشروعات البناء والتشييد (١٥) •

وتكونت لجان في القاهرة والاسكندرية وغيرها من أجل الاكتتاب للعمال العاطلين الذين بات الكثير منهم يتضورون جوعا حتى بلغ عدد الذين توزع عليهم محافظة الاسكندرية خبزا ، ثلاثة آلاف عامل (١٦) •

واذ لجا الفلاحون في الريف الى بعض أعمال العنف ومقاومة السلطة الادارية فان عمال القاهرة قد لجاوا كذلك الى التظاهر بعد حوالى سنة ونصف من بدء الحرب (١٧) •

حقيقة ان الأزمة قد خف حدتها من بعد نتيجة الرواج الذى صاحب قدوم الكثير من جنود الحلفاء من النيوزيلنديين والاستراليين وغيرهم •

على ان الأزمة هذه ، اتجهت ـ كما نعتقد ـ لتصبح أزمة اجتماعية في نوع آخر ، فتوارت جزئيا أو كليا تحت ستار أعمال هابطة خلقيا وانسانيا • فقد انتشر البغاء في مدن القاهرة والاسكندرية والمنصورة وكفر الشيخ وغيرها ، وزادت تجارة الرقيق الأبيض حتى أن فتيات قاصرات ، بل في سن الطفولة ، أجبرن على مزاولة الرذيلة فضلا عن زيادة الاصابات بالأمراض الخطيرة (١٨) • وتزايد عدد اللصوص والمحتالين الذى نسبته الصحافة الى الحرب (١٩) ولئن لم ينغمس الجميع في مهاوى الرذيلة واللصوصية الا ان أزمة البطالة الظاهرة استمرت ، حتى ان الشرطة جمعت حوالى مائتين من العاطلين في القاهرة وأرسلوهم للمحافظة أو رحلوا الى الريف (٢٠) •

ولم تمس الأزمة فئات الملاك والفلاحين المعدمين والفقراء في الريف • أو العمال والصناع وأصحاب الحرف وفقراء المدن وحدهم • بل امتدت الى التجار الصغار وآية ذلك أن عدد حالات الافلاس بلغت نحو ثلاثة آلف في نوفمبر ١٩١٤ مقابل مائتي حالة فقط في نوفمبر ١٩١٣ (٢١) •

---

(١٥) سعيد اسماعيل على : المرجع السابق ص ٢٣٦ •
(١٦) الأهرام : ١٣ اكتوبر ـ ٣٠ ديسمبر ١٩١٤ •
(١٧) البصير : ٣١ مايو ١٩١٦ •
(١٨) البصير : ٧ ابريل ١٩١٦ •
(١٩) البصير : ٣ ابريل ١٩١٦ •
(٢٠) البصير : ٤ مايو ١٩١٦ •
(٢١) الأهرام : نوفمبر ١٩١٤ •

ولم يفلت صغار الموظفين من هذه الأزمة ، فظهر ميل في المصالح الحكومية لتوفير بعضهم ، كما لجأت بعض الشركات الى فصل بعض موظفيها بحجة الحاجة الى الاقتصاد في المصروفات (٢٢) ٠

وأثر بشدة تحول مصر الى قاعدة حربية عامة للحلفاء ، « حتى خيل للرأي العام أن عدد الجنود الأجانب لا يقل عن عدد الأهالي المصريين » فتدفقت جيوش من بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا والهند وجنوب افريقيا (٢٣) ومع اهمال الرقابة الصحية نتيجة الأعداد الهائلة للجنود ، وتزايد البؤس واختلاط هؤلاء من شتى الأجناس ، كثرت الاصابات الخطرة بأمراض قاتلة كالسل والحمى الراجعة والتيفوس والجدري الى غير ذلك من الأمراض (٢٤) ٠

الأوضاع التي مهدت للثورة

١ ـ تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي : التجنيد الاجباري ٠

سارعت بريطانيا بعد اعلان الحرب بحشد كل موارد مصر المادية والبشرية لحساب المصالح الاستعمارية (٢٥) وابتدعت السلطة العسكرية ما سمي بتجنيد الناس ، وتدعي المصادر الاستعمارية وكتابها بأن الأهالي ، كانوا راضين عن شروط هذا التجنيد وعن الرواتب الجيدة التي نفعت الفقراء (٢٦) كما تدعي أيضا أن الأهالي كانوا متطوعين عن رضا ، فكان التجنيد في مصر عن طريق السلطات المحلية في الأقاليم الذين كانوا يقدمون عددا من الناس راغبين راضين ، وكانت مرتباتهم وأحوالهم جيده ، حتى ان من حاولت السلطة تسريحه منهم بعد ستة شهور ، أثار شغبا بالفعل حتى يجددون تجنيده (٢٧) ٠

ويفند ذلك ما كتبه معاصر له أهميته الكبيرة في الرواية كسعد زغلول فكتب يقول : « حضرت اليوم من مسجد وصيف في الاكسبريس الأول بعد ان بت في العزبة ليلتين » ورأيت الناس يشكون من كون مديرية الغربية كلفت العمد أن يقبضوا على الناس ويسفروهم الى القفار ٠ وتوجهت الى رشدي وأخبرته بذلك فوعدني بأن ينظر في المسألة بما يمنع من الشكوى وأخبرت عدلي في الكلوب بها (٢٨) ٠

---

(٢٢) الأهرام ٠ نوفمبر ديسمبر ١٩١٤ ٠

(٢٣) محمد كامل سليم ٠ ثورة ١٩١٩ ص ٣٣ ٠

(٢٤) البصير ، الوطن : ابريل ١٩١٦ ٠

(٢٥) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٥٦ ، ٥٧ ٠

(٢٦) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ١٥ ـ ١٦ ٠

(٢٧) Harris, M., Egypt, Op. Cit., p. 142.

(٢٨) مذكرات سعد زغلول : دار الوثائق القومية كراس ٢٦ ص ١٣٨٨ ويقصد سعد زغلول « بالكلوب » « نادي محمد علي » نادي التحرير الآن ٠

ويذكر معاصر آخر بأن فرقة العمال المصريين « شاركت قسرا واجبارا » في تعبيد الطرف على مسافة ألوف الأميال في سيناء ورصفها . وجعلتها صالحه لسير السيارات المدرعة وأنواع المركبات كافة . كما مدت خطوط السكك الحديدية في هذه الصحراء القاحله ، وحفرت الآبار في كل مكان وأوصلت المياه العذبة الى كل نقطة ، وشادت الحصون والاستحكامات وحفرت الخنادق ونظمتها ، بمهارة كبيرة . وتقلت المهمات والذخيرة الى مسافات شاسعة في أرض وعرة يصعب فيها المسير » (٢٩) .

وكان رجال السلطة ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم وقت الغروب فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب ، وينتقون خيارهم للخدمة . ثم كانت هي الوسيلة لتسخيرهم ، « والجلد من الأعمال اليومية في معسكرات هؤلاء المجندين » « لقد كانوا يموتون كالذباب في الصحراء » وكثيرا ما رفضت السلطة السماح لهؤلاء بالعودة الى بلادهم حتى عبروا عن آلامهم بالأغاني الشعبية .

بلدى يا بلدى   وأنا بدى أروح بلدى

بلدى يا بلدى   والسلطة خدت ولدى (٣٠) .

لقد جندت السلطة بالفعل « أكثر من مليون مصرى فيما يسمى بفيالق العمل التى كانت تعمل في فرنسا وعلى الجبهة التركية وقد قتل أكثر من ثلاثين ألفا من المجندين المصريين على الجبهة ، وأصبح عشرات الآلاف منهم عجزة مشوهين » (٣١) .

ويعترف « مارلو » بأنه رغم الوعد الذى قطعته السلطة البريطانية بعدم تحميل مصر اعباء الحرب فقد نقضت هذا الوعد بارسال المدفعية المصرية للدفاع عن القناة ، وظل الوعد سليما بالنسبة للشعب طيلة العام الأول . ولكنه مع نهاية عام ١٩١٥ وحملة فلسطين ازداد الطلب الحربى البريطانى على الشعب فى مصر فكانت حملة « المتطوعين » بالاكراه في البلاد كلها ، وكذلك الحيوانات والنقل ... الخ مما أدى الى ضرب من الاستبداد أفضى الى انحطاط العلاقات بين السلطات الحربية والسلطات المدنية (٣٢) .

ولم يقتصر الأمر على حملات التجنيد الاجبارى للفلاحين والعمال بل أصدر وزير الحربية بترخيص من مجلس الوزراء قرارا فى ٢٠ يناير ١٩١٦

---

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية كتاب الشعب الجزء الأولى ص ٣١ .

(٣٠) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ الطبعة الأولى القاهرة ١٩٥٧ ص ٣٠ .

(٣١) تاريخ الأقطار العربية . الجزء الأول ص ١١ .

(٣٢) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 221-222.

باستدعاء الاحتياطي للخدمة عدا الموظفين وذلك استجابة لطلب القائد العام للجيش البريطاني في مصر حتى يقوموا بأعمال التشييد في خطوط السكك الحديدية (٣٣) ٠

وكثرت حوادث الهرب والتمرد بين أولئك الذين استدعوا للخدمة نتيجة لهذا القرار ، فكانت مظاهرة عابدين احتجاجا على قسوة المعاملة ورداءة الغذاء واصيب فيها رجال الاحتياطي بجروح بالغة نتيجة الاعتداء عليهم فكان صدى ذلك بعيدا في النفوس (٣٤) ٠

نهب الريف :

وجاء من بعد جمع الرجال « دور الحيوانات الداجنة من جمال وثيران وبقر وجاموس وحمير » وجرت هذه الجرائم دون التفات « الى الصعاب والتلف الذى تلحقه بزراعة الأرض » (٣٥) ويبرر « مارلو » أعمال النهب في الريف المصرى بأنها لم تكن الا محاولة من صغار الموظفين الذين قاموا بها لارضاء رؤسائهم (٣٦) غير ان « ويفل » يعترف بأن رجال الحرب اضطروا للضغط على الحكومة المصرية وأدى ذلك بدوره الى أشنع صور الضغط في القرى » فكان رجال الادارة يستولون على الحيوانات والمحصولات حتى كانت تؤخذ الأموال أحيانا باسم اكتتاب للصليب الأحمر ٠ « ووقع العبء الأكبر على أشد الناس فقرا واقلهم نصيرا » (٣٧) ٠

وكانت حكومة « رشدى » عونا للحماية في نهب الريف ، فقد استصدر رشدى مرسوما في ٢٠ أكتوبر ١٩١٧ بالتطوع لخدمة السلطة واستحث الناس بامتيازات غير ان الذى حدث في الواقع أن زادت على أثر هذا المرسوم « مصادرة الابل والدواب » (٣٨) ٠

ولم تسلم محاصيل الفلاحين وارزاقهم من عمليات النهب ، فصادرت السلطات الحاصلات الزراعية واستولت عليها بسعر بخس وفرضت مقدارا معينا من الحبوب يجب توريده للجيش بأبخس سعر واضطر الفلاحون الى شراء هذه المقادير المحددة من السوق بسعر مرتفع لتقديمها «كرها بالسعر البخس» (٣٩) ٠

---

(٣٣) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ٧٨ ٠

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٣١ ٠

(٣٥) لا ميللان ، روجه : المرجع السابق ص ٧٧ ٠

(٣٦) Harris, M., Op. Cit., p. 124.

(٣٧) ويفل : اللنبى في مصر ، ترجمة على ابراهيم الاقطش وآخر ٠ مكتبة مدبولى ـ القاهرة بدون تاريخ ص ٣٧ ٠

(٣٨) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٤١ ـ ٤٢ ٠

(٣٩) سعيد اسماعيل على : المرجع السابق ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ٠

ولم تملك « لجنة ـ ملنر » الا ان تعترف بأن مصادرة الحبوب كانت من أسباب ضيق الفلاحين أكثر من الدواب لأن أسعارها ارتفعت نظرا لطلبات الجيش ، ولكنها انتزعت من الفلاحين بسعر يقل كثيرا عن أسعار السوق ، كما فرض على كل مركز ان يقدم مقدارا معينا منها · ولكنها تعود فتبرر هذا بأن العمد كانوا يجمعون مقادير أكبر ويبيعون الباقى . وأما الذين لم يكونوا يملكون الحبوب المطلوبة فكانوا مضطرين للشراء بأسعار السوق العالمية ثم تقديم ما اشتروه للسلطة بالأسعار الرخيصة · ولم تدفع الأثمان فى بعض هذه الحالات ، ونسب هذا الى الانجليز (٤٠) غير اننا نتعجب لمثل هذا التبرير الأعرج فان اللجنة تعترف بأن ثمة اكراه شديد وقع حتى ان الفلاحين الذين لا يملكون المقادير المفروضة ·· اضطروا الى استحضارها بأى سعر · ثم أى تبرير هذا الذى ينسب مثل هذه الأعمال الى العمد والموظفين بينما الادارة الانجليزية متحكمة بالفعل فى رقاب الناس ·

لقد كانت الحكومة « المصرية » مؤتمره بأمر السادة الانجليز ·· وكان الوزراء ورئيسهم فى خدمة الموظفين الانجليز · وتكشف الوثائق المصرية عن ذلك بما كتبه أحمد حلمى وزير الزراعة ردا على كتاب رئيسه « رشدى » بخصوص شراء الشعير الذى طلبته السلطة العسكرية (٤١) · كما كتب « رشدى » كذلك الى المديريات والمحافظات بتسهيل مأمورية المفتش الانجليزى مستر « ماكلوب » وهو وان كان يطلب بالسعر المقرر رسميا شراء التبن اللازم للجيش البريطانى الا انه يقول « ولا يخفى على حضرتكم ان السعر المقرر بالتسعيرة هو الحد الأقصى الذى لا يمكن تجاوزه وهذا لا يمنع بالطبع من الشراء بأقل من هذا السعر » (٤٢) ·

ووفق « لا يمنع » هذه كان يمكن أن يجرى أى شىء · فهذه مكاتبة رسمية ليس أكثر ·· تراعى فيها القواعد أو بعضها ·

نهب المال :

وبعد نهب الرجال والحيوان والدواب والمحاصيل · جاء دور الأموال فيقول سعد زغلول فى هذا الصدد : « شرع السير مكماهون نائب جلالة الملك فى اكتتاب عام بالقطر المصرى لجرحى الحرب البريطانيين » ·

وعقد لذلك احتفالا بالاسكندرية وآخر فى القاهرة خطب فى كل منهما خطبا طويلة فى بيان مزايا الصليب الأحمر والخدمة التى يؤديها وأن حاجته

---

(٤٠) تقرير اللجنة القومية لمصر : ص ١٦ ·

(٤١) وزارة الخارجية : محفوظات مجلس الوزراء محفظة ٢٩ مجموعة ٣٨١/١٥/١٤ ·

(٤٢) نفس المصدر ·

الى المال انما هى للأمور الكمالية التى تسلى الجرحي لا للوازم الضروريه التى تقوم الحكومة بتوفيرها على غاية ما يرام • وما بلغت هذه الدعوة حكام الأقاليم حتى قاموا يحسون الأهالى على الاكتتاب وأخذ الناس يقبلون عليه ويتبارون فيه ويتزايدون عليه حتى بلغ المجموع مبلغا عظيما قدرناه بمائة ألف حسبه على التقريب » ويضيف سعد « ولكن الذى ساعد على ذلك الاقبال الرهبة من الأحكام العرفية وتنفيذها وان لم يهدد بها الحكام فعلا » (٤٣) •

والأكثر دلالة على طبيعة الارهاب فى هذه « التبرعات » وقد بدأت فى تاريخ سابق بنحو العام عن التاريخ الذى ذكره « سعد زغلول » ـ هو ما أوصت السلطات العسكرية به الى العمد والأعيان بأن يتبرعوا أو يجمعوا التبرعات لجنود الحليفة الجرحى ، وبلغت هذه التبرعات من أكتوبر حتى ديسمبر ١٩١٤ ، ألوف الجنيهات وجاءت من مختلف أنحاء القطر المصرى ، منها تبرعات « البرنس » « محمد على » و « البرنس » « يوسف كمال » اللذين كانا رئيسين لجمعية الهلال الأحمر ولجنة الهلال الأحمر المصريتين (٤٤) ولم يكن هذا الاكتتاب ، الذى كان يقوم به الصليب الأحمر البريطانى ، لا عملا اجباريا « اذ قسم المدير ، ما يرى تحصيله بين المدن والقرى ، ففى الأقسام والمراكز يضرب المأمور أو العمدة الضريبة على الأهالى ، ويهدد انهم بغضب الحكومة اذا لم يدفعوا » (٤٥) •

المهانة القومية :

كانت مصر مرتعا لجيوش الاستعمار ابان الحرب فغمر البلاد سيل جارف من بريطانيين غير مجربين ضباطا ومدنيين ، عاملوا المصريين كما لو كانت مصر لا وزن لأهلها أو رغباتهم • كانوا يعاملون مصر كمستعمرة انجليزية خالصة فهم يستخدمون القوة ويحتقرون الأهالى ، كما أن الجنود السكارى « كانوا يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات » (٤٦) •

والى هذه المهانة القومية لمشاعر المصريين فقد كان الموظفون الانجليز فى معاملاتهم مع الشعب المصرى يكشفون عن احساس بالاستعلاء من ناحيتهم وضرب من التفوق يعز لا على المصريين وحدهم بل على الأجانب أيضا • وهذا الصلف كان يرفضه المصرى أيا كانت ديانته ، حين ينفر من احساس الرجل الأبيض بالتفوق والاستعلاء عليه •

---

(٤٣) مذكرات سعد زغلول ، ك ٢٦ ص ١٣٧٥ •

(٤٤) الأهرام ، أكتوبر ـ ديسمبر ١٩١٤ •

(٤٥) لامبلان ، روجه • المرجع السابق ص ٧٧ ـ ٧٨ •

(٤٦) كيرك جورج ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ترجمة عمر الاسكندرى الألف كتاب (١١٤)ص ٢٠٢ •

وثمة مثال على هذا الاستعلاء ان الانجليز حرموا المصريين بجميع طبقاتهم من دخول نادى الجزيرة الرياضى (٤٧) ٠

وفى الوقت الذى كانت فيه الثقافة والتعليم يتدهوران فتحرم الجامعة المصرية التى جاهدت الأمة من أجلها ، تحرم من الاعانة السنوية للأوقاف التى كانت تبلغ أربعة آلاف جنيه فى العام ٠ حيث انزلت الى ١٣٠٠ جنيه فقط بينما الطبيعى ان تزداد واضافة الى ذلك فقد تحولت المدارس المصرية يوما بعد يوم الى مستشفيات عسكرية (٤٨) ٠ وكان خريج الجامعة المصرى لا يتقاضى أكثر من تسعة جنيهات شهريا بينما الموظف البريطانى الذى لا يؤدى خدمة كبيرة لجهلة باللغة العربية ، يتقاضى أربعمائة جنيه فى العام ٠ وفى وظائف لا تستلزم دربة فنية أو معرفة خاصة ، ولم يكن يميز الانجليزى سوى اعتبار التفوق الأدبى (٤٩) ولقد زاد فى هذه الفترة ــ الحماية ــ عدد الموظفين الانجليز فى جميع الوزارات والمصالح والفروع والأقسام ، وفى الجيش والبوليس فقد استلزم نظام الحماية عددا كبيرا من الموظفين الانجليز اختيروا من الجيش ٠ وكانت الدرجات الكبرى من الرابعة وما فوقها من نصيبهم وزاد تعاليهم وغطرستهم على المصريين (٥٠) ٠

وشغل الانجليز جميع الوظائف العليا ابتداء من رؤساء الأقسام حتى وكلاء الوزارات وكانت تسعة أعشار الدرجات الأولى لهم وثلاثة أرباع الدرجات من الرابعة حتى الثانية لهم كذلك ، اما جميع الوظائف الرئيسية فى الجيش والبوليس فكان يشغلها الانجليز أيضا ٠ اضافة الى ذلك فان قرابة النصف من ميزانية الموظفين كانت تذهب الى جيوب الموظفين الانجليز الذين لم يكن عددهم يكاد يزيد عن ١٥٪ من موظفى الحكومة من المصريين (٥١) ٠

٢ ــ نمو الرأسمالية المصرية والطبقة العاملة :

جاءت الحرب والحماية ليضيفا تناقضات حادة بين الأمة المصرية من جانب والاستعمار البريطانى ٠ فاذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد تفاقمت وتتفاقم ، فان الحرب والحماية قد اضافا تطويرا آخر هو فى الحقيقة اضافة الى أضعاف السيطرة الاستعمارية والثورة عليها ٠

والسيطرة الاستعمارية البريطانية فى مصر ، كانت فى المضمون الأساسى

---

(٤٧) Harris, M., Egypt, pp. 116-120.

(٤٨) النصير ١٨ ابريل ١٩١٦ والأهرام أكتوبر ــ ديسمبر ١٩١٤ ٠

(٤٩) Harris, M., Op. Cit,. p. 228.

(٥٠) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٤١ ، لامبلان ، روجه : المرجع السابق ص ٨١ ٠

(٥١) محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى ــ كتاب اليوم العدد ١٠٧ مارس ١٩٧٦ ص ١٣٠ ــ ١٣١ ٠

سيطرة امبريالية وأعني ، أنها كانت تصديرا للرأسمال الاستعماري بهـدف استثمار الأيدي العاملة الرخيصة والخامات المصرية . وهذه المهمة اقتضت في البداية تحطيم الصناعات المصرية الناشئة ، وأضعاف البرجوازية الناشئة بالتالي وجعل بعضها تابع للنشاط الرأسمالي الانجليزي والأجنبي . وبلغت رؤوس الأموال الاستعمارية في مصر سنة ١٩١٤ : ٤٩ر١٥٢ر١٠٠ جنيه (٥٢) ووقف الراسمال المصري المتواضع عاجزا أمام هذا الطغيان المالي الأجنبي فقد مثلت الاستثمارات الأجنبية ٩٢٪ من حجم رأس المال وكان ٨٪ فقط رأسمالها محليا ومعظمه مملوك لأجـانب متمصرين من أمثـال « سوارس » و « موصـيري » و « منشه » و « صيدناوي » ومثل من نسبة الـ ٨٪ جزء ضئيل كان يكون نواه الرأسمالية المصرية (٥٣) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت السيطرة الاستعمارية توجه الاستثمارات المحلية نحو العقار والزراعة (٥٤) .

لقد لجأ الاستعمار لا الى عرقلة التطور الصناعي المصري ، بل سعى في الأساس أيضا الى تخريب ما كان قد شيد منها ، فلجأ الى فرض رسوم جمركية قدرها ٨٪ على قيمة الفحم الوارد وحط من زراعة القصب كما حط من زراعـة الدخان (٥٥) .

واذا كان القطن هو الزراعة الباقية التي نمت وسمح لها الاحتلال بالبقاء فانما كان ذلك لحاجة صناعته القطنية اليها ، لكنه قضى من ناحية أخرى على تطوير الصناعة القطنية المصرية « ففرض رسما قدره ٨٪ على جميع المصنوعات القطنية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية التي قامت في مصر زمنا وبشرت بمستقبل حسن » (٥٦) ومن هنا فسياسة الاستعمار تجاه الحاصلات الزراعية المصرية كانت في القضاء على اتجاهها « للانتاج الصناعي الأهلي » (٥٧).

وحاول المصريون تبعا لذلك ، كما حاولت حركتهم الوطنية ، بجهودها السياسية والاقتصادية ، ان تفتح الطريق للافلات من هذه السيطرة ، ودعم جهود البلاد اقتصاديا وسياسيا . وهي جهود شهدتها البلاد على أيدي طلعت

---

(٥٢) أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق ص ٣٣٩ .

(٥٣) رفعت السعيد / تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ ـ دار الثقافة الجديدة الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥ ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٥٤) أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق ص ٥٣٧ .

(٥٥) روز شتين ، ثيودور : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده تعريب علي أحمـد شكري ـ القاهرة ١٩٢٧ ص ٤٥٩ .

(٥٦) نفس المصدر .

(٥٧) أمين مصطفى عفيفي : ص ٥٣٧ ، وروز شتين . المصدر السابق ص ٤٥٨ حيث ذكر انه بين عامي ١٨٩٠ ـ ١٩٠٨ هبطت صادرات السكر المصرية من ٢٦٨ مليون كيلو الى ٣٩ مليون كيلو

حرب ومصطفى كامل وعمر لطفى « الذين رأوا انه يجب تحريك همة المنظمين بالعمل على تشجيع الديمقراطية المالية فى الشركات وفى جماعات التعاون ، خصوصا وأن الرأسمالية الأجنبية طغت طغيانا عظيما فى النواحى المصرية مما استوجب القضاء عليها من ناحية المصريين بتهذيب الأهالى وتعليمهم مزايا الديمقراطية المالية الأهلية حتى تلعب دورها فى الحياة المصرية الصحيحة » وكان المقصود وبذلك كان تنمية رأس المال المصرى ليقف فى مواجهة الرأسمال الأجنبى من ناحية ومن ناحية أخرى ، محاولة — تربية « كوادر » من العمال المصريين الاكفاء ليكون الاثنان معا نواة لاقامة صناعة وطنية ناهضة · وساعد على هذا الاتجاه انشاء ادارة التعليم الفنى — على عهد سعد زغلول — وكذا انشاء مدرستى التجارة العليا والمتوسطة لتكوين فريق من الشباب المصرى مهيىء للقيام بالأعمال التجارية المحتكرة من الأجانب (٥٨) ·

وهذا النضال الذى خاضته نواة الرأسمالية المصرية ، سرعان ما وجد فرصته الى حد ما مع قيام الحرب العالمية الأولى ·

حقيقة ان بدايات الحرب لم تكن فى صالح البرجوازية التجارية بل والصناعية فى مصر ، وذلك نظرا لحظر التصدير لبعض المنتجات والحاصلات · الا أن الحرب مكنت بعد قليل لنواة الرأسمالية المصرية من توسيع نفوذها داخل السوق المحلية ، وهو المجال الرئيسى لنموها · وكان ذلك فى الواقع راجعا الى عدة عوامل ، أولاها ، ان انشغال الدول الاستعمارية بالحرب جعلها تتجه الى الصناعات الحربية ، وأوقف بالتالى التدفق المستمر لرؤوس الأموال الأجنبية الى مصر سواء أكانت انجليزية أو فرنسية أو غيرهما ·

ان النتيجة التاريخية للحرب تدلنا على زيادة استثمار رأس المال المصرى على حساب وقف تدفق رأس المال الأجنبى الاستعمارى ·

بل ونقص حجم رأس المال الأجنبى بنحو ٢٤٫١٣٣٫٠٠٠ جنيه (٥٩) وجاء هذا النقص من الحظر الذى فرضته السلطات الاستعمارية البريطانية فى مصر التى صادرت أيضا النشاط الاقتصادى للرأس مال الألمانى فبين سنتى ١٩١٤ — ١٩١٦ أقفلت ١٧ شركة مساهمة و ٦٢ بيتا من بيوت الأعمال الهامة على أنها من ممتلكات الأعداء وكان معظمها ألمانيا ونمسويا (٦٠) ·

هذا عن نقص الرأس مال الموجود ، أما عن نقص رؤوس الأموال المنقولة

---

(٥٨) أمين مصطفى عفيفى · المرجع السابق ص ٥٢٧ — ٥٣٨ ·

(٥٩) امين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٣٤٠ ·

(٦٠) نفس المرجع : ص ٣٣٩ ·

فقد أدى قيام الحرب الأولى واغلاق البحر المتوسط « الى صعوبة ورود الكثير من الانتاج الأجنبى » (٦١) ٠

هذا عن نقص رأس المال الأجنبى الموجود والمنقول ٠

أما مصادر رأس المال المصرى فقد جاءت نتيجة ما حدث من اقبال عالمى على القطن وبالتالى زيادة أسعاره وهبوط الديون العقارية للمزارعين (٦٢) مما أدى الى اتجاه هذه الأموال الى الاستثمار الداخلى الذى أتاحته ظروف الحرب من صعوبة ورود الكثير من الانتاج الأجنبى ، وحاجة السوق المحلية الى تغطية احتياجاتها ، فضلا عن وجود القوات البريطانية وحاجة الانتاج الحربى الى بعض مستلزمات الانتاج المصرى وارتفاع أسعار المواد التى يحتاج اليها الجيش الى غير ذلك (٦٣) ٠

أضافة الى ذلك « ان أثرياء المصريين لم يستطيعوا الذهاب الى أوروبا لقضاء أجازاتهم فاحتفظت البلاد بالأموال التى كانت تنفق فى هذه الاجازات « ويقال ان السراة « كانوا ينفقون فى أوربا ما لا يقل عن مليونى جنيه سنويا » (٦٤) ٠

وفضلا عن ذلك فان انكماش حجم التجارة الدولية بسبب صعوبة النقل البحرى وبسبب اتجاه جزء كبير من الانتاج والموارد للناحية الحربية ــ كما تقدم ــ فهبطت الواردات فى العام الأول للحرب ثم عادت الى الارتفاع على النحو السابق أما الصادرات فزادت زيادة كبيرة ففى عام ١٩١٤ لم تتعد ٢٤ مليون جنيه ووصلت فى عام ١٩١٨ م الى نحو ٤٥ مليون جنيه فسجلت فائضا فى الميزان التجارى من ١٩١٤ ــ ١٩١٨ (٦٥) ٠

لقد حققت تناقضات الحرب تراكما فى الرأس مال المصرى اللازم للصناعة٠ كما نقص حجم الاستثمارات الأجنبية من ناحية اخرى ووقف تدفقها بما فتح شهية البرجوازية المصرى تجارية وصناعية لتوسيع نطاق نفوذها على السوق الوطنية ٠٠ ومن بعد الى تفتح شهيتها السياسية بالثورة لتحقيق وترسيخ نفوذها ٠

---

(٦١) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش . التطور الاقتصادى فى مصر القاهرة ١٩٤٤ ص ١٩٢ ٠

(٦٢) نفس المرجع ٠ ص ١٨٥ ٠

(٦٣) سعيد اسماعيل : نفس المرجع ص ١٦٠ ــ ١٦١ وامين مصطفى عفيفى : نفس المرجع ص ٣٤٠ ٠

(٦٤) امين مصطفى عفيفى : نفس المرجع ص ٣٤٠ ٠

(٦٥) سعيد اسماعيل على : المرجع السابق ص ١٦١ ٠

وقد بدأ النمو في الشركات المساهمة التجارية التي بلغت سبعا (٦٦) ومع الانفراجة الاقتصادية للقطن في عام ١٩١٥ وما بعدها تنبهت البرجوارية المصرية الى استخدام رأس المال المصرى وتنمية نفسها والتغلب على مصاعبها فتكونت لجنــة التجارة والصناعة فى أوائــل عام ١٩١٦ (٦٧) والتى وضعت « تقريرها الذى يعتبر دستورا للسياسة الصناعية والتجارية » (٦٨) ٠

ووالت هذه اللجنة اجتماعاتها بانتظام تدرس المصــاعب أمام الصناعة وتذللها وتطور ما كان موجودا من صناعات وتضع الخطط وتوجهها وتنفذها وتقيم المعارض (٦٩) ٠

وصــاحبت هــذه الجهــود حملة اعلامية دؤوب نبهت الى ضرورة التوسع الصناعي وحماية الصناعة الوطنية للوقوف أمام الصناعة الأجنبية فقالت : ان « ترقية الصناعات الصغرى عندنا وبرك الصناعات الكبرى فى الخارج تستولى على صناعاتنا أمر لا نتيجة له الا التهاء صناعاتنا بالقشور بينما اللباب يسمع به غيرنا » (٧٠) ٠

وليس هناك أبلغ من هذه الحملة الدعائية للبرجوازية النامية فى تناقضها مع الامبريالية وبالتالى مع الوجود الاحتلالى فى مصر — واشتد التناقض حتى حفز الى الدعوة بضرورة سيطرة المصريين على الثروة الزراعية والمنجمية للبلاد ومرد هذا الى ما أثارته الزيادة فى انتاج البترول من منطقة البحر الاحمر فكتبت جريدة « البصــير » تقول : « هل من سبب لان يســـتخرج من أرضنا زيت البترول ويرسل الى أوروبا لتصفيته واعادته وهل من سبب لان يرسل كل قطننا فى أوروبا لنسجه واعادته » (٧١) ٠

بل ان التناقض وصل الى الرغبــة فى الحد من التبعية الســـياسية والاقتصادية فقالت « البصير » كذلك : « ونحفظ لانفسنا فى المستقبل حق توفيق معاملاتنا الآتية على ما تباشره انكلترا حاميتنا مع عدم الاضرار بحريتنا أسوة بانكلترا أيضا » (٧٢) ٠

---

(٦٦) الأهرام : ٥ ديسمبر ١٩١٤ ٠

(٦٧) البصير : ابريل ١٩١٦ وتجدر الاشارة هنا الى ان رفعت السـعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية ص ٢٢ — ٢٣ قد ذكر ان لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٧ وهذا غير صحيح ٠

(٦٨) أمين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ١١٠ ٠

(٦٩) البصير : ابريل ١٩١٦ وما بعده والوطن ٠ ابريل ١٩١٦ ٠

(٧٠) الوطن : ابريل / مايو ١٩١٦ ٠

(٧١) البصير : ٣ و ١٠ ابريل ١٩١٦ ٠

(٧٢) البصير : ١٥ ابريل ١٩١٦ ٠

وساعد على نمو البرجوازية الناشئة في مصر ابان الحرب حاجة الجيش البريطاني وقد تضخم عدده الى صـــناعات الغذاء والكساء والذخيرة وصيانة الأسلحة (٧٣) لاسيما وقد زادت نفقات هذا الجيش بنحو خمسة ونصف مليون جنيه • وبجانب ذلك تزايدت حاجة السوق الوطنية الى بعض النسائج الشرقية التي توقف ورودها من الشام نتيجة للحرب وأصبحت تنسج في القاهرة (٧٤) ولقد زاد في هذه الفترة انشاء مصانع غزل ونسج القطن والكتان والصوف والحرير . وزادت الانوال المنتشرة في القرى والمدن وكثرت معاصر الزيوت ومصانع الدباغة • ورفعت شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية انتاجها – على سبيل المثال – بما يتراوح بين ١٥ الى ٢٠٪ لمواجهة احتياجات السوق المحلية ويقول تقرير للجنة التجارة والصناعة ، أن العمالة في هذه الشركة قد تأثرت بوضوح بظروف الحرب ، اذ اضطر مديروها الى مغـــادرة البلاد وكانوا من الاوروبيين فسنحت الفرصة لسبر كفاءة العمال الوطنيين (٧٥) •

اضافة الى ما سبق ، فقد نمت كذلك مطاحن الغلال الآلية ومصانع السجاد والكليم والزجاج والخزف والتريكو والملابس والأسرة والأدوات المنزلية (٧٦) « وورش السباكة والحدادة والنجارة والصناعات الدقيقة » • « وكذلك نمت مصانع كان مركزها متهاويا قبل الحرب » (٧٧) •

ورغم أن المصانع التي نشأت في فترة الحرب كانت للصناعات الصغيرة فكانت معظمها « من النوع الفردي محدود الوارد الذي يتبع أساليب الانتـاج الفنية القديمة » (٧٨) رغم ذلك فقد ظهرت مصانع تضم خمسين عاملا فاكثر، واثرى بعض التجار الوطنيين وزاد ثراء البرجوازية الوطنية والمدن وزاد نفوذها الاقتصادي وتطلعت الى السوق (٧٩) وراودتها الاحلام بسيل لارباح يتدفـق اليها بدلا من الأجانب (٨٠) ونتيجة لنمو البرجوازية الوطنية فقد زاد حجم الطبقة العاملة المصرية أيضا • « ورغم ذلك انتكست الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العاملة « وذلك ان الأحكام العرفية قد زادت ظروف العمل سوءا » • فاذا أخذنا في الاعتبار ان الرخاء النســـبي الذي جلبته الحرب لم يستفد منه الا التجار وملاك الأراضي الزراعية ، أما العمال فلم تزداد دخولهم •

---

(٧٣) امين مصطفى عفيفي • المرجع السابق ص ١١٠ •

(٧٤) نفس المرجع والصفحة •

(٧٥) امين مصطفى عفيفي • المرجع السابق ص ١١٠ •

(٧٦) رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ص ٧٣ •

(٧٧) شهدى عطية الشافعي : المرجع السابق ص ٢٩ •

(٧٨) سعيد اسماعيل علي : المرجع السابق ص ١٦٣ •

(٧٩) شهدى عطية الشافعي : المرجع السابق ص ٢٩ •

(٨٠) رفعت السعيد • المرجع السابق ص ٢٣ •

برغم ارتفاع تكاليف المعيشة عن ١٠٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب ، ومن ثم كان اشتراك العمال في الثورة ١٩١٩ » (٨١) .

٣ ـ اضطهاد الحريات :

عمل الاحتلال على تصفية الحركة الوطنية تحت قيادة الحزب الوطنى ـ على نحو ما قدمنا ـ ولم يبق للحزب الوطنى الا فلول ، وان كانت من العناصر التى تميل الى الجامعة الاسلامية فتم تصفية معظمها بالاعتقال داخل البلاد أو فى مالطة وأما « محمد فريد » فقد هاجر الى الخـــارج فلم تقدر له العودة .

والواقع ان الحزب الوطنى كان قد انتهى موضوعيا لا بحكم التغيرات العالمية بل بحـــكم التطور الذى طرأ على المجتمع المصرى وبنيته الاقتصـادية والاجتماعية . وفضلا عن ذلك فان الارهاب الذى تعرض له الحزب كان شديدا حتى بعد النـــاس عنه وأنكروه وســـخروا منـــه حتى من كانوا من أركان محمد فريد (٨٢) .

وثمة دور للوطنيين فى خارج البلاد ، لكن الحرب وتحالف فرنسا مع انجلترا جعل هذا الدور محدودا . فقد حالت الرقابة الفرنسية على المطبوعات بين الوطنيين المصريين هناك ، وبين نشر مالا يروق للسلطات البريطانية حتى غالت فى ذلك . كما تعرض المصريون فى فرنسا للمضايقة والمراقبة . بل امتد هذا الى البلاد المحايدة كسويسرا وغيرها (٨٣) .

وازاء الارهاب العســكرى فى الداخــل ، لم يجد الوطنيون من وسيلة الا التعبير السلبى أو الفردى . ومن ذلك التعبير السلبى رفض طلبة الحقوق الحضور الى مدرستهم حين اعتزم السلطان حسين كامل زيارتها فى ١٨ فبراير ١٩١٥ فكان ان قررت الحكومة فصل أربعة وخمسين طالبا وحرمت ثلاثة عشر آخرين من امتحان آخر العام (٨٤) وكانت نقمة السلطان عليهم باعتبارهم من الحزب الوطنى (٨٥) .

والواقع أن السلطان كان ناقما على الأمة ، بل كان يحرض جيش الاحتلال على اعتقال البعض (٨٦) وكان ساخطا على طرق التعليم باعتبارها مهددة لعرشه

---

(٨١) رؤوف عباس حامد . الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧ ، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٥ .

(٨٢) مذكرات سعد زغلول . كراس ٣١ ص ١٧٢٠ .

(٨٣) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد . بدون تاريخ ص ١٠ .

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى : ثورة مصر القومية ـ المصدر السابق ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٨٥) مذكرات سعد : ك ٢٥ ص ١٣١٣ .

(٨٦) نفس المصدر ص ١٣١٢ .

كما كان ضد عقد الجمعية التشريعية متجاوبا في ذلك مع سلطات الاحتلال التى طربت لذلك كثيرا (٨٧) ٠

ويكشف سعد زغلول عن سر اضطهاد طلبة الحقوق ، بأن الاحتلال كان وراء هذا وان كان يغطيه السلطان وحسين رشدى (٨٨) وفى نفس الوقت كان السلطان يتقرب الى الناس ويحاول أن يثبت لهم محاولاته للتخفيف عنهم ودفع غائلة الأحكام العرفية (٨٩) ٠

والواقع ان السلطان والوزراء كانوا مسخرين تماما لصالح الحماية وسلطات الاحتلال فرغم ان السلطان كان ممنوعا حتى من الحديث مع الصحف بحرية فى الشئون العامة ، وحذفت له الرقابة حديثا أو مقتطفات منه نشرته احدى الصحف كما عنفه السير « مكماهون » المندوب السامى بسببه ٠

وبلغ من اذلال الانجليز للسلطان ان طلب منه « مكماهون » ان يعرض عليه الأمور فى دار الحماية لانه نائب الملك « يزار ولا يزور » صحيح أن السلطان قد رفض ، لكنه ذهب سرا الى دار الحماية حيث دخل من باب خلفى ليتسلم نيشانا من ملك انجلترا حيث أراد « مكماهون » تسليمه له فى حفل يعقد بدار الحماية (٩٠) ٠

وأما الوزراء فكانوا خضوعا للحماية « فهم فى الحقيقة موظفون خاضعون لأوامر الحماية ولا يمكن أن يحدث من الخلاف بينهم ـ أى بين السلطان والوزراء ـ الا كما يحدث بين موظفين تابعين لسلطة واحدة » (٩١) ٠

ومن هنا استهدف السلطان والوزراء لحوادث الاعتداء الفردية وكان هذا هو الأسلوب الثانى لبعض الوطنيين غير العمل السلبى ٠ وأول حادث من حوادث الارهاب الفردى وقع على السلطان نفسه فأطلق عليه « خردواتى » من المنصورة ـ يدعى « محمد خليل » النار فى عابدين يوم ٨ ابريل ١٩١٥ (٩٢) ٠

واعترف هذا الشاب انه أراد قتل السلطان لخيانته ٠ وسلمت أوراقه للسلطة العسكرية للسرعة فى الحكم ، وللحكم كذلك بالاعدام الذى لا تحكم به المحاكم العادية وللرغبة أيضا فى تجنب الجلسات العلنية (٩٣) ٠

---

(٨٧) نفس المصدر ص ١٣١٤ ٠
(٨٨) مذكرات سعد : كراس ٢٥ ص ١٣١٥ ـ ١٣١٦ ٠
(٨٩) نفس المصدر ص ١٣١٧ ٠
(٩٠) نفس المصدر ص ١٣٢٤ ـ ١٣٢٧ ٠
(٩١) نفس المصدر ص ١٣٢٨ ٠
(٩٢) نفس المصدر ص ١٣٣٧ ٠
(٩٣) مذكرات سعد زغلول : كراس ٢٥ ص ١٣٣٧ ٠

وبالرغم من أن السلطان أخطأته العيارات النارية فان الحكم صدر باعدام المتهم وأعدم بالفعل في ٢٤ ابريل ١٩١٥ (٩٤) ·

أما حادث الارهاب الثاني فقد وقع على السلطان أيضا بالاسكندريه في ٩ يوليو ١٩١٥ م ألقيت عليه قنبلة فأخطأته . واتهم في هذه المحاولة « محمد نجيب الهلباوى » و « محمد شمس الدين » وآخرين . وصدر على الاولين حكما بالاعدام ثم خفف بطلب السلطان الى الأشغال الشاقة المؤبدة (٩٥) ·

واستهدف حادث ثالث أحد وزراء الحماية وهو « ابراهيم فتحى » باشا الذى حاول شاب قتله طعنا بسكين ثم أطلق عليه الرصاص وأعدم بطل الحادث أيضا في ١٣ أكتوبر ١٩١٥ (٩٦) وفي الحوادث الثلاث ظهر - أيا كانت الدوافع الأخرى - اتهام مرتكبيها للسلطان والوزراء بالخيانة · بل وجاهر المتهم الأخير الذى حاول قتل « ابراهيم فتحى » بأنه كان في عزمه قتل «رشدى» و « مكماهون » ، و « ثروت » · فهى محاولات من الوطنيين جرت في ظل أعمال ارهاب وقتل الحريات واضطهاد الوطنيين · وهى وان أرادت التخلص من السلطة العميلة ، فقد ساعدت على ربطها أكثر بها · فأصبح كلا منهما يحمى الآخر · وحاول الوزراء كما صرح « عدلى يكن » لسعد زغلول اتخاذها حجة « لحرمان البلاد من التمتع ببعض مزايا الحكم الذاتى » (٩٧) ·

وكان تعليل « سعد زغلول للحوادث الفردية تعليلا صحيحا ، فنسبها الى غياب الحريات وخاصة حرية الصحافة ·

كان من نتيجة هذه الحوادث ذعرا عند الحكومة ، ولكنها زادت من الاستخفاف « بأمن الناس وحريتهم الشخصية وسوء الظن فيهم فألقت القبض على كثير منهم لاقل الشبهة وأزعجت عائلاتهم ازعاجا شديدا ولم تسأل الكثير منهم عن مهمته الا بعد أن أمضى الكثير من الأيام في السجن » وسيق بعضهم الى سجن الانفراد والبعض لم يوجه له المحقق أى اتهام ، ومنعت الصحف من نشر أخبار القبض أو الافراج عنهم (٩٨) ·

ولم تكتف الحكومة بالقبض على الكثيرين بل أشاعت القبض على كل العظماء تقريبا بما فيهم بعض الوزراء حتى ظن كل واحد أنه وأن لم يقبض عليه فعلا فلا يبعد أن يحدث هذا · « وهكذا اضطربت القلوب وانكسرت النفوس ايما اضطراب وأى انكسار » (٩٩) ·

---

(٩٤) نفس المصدر والصفحة ·

(٩٥) عبد الرحمن الرافعى . المصدر السابق ص ٢٩ ·

(٩٦) نفس المصدر والصفحة ·

(٩٧) مذكرات سعد : كراس ٢٤ ص ١٢٣٢ - ١٢٣٤ ·

(٩٨) مذكرات سعد زغلول . كراس ٢٤ ص ١٢٣٢ - ١٢٣٤ ·

(٩٩) نفس المصدر : ص ١٢٢١ - ١٢٢٢ ·

وفى تلك الفترة الكئيبة من حياة البلاد ، سعى سعد زغلول للافراج عن البعض ومنهم « عبد اللطيف المكباتي » ــ الذى حارب سعد حربا ظالمة من بعد ــ « وأمين يوسف » و « أمين الرافعي » · وكان من وراء دفاع سعد وسعيه للافراج عن « المكباتى » ان اتهم سعد بالدفاع عن الحزب الوطنى ومهاجمة الحكومة · ولكن سعدا أوضح للسلطان أن الناس أصابهم عنت شديد ، حتى ان حرية الفرد صارت رهنا « بكلمة يقولها جاسوس أو نمام » وأنه ــ أى سعد ــ وان لم يكن من رجال الحزب الوطنى ــ كما قال للسلطان ــ فانه لا يؤيد القبض على رجال الحزب ولا يؤيد القبض على طلاب الحقوق (١٠٠) ·

وكان المعتقلون يلقون معاملة سيئة في سجون الحماية يذكرها « سعد » في صفحات كثيرة من مذكراته · ويقـول عنها أنهـا تجاوزت الحد بين وضع المعتقلين في خيام أو حبسهم انفراديا أو تعذيبهم · واستخدام ما يضعف الارادة بالاكثار من الاستجواب واطالة التحقيق لحملهم على الاعتراف (١٠١) ·

ولم تكتف السلطة بذلك ، فلجأت الى تلفيق التهم ونسج مؤامرات خيالية مثل ما زعم عن جماعة المنصـورة التى قيـل تلفيقا بعزمها على احداث ثـورة ومساعدة الاتراك واستغلت الحكومة الرواية التى لفقتها فى القبض على كثير من الناس وخصوصا طلبة الحقوق فرغم علم « جورج فيلبيدس » بتلفيقها فقد اهتم بها رشدى (١٠٢) ·

ونستطيع القول بأن هذه الفترة قد عمقت من احساس « سعد زغلول » القومى ، وأكدت صلاته بالكثير من الشخصيات السياسية مدافعا عنها وساعيا من أجل حريتها ·· كما مهدت هذه الفترة كذلك لسعد زغلول أن يتعرف الى جيل جديد من الشـــباب الذين شـــاركوا بجهـد كبير فى حـركة الثورة عام ١٩١٩ (١٠٣) ·

ونستطيع أن نقول كذلك ، أن الكثير من هذه الشخصيات المضطهدة قد جذبوا الى الثورة القادمة خلال تلك الفترة ، التى أكدت وبلورت تفكير « سعد » السياسى ازاء السلطة من الاحتلال الى السلطان والوزراء وهو ما عبر « سعد » عنه فقال انني عاهدت الأمة وقت الانتخابات ــ للجمعية التشريعية ــ أن أكون « مدافعا عنها ساعيا فى رفعة شـأنها ما استطعت الى ذلك سـبيلا وقلت فى

---

(١٠٠) نفس المصدر · ص ١٢١٩ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٦ ، ١٣٤٢ ·

(١٠١) نفس المصدر : ص ١٢٤٢ ــ ١٢٦٥ ، وكراس ٢٦ ص ١٣٥١ ــ ١٣٧١ ·

(١٠٢) نفس المصدر : كواس ٢٤ ص ١٢١٦ ــ ١٢٢٣ وكراس ٢٦ ص ١٣٥١ ·

(١٠٣) عبد الرحمن الرافعى . المصدر السابق ص ٢٧ ــ ٢٨ حيث ذكر أسماء طلاب الحقوق الذين فصلوا فكان منهم يوسف الجندى وصبرى ابو علم ومرسى بدر وغيرهم ·

الجمعية التشريعية انما أنا رجل وضعت فكرى وبيـــانى تحت تصرف أمتى فلا يمكننى أن أخالف هذا العهد أبدا رضيت الحكومة عنى أو غضبت وانى أكون خائنا لذلك العهد اذا فضت على علاقة الولاء للسلطان والصداقة لأكبر وزرائه أن أسكت فى حق أو أنطق فى باطل » (١٠٤) ٠

الحماية والقوى السياسية فى البلاد

كان موضوع المطالبة بعقد الجمعية التشريعية من المواضيع المطروحة منذ اقامة الحماية ٠ وفى فبراير ١٩١٥ أثار « سعد » هذه المسألة مجددا ورأى بعض القيود التى يراد ادخالها على التعديلات المقترحة لما يسمى بتوسيع حقوق الجمعية فاعترض عليها « سعد » بشدة ، وقال بأن من الأفضل عدم التعديل لانها منحة تافهة » ، بعدما ضاعت البلاد ٠ ورأى «سعد» ان هذه المنحة لا يجب أن تقابل بالارتياح وأعلن ذلك لرشدى وعدلى ، لكنه اكتشف ان القيود من وضع الوزراء أنفسهم بل أن الوزراء والســـلطان ذهبوا الى عدم أهلية الأمة للحرية (١٠٥) ٠

وكان وراء ذلك « مكماهون » والاحتلال الذى كان يرفض فك القيود عن الجمعية ، بل ويرفض عقدها حتى نهاية الحرب (١٠٦) ٠

ومع صدور المرسوم السلطانى بتأجيل اجتماعات الجمعية ووقف العمل فى تجديد العضوية فيها أو فى مجالس المديريات ، فقد « سعد » الأمل فى عودة الجمعية التشريعية الى العمل (١٠٧) ٠

ومع ربيع عام ١٩١٧ اضطرت دار المندوب الســامى ـ وكانت صحــة السلطان حسين تتدهور ـ الى اعادة النظر فى وضع مصر السياسى ، اذا ما مات السلطان (١٠٨) ويبدو أن السلطان ومعه الوزراء ، ألحوا فى تحديد معنى الحمــاية والعودة الى حــكم الاستقلال الذاتى الذى وعدت به مصــر منــذ عام ١٨٨٣ (١٠٩) ٠

ومرة أخرى عاد موضوع الضم ليطرح على بســـاط البحث فحث عليه « ونجت » الذى خلف « مكماهون » ٠ فقد كشـــفت الحرب عن أهمية مصر طريقا امبراطوريا ، وفى نفس الوقت كان انحلال الامبراطورية التركية يطلق

---

(١٠٤) مذكرات سعد زغلول : كراس ٢٦ ص ١٣٥٧ ٠
(١٠٥) مذكرات سعد : كراس ٢٥ ص ١٣١٤ ــ ١٣١٥ ٠
(١٠٦) مذكرات سعد ٠ ك ٢٥ ص ٣٣٨ ــ ١٣٤٠ ٠
(١٠٧) عبد الخالق لاشين ٠ المرجع السابق ص ٧٦ ٠
(١٠٨) Marlowe, J., Op. Cit 225-226.
(١٠٩) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٨٥ ٠

يد الحلفاء في السيطرة على هذا الميراث الكبير (١١٠) • فبدا من الصعب على بريطانيـــا أن تتخلى من هذا الطريق الحيوى الى أى دولة حليفة أخرى »(١١١) وخاصة بعد توقيع اتفاقية « ســـايكس بيكو » في مايو ١٩١٦ اذ أن هذه الانفـاقية أثارت سخطـا شديدا في لندن لأنهـا فتحت الطريق أمام فرنسا للاقتراب من فلســطين المتاخمة لقناة الســويس لذلك وضعت الخطط لسـد الطريق أمام فرنسا (١١٢) نضيف الى ذلك أن انجلترا كانت تواجه مصاعب في اختراق خط الدفاع التركى ــ الألمانى بين « غزة » و « بئر السبع » (١١٣) لذلك كله طرح موضوع ضم مصر وأعد « روبرت سيسل » مذكرة أوضح فيها أن الوقت قد حان لكى تسلم ادارة مصر الى وزارة المستعمرات • وقد عارض كل من « رونالد جراهام » ولورد « هاردينج » هذا الاتجاه ، اذ رأى فيه الأول خطوة تجاه الضم ينظر اليها كل من السلطان والوزراء على أنها مخالفة للمبادىء •• بينما رأى لورد هاردنج انه سواء كان الوضــــع القائم في مصر مرضيا أم لا ، فان أى تغيير فيه بوضعها ــ أى مصر ــ تحت اشراف وزارة المستعمرات أو وزارة الهند سوف يكون بالتأكيد تغيرا الى أسوأ طيلة السنوات العشـــر القادمة » (١١٤) لهــذا يبدو أن انجلترا رأت الابقــاء على الوضـع كمــا هو ، فبينما كانت انجلترا لا تريــد تخفيف قبضتهــا على مصر • فقــد كانت غير مستعدة ولا تريد معاداتها وهى ــ اى مصر ــ التى شاركتها أعباء الحرب • ومن ثم لم تشأ انجلترا الرجوع عن كلمتها لمصر ، ورأت الابقاء على الحمايــة ، والثقة بالمستقبل في ارضاء الوطنيين على نحو ما • ومن ثم لما مات « حسين » تولى فؤاد وبقيت الحماية (١١٥) •

وقبل وفاة السلطان ، أعد رشدى مشروعا لاتفاق بين السلطان وانجلترا يتضمن تكوين حكومة ملكية دســــتورية تحت رئاسة ســـــلطان وراثى ووزراء ينتخبهم السلطان ويكون من حقه منح الحكم الذاتى بالتدريج ، والا يكون له ممثلون في الخارج ولكنه يقبل ممثلى الدول الأجنبية • وأقر هـــذا المشروع لانجلترا الحق في احتلال أى نقطة من الأراضى المصرية • وأن يكون « سردار » الجيش والمستشار المالى من الانجليز ؛ ويكون للأخير الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء • ولا يتصرف في شىء من مال الحكومة الا باذنه (١١٦) • كما

---

(١١٠) Marlowe, J. Op. Cit. Loc. Cit.

(١١١) لاشين • نفس المرجع والصفحة •

(١١٢) بوندار يفسكى : سياستان ازاء العالم العربى ص ٨٩ •

(١١٣) نفس المرجع ، ص ١١١ •

(١١٤) عبد الخالق لاشين • المرجع السابق ص ٨٥ ــ ٨٦ •

(١١٥) Marlowe, J., pp. 225-226

(١١٦) مذكرات سعد : ك ٢١ ص ١٧٥٥ •

نص مشروع « رشــدى » أيضــا ، على تعيين مستشارين فى كــل وزارة تكون ســـلطتهم شورية ــ وألا تعين الحكومة المصرية للوظائف الفنيــــة الا من الانجليز (١١٧) ٠

غير أن سعدا رفض هذا المشروع حين عرضه عليه « رشدى » ٠ ورأى كذلك أن اتفاقا كهذا سيكون مدعاة للتعلل مستقبلا بعدم عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ما دام قد تم اتفاق بين مصر وانجلترا ٠ وأبدى « رشدى » فى رده على « سعد » رأيا مؤداه أن ليس من اللياقة أن يبدى سلطان معين من الانجليز مطالب ضدهم فى مؤتمر الصــلح ٠ غير أن سعــدا قال لرشدى « ان اللياقة أو عدمها لا تدخل تحت حياة الأمم » (١١٨) ٠

ورأى « سعد » فى هذه المذكرة أيضا مدحا للحماية فأوضح لرشدى عدم موافقته ، كما رأى أن الاعتماد على سلطان ورائى فيه مغــامرة بحقــوق البلاد والأفضل أن يتعين عن طريق جمعية دستورية نيابية حقيقية ٠ كما رفض «سعد» فكرة احتلال الانجليز لأى من الأراضى المصرية وما دام الغرض هو احتلال القنال فالأفضل ــ وهذا رأى « سعد زغلول » ــ ألا تحتل انجلترا غير هذه النقطة ، واعترض « سعد » كذلك على ســـلطة المستشار المالى ، والمستشارين الآخرين الذين سيكون من الصعب تقييدهم (١١٩) ٠

غير أن سعدا أبدى من بعد ذلك لعدلى أنه من الأفضــل ، أن نعرض أن « تكون مصر حرة » ولا يكون للانجليز «سلطة فيها ونتنظر ما يعرضونه»(١٢٠) وهى فكرة الاستقلال التام كما نرى ٠

وجاء بعد « حسين كامل » فؤاد » الذى اعتلى العرش فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ واختارته انجلترا للين عريكته وقلة أصدقائه فى مصر وبذلك فلن تواجه انجلترا منه المتاعب (١٢١) ولكنه ، ولدهشة انجلترا ، قد خيب أملها اذ أنه « اشترط لقبوله العرش ، أن تتم تعديل صيغة الكتاب الموجه اليه من « ونجت » بحيث ينص فيه على أن العرش قد عرض عليه بحكم الوراثة وليس كما فى الأصل نتيجة لوقوع اختيار الحكومة البريطانية عليه » ٠« كما أنه رغب ان يشتمل الأمر الصادر

---

(١١٧) نفس المصدر ٠

(١١٨) مذكرات سعد زغلول : كراس ٣١ ص ١٧٥٥ ٠

(١١٩) نفس المصدر ص ١٧٥٦ ٠

(١٢٠) نفس المصدر ص ١٧٥٦ ــ ١٧٥٧ ٠

(١٢١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ٩٤ ٠

منه الى رشدى على عبارة تدل على رغبتـــه فى توسيع الحكم الذاتى » • وقد سملت له السلطات البريطانية فى المطلب الأول ،وآبت عليه المطلب الثانى»(١٢٢)

وبدأ « فؤاد » حكمه باثبات وجوده وانه « سيد فى سراياه » ، كما بدأ التقرب من اعضاء الجمعية التشريعية ، و « سعد زغلول » وقال بأنه سيعمل لخدمة الأمة وطلب من « سعد » التعاون والاتحاد معه (١٢٣) •

ومع اقتحام « اللنبى » أراضى الدولة العثمانية ـ أى اقتراب الحرب من نهايتها ـ رأى « فؤاد » أن يؤكد سلطاته كلسطان فرغب فى ابعاد وزيرين وتعيين « سعد زغلول » و « عبد العزيز فهمى » محلهما • ورفض « ونجت » دخـول « سعد » الوزارة ؛ بدعوى مهاجمة « سعد » للوزارة على عهد أسلافه كما قال « ونجت » ان الحكومة البريطانية قررت استبعاد « سعد » من أية مشاركة فى العمل الرسمى فى البلاد اذ معنى هذا الاشتراك تشجيع الآمال الوطنية المصرية» وأما « عبد العزيز فهمى » فقد رفض لنقص كفاءته الادارية (١٢٤) ويذكر البعض بأن :

« رشدى » والسلطان قد تقدما مع مطلب استبعـــاد الوزيرين وتعيين آخرين ؛ بطلب آخر هو « تحديد حجم التدخل البريطانى فى شئون الوزارة وكان نص الطلب ، كما بعث به للمندوب السامى هو : « يجب تحديد حقوق بريطانيا العظمى فى التدخل خاصة فيما يتصل بالنواحى المالية والعلاقات الخارجية والجيش وربما العدل » (١٢٥) •

ولكن هذا الطلب ، لم يتقدم به رشدى أو السلطان وانما فهمه المندوب السامى من خلال مذكرة « رشدى » ـ السابق الاشارة اليها ـ والتى كان قد أعدها قبل وفاة « حسين كامل » • ويوضح « سعد » هذه الحقيقة بأنه عند مقابلته للسلطان فؤاد فى أواخر ديسمبر ١٩١٧ كان السلطان ثائرا على رشدى فذكر لزغلول بأن « رشدى تكلم مع « برونييت » وأفضى اليه بخطته السياسية ـ أى مذكرة المشروع ـ فما كان من هذا الا أنه عقب الحديث سطرا ما جرى منه بالقلم وأرسله الى لوندرة فكان هذا ـ والكلام للسلطان ـ من أسباب اخفاق مسعانا » (١٢٦) ويقصد مسعاه فى تعيين سعد وعبد العزيز فهمى • وطبقا لهذا نقل « برونييت » الحديث المسطور مع « رشدى » الى « ونجت » ونقله هذا

---

(١٢٢) نفس المرجع ص ٩٤ ـ ٩٥ •

(١٢٣) نفس المرجع ص ٩٦ •

(١٢٤) يونان لبيب : المصدر السابق ص ١٩٥ ـ ١٩٦ •

(١٢٥) نفس المصدر ص ١٩٥ •

(١٢٦) مذكرات سعد زغلول : كراس ٢٨ ص ١٥١٧ ـ ١٥١٨ •

بدوره الى الخارجية ويؤكد هذا أن « رشدى » فى مقابلة له مع « سعد » سبقت مقابلة الأخير للسلطان ذكر « عدلى و « رشدى « لسعد أن لندن لا رغبة لديها فى أى تغيير سياسى أو وزارى أثناء الحرب » وأن بروجرام الرئيس ـ أى رشدى ـ الذى تكلم فيه مع « برنييت » لا يمكن النظر فيه الآن » وأضاف « رشدى » قائلا لسعد ان لندن قالت أن ترشيح « سعد » للوزارة » لا يمكن الاقرار عليه لأن الغرض منه تقوية الرئيس ـ أى رشدى ـ فى خطته وانها ترجو بناء على ذلك أن الرئيس يسحب طلبه » (١٢٧) ·

وانتهت السياسة البريطانية الى رفض التغيير الوزارى ، وان سويت المسألة بمقابلة « ونجت « لفتحى وزير الأوقاف وطلب منه الاستقالة وعين « زيور » محافظ الاسكندرية ـ وفق تقارير للبريطانيين عنه ـ وكتب « ونجت » « بذلك الى لورد « هاردنج » فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٧ وذكر له « فلنأمل ـ ولو فى الوقت الحاضر على أية حال ـ ألا نواجه مزيدا من هذه البرامج السياسية التقدمية وان كان علينا أن نتوقع عرضا صريحا جدا للأمانى الوطنية حين تنتهى الحرب»

« والى أن يحين ذلك الوقت فانى ، على أية حال ، آمل فى أن تكون مباحثات لجنة الامتيازات قد نقت الجو الى حد كبير » (١٢٨) ·

وكانت هذه اللجنة التى أشار اليها « ونجت » فى كتابه الى الخارجية هى اللجنة التى صدر قرار بتشكيلها من مجلس الوزراء فى ٢٤ مارس ١٩١٧ (١٢٩)

وشكلت هذه اللجنة لجانا فرعية ضمت أغلبية من الاجانب ومنها لجنة لدراسة مشروع لائحة المحامين فى المحاكم المختلطة والأهلية بعد ما يتم توحيد القضاء وضمت هذه اللجنة « عبد العزيز فهمى » فاصطدم بحدة مع « برونييت» ووقف « موقفا وطنيا مشرفا » سانده فيه مجلس نقابة المحامين» (١٣٠) ·

كذلك فان سعدا تقابل مع « برونييت » بشأن هذه اللجنة وأوضح للأخير بأن توحيد التشريع الذى تعمل فيه اللجنة يجب أن يكون فى صالح مصر ، فقد كان الانجليز فى أول أمرهم ممثلين ثم صاروا حماة ولا يدرى أحد ماذا سيكونون بعد · وأضاف « سعد » قائلا « وما دام الأمر يرجع الى القوة فلا كلام لنا » وأن أى تقدم فى البلاد يجب أن يكون بارادة المصريين (١٣١) ·

---

(١٢٧) مذكرات سعد : ك ٢٨ ص ١٥٠٨ ــ ١٥٠٩ ·
(١٢٨) مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالاهرام . ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ القاهرة ١٩٧٠ ص ٨٨ ·
(١٢٩) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٨٦ ــ ٨٧ ·
(١٣٠) نفس المرجع السابق ص ١٢١ ــ ١٢٢ ·
(١٣١) مذكرات سعد : ك ٢٨ ص ١٤٩٦ ·

اذن فالسياسة البريطانية · بعد سياسة العسف والتنكيل بالجماهير كانت تزدرى الوزراء والسلطان جميعا ،كما تزدرى بسياسيين آخرين أمثال «عبد العزيز فهمى » وتصطدم بهم · وترفض الاستجابة لمطالب السلطان والوزراء المتواضعة· وكانت لجنة الامتيازات فى الحقيقة عود الى فكرة كرومر (١٣٢) التى أوضحنا من قبل بانكارها للقومية المصرية (١٣٣) ·

٥ ـ الازمة العامة تستفحل :

وصلت السياسة البريطانية فى نهايات ١٩١٧ والشهور الأولى من عام ١٩١٨ الى وضع أغضب كل الفئات وزاد من حنق الطبقات الشعبية وحقدها · فقد تهاطلت برقيات وعرائض الشكاوى بشأن اعتقال السلطة للمصريين فى سجون « طرة » و « درب الجماميز » و « الاستئناف » و « الاسكندرية » ومعتقل « مالطة » وغيرها · وصدرت هذه البرقيات والشكاوى من طبقات وفئات مختلفة منها « باشوات » وفلاحين ومزارعين وملاك ومشايخ وطلاب ومهندسين ومحامين وغيرهم (١٣٤) ·

وأما الحالة الاقتصادية والاجتماعية فقد تفاقمت فاستفحلت الأزمة بنقص محاصيل الطعام واشتداد الغلاء حتى ارتفع بنسبة ٢١١٪ عام ١٩١٨ (١٣٥) وعانت « بروليتاريا » المدن معاناة أكبر كما عانى الموظفون أيضا · وارتفعت معدلات الوفيات الذى كان يمثل نحو ٣٠٠٫٠٠٠ قبل الحرب فارتفع الى ٣٧٥٫٠٠٠ بعد عام ١٩١٦ ووصل فى عام ١٩١٨ الى ٥١٠٫٠٠٠ فزاد فى الواقع عن عدد المواليد (١٣٦) واستفحلت فى الوقت نفسه عمليات صيد البشر وخطف الناس فكتب « سعد » فى مايو ١٩١٨ يقول : ان الحكومة التى تباهت بالمعارضة فى شأن التجنيد الاجبارى أخذ حكامها يخطفون الناس فى هذه الأيام من الأسواق والطرقات والمساكن والقرى · واستخدمت الحكومة القسوة والاعتداء على الناس حتى الاشتباك واطلاق النيران على الأهالى فقتل البعض وتهرب الوزراء من المسئولية ·

ووصف « سعد » ما دار فى هذه الأيام بأنه « أشد أنواع مصادرة الأمة فى حريتها » « بانزالها منزلة الأنعام السائمة » وأضاف بأنه لم تمر على مصر أيام

---

(١٣٢) عبد الخالق لاشين · المرجع السابق ص ٨٦ ·

(١٣٣) راجع التمهيد ·

(١٣٤) محفوظات مجلس الوزراء : دار الوثائق القومية محفظة ٩ ب ·

وراجع : التماسات الديوان العالى السلطانى . مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·

(١٣٥) رفعت السعيد : المرجع السابق ص ٢٢ ·

(١٣٦) Issowi, Charles, Egypt in Revolution P. 30.

من الفرنسي أكثر من هذه وأن الحكومة تحارب الأمة أكثر من أي وقت مضى فسلبت منها ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف جنيه وقدمتها هدية للحكومة الانجليزية كما حددت ثمن الأقطان (١٣٧) ٠

وكانت مسألة القطن في الواقع ، هي محرك كل الطبقات في المجتمع المصرى عام ١٩١٧ ـ ١٩١٨ فتحركت عناصر كثيرة من السلطان الى كبار الملاك وفئات البرجوازية لمناقشتها ٠ وبدأت المسألة بمنشور أصدره القائد العام للقوات البريطانية في ٢ أغسطس ١٩١٧ تضمن « تحريم التجارة في محصول بذرة القطن سنة ١٩١٧ ـ ١٩١٨ نظرا لقدوم حكومة جلالة الملك على شراء هذا المحصول » وعينت « لجنة مراقبة بذرة القطن » التي تشترى نيابة عن الحكومة البريطانية ٠٠ محصول البذرة عن سنة ١٩١٧ ـ ١٩١٨ (١٣٨) وصدر بلاغ رسمي في ٣ امارس ١٩١٨ بتحديد ثمن شراء القطن باثنين وأربعين ريالا للقنطار (١٣٩) في الوقت الذى كان فيه سعره عالميا ٦٢ ريالا بل سبعة وسبعين ريالا (١٤٠) ٠

وحركت هذه المسألة كما قلنا كل القوى السياسية في البلاد ففي مقابلة بين السلطان و « سعد » في ٢١ مارس ١٩١٨ شكى الأول من مجلس الوزراء و « رشدى » اللذين لم يحيطوه علما بالكثير من المسائل ففي مسألة القطن مثلا رغب « رشدى » في عقد مجلس الوزراء ولم يحط السلطان علما بها الا قبل انعقاد المجلس حيث أتى «رشدى» بكتابة بالانجليزية وأخذ يترجمها ـ للسلطان ـ تتفا تتفا ٠

وقال له ان (المسألة) غاية في الاستعجال ولم يمكنه من تأجيلها لقتلها بحثا ولا من رفع السعر عن المقدار الذى تحدد » (١٤١) ٠

وذهب « سعد » بعد ذلك الى مقابلة « ونجت » في ٢٣ مارس ١٩١٨ فبادره « ونجت » بالكلام عن الهجوم العام للحلفاء ! غير أن سعدا طلب اليه الكلام في مسألة هامة وهي مسألة التموين الذى شكلت له لجنة هو الآخر لتحديد أثمان زهيدة بالنسبة لنفقات المحصول ، ولم يكن بين هذه اللجنة أعضاء من المصريين الا بصفة استشارية وبرر « ونجت » هذا بأن مسألة التموين مسألة تتعلق بالجيش وهي عسكرية لا يصح لأحد الاطلاع عليها ٠ فانتقل « سعد » الى موضوع القطن الذى تقررت أسعاره بغتة ومن غير سؤال أصحاب الشأن فيها ٠

---

(١٣٧) مذكرات سعد زغلول : ك ٢٨ ص ١٥٨٥ ـ ١٥٨٦ ٠

(١٣٨) محفوظات مجلس الوزراء : محفظة ٩ ب ٠

(١٣٩) وزارة الخارجية : محفوظات مجلس الوزراء محفظة ٩ أ مجموعة ٣٨١/٢١/١٥ ٠

(١٤٠) شهدى عطيه الشافعى : المرجع السابق ص ٣١ ومذكرات سعد : ك ٢٨ ص ١٥٥٧ ٠

(١٤١) مذكرات سعد : ك ٢٨ ص ١٥٥٤ ـ ١٥٥٥ ٠

غير أن « ونجت » لف ودار من حول الموضوع تارة باتهام المصريين بالتطرف ، وتارة بالقول بأن مسألة القطن مسألة حربية وتارة ثالثة بالادعاء بأن الحكومة حمت الفلاح بهذا التحديد من تقلبات الاسعار · لكن سعدا قال بأن المسألة موضوعة بين يدى « الخواجات » ورد مرة أخرى على ما قاله « ونجت » من عرضها على الوزراء ، بأن مصر بها نظـــام دستورى ونواب ويرى أخذ رأيهم فى هذه المسألة الهامة ، فتهرب « ونجت » باحالة « سعد » على « برونييت » (١٤٢) ·

والحقيقة ان المسألة كما قلنا قد شـــغلت الكبيرين · فذهب « اسماعيل صدقى » الى عرضها على « سعد » وانتقل منها الى الأوضاع العامة · فرد « سعد » بأن الأحكام العرفية قد « ألقت الرعب فى قلوب الناس وكل خائف يترقب كل عمل يأتيه فرد أو أفراد مما لا يجدى » « واجتماع جمع يعتد به غير متأت ولقد ذكرت لبعض الناس انه يلزم » ·· ٭ « ففرقوا من هذا والنتيجة أن ظروف الأحوال صعبة وحرجة وقد فاتحت بعضـــهم فى لزوم التفكير فى مصيرنا بعد الحرب ·· وافترقنا على أن لا نفعل شيئا » (١٤٣) ·

ويبدو لى ان هذه المقابلة كانت بايعاز من السلطان لأن « صدقى » روى لسعد عن ضيق السلطان الشديد واحساسه الصادق ورغبته فى سعادة شعبه ولكنه ـ أى السلطان ـ « لا يجد معينا من أمة ولا من وزارة » (١٤٤) ·

وعلى أية حال فقد فجرت مسألة القطن وقبلها الامتيازات ·· فجرتا الأزمة السياسية فى البلاد · وطرحت على القوى السياسية والوطنية ضرورة العمل · فطرح « محمد محمود » على « سعد » التفكير فى حالة مصر بعد الحرب ، وقال بضرورة تأليف جماعة من أصحاب الرأى فجرى ذكر أسماء شعراوى وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وسعد ومحمود وعدلى وتأجل البحث فى هذه المسألة (١٤٥) ·

وفى جلسة أخرى ـ فى ١٨ يناير ١٩٨١ ـ عند محمد محمود ، وضمت شعراوى ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وسعد · وجرى الحديث فى أغلبها حول مصر ومصيرها واتفق الجميع على صعوبة المسألة ـ والرواية لسعد زغلول ـ وكان أكثرهم يأسا عبد العزيز فهمى · وشعر « ســـعد » بالاكتئاب لأن روح التضامن غير موجودة وأيضا روح التضحية حتى أن سعدا لام نفسه لأنه تكلم بشدة وبعض عبارات آلمت البعض (١٤٦) من اليائسين ·

---

(١٤٢) نفس المصدر ص ١٥٥ · ـ ١٥٨ ·

(٭) كلمة لم نستطيع قراءتها ويبدو انها قارعة (ثورة) لأن ما بعدها ينبىء عن ذلك ·

(١٤٣) مذكرات سعد · ك ٢٨ ص ١٥٥٢ ـ ١٥٥٣ ·

(١٤٤) نفس المصدر ص ١٥٥٣ ·

(١٤٥) نفس المصدر ص ١٥١١ ·

(١٤٦) نفس المصدر ص ١٥٢٧ ـ ١٥٢٨ ·

والحق أن مسألة وحدة الأمة ومزاياها أخذت تشغل سعدا في الشهور الأولى من عام ١٩١٨ (١٤٧) ٠

وثمة اجتماع آخر عقد في ١٨ ابريل بحضور جمع من السياسيين المصريين وتمت فيه مناقشة المسألة المصريه أيضا ببيت سعد زغلول (١٤٨) ٠

وكل هذا انما يدل عن تمجر الأزمة العـــامة في البلاد التي فرضت على هؤلاء وغيرهم ضرورة التفكير قبل العمل ٠ وكان طبيعيا أن يصغي المنسحقون في الريف والمدينة ويسمع الذين هبطت بهم الحاجه والفقر الى أصوات المتعلمين الذين أوضـــحوا لهم ان أخطاء الاحتلال والحمـــاية هي من هوت بمصر الى العبودية (١٤٩) ٠

وكان واضحا بعد ١٩١٥ أن الطلبة سيشكلون رأس الحربة في التطلعات القومية فقد بلغ الغضب اوجه بين الدوائر الثقافية تحت الاشراف الثقيل للحماية ولم يكن من منفذ للقومية سوى العنف أو مناشدة قوة أجنبية كبرى (١٥٠) ولم تذهب حياة مصطفى كامل عبثا فقد استمرت خطبة وكتاباته توحي الى المصريين بالمثل العليا الوطنية وساعدت شجاعتها في مواجهة الغاصب الأجنبي عـدو البلاد ومهدت للنهضة الثقافية والثورة (١٥١) ٠

ومن كل ما تقدم صنعت جبهة سياسية قومية تضم كبار المزارعين والمهنيين ورجال الأعمال ٠ كما تكونت جبهة اقتصادية تتألف من نفس الكبار الذين مهما كانت أحقادهم الشخصية ، قد وحد بينهم التصميم على الاحتفاظ بالنصيب الأكبر من الثورة الوطنية ٠ وهذا هو الموقف الذى واجهته بريطانيا في سنة ١٩١٩ فقد ووجهت باتحاد من الامتياز المحصن سياسيا ، وقوميا ، ورجعيـــا اجتماعيا وكان التحالف بين القومية والرجعية مخيفا حقا ٠ (١٥٢)

---

(١٤٧) نفس المصدر : ص ١٥٤٧ ٠

(١٤٨) نفس المصدر : ص ١٥٧١ ٠

(١٤٩) Chirol, V., The Egyptian Problem, op. cit., pp. 151-153.

(١٥٠) Lacouture, J. and S, Egypt In Transition, London, 1958, pp. 83-84.

(١٥١) Goldschmidt, A., The Egyptian Nationalist Party 1892-1919, London 1968 (Edited by Holt) p. 333.

(١٥٢) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 258-259.

الفصل الثانى

الثورة الوطنية الديمقراطية سنة ١٩١٩

التأثيرات العالمية والمحلية على الثورة :

بينما كانت الحرب العالمية الاستعمارية الأولى تقترب من نهايتها ، كان حدث جبار يهز العالم والنظام الاستعمارى الامبريالى بأسره وكان هذا الحدث هو ثورة أكتوبر الاشتراكية فى الروسيا .

ولقد زعزعت الثورة كيان السيطرة الاستعمارية فى المنطقة ، التى وصل تأثيرها اليها فى مستهل عام ١٩١٨ ، وأساسا الى سوريا ومصر والعراق . فوصلت أنباء الثورة والمراسيم الأولى لسلطة السوفيتات » وصار النداء اللينينى الشهير « نداء الى جميع المسلمين الكادحين فى روسيا والشرق » ينتقل من يد الى يد » (١) .

وثمة دلائل كثيرة على أن المصريين كانوا يتتبعون الثورة الروسية فقد نشر أحمد محرم قصيدة تحت عنوان « عرش القياصرة » فى سنة ١٩١٧ دعا فيها للنضال والتحرر فى وقت اشـــتد فيه الخناق على المصريين فتأثروا بالثورة الروسية » وعلقوا عليها الآمال الكبار « خاصة وقد تردد صدى الثورة الاشتراكية فى جميع الأنحاء (٢) » وسمعت أصداءها فى مصر وبصفة خاصة فى المدن الكبرى مثل الاسـكندرية والقاهرة ، حيث مناطق التركيز العمالى » بل أن « محمد فريد » بعث فى منفاه فى أوائل عام ١٩١٨ برقية الى « لينين » يشكره فيها على تصريحه الذى طلب فيه تحرير مصر والهند (٣) .

---

(١) بونداريفسكى : سياستان ازاء العالم العربى ص ١٢١ ــ ١٢٢ .

(٢) سعيد اسماعيل على · المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال ص ٢٤٦ ــ ٢٤٧ .

(٣) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ١١٥ · ١١٦ .

واذا كان « محمد فريد » يمثل اتجاها آخر ، ويبتعد تأثيره على الثورة المصرية ومجرياتها كما قد يعن للبعض أن يردوا بعدم فعالية هذا التأثير لثورة أكتوبر ، فثمة مثال أبرز هو موقف أحد قادة الوفد المبرزين ، وهو مكرم عبيد الذى كشف عن هـــذا التأثير فقال : ان الحرب قد كشفت « عن مذهب ني الكمال اخذت فى أوربا شكل نهضة للاشتراكية المتطرفة ، وفى الشرق المتأسى أظهر أنواع الوطنية أو المشاعر القومية الخالية من شوائب الدين أو المؤثرات الخارجية ، وانى لثابت اليقين فى أن ما سيسجله التاريخ من مميزات هذا القرن لنتيجتين ملموستين لهذه الحرب هما : الثورة الروسية بصورتها التى فى نفس الجماعة فى روسيا ، والثورة المصرية بصورتها التى أعلنتها الجماعة فى مصرنا » (٤) .

ويعترف « اللنبى » حين كتب الى « كيزون » فى ٤ مايو ١٩١٩ بأثر الثورة البولشفية على الموقف وان هذا الأثر لم يكن كبيرا (٥) .

ولم يكن هذا معناه ، أن الثورة بخطتها وتنفيذها كان مصدرها المانيا ونفذها المتطرفون بصيغة بولشفية كما ادعى تقرير « باترســون » فى مايــو ١٩٠٩ (٦) اذ أن « سعد زغلول » قد نفى هذه الاشاعة ووصفها بالكذب ، وأكد ان الثورة « منبعثــــة من نفس مصر » (٧) وثمة تأثير ثان على الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، تمثل فيما اعلنه « ويلســون » من مبادىء عن حـــق الشعوب فى تقرير مصيرها وتحرير الشعوب العربية الخاضعة لسيادة تركيا ومنحها الاستقلال بما اثر تأثيرا سريعا وعميقا وحاسما فى الرأى العام المصرى، وقوى من المشاعر التى كانت تختمر فى صدور المتعلمين فى مصر منذ زمــان طويل (٨) وارتبط بتأثير مبادىء « ويلسون » التصريح البريطانى الفرنسى المشترك فى نوفمبر ١٩١٨ – الصـــادر الى الشعوب العربية تحت الحكم التركى – والقائل « بأن الغرض من مواصلة الحرب فى منطقة الشرق الأوسط هو تحرير الشعوب التى طالما ظلمها الأتراك تحريرا نهائيا وتأسيس حكومات وادارات أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم » ولم يكن هذا التصريح بأقل أثرا من اعلان ويلسون(٩) وأكد تأثير هذا التصريح ما كتبه المندوب السامى فى مصر الى حكومته فى الثامن

---

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى : دار الوثائق القومية محفظة ١ ملف ٤ ص ٣٢٣ وهى ترجمة مذكرة مقدمة من مكرم عبيد الى المستشار القضائى .

(٥) مركز الدراسات والوثائق : بالاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٨٠ .

(٦) نفس المصدر ص ٢٦٥ – ٢٦٩ .

(٧) مذكرات سعد زغلول : ك ٣٥ ص ١٩٢٧ .

(٨) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٥٠ – ٥٤ .

(٩) نفس المصدر ص ٥١ – ٥٢ .

من نوفمبر فقال : « أظن من المحتمل أن يكون لسياسة تقرير المصير » « ورد فعلها بين المواطنين المصريين الذين سيرغبون ، ولا شك في أن تعامل مصر بنفس المعاملة » ثم قال « وليس لدى رأى محدد على أن أعمال الاثارة بهذا المعنى مرجع الحدوث في الوقت الحاضر ولكن هناك شائعات لا يمكن تجاهلها كلية بأن المواطنين الفلاحين يريدون مندوبا أمريكيا هنا « حتى يتسنى لأمانيهم بأن تبلغ الى مستر ويلسون » ثم طلب المندوب السامى تزويد حكومته له بالنصائح في حالة بحث الصحف لموضوع مستقبل مصر (١٠) ، والجدير بالذكر بالنسبة لمبادىء « ويلسون » والتصريح المشترك لانجلترا وفرنسا أنهما كانا لا يعنيان أكثر من تضليل العالم العربى . فقد أوضح ارشيف ويلسون غير المنشور كليا بعد « أن الرئيس الأمريكى كان قد اطلع على جميع معاهدات الحلفاء السرية بما فيها اتفاقية سايكس – بيكو » ، في ٣٠ نيسان (ابريل ١٩١٧) (١١) كما أن « لويد جورج » في كتابه « حقيقة معاهدات الصلح » اعترف بأنه « لم يخطر في بال أحد تحرير الأمم المضطهدة في أوربا والامبراطورية التركية من السلاسل التى قيدها بها الحكام الأجانب » (١٢) .

وعلى أية حال فهذا لا ينفى أن التصريحين كان لهما تأثيرهما اذ أن المصريين لم يكونوا على علم بنوايا الاستعماريين . وان وجب علينا وضعهما في اطارهما التاريخى الصحيح .

ولا يمكن هنا أن نغفل ترابط التأثيرات التى تحدثها منطقة الشرق البعيد والقريب في بعضهما . فقد تحالف مسلمو الهند في عام ١٩١٦ مع الهندوس وقاموا بمناوئة الانجليز بعد الحرب فقامت في الهند مظاهرات عنيفة (١٣) وخاصة أن الصحافة العالمية كانت تحدث تأثيرها في المتعلمين (١٤) . وبالمثل فان أحداث العالم العربى قد أثرت بعضها في بعض وخاصة احداث انتفاضة النجف بالعراق في ١٩١٨ – وربيع عام ١٩١٩ (١٥) . نضيف الى كل هذه التأثيرات ما كان عليه الوضع الداخلى في مصر عشية الحرب وتهيؤ الكثير من رجال السياسة لبحث مستقبل مصر . فقد كان لاعلان الهدنة وتخفيف الأحكام

---

(١٠) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة .. ص ١٠٢ – ١٠٥ .

(١١) جولداريفسكى : المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(١٢) تاريخ الاقطار العربية المعاصرة : الجزء الاول ص ١١ .

(١٣) روثوفن ، بيير : تاريخ القرن العشرين تعريب نور الدين حاطوم لبنان ١٩٦٥ ص ١٤١

(١٤) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٥١ – ٥٢ .

(١٥) يونداريفسكى : المرجع السابق ص ١٢٢ – ١٢٣ .

العرفية حتى لم بعد يشعر أحد فى مصر بوجودها ، وكذا كان لاهمال قانون منـــع التجمهر ، كان لذلك تأثيره ، فأخذ المصريون يكثرون من المقـــابلات والاجتماعات فى الأندية وفى المنازل ويتناقشون خفية وجهرة ، فقد زاد أمل الناس في الاستقلال لأن مصر كانت مستقلة فى الأصل ولن تستطيع بريطانيا مجادلتها فى هذا الحق (١٦) ٠

تكوين الوفد والصراع السياسى :

يعلل بعض الباحثين اختلاف الروايات حول قيام الوفد على أســاس ان الفكرة لم تكن من انشاء شخص بعينه وانما هى ثمرة الافكار أكثر من واحد فى وقت واحد ٠ وان فكرة الوفد « لا يمكن أن تكون وليدة لخطـة معينة أو ساعة محددة وانما هى حصيلة تراكم طويل لعدد من الافكار التى جالت فى رؤوس الكثيرين طوال مدة الحرب سواء أكانوا حكاما أو محكومين وتجمعت فى النهاية فى شكل الوفد المصرى » (١٧) ونحن نتفق مع هذا الرأى الذى يؤكد ما ذهبنا اليه من قبل(*) وانما نريد تأكيد أن تطور المجتمع المصرى ابان الحرب العالمية الأولى قد كشف عن ظاهرتين أولاهما الضـــغط الهائل وغير الطبيعى على جماهير الشعب المصرى من الفلاحين الفقراء والمتوسطين الى جماهير المدن من البروليتاريا والحرفيين وصغار التجـار مضمنا اليهم جمـاهير المتعلمين والموظفين وصغار الضباط ٠ وبالتالى فان التناقض كان حادا وعدائيا بين هذه الفئات وبين الامبريالية المتمثلة في الاحتلال والحماية ٠ والظاهرة الثانية ان تطور البرجوازية المصرية أثناء الحرب وتوسعها الى حد ما ، وزيادة ثروتها قد أدى الى نمو وعيها واحساسها بأهمية السوق الوطنية ٠ أو بتعبير آخر ان مصر العشرينات لم يعد بالامكان اخضاعها للأنظمـــة الامبريالية لأن صناعتها الناشئة جعلتها فى موقف المعادى للاتفاقات التجارية الاستعمارية (١٨) وهذا هو التناقض العدائى الثانى بين البرجوازية من جهة والاحتلال من جهة أخرى ٠

نضيف الى هذين التناقضين الرئيسيين العدائيين تناقضات أخرى بين الفئات العليا من الملاك ٠ وكذا الطبقة البرجوازية الكبيرة حيث يمكن بفعل الضغط الهائل للحماية والحرب ، تحويل التناقضـــات بينهما وبين الاحتلال الى تناقضات أكثر حدة يمكن أن تدخل طرفا فى التناقضين الأولين ٠

ومن هنا فمجمل الظروف التـــاريخيه لمصر مضـــافا اليها ظروف الحرب

---

(١٦) محمد كامل سليم : المرجع السابق ص ٥١ — ٥٢ ٠

(١٧) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٣٠ ٠

(*) انظر الفصل الأول ٠

(١٨) Lacouture, J. Op. Cit., p. 82.

والحماية قد أسفرت ـ كما ذكرنا من قبل ـ عن جبهة واسعة تضم الشعب والوطنيين الديمقراطين وأنصار الدستور كما تضم الرجعية أيضا .

ولكنه يبقى فى الأســـاس قطبان رئيسيان فى الحركة هما البرجوازية الناشئة كقطب اول ، بما تضمنه وتجذبه من مثقفين ومتعلمين وغيرهم . وهذه الطبقة احتلت قمة التعبير السياسى « والايديولوجى » . أما القطب الآخر فى الحركة الثورية فكان فى القاعدة ، ومثلته الجماهير الفقيرة المسحوقة وما جذبته من مثقفين ومتعلمين وغيرهم . وقد دار حول هذين القطبين الطبقات العليا من المجتمع التى اضيرت بفعل ظروف الحماية والحرب ، وليس كنتيجة للاحتلال أساسا . وهذه الطبقات ، أو الفئات العليا من المجتمع احست بضرورة الحصول على مكاسب عاجلة أو استرداد ما خسروه بفعل الحماية وللحرب . ومن هنـــا سعت هذه الفئات العليا الى السيطرة على الحركة الوطنية واخضاعها لشروطها . ومن هنا كان تحرك « أحمد فؤاد » أو « رشدى » و « عدلى » . كما كان أيضا تحرك مجموعة « حزب الأمة » القديمة . وليس مصادفة ان سعى هؤلاء الأخيرون الى « سعد زغلول » كممثل للبرجوازية المصرية الديمقراطية المعادية للاحتـلال والتواقة الى الدستور . وثمة أدلة كثيرة على تقرب هؤلاء ، فان « رشدى » و « عدلى » قد عرضا مشروعهما الأول بشأن الاستقلال الذاتى على «سعد زغلول» كما تكلم غيرهم كمحمد محمود واسماعيل صدقى مع « سعد زغلول » بشـــأن مستقبل مصر وتكوين وفد أو جماعة(★) وتفسير ذلك أن سعدا كان الرجل الوحيد تقريبا صاحب التأييد الشعبى ، كما ان « عمر طوسون » عرضهـــا على « ســـعد » « لشخصيته البـــارزة فى الهيئـــة الاجتماعيـــة وفى الجمعيـــة التشريعية » (١٩) كما أن محمد على علوبة حدث سعدا عن مصير مصر بعـــد الحرب ، « وحمله مسئولية العمل باعتباره وكيـــلا منتخبـــا عن الشعب فى الجمعية التشريعية » (٢٠) .

على أن هؤلاء جميعا كانوا يختلفون نظرا لطبيعة المصـــالح الاقتصـــادية التى تحركهم ، أى نظرا لاوضاعهم الطبقية وبالتالى ما يطرحونه تبعا لذلك من فكر سياسى . فاذا نظرنا الى مشروع رشدى ـ عدلى ، على سبيل المثال فانه لم يكن يذهب الى أكثر من تنظيم الحماية ـ وليس الاستقلال الى حد أن ذهب « سعد » الى الاعتقاد بأن المشروع وضع باتفاق مع الانجليز (٢١) . كذلـــك فان « طوسون » و « سعيد » ومعهما جمع كبير من رجال ، كانوا يتطلعون الى الحصول ـ فقط ـ « على كل ما يمكن الحصـــول عليه من التنازلات لمصر فى

(★) راجع الفصل الاول .

(١٩) عبد الخالق لاشين . المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٢٠) نفس المرجع ص ١٣٩ .

(٢١) نفس المرجع : ص ١٣٧ .

اطار الحدود القانونية الدقيقة ، ومع احترام الوضع الحالى للحماية البريطانية على البلاد » وأكثر من ذلك ان سعى الأمير « عمر طوسون » الى منع المعتدلين من الانضمام الى المتطرفين · بل وذهب محمد سعيد الى ابلاغ المندوب السامى عن النشاط الوطنى للمتطرفين فى مختلف المدارس (٢٢) ·

اذن ففكرة التحرك نفسها ممكن أن تكون متناقضة فى ذاتها ، أى أن يكون هناك تحرك وتحرك مضاد داخل الحركة أو خارجها ومن هنا رأينا قبل ثورة ١٩١٩ تعدد الوفود وتعدد الطرح وحيرة القطب الوطنى وتردده بين هؤلاء فسعد زغلول يرى فى البعض يأسا أو عدم قوة الشعور ويرى على البعض الآخر شبهة فى العمل من أجل الحماية أو صدورا عن فكرة البيت المالك المسلط كما رأى فى طوسون وأباظه (٢٣) ·

كما أن سعدا كان يتحرك وسط شكوك تاريخية فى هـــذه المجموعة أو بعضها والتى قدر له الحركة بينها ، كمـــا أنه كان يتحرك بحذر بالغ فرضته ظروف القهر والشوق الى الخلاص فنراه لا يبلغ « محمد على علوبة » بأســماء الشخصيات التى نرى علوبة يجتمع معها بعد أيام فقط من لقاءه بســعد (٢٤) وبعض هذا يدل على قدرة متميزة لسعد زغلول فى القيادة ، حتى نراه ينجح فى اتخاذ القرار الحاسم فى بعض متعرجات الثورة الخطيرة ·

واذا كان تكوين الوفد قد اتخذ شكل الصراع السياسى ، وهو ما كان له تأثيره على مجرى الصراع ، وموقف القوى الاستعمارية ، فانمـــا يجب ان نعرض للمصالح المختلفة لقوى الصراع ·

موقف كبار الملاك ومتوسطيهم :

عمل الاحتلال والاستعمار على ضمان ايجار الأرض عن طريق منظمات من كبار الملاك ، واعتمد الأخيرون على الســـوق الاستعمارية لتصريف محصولهم الرئيسى ، القطن واعتمد كبار الملاك أيضا على السلف من الأموال المصرفيـــة الاجنبية · وكانوا يقومون أحيانا بايداع الفائض من أمـــوالهم لدى البنـــوك الاجنبية مقابل فائدة محددة فيؤدون دورا وثيق الصلة بالمصالح الرأسماليـــة الاستعمارية · وعلى هذا الأساس زاد الاحتلال من نفوذ هؤلاء فى مصر وقام كبار الملاك بحماية النفوذ الاستعمارى أيضا (٢٥) ·

على ان ثمة ظروف دفعت بهؤلاء احيانا الى التناقض مع الاحتلال منهـــا

(٢٢) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١١٤ ــ ١١٥ ·
(٢٣) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٤٥ ــ ١٤٦ ·
(٢٤) نفس المرجع ص ١٤٠ ــ ١٤٣ ·
(٢٥) ابراهيم عامر : ثورة مصر ص ٤٤ ·

ظهور مجموعة من الاغنياء الجدد عملوا مع مجموعة المهنيين الاغنياء « على كسر الحاجز الاجتماعى الذى تقف خلفه الارستقراطية التركية بهدف توسيع قاعدة النمو والانطلاق لكبار الملاك ومن على شاكلتهم تحت راية الوطنية ومن هنـــا نشأت جبهة وطنية سياسية ... » (١٦) الخ .. ومن ذلك أيضا ان أزمـــة القطن التى حدثت أثناء الحرب كان تدخل الاحتلال فيها لغير صالحهم (٢٧) كما أن أزمة الديون العقارية قد عرضت أمـــلاك البعض منهم للبيع وكانت استدانه بعضهم من البنوك العقارية قد امتدت الى مجموعة بارزة من عـــائلات مصر الثرية منها عائلات « عدلى يكن » و « سلطان » و « شريعى » و « المصرى السعدى » ، « والباسل » ، و « حسين رشـــدى » و « يوسف نحـــاس » ، وشعراوى وغيرهم (٢٨) .

ومن المسائل الهامة التى أبرزت التناقضات بين كبـــار الملاك والاحتلال اتجاه الأخير الى الغاء امتيازات ، وتصريح « برونييت » أكثر من مرة بأن الغاءها سيؤدى الى اطلاق يد الحكومة فى الضرائب « فترك هذا التأكيد شعورا عامـا بأن البريطانيين يعتزمون زيادة الضرائب ولا سيما ضريبة الأرض زيادة كبيرة ، وزاد من هذا الشعور التقرير المنكود الذى وضعته لجنة الصحة العامة وضمنته برنامج شديد الطموح ومقترحات بزيادات ضخمة فى مرتبات الموظفين البريطانيين وغيرهم من البريطانيين » (٢٩) كان موقف كبار الملاك فى الواقع يمثل تناقضا بين الولاء للانجليز والتصدى لهم ، يمثل « علاقة مزدوجة ، فمن ناحية كـــانوا يميلون أكثر من غيرهم الى تأييد الاحتلال البريطانى الذى اعتبرهم عمد الحياة فى الاقاليم ، فقد كانت خطة كرومر استمالة الأسرة الكبيرة وتعيين أفرادهـا فى الادارات الحكومية العامة ، ومن ناحيـــة أخـــرى ، كانوا يودون استعادة سلطاتهم فى الاقاليم الذى قيدته الادارة البريطانية الى حد كبير » (٣٠) .

ومن هنا دفعوا الى مناهضة الاحتلال أكثر وان بقيت خطتهم السياسية قائمـــة على استعادة السلطة التشريعية تدريجيـــا ومعارضة العـــلاج السريع والثـــورة (٣١) .

ونحن نستثنى من هـــؤلاء فئتين المزارعين الاغنيـــاء والمتوسطين الذين

---

(٢٦) عاصم الدسوقى كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ـ دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٧٥ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٢٧) نفس المرجع ص ٢٥٧ .

(٢٨) نفس المرجع ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(٢٩) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢ .

(٣٠) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٣١) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ الطبعة الثالثة القاهرة بدون تاريخ ص ١٥٠ ـ ١٥١ ورفعت السعيد . المرجع السابق ص ١٧ ـ ١٨ .

يزرعون الأرض ، بأنفسهم ويستخدمون عمالا أو يستأجرون مساحات ، وأرباحهم هى من المحاصيل أساسا (٣٢) · فهذه الفئة أكثر معارضة للاحتلال ·

وثمة فئة ثانية هى العناصر التركية الارستقراطية التى كانت ما تزال محتفظة بامتيازاتها وتسيطر على نسبة كبيرة من الوظائف الهــامة « وكانوا يفضلون التعامل مع الانجليز على ان يصبحوا اتباعا للمصريين الذين اعتادوا ، أى الأتراك ، حكمهم واخضاعهم لسيطرتهم · وفى كل الأحوال كانوا يدركون تماما ، ان الحكم الذاتى للمصريين لا يعنى طريقا مفروشا بالورود والرياحين لهم » (٣٣) ·

نواة الرأسمالية المصرية :

مثل الرأسماليون التجاريون والصناعيون العلاقات الرأسمالية الحرة · واستطاعت هذه الفئة ان تنمو أثناء الحرب وهم ممن حبذ الثورة ، فقد عانوا من الازمة من ناحية ورغبوا فى السوق الوطنية من ناحية أخرى · وهم كذلك ، مترددين بين الثورة والمسالمة نتيجة للخوف من حــركة الجمـاهير ولانهم من انصار الاصلاحات المحدودة اجتماعيا فى الريف والمدينة (٣٤) وقد أثار هــذه الفئة التحكم الأجنبى · واختزنت هذه سخطها ، وانتظرت ثورة الشعب · ومع أن هذه الفئــة تميل الى المهادنة فان جناحا منها رفض التهادن وهو الممثــل للفئات الدنيا من البرجوازية من صغار التجار ومتوسطيهم والمثقفين الليبراليين « وبعض الفئات الدنيا من النواة الرأسمالية وبعض متوسطى الملاك الزارعيين وأصحاب المهن الحرة » كالمحامين والأطباء والمعلمين وبعض ضباط الجيش (٣٥)·

لقد جندت البرجوازية الناشئة فى الريف والمدينة ، جمـــوع الجماهير فأثارتها ونظمتها للحركة ضد الاحتلال وحسب ما يقول تقرير « باترسون » فقد لعب المتطرفون بمشاعر الفلاحين والمثقفين وعمقوا الاحســـاس بالشكوى فركزوا فى الريف على تشكيل فرقة العمال المصريين وجمع المحصول للجيش أما بين المتعلمين · فقد تركزت دعاية المتطرفين على الحماية وعلى شغل الانجليز لمراكــز كبيرة لا ســيما « برونييت » و « دنلوب » المكروهين خاصـــة من المتعلمين (٣٦) ·

والخلاصة أن جميع الطبقات والفئات اتفقت « على أنه لابد من تغيير ولابد من عمل شىء ·· كل مدفوع بدافعه الخاص : فــؤاد يريد أن يصبح ملكــا

---

(٣٢) عاصم الدسوقى : نفس المرجع ص ٢٧٠ ــ ٢٧١ ·

(٣٣) نفس المرجع والصفحة ·

(٣٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ص ٤٦ ·

(٣٥) رفعت السعيد / المرجع السابق ص ٢٥ ·

(٣٦) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٧٠ ــ ٢٧٢ ·

لا سلطانا صغيرا وملكا مطلقا ٠٠ فهو لا يفكر في خروج الانجليز » ولا يريد في نفس الوقت دستورا حقيقيا يسلبه سلطانه ، وأصحاب المصالح الحقيقية من رجال حزب الأمة القديم يريدون « زحزحة الاحتلال الذى يضع قبضته على كل شيء » بأن « يتخلى لهم عن بعض مناطق النفـوذ الداخلى » ويريدون فى نفس الوقت دستورا يكفل لهم ان يكونوا شركاء لفؤاد ٠ وأما الطبقة الوسطى النامية الثائرة ومن ورائها الجماهير الفقيرة فهم « يريدون دستورا واسعا » يشملهم ويحعلهم أيضا شركاء ، هم أكثر من يريد الاستقلال بشدة لأنهم أكثر من غيرهم من ذاق « لذعة الحرب والاحتلال » فى الحقول والشوارع والحانات (٣٧) ٠

ومن مجمل هذا جاء تكوين « الوفد المصرى » على هذه الصورة ، معبرا عن موقف الطبقات والفئات المختلفة ، وتحت قيادة البرجوازية النامية التى لعبت دورا أساسيا فى طلب الاستقلال ٠ وليس أدل على دور هذه البرجوازية من خطاب « طلعت حرب » الذى القاه فى حفل تكريم التجار لقائد ثورة ١٩١٩ « سـعد زغلول » فى ٣ أبريـل ١٩٢٠ ٠ قال « طلعت حـرب » : ان الرقى الاقتصادى يتوقف على التنمية الزراعية والصـناعية والتجارية وعلى تنمية الكفاءات العلمية ٠ ولكن هذا لن يمكن الا بعد « أن نأخذ أمرنا بيدنا ومن أجل ذلك نطلب الاستقلال » ثم هاجم « طلعت حرب » الاحتلال الذى عرقل تأسيس الغرف التجارية وتنظيم النقابات الزراعية والصناعية واصدار التشريعات التى تحمى الصناعات والمحاصيل المصرية ٠ وبين « طلعت حرب » الخطر الذى يواجه البرجوازية النامية ، قبل وبعـد الحرب من المنافسة والمزاحمـة الرأسمالية الأجنبية المدججة ٠ « بأحسن طراز من الأسلحة الحديثة ـ يعنى التكنولوجيا ـ كما هاجم « طلعت حرب » اضعاف الاحتلال للصناعات الموجودة وسيطرة البنوك الاستعمارية ودعا الى ان يـكون للبرجوازية رأى فى كل المعاهدات التجـارية والتعريفات الجمركية ٠ وأكد « طلعت حرب » أنه لكل ما ذكره طلبنا ونطلب « الاستقلال التام » (٣٨) ٠

الوفد المصرى يتقدم بمطالب البلاد :

تكون الوفد المصرى فى بادىء الأمر من « سعد زغلول » و « على شعراوى » و « محمـد محمـود » و « عبـد العزيز فهمى » و « لطفى السـيد » و « محمد على علوبه » (٣٩) وأختير عنه ثلاثة يمثلون هيئة الوفد التى ستتقدم بمطالب البلاد الى المندوب السـامى هم « سعد زغلول » و « على شعراوى » و « عبد العزيز فهمى » حيث توجه هؤلاء الثلاثة الى دار المندوب السامى فى

(٣٧) أحمد بهاء الدين ، المرجع السابق ص ١٦١ ـ ١٦٢ ٠
(٣٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ١٢ ص ١٢٤٦ ـ ١٢٤٨ ٠
(٣٩) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٤٢ ـ ١٤٣ ٠

المقابلة الشهيرة التى ذكر البعض أن الثلاثة حاولوا فيها عدم التعرض لطلب السفر الى مؤتمر الصلح وانما اتفقوا على عرض هذا الطلب ضمنا ، وان يتركز الحديث مع المندوب السامى « حول ثقل الأحكام العرفية وضرورة تخفيفها » الا أن « ونجت » فيما يبدو « نجح في استدراجهم الى التعرض لمسائل أخرى كقضية الاستقلال » (٤٠) وتفسير ذلك عند هذا البعض ان المقابلة التى أجراها الأمير « عمر طوسون » مع الوفد ، والتى اتفق فيها معهم على عقد اجتماع عام من أهل الرأى لتكوين الوفد ـ حسب ما يراه طوسون ثم ذكر لهم « طوسون » بأنه لا يمانع فى ذهاب الثلاثة الى المندوب السامى ومحادثته بصفة عامة (٤١).

أى ان الباحث الذى عرض لهذا يقول ان تدخل « عمر طوسون » لتكوين وفد جديد ، قد أدى الى الاتفاق على ان تكون المقابلة من الثلاثة للمندوب السامى بعيدة عن التعرض للمسائل الأساسية فى مطالب البلاد . غير ان هذا يكون صحيحا فى رأينا لو أن « سعد » وصحبه كانوا مقتنعين بالاتفاق مع « عمر طوسون » أو حتى اشتراكه فى أعمالهم وهذا مالم يحدث فالباحث الذى عرض لهذا يقرر بنفسه ان المجتمعين أى مؤسسى الوفد ـ كانوا قد أزمعوا أبعاد عمر طوسون عن ذلك (٤٢) أى من الاشتراك فى الوفد والحركة بصفة عامة . وهذا الأبعاد يتفق مع التحليل العام . اذن فمن غير المعقول أن يلتزم الوفد وفى مقابلة هامة كهذه مع « ونجت » بالكلام العام أو بالكلام فى الأحكام العرفية « وضرورة تخفيف وقعها على الناس » (٤٣) .

ونحن نرى من جهة ثانية ان المقابلة مع « ونجت » تناولت عديدا من القضايا أولها قضية الاحكام العرفية والمراقبة . وثانيها قضية التمثيل الشعبى والدستورى وثالثها قضية الفرق بين حزب الأمة القديم والحزب الوطنى ، ورابعها قضية الاستقلال ، وخامسها قضية التحالف ، وأخيرا قضية السفر الى لندن لعرض المطالب المصرية (٤٤) ومن غير المعقول مرة أخرى أن يستدرج الوفد للحديث في كل هذه القضايا دون ترتيب أو اعداد . وخاصة أن الوفد قد طرح قضية الحكم العرفى والمراقبة فاستجاب لها « ونجت » أو مال الى استجابتها (٤٥) بل أن البعض يذكر ان الوفد قد طرح أيضا قضية بقاء المستشار المالى الانجليزى « وتخويله سلطات صندوق الدين » (٤٦) .

---

(٤٠) نفس المرجع ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٤١) نفس المرجع : ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٤٢) نفس المرجع : ص ١٤٢ .

(٤٣) عبد العزيز فهمى . هذه هى حياتى كتاب الهلال ١٩٤٥ القاهرة ١٩٦٣ ص ٧٥ ـ ٧٦ .

(٤٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ـ القاهرة ١٩٦٨ ص ٨٩ ـ ٩٠ .

(٤٥) نفس المرجع ص ٨٩ .

(٤٦) عبد الخالق لاشين . المرجع السابق ص ١٤٣ .

وهذا يدل على طرح القضايا كلها تقريبا من جانب الوفد ·

وثمة قضية أخرى تستحق النقاش بصدد مقابلة الوفد لونجت فقد زعم البعض ايضا أن العرض الذى تقدم به الوفد أمام « ونجت » لم يخرج كثيرا أو قليلا عن « المشروعات » التى جرى وضعها خلال الحرب سواء من جانب الحكومة أم القادة أنفسهم ، كما أنه وهو الأهم لن يبتعد كثيرا عن مشروع الوفد خلال مباحثاته مع ملنر فيما بعد بل وحتى مشروع ملنر ذاته فى خطوطه الرئيسية » (٤٧) ·

وفى هذا نحن نختلف تماما مع ما ذهب اليه الباحث · اذ أن مشروع « رشدى » الذى قدم الى « سعد » فى ٢٢ يوليو ١٩١٧ كان يقول بانشاء حكومة يرأسها سلطان من حقه ان يمنح « الحكم الذاتى بالتدريج » هذا أولا · وثانيا الا يكون لمصر « وكلاء فى الدول الأجنبية » وثالثا « أن يكون للدولة الحامية الحق فى أن تحتل أى نقطة من الديار المصرية » وأن يكون لها كذلك « سردار الجيش والمستشار المالى » الذى يكون له حق حضور اجتماع مجلس الوزراء · وقد رفض « سعد زغلول » كل هذا وان قبل باحتلال منطقة قناة السويس»(٤٨)

فأين هذا المشروع الملىء بالقيود والقابل بالحماية والاحتلال مما عرض فى مقابلة ١٣ نوفمبر عن احتلال المنطقة القناة فقط عند الاقتضاء (٤٩) ·

هذا عن المشروع الأول ـ رشدى ـ وأما عن المشروع الثانى لرشدى أيضا والذى تضمن حق حماية الدولة الحامية للقناة ومحافظتها على سلامة مصر ومراقبة ماليتها ، وعدم عقد المعاهدات السياسية دون موافقتها (٥٠) ·· الخ·

فهو مشروع ظاهر فى اقراره للحماية وتنظيمها ليس الا · وأما المشروع الثالث الذى « يبدو » أن سعدا اتفق مع لطفى السيد فيه فيقول بحكومة ملكية دستورية ومجلس نيابى منتخب · وأن يبقى الموظفون الانجليز حتى نهاية عقودهم ثم يعين مصريون بدلهم · وأن تبقى وظيفة المستشار المالى على أساس المذكرة المقدمة من شريف باشا * ويكون رئيس أركان الجيش من الانجليز · ويحق لقوات انجلترا احتلال مدن القنال الثلاث فى حالة الاعتداء(٥١)

---

(٤٧) نفس المرجع ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ ·

(٤٨) مذكرات سعد زغلول : كراس ٣١ ص ١٧٥٦

(٤٩) عبد لخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٤٣ ·

(٥٠) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٥٦ ـ ٥٧ ·

(٥١) * وهو ما يعنى عدم أحقية المستشار المالى فى حضور جلسات الوزراء · مذكرات سعد ك ٣١ ل ص ١٧٥٧ ·

(٥١) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٨٩ ـ ٩٠ ·

٠٠ الخ ٠ هذا المشروع السيىء ، يذهب الباحث الى القول بشأنه أنه « يبدو » أن سعدا اتفق مع لطفي السيد على وضعه (٥٢) ٠

على أننا نرى من كلمة « يبدو » هذه ، ان واضع المشروع الحقيقى غير معروف بل انها لا تدل على رأى « سعد زغلول » الصحيح ٠ بل أن سعدا يقول بعد ذلك ، اى بعد وضع المشروع المشار اليه ، وكما قرر الباحث نفسه « ان لا فائدة ـ والرأى لسعد زغلول ـ من السعى لدى الحكومة لأن السعى الفعال تمنعه ولا تسمح به ، وغير الفعال لا فائدة منه من جهة ، ومن جهة أخرى فانها لا ترجع عن قصدها الا بثمن غال لايرضى به محب لوطنه ٠ انها تريد أن يقبل الناس حمايتها وأن يعلنوا ذلك حتى تقدم قبولهم عذرا لها فى مؤتمر الصلح الذى لابد أن يكون من موضوعاته البحث فى هذه الحماية ومسوغاتها » (٥٣) ٠

واليس فى هذا ما يقطع برفض « سعد زغلول » للمشروع الذى قيل انه من وضعه ، بل ولكل المشروعات الأخرى ٠

وعلى أية حال فكما يتضح فان المشروعات المقدمة جميعا لا تتفق فى كثير مع ماعرض أو دار فى مقابلة « ونجت » والوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ٠

انتهت هذه المقابلة ، وبعدها بساعات كان رشدى باشا رئيس الوزراء عند السير « ونجت » ليطلب اليه أيضا أن يسافر هو وزميله « عدلى يكن » الى لندن للمناقشة فى شئون مصر ، وذكر « رشدى » للمندوب « ان السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وأن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا ـ تعريف وتحديد » (٥٤) ٠

وكما يقول البعض الآخر ان « رشدى » قد طلب فى هذه المقابلة السماح للوفد بالسفر وهو الذى استخلص منه هذا البعض أن السلطان وحكومته « كانو على علم تام بتحرك الوفد أولا بأول ٠ بل أكثر من هذا يبدو أنهم كانوا متفقين فى ذلك » (٥٥) وهو ترديد لما قاله « عبد العظيم رمضان » بأن مقابلة « رشدى » كانت « الجزء الثانى من الخطة » (٥٦) أى خطة الوفد ٠ ونحن نخالف هذا الاعتقاد الذى ذهب اليه الباحثان المتقدمان ذلك ان خطة الوفد تختلف أساسا مع مشروع السلطان ورشدى وأضرابهما فشتان ما بين خطة

---

(٥٢) نفس المرجع : ص ٨٩ ٠
(٥٣) نفس المرجع : ص ٦١ ـ ٦٢ ٠
(٥٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ٩٣ ٠
(٥٥) عبد الخالق لاشين :المرجع السابق ص ١٤٧ ـ ١٤٨ ٠
(٥٦) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٩٣ ٠

الاستقلال وخطة تنظيم الحماية . وأما القول بأن الهدف من ذلك « ان يكون عند مسعيان أحدهما رسمي » « والآخر شعبي يشد ازر الرسميين لدى الشعب المصري » « ولدى الرأي العام الانجليزي وغيره من الدول » . وكذلك ليعتمد وفد الحكومة على تشدد الوفد الشعبي في طلب الاستقلال » (٥٧) .

وليس لهذا من معنى سوى أن الخطة الأساسية هي تنظيم الحماية ، وهي التي قام من أجلها الوفد المصري .. ودوره فقط أن يساند الوفد الرسمي الحكومي . ونعتقد أن هذا لا يتفق عليه أحد اذ أن اتفاقا يصل اليه الوفد الرسمي سيعرقل تماما مهمة الوفد المصري الذي ستكون مهمته شاقة وعسيرة بعد توقيع أي اتفاق .

وعلى أية حال ، فقد أسفرت مقابلة « رشدي » مع « ونجت » عن تطور آخر في أهمية دور الوفد المصري . ذلك أن « ونجت » أبدى دهشته لرشدي ان يتكلم رجال ثلاثة عن أمة بأسرها ، دون ان يخولهم أحد هذا الحق (٥٨) فلما علم سعد بذلك اجتمع وصحبه للتشاور في الطريقة التي يعلنون بها صفتهم في التحدث عن الامة وقرروا تأليف هيئة تسمى الوفد المصري » « وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر » (٥٩) .

وتفجر الخلاف بعد هذا بين الوفد وسعد من جهة والأمير « عمر طوسون» من جهة أخرى حيث جمع الأخير البعض من شخصيات المجتمع معه وبعد جدال ومحاورة بين سعد زغلول وجماعة عمر طوسون والحزب الوطني ضم « سعد للوفد سبعة أعضاء جدد هم اسماعيل صدقي وسينوت حنا ومحمود أبو النصر ومحمد الباسل وجورج خياط ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي ، وبعضهم من وفد الأمير والبعض الآخر يمثل اتجاه الحزب الوطني ، كما مثل الطائفة القبطية بأثنين والعصبيات وذوى المكانة بواحد (٦٠) .

ويقول بعض الباحثين ان هذا التشكيل كان بمثابة تجمع وطني أو جبهة وطنية « ضم عناصر من مختلف الأحزاب والقوى الاجتماعية في مصر » (٦١).

ويفهم من هذا بداهة هذه الأحزاب والقوى الاجتماعية تعني تمثيل

---

(٥٧) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٤٩ .
(٥٨) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٩٣ .
(٥٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٩٣ .
(٦٠) نفس المرجع ص ٩٥ ـ ٩٩ .
(٦١) عبد الخالق لاشين . المرجع السابق ص ١٦١ ـ ١٦٦ .

الطبقات أو بعض الطبقات الاجتماعيه فى مصر • الا ان نفس الباحث يذهب الى أن تمثيلهـا كان ل « عناصر الأمة المختلفـة ـ وليس طبقاتهـا » (٦٢) ونحن لا نفهم ما هى هذه العناصر أهى عناصر دينية أم عرقية . أم قومية ؟ واذا كان ذلك كذلك اذن فاين تمثيل اليهود أو أين تمثيل العناصر التركية فنحن لا نجد ثمة « عناصر » أخرى • ثم لنا ان نتساءل هل فقد الوفد تمثيله لهذه العناصر « حين أصبحت جل قيـــادته من الأقباط فى وقت ما ؟ ولماذا وقد فقد الوفد وقتها هذا التمثيل الجامع للعناصر •• لماذا لم يفقد تأييـده الشعبى الجارف ؟!

ونحن نرى ان « الوفد المصرى » قد مثل الطبقات التى تمثل القوميـــة المصرية بجناحيها التقدمى والرجعى • فمثل فئات من كبار الملاك ســـواء من « حزب الأمة أو « الحزب الوطنى » كما مثل فئات من الرأسمالية الكبيرة المالية كاسماعيل صدقى ، وفى نفس الوقت ضم عناصر قوية من البرجوازية الوطنية كسعد زغلول « ومصطفى النحاس » وان لم تنفرد هذه الفئة بقيادة الوفد وقتها نظرا ضعفها ، وان استطاعت بعد ذلك ان تزيح عن القيادة عناصر كثيرة من كبار الملاك والماليين المتهادنين مع الاستعمار وكنتيجة لقوة القطب الجماهيرى •

تكون الوفد اذن بهذا التشكيل المعبر عن الحركة القومية بفئاتها المختلفة ومضى فى الحصول على توكيلات الأمة ، حريصا جدا على الوحدة بين المسلمين والأقباط واليهود ، فوضع الجميع على قدم المساواة حتى ان « غاندى » كتب من بعد يقول : بأنه تعلم درسا بالغ الأهمية من الوفد « بأن الأمة يجب ان تبدأ كفاحها من أجل الحرية بتوحيد مختلف العناصر والمجموعات الدينية »(٦٣)

واتفق « الوفد المصرى » قبل ضم السبعة الجدد اليه ، على صيغة التوكيل فى ١٤ نوفمبر بأن يسعى الوفد حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر « استقلالا تاما » « بالطرق السلمية المشروعة » • وطبع الوفد من هذا التوكيل كميات ضخمة وسافر عشرات المئات من الشـــبان وعاد بعضـــهم بتوقيـع مئات الألوف (٦٤) •

غير ان السلطات تصدت لهذه التوقيعات ، بعد ان علمت بخطورتها • وعلم الوفد من مصادره ان السلطات تستدعى القائمين بحمله التوكيلات عن طريق مفتشى الداخلية فى الأقاليم وتطلب منهم التوقف عن جمع التوقيعات وتسليم ما تم منها (٦٥) •

---

(٦٢) نفس المرجع : ص ١٦٦ •

(٦٣) Ben-Hori n. E., The Middle East Crossroads, of History New York, 1943, p. 162.

(٦٤) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٦٨ ـ ٦٩ •

(٦٥) وزارة الخارجية : محفوظات مجلس الوزراء محفظة ١٣ ب ، مذكرات سعد : ك ٣٢ ص ١٨٥٦ •

فكتب « سعد » على الفور الى « حسين رشدى » بصفته وزيرا للداخلية يقول ان اتصالا به يفيد بمنع الداخلية الاستمرار فى حملة التوقيعات · وطلب من « رشدى » ان يترك الناس وحريتهم كما طلب احاطته بما اذا كانت هناك ضرورة « قصوى الجأت الحكومة الى هذا المنع » (٦٦) ·

وقبل هذا كان الوفد قد استفاد من مقابلته مع « ونجت » ــ وهو ما أوحى للناس بألا ضرر من الانضمام للحركة ــ فأرسل رئيسه خطابا الى قيادة الجيش البريطانى فى القاهرة يطلب الحصول على جوازات سفر للوفد ، فردت عليه قيادة الجيش بالوعد بالنظر فى هذا الطلب فى أقرب وقت ممكن (٦٧) ·

وجاء رد « رشدى » ــ بشأن عملية مصادر التوكيلات ومنعها ، فأسنده الى مستشار الداخلية تبعة هذا الأمر « وكان تنصــل رشــدى من تبعــة هذه الأوامر والقائها على عاتق المستشار البريطانى » ما يعد « تأييدا ظاهرا للوفد، واحراجا للسلطة البريطانية » (٦٧) وحرص الوفد خلال هذا ، على توســيع تنظيمه « وبدا أن هناك حملة مرتبة موجهة ضد الحماية ، حيث صدرت بعض النشرات » بهدف جذب الطلبة ، « مما ولد موجة من المشاعر السياسية ، حملت المنــدوب السامى على اصدار تعليمات تمنع أى نوع من الاجتمــاعات العــامة أو المظاهرات أو توزيع مثل هذه المنشورات · وفى نفس الوقت وجه تحذيرا الى رشدى ــ رئيس الوزارة ــ مضمونه أن هذه الحركة هى حركة عصيان ينبغى أن تعالج على هذا الأساس » (٦٨) ·

وكتب « ونجت » الى الخارجية عن مقابلة الزعماء الثــلاث ، وعن طلب رشدى وعدلى للسفر لبحث المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية وقال بأنه لا سلطان مصر ولا الوزراء يشعرون بقوة كافيــة تمكنهم من معارضة المطالب الوطنية مهما بدت غير مقبولة وتوقع « ونجت » أن تتسع الحركة الجديدة (٦٩)·

ومرة أخرى يكتب « ونجت » الى الخارجية بانتشار الدعاية للاستقلال فى الريف · ويذكر انه طلب من مستشار الداخلية ومدير الأمن العام وقف المنشورات · ويضيف بأن آخرين غير سعد ، قد طلبوا السفر حيث أوضح لهم « ونجت » بأن المسألة مسألة عسكرية · وينتهى « ونجت » ينصح حكومته اذا ما سمحت لسعد بالسفر أن تسمح كذلك به لمن هم أقل تطرفا من وفد سعد زغلول (٧٠) ·

---

(٦٦) نفس المصدر ·
(٦٧) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٧٢ ــ ١٧٣ ·
(٦٨) نفس المرجع : ص ١٧٢ ·
(٦٩) الاهرام : ٥٠ عاما ·· ص ١٤٩ ــ ١٥٠ ·
(٧٠) نفس المصدر : ص ١١٣ ــ ١١٤ ·

على أن الخارجية البريطانية أغضبها أشد الغضب ، العمل الذى قام به « ونجت » من استقبال الزعماء المتطرفين . كما انتقدت الخارجية كذلك « فتور » موقف دار الحماية من الحركة . وطلبت من « ونجت » أن يكبح جماح الحركة واتخاذ جميع الاجراءات لذلك . ورأت الخارجية كذلك – على لسان وكيلها – أن « ونجت » يبدو ضعيفا الى حد مخز فى ظروف يمكن أن يؤدى فيها مثل هذا الضعف الى خلق سلسلة من الاحراج فى محادثات السلام » (٧١) .

ورفضت الخارجية سفر الزعماء أو الوزراء قائلة بأنه ليس هناك غاية مقبدة من قدوم مثل هؤلاء – الزعماء – لتقديم مطالب غير معقولة أو مقبولة . وانها ترحب بالاقتراحات المعقولة من جانب الوزراء أو غيرهم ، وترحب بزيارة عدلى ورشدى وأن كانت الخارجية ترى ان يتقدم « ونجت » مسبقا باقتراح قدوم لجنة انجليزية الى مصر لتقدم تقريرا بشأن الاصطلاحات . أما الآن فالخارجية ترى ان زيارة الوزيرين غير مناسبة ، نظرا لانشغالها فى الشهور القادمة بمؤتمر السلام (٧٢) .

وعاد « سعد زغلول » فاستعجل رد السلطات على طلبه بالسفر منبها الى ضرورة وجود الوفد فى لندن دون تأخير ، وجاء الرد من السلطات العسكرية فى ٢٩ نوفمبر يقول بأن ثمة صعوبات حالت دون الرد وأن السلطات ستسارع الى اجابة طلب الوفد حالما يتم تذليل هذه الصعوبات . فكتب الوفد الى المندوب السامى يطلب منه التدخل لتسهيل حصول الوفد على جوازات السفر . فرد المندوب السامى ، بأنه بعد استشارة حكومته لا يستطيع التدخل . وذكر المندوب السامى فى رده ، انه اذا كان لدى الوفد اقتراحات عملية فعليه أن يقدمها الى المندوب السامى على ان تكون « حول أسلوب حكم مصر بمالا يخرج عن خطة الحكومة البريطانية تجاهه ، وهو ما يعنى ان تكون هذه المقترحات فى دائرة الحماية » (٧٣) .

ورفض الوفد بطبيعة الحال ، ورأى انه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضائه أن يعرض مقترحات تخالف رغبات الأمة المعبر عنها فى توكيلاتها ، أما فيما يختص بطلب السفر ، فقد أوضح الوفد من جديد بأن غرضه من سفره الاتصال برجال السياسة وممثلى الرأى العام الانجليزى الذين لاشك فى تأثيرهم على القرارات السياسية (٧٤) وفى نفس الوقت قام «رشدى» بتقديم استقالته فى ٢ ديسمبر حيث سجل فيها رفض الحكومة البريطانية

---

(٧٢) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٥٣ – ١٥٤ .
(٧٣) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٧٣ – ١٧٤ .
(٧٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١٠٦ .

سماع أقواله وتسويقها في سفره • ولكن سعدا تالم لأن رشدى لم يسجل في استقالته منع الوفد من السفر باعتباره الوكيل الشرعى عن الأمة • واعتذر « رشدى » عن هذا ، وان وعد ان يفعل في المرة القادمة ، لأن السلطان رفض الاستقالة كما رفضها المندوب السامى الذى وعد بالاتصال مرة أخرى بحكومته• وقال رشدى ، انه اذا لم يوفق المندوب السامى فى هذا فسيقدم استقالته من جديد (٧٥) والواقع أن « رشدى » قدم هذه الاستقالة يأسا من تقديم السياسة البريطانية لأية تنازلات بشأن الحكم الذاتى وتنظيم الحماية فان « برونييت » الذى ترأس اللجنة الخاصة بالاصلاح الدستورى والامتيازات فى آخر ١٩١٧ ، قدم مقترحاته ـ بعد انتهاء اللجنة من عملها ـ الى رشدى ولخصها الأخير فى الآتى :

أولا : تاليف مجلس نواب من المصريين وله سلطة استشارية •

ومجلس أعيان له السلطة التشريعية والفعلية ويتكون من (أ) الوزراء المصريين والمستشارين الانجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين الانجليز وهؤلاء يمثلون الأعضاء الرسميين •

ثم (ب) أعضاء منتخبين منهم ١٥ أجنبيا و ٣٠ مصريا • وبالتالى فان اغلبية مجلس الأعيان تكون للانجليز والأجانب •

ورأى « رشدى » فى هذا أن معناه شرذمه من الأجانب والانجليز ومعهم ستة أوسبعة من المصريين ـ الوزراء ـ وهذه الشرذمة تسن القوانين لا فيما يتعلق بالأجانب وحدهم بل فيما يسرى على المصريين أنفسهم •

وثانيا : أجاز مشروع « برونييت » فى الحالات العاجلة تقديم مشروعات القوانين مباشرة الى «مجلس الأعيان » •

وذهب « برونييت » « الى ان حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسها بنفسها وتولى ادارة شؤونها هو أمر مقبول بالنسبة للشعوب التى تتالف منها أمة متجانسة وليس هذا حال مصر » •

اما « رشدى » فقد اعتبر بحق ان هذا المشروع « ضم واستلحاق » وقلب للحماية الى « ضم مجرد بسيط » (٧٦) •

والغرض من هذا المشروع هو اقناع للأجانب بالنزول عن امتيازاتهم حتى تنحصر السلطة كلها فى أيدى بريطانيا ، ولا تكون مصر الا بمثابة مستعمرة

---

(٧٥) محمد كامل سليم ، ثورة ١٩١٩ ص ٧٥ ـ ٧٦ •

(٧٦) وزارة الخارجية : محفوظات مجلس الوزراء : محفظة ١٣ ب •

بريطانيـة • وهو الأمر الذى أدى الى غضـب المصريين ووحـد بين المتطرفين والمعتدلين (٧٧) •

ونلاحظ ان « كيرزون » يرسل الى « وينجت » فى ٤ يناير ١٩١٩ برقية يثنى فيها ، ويبدى اعجابه بتقرير سير « وليم برونييت » رغم ما أعرب عنه « وينجت » فى رسالته ــ ٥ ديسمبر ١٩١٨ ــ بأن المشروع « قد أثار القلق فى الدوائر الوطنية فى مصر » (٧٨) •

وكان المستعمرون البريطانيين ــ أنذاك ــ يعتقدون بأنهـم لم يكسبوا الحرب وحدها بل وبلغوا ما ينشـدون من أهداف فسحقوا ألمانيـا ومزقوا الامبراطورية العثمانية واستولوا على أهم البلدان والمناطق العربيـة اقتصاديا واستراتيجيا مصر والسودان والحجاز وفلسطين والأردن والعـراق وجنـوب الجزيرة العربية وجنوبهـا الشرقى ، وتحول الخليج العربى والبحر الأحمر نهائيا الى « بحيرة بريطانية » وصـار بترول الموصل وخوزستان يضخان الى الناقلات البريطانية • وابتزت الشركات الاحتكارية الملايين • ورابطت الطرادات والمدمرات والقاذفات والمقاتلات فى مطارات قبرص والاسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة والخرطوم وعدن وجزر البحرين وغيرها • « وبدت الأمور وأن حلم كيرزون » و « روتشيلد » و « لورنس » و « فيلبى » بشأن تأسيس « الهند العربية » ، جوهرة التاج البريطانى الجديدة فى الشرق الأوسط قد تحقق » (٧٩) وكانت الأوساط الاستعمارية البريطانية « تعتبر مصر أسـاسا لتشكيل امبراطورية فى أفريقيا » « لذلك جرى توظيف ملايين جديدة متزايدة فى مصر » ووسعت القواعد العسكرية فيها كما زيدت القوات البريطانية المرابطة وتضاعف حجم الاسطول » وكان على القاهرة بالذات أن تصبح المحطة المركزية لأكبر سكة حديد فى العالم » « كحلقة فولاذية تطوق الامبراطورية الآسـيوية الافريقية التابعة لامبريالية البريطانية » (٨٠) •

خطة الوفد وتطور الأزمة الوزارية :

كان واضحا مما سـبق مدى ضـخامة القوى الاستعمارية التى واجهت الشعب المصرى الاعزل • وعزمت السياسة البريطانية كما اتضح من مراسلات الخارجية ، ليس على تجاهل الأمانى الوطنية فحسب بل وعلى الرغبة فى تشديد القبضة • وأدرك الوفد من خلال التسويف أو الرفض المتخفى لطلب السفر ، ومن خلال طلب « وينجت » ألا تخرج مناقشة الوفد عن دائرة المندوب أو خطة

(٧٧) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٩٠ ــ ٩١ •

(٧٨) لاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٩٨ ــ ٩٩ •

(٧٩) بونداريفسكى : المرجع السابق ص ١٢١ ــ ١٢٢ •

(٨٠) نفس المرجع : ص ٥٣ •

السياسة البريطانية ، أدرك الوفد اتجاه السياسة البريطانية في رفض المطالب الوطنية ، وتأكد للوفد ذلك من خلال الارهاب الذى شنته السلطات ضد الاجتماعات . وضد التوكيلات خاصة • كما أن التسويف الانجليزى فى مطالب الوزراءالمتواضعه كان له دلالته الخاصة على التشدد البريطانى وهذا ما أدى الى تغيير خطة الوفد ، بل ومكن سعد من ذلك • ونعلم بداية ان اتجاه سعد منذ فترة الحرب ، كان هو السفر الى مؤتمر الصلح ، فاجتمع الوفد فى ٥ ديسمبر ١٩١٨ واتخذ قرارات خطيرة تعد تحولا واضحا فى خطته وبرنامجه السياسى « كانت بناء على اقتراح تقدم به رئيسه سعد زغلول ، وافق عليها الوفد بالاجماع « وتتلخص هذه القرارات فى :

١ ــ العدول عن فكرة السفر الى لندن والتحلل من خطة المفاوضه « مع الانجليز وحدهم » •

٢ ــ السعى الى سفر الوفد الى مؤتمر السلام •

٣ ــ نقل القضية الى الميدان الدولى •

٤ ــ الاتصال بويلسون وكليمنصو ــ رئيس مؤتمر الصلح ــ بالبرق والبريد فى كل مناسبة طالما الوفد ممنوعا من السفر •

٥ ــ « عدم تنفيذ أى أمر يصدر الى الوفد من السلطات البريطانية عسكرية كانت أو غير عسكرية ، اذا كان هذا الأمر فيه أقل مساس بقضية البلاد• التى هى الغاء الحماية وانهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال ، أو كان فيه أقل تعطيل لنشاط الوفد وجهاده أو المساس بكرامته وحريته » (٨١)

وهذه الخطة فى رأينا تعنى اعلان العصيان ، وهى فى تطبيقها قد أدت فى النهاية الى تفجير الثورة •

وتنفيذا لهذا أرسل الوفد الى الرئيس ويلسون ، عند وصوله الى باريس لشهود المؤتمر ، برقية احتج فيها بشدة على الاجراءات المتبعة فى مصر ضد الوفد ، ومنعه من السفر ليعرض القضية المصرية عرضا صحيحا • ثم كرر الوفد البرقيات فى ٢٦ ديسمبر وبعدها (٨٢) وتضمنت برقيات الوفد الى ويلسون وممثلى الدول الأجنبية فى مصر مطالب الوفد وأمانيه التى تتلخص « فى الاستقلال التام لمصر الذى لايرى الوفد غضاضة من وضعه تحت ضمانة عصبة الأمم ، على ان تشترك مصر بقدر طاقتها فى تحقيق مبادىء الحق والعدل على النمط الحديث ، وكذلك المحافظة على حيدة قناة السويس ، وقبول مصر ما ترى الدول اتخاذه فى هذا الشأن • يضاف الى ذلك الرغبة فى اقامة حكومة

---

(٨١) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٧٨ ــ ١٧٩ •

(٨٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١٠٣ ــ ١٠٤ •

دستورية تتبنى برنامجا اصلاحيا شاملا » . والتزام مصر بالتعهدات الدولية سواء فيما يتعلق بالأجانب أو التزاماتها المالية « مع تعديل ما أثبت العمل ضرورة تعديله من تلك الامتيازات بما يحقق تقدم البلاد » (٨٣) .

واضطر رشدى الى تقديم استقالته مرة أخرى فى ٢٣ ديسمبر ازاء « التسويف والتأجيل » اللذين وضحا فى رد الحكومة البريطانية على « وينجت » (٨٤) وسجل « رشدى » فى استقالته هذه سببا جديدا أضافه الى التسويف والتأجيل فى رغبته زيارة لندن ، فقال بأن وفدا تألف من أعضاء الهيئات البرلمانية وطلب السفر للدفاع عن مصالح مصر « فنصحت ـ أى رشدى ـ بأن يؤذن لهم فى ذلك وأن تسمع أقوالهم ، فلم يصغ لنصحى ، ولم يكتفوا بذلك بل أبوا على أنا نفسى أن تسمع أقوالى » (٨٥) .

وسعى الانجليز لحمل رشدى على سحب استقالته هذه فألح عليه مستشار الداخلية فأصر عليها مما زاد فى حماس الحركة الوطنية وقوتها . ثم عززها باستقالة أخرى فى ٣٠ ديسمبر . وبقيت استقالته معلقة ، وهو مصر عليها ، « حتى أزمع السير ونجت السفر الى لندن تلبية لاستدعاء الحكومة البريطانية اياه ، فوعد رشدى باشا بأنه عندما يصل الى لندن يبذل جهوده فى اقناع الحكومة البريطانية لترخص له ولزميله عدلى باشا بالسفر الى انجلترا « وطلب منه سحب الاستقالة ، فاشترط رشدى لسحبها أن يسمح أيضا لمن يشاء بالسفر وأن يصل الرد برقيا فى المدة المناسبة » (٨٦) .

« واقترحت الخارجية البريطانية فى أول يناير سنة ١٩١٩ الوصول الى حل وسط يتلخص فى قبول سفر الوزيرين ـ دون الوفد أو حتى بعض أعضائه ـ الى لندن خلال شهر فبراير . ولكن يبدو أنهما ـ رشدى وعدلى ـ استمرا على رفضهما ، ففى السادس عشر من يناير بعث ونجت الى حكومته بتقرير أوضح فيه ان السلطان والوزراء وافقوا على استمرار رشدى وعدلى فى مزاولة أعمالهما بشرط ان يسمح لزغلول وزملائه بالحصول على جوازات السفر لانهما يريان أنهما سيضطران الى الاستقالة فيما بعد مالم يحصلا على قدر من التأييد الشعبى . ولكن يبدو أن « ونجت » نجح فى استعداء الوزيرين على الوفد حيث يضيف التقرير أن الوزيرين أصرا على ذلك حتى يظهر لزغلول وزملائه عجزهم عن الوفاء بعهودهم نظرا لأنهم لن يجدوا آذانا صاغية من جانب الحكومة البريطانية لاستحالة استقبالهم رسميا من جانبها ، ولهذا فسيعودون

---

(٨٣) عبد الخالق لاشين . المرجع السابق ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ط ١ ١٩٤٦ ص ١١٥ .

(٨٥) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٨٠ .

(٨٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١١٦ .

الى مصر « خالى الوفاض » وأضاف ونجت انه أبلغ الوزيرين باستدعاء حكومته له لبحث المسالة المصرية « فرجواه » ضرورة توضيح ظروفهما شخصيا لوزارة الخارجية ومدى الصعوبات التى تواجههما ، وأشار « ونجت » على وزيره بضرورة ارجاء اتخاذ أى قرار الى حين وصوله الى لندن » (٨٧) ٠

وواصل الوفد حملته من أجل السفر الى باريس وفى ١٢ يناير ١٩١٩، أرسل الوفد الى « كليمنصو » و « لويد جورج » بأن الحالة العامة فى مصر لا تطاق وأن الشعب المصرى بأسره من أكبر وزير الى أصغر فلاح محبوسون داخل بلادهم » (٨٨) ٠

كما واصل الوفد نضاله فى الداخل ٠ واثارة الرأى العام ٠ فعقد بسراى الباسل اجتماعا حاشدا فتكلم « سعد » فقال بأن المصريين أبناء المدينتين الفرعونية والعربية أهل الاستقلال ومشاطرة المدنية تقدمها ، كما أعلن ـ سعد ـ عزمه مع صحبه « فى التقدم الى الغرض العام ، وحدة فى تضحية ؛ كل ما تستدعيه من الضحايا » ٠ ونشر الوفد خطبة رئيسه بالألوف ووزعها فى العاصمة والأقاليم ؛ لأن الخطبة لم تنشر ولم تشر لها أى جريدة بأمر الرقيب (٨٩) ٠

واستمر الوفد فى عملية التحريض ، فاعتزم عقد اجتماع ثان ببيت الأمة فى ٣١ يناير ١٩١٩ لتحديد خطته ٠ وهو اجتماع كان مقررا عقده قبل ذلك التاريخ وتأجل بسبب سعى « عدلى » الى الوفد ليخبره بسفر « ونجت » الى لندن للسعى فى السفر ٠ لكن الاجتماع منع بأمر قائد القوة العسكرية (٩٠) ومع تزايد المد الثورى فى البلاد وبعد سفر « ونجت » فى ٢١ يناير تزايدت قبضة السلطة العسكرية ، فنزلت قوات مدججه بالسلاح وجالت اللوريات تمنع المظاهرات والاجتماعات ، كما كثرت عمليات الاعتقال (٩١) ٠

وبينما كان المصريون ينظمون صفوفهم . كان الاحتلال يحاول معالجة استقالة الوزارة ، ويستعد أيضا لمواجهة المصريين ٠ فاحتل الانجليز مواقع فى الريف والمدن وزادوا من جواسيسهم يغشون الأندية والمقاهى وغيرها ٠ ويراقبون منازل أعضاء الوفد وينشرون الارهاب حولها (٩٢) ٠

لكن الوفد ، استمر على رغم الارهاب ، فى تعبئة الرأى العام ٠ ففى

---

(٨٧) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٨٣ ـ ١٨٤ ٠
(٨٨) محمد كامل سليم ٠ ثورة ١٩١٩ ص ٨٦ ـ ٨٩ ٠
(٨٩) نفس المصدر والصفحة ٠
(٩٠) نفس المصدر ، وعبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٩٠ ٠
(٩١) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٩١ ـ ٩٤ ٠
(٩٢) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٩١ ـ ٩٤ ٠

أثناء محاضرة للمستر برسيفال المستشار بمحاكم الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذي وضعته « لجنة الامتيازات » وفي أثناء ذلك حضر « سعد زغلول » ورهط من أنصاره فهاجم المشروع وتلاه بمهاجمة الحماية وبيان بطلانها · وتردد صدى خطبة « سعد » هذه ، قويا في المحافل والمجتمعات وتناقلتها ألسنة الجماهير واغتبط لها الرأى العام بشدة (٩٣) ·

وواصل الوفد ، في الوقت نفسه ضغطه على « رشدى » و « عدلى » فاجتمع بعدلى في صباح ٤ فبراير ١٩١٩ ونصحه أن يوجه هو و « رشدى » خطابا الى « شيتهام » ــ القائم بعمل المندوب السامي ــ يبلغانه فيه نفاد صبرهما ، وأن يتخليا نهائيا عن عملهما · وطلب الوفد كذلك من الوزيرين « أن يقوما بعمل من شأنه أن يفهم الناس ان ليس عندهم نية العودة الى مراكزهم كاحتجاج » على منع الوفد المصرى من السفر في شكل كتاب الى ويلسون أو الى الوفد يعلنون يأسهم من السفر ، فوعد « عدلى » الوفد بالبحث مع رشدى في ذلك · واتصل « رشدى » بشيتام ــ نائب المندوب ــ الذى كان قد أرسل يستعجل رد لندن ، فاتصل « رشدى » بدوره باسماعيل صدقى الذى اتصل بالوفد ليخبره بأن « رشدى » آثر الانتظار ثلاثة أيام ، ووعد رشدى بأن يكتب بعدها مع عدلى ما طلبه الوفد · ولكنه في السادس من فبراير · أبلغ « عدلى » « اسماعيل صدقى » بانقطاع « رشدى » عن العمل وامتناعهما عن توقيع الأوراق وان ارجئا الكتابة المطلوبة حتى ٨ فبراير « فتعجب الوفد لذلك » (٩٤) ·

وكان الفوران يتصاعد في البلاد ، وونجت يسعى لدى حكومته حتى تغير من سياستها ، وظل اسبوعين في لندن ينتظر قبل أن يقابله كيرزون فطلب « ونجت » من الأخير السماح لسعد والوزراء بالسفر الى لندن لتقديم شكاواهم، والا تعذر قيام وزارة مصرية · وجاء رد الخارجية في ٢٠ فبراير ١٩١٩فقالت : « ان الزعماء القوميين الذين ترأسوا حركة تستهدف الخلاص من الانجليز لا حق لهم في الحضور الى هنا · وأن الموافقة على مطالب الوزراء في هذا الشأن سيكون علامة ضعف » ثم أضافت الخارجية قولها بأن الوزراء المصريين لا ينبغي أن يملوا شروطهم للقدوم الى لندن · واضافت الخارجية : أنه من الممكن للغاية استمرار الحكم في مصر بلا وزارة ، ووافق « بلفور » على رأى الخارجية (٩٥) ·

كان « كرزون خائفا » ويرى أن الزعماء الوطنيين « يبدون كما لو كانوا يصوبون مسدسا الى رؤوسنا » فاصر على عدم الأخذ برأى « ونجت » ورفض

---

(٩٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١١٢ ــ ١١٤ ·

(٩٤) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٩١ ·

(٩٥) Kedourie, E., The Chatham House Versions and other Middle Studies, London, 1970, pp. 99-100.

قدوم الزعماء والوزراء وبعث الى باريس برأيه ، الذى أخذت به المجموعة هناك (جورج وبلفور وهاردنج) الخ .. فقد رأى هؤلاء انه بالاضافة الى أن « كيرزون » هو وزير مسئول ، فان رأيه « يتمشى مع خطة السياسة البريطانية واهدافها ليس فقط تجاه مصر بل ربما تجاه منطقة الشرق الأوسط برمتها »(٩٦)

وبعث « كيرزون » بعد تلقيه اجابة زملائه في باريس ، الى « شيتام » في القاهرة في ٢٦ فبراير . فطلب منه ان لا يسلم بسفر الوفد ، فان التسليم بسفره « يعني » التقدير والاعتراف له بتمثيل الرأى العام ، الأمر الذى يسمح للوفد باستغلال الموقف كما فعل بعد مقابلة ١٣ نوفمبر . وطلب « كيرزون » من « شيتام » ابلاغ السلطان بتجديد الحكومة البريطانية لدعوة الوزيرين او أى وزراء آخرين ينتدبهم السلطان . للسفر الى لندن فورا . ووعد « كيرزون » بأن الحكومة البريطانية ستمنح هؤلاء كل التسهيلات كما سيلقون كل الترحيب ، وستكون كذلك أى مقترحات يطرحونها موضع الاعتبار « سواء بالنسبة لمستقبل العلاقات بين مصر والدولة الحامية ، أو بالنسبة للاصلاحات الداخلية المصرية » (٩٧) .

كان « رشدى » قد جدد استقالته مرة رابعة في ١٠ فبراير ، واذ جاء هذا الرد . فان « رشدى » صمم على تنفيذ استقالته المعلقة ، اذ اعتقد معه « عدلى » أن دعوة الحكومة البريطانية اليهما جاءت متأخرة تماما ، اذا أن الحكومة البريطانية ستكون قد حصلت على قرار باقرار الحماية من مؤتمر الصلح ، بما سيضعف من مركزهم تماما . ورأى رشدى وعدلى من ناحية أخرى أن تقترن دعوتهما . باجراء يعيد لهما بعض الشعبية . ثم آكد الاثنان ، انه اذا لم يسافر « سعد زغلول » الى لندن ويعود « بخفى حنين » فسيصبح مركزهما ميئوسا منه . ولكن لندن لم تكن على استعداد للأخذ بهذا الرأى (٩٨) .

كانت الأزمة الوزارية ، احدى نتائج النضال الذى شنه الوفد . وحاولت الحكومة البريطانية والاحتلال أن تحلها بالضغط على « فؤاد » كى يضغط بدوره على وزيريه ليثنيهما عن الاستقالة . وفشل فؤاد ، فاتجه الاحتلال الى محاولة تشكيل وزارة جديدة عن طريقين :

١ ــ اختيار « مظلوم » رئيس الجمعية التشريعية كمحاولة لضرب «سعد زغلول» الذى يقول بتمثيله للشعب المصرى .

٢ ــ محاولة عزل الوزيرين ــ رشدى وعدلى ــ مع بقاء الوزارة نفسها .

---

(٩٦) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ١٨٦ / ١٨٧ .

(٩٧) نفس المرجع ص ١٨٧ ــ ١٨٨ .

(٩٨) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات ص ٢٠٧ .

وبدأت السياسة البريطانية في تنفيذ عزل الوزيرين ، بنشر التذمر بين وزراء « رشدى » الذين غضبوا من تقديم « رشدى » استقالته قبل ابلاغهم بها . وشكا أربعة منهم بالفعل للمندوب السامى وهم : سرى ، ووهبه وزيور وثروت (٩٩) . لكن المندوب السامى حين سعى الى هؤلاء ـ بناء على نصح الخارجية ، أبدى « ثروت » تخوفا من الرأى العام ، واشترط « سرى » و « وهبه » للاشتراك فى الوزارة أن يؤلفها ثروت » (١٠٠) .

ورأى الاحتلال كذلك ان استمرار الموقف على ما هو عليه ، بعد فشل اقتراح دعوة الوزيرين الى لندن ، سيؤدى الى الانتقاض على الاحتلال وتشجيعه، فحذر الاحتلال ، رشدى ؛ فلما رفض الاصغاء ، اضطر المندوب السامى ـ بالنيابة ـ ان يطلب الى السلطان قبول استقالة الوزارة فقبلها (١٠١) .

وأحدث قبول استقالة الوزارة تحولا فى الموقف ، اذ بادر الملك الى محاولة تشكيل وزارة جديدة . وكان معنى ذلك أن تشكيل وزارة « على غير أساس سفر الوفد » اذ كان غرض الوفد من عدم قبول السلطان لاستقالة « رشدى » المرة تلو المرة ، تعقيد الموقف والضغط على الانجليز كى تنزل على مطلب الوفد فى السفر . فجاء قبول السلطان لاستقالة « رشدى » ، والشروع فى تأليف وزارة جديدة ، بداية التخاذل من جانب السلطان ؛ وايذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقفه (١٠٢)

وفى رأينا أن قبول الانجليز لسفر عدلى ورشدى وأى وزير أو وزراء ينتدبهم السلطان لبحث مستقبل العلاقات كما كلف « كيرزون » شيتام به ، لابلاغه الى السلطان . فى رأينا أن هذا كان كافيا . ليس بالنسبة للسلطان وحده وانما بالنسبة لعدلى ورشدى أيضا فليس من مصلحة هؤلاء تزايد قوة الوطنيين واستفحال الوضع الثورى فى البلاد . فقد كانت اشارة « كرزون » تعنى التنازل لرغبة السلطان فى تنظيم العلاقات . أما وقد حدث هذا فقد عول السلطان على الاتجاه لتأليف وزارة جديدة دون سفر الوفد . فقد كان السلطان يرى فى حركة سعد ، وسيلة لزيادة مقامه وسلطانه (١٠٣) وهكذا تساقط أول المتهاوين من التجمع ذى المصالح العاجلة من حول الوفد ـ ممثله فى « فؤاد » وربما فى غيره .

وسارع الوفد فتصدى لهذه المحاولة وصمم « سعد » على سد الطريق

---

(٩٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ١٠٢ .

(١٠٠) نفس المرجع : ص ٢٠٨ .

(١٠١) نفس المرجع : ص ٢٠٧ .

(١٠٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١١٥ .

(١٠٣) Kedourie, E., Op. Cit., p. 90.

أعاضيها (١٠٤) وأما الاحتلال فقد حاول التعجيل تشكيل الوزارة الجديدة فعقد في ٢ مارس ١٩١٩ اجتماع بين المندوب السامي ـ بالنيابة ـ وبين أقوى عناصر الوزارة المستقيلة ٠ ووجهت كل الضغوط الى « ثروت » الذى نصح الاحتلال بفرض ادارة مباشرة على البلاد تحت الحكم العرفي ، حتى يتم تيئيس الشعب من زعامته الوطنية ٠ وبعد ذلك يمكنه ـ اى ثروت ـ فقط أن يؤلف الوزارة وليس قبلها (١٠٥) ٠

الصدام مع السلطان وتفجير الثورة :

بينما كان الوفد يواصـــــل نضاله السلمي ، كان الانجليز يدركون أن « سعد زغلول » لا يعتزم قصر جهوده على البرقيات والرسائل ، وانما سيقتحم كل باب ويسعى للاثارة في كل اجتماع غير مبال بالنتائج ٠ واستمر الوفد بالفعل في تنظيم اللجان بالقاهرة والأقاليم وتكتيل الشـــباب واختيار أجهزة النشر ، كما أنشـــأ الصـــلة بينه وبين عدد كبير من الموظفين ، وعقدت لهم الاجتماعات الخاصة (١٠٦) ٠

وتحت تأثير تشجيع الأمة تقدم « سعد » فطلب مقابلة السلطان ، حيث طلب اليـــه أن ترفع انجلترا يدها عن مصر ٠ وكان وراء الطلب تدبير أكثر تبديدا فقـد كان « رشـدى » مصمما على الاسـتقالة ، وكان ســـعد مصمما على ألا يخلفه أحد فكانت زيارة « سعد » للسلطان تمثل ارهابا للملك ـ حتى يخضع ، وتهديدا لانجلترا لا يمكن أن تغفله ، فهى التى دعت فؤادا الى العرش ، وهى من عليها أن تحميه من هذه الامتهانات (١٠٧) ٠

واعتبر السلطان ، اللهجة الشديدة التى صيغت بها مطالب الوفد ـ فيما قدم الوفد في مذكرته الى السلطان ـ وما تضـمنته من لوم وتانيب ، اعتبر السلطان هذا تهديدا لشخصه فلجأ الى دار المندوب السامي شاكيا ٠ فكتب « تشيتام » الى « كيرزون » برقية عاجلة جدا في ٦ مارس ١٩١٩ ، ذكر فيها ان استقالة « رشدى » قد صدمت « زغلول » بشده وأنه يعمل على منع تشكيل وزارة ، ويتعرض من يقبـل بهذا للتهديد بالقتل ٠ ثم أضـاف « تشـيتام » ان سعدا اتخذ اجراءا محددا لشل تعـاون « فؤاد » معنا في اعادة تشكيل الوزارة ، ففى ٣ مارس تقـدم زغلول مع أتباعه الى السلطان في « عابدين »

---

(١٠٤) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٩٤ ـ ١٩٥ ٠

(١٠٥) يونان لبيب ٠ المصدر السابق ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ٠

(١٠٦) محمد كامل سليم ، ثورة ١٩١٩ ص ٩٦ ـ ٩٩ ٠

(١٠٧) Elgood, P.G., The Transit of Egypt, London, 1928. p 288.

وفي اليوم التـــالى ، لاعتقـــال زغلول وصحبه كانت مصر كلها تموج بالثورة ·

وكما يقول ويفل : فان الانفجار لم يكن ليتأخر فقد بلغ الهيـــاج الذى أثاره زغلول حد التهديد بخلق الاضطرابات والاخطار · وكان اعتقال السلطات العسكرية لزغلول نظرا لرفضه الخضوع (١١٤) أى اعلانه العصيان ·

لكن أحد الباحثين عن له أن يبدى رأيا غريبا فقال بان أحـداث الثـورة الاولى لم تكن تشير الى « ان المصريين يدبرون القيام « بثورة » بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى الانتقاض على السلطة ومحاربتها ·

وانما تشير الحوادث الأولى الى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاســتقلال التـــام · ولكن الأمر تطور « فيما يرى الباحث الى « التجاه السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التى يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما · الى مقـابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة مما فجر الاستياء المكبوت فى صـــدور الناس لمختلف الأسباب » (١١٥) الخ ·

ونحن نرى أن الباحث قد وقع فى تناقض غريب ، فهو برغم انه يعترف بأن القمع قد فجر « استياء » الجماهير ، وأن كنا لا نوافق فيما تقدم كله على أن الأمر مجرد استياء ! ـ ونحن نقول ان التفجير لا يمكن أن يكون الا لما هو قابل له ، وبالتالى فالثورة كانت موجودة تبحث عمن يفجرها سواء كانت قسوة المحتلين أو غيرها · حتى ولو لم يقع النفى والاعتقال ، ونسى الباحث أو تناسى حين قال بعدم تقدير المحتلين الواعى السليم ، ان حركة الشعب ونضاله ، التى كانت « ساخنه » الى درجة عالية ، كانت مؤدية حتما الى « الاحتكاك » الذى لا مناص منه ، والذى يؤدى بالتالى الى اشتعال « الشرارة » ونحن لا نقبل تحت أى اسم « للموضوعية التاريخية » أن يجرد أحد ، أو يحاول تجريد الشعب المصرى من عزمه الثورى الباهر · فكل ما تم عشية وضع الحرب أوزارها ، كان ينبىء بجلاء عن ارادة الشعب فى التغيير التى وجدت صدى عميقا عند قادته فتصدوا للتعبير عنها · وليست الثورة على أى حال ، كما ذهب الباحث تظاهرا سلميا أو عملا عنيفا ولامزيد · انما الثـورة هى ارادة شعبية متحفزة للتغيير الجذرى يمكن ان تنجح ويمــكن ان تفشــل · كمـا أن العنف ، ليس

---

(١١٤) ويفل : اللنبى فى مصر ص ٤١ ·

(١١٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١٣٠ ·

بالضرورة ان يكون علامة على الثورة ، وانما فى أغلب الأحيان يكون العنف وسيلة للرد على عنف القوة المضادة للثورة ٠

وعلى أية حال فان الوثائق البريطانية قد أراحتنا من عناء النقاش أكثر فاعترفت بأن الثورة المصرية كانت واقعة لا محالة ، وأن « تشيتام » ومستشاريه كانوا قد وصلوا الى نتيجة رأوا فيها « أن نوعا من التفاقم فى طبيعة الثورة الحالية أمر محتوم ان عاجلا أو آجلا » (١١٦) ٠

ويقول هيكل فى وصفه مطلع أحداث الثورة « رأيت ميدان الأزهار يمتلىء بالطلاب والعمال والأفندية فى صبيحة ٩ مارس ٠ كان فى أيدى هؤلاء فروع الأشجار وكانوا يقلبون عربات الترام ـ لاتخاذها متاريس ـ ومع غروب شمس ٩ مارس كانت الأنباء قد جاءت بامتداد الاضطراب من الاسكندرية حتى أسوان « وأن ثورة عجيبا انتشرت فى كل مكان ، وأن خطوط السكك الحديدية اتلفت وكثيرا من خطوط التلغراف قد قطعت » و « تمردت بعض قرى الجيزة القريبة من القاهرة ، فعاقبها الجنود الانجليز باستباحتها واحراقها » (١١٧)

ويؤكد تقرير « لجنة ملنر » ان خطة الهجوم على السكك الحديدية كانت تطبيقا لخطة قديمة ، ويعتقد ان كان المقصود بها « التمهيد لهجوم المانى ـ عثمانى على القتال » تؤيده ثورة فى مصر (١١٨) ٠

ويجدر أن نشير هنا ، أنه بالاضافة الى التراكمات الثورية السابقة والحالة الثورية للوضع السياسى فى مصر ٠ فان الوضع الاقتصادى والاجتماعى كان يتدهور بشدة فيما قبل ثورة مارس ١٩١٩ مباشرة فثمة أزمة فى الخبز ، كانت تلاحق الجماهير فضلا عن البطالة الكبيرة والاضرابات العمالية المستمرة فيما بين أوائل يناير الى أوائل مارس (١١٩) ٠

أحداث الثورة فى المدينة والريف :

سنحاول هنا أن نتعرض لاحداث الثورة فى المدينة والريف باختصار ٠ فقد تناولتها كل المصادر والمراجع تقريبا ٠ وسيكون تعرضنا من الزاوية التى حاول الاحتلال منها ان ينفذ لضرب الثورة ٠

وقد بدأت أحداث الثورة ، باشتراك الطلاب الذين جمعوا الجماهير حولهم حتى تجمع خمسة عشر ألفا من المتظاهرين بساحة محافظة القاهرة ، فهاجمتهم

(١١٦) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٦٤ ٠
(١١٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة ٠٠ ص ٩٠ ـ ٩١ ٠
(١١٨) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ١٤ ٠
(١١٩) الاخبار : ٧ يناير ٢ مارس ١٩١٩ ٠

المئات من رجال البوليس بوحشية ، ردتها الجماهير بتجريد القوات المهاجمة من السلاح (١٢٠) وفي اليوم التالي انضم العمال الى الثورة ، وبدأ اضراب العمال الكبير الذي شمل المواصلات حتى ٢ مايو ١٩١٩ · وانضم كذلك عمال المنائر والسكك الحديدية والمطبعة الأميرية والترام (١٢١) وشملت الثورة كذلك ، التجار والمحامون والموظفون ورجال الأعمال والعلماء والقضاه والأطباء والمعلمون ورجال البوليس وطلبة الحربية كما اشتركت المرأة (١٢٢) ·

وفى الريف ، لم يأت اليوم الرابع عشر من مارس حتى كانت الثورة تعم معظم المديريات وتقطع خطوط البرق والهاتف والسكك الحديدية وتدمر محطاتها · وحتى ١٨ مارس كانت الثورة قد عمت المديريات كلها والصعيد (١٢٣) ·

وفى هذه المرحلة من العنف الثورى اغتيل واختطف عشرات من الجنود الانجليز فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد حتى اضطر جنود الاحتلال الى السير فى جماعات (١٢٤) ·

وتشير بعض المصادر الى اقتران أعمال العنف ضد قوات الاحتلال بالثورة الاجتماعية ، فقد حاول الفلاحون مهاجمة المزارع الكبيرة وثاروا ضد كبار الملاك (١٢٥) كما تشير بعض المراجع انه جرى فى بعض المناطق تخريب ممتلكات الاقطاعيين واستولى الفلاحون فيها على الأرض وأقاموا فى كثير من مراكز الأقاليم حكومات مؤقتة · ووجهوا السلاح ضد الانجليز والأثرياء معا (١٢٦) ·

القمع المسلح للثورة :

اعترف المسئولون فى الخارجية البريطانية ولما يمض أكثر من شهرين على نشوب الثورة بأن القتلى من المصريين حتى ١٥ مايو ١٩١٩ قد بلغ عددهم

---

(١٢٠) آدم · جوليت : انجلترا فى مصر تعريب على فهمى كامل · الجزء الثانى · الطبعة الأولى · القاهرة ١٩٢٥ ص ٣٠٢ ·

(١٢١) رفعت السعيد : المرجع السابق ص ٥٧ ـ ٥٨ ومحمد كامل سليم ثورة ١٩١٩ ص ١٠٦ ـ ١٠٩ ·

(١٢٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ المصدر السابق ص ١٢٦ ـ ١٥٣ محمد كامل سليم ثورة ١٩ ص ١٠٦ ـ ١٠٩ لاشين : المرجع السابق ص ٢١١ ـ ٢١٢ ·

(١٢٣) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٢٠ + الرافعى المصدر المصدر السابق ص ١٤٢ ـ ١٤٤ + تاريخ الاقطار العربية المعاصر : الجزء الثانى ـ موسكو ١٩٧٦ ص ٥ ·

(١٢٤) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١١١ ـ ١١٢ ·

(١٢٥) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ ·

(١٢٦) تاريخ الاقطار العربية : الجزء الثانى ص ٥ ، رفعت السعيد . المرجع السابق ص ٤٤ ـ ٤٥ ·

الفين واضاف وكيل الخارجية البريطانية · فى بيانه أمام مجلس العموم — فقال عن عدد الضحايا بأنه « شيء هائل فظيع » وجاء فى تقرير « اللنبى » المرسل الى حكومته والذى أشير اليه بجلسة مجلس العموم فى ٢٤ يوليو ١٩١٩ بأن عدد القتلى — حتى تاريخ التقرير — قد بلغ ٨٠٠ والجرحى ١٦٠٠ وان عدد المحكوم عليهم بالسجن من الوطنيين بلغ ٣٧٠٠ حكم على ٤٩ منهم بالاعدام · غير ان « احصاء القتلى فى كلتا الروايتين دون الحقيقة بكثير ، لأن المصادر البريطانية كانت ترمى الى التقليل من عددهم » والاقرب الى الحقيقة ان يكون عدد القتلى هو ثلاثة آلاف (١٢٧) ·

لقد واجه الانجليز المظاهرات منذ البداية بالعنف ولم تكن ثمة مظاهرة الا واطلق الانجليز عليها النار (١٢٨) ·

وأما فى الريف فقد وجه الاحتلال حملات وتجريدات عسكرية وسارت فصائل متنقلة فى الوجه البحرى وخطوط منظمة من الدوريات بين السكك الحديدية والطرق الزراعية كما سيرت بواخر مسلحة وقطارات ودوريات مائية مسلحة وطائرات حربية الى الصعيد (١٢٩) ·

ونكل البريطانيون بالفلاحين تنكيلا رهيبا فبعد رفض الفلاحين لانذارات السلطة بوقف الأعمال الثورية ، أحرق البريطانيون ودمروا الكثير من قرى الصعيد فى ديروط وديرمواس والعزيزية والبدرشين وامبابه والعياط ونزلة الشوبك والواسطى وملوى والمنيا وغيرها · وقام الانجليز فى الوجه البحرى باحراق وضرب بعض القرى بالطائرات الحربية (١٣٠) وحتى ٣ مايو ١٩١٩ كانت أعمال القمع مستمرة فهوجمت « المنزلة » بعنف بالغ فى ٢٩ ، ٣٠ أبريل واعتدى على النساء وقتل ٤٦ من اهلها ونهبت القرية وقام الانجليز بمحاصرة المطرية ، وارتكبوا فيها نفس الجرائم اما فى دير مواس وسانبو بأسيوط فقد قتل الفلاحون بكعوب البنادق · وأوضحت محاضر التحقيق فى حوادث العزيزية والبدرشين عن وضع الناس فى الحفر الى نصف أجسادهم ووخزهم بسنابك الحراب حتى الموت (١٣١) ·

وعلاوة على القمع الجسدى موتا وحرقا وتدميرا · ساق الانجليز الآلاف ألى السجون والمعتقلات ، وانشات القيادة العسكرية البريطانية محكمة عسكرية

---

(١٢٧) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩ المصدر السابق ص ١٧٣ ·

(١٢٨) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٩١ ·

(١٢٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ١٤٥ ·

(١٣٠) نفس المصدر : ص ١٩٣ — ٢٠١ ، محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١١٢ — ١١٦ ·

(١٣١) يوسف نحاس : ذكريات سعد · عبد العزيز · ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ · القاهرة ١٩٥٢ — ص ٨٦ ·

يومية فى الأزبكية والخليفة بالقاهرة كما أقامت غيرها خارج القاهرة ، وكانت هذه المحاكم تحكم فوريا بالحبس والجلد . وجاء فى تقارير رسمية ان البريطانيين كانوا يرغمون العمد فى بعض النواحى على تقديم عدد يومى من الرجال للجلد (١٣٢) .

وشملت المحاكم العسكرية عدة الوف فى العاصمتين وجميع المديريات وكان معظم الأحكام السجن عددا طويلة أو الأشغال والاعدام (١٣٣) .

استمرار الثورة وفشل القمع :

وتصور الاحتلال انه يمكن أن يقمع الثورة بهذه الاجراءات الوحشية . وتصور « شيتام » ــ القائم بعمل المندوب ــ ان قيامه بعمل عنيف سيؤدى الى حل الأزمة الوزارية ولكن على النقيض استفحلت الأزمة ، وعندما وصل جنرال « بلفن » لقيادة قوات الاحتلال فى منتصف مارس كانت أولى طلباته «الاسراع بتشكيل وزارة مصرية لتتعاون مع الجيش فى تهدئة البلاد » (١٣٤) .

واضطر المندوب السامى ــ بالنيابة الى الاستعانة بوزير أمريكا المفوض ليكتب الى حكومته بصورة الموقف كما يراه فى مصر ، ويحثها على التأثير على حكومة انجلترا فتقدر شدة الموقف فى مصر . ورفض « كيرزون » مرة أخرى السماح للزعماء بالقدوم الى لندن بعد هذه الاضطرابات خاصة ، اذ ان السماح لهم بذلك بعدها انما يعنى الخضوع للقوة بعد أن لم تحقق الاستمالة مأربها ، وأبلغ « كيرزون » « بلفور » بذلك فى باريس . ففى برقية مؤرخه ١٦ مارس ١٩١٩ أنبأ « كيرزون » « بلفور » برد فعله لاقتراحات المندوب السامى ، فقال : اقترح أن تعرف القاهرة ان الحكومة البريطانية مستعدة لاستقبال الوزراء المصريين ، وليس زغلول ورفاقه فى لندن (١٣٥) .

وكتب « شيتام » الى « كيرزون » فى ١٧ مارس برقية عاجلة جدا ، شرح له فيها فقدانهم أية «وسائل لاستعادة السيطرة على الصعيد الذى لا نعرف عنه أية أنباء » وأضاف « شيتام » ان « تموين القاهرة قد يكون صعبا » وأن وسائل القمع وان نجحت حتى الآن فلأن الشعب أعزل . كما أنها تتم على حساب أرواح كثيرة ومرارة أشد . ثم قدم « شيتام » اقتراحات محددة هى :

١ ــ صدور بيان باعتراف مؤتمر السلام بالحماية .

---

(١٣٢) نفس المصدر ص ٨٤ ، الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ١٣٦ .

(١٣٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٥٦ ، ٦٦ .

(١٣٤) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٠٩ .

(١٣٥) Kedourie, E., Op. Cit., pp: 105-106.

٢ ـ صدور بيان مماثل بقبول بريطانيا الانتداب على مصر ٠

٣ ـ الغاء القيود على سفر المصريين نظرا لقوة واجماع الشعور المؤيد للوفد فان « الحركة الحاضرة فى مصر حركة قوميـة بكل ما فى هذه الكلمـة من معنى » ٠

واقترح « تشيتام » أيضا : ضرورة تقديم تنازلات وامكان الاعتماد على تأييد المعتدلين اذا أمكن الاعلان عن موقف جديد ومحدد (١٣٦) ٠

والواقع ان هذه البرقية من الأهمية بمكان اذ انها ستحدد خطة السياسة البريطانية تجاه الثـــورة ومحاولات تصفيتها الى أبعد الحدود ٠ وستضيف الخارجية الى خطة « شيتام » التى رسمها بعض اللمســـات والرتوش حتى يمكن تنفيذها ٠

وخطة « شيتام » مبنية أساسا على ان شدة المقاومة المصرية ووحدة الأمة التى تهدد ـ رغم القمع ـ المصالح البريطانية ، والوجود الاستعمارى بشدة ٠ والاقتراح (الأول والثـــانى) ١ و ٢ سيكفل تنفيذهما الغاء اهميـة ٣ القاضى بسفر المصريين ٠ فالأول والثانى سيكفلان نشر اليأس الذى يضعف المقاومة ويستميل القوى الأكثر اعتدالا ٠ كما أن تنفيذ الثـالث ـ سـفر المصريين ـ يؤدى من وجهة النظر الاستعمارية وغيرها الى التهدئة ، بل وقد يحرج القوى الثورية أمام قوى التهادن ٠

ولم يكن « شيتام » يبنى اقتراحاته من فراغ ، وانما يبنيها على أســاس من خبرته وخبرة القوى المعادية للثورة ، أو التى بدأت تنضـم الى المعســكر المعادى للثورة ٠

وجاءت هذه الاقتراحات من « عدلى يكن » و « مظلوم » وغيرهما ٠

وقدمت من هؤلاء ، خوفا من العنف الثورى الذى ظهــر كطابع لحـركة الجماهير ٠ وتكشف الوثائق البريطانية عن ذلك فتقول : ان عدلى طلب مقابلة « شيتام » واقترح على الأخير أن يصدر مؤتمر السلام انتدابا بريطانيا على مصر هو فى رأى عدلى « سيترك الأمور على ما هى عليــه ، فى الوقت الذى يهيىء السبيل للوصول الى بعض الحل لهذه الأزمة الحالية المنكودة (١٣٧) ٠

واتصل « مظلوم » ـ وغيره كذلك ـ بشيتام بروح المستعد للمساومة مع التعبير عن ضرورة سفر وفد مصرى للتهدئة (١٣٨) ٠

---

(١٣٦) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٣٣ ـ ٢٣٦ ـ من شيتام الى كيزون ١٧ مارس عاجل جدا ٠

(١٣٧) الاهرام : ٥٠ عاما ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ ٠

(١٣٨) نفس المصدر ٠

وفى ١٧ مارس كتب « كيرزون » ردا على برقيــة لشـيتام مؤرخه فى ١٥ مارس مرفض اقتراح سفر المصريين الذى سيكون ـ من وجهة نظر كيرزون ـ له أثره مستقبلا وحاضرا فهؤلاء ملتزمون ـ أى الوفد ـ بالانفصال عنا وليست هناك أرضية مشتركة • كما ان السماح لهم بالسفر بعد حوادث الثورة سيكون خضوعا للقوة يزيد من مكانتهم وشهرتهم تبعا لذلك • وأضاف « كيرزون » منبها « شيتام » بأن السماح بالسفر للوفد سيجعل موقف المعتدلين والسلطان عسيرا أمامهم • وطلب كيرزون من « شيتام » • التعاون مع السلطان والعناصر العاقلة وجمعها حوله •

استخدام الشدة والقمع :

وكتب « كيرزون » برايه الى « بلفور» فى باريس ورد عليه الاخير فى ١٨ مارس فقال : «ان عودة النظام وتشكيل حكومة قادرة يجب ان يتم كلاهما فى الحال وبلا شرط • بعد هذا تكون الحكومة البريطانية مستعدة لمناقشـــة الشكاوى المصرية مع الوزراء المصريين ، واذا اعتقــد هؤلاء أن عملهم يتم على وجه أفضل فى صحبة أشخاص مؤهلين لتمثيل القضية الوطنية حتى فى أشد صورها تطرفا ، فانا لا ارى مانعا » (١٤٠) .

وأدرك « كيرزون » خطورة الوضع أكثر من برقية « شيتام » فى ١٧ مارس عن خطورة الوضع فى الصعيد وغير ذلك ، فكتب الى «بلفور»يقترح عــودة الجنرال «اللنبى» من باريس مبكرا . (١٤١)

والاقتراح باســتدعاء ، « اللنبى » يوضح طبيعة المهمــة « العســكرية » والقمع ولــكن « اللنبى » يصل فعلا الى مصر فى ٢٦ مارس ليتبنى اقتراحات شيتام الى حد بعيد ويقول (Kedourie)فى هذا الصدد : ان «اللنبى» عنــدما وصل الى مصر توقع « لويد جورج » و « كيرزون » ان الحــزم الذى تخيلاه ينقص «وينجت» هو ما سيســتخدمه «اللنبى» لكن تبنى مقترحــات « شيتام » التى أدانها « كيرزون » و « ونجت » على انها غير حصيفة وخطيرة ، ولعل « اللنبى » قد تاثر فى ذلك برأى « كلايتون » أكبر الموظفين السياسيين لديه والذى كان من رأيه أن الحــركة المصرية ينبغى ملاقاتهـا باعتراف كريم بالمتطلعات المصرية والطلبات المعقولة • فالاضطرابات فى مصــر مبعثها غيبــة الاستقلال والحكم الذاتى الذى يطالب به القوميون ومن ثم فعلاجه ـ عنــد

---

(١٣٩) نفس المصدر ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(١٤٠) Kedourie, E., Op. Cit:, pp. 160-170.

(١٤١) الاهرام : نفس المصدر ص ٢٣٧ .

«كلايتون» ـيكون عن طريق التعامل مع «سعد» وصحبه نحو تسوية ، ومن هنا بدا له خطأ النفي وضرورة اطلاق « اللنبي » لسراح «المنفيين» (١٤٢) ٠

ولكن اللنبي ، ربما كان يرى ذلك بعيدا عن تاثير «كلايتون» فانه ، كما يقول « باترسون » ـ مساعد المستشار المالي ـ الخ ـ أي اللنبي ـ الى نيته في اطلاق سراح المنفيين في خلال يوم من وصوله فبين له « باترسون » أن عودتهم ستجعل الحكم كله مستحيلا ،لكن المندوب السامي لم يعلق على ملاحظة «باترسون» فكانت الانطباعة لدى الأخير ان «اللنبي» لا يوافق على ما قاله (١٤٣)٠

والواقع ، أن حقائق الموقف الداخلي ، هي ما املت على «شيتام» ثم «اللنبي» الموقف الذي يجب اتخاذه .

تطور الثورة وعلاقات القوى :

وتشير احداث الثورة وخاصة في الريف الى اقتران اعمال العنف ضد البريطانيين بالعنف ضد كبار الملاك والاقطاعيين ـ على نحو ما اشرنا قبل ذلك ٠ ويشير بعض الباحثين الى أن الفلاحين تحركوا في الظاهر تحت قيادة الوفد ، لكنهم في الواقع كانوا يمارسون ثورتهم هم التي طالما حلموا بها . الامر الذي ازعج قيادة الوفد ازعاجا شديدا ، ودفعها اكثر من مرة الى ادانة التمرد المسلح واستنكاره » (١٤٤) ويضيف هذا البعض ، بأن حركة العمال التي هزت كيان المحتلين هددت الطبقات العليا التي اصدرت عدة بيانات لتسكب ماء باردا على الثورة وعند وصول اللنبي اصدر قادة الوفد في القاهرة بيانا ناشدوا فيه الشعب عدم الخروج على القوانين ودعا الاعيان الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٤٥)ونحن نعتقد بصحة أكثر ماذهب اليه هذا الباحث .

ويذكر باحث آخر انه « في ضوء عنف الجماهير ومعارضة الاعيان له ، يمكن تفسير قيام ما كان يسمى بالجمهوريات أو « السوفيتات » في بعض الأقاليم والتي اقيمت لحماية ممتلكات أصحاب المصالح الزراعية الذين اقلقهم مظاهر العنف في الثورة مثلما حدث في المنيا وزفتى وقليوب حيث قام صلاح الدين الشوار بي باعلان استقلال قليوب وأعلن نفسه حاكما على كل المنطقة » (١٤٦) ولكن الذين قاموا بانشاء هذه الحكومات المستقلة ، لم

---

(١٤٢) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 112-114.

(١٤٣) Ibid

(١٤٤) رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية ٠٠ ص ٤٧ ٠

(١٤٥) نفس المرجع ص ٥٩ ٠

(١٤٦) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٧٢ ٠

يطلقوا عليها هم اسم « السوفيتات » وانما اطلق هذاالاسم المؤرخون الانجليز « ولم يكن هذا الوصف دقيقا بحيث يتطابق مع المعنى العلمي للسوفيتات، اذ انها في مصر تكونت لحماة الاملاك من احتمال هجمات الثائرين عليها ولم تتكون للاستيلاء على ملكيات الاقطاع كما حدث في الروسيا » (١٤٧) .

ويذكر البعض كذلك أن اعلان «يوسف الجندى» تشكيل لجنة الثورة بزفتى « من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين والتجار الصغار » واستيلائها على السلطة المحلية ، كان القصد منه ان يوجد «يوسف الجندى» «العمل للايدى الكثيرة التى تعطلت» ، «فلا تتحول الى السرقة أو النهب» (١٤٨).

وعلى أية حال ، فنحن نستخلص من هذا كله ، مايشير الى خطر اجتماعي هدد كبار الملاك ، وان كان رأينا أن الحالات قد اختلفت فلجنة الثورة بزفتى انما هى محاولة لتنظيم الثورة وخلق نواة السلطة البرجوازية ومحاولة لتنظيم الجماهير وتعبئتها في فترة تحللت فيها أجهزة الدولة وهي قد أدت الى تأكيد المقاومة الوطنية في زفتى حتى اضطر الاحتلال الى ارسال فرقة عسكرية لحصارها ، وكان خطرها على المستعمرين اقتداء قرى اخرى بها حتى ان بلاغا انجليزيا يقول : « ان ميت غمر لا تزال مع زفتى وميت القرشى مركزا للتمرد والفتن في هذه المنطقة » (١٤٩) .

وفرق بين هذه اللجنة فى زفتى وبين اعلان «صلاح الدين الشواربى » الذى يتسم بالتقسيم الاقطاعى وليس تنظيم العمل الوطنى .

وكذلك فان عملا كتنظيم « الشرطة الوطنية » التى ذكر « الرافعى » بصددها ان اثرها كان له اهمية كبيرة «فى تنظيم المظاهرات والبعد بها عن الاعتداء على الممتلكات والأنفس » (١٥٠) ونحن نعتقد ان اجراء لحماية الممتلكات والانفس خاصة بالنسبة للاجانب انما قصد به شل الاعمال الفوضوية أو المدسوسة لاحراج الثورة «والشرطة الوطنية» كانت كذلك تمثل محاولة لخلق جهاز من أجهزة الدولة الوطنية فلم يرق للسلطات العسكرية البريطانية استمرارها « وتوعدت من ينتمى اليها بالاعتقال والمحاكمة » (١٥١) .

فيجب ان نفرق اذن بين شيئين ، بين اجراء قصدت به البرجوازية فى بعض المناطق اقامة نواة لسلطتها المستقلة فضربه الاحتلال بشدة . وبين

---

(١٤٧) نفس المرجع والصفحة .

(١٤٨) أحمد بهاء الدين : المرجع السابق ص ١٢٧ ــ ١٢٩ .

(١٤٩) نفس المرجع : ص ١٣٠ ــ ١٣١ .

(١٥٠) الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ١٥٥ .

(١٥١) الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ١٥٥ .

اجراء آخر قصد به الاقطاعيون وكبار الملاك حماية أنفسهم من مطامح الفلاحين المشروعة في الارض .

ويحلل بعض الباحثين بحق . المبالغة الاستعمارية في وصف بعض حركات الفلاحين العفوية ضد الاقطاعيين فيقول : بأن الصحافة الاستعمارية بدأت حملة في مصر عما اسمته الخطر البلشفي حتى انها ذهبت الى القول بأن قائد القوات البريطانية للتدخل ضد الثورة الاشتراكية ـ في القوقاز ـ ارسل تقريرا الى حكومته ينصح فيه بالجلاء الفوري عن المناطق المحتلة لتركيز قوة الدفاع عن المناطق المهددة بالتأثير البلشفي مثل مصر والهند (١٥٢).

ويضيف الباحث اعتقاده بالمبالغة الشديدة من قوات الاحتلال التي استهدفت المبالغة المتعمدة في اثارة الفزع لدى الطبقات الوسطى (١٥٣) ، ويدخل في هذه المبالغات كذلك ما قيل عن تأسيس الفلاحين لخمس سوفيتات مستقلة خلال ثورة ١٩١٩ . ولا شك ان مروجي هذه الفكرة وغيرها «يقصدون تلك الجمهوريات المستقلة التي أعلنت في زفتى والمطرية والمنيا وغيرها» والذين طبقوا شعار الاستيلاء محليا على السلطة ربما طبقوه « لتحقيق أهداف وطنية ويهدف خلق نقاط ارتكاز للعمل الثوري المعادي للاستعمار والدليل على ذلك ان قادة هذه الجمهوريات المستقلة قد اكتفوا بالاطاحة بممثلي سلطة الاحتلال ولم يتخذوا اي اجراء يتعلق بالملكية أو بأسس توزيع الثروة »(١٥٤)

وعلى اية حال فان اعمال العنف والبلشفية كانت متشابهة في نظر بعض الرجعيين والاستعماريين فباترسون عندما كتب عن الثورة المصرية قال ان خطتها كما في الروسيا ألمانيا ونفذها المتطرفون بصيغتها البلشفية (١٥٥) وقصد بالبلشفية أعمال العنف .

ويقول تقرير ملنر : ان الحالة التي حدثت بعد نفي زغلول هي « حركة وطنية تؤيدها (ميول) جميع الطبقات والمذاهب من الامة المصرية وفي جملتهم الاقباط ثم يقول ولا ريب في مسئولية الوفد عن «تنظيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة منها ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم في المسئولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من ايديهم وانتقل الى أيدي المتطرفين غير المسئولين» (١٥٦) .

اذن فالرجعية داخل قيادة الوفد او خارجها كانت تخاف اعمال العنف الذي تحول في بعض الجهات الى هجوم على الاقطاعية فتكون مايسمى

---

(١٥٢) رفعت السعيد . المرجع السابق ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .
(١٥٣) نفس المرجع والصفحة .
(١٥٤) نفس المرجع ص ١٦٩ .
(١٥٥) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٦٩ .
(١٥٦) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر . ص ٢٠ ـ ٢١ .

باللجان الوطنية في الريف ودعت هـذه اللجان الى « منع اندسـاس الأشرار لاغراض غير وطنية » و «عنت بالاشرار الفلاحين المطالبين بالارض» (١٥٧).

والواقع ان مخاوف الرجعيه كان لها مايبررها ، فقدازدحمت مكاتب المحامين في الريف ، بالوف الفلاحين الذين جاءوا للشكوى من جور الملاك وارتفاع الايجارات في أول الحرب . كما ان الكثير جدا من الارض قد انتزع من أصحابه وبيع في المزاد آنذاك (*) . وثمة ما يشير أيضا ان هنـاك من حرض الفلاحين أو استثار أحلامهم في توزيع الأرض وغير ذلك(١٥٨) فارتبطت الثورة الوطنية بالثورة الاجتماعية عند الفلاحين ، خاصة وان بعض فئات من كبار الملاك واشباه الاقطاعيين قد وقفوا موقف المعادي للثورة ، أو مايشبه ذلك . فنجد تراجع بعض كبار الملاك عن مظاهره الثورةتحت ضغط الانجليز مؤثرين السلامة ، فيذكر « جريفز » في تقرير كتبه الى كين بويد « في ديسمبر ١٩١٨ ان «سلطان بهنسي» قد سحب توقيعه من توكيلات الوفد ، وأزال حسن بك الشريعي ختمه من عليها . كما أن «باترسون» يذكر في تقرير لـه أن كثيرا من أبناء الأسر الكبيرة ، رفض توقيع التوكيلات وأعلن البعض الهجرة من البلاد اذا حكمها امثال هؤلاء (١٥٩) يقصد « سعد » وأترابه .

وبعد تطور احداث الثورة واستخدام الفلاحين خاصة للعنف ، نجد القائد العام للقوات البريطانية يقوم باستدعاء الاعيان والوزراء السابقين وأعضاء من الوفد وينذرهم بحرق القرى وغير ذلك من أعمال التنكيل اذا لم تتوقف أعمال الثورة (١٦٠) فاجتمع بعض هؤلاء وأصدروا نداء قالوا فيـه ان الاعتداء على الانفس والاملاك محرم شرعا وقانونا وان قطع طرق المواصلات يضر بمصالح أهل البلاد ودعا البيان كذلك الى عدم الخـروج على القـانون حتى لا يسد الطريق أمام خدام الوطن . «بالطرق المشروعة» ــ وأهـاب باعيان البلاد ــ منع وقوع ما ينجم عنه ضرر كما دعا أبناء الامة الى الحكمـة والتعقل (١٦١) .

وبين هذا وذاك كان «شيتام» يلتقط طرف الخيط الذى ادلى بـه المعتدلون والمتهادنون والمرعوبون من الثورة فجرت الاتصالات بينه وبين «عدلي» وغيره ــ كما أشرنا ــ وكان «عدلي» كذلك على اتصال ببعض اعضاء الوفـد ممن كانوا في القاهرة وكثير منهم من أنصار التفاهم . واستطاع « شـيتام »

---

(١٥٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ص ٥٩ .
(*) انظر الفصل الأول .
(١٥٨) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ١٧ .
(١٥٩) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٦٠ .
(١٦٠) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٣ ــ ١٤ .
(١٦١) الرافعي : ثورة ١٩١٩ ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

بغير عناء ، أن يصل الى أول خيط لضرب الثورة من داخلها . فقد تقدم «عدلى» اليه متطوعا باقتراح انتداب بريطانى على مصر . كما تقدم «مظلوم» مساوما على نحو ما قدمنا .

ووصل « اللنبى » والأرض ممهدة لانقسام الثورة فى ظل اعتماد على « نبلاء » الأقاليم المعروفين بصداقة الانجليز . ومعتمدا أيضا على السلطان ، على نحو ما اقترح « كيرزون » على « شيتام » أن يفعل (١٦٢) .

ولما كانت آخر تعليمات لدار المندوب السامى ، هى اعادة النظام أولا ثم النظر فى شكاوى المصريين . فقد دعا «اللنبى» اليه بعض أعيان القاهرة وطلب اليهم معاونته فى اعادة النظام واعدا اياهم بالنظر فى الشكاوى دون محاباة (١٦٣) .

وبرغم أن أغلبية الوفد الموجودة فى مصر كانت من المعتدلين فان ثمة من رفض توقيع بيان التهدئة السابق . (١٦٤) لذلك فان الثورة استمرت . كما استمرت أعمال العنف الثورى . ولم تفض تدابير «اللنبى» اللينة نوعا الى تهدئة الحالة الا « ظاهرا » وبقى شعور العداء وتحول « اللنبى » أكثر الى الأسلوب العسكرى فى قمع الثورة . وظل المحامون والطلبة معتصمين(١٦٥) .

وفى ٢٨ مارس ١٩١٩ استدعى « اللنبى » « رشدى » ووزارته المستقيلة ليعرف منهم أسباب الثورة ، كما دعا كذلك أعضاء الوفد الباقين وطلب اليهم ان يسجلوا آراءهم فى مذكرة أو تقرير ، وكل ذلك لان الثورة لم تهدأ «رغم نداء الاعيان والكبراء بتهدئة الحالة» (١٦٦) .

وفى نفس اليوم ، كتب « اللنبى » الى حكومته يطلب صدور اعلان من باريس يعترف بالحماية على مصر ــ خطة شيتام ــ عدلى ــ وذكر لحكومته انه طلب من « عدلى » و « رشدى » رأيهما فحثاه على ازالة قيود السفر دون استثناء لأنه قد يعيد النظام (١٦٧) .

وكانت اعادة النظام تعنى لا وقف أعمال العنف فقط وانما اعادة تشكيل الوزارة ، وكان جنرال « بلفن » يقوم بقمع وتمشيط الريف . وبالنسبة لمشكلة الوزارة فقد ألح « عدلى » و « رشدى » باطلاق سراح المنفيين أو السماح

---

(١٦٢) عاصم الدسوقى المرجع السابق ص ٢٦٩ والاهرام ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩ .
(١٦٣) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١١١ ــ ١١٩ .
(١٦٤) الرافعى : المصدر السابق ص ١٨٥ .
(١٦٥) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٢١ .
(١٦٦) محمد كامل سليم . ثورة ١٩١٩ ص ١١٩ ــ ١٢٠ .
(١٦٧) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٥٦ ــ ٢٥٧ .

بالسفر على الأقل . فقد كانت مشكلة الوزارة ملحه ، فقد طلب جنرال «ملفن» عند وصوله ضرورة وجود وزارة مصرية تساعده (١٦٨) .

ورأى «اللنبي» من خلال دراسته للموقف أن اقدام المعتدلين على تشكيل الوزارة امر عسير ، مع استمرار الخطر وتزايده تحت السطح ، كما عبر في برقياته المتتالية (١٦٩) لذلك نظر « اللنبي » الى توجيهات « بلفور » باعادة النظر اولا ، على انها سياسةغير صحيحة . وأخذ « اللنبي » بوجهة نظر « شيتام » وأخذ في اقناع الخارجية بذلك ، فكتب الى « كيرزون » في ٣١ مارس يقول « ان اطلاق القيود على السفر حتى بالنسبة للمنفيين هو الذي يعيد الهدوء والسكينة « أوتوماتيكيا » ويضمن تشكيل الوزارة التي يمكن اجراء مناقشات مثمرة معها » (١٧٠) غير أن هذا الرأى خيب آمال «كيرزون» فكتب الى « بلفور » في أول أبريل عما هاله في انتهاج سياسة كهذه ، كانت الحكومة البريطانية تقاومها منذ نوفمبر ١٩١٨ . وقال «كيرزون» أن «اللنبي» أخطأ في الحكم على المواقف بأن ركز كل التركيز على ضرورة تشكيل وزارة مصرية (١٧١) .

لكن «كيرزون» لم يلق استجابة لا من «بلفور» ولا من «لويدجورج» فهما اللذان عينا « اللنبي » ، أو كما ابرز هاردنج » انه لم يكن بوسع الاثنين انكار «اللنبي» أو عدم اقرار سياسته . واستنجد «كيرزون» «بونجت» حتى يساعده فكتب « ونجت » آخر ما كتب في الشئون المصرية ، كتب مذكرة يبين فيها اختلافه بشدة مع نصيحة « اللنبي » « فالوطنيون سيقولون وبحق أنهم قيدوا بالهياج والتخويف أيدى الحكومة البريطانية ولا أظن انني أذهب بعيدا اذا قلت اننا سنكون قد تخلينا عمليا عن المركز الذي حصلنا عليه في مصر » (١٧٢) .

وظل « اللنبي » على مثابرته في محاورة الخارجية ، وحذرها من عودة الموقف سيئا كما كان ، وأرسل « واطسون » الى « بلفور » عن طريق هاردنج يقول : « اذا لم تهدأ مصر فستقوم الحاجة الى استدعاء مزيد من القوات . » وأخيرا سلم « بلفور » كما سلم « لويد جورج » (أقصى ما استطاع) «كيرزون» أن يحصل عليه هو اقتراح الاثنين على «اللنبي» اعلان انشاء لجنة برئاسة لورد « ملنر »، تقوم مباشرة بفحص الشكاوى ، على أنهما تركا هذا الأمر لتقدير « اللنبي » وأيا كان قراره فلديه موافقتهما التامة (١٧٣) .

---

(١٦٨) نفس المصدر ، ص ٢٢٣ - ٢٣٦ .

(١٦٩) نفس المصدر : ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(١٧٠) Kedourie, E., The Chatham House. Op. Cit., pp. 114-115.

(١٧١) Ibid.

(١٧٢) Kedourie, E., Op. Cit., Loc. cit.

(١٧٣) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 115-116.

وفى ٦ ابريل ١٩١٩ أبرق « اللنبى » الى الخارجية بأن السلطان سيصدر بيانا يدعو فيه الامة الى الهدوء وسيتلوه هو فى اليوم التالى . فاذا أعيد النظام فسيعلن بالاتفاق مع السلطان عدم وجود قيود للسفر ، بالاضافة الى الافراج عن « زغلول » ورفاقه . (١٧٤) .

الافراج عن سعد وسفر الوفد الى باريس :

بصدور قرار الافراج عن « سعد » وصحبه والسماح باطلاق السفر للمصريين استطاع الاحتلال أن يحصل على وزارة مصرية شكلها «رشدى» فى اليوم التالى للافراج عن قادة الوفد . ولم يذكر «رشدى» فى كتاب تشكيل وزارته أى كلمة عن الحماية أو الاستقلال أو غيرها (١٧٥) .

وفى ١١ أبريل غادر اعضاء الوفد ممن كانوا فى مصر البلاد فى طريقهم الى باريس ، حيث التقوا بسعد ورفاقه فى مالطة واتجهوا جميعا الى فرنسا حيث وصلوها فى ١٩ ابريل (١٧٦). وبدأ بعد ذلك الاحتلال فى تنفيذ خطة «شيتام» وقبل أن يستقر الوفد فى فرنسا ففى نفس يوم وصول الوفد الى باريس أعلن الرئيس « ويلسون » اعترافه بالحماية على مصر « وهو توافق مدبر وتوقيت عجيب وتآمر مدروس منظم من جانب الاستعمار البريطانى قصد به من غير شك أن يكون صدمة عنيفة أليمة مدبرة للثورة فى مصر وللوفد فى باريس » . فكانت ضربة موجهة بالفعل « أثارت اليأس والكمد فى بعض النفوس » (١٧٧) . وكان الهدف كما هو واضح أن يفقد « الوفد المصرى » هدفه فى باريس . وهو مؤتمر الصلح ، ويمهد لرشدى أن يؤلف وزارته فى مصر . وطبقا للخطة الموضوعة أن يفقد الافراج عن الزعماء واطلاق حرية السفر معنيهما ، ويتسرب اليأس ، كل اليأس الى النفوس .

والحق ان سعدا بوعيه القيادى المتميز ، أدرك من قبل الافراج عنه حقيقة مؤتمر الصلح فى باريس ، وتصارع الدول داخل المؤتمر على المستعمرات كما أدرك ضعف « ويلسون » وتبعيته للانجليز . بل ان سعدا بعد قرار الافراج نراه يقول لصحبه « لا يأخذكم ما أنتم فيه من الفرح عن واجب التحفظ والظهور بمظهر الرزانة والسكون» وكان متشككا ان يكون الاذن بالسفر قد تم بعد « الاتفاق على مستقبل مصر » خاصة بعد ما ورد له من أخبار عن اعتزام رشدى وعدلى السفر الى لندن » (١٧٨) .

---

(١٧٤) الاهرام : ٥٠ عاما ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .
(١٧٥) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١٢٧ - ١٢٨ .
(١٧٦) نفس المصدر : ص ١٢٦ - ١٢٧ .
(١٧٧) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٣١ .
(١٧٨) مذكرات سعد زغلول : ك ٣٥ ص ١٩٣٩ - ١٩٤٣ .

وفي باريس بدأت السياسة الاستعمارية تحكم خطتها فشددت الحصار من حول الوفد . فلما قام رئيس الوفد بزيارة رؤساء الوفود من الدول العظمى لم يرد الزيارة له سوى السنيور « أورلاندو » رئيس وزراء ايطاليا . (١٧٩)

وبعث «سعد» في ٢٨ أبريل يطلب من مؤتمر الصلح ، السماح بتقديم مطالب مصر فلم يتلق أى رد ايجابى . وقررت السياسة البريطانية شل حركة الوفد في باريس وضرب الحصار من حوله ، فضغطت على مندوبي الدول ، وأوعزت بفرض الرقابة على الصحافة الفرنسية بشأن احداث مصر ونصحت الخارجية الفرنسية أحد أعضاء الوفد وهو « اسماعيل صدقي» بأن يتجه نحو الحكومة البريطانية لان «محاولات ، الحصول على تأييد في فرنسا ستكون عبثا» . وكتب «اللنبي» الى حكومته مرارا عن الخطة الواجب اتباعها وهي « ضرورة أن يستقبلهم ـ أى أعضاء الوفد المصرى ـ الوفد البريطاني في المؤتمر ، وكذلك وفود الدول الاخرى شريطة ان يؤكدوا لهم حقيقة الحماية البريطانية على مصر ولا ينظر الى زغلول في لندن ـ عندما اشيع في مصر اعتزامه السفر اليها ـ بأى حال من الاحوال على انه وفد أو يمنح أى ترضية تمكنه من أن يبدو بطلا عند عودته الى مصر» (١٨٠)

وكان «اللنبى» في الواقع يستذكر جيدا ارشيف دار الحماية . فاقتراح السماح لزغلول وصحبه بالسفر الى لندن وعودته «خالى الوفاض» سبق تقديمه قبل وقوع الثورة ، وقدمه في ذلك الحين رشدى وعدلى اللذين طلبا السماح لسعد والوفد بالسفر وعدم استقبالهم رسميا «وان في عودتهم الى مصر خالى الوفاض ، ليثبت انهم عاجزون عن تحقيق وعودهم » (١٨١) .. حقيقة أن هذا الاقتراح سبق رفضه لأن الخارجية رأت آنذاك ـ قبل الثورة ـ أن السماح للوفد بالسفر ، معناه الاعتراف بتمثيل الوفد «واعطاء حركة الاستقلال موافقة رسمية » ولهذا رأت الخارجية رفضه وفسرت ذلك من بعد فقالت أن الاقتراح لو كان قد قبل فان الثورة «كانت ستأجل فقط» لان من العسير تصديق ان الزعماء الذين يدركون باس وتنظيم القوى الواقفة وراءهم سينحنون للمهانة « بدون أن يضعوا المسألة موضع اختبار القوة عاجلا او آجلا» (١٨٢) اما وقد حدث «إختبار القوة الآن» «واثبتت السلطات البريطانية في مصر بكل مالديها من سلطات انها عاجزة» (١٨٣) فلا بأس اذن

---

(١٧٩) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ٦٠ .

(١٨٠) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

(١٨١) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٥٠ .

(١٨٢) نفس المصدر : ص ٢٦٧ .

(١٨٣) نفس المصدر والصفحة .

من العودة الى التاكيد على فشل الزعماء حتى يفقدوا التـأييد الشـعبى ويدب اليأس فى قلوبهم .

واستمر حصـار الوفد في باريس ، وضغطت انجلترا مرة أخـرى على فرنسا بشأن مدير «هافاس» الذى سافر الى باريس ومعه الكثير من الوثائق المؤيدة للقضيةالوطنية فاستدعى هذا الى الخارجية الفرنسيةوامر بالعودة الى مقر عمله فورا . ولما كان مدير « هافاس » هو صاحب « الجورنال دى كير » أيضا . وهى صحيفة مؤيدة لقضية مصر ، فقد ضغطت دار الحماية عـلى مدير « هافاس » حتى باع صحيفته . (١٨٤) .

وجاء بعدذلك دور معاهدة الصلح ، فتوجت الجهود الاستعمارية ضد الوفد والحركة الوطنية ، حيث تضمنت المعاهدة اعترافا بالحماية البريطانيـة على مصر « وبدا واضحا أن الدول الـكبرى المنتصرة فى الحرب انما اجتمعت لتعيد اقتسام العالم غنيمة فيما بينها ، وانها استقرت على ترك مصر لبريطانيا . وبدا واضحا أن الأوضاع الدولية قد أقرت نهائيا ورسميا لأول مرة منذ الاحتلال البريطانى لمصر . أقرت أن تكون مصر داخل نطاق الحوزة البريطانيا ، ولم يعد ما تخشاه بريطانيا من تحد لنفوذها فى مصر من جهة العلاقات الدولية » (١٨٥) .

حقيقة مؤتمر الصلح وعزل مصر دوليا :

والواقع ان مؤتمر الصلح فى فرساى قد بين عمـق التناقضـات الاستعمارية حول اقتسام الشرقين الادنى والاوسط . وتجلى هذا بوضوح فى جلسات المجلس الرباعى بين ويلسون ورؤساء بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، فقد أرادت بريطانيا التى عززت مواقعها فى الشرق الأوسط الغاء التزاميهـا تجاه اتفاقية مكماهون ـ الحسين حول تاسيس دولة عربية فى آسيا . وتجاه اتفاقية سايكس بيكو حول اقتسام العالم العربى . الا أن هدف بريطانيا ظل واحدا فيما يتعلق باخماد حركة التحرر العربية .

ودخل «ويلسـون» فى لعبة اقتسام مناطق النفوذ ، وتحت مظلة البند الثانى عشر من مبادىء و «يلسون» ودراسة ميول شعوب الشرق الاوسط استطاع « ويلسـون » فى ٢٠ مارس ١٩١٩ الحصـول على قرار بارسـال لجنة « ثلاثية » انجلو ـ فرنسية ـ أمريكية » لدراسة رغبات السكان ، وعملت فرنسـا وانجلترا على عرقلة عمـل اللجنة ، غير ان الأمريكيين اتصلوا سرا فى أواخر مارس بالأمير فيصل » مستفيدين من عدائه للفرنسيين وحصلوا منه على طلب باقامة الانتداب الأمريكى على سوريا ولبنان وفلسطين لكن المخابرات

---

(١٨٤) سعيد اسماعيل على . المجتمع المصرى .. المرجع السابق ص ٣٠٢ .

(١٨٥) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٣٠ .

البريطانى لم تكن لتترك « فيصل » وحده ، فعهدت الى « لورنس » أن يكون مستشارا ومترجما لفيصــل ، وكانت مهمة « لورنس » تازيم العــلاقات بين فرنسا والعرب ، وفرنسا وأمريكا على حد سواء . (١٨٦) .

وخلال هــذه المســاومات والصراع اســتطاعت بريطانيا الضغط على «ويلسـون» فحصلت على تأييده للحماية البريطانية على مصر فى صورة تبليغ من المعتمد السياسى الامريكى فى القــاهرة الى لورد «اللنبى» . ولم ينس «ويلسون» مســـــاوماته مع بريطانيا فذكر فى بيان تأيد الحماية احتفاظ امريكا لنفسها بحق المناقشة مستقبلا فى التفاصيل وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة » (١٨٧) .

والواقع ان تبليغ العقد السياسى الامريكى فى القــاهرة الى « اللنبى » بالاقرار الامريكى للحماية ، لم يضف جديدا الى السياسة الامبريالية للولايات المتحدة. أذ كيف يمكن الجمع بين البند الثانى عشر الشهير من مبادىء ويلسون وبين اتفاقية سايكس بيكو حول اقتسام البلدان العربية ؟ لقد حاول المؤرخون الامريكيون ان يجيبوا على هذا ببساطة ، فادعوا ان دول الوفاق قد اخفت هذا عن «ويلسـون» المحب للحرية ، واعلن «ويلســــــون» نفسه أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ فى ١٩١٩ بجهله لاتفاقية سايكس ــ بيكو والمعاهدات السرية الاخرى ، وانه لم يعلم بها الا فى اثناء مؤتمر الصلح . وأدلى « لانسينج » وزير الشئون الخارجية الأمريكية بمثل هذا التصريح . الا أن الحقيقة ، ومن واقع وثائق ــ أرشيف « ويلسن » غير المنشــور تؤكد علم الرئيس الامريكى واطلاعه على جميع المعاهدات السرية للحلفاء ، التى علم بها أثناء زيارة « بلفور » للبيت الأبيض فى ٣٠ ابريل ١٩١٧ . وزيادة على ذلك فان « بلفور » بعث الى « ولسن » شخصيا فى ١٨ مايو ١٩١٧ . نسخا لجميع المعاهدات السرية مرفقة بالرسالة التالية ذات الدلالة الكبيرة » لا اعتقــد بأن هذه الوثائق ستضيف شيئا جديدا الى ما هــو معــروف لديكم بخصوص هذه المسألة » (١٨٨) ولا يختلف الحال مع فرنسـا فى تأييدها للحماية ، فقد أصدرت هى أيضا بيانا تقول فيه بأن الولايات المتحدة اعترفت بالحماية وأن فرنسـا سبق لها هذا الاعتراف فى ديسمبر ١٩١٤ (١٨٩) .

بقيت ايطاليــا ، التى كان لتوقيعها معــاهدة باريس المتضمنة الاقــرار بالحماية ما يعنى تضامنها فى هــذا . الا أن اعترافها بالحماية خارج نطاق المعاهدة شــغل بال الساســة الانجليز فكتب « كيرزون » الى سـفير انجلترا

---

(١٨٦) بوندار يفسكى : سياستان ازاء العالم العربى ص ٢٣٤ ــ ٢٣٧ .

(١٨٧) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٤٠٧ .

(١٨٨) بوندار يفسكى : المرجع السابق ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣ .

(١٨٩) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٤١٢ ــ ٤١٣ .

بالعاصمة الايطالية فى اكتوبر ١٩١٩ يحثه على الحصول على اعتراف ايطالى بالحماية . بل حاولت انجلترا الضغط على ايطاليا بالرجوع عما وعدت بـه اياها من أرض فى أفريقيـا . وصممت ايطاليـا على الفصل بين اعترافهـا بالحماية وبين ذلك . والحقيقة أن ايطاليا كانت تساوم على مسائل أخرى وعلى أية حال فقد اعترفت ايطـاليا بالحماية فى العاشر من أغسطس ١٩٢٠ كما اعترفت بريطانيا بالمصالح الايطالية فى الاناضول . (١٩٠)

كان هذا هو الوضع فى مؤتمر «فرساى» الذى استطاعت من خـلاله بريطانيا أن تحاصر الوفد حصارا دوليا كاملا . وهو الوضع الذى اثر عـلى العناصر المتهادنة داخل الوفد . فقد طرحت أمام الوفد بعد قرار مؤتمر الصلح ، مسألة استمراره فى باريس هل يبقى أو يعود ، وكمـا كتب سعد . فقد بدات آثار صدمة أعتراف ويلسون تظهر فظهرت قاسية على الوفـد وانقسم اعضاءوه فى شعورهم ، فبعضهم يئس «يأسا تاما» من جدوى البقاء فى باريس والسعى للاستقلال ، وآثروا العودة الى مصر طلبـا للسلامة « فى الحقيقة » «وتظاهروا بأن العمل فى مصر أجدى وانفع . ومن هؤلاء أسماعيل صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك ، وحسين واصف باشـا » ، فقد عادوا فعلا الى مصر وقرر الوفد اعتبارهم منفصلين عن عضويته » (١٩١) واحتـدم الخلاف بين أعضاء الوفد فى باريس اذ راى البعض الاقتصار على الاتصال بالبريطانيين لأنهم رأوا استحالة التغلب عليهم والمـؤتمر بقبضـة يدهم . . ومنهم من رأى المنافسة الدولية بامكانها اضطرار بريطانيا الى الاصـغاء لمطالب المصريين . أما « سعد زغلول » فقد رأى البقاء فى باريس على أية حال ذلك لأن الأمر فى رأيه ، ليس أمر الحكومات وحدها بل أمر الشعوب فبالوسع التأثير على الشعب الامريكى والشعب الانجليزى والفرنسى ايضا ، وان راى سعد أن يظل تنظيم العمل فى مصر اساسيا (١٩٢) .

وكان تفكير « سعد » فى الاعتماد على الرأى الدولى ، سابقا للافراج عنه فحين أدرك زيف مؤتمر الصلح ، كان الأمل يحدوه فى مناصرة الأحـرار من الانجليز للمساعدة على تغيير الوضع فى مصر ، وتجدد هذا الأمل لدى « سعد » بعد وصول خبر السماح لهم بالسفر (١٩٣) .

واتجهت نية الوفد فى مسألة الاعتماد على الرأى العام الدولى الى ايفاد لجنة من الوفد الى انجلترا فاختير «حافظ عفيفى» واحد السكرتاريين للسفر

---

(١٩٠) نفس المصدر ص ٤٢٣ ــ ٤٢٤ .

(١٩١) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٣٢ .

(١٩٢) نفس المصدر : ص ١٣٢ ــ ١٣٣ .

(١٩٣) مذكرات سعد زغلول : كراس ٣٥ ص ١٩٣٩ ــ ١٩٤١ .

اليها ولكن السلطات البريطانية رفضت « دخولهما بصفتهما الرسمية » وفى هذا الاتجاه ايضا راى الوفد سفر مندوبين منه الى الولايات المتحده الأمريكية للدفاع عن القضية المصرية (١٩٤) .

الوضع في مصر اثناء وجود الوفد في باريس :

قوبل نبأ الافراج عن سعد وصحبه في مصر بمظاهرات الفرح والانتصار غير أن السلطات الاستعمارية ابت ان تشعر الجماهير بانتزاع النصر فقمعت مظاهرات الابتهاج بشدة ــ وقد هالها اشتراك مئات الالوف فيها ــ فسقط عدد من الشهداء نتيجة للعدوان الانجليزى ، كما سقط أيضا قتلى للانجليز (١٩٥) .

وكان الموظفون قد أضربوا اثر تصريح « كيرزون » فى مجلس اللوردات الذى حاول فيه الاستهانة من قدر الثورة والادعاء بانها اقرب الى السلب والنهب . ثم اثنى « كيرزون » على الموظفين والبوليس والجيش ، وقال بأن بعض الأعيان قد برهن على صداقتهم « يبذلون أقصى ما فى وسعهم لتهدئة الاضطرابات » واثنى « كيرزون » على « رشدى » و « عدلى » وما قدماه ، واعتذر عن اهمال دعوتهما سابقا والترحيب بحضورهما ــ هما وغيرهما ــ اذا ما حضرا الى لندن ثم قاله « اننا نرى دائما ان من أهم الأمور أن نتفق واياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الايام» (١٩٦) .

ثم تعرض «كيرزون» للوفد ، فقال أن الحال مع «زغلول» يختلف عن هؤلاء ــ يقصد رشدى وعدلى وأمثالهما ــ لانه هو وأعوانه مدبرى الاضطرابات ويهدفون الى طرد بريطانيا من مصر . واضاف أن «زغلول» وصحبه اختاروا فرصة مؤتمر الصلح للقيام بحركة ثورية ولا سبيل الى المناقشة معهم (١٩٧) .

كان « كيرزون » فى الحقيقة يخدم ــ بتصريحه ــ الخطة التى لم تكن تبلورت بعد فى شق عرى التحالف الوطنى ، واستخدام عدلى ورشدى ضد الحركة الوطنية .

وردت الثورة على تصريح « كيرزون » باضراب عام للموظفين فى الثانى من

---

(١٩٤) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(١٩٥) محمد كامل سليم . ثورة ١٩١٩ ص ١٢٣ ــ ١٢٥ وعبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى ــ الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ النهضة المصرية بالقاهرة ص ٦ ــ ١٢ .

(١٩٦) الرافعى . ثورة ١١٩ الجزء الأول ص ١٨٦ ــ ١٨٧ .

(١٩٧) نفس المصدر ص ١٨٦ ــ ١٨٧ .

ابريل ١٩١٩ فاغلقت دور الحكومة والمتاجر جميعا وفى كل الأحياء » وحقق الاضراب فى أيامه الثلاثة الأولى كل الغرض الذى أريد منه وهـو نفى مراعم « كيرزون » عن الموظفين ولمس هؤلاء جدوى الاضراب فى خدمة الثوره ، فقرروا اطالته الى أجل غير مسمى وأعلنوا عن عدم العودة الا اذا أجيبت مطالب البلاد ، وهى الافراج عن سعد وصحبة ورفع القيود عن السفر (١٩٨) ٠

وحاولت القوى المعادية للثورة بعد التضامن الجماهيرى مع الاضراب ، أن تشوه الحركة وتفتعل الفتنه فسقط جرحى وشهداء واستمرت المخازن مغلقة والمحال معطلة فى ٤ ، ٥ ابريل سنة ١٩١٩ (١٩٩) ٠

وبعد تشـكيل وزارة رشـدى التى أعقبت الافراج عن سعد ، فقوبلت بريبة الأمة لذلك استمرت لجنة الموظفين فى الاضراب مشترطة لفضه الآتى :

١ ـ اعتراف الوزارة بصفة الوفد التمثيلية عن الأمة ٠

٢ ـ الغاء الأحكام العرفية ٠

٣ ـ ان تعلن الوزارة بأن تشكيلها لا يعنى الاعتراف بالحماية ٠

٤ ـ سحب الجنود المسلحين من الشوارع والبنادر والقرى ٠

٥ ـ تفويض حفظ الأمن والنظام الى البوليس المصرى)٢٠٠(٠

وتذهب الوثائق المصرية الى أن رشدى قد هدد الموظفين المضربين ٠ فقد اجتمع فى ١٥ أبريل ١٩١٩ مندوبو لجنة الموظفين فقرروا الاحتجاج على بيـان رئيس الحكومة بتهديد الموظفين لأن الاضراب هو نتيجة لامتناع الحكومة عن اجابة مطالب الموظفين بعد الاتفاق الصريح بين الحكومة ومندوبيهم بالاعتراف الصريح بأن الوفد وسعد زغلول يمثلون الأمة وان الوزارة شكلت لتدير الشئون حتى تحل المسألة المصرية (٢٠١) ٠

الا أن « رشـــدى » أوضح انه ما كان يستطيع الاعتراف بصفة الوفد التمثيلية لأنه اخلال باتفاقه مع « اللنبى » والذى بنى عليه قرار الافراج عن الزعماء (٢٠٢) ٠

وكان البريطانيون متغيظين من الاضراب فتربصوا به وتوقعوا مظاهرات سلمية ليقوموا بقمعهـا بوحشـية ٠ ونمـا الى علم الموظفين ان بعض الأسر

---

(١٩٨) محمد كامل سليم : المصدر السابق ١٢٢٨ ٠

(١٩٩) الرافعى : المصدر السابق ص ١٩٨ ـ ١٩٠ ٠

(٢٠٠) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٢٧ ـ ١٢٨ ويونان لبيب : المصدر السابق ص ٢١١ ٠

(٢٠١) وزارة الخارجية : محفوظات مجلس الوزراء محفظة ١٣ ب ٠

(٢٠٢) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢١١ ٠

البريطانية قد نقلت من الأحياء الوطنية الى جهات أخرى ، تمهيدا لعمليات القمع (٢٠٣) . واستمر الاضراب حتى ٢١ ابريل واقتحم الموظفون أثناءه مكتب رشدى لاجباره على الاستقالة وقابله وفود أخرى مطالبته بالانضمام الى الشعب (٢٠٤) . لذلك نجد رشدى يتقدم الى « اللنبى » فى ٢٠ ابريل يدعوه الى اعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر (٢٠٥) غير ان « رشدى » فشل فى مهمته وهى اعادة الادارة المصرية واعادة الطلاب الى مدارسهم وانهاء اضراب الموظفين ، لأن العصيان السلبى تفاقم وشل حركة الادارة المصرية واستمر طوال الشهر الذى أعقب الثورة واضطر رشدى لاستقالة أخيرا لأن قوة الثوار أجبرته على ذلك (٢٠٦) . أما المصريون وبخاصة الموظفون فقد اعتبروا استقالة رشدى كافية فقررت لجنة العشرة – قيادة الموظفين – نهى الاضراب وعودة الموظفين فى ٢١ ابريل قبل اذاعة « اللنبى » لتهديده بفصل الموظفين اذ كانوا قد عادوا بالفعل » (٢٠٧) .

ولما وجدت السلطة البريطانية انها عاجزة عن تشكيل وزارة أخرى . اضطر « اللنبى » الى تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء (٢٠٨) .

« ويبدو أن السلطات البريطانية قد أخذت هذه المرة بنصيحة قديمة كان قد أسداها لها ثروت باشا خلال الأزمة الوزارية السابقة بحكم البلاد حكما مباشرا فصدر فى ٢٨ ابريل قرار من المندوب السامى بأن يؤدى كل وكيل وزارة جميع أعمال الوزير فى الوزارة التابع لها ، كما انتحل المندوب السامى لنفسه سلطات مجلس الوزراء وباشر المهام التى كان يقوم بها هذا المجلس (٢٠٩) .

والواقع ان السياسة البريطانية ، وان فشلت فى تشكيل الوزارة . الا أنها مضت فى أعمال القمع بنجاح ففى الوقت الذى تشكلت فيه « لجان تهدئة الخواطر » بناء على طلب من مأمورى المراكز لعقد الاجتماعات مع الوجهاء والأعيان حضا على الهدوء والسكينة (٢١٠) . فى هذا الوقت كانت الفصائل البريطانية المسلحة تقوم بتطهير الجيوب الثورية فى الريف . فأعادت أحكام السيطرة على البلاد . وعاد أيضا الموظفون والمحامون وعمال العنابر . وتم اصلاح السكك

---

(٢٠٣) يوسف نحاس : ذكريات سعد .. المصدر السابق ص ٨١ .
(٢٠٤) نفس المصدر : ص ٧٥ – ٧٨ .
(٢٠٥) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢١١ .
(٢٠٦) عبد الخالق لاشين . المرجع السابق ص ٢٥٤ .
(٢٠٧) محمد كامل سليم . المصدر السابق ص ١٣٠ .
(٢٠٨) لاشين . المرجع السابق ص ٢٥٤ .
(٢٠٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢١٢ .
(٢١٠) عاصم الدسوقى . المرجع السابق ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .

الحديدية واعيد البريد • وألقى كيرزون » بخطاب أمام مجلس اللوردات في ١٥ مايو يؤكد الحماية (٢١١) كما أعلن « كيرزون » أيضا أن بريطانيا تعتزم ارسال » لجنة كبرى برياسة لورد ملنر الى مصر لتحقيق أسباب الاضطراب وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامى • « لتقدم الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية في ظل الحماية » (٢١٢) •

وفى الواقع ان سياسة » شيتام » ـ عدلى ـ اللنبى كانت قد بدت تؤتى أكلها وهى السياسة المبنية على خطة هدم الحركة من داخلها • وبدأ تنفيذ الخطة باحداث الانقسام داخل الحركة الجماهيرية ، واستخدام قوى المهادن وكبار الملاك فى تثبيط واحباط همــة الجمــاهير الثورية • ثم فى محاولات التهدئة السياسية والافراج عن « سعد » والمنفيين . كمــا بدأت فى جذب المترددين وأنصار المطالب العاجلة فالقت بطعم الحكم الذاتى • وجردت قوة الوفد المطلق السراح من فعاليته بالحصار الدولى ووزعت اليأس فى نفوس أعضائه المتهالكة •

واستطاعت السياسة الاستعمارية أيضا احداث الانقسام بين أعضــاء الوفد في باريس وخرج « صدقى » ليصبح عونا للمعتدلين في مصر • وانتقلت عدوى الكآبــة وعدم الارتيــاح من باريس الى مصر فانخفضت درجة الحرارة السياسية (٢١٣) •

وانتهى فصل فى محاولة تصفية الثورة وبدأ فصل آخر •

---

(٢١١) يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٣٩ ــ ١٤٠ •

(٢١٢) محمد كامل سليم • المرجع السابق ص ١٤٠ •

(٢١٣) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations, Op. Cit., pp. 236-238.

محادثات ملنر وبداية انقسام الوفد

كانت خطوة اللنبى فى تنفيذ سياسته دفعة واحدة بدلا من تنفيذها تدريجيا آثارا مباشرة غير مشجعة (١) · فقد ترجم المصريون فهم اطلاق سراح الزعماء الى تنازل اعتصره القوم من السلطات (٢) · ولم تستطع وزارة « رشدى » أن تبقى طويلا ، وسقطت تحت ضغط الرأى العام · اذ أن « رشدى » حين قدم الى « اللنبى » يطلب اعتبار « سعد زغلول » ممثلا للمصريين ، فقد قصم ظهر الوزارة ، حسب ما أكد « اللنبى » وتبع ذلك أن عجل فؤاد بقبول استقالة الوزارة فى ٢٢ أبريل ودخلت مصر فى أزمة وزارية جديدة من ٢٢ أبريل وحتى ٢٠ مايو ١٩١٩ (٣) ·

الا انه رغم استمرار الأزمة الوزارية ، فان البلاد بدأت تدخل نوعا ما فى الهدوء · وكان آخر من عاد من الاضراب المستمر ، العمال وخاصة فى ورش السكك الحديدية ، ثم عاد الطلاب بعدهم · ووصف « باترسون » حركة الطلبة والعمال بأنها قدمت مثلا فى التضحية الحقيقة من أجل القضية الوطنية فقد أخر الطلبة موعد حصولهم على شهاداتهم سنة كاملة وتكبد العمال خسارة مالية كبيرة (٤) ·

وبالنسبة للموقف من الحركة الوطنية ، عادت الفكرة التى طرحها « بلفور » ولويد جورج « على المندوب السامى تبرز من جديد ، وهى فكرة ارسال لجنة برئاسة لورد « ملنر » تقوم مباشرة بفحص الشكاوى ، والتى كان « اللنبى » قد أرجأها الى وقت آخر (٥) · كان « اللنبى » قد فشل فى اجراء

---

(١) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations, Op. Cit., p. 236.

(٢) Kedourie, E. The Chatham House, Op. Cit., p. 116.

(٣) يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٢١١ ·

(٤) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٧٣ ــ ٢٧٤ و ص ٣٢٤ ــ ٣٤٢ ·

(٥) Kedourie, E., Op. Cit., pp: 115-116:

ما أسماه مناقشات متمرة (٦) مع « رشدى » و « عدلى » بعد ان فشلت الوزارة » فى البقاء . وبالتالى فقد طرح « كرزون » فكرة ارسال لجنة التحقيق العليا من جديد .

وكان ذلك فى خطابه أمام مجلس اللوردات فى ١٥ مايو . وحدد « كيرزون » مهمة هذه اللجنة فى تحديد « صفة الحماية الجديدة وعرض رأيها فيما يختص بادارة البلاد فى المستقبل » (٧) وأكد « كيرزون » رأى الخارجية القائل « بالفصل الحاد بين الحركة التى تطالب بالاستقلال التام ، والثانية التى تدعو الى التساهل واجراء الاصلاحات فى ظل الحماية البريطانية » اذ لا يجب الاعتراف بالأولى بينما يجب تشجيع الثانية لأن فكرة الاستقلال اذا وجدت اعترافا بها فستلقى شعبية كبيرة ولن يستطيع أى سياسى مفاوضتها ، وكذلك سنفقد أصدقاءنا الذين سيخشون الوقوف معنا خشية النتائج المترتبة على الاستقلال .

فليس هناك أرضية مشتركة مع سعد ورجاله فهو لا يقبل المساومة (٨) . وعلى هذا الأساس كان تشكيل وزارة محمد سعيد – فى ٢٠ مايو ١٩١٩ الذى ادعى أنه يشكل وزارة ادارية ، ولا شك أن قبول « سعيد » الوزارة « كان محاولة جريئة – من جانبه – القصد منها كسر شوكة الثورة ، خاصة وأنها جاءت بعد اعلان انجلترا فى ١٥ مايو عزمها على ايفاد لجنة تحقيق » « متجاهلة تماما وجود الوفد المصرى كممثل حقيقى للرأى العام المصرى » (٩) .

والواقع أن اختيار « محمد سعيد » بالذات كان له أسبابه القوية فقد كان مطلوبا بعد تصريح « كيرزون » تأليف وزارة جديدة تقبل بالتصريح وتستقبل لجنة « ملنر » وقد قبل « سعيد » الحماية أساسا لتأليف الوزارة . ورغم أن أغلب المؤرخين قد اتفقوا على الطبيعة الادارية لوزارة « محمد سعيد » حسبما صرح هو نفسه ، الا أن الوثائق البريطانية قد أكدت على الطبيعة السياسية لهذه الوزارة ، التى تمثلت « فى تدعيم ما أسماه « اللنبى » بالتيار المعتدل وذلك بأن يسعى « سعيد » باشا الى تأليف جماعة سياسية جديدة تمثل هذا التيار وتتعاون مع الوجود الاحتلالى لتواجه الوفد أو من نظرت اليهم السلطات البريطانية باعتبارهم جماعات المتطرفين » (١٠) ذلك « ان الدبلوماسية

---

(٦) Ibid.

(٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢١٢ .

(٨) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٥١ .

(٩) لاشين : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(١٠) يونان لبيب : المصدر السابق ٢١٢ – ٢١٣ .

البريطانية ـ كما يستفاد من شهادة نافذة للمعهد الملكي البريطاني للشئون العالميه ـ لم تكن تواجه مسألة الغاء الرقابة البريطانية في مصر » وانها واجهت فحسب « بحث مختلف المقترحات حول طابع هذه الرقابة وحول أشكال تطبيقها وفي عداد هذه المقترحات كانت مشاريع الاحتفاظ بنظام الحماية ومجرد ادراج مصر في قوام الامبراطورية البريطانية مع قدر متفاوت الى هذا الحد أو ذاك من الحكم الذاتي » (١١) وكان « ملنر » يعرف حقيقة مهمته « فعند انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت الحكومة البريطانية تعتبر مصر والسودان وكل شبه الجزيرة بلدانا داخلة في « ما هو امبراطورية بريطانية حقيقية بمعزل عن الدومونيونات » وهذا استشهاد مقتبس من رسالة وزير المستعمرات اللورد ملنر الى رئيس وزارة بريطانيا العظمى في ١٦ مايو سنة ١٩١٩ » (١٢) ٠

وحتى تسهل مهمة « محمد سعيد » العسيرة ، اجتمع « فؤاد » مع « اللنبى » للاتفاق على عودة الحالة الى طبيعتها (١٣) ٠ رغم انه حدثت مظاهرات صغيرة بالقاهرة في أوائل يونيو ، لكنها لم تكن تهدد الأمن (١٤) ٠ وكان اعاده الحالة الطبيعية تعنى التخلي عن المحاكمات العسكرية المتصلة بأحداث الثورة لتتولاها المحاكم المدنية ، وقد قبلت بريطانيا ذلك ، كما قبلت تخفيف أحكام المحاكم العسكرية (١٥) ٠

وكتب « اللنبي » كتابا بذلك مؤرخ في ٨ يوليو ١٩١٩ أيد فيه « اللنبى » نيته على وضع حد للمحاكم العسكرية التى تشكلت للنظر في « الجرائم » المرتبطة بالاضطرابات ونقل جميع القضايا المنظورة أمامها الى الهيئات المدنية العادية ٠ واستثنى « اللنبى » منها ما أسماه « الجرائم » ضد الأشخاص من أفراد القوات البريطانية (١٦) ٠ لكن مهمة « سعيد » ، لم تكن سهلة ، فقد وجه « الوفد المصرى » جماهيره لجمع الأموال واستغلال ما أسمته لجنة « ملنر » بالقلق الصناعى « فحول جهد أنصاره كله اليه فتعددت حوادث الاضراب عن العمل (١٧) ٠ فقد بدأت في شهر أغسطس علامات القلق بين فئات مختلفة من عمال المدن ، وكان أساس القلق اقتصاديا ، صرفه المحرضون الى أغراض سياسية ، فلم « تفتهم فائدة اتخاذ الاضراب سلاحا » « ومن ثم انشئت النقابات ، وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل في اشعال جذوة القلق »

---

(١١) تاريخ الاقطار العربية المعاصر : الجزء الاول ص ١٥ ٠
(١٢) نفس المرجع ص ١٤ ـ ١٥ ٠
(١٣) اقبال على شاه : فؤاد الأول ـ المرجع السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ٠
(١٤) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى الطبعة الأولى ١٩٤٦ ص ٨٤ ـ ٨٥ ٠
(١٥) اقبال شاه : المرجع السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ٠
(١٦) وزارة الخارجية : محفوظات مجلس الوزراء ـ محفظة ١٣ ب ٠
(١٧) تقرير اللجنة المخصوصية لمصر : ص ٢٢ ٠

الذى شاع بين عمال المدن الكبرى (١٨) . وفى شهر سبتمبر أكد « شيتام » ـ القائم بعمل المندوب السامى ـ فى برقيته الى « كيرزون » بأن حالة اضطراب سياسى وصناعى موجهة بعناية وتنظيم تسود البلاد . وان المتطرفين يمهدون لاحداث اضراب عـام لتأييد الوفد فى باريس وأضاف « شيتام » يقـول ان الاضراب المزمع سيشمل جميع موظفي الحكومة والخدمات والعمال . وأن الحالة العامة أشد خطورة ، ويزداد نفوذ المتطرفين ـ والكلام لشيتام ـ نتيجة لما أعلنته برقية « زغلول » عن قرار لجنـة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بالاعتراف « باستقلال مصر السياسى » . وقال « شيتام » أيضا : ان الاضرابات الجديدة هى « بالون » تجارب ربما يتفق تنفيذها مع مجىء لجنة « ملنر » أو توقيع السلم مع تركيا ، وأنه بالرغم من اتجاه زعماء الحركة الى معارضة العنف ، فان الشك كبير فى قدرتهم على كبح جماح المندفعين فان النجاح فى اختفاء العنف يرجع أساسا الى الحزم فى « منع المظاهرات فى أى صورة » ووجود السلطة العسكرية » (١٩) .

ازاء هذه الظروف جدد « محمد سعيد » مناشـدته للانجليز أن يؤجلوا قدوم لجنة « ملنر » وجاء فى كتابه الى المندوب السامى : ان الجو السـياسى غير موات ، فقد تجدد نشاط حزب « زغلول » وخلق رأيا عاما معاديا لقدوم اللجنة الى مصر ، ونظمت النقابات لاضراب عام ، وأن الحركة النقابية على صلة وثيقة بالمتطرفين . وهم ينظمون حركة جماهيرية واسعة استعداد للجنة ملنر . ثم قال « سعيد » : وأنه بالرغم من امكانية قمع الاضطرابات ، الا أنها ستكلف أرواحا تشكل جزءا من برنامج المعارضة للفت الأنظار (٢٠) .

كان « ملنر » قبل ذلك لا يؤيد العجلة فى ذهابه الى مصر ولكن لأسباب أخرى تتعلق بالعثور على أعضاء أكفاء ، ولأن طبيعة الجو فى صيف مصر لم تكن مناسبة للجنة انجليزية (٢١) . أما « سعيد » فكان يرى فى التعجيل بقدوم اللجنة تدميرا لجهوده من أجل اقامة حزب مناهض لسعد زغلول (٢٢) . لكنه فى أوائل سبتمبر صدرت الأوامر الى المصـالح والدواوين باعداد البيانات والاحصاءات لاطلاع اللجنة وأعد مكتب خاص بها بفندق « سميراميس » وأرسلت نشرات مطبوعة الى الوجهاء والأعيان يتضمن أسئلة مختلفة عن أسباب اشتراك

---

(١٨) الرافعى : المصدر السابق ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(١٩) الأهرام ، ٥٠ عاما . المصدر السابق ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

(٢٠) نفس المصدر والصفحة .

(٢١) ويفل : المرجع السابق ص ٦١ و Ketourie, E., Op. Cit., p. 119.

(٢٢) يونان لبيب : تاريخ الوزارات . ص ٢١٤ .

الفلاحين في الثورة ، والرأى عن اشــتراك الأجانب في التشريع ، وما عيه التعديلات المطلوبة في النظام النيابى (٢٣) الخ ٠

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ صدر انشاء اللجنة رسميا تحت اسم : « اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر » **وضمت الشخصيات التالية :**

١ ــ فيكونت ملنر : وزير المستعمرات ، رئيسا للجنة ، وكان مستشارا ماليا في مصر أوائل الاحتلال ٠

٢ ــ سير رنل رود : من كبار رجال الخارجية ، سفير سابق لبريطانيا في روما وسبق له العمل في مصر ١٨٩٤ وما بعدها ٠

٣ ــ سير سيسل هيرست : المستشار القانونى بالخارجية البريطانية ٠

٤ ــ الجنرال سيرجون مكسويل : القائد العام للقوات البريطانية في مصر عند بدء الحرب ٠

٥ ــ الجنرال سيراوين توماس : عضو مجلس العموم وخبير رى وزراعة ٠

٦ ــ مستر سبندر : رئيس تحرير جريدة حزب الأحرار ٠

٧ ــ مستر لويد وسيرانجرام في أعمال السكرتارية (٢٤) ٠

والواقع أن تأخير وصول اللجنة كان في صالح الوطنيين حقا اذ أعطى الفرصة لعبد الرحمن فهمى أن يستكمل نظام مقاطعة اللجنة (٢٥) فقد آثار الاعلان عن مجيئها في سبتمبر موجة عارمة من الغضب في مصر فقامت المظاهرات والاحتجاجات في القاهرة والاسكندرية ٠

وكانت الاسكندرية بصفة خاصة يجتاحها مد ثورى عنيف ، فقامت بها المظاهرات الكبرى التى اعتدى عليهـــا الجيش البريطانى فأســقط الضــحايا والشهداء ٠ وتتابعت المظاهرات بالاسكندرية وحفرت الخنادق وأقام مواطنوها المتاريس ، فتجددت حالة الثورة كما في مارس ١٩١٩ (٢٦) وتضامنت القاهرة مع الاسكندرية بعد أحداث ٢٥ و ٢٦ أكتوبر وسقوط الشهداء ٠ وقدم وفد من الاسكندرية عريضة تطلب من « سعيد » سحب الجنود من الشوارع ، واجراء تحقيق عن الاعتداء الذى وقع على الجماهير ، والافراج عن المعتقلين واطلاق حرية

---

(٢٣) الرافعى ٠ ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى ص ٧٢ والاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٤٢٩ ــ ٤٣٠ ٠

(٢٤) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٤١ ٠

(٢٥) Kedourie, E., Op. Cit., p. 119.

(٢٦) الرافعى ٠ المصدر السابق ص ٧٤ ــ ٧٥ ٠

الاجتماع واعانة أهالى الشهداء ، لكن سعيدا رفض مقابلة هذا الوفد فتجددت المظاهرات فى الاسكندرية آخر أكتوبر وسقط مزيد من الضحايا (٢٧) ٠

وبين هذه الأحداث المأسوية كتب الاستعمارى « كيرزون » بوقاحة يطلب الى القائم بعمل المندوب السامى الاستعداد لاقامة احتفال فى مصر بعيد الهدنة — انتهاء الحرب الأول والنصر البريطانى — لكن « شيتام » كتب محذرا فى الرد عليه وقال : ان هذا الاحتفال لو أقيم سيكون « عملا غير حكيم » لأن المصريين يستعدون لحملة سعد السياسية فى يوم ١٣ نوفمبر ومن الصعب اقامة الاحتفال بالهدنة (٢٨) ٠

وفى محاولة للسيطرة على الموقف أصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات وأرسلت الى الاسكندرية نصف « أورطة » من الجيش المصرى لتنفيذ ذلك (٢٩) ٠

المقاومة الوطنية لوصول لجنة ملنر :

وفى الرابع عشر من نوفمبر استفحل أمر الغضب الوطنى ، فقد نشرت دار الحماية بلاغا عن قرب وصول اللجنة وحددت مهمتها فى « تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء بها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية » (٣٠) ٠

وعلى اثر هذا البلاغ المؤكد للحماية ، رغم الوف الضحايا ، قامت المظاهرات من جديد فى الاسكندرية والقاهرة ٠ واشتدت فى الأخيرة فى نوفمبر وعمت الأحياء تقريبا ٠ واشترك بلوك الخفر والفرسان وجنود الجيش المصرى فى عمليات القمع ، وسقط القتلى الذين فاقموا من خطورة الحالة ٠ فحاصرت الجماهير قسمى عابدين والموسكى واستدعت الحكومة القوات البريطانية التى أردت عددا كبيرا من المصريين العزل فضلا عن الجرحى ، وشيع المصريون ضحاياهم فى جنازات مهيبة (٣١) ٠

وتزايد المد الثورى فى ١٨ نوفمبر ، واشتركت النساء فى المظاهرات

---

(٢٧) الرافعى ٠ المصدر السابق ص ٧٤ — ٧٥ ٠
(٢٨) الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٣٨٩ — ٣٩٤ ٠
(٢٩) الرافعى . المصدر السابق ص ٧٦ — ٧٧ ٠
(٣٠) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ١ ومحمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٤١
(٣١) الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٣٨٩ — ٣٩٤ والرافعى : المصدر السابق ص ٧٩ — ٨٠ ٠

التى بدأت من « حى الحلمية » وانتهت فى « حى الدواوين » • أما الاسكندرية فكانت فى مساء ١٨ نوفمبر مسرحا لعمليات ثورية فأقيمت بها المتاريس وقتل تسعة من أهلها وتسلمت السلطات العسكرية المدينة • وحظرت التجول فيها • كما قامت مظاهرات أخرى فى المنصورة وشبين الكوم وغيرها وكان أضخمها فى طنطا (٣٢) •

وأدخلت هذه المقاومة الروع فى « محمد سعيد » كما داخله الرعب اذ حاول الوفد اغتياله عقب اعلان دار الحماية عن قرب وصول اللجنة • فقدم « سعيد » استقالته فى ١٥ نوفمبر ولكن السلطان لم يقبلها الا فى ١٩ نوفمبر أثر مشاوراته مع « اللنبى » (٣٣) •

وكان « اللنبى » قد عاد من أجازته فى نوفمبر فوجد الحياة السياسية قد ساءت « وعهد الهدوء قد ولى » فقد نظم « زغلول » من باريس عن طريق انصاره ، المعارضة لمقاطعة لجنة ملنر • وقدم « سعيد » استقالته لما رأى ان الوقت غير مناسب لحضورها • وأصبح لا مناص من ايجاد بديل لمحمد سعيد (٣٤) •

وكانت لندن قد زودت « اللنبى » حين عودته بضرورة الشدة المتناهية (٣٥) • فلما اشتدت الحالة وانتشرت الاضطرابات وفشلت كل الجهود والاضطهاد استدعى « اللنبى » « محمود سليمان » رئيس اللجنة المركزية للوفد و « ابراهيم سعيد » وكيلها و « فتح الله بركات » و « عبد الرحمن فهمى » وحضر الجميع عدا « بركات » الذى كان متغيبا فى مزارعه ، ورغم أن اللنبى « استقبل أعضاء لجنة الوفد المركزية باحترام فى البداية ، فانه عاد ووجه تهديدات سخيفة اليهم وقال انه انما أعطى الحرية للصحافة ليتعرف منها على اتجاهات الرأى العام • ودلت عبارات « اللنبى » لأعضاء لجنة الوفد على فقدانه لأعصابه فقد كان يقاطعهم قائلا : « اسكت » « اخرس » • ثم أمرهم بمغادرة القاهرة الى مزارعهم • وبقى فهمى تحت الحراسة المشددة فى القاهرة (٣٦) واتجهت نية الاحتلال بعد ذلك فى تشكيل الوزارة الى مظلوم لكن « اللنبى » فشل فى اقناعه ، فاتجه الى « يوسف وهبة القبطى » بغرض ضرب الحركة الوطنية « والتفريق بين الأقباط والمسلمين » (٣٧) •

---

(٣٢) الرافعى : المصدر السابق ص ٧٩ ـ ٨٠ والأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٨٩ ـ ٣٩٤ •

(٣٣) Kedourie, E., Op. Cit., p. 119.
والرافعى المصدر السابق ص ٨١ ـ ٨٢ •

(٣٤) ويفل : اللنبى فى مصر ص ٦٣ •

(٣٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ٥ ص ٦١٧ •

(٣٦) نفس المصدر : ص ٦١٥ ـ ٦١٧ •

(٣٧) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٢٥٧ •

وقبل أن يشكل « يوسف وهبه » وزارته ، واجه الأقباط والمسلمون معا هذه المؤامرة الجديدة فدعا الأقباط الى صلاة تقام بمختلف الكنائس ، كما أقيمت صلاة ضخمة بالكنيسة المرقسية الكبرى حضرها الوطنيون ورجال الدين من الاقباط والمسلمين وتركزت على الوحدة الوطنية واستمرار النضال . ثم حدث تجمع آخر بمنزل « محمود سليمان » رئيس اللجنة المركزية وبعد ذلك عقد اجتماع كبير بالجامع الأزهر حيث أعلن الوطنيون عزمهم على مداومة النضال ، وأعقب ذلك العزم مظاهرات كبيرة فرقت بالقوة (٣٨) .

والواقع أن وزارة « يوسف وهبه » اختيرت بعناية فكان الولاء للانجليز كما كان معيار بقائهم القدرة على تثبيت الوجود البريطانى (٣٩) . الا أن اختيار « يوسف وهبه » وفى هذه الظروف مما يخشى منه على دعوى الوحدة الوطنية ، بعدما ووجه الاحتلال بحركة ثورية جديدة ، فتصدى الأقباط للمؤامرة اذ عقدوا اجتماعا مع المسلمين رأسه « باسيليوس » وكيل البطريركية ، وقرروا الاحتجاج على تشكيل وزارة « وهبه » اذا اعتبروا تشكيلها قبولا للحماية ومبدأ الحوار مع لجنة ملنر ، واجتمعت بعدها السيدات المسلمات والقبطيات حيث احتججن على الوزارة الجديدة ، كما بادرت اللجنة المركزية للوفد الى احباط الخطة وقررت اختيار مرقص حنا وكيلا لها ونائبا للرئيس (٤٠) .

واستمرت السياسة الانجليزية فى عزمها على تمرير اللجنة الاستعمارية . فبعد ابعاد رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيلها الى الريف ، وتشديد الحراسة على « عبد الرحمن فهمى » ، صدرت الأوامر بوقف بعض الصحف عن الصدور ، ثم اعتقل « على ماهر » وغيره . ولم يفل هذا من عزم الوطنيين ، فثارت الاسكندرية وأقامت المتاريس من جديد . ولجأ الوطنيون أيضا الى الارهاب الفردى والاغتيال . فأطلقوا النار على بعض قادة وضباط وجنود جيش الاحتلال . وعادت — كما ذكر « اللنبى » فى تقريره الى « كيرزون » — المنشورات المثيرة الموجهة ضد سلطات الاحتلال والسلطان وأهابت بقوات البوليس المصرى والجيش الا يتعرضوا لمواطنيهم (٤١) .

ويبدو أن « اللنبى » كان عازما ، رغم مقاومة الوطنيين الكبيرة ، على تمرير لجنة « ملنر » بالقوة . اذ كتب بعد كل هذه الأحداث الى حكومته يقول بأن الحالة هادئة عموما وأنه يتوقع عدم استجابة المصريين لمقاطعة اللجنة (٤٢) . وربما كان « اللنبى » يتوقع نجاحا فى اجراءاته القمعية فانه لجأ وبشدة كما

(٣٨) الأهرام : ٥٠ عاما . المصدر السابق ص ٣٨٩ — ٣٩٤ .
(٣٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢١٧ .
(٤٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ٥ ص ٦٢٥ — ٦٢٦ .
(٤١) الأهرام : المصدر السابق ص ٣٩٥ — ٣٩٩ .
(٤٢) الأهرام : ٥٠ عاما — المصدر السابق ص ٣٩٥ — ٣٩٩ .

كتب سكرتير اللجنة المركزية للوفد الى « سعد زغلول » فى ٣ ديسمبر فقال : ان « اللنبى » يلجأ الى وقف كل ما ينبه الشعور الوطنى فنشد المطبوعات فى رقابة الصحف ، وهو — « اللنبى » — يستدعى من وقت إل رؤساء تحرير الصحف ويهددهم باغلاقها • واشترك مستشار الداخلية فى حملة ارهاب الصحف • وقام الاحتلال باغلاق جريدة « مصر » بابعاد « مرقص حنا » الى « الفشن » والى « صدقى » بالسفر الى بزفنى (٤٣) •

وصول اللجنة والمقاطعة التامة :

وعلى أية حال فقد وصلت لجنة « ملنر » الى البلاد فى سرية تامة « عبد الرحمن فهمى » الى الوفد يصف وصولها فقال : وصلت اللجنة فى فلم تعلن الصحف عن وصولها الا بعده • وقامت اللجنة بعد وصولها « بورسعيد » فركبت قطارا خاصا تتقدمه قاطرة استكشاف واستطلاع ورائها قطار بغير ركاب فيه وصالونات وعربات مشابهة لقطار اللجنة • و الطائرات تحوم فوقها • ووصل هذا الركب الى محطة القاهرة التى موصدة حتى لم يسمح لعمالها الا نفر قليل جدا بالتواجد ، فكانت الاحتي خارقة للعادة (٤٤) •

وأنبأت هذه الاحتياطات الثقيلة ، عن شعور الاحتلال بالمقاومة الم وفعلا ما أن علمت الجماهير بوصول لجنة « ملنر » حتى هاجت النفوس وا برقيات الاستنكار عليها من المدن والقرى ، واشتركت مجالس المدي وكثيرون من موظفى الحكومة والعمال والنقابات والعلماء فى الاحتجاج اللجنة • كما أعلنت الصحف رغم الرقابة المشددة — منذرة بأن التعاو اللجنة خيانة ، وان وكيل الأمة هو « سعد » والوفد « وعم الاضراب المدارس والمحاكم حتى عمال الترام » (٤٥) كما حاول أحد المواطنيين الأ اغتيال « يوسف وهبه » فألقى على سيارته قنبلتين (٤٦) •

ورغم أن « ملنر » كما اتفق الجميع فى انجلترا ، هو الانجليزى الو الذى رأوه صالحا للتوفيق بين رغبات المصريين والمصالح الامبراطورية ، ذلك فقد شهدت القاهرة مواكب الشوارع من جديد تهتف لسعد وتد للأمة ، وعبثا قاومت الحكومة هذه المظاهرات ، وعبثا كذلك مؤازرة

---

(٤٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ٩ ص ٦٦٢ — ٦٦٣ •
(٤٤) نفس المصدر : ص ٦٩٩ •
(٤٥) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٤٣ — ١٤٤ •
(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩ الجزء الثانى ص ١٠٠ •

العسكرية للحكومة . فقد استمر العداء واسقط فى يد « ملنر » وفشلت محاولاته فى الاتصال بالشعب (٤٧) .

وينسب بعض المصادر نجاح مقاطعة لجنة « ملنر » الى ما سبقها من مقاومة ودعاية ناجحة ، فضلا عن الدور الذى لعبه « عبد الرحمن فهمى » بين الشباب و « محجوب ثابت » بين الوزراء بما أدى الى أحكام مقاطعة اللجنة(٤٨) . وحاول الاحتلال عبثا جذب الجماهير الى اللجنة فأنشأ ما أطلقت عليه الوثائق البريطانية « حزب الأحرار الوطنيين » أو « الحزب الحر المستقل » عند المصادر المصرية ، وكانت مهمة هذا الحزب مقابلة اللجنة والتفاوض معها ، لكن الوطنيين استطاعوا القضاء عليه ، ففكرت السلطة فيما سمى « بنادى الأعيان » الذى قضى عليه كذلك (٤٩) .

والجدير بالذكر أن « هيكل » ينسب فضل اقتراح مقاطعة لجنة « ملنر » الى رجل مجهول ، اذ احتار الناس واضطربوا وتساءلوا ما رأى الوفد فى باريس وما رأى لجنته المركزية بالقاهرة ، وظلت الأخيرة فى حيرة حتى خرجت جريدة « النظام » باقتراح لرجل مجهول « يدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة « ملنر » وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عده الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق » (٥٠) .

ملنر ــ ومحاولة الاتصال بالقوى السياسية :

كان أول اتصالات اللجنة هو مقابلتها مع السلطان الذى تكلم عن الأحوال السياسية وصعوبة مركزه . وامتنع السلطان عن الاشارة برأى فى دستور مصر المستقبل وقصر نصيحته على أن تتأنى اللجنة ودلها فى الوقت نفسه على من يمكن لها استشارته فذكر أسماء « رشدى » و « عدلى » و « محمد سعيد » و « مظلوم » (٥١) .

كما استطاع « ملنر » فى الأسابيع الأولى « ان يتصل سرا وتحت جنح الليل بعدد محدود جدا من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع انجلترا على القاعدة التى أعلنها « سعد زغلول » و « على شعراوى » و « عبد العزيز فهمى » ، حين قابلوا سير « ونجت » ممثل انجلترا فى مصر يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ . فاذا أريد

---

(٤٧) Elgood, P.G., The Transit of Egypt, Op. Cit., p. 255.

(٤٨) صالح على عيسى السودانى : الاسرار السياسية لابطال الثورة المصرية القاهرة بدون تاريخ ص ٣٦ ــ ٣٧ .

(٤٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ١ ملف ٨ ص ٥٢٠ ــ ٥٢١ .
والأهرام : ٥٠ عاما .. المصدر السابق ص ٣٨٩ ــ ٣٩٤ .

(٥٠) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ١٠٠ ــ ١٠١ .

(٥١) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٣ .

وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأســـاس فالســـبيل مفاوضة الوفد المصرى بباريس » (٥٢) ٠

ورغم الرقابة المشددة التى فرضها الوطنيون على اللجنـــة فان « عدلى » و « رشدى » و « ثروت » استطاعوا مقابلة « ملنر » وبعض أعضاء لجنته فى منازلهم ولكن المعروف والمفهوم أن هؤلاء الثلاثه أصدقاء لسعد باشا وللوفد ، وأنهم كانوا يحاولون حمل ملنر على مفاوضة الوفد فى باريس واقناعهم بأنه من العبث تضييعهم لأوقاتهم فى مصر بدون عمل جدى مفيد » (٥٣) ٠

كمـا اســتقبل « عبد الرحمن فهمى » ـ سكرتير لجنـة الوفد المركزية بالقاهرة ، بمنزله الجنرال « مكسويل » عضو اللجنة فدار حوار بين الاثنين حيث تساءل الأخير عن السبب الذى دعا ســعدا للتواجد فى باريس وعدم حضوره لمفاوضة اللجنة ، وأوضح « فهمى » ضرورة اصدار اللجنة بيانا بقبول المفاوضة على أساس المطالب الوطنية ومع الوفد ٠ كما أوضح « فهمى » كذلك ـ وردا على تســاؤلات مكسويل ـ بأن مفاوضة اللجنـة للحـكومة أو السلطان باطلة فليس هؤلاء بأكثر من موظفين لدى الحكومة البريطانية ، والوفد وحده هو ممثل الامة ٠ ووعد « مكسويل » فى النهاية بأن تصدر اللجنة البيـــان المطلوب (٥٤) ٠

وثمة ما يؤكد ان اتصالات « عدلى » و « رشدى » و « ثروت » كانت تتم بعلم الوفد فعبد الرحمن فهمى يؤكد ذلك (٥٥) ٠ كما ان « سعد زغلول »، يشير فى مذكراته الى اتصاله برشدى فى أول أكتوبر ١٩١٩ وبعد ذلك ٠ حيث دار حديث مع « رشدى » بحضـــور بعض أعضـــاء الوفد أوضـــح فيه « رشدى » موقفه ، بأنه لا يريد الظهور بكونه ضد الحماية ، ويرجو أن يسانده الشعب فى طلب ما هو دون الاستقلال (٥٦) (!) وكان سعد فى حديثه الى « رشدى » يريد أن يجس نبض الاحتلال عن طريقه ، ولكن « رشـــدى » قال لسعد بأن « عدلى » يرغب من الوفد ان يتخابر مع الانجليز » ٠ فرفض « سعد » اذ أن ذلك يعنى المفاوضة معهم على أساس الحماية ، وهو مخالف لمبدأ الوفد وتوكيله ؛ وأضاف « سعد » بأن الوفد قد أجرى بعض الاتصالات ولم تثمر أيه نتيجة لأن الوفد لا يتعاهد مع الانجليز على شيء « سوى الاستقلال ولا يكف عن المطالبة به حتى بعد تصديق الدول على معاهدة السلام » (٥٧) ٠

---

(٥٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٠١ ٠
(٥٣) محمد كامل سليم : ثوره ١٩١٩ ص ١١٤ ـ ١٤٥ ٠
(٥٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ٢ ملف ٩ ص ٧٥٠ ـ ٧٥١ ٠
(٥٥) نفس المصدر : ص ٧٩٧ ٠
(٥٦) مذكرات سعد زغلول : كراس ٣٥ ص ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ ٠
(٥٧) مذكرات سعد زغلول ٠ كراس ٣٥ ص ١٩٦٠ ٠

ونخرج من ذلك بأن اتصالات بعض الساسة بلجنة « ملنر » وان كانت تمت بعلم الوفد وسعد فى باريس ؛ الا أنها اتصالات للاستطلاع وجس نبض الاحتلال وليست اطلاقا لتمكين اللجنة من أداء مهمتها على أساس الحماية ، وهو الأمر الذى كان يقبله هؤلاء ممن هم خارج الوفد ·

وعلى اية حال فان اللجنة ضاقت بالمقاطعة ، حتى حاولت أكثر من مرة استدراج المصريين ، أو بذل الجهد الشخصى مع بعض الأشخاص الذين تربطهم علاقات ما ببعض أعضاء اللجنة (٥٨) وفى سبيل استدراج الناس ، روجت اللجنة أو روج لها أنصار الحماية الاساعات القائلة بقبولها المفاوضة على أسس الاستقلال التام (٥٩) · ولكن حديثا بين مراسل «شيكاجو تريبيون» الأمريكية وبين مستر « سبندر » عضو اللجنة ، أدى الى كشف نيـات اللجنة الحقيقة اذ صرح « سبندر » لمراسل الصحيفة الأمريكية بأن اللجنـــة لا تفاوض على الاستقلال التام لأن أكثر المصريين لا يعرفون معناه · وأوضـــح « سبندر » كذلك ان ما تهدف اليه اللجنة مجرد اصلاحات داخلية وتخفيض لعدد الموظفين الانجليز وازلة أسباب بعض الشكاوى (٦٠) ونقل « محمود أبو الفتح » هذا الحديث ـ نقلا عن المراسل الأمريكي ـ الى اللجنة المركزية للوفد التى كانت مجتمعه ويقول « محمود أبو الفتح » عن ذلك : « والظاهر انه كان بين أعضائها فريق يرى المفاوضة وفريق ضدها والظاهر ان الفريق الثانى اعتز بهذا الحديث لاقامة الدليل على أن لجنة « ملنر » لا تزمع فعلا قبول الاستقلال التام أو قبول جعله قاعدة للمفاوضات » (٦١) وكان هذا فى رأينا أول خطوة نجحت فيها لجنة « ملنر » كلجنة تحقيق واستكشاف ، مهمتها الأساســية فرز العناصر والفئات الاجتماعية المتهادنة وجذبها ، وهــذه المهمة لم تكن لتقتصر على من هم خارج الوفد وحدهم ، بل الاهم من هم داخل الوفد · اذ ان الاحتلال منذ بدأت سياسة التعاون مع المعتدلين فى خطة « شيتام » وهو يوالى سياسة محاولة دعم هؤلاء ، وقد نجح الآن الى النفاذ داخل الوفد فاستمر فى دعم الاختراق حتى يكون له ثغره · ويروى « عبد الرحمن فهمى » ما يؤكد ذلك ، فقد كتب الى « سعد » والوفد فى ٣ ديسمبر يقول : بعد أحكام مقاطعة لجنة « ملنر » طلب منى « عدلى » الحضـــور فذهبت ومعى كل من مرقص حنـا ، وأمين الرافعى وحافظ عفيفي وويصا واصف · وشرح « عدلى » وجهة نظره بأن رأى فى الظروف الحاضرة ما يلائم اتصال الوفد بلجنة « ملنر » « بعد أن يعلن اللورد « ملنر » ان سلطته أوسع من ان يتفاوض فى دائرة الحماية فرد فهمي ـ وكان يعرف وجهة نظر سعد والوفد ـ فقال بأن « ملنر » يجب ان يعلن بقبول المفاوضة

---

(٥٨) مذكرات عبد الرحمن فهمي : محفظة ٢ ملف ٩ ص ٧٣٢ ـ ٧٣٣ ·

(٥٩) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية الوفد ص ٢١١ ـ ٢١٢ ·

(٦٠) نفس المصدر والصفحة ·

(٦١) محمود أبو الفتح : المصدر السابق ص ٢١٢ ·

على أساس الاستقلال التام ، لكن « عدلى » ـ وباقى الحاضرين رأى « ان تصريحا كهذا من الصعب جدا الحصول عليه ويمكن الاكتفاء بان يبين ـ أى ملنر ـ بان سلطته واسعة تتناول المفاوضة بلا قيد ولاشرط » ورد « فهمى » بأن هذا لايمكن ان ينتج نتيجة الا اذا أعلن ـ ملنر ـ ان بريطانيـــا ليست متمسكة بالحماية وكل اخوانى من رأيى تقريبا » (٦٢) ٠

ونشرت لجنة ملنر تصريحا فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بالمعنى الذى اقترحه « عدلى » قالت فيه : ان اللجنة أدهشها ان اعتقادا شاع بأن غرضها « سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم » ٠٠ (كذا !) وأضافت اللجنة : ان الغرض ليس سلب شىء مما كان وانما أوفدت اللجنة بموافقـــة البرلمان البريطانى للتوفيق بين الأمانى المصرية وما لبريطانيا من المصالح مع المحافظة على حقوق الأجانب واللجنة ترغب فى اتفاق ودى يزيل كل سبب للتنافر ويمكن لمصر من افراغ جهدها فى ترقية شئونها فى « ظل أنظمة حكم ذاتى » وقالت اللجنة فى ختام بيانها انها تدعو الهيئات والأشخاص لابداء رأيهم دون تقييد أو اعتراف أو تنازل منهم (٦٣) وبعد صدور هذا البلاغ روج له «رشدى» و « عدلى » و « ثروت » فورا فصرح الأخير لجريدة « وادى النيل » وكان مجتمعا وقتها مع « عدلى » : « اننا نعتبر ان بلاغ اللورد « ملنر » قد فتح أمامنا بابا كان موصدا حتى الآن ٠ فان تصريحات اللورد « كيرزون » وبلاغ اللورد « اللنبى » حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعداها ٠ فى حين ان اعلان اللورد « ملنر » صريح حيث أعلن بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد ٠ وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون الزام مبديها بشىء (٦٤) ٠

أما اللجنة المركزية للوفد فقد أصدرت ردها على « ملنر » فى اليوم التالى فقالت : ان بيان « ملنر » اقتصر على توسيع المناقشة واطلاقها بدلا من حصرها فى دائرة الحماية دون اعتراف بالاستقلال التام ٠ وان هذا انما يعنى اقتناع الانجليز برفض المصريين للحماية ، ولكنـــه لا يبـــدد مخاوفهـــم من تصريحات سابقة ٠ وأن الأساليب السياسية تمنع المفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها ٠ واذا كانت اللجنة تود معرفة مطالب المصريين فهى معلنة ومعروفة وأن التوفيق بين مصالح الأمتين الانجليزية والمصرية انما يكون مع الوفد دون مساس بحقوقنا المقدسة (٦٥) ٠

وأسرع « عدلى » ، بعد أن كتبت اللجنة المركزية برأيها الى الوفد ، أسرع

---

(٦٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ٩ ص ٧٣٤ ٠

(٦٣) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ ـ والرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى ص ٩٤ ـ ٩٥ ٠

(٦٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٤٧ ٠

(٦٥) الرافعى : المصدر السابق ص ٩٥ ـ ٩٦ ٠

بالكناية الى « سعد زغلول » فى باريس حيث وصلت البرقية الى « سعد » فى ٣٠ ديسمبر ورجا « عدلى » فيها سعدا بألا يبت فى تصريح لجنـة « ملنر » حتى يصله خطاب منه ولم يكن لدى الوفد أو رئيسه أى معلومات عما نشر فى مصر بخصوص التصريح أو حتى عن بيـان لجنـة الوفد بشـأنه • وفى ظهر ٣١ ديسمبر ١٩١٩ وصلت برقية مسهبة من لجنة الوفد الى « سعد » تحتوى نص تصريح لجنة ملنر والرد عليه •

وكان التساؤل من ثم لماذا فعل « عدلى » ما فعل ؟ هل هو غير راضى عن رد اللجنة المركزية وما السبب ؟ وهل هو يريد أن يكون قنطرة وهمزة وصل بين « ملنر » والوفد » ؟ (٦٦) •

وكتب « عبد الرحمن فهمى » فى ٧ يناير الى الوفد : بأننـا استطعنا احكام مقاطعة مذهلة حول اللجنة وأن عدلى يحاول اقناعنا بالمفاوضة على أساس تصريح ٢٩ ديسمبر وبعد مناقشة اقنعناه بأنه مبدأ فقط يوصـل للمفاوضة فاقتنع وسألنا ما هى الطريقة فافهمناه أن اللورد « ملنر » يجب ان يعترف بأن المفاوضة تكون على أساس الاستقلال التام وأن لفظة (Self Governing Institutions) الواردة ببـلاغة هى الاستقلال التـام أيضـا فاذا فسـر اللورد ملنر هـذه العبارة رسميا بما أفسره أنا ورفع الأحكام العرفية وسحب الجنود الانجليزية من المديريات والقرى وأطلق الصحافة » •• الخ • عندئذ نكون قد اقتربنا جدا فقال « عدلى » وهل اذا تم ذلك يحضر « سعد » ليفاوض اللجنة، فقال « فهمى » بأن هذا يرجع الى « سعد » نفسه ، فرأى « عدلى » أن يحضر « سعد » ليطلب الضمانات بنفسه (٦٧) • وكان « رشدى » قد صرح لجريدة « وادى النيل » بأن ملنر « زاره وأنه رد له الزيارة بدار الحماية ثم أضاف « رشدى » أن خير حل للخلاف هو تحويل الحماية الى محالفة تصان بها المصالح الانجليزية أى قنال السويس وضمان المصالح الأوربية ولايمكن أن يوضع حل دون مشاركة الوفد فى بحثه وكل اتفاق خارج هذا باطل •

أما عن تصريحات « عدلى » ، فقد كتب عنها « عبد الرحمن فهمى » الى الوفد فقال : ان صراحة « عدلى » قد جـرت عليه الانتقادات والقيل والقـال وسلقوه بألسنة حادة « ولقد حذرنا سعادته من الرأى العام وقوته » « ولكنه ما كان مصغيا تماما لنا وانى أشعر انه تحقق الآن مما كنت أحذره منه وأتعشم انى أتوصل انشاء الله الى ازالة ما بقى عالقا فى الأذهان ضد خطته » (٦٨) •

---

(٦٦) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٤٧ ، مذكرات سعد • ك ٣٥ ص ١٩٤٧ •

(٦٧) مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٢ ملف ٩ ص ٧٦٢ ــ ٧٦٣•

ولاشين : المرجع السابق ص ٢٦٢ ــ ٢٦٣ •

(٦٨) نفس المصدر : ص ٧٩٨

وفى ٨ يناير ١٩٢٠ سافر « على ماهر » ليوضح للوفد فى باريس حالة البلاد ويطلعه على تقرير « عدلى » و « رشدى » و « ثروت » وكذا تقرير اللجنة المركزية . وتضمن الأول مقابلة الثلاثة لملنر والحاحهم على « سعد » فى أن يبدى رأيه فى استبدال تحالف انجليزى مصرى محل الحماية . وأما تقرير لجنة الوفد فيضمن رأى اللجنة وتفويضها الى الوفد بما يراه صالحا للقضية (٦٩) . ووصل « على ماهر » باريس فى ١٤ يناير ومعه التقريران والح تقرير رشدى ــ ثروت ــ عدلى ، على « سعد » فى العودة فورا الى مصر لمفاوضة لجنة « ملنر » « معتبرين أن بلاغها قد فتح الباب على مصراعيه للدخول فيها وأن الفرصة سانحة جدا لهذا الدخول ، وأن « ملنر » يرحب كل الترحيب بعودة الوفد كله أو بعض أعضائه . وقد أبرز عدلى رأيه فقال « ان هذه العودة ضرورية ان لم تكن للمفاوضة مباشرة فلمبادلة الآراء فى مقدمتها وشروطها»(٧٠)

ودرس الوفد تفصيلا محادثات عدلى ــ ثروت ــ رشدى وقرر بالاجماع رفض هذه العودة وعدم الاخذ برايهم فيها ، ذلك لان تصريح لجنة «ملنر» لا يختلف عن غيره» «الا فى الشكل فقط» وان غاية اللجنة« وضع نظام لحكومة مصر فى دائرة الحماية » وأرسل « سعد » فى ١٥ يناير برقية الى عدلى أعلنه فيها برفضه العودة ولكنه يقبل فقط فيما اذا أعلنت اللجنة انها مفوضة للتفاوض مع الوفد بصفته ممثلا للامة للوصول الى اتفاق «يوفق بين استقلال مصر ومصالح هذه الدولة» . وشفع «سعد» البرقية بخطاب الى عدلى يقول فيه : ان عودة الوفد كله أو بعضه خفة ، وله وقع سيىء على الشعب الذى دعاه الوفد الى مقاطعة اللجنة . وما دامت الغاية من المفاوضة «الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى وتحت الحماية فلا يمكن للوفد الدخول فيها» (٧١) .

والواقع ان كل ضغط السياسة البريطانية اتجه الى دعم المعتدلين أو مجموعة المتخاذلين خارج الوفد والعمل على دعمهم بعناصر من داخل الوفد . فنجد ان صحف لندن تذكر بان التصريح (٢٩ ديسمبر) قد ادى الى تخفيف العداء والمقاطعة للجنة «ملنر» وأن بعض كبار المصريين اخذوا يتصلون بها ، واضافت صحف لندن قولها : «ان اللجنة استفادت كثيرا من آراء « عدلى » باشا « ورشدى » باشا « وثروت » باشا كما نشرت «التيمس» افتتاحية كلها ثناء وتقدير لهؤلاء المصريين الثلاثة واصفة أباهم بالنضج والحصافة وسلامة القصد وبعد النظر وحسن الاستعداد للتفاهم والاتفاق واضافة الى ذلك فقد ذكر « اللنبى » أن عدلى ورشدى وسعيد وغيرهم يسعون

---

(٦٩) نفس المصدر : ص ٧٩٧

(٧٠) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٤٨ ــ ١٤٩ .

(٧١) نفس المصدر : ص ١٤٩ .

فى اقناع «زغلول» بقبول نوع من الحل غير مطالبهم الحالية» «وهناك بعض من أعضاء حزب «زغلول» يميلون الى الاصغاء اليهم ، ولكن الحزب بوجه عام فى انتظار قرار «سعد رغلول» فاذا اظهر «سعد عنادا يسفر عنه انقسام فى حزبه فان علينا أن ننتظر لنرى ما اذا كانت مجموعة « عدلى يكن » مستعدة لان تتقدم علانية ببرنامج مستقل عن «سعد زغلول» وفى هذه الحالة فان علينا ان ننتظر لنرى ما اذا كانت ستستطيع ان تحصل على تاييد جانب كبير من الرأى العام» . (٧٣) وسوف نرى أن «عدلى» سيواصل الضغط لتحقيق اهداف الفئات العليا من كبار الملاك خارج الوفد وداخله خاصة وأن عدلى يعلم من خلال تجربته فى الحكم أن هؤلاء أقرب الى التفاهم والاتفاق مع الاحتلال وكانت قوة الشعب وعنف الفلاحين خاصة تدفعان الفئات العليا الى استنكار العمل الثورى ، وطرح آراء العجز واليأس سواء فى مصر ام باريس ، ومن ثم فقد ألقى اليهم عدلى - « ملنر » بطعم جديد هو نظام التحالف « فى ظل أنظمة حكم ذاتى » أو ما يعنى قبول الحماية فى ثوب جديد يحقق لكبار الملاك المشاركة فى الحكم .

والسياسة البريطانية ترى فى ذلك الوقت ان المعتدلين سئموا الازمة ورغبوا حلا فرحبوا ببيان ٢٩ ديسمبر وان ما زالوا يخشون اتخاذ موقف علنى (٧٤) وانهم كذلك ضد العنف والثورة ويعترفون بفضل بريطانيا وحاجة مصر الى مساعدتها على تنظيم أمورها فى الداخل وحمايتها فى الخارج وان لنا مصالح خصوصية فى مصر فى المواصلات الامبراطورية وانما - والكلام للجنة ملنر - كل الحق فى حمايتها ولكن ليس معنى استمرار الحماية التى يقولون - اى المعتدلين - انهم قبلوها «حين أعلانها كضرورة» (٧٥) وكانت لجنر « ملنر » ترى فيما ترى « وجوب قمع التعدى والاخلال بالنظام فى الحال والتعاون مع المعتدلين » (٧٦) .

«عدلى» يضغط على الوفد :

كان الوفد فى باريس يتعرض لاغراء المعتدلين للعودة والمفاوضه على الرغم من رد « سعد » على « مرقص حنا » بتأييد قرار لجنة الوفد المركزية (٧٧) .

وبدأ بعض أعضاء الوفد فى باريس يضغطون فى اتجاه العودة الى

(٧٢) نفس المصدر : ص ١٤٨ .
(٧٣) الأهرام : ٥٠ عاما .. ص ٤٥٥ - ٤٦٣ .
(٧٤) الأهرام : ٥٠ عاما .. ص ٤٥٥ - ٤٦٣
(٧٥) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٢٥ - ٢٦ .
(٧٦) نفس المصدر والصفحة .
(٧٧) مذكرات سعد : ك ٣٥ ص ١٩٧٤ .

مصر والمفاوضة مع لجنة « ملنر » ومن هؤلاء « عبد العزيز فهمى » و « لطفى السيد »اللذان « يميلان كل الميل » الى العوده والمفاوضة «ويبذلان أقصى وسع» فى اقناع « سعد » بفائدتها (٧٨) ٠ لكن سعدا وان تردد فى البقاء أو العودة فانه لم يفكر فى العودة اطلاقا على أساس التفاوض ، وانما لعدة اعتبارات تتصل بوضع الوفد فى باريس وما هو عليه من انقسام وبدأت هذه الخلافات فى بعض المسائل منها ما كان حول مسألة السفر الى الولايات المتحدة والمعارضة من أغلبية الوفد فى سفر « سعد » اليها (٧٩) ٠ ومنها معارضة « محمد محمود » و « لطفى السيد » فى استدعاء « وليم مكرم عبيد » من مصر للمساهمة فى أعمال الوفد الفنية ونظرا لمعرفته باللغة الانجليزية (٨٠) على أن المسائل تطورت وبدأت تأخذ شكلها الحقيقى كخلاف سياسى وموقف محدد من بعض أعضاء الوفد تجاه نشاط «سعد» ومراسلاته السرية مع القاهرة وخاصة فى أثناء فترة وجود لجنة «ملنر» بها ، فقد لاحظ «سعد زغلول» فى ديسمبر ١٩١٩ ان «عبد اللطيف المكباتى» امين صندوق الوفد ــ يراقب أعماله وينبه المستخدمين جميعا ألا يوصلوا شيئا من « سعد » الى أى مكان الا بعد أن يطلعون « المكباتى » عليه ، وبلغ الأمر بالمكباتى أن حجب برقيات صادرة من « سعد » كما فض بعض الخطابات ومنع ارسالها (٨١) ٠ وهو ما يؤكد خوف بعض أعضاء الوفد مع خطة « سعد » السياسية ، وهو ما سيظهر على أى حال بعد قليل ٠

ولما رأى « سعد » هذه المضايقات المستمرة والخلاف مع اعضاء من الوفد اخذته الحيرة بين من اسماهم فريق المتهورين وفريق المتشائمين وأصبح لا يثق فى أيهما وذكر فى مذكراته بالحرف: «وقد أصبحت فى الحقيقة وحدى لا يمكننى التعويل على أحد صحبى واخشى اذا امتد الامر أن ينكشف حالنا من الانقسام وفى هذا ضرر فاضح كما أختى، أن يشوش المتهورون امرالعودة ويتقولوا الاقاويل اذ لا ضمير لهم واذا كان فى العودة نشر للفشل الذى صادفناه والانقسام الذى كتمناه لحد الآن ففى البقاء كل الفشل ٠٠ (و) الانقسام ولكن ٠٠ الأمر الذى يقلق بالى ويجعلنى أتردد فى العودة كثيرا هو انى ارى ان الانجليز فى مازق حرجه من المقاطعة يريدون الخروج منه بأى حيلة على شرط أن لا يتنازلوا عن شىء من مطالبهم فمتى حصلت المفاوضة معهم خرجوا من هذا المازق « وربما تمكنوا من شطر الأمة وفى هذا كسب عظيم لهم» (٨٢) ووصل «على ماهر»فى هذا الوقت بالتحديد الذى لم يكد «سعد» أن يفرغ من تسجيل الوضع القائم فى الوفد فيه ، وصل

---

(٧٨) نفس المصدر ٠

(٧٩) نفس المصدر ص ١٩٤٧ ٠

(٨٠) مذكرات سعد : ك ٣٥ ص ١٩٤٨ ٠

(٨١) نفس المصدر : ص ١٩٦٤ ٠

(٨٢) نفس المصدر : ص ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ ٠

«على ماهر» يحمل راى اللجنة المركزية وراى جماعه المعتدلين ـ فيما سبق بيانه» .

ولم يكف « عدلي » عن صغطه يحاول توسيع الشرخ في الوفد ، الذى لا شك كان معلوما في مصر . فبعث «عدلي» في ٢٨ يناير خطابا آخر الى « سعد » يقول فيه ان امتناع « ملنر » عن المفاوضة على أساس الاستقلال انما يرجع الى أن الاستقلال في رأي اللورد يكون نتيجة لا أساس للمفاوضات . كما ذكر ان الوفد فهم خطأ ان اللجنة تهدف الى وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي واكد «عدلي» للوفد بان عبارة Self Governing Institution ليس معناها الحكم الذاتي وانما الحكومة الدستورية. وتصدى «كامل سليم» الذى كان يحضر اجتماع الوفد الذى ناقش خطاب «عدلي» فاوضح أن الحكومة الدستورية تعنى (Constitutional Government) وايده «محمد محمود» . لكن مناقشة الوفد أسفرت عن : ١ ـ الاستمرار في مراسلة «عدلي» بالبريد والبرق «عسى أن تسفر وساطته عن خير للبلاد لاسيما وانه على مايظهر قد وطد صلات طيبة بملنر ولجنته» ٢ ـ السعى للتخلص من الوزارة الحالية وتمهيد الطريق لحكومة دستورية وافضل سبيل هو أن تعين وزارة يكون برنامجها المفاوضة للحصول على اتفاق يضمن التوفيق بين استقلال مصر والمصالح البريطانية ثم وضع نظام لانتخاب هيئة نيابية تعرض عليها نتيجة المفاوضات » (٨٣)

وكان «عدلي » قد أرسل من قبل يقول أن التفاوض لا يكون مع الوفد وحده ، فأرسل الوفد بناء على ذلك في رده الاخير الى «عدلي» يشرح ضرورة تغيير الوزارة الحاضرة واقامة اخرى تمهد لحياة برلمانية وجاء في خطاب الوفد ـ ١١ فبراير ١٩٢٠ ـ انه يرى الا يدخل الوزارة الجديدة أحد من أعضائه ويفضل كذلك عدم العودة الى مصر الا اذا تم تأليفها على «النحو المقترح» وأضاف كتاب الوفد : « واذا كان لورد « ملنر » لا بريد كما أكدتم في خطابكم ـ اى خطاب «عدلي يكن» ـ المؤرخ في ٢٨ يناير أن يكون الاستقلال أساسا للمفاوضات لأنه يراه نتيجة لها لا أساسا تبني عليه فقد رأينا ضرورة النص في برنامج الوزارة الجديدة على هدف الاستقلال وهذا بطبيعة الحال لا يربط احد غيرها . ومن الخير أن يرتبط به الوزارة حتى يجعلوه أول قصدهم وأكبر همهم » (٨٤) .

وقد اندهش «كامل سليم» سكرتير «سعد» من هذه الفكرة التى لم ير فيها اى قيمة عملية « سوى ذر الرماد في عيون المصريين ، وثانيا لان لجنة ملنر لن تقيم لها اى وزن لتعارضها مع التفويض الذى قامت على

(٨٣) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

(٨٤) نفس المصدر : ص ١٥١ .

(٨٥) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٥٢ .

اساسه » وافصح «سليم» عن رأيه هـذا لسعد زغلول الذى قال بأن ما رآه «سليم» صحيحا وانه ما وافق على راى الوفد هـذا الا لتهافت الاعضاء على المفاوضـة « اما أنا ـ أى سـعد ـ فلا أرى فى « ملنر أى خير يخطر منه ، وانى اعرف انه استعمارى قح » (٨٥)

ويرى بعض الباحثين ان كتاب « سعد » فى ١١ فبراير ـ المنوه عنه ـ الى «عدلى» كان محرجا لعدلى وملنر على السواء ، واذ بادر «سعد» فى اليوم التالى بارسال برقية ـ الى « عدلى » يطلب توليه هو ـ أى عـدلى ـ الوزارة واختبارها بنفسه ، ثم وعده « سعد » بالعودة فى هذه الحالة ومسـاعدته . فأدرك « عدلى » ان عنقه سيكون تحت سكين الوفد اذا هو نفد هذا الرأى فاذا انتهى الى معاهدة غير متجاوبة رفض الوفد وخسر هو . (٨٦)

ولكن «عدلى» ابى ان يشكل الوزارة مادام الوفد لايشترك او يؤيـد على الأقل (٨٧) . وتسلم «سـعد» فى ٢٥ فبراير خطابا آخر من « عدلى » ذكر فيه «ان ملنر يقترح تشكيل لجنة مصرية للمفاوضة معه تكون مكونه من ثمانية» رئيس الوفد ومعه اثنان من أعضاء الوفد ورشدى باشا ومحمد سعيد باشا واثنان من الوزراء الحاليين «وان يكون برنامج هذه اللجنة «المفاوضة للتوفيق بين امانى المصريين والمصالح البريطانية» وحرص «عدلى» على ايضاح اعتراضـه على ذلك ،وتحبيذ رأى الوفد فى أن تتـكون وزارة برنامجها العمل على تحقيق الأمانى المصرية ، وتكون موضعا للثقة ، وان رأى الا تستأثر وحدها بالمفاوضات ووضع النظام الدسـتورى بل رأى اشـتراك الوفد فيهـا وأن يعهد بالمفاوضات الى هيئـة تضـم أعضاء من الوزارة وأعضاء من الوفد «ثم تنتخب جمعية وطنية باوسع طرق الانتخاب لبحث نتيجة المفاوضـات ومشروع الدستور وانه من المستحسن أن يدخل فى الوزارة أعضاء الوفد قبل البدء فى الانتخابات لهذه الجمعية الوطنية » (٨٨) وأنهى « عدلى » خطابه بهذه العبارة « رأيت أن أسـألكم رأيكم فى هذه الطريقة ، فاذا كنتم ترون فائدة من وجـودى معكم فى باريس اتخـذت مايلزم من التدابير لذلك» . (٨٩)

والواقع أن المعتدلين لم تكن لديهم الشجاعة الكافية لان يختلفوا مع المتطرفين والتقدم للقاء الانجليز فى منتصف الطريق ، وهذا ماكتبه «ملنر» الى «كيرزون» فى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ (٩٠) أى أن المعتدلين لم يكونوا من القوة بعد كى يتقدموا «علانيه» كما عبر اللنبى ـ فيما سبق ـ ويؤكـد

---

(٨٥) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٥ .
(٨٦) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ٢٥٥ .
(٨٧) محمود أبو الفتح . المسألة المصرية .. « ٢٣٣ .
(٨٨) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .
(٨٩) نفس المصدر : ص ١٥٣ .
(٩٠) Kedourie, E., Op., Cit., pp. 125-126.

ذلك ماكتبه «ملنر» أيضا الى «سبندر» – أحد اعضاء لجنته – ، فى أول فبراير ١٩٢٠ فقال : انه – أى ملنر – متأكد ان رشدى وعدلى يتوقان الى التخلص من وزارة « يوسف وهبه » وتولى الحكم ولكن كما فى نهاية ١٩١٨ يرفض عدلى ورشدى قبول المسئولية وحدهما ٠ (٩١) وأكثر من هذا فان مجمل الاقتراح الأخير الذى كتبه « عدلى » الى « سعد » فى الكتاب الأخيرة ٢٥ فبراير – والمتعلق بتكوين وفد المفاوضات ، والذى نسبه « عدلى » الى « ملنر » لم يكن حقيقة من وضع « ملنر » فان مصدرا أجنبيا قد كتب عن ذلك يقول : ان سعدا وهو ماكر مكر «عدلى» رفض الاشتراك فى وزارة يشكلها « عدلى » حتى لا يفيد الأخير من تأييد الجماهير للوفد ٠ فعرض على عدلى ان يشكل – عدلى – وحده الوزارة . وفكر عدلى ورشدى فى خطه أخرى ٠ فقالا بتكوين وفد يقره السلطان ولا يعينه أو تعينه الحكومة يتناول الامر مع اللجنة ، ويضم عدلى وثروت وصدقى وسعد وبعض أصحابه وأصر « عدلى » أن يكون « سعد » طرفا فى الحركة ، وميزة المشروع فى نظر «عدلى» أنه لايلزم الحكومة فى مصر أو الحكومة فى انجلترا ، ووافق « ملنر » على ذلك فقال : اذا قبل « سعد » فلن نعترض ٠ (٩٢) وعلى ذلك قرر «عدلى» السفر الى باريس فقد راى ان يدعم اقتراحه بنفسه ، وان يذهب الى قلعة الوفد وهو على يقين من وجود الثغرات الكافية فيها ، وهذا هو تفسير العبارة الأخيرة فى كتابه بتاريخ ٢٥ فبراير حيث قال : « ان هناك طريقة أخرى لحل المسائل الحاضرة وهى أن يسافر الى باريس ويجتمع بالوفد ويتحدث معه شخصيا وبطريقة غير رسمية ، حتى اذا ما أدت هذه المحادثات الى وضع أسس المفاوضات مع الانجليز بدأت هذه المفاوضات فى غير ضياع كثير من الوقت » (٩٣) ٠ والحاجة بعد ذلك فى المجىء الى باريس رغم رد « سعد » باستحسان أن يكون الوفد خارج المفاوضات (٩٤) ٠ بل انه عاد بعد ذلك فعرض على الوفد المفاوضة وحده ناسبا ذلك الى « ملنر » (٩٥) أيضا « ومكررا طلب المجىء الى باريس بل التعجيل به (٩٦) ٠

وكان سعد على حق حين علق على ما كتبه «عدلى» الذى راى الا يشكل الوزارة بناء على ما قاله « ملنر » بأنها قد تكون عرضة للسقوط اذا ما تعثرت المفاوضات ، وقال سعد بان «عدلى» لا يتعفف عن اظهار الرغبة فى تشكيل الوزارة وانما «ملنر» هو الذى يريد أدخاره واصدقاءه ذخرا للمستقبل لذلك عارض فى تشكيلهم للوزارة ٠ (٩٧)

---

(٩١) Ibid.

(٩٢) Ibid.

(٩٣) محمد كامل سليم ثورة ١٩١٩ ص ١٥٣ ٠

(٩٤) الرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى ص ١٨٠ ٠

(٩٥) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١٥٧ – ١٥٨ ٠

(٩٦) نفس المصدر والصفحة ٠

(٩٧) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٦٠ ٠

الواقع أن الاجابة عن هذا يعود الى طبيعة تكوين اللجنة ودورها ، فلجنة « ملنر » هي لجنة تحقيق استعماريه مهمتها استكشاف مختلف القوى في المجتمع المصرى وتحليلها تمهيدا لاتخاذ موقف استعمارى ينمق وطبيعة الوضع فى مصر ، والقوى التى يمكن الاعتماد عليها هناك فى اطار المصالح الاستعمارية . ولجنة «ملنر» واجهت فى كل مكان ذهبت اليه فى مصرمعاطعه وهتافا لا معاوضة الا مع الوفد . وان زغلول ووفده هم المفوضون . ورغم ان اللجنة لم تسلم بهذا ، لكنها كانت مدركة أن زغلول ووفده يمثلان قوى قادة الرأى وان أى اتفاق لابد أن نوافق عليه جمعية منتخبة ، وان الجميع قد أكدوا للجنة ان زغلول وصحبه سيحصلون على الاغلبيه فى هذه الانتخابات فرات اللجنة أنه « من الحماقة فى مثل هذه الحالة » أن تحول الرسميات دون مناقشتهم (٩٨) اضافة الى ذلك أن الرأى العام فى مصر ظل متماسكا وبرغم الارهاب فقد كتب عبد الرحمن فهمى الى الوفد فى ١٤ يناير يقول : كل الناس تتحمل عن طواعية اسباب القسوة كالنفي والاعتقال والحبس والتهديد والاهانة « ولا أبالغ اذا قررت هنا أن التطور الذى بلغته « الأمة المصرية في سبيل استقلالها » لم تبلغه أمة أخرى من قبلها (٩٩) ودلالة أخرى على قوة الرأى العام ان الجمعية التشريعية ، اجتمعت ببيت «سعد زغلول» فى ٩ مارس فاتخذت قرارات ضد الحماية وضد تعطيل الجمعية ونددت كذلك بالقوانين الصادرة فى غيابها والاعتداءات ومشروعات الرى فى السودان . وقررت ابلاغ قراراتها الى الوفد فى باريس وقناصل الدول والصحف الكبرى فى الخارج كما قررت شكر الوفد ورئيسه . (١٠٠) .

وثمة ظروف أخرى كانت تدفع لجنة « ملنر » الى مفاوضة الوفد منها استمرار عمليات الارهاب الفردية كمحاولة اغتيال «اسماعيل سرى» وزير الأشغال و «محمد شفيق» وزير الزراعة (١٠١) ، كما أن لجنة «ملنر» رغم ايعازها التطرف الى دور المتطرفين كأشخاص ، الا أنها قالت أن أحدا لم يتحرك لمنعه غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية الى ذلك ونفر قليل جدا ، وان وجوها كثيرة خشيت أن تظهر ضد الحركة ولم تجرؤ على الموافقة على الحماية . (١٠٢) وكما يقول «Elgood» فان «ملنر» خرج بنتيجتين : ان مصر لن تفاوض الا عن طريق « سعد » وان حكومته لا بد أن تستبدل بالحماية صيغة أخرى أخف وقعا (١٠٣) .

---

(٩٨) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٩٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ٢ ملف ٩ ص ٨١٩ .

(١٠٠) الرافعى : المصدر السابق : ص ١٠٧ ــ ١٠٨ .

(١٠١) الرافعى : المصدر السابق ص ١٠٠ ــ ١٠١ .

(١٠٢) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٢٤ ــ ٢٥ .

(١٠٣) Elgood, P. G., Op. Cit., p. 259.

عدلى يصل الى باريس ويمهد للمحادثات :

وبدأ «عدلى» ضغوطه الجديدة فى اتجاه المحادثات بين « ملنر » والوفد نفسه فبعث ببرقية فى ١٣ مارس قال فيها : قبل تحديد موعد سفرى من مصر أكون سعيدا اذا سلمت منكم خطابا » الامر الذى ادهش سعدا وجميع الأعضاء ــ على قول « كامل سليم » ــ اذ أن تعجيل « عدلى » بالسفر كان بناء على رغبة ابداها هو . وارسل الوفد فى ١٤ مارس فقال لعدلى : « انالوفد يكون سعيدا برؤيته فى أقرب فرصة لتبادل الرأى معه طبقا لخطابه » وفى الوقت نفسه أرسل «سعد»خطابا رقيقا قصيرا الى عدلى ابدى فيه دهشته من برقيته عن الانيان بتفصيلات السائل أعلم بها من المسئول » (١٠٤) والواقع أن عدلى الملق والمتعجل للاتفاق مع الاحتلال كان مدعوا من جناح التهادن والاتفاق أيضا داخل الوفد ويقول « عبد العزيز فهمى » فى هذا الصدد واذا كان الانجليز قد سدوا الطرق امامنا فى مؤتمر الصلح «ودب القلق فى نفوسنا» ورأينا الا مناص من الاستنجاد بعدلى يكن فأرسلنا اليهنستدعيه ونستعجله (١٠٥) .

وزعم «هيكل» أن لجنة «ملنر» حين اتمت عملها وعادت الى لندن، وقلق الوفد وسعد من عدم حديث اللجنةاليهم وقد رأوا مؤتمرات الصلح مع النمسا وغيرها تقر بالحماية وأن مصير مصر أصبح مسألة ثنائية لا سبيل الى حلها الا بالمفاوضة (١٠٦) .

والحقيقة أن لجنة « ملنر » كانت قلقة ، ففضلا عما تقدم من رأى « ملنر » عن ضرورة المفاوضة مع الوفد ، فان اللجنة بعد مغادرتها مصر وتجمعها فى لندن أواسط ابريل وجدوا نقطة هامة يجب أن تتضمن تقرير اللجنة ــ وهى « معرفة الوقت الذى يمكن أن يقفه أقطاب الرأى الوطنى ازاء السياسة التى كنا نحن نميل الى نصح الحكومة البريطانية باتباعها » واضافت اللجنة بأن عدلى قدم لها أحسن النصائح وهو من قصد زغلول ليجمع بيننا وبينه . (١٠٧) وأما سعد فلم يكن قلقا للحديث أو المفاوضة مع لجنة ملنر فقد رأى فى مراسلات «عدلى» أنه صاحب الاقتراح فى المجيء «الى باريس» فلماوافقنا على حضوره عاد يسألنا عن خطاب تبين له فيه أسباب رغبتنافى حضوره وهو صاحب الرغبة أولا وآخرا ، وهذه مماحكة غير لائقة بالرجال » ورأى « سعد » فى « عدلى » أنه رسول « ملنر » الى الوفد وليس العكس ،

---

(١٠٤) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٠٨ ــ ١٠٩ .

(١٠٥) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٠٠ .

(١٠٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٠٣ ــ ١٠٤ .

(١٠٧) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٣٣ .

(١٠٨) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٥٨ ــ ١٦٠ .

ومهمته اقناع الوفد بالمفاوضة مع لجنة لم تحضر اساسا لذلك وانما للتحقيق في أسباب الثورة واقتراح نظام لحكم مصر في ظل الحماية عكس خطة الوفد . ومع ذلك - والكلام لسعد زغلول - اراد «عدلي» اجتذابنا الى مصر ليساعد «ملنر» على مهمته في التحقيق فلما فشل « أراد الحضور الينا ليقنع المستضعفين منا بمفاوضة « ملنر » في أوربا تحقيقا لرغبة « ملنر » في سماع الوفد حتى يخرج تقريره كاملا شاملا » وأكثر من ذلك فلقد دمغ «سعد» «عدلي» بأنه كان رسول «ملنر» وانه لم يخرج من عزلته التي لزمها منذ قيام الوفد الا بعد زيارة «ملنر» له في بيته وانه حاول بعدها منع الوفد من ابداء الرأي في بيان «ملنر» - ٢٩ ديسمبر -حتى يصلنا خطابه وأن جميع مراسلات «عدلي» ناطقة بمحاولة اقناعنا برأى «ملنر» (١٠٩) .

وكان «عدلي» مؤازرا من داخل الوفد من قوى التهادن فيه ممثله في «عبد العزيز فهمي» و «محمد علي علوبه» و «لطفي السيد» الذين يرغبون في المفاوضة ويعتبرون سعدا ماليا وخياليا كأحمد عرابي » (١١٠) وكان الجناح المعارض لسعد في ذلك الحين يشكل الاغلبية حتى أن «كامل سليم» يقرر أن سعدا لم يكن يؤيده أكثر من اربعة في باريس والقاهرة على السواء أما جناح التهادن فقد ضم تسعة أغلبهم في باريس (١١١) .

في هذه الظروف الملائمة لمهمة « عدلي » وصل الأخير الى باريس في ٢٠ ابريل ١٩٢٠ وفي ٥ مايو « كثر اختلاط عدلي بالأعضاء فرادى وجماعات . وحضر جميع جلسات الوفد اليومية كأنه احد الاعضاء» وشرح مادار مع «ملنر» وهو لايخرج عما كتبه في مراسلاته (١١٢) ويقول «عبد العزيز فهمي» : عندما وصل عدلي « أطلعنا على الموقف الحرج » - موقف المتهادنين طبعا - فأخذ يبحث في باريس حتى عثر على «أزموند» وهو ضابط من الخيالة الانجليز في حرب الترنسفال ، فارسل «عدلي» الى «ملنر» يخبره ان المجاملة السياسية تدعوه الى الاتصال بالوفد فأرسل « ملنر » سير « سيسل هيرست » ليدعونا الى لندن (١١٣) .

ويقول «كامل سليم» انه مضى اسبوعان والمناقشات مستمرة والاجتماعات متوالية ولاجديد . ولما سال «سعد» عن الاخبار قال «سليم أن تيار المفاوضة يشتد في الوفد وأن علوبة أخبره ان أحد أعضاء لجنة

---

(١٠٩) نفس المصدر .
(١١٠) نفس المصدر . ص ١٦٥ - ١٦٧ .
(١١١) نفس المصدر . ص ١٦٩ - ١٧٠ .
(١١٢) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١٨١ - ١٨٢ .
(١١٣) عبد العزيز فهمي : المصدر السابق ص ١٠٠ - ١٠١ .

« ملنر » موجود فى باريس وسيزوره قريبا وفى ١٢ مايو حضر « عدلى » ومعه مستر «هيرست» لزيارة سـعد ومعهما «ولرند» أو «ارموند» الانجليزى الاعرج صديق «عدلى» وصديق «ملنر» . (١١٤)

والواقع ان رواية «عبدالعزيز فهمى» توحى بالخيال وعظم التضحية التى بذلها «عدلى» لانقاذ الوفد ، وهو يبحث فى شوارع باريس عن «ارموند» او «ولرند» الاعرج ، والحقيقة ليست كما رواها «عبدالعزيز فهمى» فكما قدمنا فان عدلى هو الساعى الى الوفد كما انه جاء الى باريس وهو يعلم اين يوجد «ولرند» فان هذا كان ممثل «ملنر» وكان يصحبه فى القاهرة (١١٥) .

وعلى أية حال ، فعندما قابل «هيرست» سعدا ذكر له أن «ملنر» يحب أن يراه وأعضاء الوفد ، وأنه أراد الحضور الى باريس ولكنه مشغل بالأعمال . وبعد أخذ ورد قال « هيرست » انه بصفته عضوا فى لجنة « ملنر » مكلف بابلاغ « سعد » الدعوة لزيارة لندن للاجتماع باللجنة وايجاد طريقة معها للاتفاق بين الدولتين . واكتفى سعد بهذا واذا نشرت الدعوة على هـذه الصيغة ثم بعد عدة زيارات تمت دعوة «ملنر» لسعد والوفد بالمفاوضة (١١٦) واكتفى سعد بالدعوة الشفهية من « ملنر » مادام عضـو من لجنتـه قد حضر بنفسه لدعوة الوفد (١١٧) .

وبعد مناقشات داخل الوفد رؤى من الافضل قبل أن يعصد الوفد بكامله لندن ، أن ينتدب بعض أعضائه للسفر وهم «محمد محمود» و «عبدالعزيز فهمى » و « على ماهر » وذلك للتأكد من استعداد انجلترا نحو المطالب المصرية ، فلما ذهب الأعضاء الثلاثة وتقابلوا مع « ملنر » أبلغهم هذا برغبته فى المفاوضة دون قيد أو شرط ، كمـا أن انجلترا على استعداد اذا اقتنعت فى نهـاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فانها تعجل بمنح مصر استقلالها التـام فلما طلب الأعضاء الثلاثة من « ملنر » تدوين هذا اعتـذر وتذرع بأن العبـرة بالنتائج وان لا خوف من شيء ما دامت المفاوضة حرة ، وكتب الثلاثة برأيهم الى الرئيس وأعضاء الوفد يدعونهم للقدوم الى لنـدن وعدم اضـاعة الفرصـة ولكن معاصرا يروى ماحدث على نحو صحيح ودقيق فيقول بأن الاعضـاء الثلاثة وكانوا قد سافروا يلازمهم عدلى ، أبرقوا فى أول الامر برفض «ملنر» المناقشة على أساس الاستقلال التام ، ثم ورد خطاب آخر يؤكد هذا ، ويقـول أن «ملنر» عرض اتفاقية تعمل على ترقية شئون مصر ، فرد « سعـد »

---

(١١٤) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(١١٥) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 127-128.

(١١٦) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

(١١٧) محمود أبو الفتح : المصدر السابق ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(١١٨) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٥٩ .

بالرفض • ثم وصلت من الثلاثة برقية أخرى تقول بأنهم أجلوا المباحثات ، لانهم لا يستحسنون تقسيم المتفاوضين ، الذى لا يقبله «ملنر» فكان رد «سعد» بأن التقسيم ليس بدعة ، وعلى أية حال فهو خاص بالمفاوضة التى لم يات دورها بعد ما دامت الشروط ـ أى شروط « ملنر » ـ لا تشجع (١١٩) بعد ذلك، بعث الثلاثه يطلبون حضور الوفد كله ويحملونه «المسئولية الكبرى» ويعتبرون ما صدر من «ملنر» قد صرح له (!) بأن ليس لانجلترا مصالح تتعارض مع استقلال مصر • ثم وصلت فى النهاية برقية غريبة لاحراج « سعد » ووضعه أمام الأمر الواقع قال فيها الثلاثة « انهم قطعوا عهدا للجنة « ملنر » بأن الوفد كله يحضر للمفاوضة »واظهر «سعد» عدم الارتياح ، واخيرا أذعن حين وصلته برقية من مصر من محمود سليمان بالدعاء فى المساجد لنجاح المفاوضات ، فاضطر « سعد » أن يجيب الثلاثة بأنه قادم الى لندن مع الوفد (١٢٠) •

ويؤكد هذه الرواية باحث آخر يضيف اليها تشكك سعد فى بعض أعضاء الوفد بل كل الأعضاء ، وان سعدا صار قلقا ومترددا ، ليقينه بعدم جدوى المحادثات مع « ملنر » وأنه أصبح يواجه طريقا مسدودا بين الأمة وزملائه ، ولهذا قرر «سعد» السفر اخيرا الى لندن ، فاما تخلص من متاعبه ومخاوفه ، أو لا يخسر شيئا (١٢١) •

سفر سعد وبدء المباحثات :

عقدت الجلسة الأولى لمحادثات « ملنر » مع الوفد فى ٩ يونيو ، وطرح « ملنر » موضوع التحالف الدائم بين البلدين ، ولم يرفض « سعد » مبدأ التحالف ولعل هذه هى ـ النقطة الوحيدة التى سمح ان يقدم فيها تنازلا للطرف الآخر مقابل الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، ولكنه رفض التحالف الدائم لأنه كما قال « سعد » « لاشىء أبدى فى هذه الدنيا » (١٢٢) •

وبحثت كذلك مسألة القاعدة الحربية ، التى رفضها سعد ، فاقترح « ملنر » قاعدة فى القناة مؤقتا فرد « سعد » بالاكتفاء بالجيش المصرى ، ثم تأجلت هذه المسألة مع المسألة الأولى • وان كان ما طرحه « ملنر » عن قاعدة القناة ، غير مقرر فى السياسة الانجليزية ، اذ أن حياد القنال لا يمكن من

---

(١١٩) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ١٩٢ ـ ١٩٧ •

(١٢٠) نفس المصدر والصفحة •

(١٢١) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ •

(١٢٢) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار • ص ٣٣ ـ ٣٤ •

ذلك . ولابد كما صرح « ملنر » لعدلى بأن نكون القاعدة فى شرق الدلتـا مع تحرك الجنود من مكان الى آخر (١٢٣) .

ويؤكد البعض رفض سعد التام لهذه القاعدة انطلاقا من ان مطلب مصر الأساسي هو الجلاء (١٢٤) .

بعد ذلك تناولت المحادثات مسألة الضمانات التى يطلبها الانجليز لضمان بقاء ما قاموا به من اصلاحات (!) فطلبوا بقاء الموظفين الانجليز كضـمانة ، غير أن سعدا رفض بقاء ما أسماه « بالجيش العرمرم » ورد بأن الضمان الحقيقى يكفله نظام برلمانى ديمقـراطى ، وفى الجلسة التاليـة طرح « ملنر » بقـاء المستشار المالى والمستشار القضـائى ، ورفض « سعد » كذلك وجود هاتين الوظيفتين « لأنه احتلال مدنى شامل ، واشتراك لبريطانيا مع مصر فى السيادة الداخلية » ، وقال انه يجب التفرقة بين الوظائف الخاصة والوظائف العامة وان الأولى يجب أن تلغى فورا (١٢٥) .

كانت أهم المسائل التى نوقشت بعد ذلك ، مسألة القوة الحربيـة أو القاعدة العسكرية واحتدم النقاش حولهـا ، اذ رأى الوفد الدفاع المشترك عن القنال ، وعارض فى بقاء القوة كضمان لسلامة المواصلات الامبراطورية ؛ ورأى الوفد مدة محدودة لبقاء القوة يعاد النظر فى أمرها بعدها ، بينما رأى الانجليز هذه القوة لا تقتصر على القناة وحمايتها وانمـا المواصـلات الجوية والبرية أيضا ، ولهذا رأوا أن تكون موزعة ؛ وفى مناطق عديدة ورفض الوفد الفكرة واصر على أن تكون القوة العسكرية فى نقطة واحدة ، وبعيدة عن الأهالى وعلى الضفة الشرقية للقناة (١٢٦) . وكانت مسألة التمثيل السياسى الخارجى لمصر من المسائل الخطرة فى المناقشـات اذ عرض « ملنر » ان يكون التمثيل بيد الانجليز بحجة تجنب دسائس الممثلين الأجانب ومحركى الفتن ، وهدد موقف الانجليز فى هذه المسألة بقطع المفاوضات لولا تدارك « ملنر » للموقف وتسليم لمصر بحق التمثيل السياسى وتبادله مع الدول الأخرى (١٢٧) .

وحدث أثناء المفاوضات ، ما كشف عن حقيقتها كمحاولة استكشـاف انجليزية تقوم بها لجنة ، هى فى الحقيقة لجنة تحقيق . فقد اطلع « سـعد »

---

(١٢٣) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا كتـاب اليوم العدد ٩٦ يونيو ١٩٧٥ ص ١٢ ـ ١٣ .

(١٢٤) نفس المصدر : ص ١٤ ـ ١٨ وطارق البشرى . المصدر السابق ص ٣٤ .

(١٢٥) نفس المصدر والصفحة ونفس المصدر ص ٣٥ .

(١٢٦) محمود أبو الفتح : المصدر السابق ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(١٢٧) نفس المصدر ص ٢٥٣ ـ ٢٦٠ ، طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣٤ . كامل سليم : صراع سعد ص ١٨ ـ ١٩ .

على صورة برقيــة أرسلها « ملنر » الى « اللنبى » فى ٣٠ يونيــو ١٩٢٠ ، وردا على أسئلة منكررة من « اللنبى » وقال « ملنر » فى البرقية : ان المفاوضات تسير سيرا مرضيا ، وزغلول وأصحابه يريدون اتفاقا وديا ؛ « والظاهر انهم يقبلون تسوية تضمن المحافظة على أساس المراقبة البريطانية لأمور مصر » ، بشرط عدم ظهورها متناقضة مع مطلب الوفد والأماني التى ولدها فى نفوس المصريين . وأن اللجنة ترغب فى محالفــة تضمن استقلال مصر بصفتها دولة ملكية دستوريه مع الاعتراف من مصر بحق بريطانيا بابقــاء جيش بريطانى للدفاع عنها وتعيين انجليز فى وظائف الحكومة لحماية الأجانب بنظام بوليسى يكون الحكمداريون فيه من الانجليز . وقالت البرقية أيضا : ان تحفظاتنا التى سنتمسك بها قد لا يقبل بها زغلول ورفاقه « لأنها تقيد الاستقلال قليلا » (!) أو قد يقبلون بها ولا يقبلها اصحابهم فى مصر فينضمون للحزب الوطنى للتأثير على الجمعية التشريعية فلا نكون للاتفاق قيمة كبيرة . ثم أضافت البرقية : بضرورة اشتراك السلطان وبعض الوزراء فى العمل لأن المفاوضات الحالية ليست فى الواقع الا مناقشات بقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم . ولغاية الآن لم تحدث مناقشة أصلا فى مركز السلطان ؛ وقوانين الوراثة ؛ ولذلك نرجوكم كمنــدوب ســام أن تتكلموا فورا مع السلطان وتطلعوه على الموقف كما هو الآن ؛ وتؤكدوا له ان حكومة جلالة الملك ليس فى نيتها مطلقا أن نصل الى حل من وراء ظهره » (١٢٨) .

واغضبت هذه البرقية « سعد زغلول » أشد الغضب ؛ وقال « لولرند » ممثل « ملنر » اننا لانقبل أية تسوية تقضى بوضع أية مراقبة ظاهرة أو خفية ؛ ولا نقبل بقاء جندى واحد ولا نظام خاص بالبوليس ؛ كما نرفض الاشتراك مع غيرنا فى المفاوضات ؛ أو التفاوض بامر السلطان ، بل لا نقبل هذا السلطان نفسه » (١٢٩) .

والواقع أن سعدا أثاره من هذه البرقية عدة مسائل ، أولها ، « الطعن فى أمانة الوفد » وهى « مزاعم لا تتفق مع الواقع » كمــا شرح « ســعد » للطفى السيد وكان هو الوحيد الذى لم يستأ من البرقية حين عرضها « سعد » على اعضاء الوفد بل قال(وياللخزى) ، انه « لا بأس بها فى مجموعها » (١٣٠) .

والقضــية الثالثة التى أثارت « سعد » هى قضية اشراك غير الوفد ، أو هى فى الحقيقة عدم الاعتراف بالوفد . وهو ما أثاره مع « ملنر » ذاته بأن قال : ان البرقية تشتمل على قســمين : الأول كلام لزميلك ــ يقصد « اللنبى » ــ و « العبرة فيه عندى هو بما يتم بيننا لا بما يحيكه للغير أحدنا » .

---

(١٢٨) محمد كامل سليم : صراع سعد ص ٤٣ .

(١٢٩) نفس المصدر : ص ٤٤ .

(١٣٠) نفس المصدر : ص ٤٤ .

والقسم الثاني : « واني لا أقبل الانتداب للمفاوضة بالاشتراك مع غير الوفد » (١٣١) أما ملاحظاتنا عن هذه البرقية فهي ان سعدا اطلع عليها عن طريق « ولرند » ممثل « ملنر » وثانيا أن لطفي السيد (ولم يكن الوحيد في رأينا) لم يستأ مما فيها بل عدها « لابأس بها في مجموعها » . وتدعونا هاتان الملاحظتان الى الظن ، والاستنتاج بأن « ملنر » أراد اطلاع سعد عليها عمدا حتى يعرف خطه الحقيقي في المحادثة كما كان « ملنر » يريد الضغط عليه ارهابا وتيئيسا ، خاصة مع الشدة التي أبداها ويبديها « سعد » من أول المحادثات حتى كادت تنقطع ، وقد تأجلت فعلا في ٧ يوليو الى أجل غير مسمى بعد تقديم « ملنر » مذكره تتعلق بالرقابة البريطانية على الوظائف العليا والبوليس والجيش (١٣٢) . كذلك ما بدا في تشدد « سعد » اذ حدث في كل مرة عرض فيها « ملنر » لقضايا أسفرت عن اقتراح ببقاء قاعدة أو اشراف على الدولة بأية صورة أن قال «سعد» : «هذه في ذمتي واعتقادي حماية»(١٣٣) وفي أواخر يونيو ، تجلى لملنر استحالة الاتفاق مع « سعد » وأثبتت المحادثات الخلاف في كل شيء الا مسألة التمثيل السياسي ، وسعد يعتقد بفشل المفاوضة وملنر يعتقد أن سعدا لن يوافق على أساس مشروعه (١٣٤) .

وهذه وغيرها تجعلنا نعتقد بأن « ملنر » أراد من هذه البرقية أرهاب وتيئيس « سعد » والضغط عليه . ولم يقتصر الأمر على تلك البرقية ، بل فجر الانجليز قضية أخرى ضغطا وارهابا لسعد والوفد . فعلى الساحة المصرية ، وخلال اشتداد المشادات بين « سعد » و « ملنر » ، وبعد أن كانت السلطات البريطانية قد اتفقت منذ حوالى العام مع « محمد سعيد » رئيس الوزراء آنذاك على وقف المحاكمات العسكرية في يوليو ١٩١٩ ، اذا بهذه المحاكمات تعود من جديد ، بقضية عبد الرحمن فهمي الذي أرادت السلطات من اتهامه « ان تحيط بالعناصر التي تراها أكثر نشاطا في الحركة الثورية فتقضي عليها عن طريق المحاكمة ، وأرادت من ناحية أخرى ان تؤثر في سير المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر » (١٣٥) .

ويروى « عبد الرحمن فهمي » للدلالة على تلفيق الاتهام في هذه القضية ، أنه لاحظ كثرة الاتصالات به عن طريق طلاب ، أو غيرهم ، وهؤلاء « كانوا يحرضونه على استخدامهم في عمليات اغتيال . وأن شخصا من بين هؤلاء جاء يقصده في خدمة ثم فوجيء به من بعد يأتي كشاهد اثبات ضده في القضية (١٣٦) .

---

(١٣١) نفس المصدر : ص ٤٥ .

(١٣٢) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣٦ .

(١٣٣) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣٣ .

(١٣٤) محمد كامل سليم : صراع سعد . ص ٥٤ ، ٥٥ .

(١٣٥) الرافعي : المصدر السابق ص ٦٧ .

(١٣٦) مذكرات عبد الرحمن فهمي : محفظة ٥ ملف ٣٠ ص ٣٠٥٧ ـ ٣٠٦٠ .

وأكثر من ذلك فقد علم « عبد الرحمن فهمى » من صديق له أن البوليس قد قام باستدعاء بعض من كان يعمل معه فى لجنة الوفد لدى البوليس ، وعلم هؤلاء بأن وثيقة اتهام تحضر ضده (١٣٧) .

وقال « عبد الرحمن فهمى » كذلك أن القضية اشترك فى تلفيقها البمباشى « أبلت » بواسطة « جندى ابراهيم » و « عبد الحافظ الاسيوطى » وكيل جريدة « الوطن » ورتب هذا التلفيق فى منزل « سُريعى » باشا ومطبعة جريدة «الوطن» بحضور مستر هورنبلور مدير ادارة الأمن العام والبمباشى « أبلت » رئيس القسم السياسى واليوزباشى « سليم زكى » وغيرهم (١٣٨) ويقول « عبد الرحمن فهمى » أن الهدف من تلفيق الاتهام هو صرف الناس عن القضية الكبرى لاعتقاد الانجليز أنه محرك الثورة (١٣٩) .

وأما ملحوظتنا الثانية الخاصة بعدم استياء « لطفى السيد » من برقية « ملنر » ، فهذه تتعلق بما أرادته البرقية فى رأينا فى قياس نبض المتهادنين داخل الوفد ، فقد كان « ملنر » أثناء المناقشات « يثير المسائل المختلفة واحدة واحدة ، لا ليصل الى قرار ، ولكن ليستطلع وجهات النظر ، ثم يجىء فى الاجتماع التالى ليثيرها واحدة واحدة ، مع تفصيلات أكثر ، ويترقى فى طرح التفاصيل لا ليحسم ولكن ليحلل وليدرس ما وراء كل موقف » . « كان يريد فرز المعتدلين عن المتشددين » (١٤٠) .

فضلا عن أن « ملنر » أراد مفاوضين جدد من طراز المعتدلين وعدلى كما يبين بعد قليل .

المشروع الانجليزى الأول والمشروع المصرى :

كانت المحادثات تتوقف نتيجة لغضبة « سعد » بسبب قضية « عبد الرحمن فهمى » واجراءات السلطات البريطانية التعسفية ، ومنها منع مصطفى النحاس عضو الوفد ومنع المحامين معه من مقابلة المتهمين ، ومنها كذلك جمع الشهود بالرشوة والتهديد وقد طرح « سعد » القضية مجددا فى ٩ يوليو ١٩٢٠ واقترح على الوفد قطع المفاوضات والعودة الى باريس للاسباب التالية التى قدمها « سعد » :

١ ــ علو مركز « عبد الرحمن فهمى » ماضيا وحاضرا ودورة التنظيمى الكبير

---

(١٣٧) نفس المصدر : ص ٣٠٦٢ ــ ٣٠٦٣ .

(١٣٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٦ ملف ٤٣ ص ١ ــ ٢٠ .

(١٣٩) نفس المصدر .

(١٤٠) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣٢ ، ٤٦ .

فى الحركة الوطنية ، والمنفذ لرغبات وقرارات الوفد . وان القبض عليه يعد محاولة لشل نشاط الحركة بالرعب والارهاب .

٢ ـ ان القبض على « فهمى » تم فى أول يوليو ونحن الآن فى ٩ يوليو ـ والقول لسعد ـ وغير معقول عدم احاطة الحكومة علما لملنر . ان ملنر يدعى كذبا بعدم علمه .

٣ ـ لو كان ثمة احترام للوفد ، لكان « ملنر » قد احاطه علما قبل أو بعد القبض على « فهمى » .

٤ ـ ان الانجليز أرادوا من هذه القضية اعلان الحرب العلنية « على الحركة الوطنية فى مصر ، فهم يشردون ويسجنون ويضطهدون وينشرون الارهاب فى مصر » ونحن فى لندن بين موائد وحفلات وتفاوض مع الأعداء .. ان قلبى « يذوب أسى وأسفا على هذه الحالة التعسة التى لا تطاق » .

٥ ـ ان واجب اللياقة كان يقتضى من الانجليز فترة هدنة فى مصر ، فيكفوا عن هذه الحرب . ولكن « لا لياقة ولا سياسة ولا عدالة ولا احترام عندهم » .

وعلى أساس الأسباب المتقدمة طالب « سعد » بالكف عن « هذا العبث الذى يوصف بالمفاوضات » ، وخاصة أنها تتعثر فى كل يوم خطوة . واقترح « سعد » على الوفد قطع المفاوضات ، مسببة فى كتاب الى « ملنر » يكون احتجاجا ، وخلاص من « هذا العبث الاليم » « ومحافظة على كرامتنا وكرامة البلاد » (١٤١) .

وتكلم « حمد الباسل » ، فأيد سعدا ، وان طلب اتصال « عدلى » بملنر قبل اتخاذ القرار وأما « عدلى » فقد اجاب من فوره بأنه لا يذهب فى المهمة ، واقترح التريث . (!) ووقف « لطفى السيد » و « على ماهر » و « علوبة » و « محمد محمود » و « المكباتى » و « عبد العزيز فهمى » فى جانب عدم حكمة قطع المفاوضة ، وحجتهم أن « ملنر » على وشك التقدم بمشروعه الذى قد يسفر عن خير (ا) وقال « عدلى » أن « ملنر » يجب أن يعطى الزمن الكافى ليصلح ما أفسده غيره » (١٤٢) وأخيرا اقترح « عبد العزيز فهمى » التاجيل للتروى فى الأمر (١٤٣) (!)

وخرج « سعد زغلول » بنتيجة سياسية حاسمة من هذه المسألة وموقف

---

(١٤١) محمد كامل سليم : صراع سعد ص ٤٧ ـ ٤٨ .

(١٤٢) نفس المصدر : ص ٤٩ .

(١٤٣) نفس المصدر والصفحة .

أعضاء الوفد فيها فقال « لا يتأتى لضعيف أن يبث روح الثورة ولا لهازل أن يدرك معنى الجد والكرامة » (١٤٤) ·

وفي ١٧ يوليو تسلم الوفد مشروع « ملنر » ، وبعد ترجمته اجتمع الوفد لبحثه مع عدلى » حيث أصاب أعضاء الوفد « دهشة بلغت درجة الذهـول » فاتفقت الاراء على رفضه » (١٤٥) ·

ويتلخص مشروع « ملنر » الأول في الآتي :

١ ـ تعهد بريطانيا « بضمان سلامة أرض مصر واستقلالهـا » لا اعتراف باستقلال مصر ·

٢ ـ « ابقاء قوة عسكرية يحدد مكانها فيما بعد » « نظير مسئولية بريطانيا عن سلامة مصرولحفظ المواصلات الامبراطورية ومع حق استعمال الموانى والمطارات » ·

٣ ـ الاعتراف بالتمثيل السياسى « ويكون لممثل بريطانيا حق التقـدم على الآخرين » ·

٤ ـ يكون لبريطانيا حق وقف أى قانون يتعلق بالاجانب نظير تعهد بريطانيا باسترداد حق مصر في التشريع والادارة · مع حق التقاضى أمام العصبة ·

٥ ـ مستشار مالى انجليزى لصندوق الدين وآخر قضائى له حق التأكد من حسن ادارة قوانين الاجانب ·

٦ ـ الاتفاقية دون مدة محددة (١٤٦) ·

ورد الوفد على هذا المشروع بمشروع آخر تضمن الآتى :

١ ـ الاعتراف باستقلال مصر والجلاء والسيادة للملكية دستورية ·

٢ ـ الجلاء يتم خلال مدة يتفق عليها ·

٣ ـ قاعدة عسكرية على الجانب الآسيوى للقنال لمدة عشر سنوات لا تتدخل في شئون مصر الداخلية ، ولا تخل بحيدة القنال ·

٤ ـ دفاع مشترك عن القناة ، وحق التمثيل السياسى لمصر ·

٥ ـ عدم ابرام مصر تحالفا مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ·

٦ ـ مادة خاصة بالامتيازات ·

---

(١٤٤) نفس المصدر · ص ٤٩ ـ ٥٠ ·

(١٤٥) نفس المصدر . ص ٥٩ ـ ٦٠ ·

(١٤٦) طارق البشرى . سعد زغلول يفاوض ·· ص ٤١ ـ ٤٢ ·

٧ ــ يحل موظف بريطانى محل صندوق الدين اذا الغى ٠

٨ ــ نائب عام انجليزى للمحاكم المختلطة فى حالة الغاء المحاكم القنصلية ٠

٩ ــ الاتفاقية كلها محددة بثلاثين عاما (١٤٧) ٠

ورفض « ملنر » وغضب من هذا المشروع وأبلغ « عدلى » هذا للوفد فأعلن « سعد » ضرورة قطع المفاوضات ورأت الاغلبية من جديد التريث وأن يذهب « عدلى » ليعرف رأى « ملنر » الاخير قبل صدور قرار الوفد (١٤٧) ٠

وعزم « سعد » على الرحيل من لندن ، فأقنعه « علوبه » بتأجيل السفر لأن « عدلى » قابل « ملنر » فأبدى استعداده لتعديل مشروعه ، كما أنه يعتزم ارسال برقية الى « اللنبى » يرجوه فيها تخفيف الاحكام العرفية ، وتخفيف الضغوط عن الشعب ، وتلقى « سعد » فى نفس اليوم ــ ٢٠ يوليو ــ كتابا من « ملنر » يدعوه لمقابلته فى صباح ٢١ يوليو (١٤٨) ٠

وفى تلك المقابلة ، أوضح «سعد» لملنر ــ بناء على تساؤله ــ انه أزمع السفر لان « ملنر » نفسه هدد بقطع المفاوضة ، ولانه رفض مشروع الوفد : كما رفض الوفد مشروعه ٠ فحاول « ملنر » جر « سعد » لمناقشة بعض المسائل ، كالقوة العسكرية والدفاع والمواصلات فكان رد « سعد » بأنه سبق بحث هذه المسائل ولا جديد بشأنها ومصر ترفض استمرار الاحتلال فى اى بقعة من أرضها ولا يقبل الوفد بأى شىء مخالف لتوكيل الأمة أو مخل بالاستقلال ، فكان رد « ملنر » عجيبا اذ قال بأن التوكيل من صنع سعد ووضعه وهو الذى أملاه على الشعب فرد « سعد » بأنه حتى لو سلم بهذا فان التوكيل أصبح عقدا مع الشعب لا يمكن نقضه أو تحويره ٠ فاستخدم «ملنر» لغة التهديد فقال بأن الانجليز يقبضون على كل شىء فى مصر ونريد التخلى نظير قبول مركز انجلترا فيصبح شرعيا ؛ وان هذا التخلى لا يكون دفعة واحدة بل لابد من المراقبة ووضع قوة عسكرية ٠ فكان رد « سعد » حاسما : نحن لا يمكن « مطلقا أن نوافق على تصحيح مركزكم ، فيصبح شرعيا ، ولا نقبل مراقبة مستندة لقوة عسكرية جئنا للخلاص منها » ، واستمر الجدال حادا ، وانتهى بوعد من « ملنر » بالرد بعد مشاورة زملائه ٠ (١٤٩) ولكن رد « ملنر » جاء فى ٢٢ يوليو برفض قاطع لمشروع الوفد ، واعتبار المشروع الانجليزى هو الحد الأقصى السخى ٠ (!) فطلب « سعد » من جديد قطع المفاوضة ، وانقسم الأعضاء : « محمد محمود » و « لطفى السيد » و « علوبة » و « فهمى » ومعهم « عدلى » يريدون الانتظار ، و « واصف غالى »

---

(١٤٧) نفس المصدر ٠

(١٤٨) محمد كامل سليم ، صراع سعد ص ٦٥ ــ ٦٧ ٠

(١٤٩) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ٦٧ ــ ٧٠ ٠

و « سينوت حنا » و « المكباتي » و « الباسل » و « علي ماهر » لم يعد لديهم صبر . ولكنه في النهاية وافقت الأغلبية على التأجيل الى الغد باقتراح من « عدلي » وبعد أخذ ورد لعب فيه « عدلي » دور الضاغط على « سعد » والمغري لأعضاء الوفد بالبقاء . ثم جاء « رشدي » لينضم الى عدلي . (١٥٠) ثم بدأت خيوط المؤامرة الجديدة تتضح اذ اختلى « عدلي » و « رشدي » بسعد وطلبا منه ألا تكون المقاطعة مغضبة كطلب « ملنر » وان الانجليز يعرضون ما عرضوا من « التسهيلات » لتكون أساسا لاتفاق مع الأمة ، وأنه « ملنر » يطلب من « سعد » عدم معارضة هذه الأساسات . فرفض سعد هذا العرض الاستعماري ، واحتفظ لنفسه بحرية العمل . (١٥١)

كانت استراتيجية « سعد » الأساسية في هذا كله ، كما يقول أحد المؤرخين ألا يلتزم ، فيكون حرا بنقد ويهاجم ، أي اتفاق يبرمه « عدلي » أو غيره . (١٥٢)

وقد أدرك « ولروند » مثل « ملنر » هذا قبل ذهابه الى باريس فقد كتب الى « ملنر » من القاهرة يقول انه ما دام « سعد » قد عاهد الشعب على الاستقلال التام . فهو يريد نقل أية مسئولية في مصالحة ـ تهادن تتم مع الانجليز ، الى عدلي او غيره وهو أمر أغفله ـ ولروند ـ في عجلته للتوفيق بين « سعد » و « ملنر » ونسيه الأخير فيما بدا . وكتب « ولروند » يقول : « انه جد ممكن أن نجذب بمساعدة عدلي باشا الوفد الى جانبنا » (١٥٣) .

والواقع أن هذا هو الذي حدث فعلا ، فها هي أغلبية الوفد تقف الى جانب عدلي بل ها هو « ملنر » يتكلم على لسان عدلي ورشدي فيطلب ألا تكون المقاطعة مغضبة ، ويعني ذلك ان المطلوب من « سعد » ألا يعارض غيره اذا قبل أساسات « ملنر » للمفاوضات المقبلة فصرح « سعد » : بأنه فهم « فهما غامضا » « بأن عدلي ورشدي يريدان الاستمرار في المفاوضات » بعد أن يقطعها « سعد » " وان أعضاء الوفد يميلون ميلهما ومستعدون للتظاهر بالانقسام اذا خالفهم الرئيس » . (١٥٤)

والواقع أن خطة لعزل «سعد » بدأت بعد هذا ، فقد علم « سعد » بأن « عدلي » و « رشدي » و « فهمي » و « علوية » اشتركوا في وضع مشروع جديد لاستئناف المفاوضة وحمل «عدلي» المشروع الى «ملنر» دون اطلاع «سعد»

---

(١٥٠) نفس المصدر . ص ٧٠ ـ ٧٧ .

(١٥١) نفس المصدر .

(١٥٢) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 127-128.

(١٥٣) Ibid.

(١٥٤) محمد كامل سليم : المصدر السابق ص ٧٧ ـ ٧٨ .

وحضر الأعضاء وتوسلوا الى « سعد » أن يؤجل سفره حتى تتم مقابلة هامة بين « عدلى » و « ملنر » . (١٥٥) وكان « سعد » يدرك غرض « ملنر » فى كسب الوقت ، وهو انما بقى فى لندن تحت ضغط المعتدلين الذين حاصروه « وكان هو – أى سعد – يفعل الأفاعيل هجوما عليهم ومصابرة لهم والتفافا وراءهم ، وعينه على مصر حذر الانقسام ، ولم يكن قد قيس بعد حجم التأييد والقوة السياسية التى يتمتع بها كل من الجانبين » (١٥٦) .

ومن الجدير بالذكر بصدد الخلاف بين « ملنر » والوفد حول مشروعيهما ان البعض قد ذهب الى تماثل المشروعين « فقد قبل المشروع المصرى القيود على الاستقلال وجاء المشروع الملنرى بها نفسها مع زيادة فى التفصيل » . (١٥٧)

ويذهب البعض الآخر الى تأييد هذا الرأى ، وتحميل سعد مسئولية مشروع الوفد كله لأنه يتسق مع فكرة وخطة السياسى » (١٥٨)

واننا لنتساءل ردا على هذا فيم اذن كانت هذه المعركة التى رمى فيها « ملنر » والمعتدلون بكل ثقلهم حتى أزمعوا الاتفاق على مشروع « ملنر » نفسه كما قال « رشدى » لسعد . (١٥٩)

والحقيقة ان المشروعين لم يكونوا سواء ، حتى اذا سلمنا بمسئولية «سعد» عن المشروع المصرى كله ، مع ان الصحيح أن مشروع الوفد كان يعبر عن توازن القوى داخل الوفد نفسه ، ويقطع « كامل سليم » بأن « الرئيس هو الذى وضع بنفسه نص المادة الأولى ونص المادة الثانية ، وحمل الأعضاء على قبـول هذين النصين لأنهما غاية فى الصراحة والوضوح ، وعاونه فيهما « واصف غالى » (١٦٠) وهما النصان اللذان ينصان على استقلال مصر والجلاء صراحة . أما باقى نصوص المشروع المصرى ، ففيها حقيقة بعض القيود لكن المسألة الأساسية هى التصريح والتشريع بالجلاء والاستقلال بوضوح وتحديد القيود بمدة زمنية . فضلا عن عـدم التسـليم لانجلترا بحق الدفاع عن القنـاة باعتبـارها مواصـلات للامبراطورية . (١٦١)

أما المشروع الانجليزى فليس فيه أى نص عن الاستقلال أو الجلاء . ولا أى مدة للاتفاقية وانه لعجيب ان يذهب مؤرخ كشفيق غربال الى القول بتماثل

---

(١٥٥) نفس المصدر : ص ٧٨ .
(١٥٦) طارق البشرى . المصدر السابق ص ٤٢ .
(١٥٧) محمد شفيق غربال تاريخ المفاوضات .. ص ٧٦ .
(١٥٨) لاشين . المرجع السابق ص ٢٨٨ – ٢٨٩ .
(١٥٩) لاشين : المرجع السابق ٢٨٧ – ٢٨٨ .
(١٦٠) كامل سليم . المصدر السابق ص ٥٩ – ٦٠ .
(١٦١) نفس المصدر . ٦٢ .

المشروعي . فالمهم هو ما كانت تريد الوصول اليه انجلترا من تحفظات تمكنها من التدخل بصفة مستمرة في الشئون المصرية مع رفض الجلاء ، أو تحديده ·
ويؤكد هذا أن « ملنر » بعد أن احتدم الخلاف بينه وبين « سعد » جاء في ٢٩ يوليو فعرض على « عدلى » أربعة مسائل ، تتمسك بهم انجلترا « كل التشبث ولا مندوحة عنها » وهي :

١ ـ أن تكون مشرفة على التشريع للأجانب ·

٢ ـ أن تحتل منطقة القنال (ليس فقط) ولكن ، لتأمين مواصلاتها الامبراطورية ·

٣ ـ ألا تعقد مصر معاهدة سياسية من غير رضا بريطانيا ·

٤ ـ أن يكون لممثلها السياسي في مصر صفة خاصة ، وأن يكون مقدما على سائر ممثلي الدول (١٦٢) ·

والمؤسف والمخزى أن « لطفي السيد » و « عبد العزيز فهمي » قد أبديا اعجابهما الشديد بهذه التحفظات وشكرا عدلى عليها ، أما « سعد » فقال ان هذه التحفظات أخف أنواع الحماية وأقل أنواع الاستقلال · فالنقطة الأولى تمثل خطورة محدودة وان كانت ذريعة للتدخل · والثانية غاية في الخطورة « لأنه يصح أن تتدخل انجلترا بجنودها في أى اضطراب داخلى ، بحجة القنال · أو الاجانب » ، فتحرم مصر بذلك من عمل أى تغيير في الانظمة الداخلية التي لابد منها ، حسب سنة التطور العالمي » والثالثة مظهر حماية والرابعة مظهر صارخ للحماية ، و « دليل على تبعية مصر » (١٦٣) ·

ولم يكن « سعد » في هذا يرجم بالغيب ، فان هذا ما حدث بالفعل بعد تصريح ٢٨ فبراير ، وما تلاه من منع قانون حرية الاجتماعات ، أو تطوير الجيش أو تحريم الاعتداء على الدستور ·· الخ ـ ما سيأتي . لم يكن « سعد » يقرأ الغيب في هذا وانما يقرأ صحيفة الاستعمار وتاريخه ، ومن هنا كانت معارضته المشددة ، وسط أنواء الخلاف والانقسام ، والتهادن بل والتآمر أيضا ·

استئناف المفاوضة ومشروع « ملنر » الثاني :

استؤنفت المفاوضات من جديد مع « ملنر » وان كانت هذه المرة ثنائية بين « عدلى » و « ملنر » ، فقد اخذ الأول من ٢٥ يوليو الى ١٠ أغسطس ١٩٢٠

---

(١٦٢) نفس المصدر : ص ٨٥ ـ ٨٦ ·
(١٦٣) نفس المصدر والصفحة ·

يجتمع بملنر ولجنته ثم يأتي الى « سعد » وأعضاء الوفد . وكثيرا ما قال ان البت في المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضة مع الوفد . وفي ١٠ أو ١١ اغسطس سلم « عدلى » المشروع الجديد الى الوفد فلما قرأه سعد اقشعر بدنه لأنه وجده حماية صرفا . (١٦٤) وكان « عدلى » قد حمل معه وثيقتين ، أولاهما كتاب من « ملنر » الى « سعد » والثانية نص المشروع الجديد الذى قيل انه قائم على مشروع « عدلى » التوفيقى لمشروعي « ملنر » والوفد . وقد حدد الكتاب الموجه من « ملنر » الى « سعد » أن يتقابلا في ١٣ اغسطس للمناقشة على أساس المشروع الجديد . ولفت الكتاب النظر الى أن المشروع الجديد بين التسوية على أحسن وجه ، وأن اللجنة مستعدة للاشارة على حكومتها بقبوله اذا اظهر الوفد وزغلول اقتناعهم به ، واستعدادهم للدفاع عنه وترغيبه الى الشعب في مصر . كما لفت الكتاب النظر كذلك الى أن يستعمل الوفد كل نفوذه للحصول من جمعية وطنية على الموافقة على عقد معاهدة على أساس المادتين الثالثة والرابعة من المشروع . وأنه بدون اتحاد الفريقين الانجليزى والمصرى على تأييد المشروع فان النجاح سيكون صعبا جدا (١٦٥) .

والمشروع الجديد كان يسلب مصر حقوقا اكسبها اياها المشروع الأول. ففى الأول كان سريان التشريع على الأجانب لا يحق معارضة ممثل بريطانيا فيه الا اذا كان التشريع لا يتفق مع ما هو مطبق في الدول صاحبة الامتيازات كما كان لمصر ألا توافق على تدخل ممثل بريطانيا ورفع الأمر الى العصبة . كذلك كان لمصر في مشروع « ملنر » الأول حق عقد المعاهدات الخاصة بالغاء الامتيازات بمساعدة انجلترا ، فسحب المشروع الجديد منها هذا الحق وجعله من حق انجلترا مع الدول الأخرى ، وأما مصر فعليها اصدار المراسيم المنفذة (١٦٦) ويرى آخرون أن المشروع الجديد دلت صياغته على خبث شديد ، فقد علقت ديباجته مسألة الاستقلال على تحديد العلاقات بين البلدين وتعديل نظام الامتيازات . « ثم علق الامرين على مفاوضات تتم مع ممثلين معتمدين من الحكومة المصرية » وكان هذا يشير الى اعتزام بريطانيا تخطى الوفد وسعد زغلول وكان عدلى هو المرشح لتولى المفاوضات يؤيده معتدلو الوفد كما علق مشروع الاتفاقية على مفاوضات أخرى تجرى بين انجلترا والدول صاحبة الامتياز (١٦٧) .

وقال البعض أن المشروع الجديد ، قد اشتمل على مزايا لم يتضمنها

---

(١٦٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٩٣ .

(١٦٥) كامل سليم . المصدر السابق ص ٩٦ ـ ٩٧ .

(١٦٦) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٩٣ .

(١٦٧) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٤٢ ـ ٤٣ .

المشروع الأول فقد نص على اعتراف انجلترا ، باستقلال مصر ، كدولة ملكية دستورية ، ذات هيئات نيابية · كما نص على أن وجود القوات العسكرية البريطانية فى الاراضى المصرية لا يعتبر باى حال من الاحوال احتلالا عسكريا للبلاد . كما انه لا يمس حقوق مصر » . (١٦٨)

ولكننا نرى أن هذا لم يغير من الأمر شيئا ، فقد أصبح الاحتلال معترفا به من مصر ،واعترفت به كأمر لا يمس حقوقها ، مع ان القاعدة (الثالثة) من مشروع «ملنر» الثانى ، تنص على ان الاحتلال لحماية المواصلات الامبراطورية (١٦٩) وهذا ما يصم مصر بالتبعية ، والعمل لشىء لا يتعلق بحقوقها بل يمسها ويضر بها ضررا بليغا فضلا عن عدم تحديد مكان القاعدة ولا مدة الاحتلال ·

اضافة الى ذلك فقد نص المشروع فى قاعدته الخامسة على تحديد نصوص فى القانون النظامى الجديد ــ الدستورــ تنص على الحريات الدينية وحماية الاجانب (١٧٠) وفضلا عن ان هذا لا شان له بالمعاهدات فانه يعطى المجال مستقبلا للتدخل · على أن المسألة الأساسية فى مناقشة المشروع الثانى هى فى رأينا :

أولا : مشكلة الاحتلال ·

ثانيا : مشكلة وجود القاعدة باعتبارها أساسا للدفاع عن الامبراطورية ·

ثالثا : مشكلة المركز الخاص لممثل بريطانيا فى مصر ·

رابعا : عدم تحديد مكان القاعدة أو مدتها وحتى اذا قيل ان هذا متروك ــ للمفاوضين الجدد لتحديده فتلك هى الكارثة ! لان المشروع كما وضح وكما اتضح من دور «عدلى» فى وضعه ، جاء بعد عزل سعد ،والتمهيد لمفاوضات جديدة مع قوى سياسية لن تكون الا قوى المعتدلين القابلة باى اتفاق ، فقد علق أمر الاتفاق على تخطى سعد زغلول والوفد فى المفاوضات الرسمية ، الامر الذى كشف عنه من قبل كتاب «ملنر» الى «اللنبى» فى ٣٠ يونيو وكل ما وعد به «ملنر» من استقلال فى هذا المشروع «توخى فيه أن يحقق مالا يصبوا المعتدلون فى الوفد الى سواه ، وبهذا يعمق الصدع بينهم وبين سعد وفريق المتشددين ، وهذا ما حدث فعلا » (١٧١) فبعد تقديم المشروع وقول « سعد » فيه انه أدنى للحماية وأبعد عن الاستقلال قرر « سعد » أن يمسك عن الخوض فيه ، أو الادلاء برأيه حتى النهاية ، ثم انفرد بعدلى وقال انه يخشى على تاريخه ومركزه من الامة . وحاول «عدلى»ان يثنى سعدا عن موقفه فنصحه ألا يتبع الوهم ، فالأمة تقبل بما يقبله ، لكن

(١٦٨) رمضان : المرجع السابق ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤ ·

(١٦٩) عبد العزيز الرفاعى · ثورة مصر سنة ١٩١٩ الطبعة الأولى ص ٢٢٩ ــ ٢٣٠ ·

(١٧٠) نفس المرجع : ص ٢٣١ ــ ٢٣٢ ·

(١٧١) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٤٣ ·

سعدا قال أن ماعنده ليس بوهم ، وانه ضاق به الحال وهو يعلم ما احاط بالأمة من الكرب . وضعفها عن دفع المصاب الذى ألم . والتسوية الجديدة لا شك تنفس عن كرب الامة ، وتحرجها من الضيق الحانق »(١٧٢) .

وعند عرض الموضوع للمناقشة استغرق خمس جلسات ساخنة انقسم الرأى الى قسمين : القسم الأول وضم سعد وعلى ماهر وواصف غالى وسينوت حنا الذين رفضوا المشروع على أساس انه حماية لا شك فيها . والقسم الثانى وهم أغلبية الوفد عبد العزيز فهمى ولطفى السيد وعلويه والمكباتى ومحمد محمود وحمد الباسل ووراء هؤلاء عدلى مؤيدا ومشجعا(١٧٣).

ويقول البعض أن الكل قد اجمع فى اجتماع آخر على صلاحية المشروع كأساس للمفاوضة « باستثناء » سعد الذى خالفهم جميعا ، وأثبت لهم الأسباب التى بنى عليها مخالفته لهم « كما عجب سعد » من تحول عبد العزيز فهمى الذى سبق وأن صرح « بأن المشروع كله حماية » (١٧٤) .

والواقع ان فهمى لم يقل هذا الرأى الاخير الا بعد سفر المندوبين الى مصر لعرض المشروع للاستفتاء . فقد لاحظ « فهمى » اجتهاد سعد فى وضع صيغة لالغاء الحماية ، فقال فهمى بأن المشروع كله حماية فعجب «سعد» وساله لماذا لم يقل بهذا الرأى من قبل وأيد المشروع مع زملائه فقال «فهمى» اننا نختار أهون الشرين » (١٧٥) فدل هذا يقينا على قبول المتهادنين لأى مشروع يغطى الحماية بستار رقيق .

وعلى أية حال فقد تقرر فى الاجتماع الأخير للوفد وقبل مقابلة «ملنر» بأن يبلغوا الأخير انهم اتفقوا على عرض المشروع على الأمة لتقول برأيها فيه ، وبقيت طريقة عرضه عليها كيف ومن الذى يتولى عرضه وهل يدلى سعد برأيه الى الأمة أو يقول الأعضاء رأيا (١٧٦) .. الخ . وعقدت الجلسة التى حدد «ملنر» تاريخها فى١٣ اغسطس وحاول «سعد» مناقشة المشروع فرفض « ملنر » قائلا انه لا يقبل مناقشة فى أساسيات المشروع فهو اما أن يقبل أو يرفض فلزم «سعد» الصمت بعد ان قال «اذن انتهت مهمتى هنا» (١٧٧) وجرى الحديث بعد ذلك بالانجليزية بين « ملنر » و « عدلى » وبعدها دعا ملنر سعدا الى أن يبدى ما عنده من ملاحظات فرد « سعد » بأنه مادام الأمر بالقبول او الترك فليس عندى ما اقوله « وهنا عاد الحديث بالانجليزية بين ملنر وعدلى وعنده انتهت الجلسة ، فانصرفوا على فتور تام وان تخلف عدلى بضع

---

(١٧٢) لاشين . المرجع السابق ص ٢٨٩ ــ ٢٩٠ .
(١٧٣) كامل سليم . المصدر السابق ص ١٠٤ ــ ١٠٥ .
(١٧٤) لاشين . المرجع السابق ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ .
(١٧٥) كامل سليم : المصدر السابق ص ١٣٩ .
(١٧٦) نفس المصدر ص ١٠٥ ــ ١٠٦ .
(١٧٧) نفس المصدر : ص ١٠٧ .

دقائق بنــاء على طلب « ملنر » (١٧٨) ويفسر البعض الحـــديث الذى دار بالانجليزية ـ وكان سعد يجهلها ـ بين « عدلى » و « ملنر » ان الاخير ســأل الاول : الا يكف هذا الرجل عن عناده فرد «عدلى» لا فائدة . (١٧٩) كما يذهب البعض الى أن سعدا حاول فى هــذه الجلسة الأخيرة اقناع « ملنر » بالنص على الجلاء ، وتأجير شبه جزيرة سيناء ، فرفض ملنر ، وقال بان انجلترا لا تبحث عن ارض . (١٨٠)

وعلى أية حال فقد كان سعد فى حال لا يحسد عليه ، فقد حوصر تماما بتحالف واضح بين قسم غالب من الوفد يقودهم « عدلى » مع الانجليز و «ملنر» وعقد اجتماع للوفد وضح فيه الانقسام ، فقد أكد « سعد » رفضه للمشروع أو توقيعه ، وقال ان لا تضامن فى هذا مطلقا ، فالمشروع مخالف للأساس الذى تالف الوفد عليه ، ثم قال سعد للاعضاء : فاذا كان بمقدوركم فصلى او محــاكمتى أو تاديبى فافعلــوا ، اما ان تقهــرونى على التــوقيع فليس باستطاعتكم ولا اسمح لاحد من الناس ان يتعدى على حريتى واعتقادى (١٨١) وقابل «سعد» «ملنر» بعد ذلك مقابلة الوداع ، بعد ان اتفق الوفد على عرض المشروع على الامة على أن يقف العارضون موقف الحيــاد « فلا يحبذون المشروع ولا يبدو شيئا يتعلق برئيس الوفد » وفى ١٦ أغسطس غادر « سعد » لنـــدن مع البعض ولحق به بعــدها بأيام عدلى والباقون ، وهنــاك ـ فى باريس ـ وجدوا سعدا قد أعد بالاشتراك مع « ســينوت حنا » و « واصــف غالى » بلاغا يتلوه المندوبون الأربعة الذين انتدبهم الوفد لعرض المشروع ، وهم على ماهر ولطفى السيد ومحمد محمود والمكباتى ـ على الامة ، وعرض البيان على أعضاء الوفد فى جلسة ٢٠ أغسطس فوافقوا عليه بالاجماع (١٨٢).

على أن سعدا أعد بيانا آخــر خلاصته ، انه يرى المشروع « حمــاية تحت اسم استقلال » أو هو استقلال فى معنى الحماية « كما اعلن فى نفس مشروع البيان عزمه على استمرار الجهــاد وقال بأن هــذا ما يراه ويعتقده رغم مخالفته لقرار الحيــاد الذى اتخذه الــوفد ، وسيضمه الى أوراقه عسى أن يحتــاجه يوما (١٨٣) .

---

(١٧٨) لاشين . المرجع السابق ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(١٧٩) شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ص ٤٧ .

(١٨٠) محمد حسين هيكل . المصدر السابق ص ١٠٩ ـ ١١٠ ، لاشين : المرجع الســابق ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

(١٨١) لاشين . المرجع السابق ص ٢٩٣ .

(١٨٢) نفس المرجع : ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

(١٨٣) كامل سليم : المصدر السابق ص ١١٩ .

ونحن نتساءل ما هو الذى دعا سعدا لاعداد البيان الأخير ، الذى يعلن فيه رأيه ، بوضوح تم يكتمه ، ويعلن البيان الاخر الذى اتفق الوفد عليه والذى حوى عبارة « لاشتماله ـ أى المشروع ـ على مزايا لا يستهان بهـــا » وهى العبارة التى يقول البعض انها صدمت « كامل سليم » الوثيق الصلة بسعد والذى يعلم بمعارضته الشديدة للمشروع (١٨٤) ٠

ونود أولا ان نصحح هذه الواقعة فما أدهش «كامل سليم » أو صدمه لم يكن متعلقا بهذه العبارة أو هذا البيان بل كان حول تكوين لجنة الاستشارة اذا صدر القرار الاتى من الوفد بشأن استفتاء الشعب :

١ ـ اختيار لطفى السيد ومحمد محمــود وعلى ماهر والمكبــاتى للسـفر الى مصر للاستشارة فى المشروع السالف الذكر وأن تتناول الاستشارة بصفة خاصة أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات ٠

٢ ـ ان يكون المندوبون على الحياد التام فلا يحبذوا المشروع ولا يبدوا شيئا من رأى الرئيس فيه ، حتى يعرف رأى الأمة دون تأثير ٠

٣ ـ يلزم شرح كل الحقائق للناس كما يعرفها الوفد ٠

٤ ـ يضم الى الاعضاء الأربعة ثلاثة من اعضـــاء الوفد فى مصر هم مصطفى النحاس وويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى ٠

وهذا القرار هو ما أدهش « سليم » اذ ما كاد يطلع عليه حتى شاعت فى نفسه الدهشة وسبب الدهشة أن كل القيود التى وضعها الوفد غير عملية ، وحبر على ورق ، فكيف يمكن الحياد مع أن المعارضين للمشروع مؤيدون ومجندون عدا « على ماهر » (١٨٥) ونعـــود لمســألة البيانين اللذين أعدهما « سعد » ٠ وتفسيرنا أن البيان العلنى أجبر عليه سعد اجبارا فرأى نفسه تحت ضغط الأغلبية مجبر على الحيــاد فى مسألة ضــارة بالأمة ٠ ورآها من ناحية أخرى اذا هو خرج على هذه الاغلبية ضارة بالامة كذلك بما قد تحدثه من انقسام لا داخل الوفد فحسب ، بل بين صفوف الجماهير نفسها وهى من واجه بها « ملنر » وواجه بها الاستعمار والحماية ، فحين تم اللقاء الأول بين « سعد » وملنر كان وراء الأخير مقاطعة الدول الكبرى لمصر ، أما « سعد » فكان من ورائه مقاطعة الشعب بأجمعه (١٨٦) ٠

أما الآن ـ وقت مشروع ملنر الثانى ـ فقد ساد الارهاب فى مصــر ،

---

(١٨٤) لاشين : المرجع السابق ص ٢٩٥ ٠

(١٨٥) كامل سليم : المصدر السابق ص ١١٤ ـ ١١٥ ٠

(١٨٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣١ ـ ٣٢ ٠

وضربت الحركة الوطنية ضربة كبيرة ، وأكثر من هـذا ساد التخاذل داخل الوفد ، فان سعدا يعلن بيانه الذى وافق عليه المتخاذلون مصورا واقع الأمر داخل الوفد فيقول عن المشروع : « ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غـير ارادتنـا . وغير واف بمطالبنا ، فلم يسـعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا » . وهذا رأى « سعد » أما رأى المتخاذلين فأعلنه « سعد » فى جزء آخر من البيان صيغ بمهارة شديدة فقال : « غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا قد لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها رأى أخواننا ... الخ » (١٨٧) .

وقد أراد « سعد » بالبيان كما نعتقد قياس موقف الجماهير ، وبيان مدى تأثير هذه المجموعة المتهادنة بينهم « فلم تكن المشكلة أن يتخلف فرد أو أفراد ولكن كانت المشكلة ان يثير هؤلاء انقساما فى الكتل الواسعة حول الوفد » (١٨٨) وسنجد أن سعدا يتبع الخطين معا خط البيان العلنى وخط البيان السرى عبر قنوات أخرى يحيط فيها الجماهير برأيه .

الاستفتاء حول مشروع ملنر :

بعد عودة الوفد من لندن ، واكتمـال تواجدهم ، فى باريس يصحبهم « عدلى يكن » عقد اجتماع بمسكن « سعد » ، وتلا هو البيان ــ المحايد ــ الذى أعده الى الأمة فاقره المجتمعون ، وتقرر سفر الأربعة المندوبين من فرنسا فيصلون الى مصر فى ٧ سبتمبر وينضمون الى الأعضـــاء الثلاثة فى مصر ، فى عرض المشروع على الأمة ، على أن يبقوا شهرا بمصر (١٨٩) .

وفكرة الاستشارة نفسها ، هى من وضع سعد زغلول ، فقد طرحها من قبل فى مسألة سفر الوفد الى لندن ، كما طرحها مرة أخرى فى لندن ، وفى ٢٨ يوليو خلال فترة توقفت فيها المباحثات ، أرسل الى « مصطفى النحاس » سرا يقول ان الوفد قد يلجأ الى استشارة الأمة . ثم طرحها « سعد » مرة أخرى فى أغسطس « وقد رحب لورد « ملنر » من جانبه بتنفيذ هذا الاقتراح ، لأنه أتاح له الفرصة طالما تمنى تحقيقها خلال فترة وجوده بمصر ، وهى سبر غور الرأى المصرى ، يضاف الى ذلك أنه سيمكنه من تعميق الخلاف . الذى كان على علم به بين قوة المعتدلين ، وقوة المتطرفين من أعضاء الحركة الوطنية ، والذى كان أحد أهداف السياسة البريطانية » (١٩٠) .

---

(١٨٧) كامل سليم : المصدر السابق ص ١٢١ .
(١٨٨) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣١ ــ ٣٢ .
(١٨٩) كامل سليم . المصدر السابق ص ١٢٢ ــ ١٢٣ .
(١٩٠) لاشين : المرجع السابق ص ٢٦٧ .

واذا كانت مسألة قياس الرأى العام هى أحد أهداف السياسة البريطانية فان البريطانيين قد أشبعوها قياسا أما مسألة تعميق الخلاف ، وتاكيد الانقسام فوزرها على رأس المعتدلين والاحتلال ٠ فحين طرح « سعد » هذه المسألة على الرأى العام لم يكن ثمة طريق آخر فهو غير مسئول عن تهافت الجناح المتهادن على التفاوض على أسس هشة . وضارة ، وسعد لم يكن مسئولا عن محاولة « عدلى » وجماعة المتهادنين فى الوفد فى محاولة فرض اتفاق ، يضفى الشرعية على الاحتلال الانجليزى كما أن الخلافات التى احتدمت داخل الوفد فبلغت حد الاهمال المتعمد ، من جانب الأغلبية فى اتخاذ موقف من ضرب الحركة الوطنية فى مصر أثناء المحادثات فرفضت الأغلبية حتى مبدأ التضامن مع الصرخات المنبعثة من مصر ٠ ورفضت أن نصغى لصرخات « سعد » تدوى فى آذانهم أن ثوروا لكرامتكم ـ تضامنوا مع امتكم ٠ هذه الخلافات كانت تنبىء عن موقف محدد فى التفاهم مع الاحتلال وموقف محدد كذلك من الشعب وحركته ، وذلك هو موقف المتخاذلين حتى ذهب أحد أقطابهم ـ وهو « علوبة » الى أن قال : « ان الانجليز يعرفون تماما ان فشل هذه المفاوضات سيحدث ثورة ثانية فى مصر ، فاعتقلوا مقدما « عبد الرحمن فهمى » وأصحابه ، وأعوانه حتى اذا قطعت المفاوضات ، لم تقم ثورة فى مصر بسبب اعتقال كل من يمكن أن يتولى قيادتها ، أو اثارتها ، أو الاشتراك فيها ، فهو اجراء تحفظى من جانبهم لحماية أنفسهم ، ومركزهم فى مصر ، ككل اجراء تحفظى لمنع ارتكاب جريمة قبل وقوعها » (١٩١) وهكذا تكلم « عاوبه » على ثورة الأمة من أجل الاستقلال وصف الجريمة ، ولم تهزه أبدا جريمة الاحتلال وانما هزته « جريمة » الأمة ٠ هكذا تكلم « علوبه » وهكذا أيضا تكلم « عبد العزيز فهمى » فقال « نحن هنا نشحذ منها ـ من انجلترا ـ استقلالنا وحريتنا » (١٩٢) ٠

وهكذا ٠٠ نطق غيرهما من قادة الأغلبية فى الوفد . الأمر الذى لم يكن من بد معه وأن تطرح المسألة على جماهير الأمة لتفرق بين النضال من أجل قضيتها ، وبين العبث بحقوقها ٠

وبدأ « سعد زغلول » ومعه نفر قليل معركة جديدة قادها هو من باريس ٠ وكان « سعد » قد ضم ثلاثة فى القاهرة الى وفد الاستفتاء يمثلون اتجاهه وكان « على ماهر » الوحيد من الذين سافروا من باريس ممن يؤيدون « سعد زغلول » غير أن سعدا فوجىء بكتاب من « على ماهر » اليه يقول بضرورة اتحاد المندوبين على الوقوف موقف الذين يغرون الناس بقبول المشروع ٠ وهو ما زاد سعد كمدا وحسرة ، فانه اختار « على ماهر » رقيبا على الثلاثة الآخرين وحتى

(١٩١) كامل سليم ٠ المصدر السابق ص ٨٠ ٠

(١٩٢) نفس المصدر : ص ١٠٨ ٠

يكبح جماحهم ان سولت لهم أنفسهم الخروج على الحياد المطلق في عرض المشروع بحيث تستبين مزاياه وأخطاره ، وازاء هذا الموقف من « على ماهر » رد « سعد » بالتهديد اذا لم ينفذ المندوبون الحيـــاد بدقة فانــه « يطلع على الأمة برأيه مباشرة » (١٩٣) .

ومن « فيشي » كتب « سعد » الى الأعضاء الثلاثة ـ ويصا واصف وعفيفى والنحاس كتابا قال فيه : طى هذا بيان لمنلى وأرباب الرأى تستشفون منه انني لست من رأى المشروع وأريد الأمر بيني وبينكم ، فان المشروع ظاهره الاســتقلال وباطنه الحمـــاية ثم شرح « سعد » فى كتابه « نقاط الخطورة فى المشروع ، ومنها القوة العسكرية ، والتدخل فى تشريعات الأجانب وفى القضاء الخاص بالأجـــانب ، والتدخل فى الماليه ، وفى الحقـــانية عن طريق الموظفين الانجليز ، وجعل المعتمد البريطانى ذا مقام خاص ، وتقييد مصر فى حرية عقد المعاهدات ... الخ . وأضاف « سعد » بأنه لولا حذره من انفصام وحدة الوفد لغادر لندن فى ٢٢ يوليو عقب المشروع الانجليزى الأول ، وقد جاء الثانى أبلغ فى الحماية ، ومع ذلك رأى اخوانى عرضه ، والأسباب التى أبدوها مبهمة ولكنه لا يحول ، دون نظرنا الى التضحيات العديدة التى بذلت ولا يحملنا على تأييد ما هو بعيد عن الاستقلال وختم « سعد » كتابه بهذه العبارات : انى أطلب اليكم شرح الحقائق وعرض الوقائع دون أن تفسروها حتى لا يجد الخصوم اليكم سبيلا للطعن وانى مســتعد لتزويدكم بما تحتاجون من بيان واجابتكم على ما تسألون (١٩٤) . ومن فيشى كذلك أرسل « سعد » أكثر من عشرين خطابا : أربعة الى سعيد زغلول والباقى الى أعضاء بارزين فى الجمعية التشريعية توسم فيهم الوطنية ، وكان « سعد » صريحا للغاية فى استنكار المشروع ، وهكذا قاد معركة ضخمة ضد المشروع من هناك بينما كان الأعضاء الأربعة يعرضون الموضوع بطريقة تغرى الناس بقبوله كما قال « على ماهر » فى خطابه الى سعد (١٩٥) .

وقد طرح أحد الباحثين رأيا مؤداه أن سعدا لجأ « الى استخدام أساليب لا يمكن أن ترقى الى مستوى الأمانة والنزاهة (كذا !) حيث أنه أخذ يبعث بالعديد من الرسائل السرية والشخصية ، الى أعضاء الوفد فى مصر ، والى بعض أقاربه والمتصلين به وغيرهم سواء فى مصر أو غيرها ، يصارحهم فيها بأن المشروع حماية لاستقلال » وأنه « فعل نفس الشيء طوال فترة اقامته بفيشى حتى عودته الى باريس فى ١٦ سبتمبر » وأضاف الباحث : والأدهى من كل ذلك راح سعد فى ثورة غضبه يفكر أكثر من مرة فى توجيه بيان

(١٩٣) نفس المصدر ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

(١٩٤) طارق البشرى . المرجع السابق ص ٤٤ ، كامل سليم المصدر السابق ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(١٩٥) كامل سليم . المصدر السابق ص ١٢٧ .

للأمة يصارحها الرأى ، أولها بتاريخ ١٦ أغسطس والثانى فى ٣ سبتمبر والثالث فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٠ وقد اطلع البعض على هذه البيانات » ثم يقول الباحث » لماذا اختار « سعد » الالتجاء الى هذا النوع من أساليب العمل الذى أبسط ما يقال عنه أنه لا يتفق مع زعيم أمة آثرت الانقياد له » (١٩٦) .

والمشكلة عند الباحث الذى عرضنا رأيه عرضا كاملا ، هى مشكلة « الأمانة والنزاهة » فأى أمانة ؟ وأى نزاهة ؟ أهى أمانة « سعد » تجاه مجموعه لم تكن أمينة قط ولا نزيهة أبدا .. ليس تجاه قائدها فحسب بل تجاه الأمة بأسرها ، التى كانت تلك المجموعة تخدعها وتحتقرها ! ، ألم يكن « عبد العزيز فهمى » باعترافه واعتراف الباحث يرى فى مشروع « ملنر » الثانى حماية بينما يريد تصويره للأمة على انه استقلال ؟! ومع ذلك فان الباحث نفسه قد قرر بأن المندوبين الأربعة لطفى وماهر ومحمود والمكباتى « قد اتفقت المصادر » أو كادت على أنهم تجاوزوا الحد فراحوا يحبذون المشروع ويفسرونه تفسيرا رائقا ثم يعود الباحث فيبرر لهم هذا بانه قد يكون لاقتناع غالبيتهم ورغبتهم فى تجبية الأمة حوله « لمجابهة معارضة سعد » (١٩٧) ونحن نقول أما وأنهم مقتنعين به فهذا صحيح .. ولكن هل كانوا يعتقدون فى أنه استقلال ؟ أعتقد أن الاجابة بالنفى كما سبق بيانه . اذن فهى معركة سياسية بين اتجاه واتجاه ، واتجه المعتدلون فيها الى تجبية الأمة حولهم « لمجابهة معارضة سعد » واذن فهم يريدون عزل « سعد » سياسيا ولو بالزيف . أفلو أراد « سعد » عزلهم كذلك ببيان الحقيقة للأمة يكون متهما عند الباحث بالنكوص عن الأمانة والصدق عن النزاهة .

والحق أن المعركة فى مضمونها كانت داخل جبهة عريضة ، تكونت بعد الحرب العالمية ، وفى ظروف تاريخية محددة ، وجمعت بين طبقات وفئات مختلفة ، لا يختلف معنا الباحث فيما نعتقد بأن مصالح بعض هذه الفئات اتفقت فى التهادن والوئام مع الاحتلال ، وهى ان تناقضت معه تحت ضغط تاريخى معين ، قلص فيه الاحتلال سلطاتها ، فان الاحتلال عاد ـ وتحت ضغط الثورة ـ فلوح لهذه الفئات ببعض المكاسب ، فاهتبلت الفرصة اهتبالا ، وخاصة مع خوفها الشديد من الثورة وراحت تحاول بكل السبل الوصول الى اتفاق مع الاحتلال ، وعزل « سعد » والفئات التى يمثلها ، وحرمانه من تأييد الجماهير ، ووحدتها الذى كان سلاح الحركة الوطنية الرئيسى .

واننى لأتساءل أيضا هل كان من حق « سعد » أمانة ونزاهة وقيادة لأمة أن يخفى رأيه ، الذى هو أقرب الى مصلحة الأمة .. هل كان يجب ان يخفى هذا عن الجماهير ؟

---

(١٩٦) لاشين . المرجع السابق ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .
(١٩٧) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٠٠ .

في رأى الباحث أن سعدا كان يجب عليه الانسحاب وخاصة أنه كان حرا « في اختيار طريقه » ولم يكن « يلتزم دائما بالانصياع لارادة الأغلبية في قراراته وتحركاته » وأنه عبر في قولة مأثورة « لا اجماع ولا تضامن في مخالفة الأساس » (١٩٨) وهذا صحيح كله . ولكن الصحيح أيضا ، أن سعدا في التزامه وعدم التزامه لم يذهب الى ترك الوفد للأغلبية كما لم يذهب كذلك الى توقيع المشروع البريطاني ، الذى كانت العقبة الوحيدة أمامه هي توقيع « سعد زغلول » ومعارضته · لقد رأى « سعد » المخرج الوحيد له وللأمة أن يعود الأمر اليها ، حتى لا ينقسم الوفد انقساما مدويا ، في ظروف لم يدرسها قائده بعد بدقة ، وخاصة وأنه كان في شبه عزلة ، فهو موجود في لندن بين ضغوط وارهاب « ملنر » ، ومناورات ومؤامرات « عدلى » ، وليست المشكلة كما قدمنا في انقسام بين أعضاء الوفد ، وانما بين الشعب نفسه ، وهذه في رأينا هي القيادة الحقيقية ، وقد استطاع سعد الحفاظ على الوفد نفسه ، وتأييد الأمة معا · ولم يخسر كما ذكر البعض « سندا حقيقيا وقويا كان من الممكن أن يكون ظهيره أمام المفاوض البريطاني الذى نجح بدهاء في الزامه بعدم الاعتراض علنا على المشروع عندما قيده « باذاعة أن المباحثات جرت حتى الآن بطريقة مرضية » · (١٩٩) وهذا البعض يعلم يقينا من كل ما تقدم أن هؤلاء لم يكونوا على الاطلاق مع « سعد » على المفاوض الانجليزى بل كانوا عليه ومع المفاوض الانجليزى ، بل أنهم هم وخاصة « عدلى » و « رشدى » اللذين طلبا ألا تكون المقاطعة مغضبة كما سبق وأن أوضحنا · ولم يحدث على الاطلاق أن أذاع « سعد » بأن المباحثات جرت بطريقة مرضية · بل كل ما حدث أن جرى حديث للمجاملة بين « سعد » و « ملنر » في آخر جلسة بلندن ، سأل فيها « ملنر » سعدا الا تستحسنون أن تقولوا ان المفاوضات جرت للآن على طريقة مرضية فرد « سعد » بأن الأمر كذلك حتى الجلسة الأخيرة « فقد كانت المحادثات فيها غير مرضية » (٢٠٠) بقيت مسألة أخرى وهي أن سعدا بعد عودته من فيشى في ١٦ سبتمبر قام — والرند وسيط ملنر — باطلاعه على خطاب مرسل من القنصل الانجليزى بالاسكندرية أعرب فيه عن عدم ارتياحه بشأن سلوك المندوبين في مصر وتجاهلهم للسلطان ودار الحماية ، كما قام « والرند » باطلاع « سعد » على برقية من « كيرزون » يستحسن فيها أن يوجه سعد كلمة الى الأمة تؤيد الأربعة فرد « سعد » ردا عاما ، وأكد التزامه « الحياد التام » (٢٠١) وتخلص مما تقدم الى أن الشبهة التى أراد البعض نسبتها على سعد بتنفيذ الخطة البريطانية ابتداء من الاستفتاء الى محاولة أحداث الانقسام داخل الوفد

---

(١٩٨) لاشين : المرجع السابق ص ٢٩٨ — ٢٩٩ ·

(١٩٩) نفس المرجع : ص ٢٩٩ ·

(٢٠٠) كامل سليم : المصدر السابق ص ١١٣ ·

(٢٠١) لاشين : المرجع السابق ص ٣٠٢ — ٣٠٣ ·

ليست صحيحة وانما على العكس من ذلك فان الانقسام كان مقصودا الرأى العام المصرى وتضليله وارغامه على تأييد المشروع · فضلا عن دور بعض أبطال الاستفتاء فى تضليل الرأى العام المصرى ، فان الصحافة الاستعمارية ، قد بدأت ومنذ سافر « سعد » من لندن دعايتها للمشروع الاستعمارى ، ثم تزايدت هذه الدعاية حتى بلغت الذروة طوال المدة التى أقامها المندوبون فى مصر ، فكانت صحافة لندن وباريس تنشر وبأضخم العناوين : « استقلال مصر الباهر » « مستقبل مصر الباهر » « مصر تحقق أمانيها الوطنية » « مشروع سخى » ···الخ· هذه العناوين الطنانة المخادعة التى خطتها صحافة الاستعمار ابتداء من « الديلى هيرالد » لسان حزب العمال الى « وستمنستر جازت » لسان الأحرار ومرورا « بالمورننج بوست » للمحافظين وغيرها (٢٠٢) · وكانت الصحافة فى مصر تنشر كذلك آراء الأربعة — لطفى وماهر ومحمود والمكباتى الشارحين لمزايا المشروع والمهونين من قيوده (٢٠٣) ·

وكان يؤيد المشروع أغلبية الوفد ومعهم عدلى ، وصحافة لندن وباريس وصحافة فى الاسكندرية والقاهرة ، وعدد كبير من البارزين فى الجمعية التشريعية وبعض كبار الكتاب والمحامين · أما المعارضون فكانوا : سعد زغلول وواصف غالى وسينوت حنا وعلى ماهر ومصطفى النحاس والحزب الوطنى وأفراد قلائل من البارزين · (٢٠٤) وذكرت لجنة ملنر فى تقريرها ان اجتماع الجمعية التشريعية الذى تم فى ١٦ سبتمبر مع أعضاء الوفد أسفر عن موافقة ٤٥ من أعضائها الـ ٤٩ وان كانت هناك طلبات تفسر لبعض النقاط من أهمها الحصول على دليل قاطع على الغاء الحماية (٢٠٥) ·

وقد بذل سعد جهدا كبيرا فى قطع الطريق على الموافقة على المشروع ، فأرسل الى مصطفى النحاس طالبا بذل أقصى جهده لمنع الناس من الموافقة على المشروع ، بغير شرط أو قيد ، **وحث النحاس كذلك ان يضع رغبات وتحفظات حددها سعد فى الآتى :**

١ — الغاء الحماية بنص صريح ·

٢ — تنفيذ المعاهدة فور توقيعها ودون انتظار قبول الدول حلول انجلترا محلها فى الامتيازات ·

٣ — تعيين المعاهدات السياسية التى ترى بريطانيا ضرر توقيع مصر لها ·

٤ — تعيين نوع المساعدات المقدمة من مصر بسبب المعاهدة ·

---

(٢٠٢) كامل سليم : المصدر السابق ص ١٢٩ — ١٣٤ ·
(٢٠٣) نفس المصدر : ص ١٢٧ — ١٢٨ ·
(٢٠٤) نفس المصدر : ص ١٣٤ ·
(٢٠٥) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر : ص ٥٦ — ٥٧ ·

٥ — ضمان الماء الكافي للري .
٦ — الغاء استشارة مصر للمستشارين المالي والقضائي .
٧ — تسوية مسألة السودان (٢٠٦) .

وقد بذل « النحاس » جهودا كبيرة في اقناع أعضاء الجمعية التشريعية ، وأعضاء مجالس المديريات ، على قبول هذه التحفظات . وبذل الاعضاء الأربعة من جهتهم جهودا أخرى على أن تكون هذه التحفظات مجرد رغبات يحقق الوفد منهـا بالمفاوضة ما يستطيع ، ويؤجل البـاقي . وغضب « سعد زغلول » حين وصلت الصحف المصرية الى فيشي . تحمل التحفظات على انها رغبات . وصرح « سعد » أنه سيعتبرها تحفظات ويطلب من « ملنر » التسليم بها (٢٠٧) .

وقد برهن الشعب على ادراك سياسي ، رغم اغلاق المنافذ عليه في التعبير وبخاصة عن وجهة نظر العمال وغير المتعلمين . وقد دفع هذا الوعي بالمندوبين الى التعبير عنه في البيان الذي أصدروه وقت مغادرة مصر عائدين الى باريس ، فذكروا بأن الشعب يريد « استقلالا حقيقيا خليقا به وبمستقبله » وكشفت الاستشارة عن وجود قوى واتجاهات سياسية ثلاث .

أولها : اتجاه يرفض المشروع تماما ، ومثله الحزب الوطني وغيره من العمال وغيرهم واتجاه وافق على المشروع دون تحفظ ويمثلهم أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم واتجاه ثالث وافق بعد رغبات أبداها وطلب تحقيقها ومثله المتعلمون والتجار والماليون وغيرهم (٢٠٨) .

واستمرت حركة استطلاع الرأى حتى أوائل أكتوبر ١٩٢٠ وعاد الاعضاء الى باريس في ٧ أكتوبر (٤ أكتوبر) » وعقد الوفد اجتماعا كاملا مع المندوبين وتليت تفسيرات الأربعة التي رآها « سعد » مخالفة للواقع ، وأخذ على المندوبين أنهم لم يبينوا للرأى العام أى عيب في المشروع ، بل وقالوا بأن النص على الغاء الحماية سيكون سهلا ، كما قالوا بتغيير لقب المندوب السامي ، وزعموا كذلك بأن القوة العسكرية ستكون في القنال فقط وأن عددها سيتراوح بين ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ جنـدي ، واتهم سـعد المندوبين بأثارة آمال غير واردة في المشروع . على أنه اتفق في النهاية على ابلاغ « ملنر » بأنه حصلت الاستشارة وأبدت الأمة ملاحظات » (٢٠٩) .

وفي الجلسات التالية للوفد أبدى المندوبون دفاعهم وأعذارهم في ابداء التفسيرات وتأييد المشروع « لأن خصوم الوفد قاموا ضده لا بقصد اسقاطـه

---

(٢٠٦) كامل سليم المصدر السابق ص ١٣٤ — ١٣٥ .
(٢٠٧) نفس المصدر ص ١٣٥ .
(٢٠٨) لاشين المرجع السابق ص ٣٠٠ — ٣٠١ .
(٢٠٩) كامل سليم المصدر السابق ص ١٤٧ — ١٤٨ ، لاشين . المرجع السابق ص ٣٠٧

فى نفسه ، بل لكى يتوسلوا باسقاطه الى اسقاط الوفد » وطلب « ســـعد » تسجيل رأيه فى محضر الجلسة بعد تلاوة التفسيرات ، وكان قد طلب من قبل تحرير محاضر للجلسات ، تكليف مصطفى النحاس بها ، وسجل « ســـعد » رأيه على النحو التالى : « انى أوافق الأمة فى رغباتها ، واعتبرها بالنسبة لى تحفظات خصوصا وليس هناك ما يلزم الانجليز بالتفاسير التى أعطيت لمواد المشروع » فوافق الكل على ذلك وان حاول « على ماهر » أن يضيف اليها هذه العبارة « وان كانت هذه التفاسير وجيهة » فرفض سعد (٢١٠) ٠

وفى جلسة بتاريخ ٩ أكتوبر قرر الوفد تحديد التحفظات التى ستقـــدم الى ملنر كما تقرر سفر سعد وفهمى وماهر والنحاس الى لندن فى جلسة أخرى على أن يلحق بهم باقى الوفد ٠ وجرت مراسـلات بين « ســـعد » و « ملنر » انتهت بتحديد موعد اللقاء فى ٢١ أكتوبر ٠ واستقبل « عدلى يكن » ســـعدا وصحبه عند وصولهم الى لندن حيث أخبر ســـعدا أنه تقـــابل مع « ملنر » و « رثل رود » وأن الأول يرى صعوبة تعديل المشروع ويرى ارجاء التعديلات الى المفاوضات « وأن مهمته ــ أى مهمة ملنر ــ مصرفة الى تغيير الوزارة الحالية بوزارة أخرى تقرب ما بين الانجليز والمصريين ، كما أن « رثل رود » أبلغـه بأنه لا صعوبة فى التصريح بالغاء الحماية فى صدر المعاهدة وأن كان « ملنر » أبدى له صعوبة ذلك » (٢١١) ٠

وفى ٢١ أو ٢٢ أكتوبر صحب « عدلى » سعدا الى منزل « ملنر » فأعرب هذا لسعد عن سروره ممـا بلغه وقرأه عن موافقة الرأى العـــام المصرى على المشروع ٠ ولكن سعدا اعترض وأوضح بأن هناك تحفظات واجبة أبدتها الأمة وأهمها الغاء الحماية ورفض « ملنر » وانتهى النقاش على استدعاء المندوبين بعد أن عارض سعد فى البداية (٢١٢) ٠

ثم عقد الوفد جلسة فى ٢٢ أكتوبر عرض فيها الرئيس قطع المفاوضـات ما لم تقبل تحفظات الأمة وهى :

١ ــ النص الصريح على الغاء الحماية ٠

٢ ــ حذف ما يتعلق بتخويل مصر بريطانيا الحقوق اللازمة لضمانة مصالحها الخاصة بشأن الامتيازات ٠

٣ ــ حذف شرط تنفيذ المعاهدة على قبول الدول لنقل الامتيازات لانجلترا ٠

---

(٢١٠) لاشي ٠ المرجع السابق ص ٣٠٧ ٠

(٢١١) نفس المرجع ص ٣٠٨ ــ ٣٠٩ ٠ ٠

(٢١٢) نفس المرجع وكامل سليم ، المصدر السابق ص ١٥١ ــ ١٥٢ ويذكر هذا تاريخا ومكانا آخرين للاجتماع هما منزل ملنر ٢١ أكتوبر وذكره لاشي ٠ ٢٢ بوزارة المستعمرات ٠

٤ ـ مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط تعرض على الهيئات النيابية وتقر قبل نشرها ٠

٥ ـ أن تدخل مصر بصفتها طرفا متعاقدا فى الاتفاقات مع الدول بشأن حقوق الامتيازات ٠

٦ ـ حذف وجود الموظف القضائى البريطانى اكتفاء بنائب عمومى انجليزى كضمان للاجانب ٠

٧ ـ حذف النص الخاص فى المادة الثالثة باستشارة المستشار المالى ٠

٨ ـ حذف القيد على المعاهدات وقصره على السياسى منها ٠

٩ ـ حل مسألة السودان على الأسس التالية :

(أ) ضمان مياه النيل لأراضى مصر المزروعة والقابلة للزراعة ٠

(ب) أولوية مصر فى أخذ كفايتنا من المياه ٠

(جـ) تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان ٠

١٠ـ الغاء أى حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر ٠

وقد وافق الأعضاء على قطع المفاوضات اذا لم تقبل هذه التحفظات (٢١٣) ٠ ثم عقدت جلسة ضمت الوفد وعدلى مع ملنر ولجنته واستهلها « ملنر » بشكر الأعضاء المندوبين وتحصلهم على تأييد المشروع ٠ لكن سعدا رد على ذلك بضرورة الأخذ بتحفظات الأمة فرفض « ملنر » وتقرر على أثر ذلك استدعاء أعضاء الوفد الباقين من باريس (٢١٤) ٠

وبعد ذلك فوجيء « سعد » بهجوم تشنه الصحف الاستعمارية ومركز بشدة عليه فاتهمته بالتعنت والاستبداد والتسلط على زملائه ، كما قالت بنعمة المشروع على مصر ، وأن الوفد منقسم ، فعدلى والاغلبية ، قابلون للمشروع وسعد والأقلية متشبثون بالتحفظات (٢١٥) ٠

وعقد الوفد جلسة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٢٠ بعد وصول باقى الاعضاء من باريس وبين ذهول من حملات الصحف على سعد والوفد ومصر ، وعقدت الجلسة بكامل هيئة الوفد فاعلن سعد ، أن الحملة مدبرة ، لتقسيم الوفد ،

---

(٢١٣) كامل سليم : المصدر السابق ص ١٥٤ ٠

(٢١٤) كامل سليم : المصدر السابق ص ١٥٥ ـ ١٥٧ ٠

(٢١٥) نفس المصدر : ص ١٥٧ ـ ١٦٠ ٠

وأنه قام أكثر من دليل على ضرورة قطع المفاوضات ، لكنه في النهاية ـ وجريا على عادة الأغلبية ـ اقترح أن يقابل « عدلى » « ملنر » (٢١٦) ٠

وفي ٢٧ أكتوبر اجتمع الوفد مرة أخرى وقدم « عدلى » خلاصة مادار مع « ملنر » بأنه يرى أن حملة الصحافة الانجليزية طبيعية في انجلترا ، وأما بشأن التحفظات فيرى أن المهم قيام وزارة محترمة يؤيدها الوفد ، وتسعى لتحقيق التحفظات في المفاوضات المقبلة لوضع معاهدة التحالف . هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى « ملنر » أن ننتهى المفاوضات عند هذا الحد ليقوم بتقديم تقريره الى حكومته ، لأن النقاش غير عملي الآن ٠ وأيد عدلى هذا الرأى ، وهنا انبرى « سعد » فقال : المفهوم من هـــذا أن يبقى المشروع وترجيء التحفظات الى مفاوضات مقبلة فاذا كان « ملنر » يرفض مجرد الحديث عنها اليوم مع ممثلى الأمة كيف تقبل من حكومة يختارها السلطان والانجليز ٠ ثم أضاف « سعد » أمـا بشأن وزارة الثقة التى تتكون على أساس المشروع الحالى وتأييد الوفد لها فان هذا لن يكون مادام مشروع « ملنر » هو الأساس ٠ ثم قال « سعد » أمـــا بالنسبة لانهاء المفاوضات الحالية فأنا أؤيد هذا تماما (٢١٧) ٠ والواقع أن فكرة وزارة الثقة انما ظهرت لعزل سعد والمتشددين وتخطيهم بوزارة يشكلها « عدلى » ومعه معتدلو الوفد لتقوم بالتفاوض وفق مشروع « ملنر » (٢١٨) ٠

وفي التاسع من نوفمبر عقدت جلسة أخيرة مع « ملنر » عرض فيهـــا مذكرة خلاصتها أنه يرى عدم امكان النظر في التحفظات الآن ، فرد عليـــه « سعد » بأنه يرغب كذلك في تسوية المسألة المصرية ، ولكن لا فائدة دون طمأنة الأمة بقبول تحفظاتها ، وليس بوسع الوفد اقناع الشعب بالمفاوضة على أسس المشروع (٢١٩) وفي النهاية قطعت المفاوضات وعول الوفد على السفر ، بعد أن قابل « عدلى » « ملنر » مرة أخرى وصمم الأخير على ارجاء التحفظات للمفاوضات (٢٢٠) ٠

والواقع أن الموقف في هذه المفاوضات ، كان كما صوره « الجود » فقال : كان « سعد زغلول » غير مقتنع بعدالة اقتراح « ملنر » وكلما فكر فيـــه زاد ميله الى عدم الاتفاق ٠ ولو كان سعد بمفرده لقطع المحادثات وعاد الى باريس ولكنه لم يكن حرا فبعض جماعته لا يخشون على سمعتهم الى هذا الحد ، وأقل استعدادا لرفض التسوية ٠ فاذا اقتربت ساعة القرار لعب « سعد » على

---

(٢١٦) نفس المصدر : ص ١٦٠ ٠

(٢١٧) كامل سليم ٠ صراع سعد فى أوربا ص ١٦٣ ٠

(٢١٨) طارق البشرى ٠ المصدر السابق ص ٤٦ ٠

(٢١٩) كامل سليم : المصدر السابق ص ٢١١ ـ ٢١٢ ومحمود أبو الفتح : المصدر السابق ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧ ٠

(٢٢٠) محمود أبو الفتح : المصدر السابق ٠

الوقت وايأس ترديده « ملنر » (٢٢١) ومن الجدير بالذكر أن عقدت جلسة لمجلس اللوردات قبل الجلسة الأخيرة بين « سعد » و « ملنر » وصرح الأخير في جلسة اللوردات بأنه لايمكن أن يوافق على اضعاف المركز الامبراطورى وصرح سالسبرى بانتقاده الافراج عن « سعد » وبضرورة وضع السلطة في اية تسوية بين أيدى انجلترا بما فيها العلاقات الخارجية وأيده « كيرزون » فى ذلك (٢٢٢) ٠

وهو ما دل على أن مفاوضات « ملنر » لم تكن مفاوضات بالمعنى الدقيق من وجهة نظر الانجليز ٠ وان هذه اللجنة كانت تستخدم المفاوضة كجزء من مهمة البحث والتقصى المنتدبة أصلا لها ٠ وكانت المفاوضات أيضا بمثابة مشاغلة سياسية لتحقيق الخلاف داخل الوفد من جهة ، ولتجميد الأوضاع فى مصر حذر ان تتصاعد موجات الثورة من جديد ٠ بعث ملنر الى اللنبى فى ٣٠ يونيو يقول :

« انهـا ليست في الواقع الا مناقشـات تقصـد مدى الاستعداد الموجود عندهم » (٢٢٣)٠ومن ناحية المتهادنين فقد أبدوا ستعدادا لذلك ففى جلسة ضمت عبد العزيز فهمى وعلوبه وكامل سليم صرح الأول فقال : « ان مهمتنا قد انتهت ٠ ان ثورة ١٩١٩ قد انتهت تماما ، وقد تغلب عليهـا الانجليز واطفأوها » ونحن ــ أى المعتدلين ــ قد حصلنا من جهتنا على « أقصى ما يمكن الحصول عليه في الظروف الحاضرة » ثم أضاف فهمي : ان « عدلى » سيعود الى مصر بعد أسبوعين توطئة لتاليفه وزارة الثقة » (٢٢٤) ٠

وكان هذا نهاية لمسالة الخلاف الذى بدأ داخل الوفد نتيجة لموقف فئة اجتماعية داخل التحالف رأت أن مصالحها فى التفاهم مع الاحتلال ، فلما لوح لها الأخير ببعض الفئات ، اندفعت متراكضة تحاول التقاطه وبدأت ، انفصالها عن التحالف الوطنى لتبدأ مرحلة جديدة ٠

---

(٢٢١) Elgood, P. G., Op. Cit., pp. 260-261.

(٢٢٢) كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ص ١٨٥ ــ ١٨٩ ٠

(٢٢٣) طارق البشرى . سعد زغلول يفاوض الاستعمار ص ٣٢ ٠

(٢٢٤) كامل سليم : المصدر السابق ص ١٩٩ ــ ٢٠٢ ٠

الفصل الرابع

انقسام الوفد ومفاوضات عدلى ـ كيرزون

كان « ملنر » و « اللنبى » معا يؤملان خيرا فى المعتدلين . وان كانا ينتظران معا أيضا الوقت الذى يتقدم فيه هؤلاء علنا للتفاهم . وقد قال « اللنبى » ان عيلنا ان ننتظر حتى نرلد قوى المعتدلين أو نرى الانقسام يحدث فى الوفد .

وهكذا ذهب « ملنر » للقاء « سعد » والوفد .. لا ليفاوض .. حقيقة فلم تكن مهمته كذلك ولم يكن تكوين لجنته يسمح بذلك ، ولم تخول له أولها هذه الصلاحيات . وانما نشأت الفكرة من احتدام الثورة ، أو عندما رأت السياسة الانجليزية أن القمع وحده لا يجدى ، ولم تكن انجلترا ومخططو سياستها وقتئذ يرون مفاوضة الوفد ، لأنهم لا يريدون الاعتراف بالثورة من جهة كما لا يريدون الاعتراف بالشرعية الثورية للوفد من جهة أخرى . وكان الانجليز قد فشلوا كذلك فى سياسة استقدام الوزارة للتفاهم حول الحكم الذاتى فى ظل الحماية ، وحتى عندما وعدهم رشدى وعدلى بذلك اذا قاموا باطلاق سراح« سعد » ، فان « رشدى » لم يستطع أن يذهب أكثر من اعتزاله الوزارة ازاء الضغط الجماهيرى . فلما جاءت لجنة « ملنر » الى مصر كانت هى البديل لاستقدام الوزراء الى لندن ، ولما عجزت عن التحقيق والاستقصاء الا فى دائرة « المعتدلين » أو أعداء الثورة ، ورأت أنها نجحت فى معرفة مدى امكانية تقبل نوع من الحل فى اطار الحفاظ على مصالح الامبراطورية ، مع المعتدلين ولكن هؤلاء كانوا مازالوا من الضعف بحيث يصعب تقدمهم للاتفاق ، فكان لا بد من سبر غور المتشددين ، والى أى مدى يمكنهم الصمود فى وجه التيار المتهادن الآخذ فى الظهور والذى كان يطل برأسه من داخل الوفد .

لقد ذهب « ملنر » لمحاولة عزل القوى الثورية داخل الوفد عن قوى التهادن وليحاول اضعاف الأولى بالثانية ، وكان فى ذهنه أن يكون الوفد أكثر

اعتدالا اذا ما وجد معه « عدلى » حسب ما أوحى به « والرند » مساعده ، ولكنه وجد في النهاية أن سعدا يقف عقبة شديدة جدا . وأن النجاح ممكن مع عدلى .

ولقى هذا الرأى من « ملنر » صدى في الخارجية ، فقال « موراى » من القسم المصرى في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠ ، أن الموقف قد نضج لرجل معتدل مثل « عدلى » يجمع حوله العناصر المعتدلة جميعا لتاييد اتفاق على أساس مقترحات « ملنر » بلا تحفظات (١) وكان المعتدلون قد انتهوا من حيث بدأوا فهم لا يؤمنون بالثورة الحقيقية فقد سأل « هيكل » « لطفى السيد » « عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من النجاح » فقال « لطفى السيد » ، « ان خطتنا أن نسافر الى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام وأن نطلب حق تقرير المصير على مصر والسودان . فان أجبنا الى مطالبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد . فقيام هذه السلطة يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة » (٢) . وقد ظل هؤلاء — والحق يقال — أوفياء لقبول الحماية اذا ما منحوا دستورا خاصا ينظم العلاقة بين السيد الشرعى ، خديو أو سلطان أو ملك وبين السيد الفعلى وهو الاحتلال ، فحتى الجلسة الأخيرة لمحادثات ملنر ، فى لندن وحين حاول « سعد » بشتى الطرق انتزاع اعتراف « ملنر » بالغاء الحماية . قال الأخير : ان سعدا يتمسك بالصغائر ، وحاول « عدلى » أن يقنع سعدا بأن يعلن للأمة « ان الغاء الحماية محتمل احتمالا قريبا » فرفض « سعد » وسكت « ملنر » (٣) .

وبما أن الموقف قد أتاح لعدلى أن يجمع حوله المعتدلين فى الوفد — كما قال موراى — فقد ذهب « ملنر » ليعد تقريره وبقى « عدلى » فى باريس ليرتبط أكثر مع المتهادنين ، وليضمن تماما موقف هؤلاء معه حين يحين الجد ، ويأتى وقت التفاهم مع الاحتلال . ونجد أنه بعد فشل المحادثات ، أن الوفد يسافر كله مغادرا لندن فى ١١ نوفمبر ١٩٢٠ . أما « عدلى » فقد تخلف فى لندن ، ولم يعلم سبب تخلفه (٤) . وان قيل انه تخلف عدة أيام ، ليحاول اقناع « ملنر » بتحفظات الأمة (٥) .

لكن الصحيح ان تخلف « عدلى » كان راجعا الى ما يجرى بين الأخير

---

(١) Kedourie, E. The Chtham House, Op. Cit., pp. 188-189.

(٢) محمد حسين : مذكرات فى السياسة ص ٨٢ .

(٣) كامل سليم . صراع سعد ، ص ٢١٣ .

(٤) نفس المصدر : ص ٢١٨ .

(٥) محمد أبو الفتح : المسألة المصرية ص ٢٨٩ .

« وملنر » من رغبة فى الاتفاق على ما ينبغى من تعبيرات تمهيدية فى مصر ، وكان « سعد » لايشك لحظة واحدة فى أن عدلى سيؤلف الوزارة القادمة (٦) ٠

ومع عودة « عدلى » الى لندن تفجر الخلاف المكبوت بين الأول « وسعد » اذ تلقى « عدلى » برقية من بعض أصدقائه فى مصر « قالوا فيهـا عن برقية أرسلت من باريس من مراسل احدى الصحف وبها مساس بعدلى ، وعرض « عدلى هذه البرقية على « سعد » ، فنفى علمه بها (٧) ٠ وأما موضوع البرقية فهو أن مراسل جريدة « الأخبار » فى باريس قد بعث ببرقية الى جريدته التى تمثل الوفد ونسب فيها الى « عدلى » أنه سد الأبواب فى وجه الوفد ، ووضع العراقيل فى المفاوضات ٠ ثم نشرت برقية أخرى من أحد أعضاء الوفد حاصلها أن عدلى باشا كان كارثة على الوفد ، وكان مرسل البرقية الأخيرة هو « مصطفى النحاس » وبررها أمام « سعد زغلول » بأنها برقية سرية لأمين الرافعى لتوجيه سياسة الجريدة ولم يكن النفى هكذا (٨) ٠

وعلى أية حال ورغم نفى « سعد » لهاتين البرقيتين وعلمه بهما الا أن « أحمد نجيب » مراسل « الأخبار » قد أقر بعلم سعد ومصطفى النحاس بالبرقية الأولى ، وأنها أيضا لتسيير سياسة الجريدة (٩) ٠ وموضوع البرقيتين يدور حول الشكوك التى أصبحت تحيط بعدلى ، وخاصة من « سعد زغلول » الذى أثار ارتيابه تجمع عدد من أعضاء الوفد حول عدلى ، وخشى من تأييدهم لعدلى فى الخلاف الجديد (١٠) والقائم حول اصرار « سعد » على التحفظات ٠ حتى ان سعدا بدأ المعركة قبل الجلسة الأخيرة مع « ملنر » فأرسل فى ٧ نوفمبر خطابا الى « طاهر اللوزى » بأنه يود عدم فتح الباب فى التحفظات واحالتهـا للمفاوضات المقبلة التى ستتولى فيها الحكومة المفاوضة اقناع الأمة بقبول المشروع الذى يعتبر دون التحفظات حماية ولا نقبلة (١١) ٠

وفى اليوم التالى لاثارة موضوع البرقية ، وجه « سعد » اتهامات محددة الى عدلى ، دارت حول اخفاء بعض الأمور عليه كرئيس للوفد ، ومنها أن « عدلى » ذكر لمحمد محمود انه سيؤلف الوزارة القادمة كما اتفق مع « لطفى السيد » على ألا يكون للوفد رأى فيمن يشترك معه فى الوزارة ٠ وأضاف « سعد » قائلا لعدلى : وانك متهم بتدبير اجتماعات من مجموعة من أعضاء الوفد ٠ ووضح

---

(٦) محمد كامل سليم : ازمة الوفد الكبرى سعد وعدلى كتاب اليوم العدد ١٠٧ مارس ١٩٧٦ ص ٩ ٠

(٧) محمود أبو الفتح : نفس المصدر والصفحة ٠

(٨) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ٠ ص ١٠٥ ــ ١٠٩ ٠

(٩) كامل سليم : صراع سعد فى اوربا ص ١٩٦ ٠

(١٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١١٣ ٠

(١١) كامل سليم : المصدر السابق ص ١٩٥ ٠

مشروع قدم الى « ملنر » اشترك فيه « رشدى » ، ولطفى السيد دون اطلاعى ، كما انك كتبت الى أصدقائك فى مصر بتأييد مشروع ملنر وبدأت التفكير فى تاليف وزارة جديدة للدخول فى مفاوضات رسمية · واستمر « سعد » فى توجيه الاتهامات لعدلى ، فاتهمه كذلك بمساعدة ملنر اثناء المباحثات ، وأخذ صور بعض البرقيات وابلاغها « لوالرند » حتى اقتنع ملنر بأن التحفظات آتية منى وحدى (١٢) · ورغم هذه الاتهامات الخطيرة التى تحدى فيها سعد « عدلى » أن يدافع عن نفسه وهو متهم فى وطنيته ، فان « عدلى » سكت فعاد سعد وطلب منه أن يدافع عن نفســه ويعلن تضـامنه مع الــوفد (١٣) · فوعد « عدلى » بالتفكير ، وفى نفس اليوم جاء الى « سعد » ومعه برقية تقول : منــذ تاليف الوفد وأنا أبذل كل ما فى وسعى لمساعدته فى جهوده ، وسأبقى محافظا على هذه الخطة ، وساعمل بالاتفاق معه ، وليس فى أعمالى ولا فى أقوالى ونياتى ما يبرر تلك الاشاعات السيئة (١٤) ·

وقد اغتبط « سعد » بهذه البرقية فارسل معها آخرى الى محمود سليمان تقول :

« الاشاعات الخاصة بعدلى لا أساس لها ، وأن الاتفاق تام بينه وبين الوفد ، وأنه لا يعمل عملا الا بالاتفاق معه » ولكن سعدا وبعد أن أرسل هــذه البرقبة ندم فى اليوم التالى ، وبعد أن كان عدلى قد سافر ، وعبر « سعد » عن سبب ندمه ، بقوله « لأن التوقيع لا يفيد » (١٥) الأمر الذى يجعلنا نعتقد أن سعدا بدأ يدرك أكثر عدم جدوى الاستمرار مع عدلى والمتهادنين من الوفد ، مع اختلافهم فى الخطة والهدف اختلافا بعيدا · والحق أن تجربة « سعد » مع عدلى ورشدى كانت تجربة طويلة وبدأت قبل الحرب ، فلما قام الوفد وحاول « سعد » اقناع الاثنين بكتابة ما يفهم عنهما الاعتراف بالوفد راوغاه حتى انتهى « سعد » الى « ان الاثنين متماثلان وأن كلا منهما لا يريد أن يعمل لأمته شيئا ولا أن ينفصل عن وظيفته · ولكن أحدهما خفيف أهوج والآخر ــ ويقصد عدلى ــ رزين أمكر » (١٦) ·

وعاد « عدلى » الذى حصل بمكره على برقية من « سعد » تسنده الى حين · عاد « عدلى » الى مصر يمهد لتولى شئون الحكم والمفاوضة ، فكتب الى « سعد » يقول : انه وجد البلاد فى حالة عسر شديد ، وأن الوزارة الحاضرة تسير على

---

(١٢) كامل سليم ارمة الوفد الكبرى · ص ١٧ ــ ١٩ ·
(١٣) كامل سليم : ازمة الوفد الكبرى · ص ١٩ ــ ٢٠ ·
(١٤) نفس المصدر : ص ٢٠ ·
(١٥) نفس المصدر : ص ٢٠ ، ٢٣ ·
(١٦) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ١٩١ ــ ١٩٢ .

سياسة ارهاق واعنات » والحكومة الانجليزية على ما يظهر جاهلة مصير الاتفاق بين الأمتين المصرية والانجليزية » غير أن سعدا رد فقال : « كل البرقيات الواردة الى من شتى الجهات تدل على روح عالية فى البلاد ، وأن الانجليز لا ينبغى لهم أن يجهلوا أن الأمة لا تقبل أى اتفاق يؤيد الحماية أو لا يحقق الاستقلال » (١٧) وكأن بسعد يكاد يقـول لعدلى لا ينبغى لك ولجماعتك أن تجهلوا أن الأمة ترفض اتفاقكم المزمع مع الانجليز ·

وبدأ من جهة أخرى الضغط على سعد من داخل الوفد فقدم « عبد العزيز فهمى » استقالته وبررها بحالته الصحية « وغيرها » التى تضطره الى الاستشفاء والسفر الى مصر الى أن يستعيد صحته · فلما طلب منه « سعد » توضيح معنى كلمة « غيرها » فى الاستقالة قال « فهمى » اصرفها للشئون العائلية أو مزق الاستقالة (١٨) ·

ويفسر « فهمى » سبب استقالته بأنه لم يطق الطعن فى « عدلى » كما يذكر انه قدم الاستقالة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ (١٩) وكان موضوع « عدلى » والطعن فيه قد مر عليه أكثر من شهر ، ومن ثم فنحن نزعم بأن السبب الحقيقى لاستقالة « فهمى » لم يكن هذا وانما سيتبين السبب الحقيقى بعد قليل ، فقد فوجىء سعد بكتاب مؤرخ فى الثالث من يناير ١٩٢١ ووقعه كل من حمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى والمكباتى وعلوية ومحمد محمود ، واحتـوى الكتاب على قائمة اتهام لرئيس الوفد خلاصتها :

اولا : أنه كتب الى « ملنر » من وراء ظهر الوفد ·

ثانيا : اتبع سياسة فردية بتجاهل أعضاء الوفد ، وعدم عقد الجلسات ·

ثالثا : أرسل الدكتور حامد محمود الى مستر « بلنت » وقام بنشاط سياسى وكان المفروض أن يرسل عضوا بالوفد ·

رابعا : أنـه يتحمل تبعة الانقسـام والعمل فى الخفـاء ، وعدم قبول الرأى المعارض ·

خامسا : اذا لم يحدد الرئيس جلسة سريعة فان أغلبية الوفد ستسافر (٢٠) ·

وقام « سعد » ردا على ذلك ، فعقد جلسة للوفد فى ٥ يناير ١٩٢١ ورد على اتهامات الأعضاء الستة وفندها ، فتقدم «على ماهر» شكوره الى «سعد» وتأجلت الجلسة الى أخرى تعقد فى ١٢ يناير ليعالج فيها موضوع انقسام

---

(١٧) كامل سليم : المصدر السابق ص ٤٨ ·

(١٨) عبد العزيز فهمى : المصدر السابق ص ١١٢ ـ ١١٣ ·

(١٩) نفس المصدر والصفحة ·

(٢٠) كامل سليم : أزمة الوفد : ص ٦٥ ـ ٦٦ ·

الأمة (٢١) · ويؤكد « عبد العزيز فهمى » أنه ذهب الى مركز الوفد وكان الجو مشحونا فاقترح توجيه نداء للأمة للاتحاد وتعيين وزارة ثقة برئاسة عدلى ، بعد الحصول على تصريح بالغاء الحماية ، ووافقه خمسة ، فقال سعد أنه لا يوافق ، ومع ذلك فلتكتب مشروع النداء ، فكتبه « لطفى السيد » ونضمن أن الوفد متمسك بعدم دخول المفاوضات الرسمية الا بعد القبول بالتحفظات لتكون أساسا للمفاوضة · أما الحكومة ، وهى غير الوفد ، فلا يجوز دخولها المفاوضة أو تعضيد الأمة لها « الا اذا كان لديها تصريح بأن النص على الغاء الحماية أساس من الأسس التى تبنى عليها المفاوضات » ثم أضاف فهمى :

أنهم اجتمعوا فى ٧ يناير لمناقشة النداء فغضب سعد ، وقال بانفعال شديد : لا يمكن أن أكتب بالثقة لعدلى « ان هذا يكون انتحارا لى » (٢٢) ·

ويروى مصدر آخر نفس الرواية وان زاد عليها فى الشروط المفروضة على الحكومة التى تدخل المفاوضات ، ان تسعى للحصول على بقية التحفظات فاذا لم تنلها واستقالت · « كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ، ويكون الوفد فى هذا رقيبا وبعيدا عن المفاوضات الرسمية » ، وقد رفض «سعد» هذا وأبى توقيعه وقال بمخالفته لتوكيل الأمة ، وأصر على رأيه · وفى نفس اليوم ـ ٧ يناير ـ وصل من « ملنر » كتاب باستحالة الغاء الحماية قبل أن تعطى مصر الضمانات (٢٣) ·

أما « كامل سليم » سكرتير سعد فيروى الواقعة أكثر تفصيلا ودقة ويحدد تاريخها فى ١٢ يناير ١٩٢١ الذى عقد فيه الوفد جلسة للمناقشة فى موضوع طرحه المعتدلون وهو انقسام الأمة · وبدأ « سعد » الكلام فقال : ان موضوع انقسام الوفد والكلام عنه هو عبث ومعاد ، وأما انقسام الأمة فلا وزر على ـ أى على سعد ـ فيه ، فان المتمسك بتوكيلها لا يمكن أن ينسب اليه تقسيمها ، والتهمة واقعة على من لا يعمل على تحقيق الاستقلال أولا يعتقد بامكانيته ، أو يضلل الأمة · وذلك محال بالنسبة الى « المستضعفين والهازلين والطامعين فى المناصب والمستعجلين لكسب الغنائم والذين ليس لهم جلد على الجهاد » ، وعلى « عدلى » يقع وزر هذه المساعى ، ومنكم أى المعتدلين ـ من يؤيده ويلحنون لحنه !

وتكلم « عبد العزيز فهمى » فقال اننا انقسمنا أكثر من مرة ، وان كل هذه المسائل زالت ، واتحدنا الآن على عدم قبول مشروع ملنر ، وضرورة قبول التحفظات مع عدم دخول الوفد أو الاشتراك فى المفاوضات دون هذا · كما أننا متفقون على التمسك بالتوكيل · وأنه لا خلاف ولا انقسام فى الوفد ،

---

(٢١) نفس المصدر : ص ٧٤ ـ ٨٠ ·

(٢٢) عبد العزيز فهمى : المصدر السابق ص ١١٤ ·

(٢٣) محمود أبو الفتح : المصدر السابق ص ٢٩١ ·

والخلاف الوحيد هو في مصر وهذا ما يشغل بالنا (٢٤) . وتساءل « سعد » عن ماهية الانقسام في مصر ، فقال فهمي : فريق يرى الدخول في مفاوضات رسمية ، نظرا للحالة السيئة في مصر . وفريق يرى التريث حتى يقبـــل الانجليز التحفظات ، وانه ـ أى فهمي ـ مع الفريق الأول ، فقال سعد : وأنا مع الفريق الثاني . وهنا عاد الانقسام كما ترى . وفى النهاية سأل سعد المعتدلين عما يرونه لحل ما يرونه من انقســـام الأمة فاقترح عبد العزيز فهمي « أن يستنكر الوفد فى بيان قوى صريح بقاء وزارة توفيق نسيم » والمطالبة بوزارة ثقة ، تمهد الطريق للمفاوضة بعد التفاهم والتعاون مع الوفد (٢٥) .

ورد « سعد » على هذا الاقتراح ، فقال أن المسألة ليست بهذا التبسيط استبدال حكومة عاتية مستبدة بأخرى ترعى الحقوق ، وتحترم الحريات ، ولو كان الأمر كذلك ، لما ترددت لحظة واحدة ، ولكن المسألة لها خطورتها على قضية الاستقلال ، فان هدفكم هو التمهيد لقيام عدلى ، وليس فى مصر أو بريطانيا من يرى غيره لرئاسة الوزارة ، وأنتم ترمون الى تأييده ، ومعنى ذلك أن يتولى المفاوضات الرسمية من لا يلتزم بشروط وقيود الوفد . وأنتم تعلمون علمى بأن « عدلى راض عن مشروع ملنر وغير راض عن التحفظات ثم هو لا يؤمن بقضية الاستقلال ولا بامكان الحصول عليه ، فترك الأمور له وتاييده » خطر شديد على قضية الاستقلال ، وعلى مكانة الوفد وسمعته ولا عذر لنا فى ارتكاب أخطاء خطيرة كهذه « نحن نعلم سلفا بنتائجها » فهل هذا يرضى ضمائركم (٢٦) . وحاول « سعد » أن يضع المعتدلين فى مأزق بعد دفاع حار أبداه « عبدالعزيز فهمى » عن « عدلى يكن » وانه الوحيد القادر على اغراء الانجليز بالتساهل . فقال « سعد » انه اذا أدلى « عدلى » بحديث يصرح فيه أنه سيجرى المفاوضات على أســـاس مشروع ملنر معدلا بتحفظات الأمة ، فاذا أعلن ذلك سيعلن هو تأييده له صراحة ، بل يعلن كذلك انه لا حاجة لاشتراكه ـ أى سعد ـ أو الوفد فى هذه المفاوضات (٢٧) .

لكن « علوبه » و « لطفى السيد » اقترحا أن يكون للوفد سياسته ، ويترك لغيره سياسته . فتعجب « سعد » من أن يتبع الوفد سياسة ، ويؤيد أخرى تناقضها ، فما كان من « عبد العزيز فهمى » ـ الذى اسقطته محاورة « سعد » فى الفخ ـ الا أن قال :

« انت وحدك ـ أى سعد ـ الذى وضعت هذه الشروط وهذه القيود ، والوفد وافق عليها فى النهاية . وما ذلك الا رغبة من الأغلبية فى تأييدك

---

(٢٤) كامل سليم : ازمة الوفد ص ٩٧ ـ ١٠١ .

(٢٥) كامل سليم : المصدر السابق : ص ٩٧ ـ ١٠١ .

(٢٦) نفس المصدر : ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٢٧) نفس المصدر : صد ١٠٢ ـ ١٠٣ .

ومحافظة عى وحدة الوفد ودرأ للانقسام ، ولم تكن موافقة الأغلبية عن اقتناع أكيد وعقيدة جارفة بضرورتها وصوابها ، وما دامت لا تريد العدول عنها فلا مندوحة من وجود سياستين مختلفتين ولا ضرر من ذلك » (٢٨) ٠

وهكذا ٠٠ اتضح من هده الرواية التى تتفق تماما مع المواقف الثابتة للمعتدلين ان المعتدلين يقولون ما لا يفعلون ، بل حتى يذهبون الى نقض ما قالوه فى جلسة واحدة لقد حاول المعتدلون أن يخدعوا سعدا ، وأن يستدرجوه فاستدرجهم فاعترفوا صراحة بأنهم ضد كل هذه السياسة بل ضد التوكيل نفسه ٠

وكان « عبد اللطيف المكباتى » قد صرح قبل تلك الجلسة بحوالى سهرين بأنهم فى الحقيقة يريدون تنحية سعد عن المفاوضات ، وولى « عدلى » أمورها « ولقد حاولنا تهدئة سعد بزعمنا اننا على رأيه ، ولا نريد الدخول فى المفاوضات الرسمية الا بعد قبول التحفظات » ، ولكن سعدا ـ والقول للمكباتى ـ « ثعلب » لم ينخدع بما قلناه (٢٩) ٠

هذه هى الحقيقة ، حقيقة المسئولية عن انقسام الوفد التى تخلص فى رغبة القوى المتهادنة فى تطويع الوفد لخدمة أغراض الرجعية والاتفاق مع الاحتلال ٠

غير أننا من الضرورى بيان الموضوع أكثر ، والظروف التى أدت بسعد زغلول الى اتخاذ موقف أكثر تشددا تجاه النهادن داخل الوفد ، وهى تتخلص فى الآتى :

اولا : أكدت الاتصالات بين سعد وملنر ، وكانت بعد انتهاء المباحثات أكدب اصرار السياسة البريطانية على خط الحماية ظاهرا أو مقنعا ، فقد كتب سعد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ مهنئا « ملنر » بعيد ميلاد « المسيح » ومهيئا الفرصة لنفسه كى ينقل الى « ملنر » آراء شعبه الحقيقية فى الحماية فلفت نظر « ملنر » الى البرقيات الكثيرة التى تلقاها من مواطنيه ضد الحماية والتى تؤيد خطة الوفد فى عدم دخول المفاوضة قبل الغائها ٠ وقد رد عليه « ملنر » فقال « انى عارف تمام المعرفة مدى الشعور القوى الموجود فى مصر ازاء الحماية ولكنى ما أزال أعتقد اعتقادا جازما بأن معاهدة تبنى على الأسس التى وضعناها معا ستضع حدا فى الواقع للحماية ، وأما الغاء الحماية فطرحه الآن عسير » دون أن تعرف بريطانيا « بل وقبل أن تتأكد مما سيحل محلها » (٣٠) ٠

ثانيا : تلقى « سعد » عريضة موقعا عليها من أعيان الوجهين يرون الاكتفاء بما

---

(٢٨) نفس المصدر ، ص ١٠٣ ـ ١٠٥ ٠
(٢٩) كامل سليم : نفس المصدر ص ٢٧ ٠
(٣٠) كامل سليم المصدر السابق ص ٥٢ ، ٦٩ ـ ٦٠ ٠

عرض على الوفد . والاسراع فى تأليف وزارة تطمئن اليها الأمة وتمهد الطريق للمفاوضات .

ثالثا : علم سعد باشتداد التيار المهادن فى البلاد والتعجيل بالمفاوضات قبل الغاء الحماية ، ويقوم بها الكاتب محمود عزمى ، بالاضافة الى « عدلى » وثروت واسماعيل صدقى ومحمود سليمان (٣١) .

رابعا : استفاد « سعد » من ارساله الدكتور حامد محمود الى لندن ، والذى كان من مهامه الاتصال بمستر « بلنت » الانجليزى الشهير بتأييد مصر والثورة العرابية ، والذى كان على علاقة بسعد زغلول . وفى جلسة ضمت مستر « بلنت » مع مبعوث « سعد » الدكتور « حامد محمود » قال « بلنت » : « أنه يعتقد ان الحالة ستتغير كثيرا فى أواسط أوربا . وحيث تنتشر الحرية والاشتراكية والبلشفية اذ من كان يحلم بهذا التغيير السريع فى الروسيا » وأضاف « بلنت » موصيا « حامد محمود » انه اذا كان فى امكاننا — أى الحركة الوطنية — مقاومة الانجليز مدة طويلة كما عملنا ونعمل الآن ، فالأفضل عدم القبول (٣٢) — أى القبول بمشروع ملنر — وأكثر من ذلك فقد تأكد لسعد زغلول عزم الانجليز على تمرير مشروع « ملنر » أو ما هو أمر ، فقد نشرت « التيمس » فى مقال افتتاحى أن مصر ستكون تحت اشراف وزارة المستعمرات الجديدة التى سيرأسها تشرشل . وقد سأل « حامد محمود » مستر « بلنت » عن مغزى هذا فقال : اذا قرروا ذلك فمعناه أن تكون مصر تحت اشراف وزارة المستعمرات ، وليس وزارة الخارجية بمعنى أنهم سيتمسكون بالحماية فلا ترضوا بذلك أبدا (٣٣) .

وأكد « بلنت » النية فى هذه السياسة المتشددة فصرح فى جلسة أخرى مع مبعوث « سعد » فقال : ان « فى نية الحكومة البريطانية أن تجعل كل الممالك بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندى محمية حماية تحت حكومة الهند ثم أضاف « بلنت » وقد أخبرنى بذلك مستر تشرشل منذ مدة سنتين (٣٤) .

والواقع أن السياسة البريطانيـة ، كانت تتجه الى تدعيم نفوذهـا فى المنطقة ، فقد عين تشرشل وزيرا للمستعمرات فى يناير ، وكان السبب الأهم فى اختياره لهذا المنصب هو الرغبة فى استخدام قبضته « وحزمه وطاقته فى

---

(٣١) نفس المصدر : ص ٥٠ ، ٥١ .

(٣٢) مذكرات سعد زغلول كراس ٣٨ ص ٢١٩٨ . ٢١٦٩ .

(٣٣) نفس المصدر . ص ٢٢٠٨ .

(٣٤) نفس المصدر . ص ٢٢٠٠ — ٢٢٠١ .

مكافحة حركات التحرر الوطني في الامبراطورية البريطانية ، وبالدرجة الأولى لترسيخ مواقع بريطانيا في العالم العربي » (٣٥) .

هذه كانت حقائق الموقف المحلي والدولي التي أملت على « سعد » التمسك بخطة متشددة أكثر فقرر أن يقود الهجوم على المتخاذلين داخل الوفد والذين بدأوا في التحرك الايجابي ، فقد حاولوا تغيير رأى « سعد » ــ كما قال فهمي ــ فلما لم يفلحوا انتهى بهم الأمر الى قرار العودة الى مصر بدعوى تهدئة المشاعر وعدم ذكر ما نشأ من الخلاف . فذهبوا الى « سعد » وأخبروه انهم ذاهبون « لمراقبة الحالة ، وتوجيه الأمور كما تقضى به المصلحة » ووعدوا سعدا بالكتابة اليه أولا بأول بما يرونه . ولكن سعدا أعرض عنهم وقال : بأنه لا يحتـــاج لكتاباتهم فهو مطمئن (٣٦) .

ويروى مصدر معاصر عزم القوم على السفر بأن ستة من أعضـــاء الوفد هم : فهمي ومحمود ولطفى السيد وعلوبه والباسل والمكباتى أعلنوا سعدا في ١٩ يناير بقرار سفرهم ورغبتهم في بحث الحالة في مصر وتقديم تقرير عنها فشكرهم سعد وأعلن ألا حاجة له الى ذلك . وصرح « علوبه » لسكرتير سعد بأنهم يزمعون عرض أسباب الخلاف في مصر (٣٧) . وفى نفس الوقت الذى تحرك فيه هؤلاء يريدون دعم « عدلى » في مصر ، كان « ملنر » يدلى بحديث يدعمهم فيه جميعا فقال : ان الانجليز « يقتربون شيئا فشيئا من تســوية مرضية في مصر ، وهو يرى أن الذين يعتقدون بامكان التوفيق بين أمانى المصريين وما لبريطانيا العظمى من المصالح الجوهرية لا يأخذهم القنوط اذا وقع تأخير أو قامت عراقيل » وهو لا يظن أن قوى الفئة المتطرفة تتغلب على نفوذ المعتدلين الذين هم الأغلبية بين العناصر المعدودة في مصر (٣٨) .

ولم يمهل سعد العائدين ، فعاجلهم وهم يعبرون البحر ببرقية أطاشت منهم الصواب فقد أرسل الى اللجنة المركزية للوفد يقول : « نبتت فكرة ترمى الى دخول المفاوضات بغير مراعاة الشروط الواردة في تحفظات الأمة ، وأن أصحاب هذه الفكرة يجب الحذر منهم » (٣٩) .

وبدأ « سعد زغلول » دوره التاريخي بحق في تصفية هذا التيار المتهادن من الوفد وعزله عن الجماهير ، بعد أن أدرك سعيهم لأحداث انقسام في الوفد ، يؤملون أن يقسموا الجماهير عن طريقة ، وحتى يعدوا العدة لتحرير مشروع

---

(٣٥) بونداريفسكى : سياستان ازاء العالم العربى . ص ١٢٦ ــ ١٢٨ .

(٣٦) عبد العزيز فهمي : المصدر السابق ص ١١٥ .

(٣٧) كامل سليم . ازمة الوفد . ص ١٢١ ــ ١٢٢ .

(٣٨) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الجزء الثانى الطبعة الاولى ١٩٢٧ م ص١٥ــ١٦ .

(٣٩) عبد العزيز فهمي : المصدر السابق ص ١١٦ ــ ١١٧ .

« ملنر » ووزارة « عدلى » وكلف سعد « سكرتيره بارسال بيان بالبرق ، وكان سعد قد أعد هذا البيان الى الأمة يوضح سياسته . واطلع الأعضاء الباقين فى باريس عليه وأرسل بالبرق فى ٢٤ يناير ١٩٢١ تم أملى برقية أخرى الى « مصطفى النحاس » جاء فيها : « ان المسافرين العائدين لم يكلفوا بأية مهمة وأن سفرهم كان على غير موافقته » (٤٠) .

وكان البيان الذى نشره « سعد » غاية فى الوضـوح فقد تناول فيه :

ان لجنة « ملنر » التى أبت مناقشة تحفظات الأمة مع الوفد وارجأتها الى المفاوضات على أساس مشروعها ، صرحنا لها بأنه لا يمكن للوفد ولا لأى انسان الدخول فى مفاوضات دون تعديل المشروع بالتحفظات . وقال سعد : ان الأمة أيدتنا فى موقفنا . ولكن فكرة نبتت الأن فى بعض النفوس تقول بأن الوفد مع تمسكه بهذا لا يجب أن يمنع غيره من الدخول فى المفاوضة على خلاف شروط الوفد ، بل ويجب أن يؤيد الوفد هذا الغير ويعلن الثقة فيه . وهذه الفكرة غير مفهومة على أقل ما يقال فيها ، ولا هى قابلة للفهم ويترتب على العمل بها افساد خطة الوفد نفسه ، لأن تعديل المشروع بتحفظات الأمة قبل دخـول المفاوضـات أما أن يكون فى اشتراطه مصلحة ، فان كان كذلك فلا يصح تأييد من يخالفه، وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى له أو للتمسك به . ثم حذر بيان « سعد » الأمة وأكد على التمسك بخطة الوفد (٤١) .

والحق ، لقد كان موقف المهادنين ـ عندما وصلوا الى البلاد ـ تعسا .. بعد أن تشامخوا بأنوفهم واعجبوا بكثرتهم واعتزوا بعددهم (٤٢) . فعندما وطأت أقدامهم الاسكندرية ، وجدوا الجماهير منحفزه غضبى ويقول « فهمى » أنه بعد هذا الاستقبال الغاضب وبعد وصولهم الى القاهرة ، قلت لزملائى : « انتم الآن أصبحتم ولا قيمة لكم فى مصر .. » (٤٣) وشعر المستسلمون أن التيار اقوى منهم رغم أنهم صرحوا بالانقسام للبعض وأخفوه عن البعض الآخر ، وأصدروا فى ٢٨ يناير ١٩٢١ ـ أى بعد وصولهم بيومين الى مصر ـ بيانا مشتركا مع أعضـاء الوفد فى مصر ، ذكروا فيـه الاتحاد التام للوفد ورئيسه ، كما اعلنوا تمسكهم بخطة عدم الدخول فى المفاوضة الا بعد قبول التحفظات ، وفى مقدمتها الغاء الحماية . وعدم تأييد أى هيئة أخرى للمفاوضة الا باتفاق مع الوفد على هذه الخطة (٤٤) .

وكان تراجع هؤلاء غريبا . بعد كل هذه الضجة التى أحدثوهـا فى

(٤٠) محمد كامل سليم . ازمة الوفد الكبرى ـ ص ١٣٤ .
(٤١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٦ ـ ٧ .
(٤٢) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ٣٠٦ .
(٤٣) عبد العزيز فهمى : المصدر السابق ص ١١٦ ـ ١١٧ .
(٤٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٠٧ .

باريس وفي مصر . ولكن هذا التراجع لم يكن حقيقيا ، اذ أن هذا هو الاسلوب الذى اعتادوا عليه مع « سعد » أو الرأى العام .

والواقع ان أعضاء الوفد فى مصر من مؤيدى زغلول ، لم يكونوا من الخبرة السياسية وقتئذ كى يدركوا عمق الخلاف وخطره . وكانت تحركهم النوايا الطيبة ، فارسل « مصطفى النحاس » و « ويصا واصف » و « حافظ عفيفى » برقيتين الى سعد ، بعد برقيات أخرى ، وكررت هذه البرقيات الرجاء الحار لكى ينشر الرئيس « كلمة كريمة طيبة » فى حق العائدين . خاصة أن مسلكهم منذ العودة كان « لا غبار عليه مطلقا » (٤٥) .

أما « سعد » فكان قد بدأ المعركة ، وكان يعتقد بالتالى بأن المتهادنين سيتخذون من هذا البيان ، وسيلة لترويج ما يريدون ولن يعدلوا عن آرائهم ، لذلك أرسل الى « مصطفى النحاس » برفض رجاء الثلاثة (٤٦) .

وأدرك « سعد » من خلال مراسلاته مع « النحاس » أولا ، ومن خلال الترويج القائم فى مصر لمصلحة « عدلى » ويشترك فيه أغلبية الوفد ثانيا ، ومن حملات يشنها الحزب الوطنى ثالثا ، أدرك من كل هذا ضرورة العودة الى مصر لمواجهة الموقف وقال : أن الحكمة والضرورة تقضيان بعودتى الى مصر لأتولى المعركة بنفسى بعد أن أعيد تنظيم الوفد من جديد . انها معركة ضارية قاسية « ذلك أنه اضافة الى « عدلى » ومجموعته من اليمين كان ثمة من يلبس مسوح اليسار فهاجم الحزب الوطنى بشدة « سعد زغلول » الذى قال عنهم أنهم برغم ثوب التطرف الذى يلبسونه وطلب المحال من السودان وملحقاته حتى الصومال وزيلع .. رغم ذلك التطرف المتصنع ، فانهم يريدون اسقاط توكيل الوفد بالهجوم الدائب عليه ، وعدم التعرض للعائدين بنقد أو لوم وتركيز كله على « سعد زغلول » (٤٧) .

على أن ثمة أمر آخر كان من الخطورة بمكان ، فقد ارسل سعد فى ١٨ فبراير ١٩٢١ بكتاب الى « مصطفى النحاس » لفت فيه النظر الى برقية أرسلت من رئيس اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة — محمود سليمان ، الى رئيس الوزراء البريطانية ، وأوضح « سعد » مخالفة ذلك للائحة الوفد فى مخاطبة السلطات الأجنبية خارج مصر . والأهم من ذلك ، ايضاح « سعد » بخطورة مضمون هذا الاتجاه ، فقال : اذا كان ثمة اتجاه أن تحل اللجنة المركزية محل الوفد ، وأن يحل رئيسها مكان رئيسه « فلا يكون ذلك الا بارادة الأمة ، وما دامت هذه الارادة غير موجودة ، فلا يتأتى لى أن أتخلى عن المسئولية » ثم قال سعد :

---

(٤٥) كامل سليم . المصدر السابق ص ١٥٢ .

(٤٦) نفس المصدر : ص ١٥٤ .

(٤٧) نفس المصدر : ص ١٤٤ — ١٢٥ ، ١٦٢ — ١٦٣ .

« واذا كنت قد سكت حتى الآن لعدم تأكدي من هذا القصد فاني لا أبيح لنفسي السكوت عنه اذا تكرر » (٤٨) .

وواضح من هذا أن سعدا قد قر رأيه وعزمه وارادته جميعا على حل المشكلة من جذورها ، ليس عن طريق مجموعة الوفد الموجودة ، وانما بالرجوع الى الأمة أصل الحركة وأصل الثورة وأصل التوكيل جميعا . وعزم « سعد » على اعادة تنظيم الوفد من جديد ، وكان فى هذا سر نجاحه . فلقد ربط نفسه بالجماهير أكثر مما ربط نفسه بالجناح المعتدل ، وكان ما استطاع أن يفعله وقد بقى وحده ومعه نفر قليل بعد أن سعى كبار الملاك بعضهم الى بعض ، أن لجأ الى الجماهير « وهذا له اهمينه الكبرى فى أنه حدد قوى الثورة الحقيقية فى جماهير الشعب المصرى التى وصفت بالرعاع والغوغاء ، وحدد قوى الثـــورة المضادة فى كبار الملاك وأصحاب المصالح الخاصة الذين اذا قالوا يحى الوطن فانما يقـولون تحيـا مصلحتى وذلك على حد تعبيره ، ومن هنا كانت قولته المشهورة فى ٢١ يناير ١٩٢١ بعد عودته من لندن لقد رأيناهم (أى المعتدلين) يقابلون وجوده هشه باسمه كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للأخبار التى تدل على قوة روحها ، ان حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته » (٤٩) .

تمهيد الأرض للمعتدلين :

وجاء تطور الأحداث اللاحق ليؤكد على عزم « سعد » فى دحر التهادن عن طريق الشعب . ورسم سياسة الاحتلال آنذاك تصريحان أولهما تصريح تشرشل وزير المستعمرات الجديد الذى قال : ان عنده الثقة « بأنه لا تمضى بضعة أعوام حتى تقل مشاكلنا الحالية فى ارلنده ومصر وأن الأمم التى هى الآن بمثابة عقبة أو حجر عثرة فى سبيل القضية العليا يمكن أن نراها اذ ذاك تدير شئونها الخاصة . وتهىء مصيرها الخاص آمنة ومفلحة فى حدود الدائرة المرنة للامبراطورية » (٥٠) .

وأما التصريح الثانى فكان بيان « اللنبى » باعلان أن الحماية غير مرضية وأعلن « اللنبى » ذلك فى بيان الى السلطان مؤرخ فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ يطلب تعيين وفد رسمى للشروع فى تبادل الآراء مع الحكومة البريطانية فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده . وجاء فى بيان « اللنبى » :

« ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ،

---

(٤٨) نفس المصدر : ص ١٦٦ - ١٦٧ .
(٤٩) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ .
(٥٠) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٩٦ .

استنتج أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بر
العظمى . ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما ي
باقتراحات اللورد ملنر ، فانها ترغب فى الشروع في تبادل الآراء في
الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ، اذا أمكن الى ابدال ا
بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية ... الخ » (٥١) .

وجوهر التصريحين كما هو واضح واحد ، هو ادارة شئون
الخاصة في حدود الدائرة المرنة للامبراطورية كما قال تشرشل . واقامة
تضمن المصالح الخاصة كما أعلن « اللنبى » فكلا التصريحين يقران بأن ا
الظاهرة أصبحت مرفوضة ، وهذا دون جدال أو شك انتصار يحسب ل
الوطنية المصرية وقيادة سعد ازاء تشددها فى مطالب البلاد حتى لو
الانتصار شكليا . اذ أن القوى الاستعمارية أرادت فعلا حتى مع مشروع
أن تلغى هذه الحماية الظاهرة ، ولكنها أرادت فى نفس الوقت أن تبقيها ك
للمساومة فى المفاوضات ، وكورقة أيضا يمكن أن يفاخر بها المتها
ويباهون ، اذا هم حققوها أثناء المفاوضات . أما سعد والقوى الوطنية
أرادت انتزاعها على الأقل قبل المفاوضات حتى تبطلها كورقة للمساومة .
هل يعنى انتصار القوى الوطنية فى هذا ، أن يفهم أن الاستعمار تراجع
خططه ؟ يقول « الجود » بصدد هذا : ان الجو كان ملبدا بالغيوم والتز
الجيش ثقيلة فكل مكان فى العالم القديم كان بحاجة الى حامية . وكان الاض
العمالى فى الداخل ورغب المسئولون فى تحديد مسئولياتهم القومية ، و
أن اقرت الوزارة البريطانية أن الحماية غير مرضية فدعت مصر لمفاوضتها
هذا الأساس (٥٢) وهذا قد يوحى بتراجع عن خطط التشدد ، ولكن الواق
وكما ذكرنا من قبل - أن تعيين تشرشل كان بقصد استخدامه فى مك
حركات التحرر الوطنى كما كان أيضا لتوحيد السياسة في الدوائر ا
بصدد هذا الموضوع (٥٣) . وبالفعل فقد عقد الاستعمار البريطانى مؤ
فى مارس ١٩٢١ فى القاهرة برئاسة تشرشل وحضر هذا المؤتمر نحو أرب
دبلوماسيا واداريا وجاسوسا وكذا القادة العسكريين لبريطانيا فى العـ
العربى . ودلت وثائق أرشيف الدولة الانجليزى والأرشيف الوطنى الهـ
أن المشاركين فى المؤتمر اضطروا الى الاعتراف بضرورة اعادة النظر جذ
فى السياسة الانجليزية في العالم العربى بسبب نهوض حركة التحرر الوطن
واشتداد التناقضات بين الدول الكبرى . وكان تجمع هؤلاء فى القاهرة
نحو ما وصفهم تشرشل نفسه « بالأربعين حراميا » لكى يقرروا كيفية ؛

(٥١) نفس المصدر . ص ٢١ - ٢٢ .

(٥٢) ood, P. G., Op. Cit., pp. 276-277.

(٥٣) يونداريفسكى : المرجع السابق ص ١٢٦ - ١٢٨ .

شعوب العالم العربى « على نحو آكثر مردودا وبأقل النفقات » (٥٤) . وعلى هذا الأساس وكما نعتقد ، كان « كيرزون » وهو من غلاة الاستعماريين ، رغم سيادة الحجة بأن الأمر ليس عاجلا وأن لا الحكومة ولا البرلمان ملتزم بمشروع ملنر ، رغم هذا كان « كيرزون » المتشدد في جانب اعلان ان الحماية غير مرضية . كما رأى أن تمد الحكومة البريطانية — بهذا الاعلان — الأمل لمصر في معاهدة . وفي مذكرة مجلس الوزراء في ٢١ فبراير ١٩٢١ قال « كيرزون » أنه لو ألغيت الحماية لسكن المصريون ، وبالمعاهدة تستطيع انجلترا الحصول على مصالحها جميعا ، وتامينها ، كما فعلت مع أمراء الهند منذ قرن مضى ، وكان « ملنر » مدعوا للاجتماع ، وقال : ان الوقت مناسب للمعاهدة ، وقد تسوء الأمور بسبب التأخير فوافق المجلس على رأى « كيرزون » وأعلن أن الحماية لم تعد تمثل علاقة مرضية بين انجلترا ومصر ، ولا بد من التفاوض بشأن علاقة أخرى (٥٥) .

لقد صرح « ملنر » منذ وقت غير بعيد أن على المعتدلين ألا يقنطوا — كما سبق بيانه والظروف الآن مناسبة لعدلى وجماعته فأحكام الاعدام فى قضية « عبد الرحمن فهمى » تخفف الى الاشغال وتعلن فى مصر (٥٦) . واجتذاب المعتدلين أصبح ضرورة بعد تورطهم في بيان ٢٨ يناير بتأييد التحفظات (٥٧) . وهكذا تمتزج الشدة والبأس — فى المحافظة على سلامة ابمراطورية المستعمرين — مع سياسة منح التنازلات الشكلية فى « حدود الدائرة المرنة للامبراطورية » . وعن هذا المزج صدر التصريح بأن الحماية علاقة غير مرضية . وأعيد البحث من جديد فى أضابير الخارجية عن الرجل المعتدل الذى يمكنه جمع أشباهه حوله لتأييد اتفاق على أساس مقترحات ملنر بلا تحفظات . وكان « عدلى » خارج الحكم منذ ١٩١٩ وان كان سيدعى للمفاوضة رسميا فلا بد أن يعينه السلطان رئيسا للوزراء أو على الأقل رئيس هيئة مفاوضات رسمية . ولأن السلطان لا يقبل عدلى ، وعبر عن ذلك للنبى . ولكن انجلترا أصرت على « عدلى » وأرسل « اللنبى » الى « فؤاد » ينصحه ألا يعين « محمد سعيد » قائلا ان نصيحته تعكس رأى خارجيته الذى ينبغى العمل به (٥٨) . وهكذا جيء بعدلى رئيسا للوزراء وكان « قد استطاع فى ذلك الحين أن يضم حوله فريقا كبيرا من المؤيدين لسياسته المعتدلة ، كما كان يلتف حوله خفية الأعضاء الوفديون العائدون » (٥٩) .

---

(٥٤) نفس المرجع : ص ١٢٨ — ١٣٠

(٥٥) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 137-138.

(٥٦) كامل سليم : ازمة الوفد ص ١٤٤ ، ١٧٨

(٥٧) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٠٩

(٥٨) Kedourie, E. Op. Cit., pp. 138-139.

(٥٩) رمضان : المرجع السابق ص ٣١٢ .

وأسندت الوزارة بالفعل الى « عدلى » فى ١٧ مارس ١٩٢١ « وبنى خطته على الفور بنفس الحذر الذى كان يقوده عندما عرض عليه سعد زغلول تاليف وزارة الثقة • وتدور هذه الخطة حول ادخال الوفد فى التبعة انتفاعا بنفوذه واحتراسا من رقابته » وأوضح « عدلى » هذا فى خطاب تاليف وزارته كما أوضح ان الجمعية الوطنية سيكون لها القول الفصل فى الاتفاق الذى يسعى اليه لاستقلال مصر (٦٠) •

غير أن هذا لم يسفر عن شيء قدر أن دعم نفوذ الوفد أكثر وجعل نفوذ سعد أقوى فان التنازل عن الحماية بلا شرط بما كان سعد وصحبه يطلبونه على مدى عامين ، وابداء الشوق لمزيد من المحادثات بعد فشل ملنر كان لا بد وأن يضعف الوضع البريطانى وأن يعترف فى نفس الوقت بأن جماعة « سعد » كانت على حق فى التنديد بالحماية ، وكان هذا ما يضعف الوضع البريطانى أكثر (٦١) • وهذه السمة الجدلية للسياسة الاستعمارية فى مصر ، انما كان مردها الى قوة حركة التحرر فى مصر •

وبعث « عدلى » وفق خطته فى اشراك الوفد فى التبعة ، بعث ببرقية الى « سعد » تحمل تحيته ورجاءه فى كسب معونته لتحقيق الغرض المشترك الذى فصله فى برنامج وزارته فرد عليه « سعد » « بالشكر وتمنى له كل توفيق فى تحقيق قبول التحفظات حتى يؤيده » (٦٢) • وبعد ذلك بأيام ثلاث ، وفى ٢١ مارس ١٩٢١ تسلم « سعد » خطابا آخر من « عدلى » ومعه برنامج الوزارة السياسى الذى علق عليه « سعد » بأنه « كتب بدهاء سياسى بارع وأن « عدلى » لم يرتبط فيه بشيء قط » ، ورد عليه سعد فقال : « بيانكم بديع فى أسلوب بليغ ، يشف عن رغبتكم فى التمشى مع ارادة الأمة وتحقيق مطالبها من الاستقلال » ثم قال سعد : « وقد استقر رأينا على العودة الى مصر • لتبادل الآراء فى عملية انتخاب أعضاء الوفد الرسمى » (٦٣) •

وأحدث اعتزام « سعد » العودة الى مصر هلعا لدى المعتدلين (٦٤) • وكان قرار « سعد » فى العودة أو التعجيل بها فضلا عن أهميته فى مواجهة قوى التهادن فى مصر ، انه كان أيضا لمواجهة الحصار الذى فرضه الاحتلال على « سعد » فقد أبرق اليه « النحاس » فى ١٤ مارس ١٩٢١ يقول بأن الرقابة أصدرت أوامرها بعدم نشر أى من بيانات « سعد » وبرقياته وفى باريس

---

(٦٠) رمضان ، المرجع السابق ص ٣١٣ •

(٦١) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 137-138.

(٦٢) كامل سليم • ازمة الوفد • ص ١٩٣ •

(٦٣) نفس المصدر والصفحة •

(٦٤) رمضان : المرجع السابق ص ٣١٣ •

منعت السلطات كذلك ارسال أى برقيات من « سعد » الأمر الذى جعل « سعد » يسخر من الذين يقولون بالنية فى رفع الحماية والاعتراف بالاستقلال . ويدهش من خضوع حكومة فرنسا القومية الحرة للانجليز بلا حياء (٦٥) .

وعاد « سعد زغلول » فى ٢٩ مارس حيث وصل الى الاسكندرية فى ٤ أبريل ١٩٢١ ليستقبل أعظم استقبال قوبل به زعيم فى أى بلد من بلدان العالم (٦٦) .

وبلغ من قوة وعظمة الاستقبال أن كتب المندوب السامى الى لندن متساءلا : هل تستطيع وزارة « عدلى » ان تصمد للموقف ؟ وفى الوقت نفسه أعلن « اللنبى » انه لن يسمح بالاساءة الى القانون ! ولم يستبعد أن يقوم سعد زغلول بانقلاب مشابه لانقلاب أحمد عرابى (٦٧) .

وبدأ « سعد » العمل وكانت شروطه للاشتراك فى المفاوضات هى :

١ ــ ان الغاية هى الالغاء التام الصريح للحماية .

٢ ــ الوصول الى الاستقلال التام الداخلى والخارجى ومراعاة تحفظات الأمة .

٣ ــ أن تكون اغلبية المفاوضين ورئاسة المفاوضات من الوفد .

٤ ــ أن تلغى الأحكام العرفية والرقابة قبل المفاوضات .

٥ ــ أن يكون المرسوم السلطانى محددا لمأمورية المفاوضين على الوجوه المذكورة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية (٦٨) .

ويذكر « عدلى » بصدد هذه الشروط أنه تمت تسوية الشروط الثلاثة الأولى لأن برنامج الوزارة تضمن الأولين ثم أن الوزارة تسعى لرفع الأحكام العرفية والرقابة ولم يبق الا رئاسة وفد المفاوضات وهو موضع الخلاف .

وتصور « عدلى » أنه سوف ينجح فى اجبار « زغلول » على التخلى عن هذا المطلب ، وكانت خطته كما أفضى بها الى « اللنبى » ، أن يوجه خطابا رسميا الى السلطان يبلغه فيها بموافقة « زغلول » على تسوية الشروط الثلاثة ، ولا يكون أمام زغلول بعد ذلك الا السير يدا بيد مع وزارة لا تقل عنه رغبة فى تحقيق المطالب الوطنية أو يقف موقف العداء منها لعدم قبول رئاسة الوفد « وهو شرط يغلب على الرغبة فى تحقيقه الطابع الشخصى . مما يؤدى على حد

(٦٥) كامل سليم . أزمة الوفد . ص ١٩٠ .

(٦٦) ويفل : اللنبى فى مصر . ص ٦٧ .

(٦٧) يونان لبيب . تاريخ الوزارات ص ٢٣٠ .

(٦٨) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة الجزء الأول الطبعة الأولى ــ النهضة المصرية ــ سنة ١٤٧. ص ٧ ــ ٨ .

تعبير عدلى باشا ، الى ان يستنتج الرأى العام فى هذه الحالة ان لزعلول أهدافا شخصية » (٦٩) ٠

وصرح « سعد زغلول » مؤكدا سروطه النى أعلنهـا من قبل ، والتى أبلغها للوزارة فلم ترد حتى الآن ــ ٢١ ابريل ــ وأوضح « سعد » أهمية موضوع رئاسة المفاوضات بأن الوفد وهو المسئول أمام الأمة ، هو الذى يجب أن يقود المفاوضات وأن دخول المفاوضات على الوضع القائم يلحق الضرر بالبلاد اذا وقع الخلاف بين المتفاوضين ، ونحن نتجنب هـذا الشـقاق « بأن يكون المفوضـون من مبدأ واحـد ، ومن الذين يرمون الى غاية واحـدة هى غاية الأمة (٧٠) ٠

ورد « عدلى » على « سعد » ، فقال بأن نقطتى الغاء الحماية ، والاعتراف بالاستقلال قد وردتا فى برنامج الوزارة ، كما أن الاشارة الى التحفظات قد وردت ، فيما قلناه فى البرنامج أيضا بأننا سنعمل وفق ارادة الأمة ، وأبديت استعدادى لأن أبينهما فى خطاب طلب تعيين المفاوضين الرسميين وأما طلب تعيين المفاوضين الرسميين وتحديد مهمتهم بمرسوم سلطانى ، فمخالف للتقاليد الدستورية ، فان مسئولية الخطط الوزارية تتحملهـا الوزارة ٠ (كذا !) وأضاف « عدلى » أما عن نقطة الغاء الأحكام العرفية والرقابة ، فان الوزارة قالت عنها فى برنامجها أنها « من أعز أمانيها » ، أما رياسة الوفد فاننا لا نمضى الى المفاوضة شيعا وأحزابا (كذا !) (٧١) ٠

والواقع أن جوهر الخلاف لم يكن حول تحقيق شرط الرئاسة كما دهب البعض فقال بأن تحقيق شروط « سعد » كان أمرا مستحيلا وخاصة ما يتعلق بشروط الرئاسة (٧٢) ٠

اذ أن وضع المسألة على هـذا النحو من التبسيط والمغالطة من أغلب المؤرخين وكذا الكتاب الرجعيين ، كان أمرا لا يطابق الصدق والواقع ، فنحن نعلم أنه منذ بداية الحركة الوطنية وهناك رفض قاطع لأى هيئة تتكلم نيابة عن الأمة أو مطالبها خارج الوفد المصرى ، وقد اتضح هذا من المقاطعة الشاملة الكاملة من الامة للجنة « ملنر » ٠ أما قول البعض بأن الأمة كما هو معلوم وثابت ، استقبلت تشكيلها ــ أى وزارة عدلى ــ استقبالا طيبا » وأن الهجوم الذى شنه « سعد » على الوزارة قد أثار انقسام الأمة وانزعاجها وضـاعت خلال ضجته الكثير من الاقترحات والأصـوات التى سعت لحسم الخلاف بما

(٦٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٧٣١ ٠

(٧٠) احمد شفيق . المصدر السابق ص ٥٣ ، ٥٤ ٠

(٧١) احمد شفيق ٠ المصدر السابق ص ٥٧ ــ ٥٩ ٠

(٧٢) لاشين : المرجع السابق ص ٣٣٤ ٠

لا يضيع على الأمة حقا من حقوقها ، سواء من جانب المواطنين او الهيئات أو السلطان ذاته (٧٣) . وهذا الرأى لا يضيف جديدا الى المغالطات السابقة ، فلا السلطان الذى تكلم عنه البعض ولا المواطنين أو الهيئات التى ذكرها البعض كان يهمهم مطالب الأمة أو الحرص عليها ، فقد اختار السلطان قبل تشكيل « عدلى » للوزارة وفدا آخر للمفاوضة رأسه مظلوم باشا ومعه رشدى وعدلى ونسيم ومحمد سعيد وهبه واسماعيل سرى ، الأمر الذى أدهش سعدا فى باريس فوصف هؤلاء بأنهم من « أسوأ الناس صفات » « فانهم ما بين منشىء للحماية أو محبذ لها ، أو هو صنيعة لهم ، انهم جميعا خونه ومجرمون » (٧٤) .

وكان « سعد » على حق فى هذا فما من شخصية من هؤلاء الا وقد عمل بشكل أو آخر على مضايقة الحركة الوطنية والثورة والتآمر عليهما . أما « عدلى » نفسه فهو مرشح « ملنر » ، ومرشح وزارة الخارجية البريطانية ، أكدنا ذلك من أوثق المصادر وأكثر من هذا فان « عدلى » الذى يدعى البعض باستقباله استقبالا طيبا من أهل البلاد ، لم يكن كذلك حتى فى رأى البريطانيين الذين أحبوه واصطفوه . ومصداق ذلك أن « اللنبى » نفسه الذى كان ينتظر منذ أحداث لجنة « ملنر » وحتى وقت التمهيد لها ، كان ينتظر أن يكون « عدلى » تجمعا محترما — كما سبق ايضاحه — قد خاب أمله فى « عدلى » فكتب فى ٢٤ فبراير ١٩٢١ الى الخارجية يقول : « ان عدلى باشا لا يمثل أى حزب حقيقى فى البلاد ، وأنه من الخطورة الاسراف فى الاعتماد عليه أكثر مما ينبغى »(٧٥) لكن الحكومة والخارجية البريطانية كان قد استقر رأيهما على ان عدلى باشا هو الرجل المناسب ، وقد دعم هذا الاستقرار علمها بأن الرجل ذو علاقات وثيقة مع قسم مهم من أعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقات على محاصرة سعد زغلول ، والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، وهى المعارضة التى يحسب كل الأطراف حسابها ، باستقرار لندن على هذا الرأى فقد أصمت آذانها عن صيحات النصح الملكية وبادرت بمنح عدلى الأهمية التى رأتهـا فيه (٧٦) ويعنى هذا قدرة « عدلى » أو احتمال هذه القدرة على تحويل قسم من البلاد الى التهادن والتعاطف مع السياسة البريطانية . فعندما بادر « اللنبى » الى دعوة عدلى — المؤيد من الحكومة البريطانية — وسماع آرائه » كانت هذه الآراء التى أخذ بها الجانب البريطانى نقطة تحول سواء فى التخلص من الوزارة القائمة ، أو فى احباط مساعى القصر » فى تشكيل الوفد السابق للمفاوضة » أو فى تشكيل الوفد — المفاوض — الجديد فقد رأى عدلى فى الوفد الجديد أنه يستوفى الشرط البريطانى بأن يكون قادرا على الحصول على موافقة الجمعية

---

(٧٣) نفس المرجع والصفحة .
(٧٤) محمد كامل سليم : ازمة الوفد ص ١٨١ — ١٨٢ .
(٧٥) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٢٦ .
(٧٦) نفس المصدر ، والصفحة .

التشريعية .. وأن يكون رجساله متعاطفين بوجــه عــام مع السياســة البريطانية » (٧٧) . وفى هذا جميعه ما يدفع « عدلى » بالســعى الى تقسيم الوفد بل وتقســيم الرأى العام لتحويله الى الاتفاق على الأسس التى وضعها الاستعمار الانجليزى أيا كان ما أعلنه « عدلى » . وهنا نتساءل ما الذى كان يجب أن يفعله « سعد » لتجنب هــذا الانقســام ؟ هل كان يجب أن يقبل بالشروط البريطانية وتجاهل ممثلى الأمة حتى يجنب البلاد الانقسام ؟ وحتى اذا كان « سعد » قد سلم بهذا فان هذا لم يكن لينتج عنه الا انقساما حقيقيا وهزة كبرى فى مكانة الوفد الجماهيرية ـ شىء واحد أراده كل المتباكين على انقسام الوفد هو انهم أملوا أن تتحول البلاد كلها الى المهادنة وهذا كان مستحيلا حدوثــه .

حقيقة الانقسام فى الوفد :

والانقسام فى حقيقته خلاف بين الذين قاموا لتنظيم الحماية ، ومن أجل دستور مفصل محدد . يحدد العلاقة بينهم وبين السلطتين السلطة الشرعية وهى السلطان والقصر . والسلطة الفعلية وهى الاحتلال . خلاف بين هؤلاء الذين يمثلون اليمين وأولئك الذين يمثلون اليســـار ويضــمون الجمــاهير والبرجوازية الوطنية عموما ويرغبون فى دستور حقيقى وجلاء صحيح . الجناح الأول اليمينى بدأ يسلم تباعا مع تطور الثورة المصرية ، فانفصل بداية اسماعيل صدقى الذى سعى والثورة فى مأزق بالاتفاق مع أحــد جواسيس الاحتــلال لعرض الوساطة بين الوفد ومستر « بلفور » ـ وزير الخارجية البريطانية ـ حتى يذهب « سعد » ـ وبعد صدور مؤتمر الصلح ـ الى « بلفور » بما لا يتفق مع مطلب الاستقلال التام ، وكذلك كان مسعى « محمود أبو النصر » ـ الذى فصل مع صــدقى ـ عن طريق أحــد المحامين المشبوهين ـ لأن يطلب الوفد الاستقلال الذاتى ، وهذا ما أدى الى فصل صدقى وأبو النصر من الوفد (٧٨) وكان هذا بداية الانقسام الذى خرجت فيه فئة كبار الماليين المرتبطين بالشركات الأجنبية ، فقد كان صدقى عضوا بمجلس ادارة الشركة الانجليزية البلجيكية . والغزل الأهلية ـ سلفاجو ـ والانجليزية أساسا ، وكان كذلك عضوا بمجلس ادارة شركة الملح والصودا ومقرها الرئيسى لندن ، وشركة كوم أمبو ، والعقارية المصرية ، وشركة الأشغال والمبــانى التى رأسهــا سبنكس باشــا والشركة الانجليزية المصرية وشركة ســكة حديد الفيوم وكان أيضــا رئيس اتحاد الصناعات (٧٩) . وليس معنى ذلك انه ارتبط بكل هــذه الشركات دفعــة

---

(٧٧) نفس المصدر ص ٢٢٧ .

(٧٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ٥ ص ٥٣٣ .

(٧٩) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ص ٦٥ ـ ٦٦ .

واحدة ، ولكن كانت لصدقى ارتباطات ببعضها ثم زادت وكان وضعه هذا مع فئة كبار الماليين كافيا لأن يطلب استقلالا ذاتيا وحسب ·

ولم يكن من المعقول أن يذهب أمثال صدقى ، كمفاوضين لطلب الاستقلال· وبالتالى لم يكن معقولا أيضا التسليم لعدلى وجماعته بالمفاوضة · يقول « سعد » بهذا الصدد « ان الذين ملت نعوسهم الجهاد وأصاب هممهم الهزال وملكتهم المطامع الشخصية « يريدون أن يخادعوا أنفسهم ويخادعوا الأمة بأنهم سينالون فى المفاوضات الرسمية قبول تلك المحفظات ، وأنه ما على الأمة الا أن تترك للذين يأخذون على أنفسهم مهمة الوصول الى هذه الغاية يسعون اليها ، فاذا وصلوا اليها انتفعت بها الأمة والا فهى لا تخسر شيئا بالانتظار » ويضيف «سعد» ردا على هذه الفكرة قائلا : وفاتهم أن الأمة تخسر به «وحدتها وتضامنها» وتترك الدسائس وافساد العقائد الوطنية والتضليل بقبول ما سبق رفضه · ثم قال «سعد» : « ولهذا ينبغى لوكلاء الأمه الذين حملوا أمانة الدفاع عنها وارشادها أن يشتركوا فى هذه المفاوضات والا يتركوا غيرهم ينفردون بها أو يشتركون معهم فيها » (٨٠) ·

هذه هى المسألة ·· وهذه حقيقة الخلاف فى الوفد « خلاف على من يتولاها » ـ أى المفاوضات ـ وليس خلافا على من يرأسها (٨١) ·

وعلى هذا الأساس ألقى « سعد » بكل نقله الجماهيرى ـ وكان قد عزم على ذلك فى باريس لفضح المتهادنين واعادة بناء الوفد وتغليب جناحه الوطنى · وفى اجتماع جماهيرى بحى شبرا عقد فى ٢٥ ابريل ١٩٢١ هجم « سعد » بضراوة على خصومه وفضح « عدلى يكن » الذى قال ببقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة لأنها « سبيل احترام الآراء » · وهاجم الوزارة أيضا التى تدعى بالدستورية فقال بأنها معينة من الحاكم ـ السلطان ـ والمندوب السامى ، وهى تمثل سلطة الحماية المضروبة رغم أنوف المصريين · وأن رئيس الوزراء ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى (٨٢) ·

ويقول « هيكل » بأن سعدا بعد الهجوم هذاكسب السواد من الأمة ، وانضمت طوائف من مثقفين وأعيان لعدلى (٨٣) · وهذه مغالطة أخرى تحاول قصر انضمام المثقفين على عدلى والرجعية · ونسبة الأمية والأميين الى الوفد فهو من يضم الرعاع ! فأغلبية من أثر عليهم « سعد » كانوا من الأميين الذين

---

(٨٠) كامل سليم : صراع سعد فى اوروبا ص ١٩٤ ·

(٨١) محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ القاهره ١٩٦١ ص ١٧٦ ·

(٨٢) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٧ ·

(٨٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٢١ ـ ١٢٢ ·

تؤثر فيهم الكلمة المسموعة (٨٤) . والحق أن سعدا لم يؤثر على الناس الا لأنه مس مصالحهم الواضحة فى التحرر بكلمات وحجج بسيطة . وكان الآخرون يملكون ما لا يملك ابتداء من أجهزة الاحتلال والسلطان الى اقطاعياتهم الواسعة وأموالهم الوفيرة .

كان سلاح « سعد » الوحيد هو جماهير الامة ، التى وثقت فيه من خلال نضاله ومواقفه الثابتة . لذلك ذهب سعد بعد أن ضمن دعم الجماهير ، فواجه اجتماع الوفد ، واستطاع شل تردد البعض ، فعند عرض مسألة اشتراك الوفد فى المفاوضات فى اجتماع الوفد ٢٨ أبريل ١٩٢١ – رأت الأغلبية عدم الاشتراك فى المفاوضات مع عدم محاربة الحكومة التى تتولاها ، فخرج « سعد » على هذه الأغلبية ، وأصر على عدم الثقة بالوزارة . فاستقال على شعراوى وكتب خمسة ممن أرادوا تأييد الحكومة يعترضون فى بيان نشروه بالصحف على عدم اكتراث « سعد » بالأغلبية ، وأعلنوا الثقه بالوزارة وهؤلاء الخمسة هم : حمد الباسل ولطفى السيد ومحمد محمود على علوبه وعبد الطيف المكباتى (٨٥) وكان الوفد قد عقد اجتماعا حضره عشرة أعضاء صوت منهم بالثقة فى وزارة عدلى ستة أعضاء ، هم علوبه ولطفى السيد ، وحمد الباسل وجورجى خياط وعبد الخالق مدكور ومحمد محمود . وهنا واجه « سعد » الموقف مواجهة المستعد له . فاخبر الأعضاء المخالفين أنه سينشر بيان عدم الثقة بالوزارة باسمه وتحت مسئوليته ولكل منهم أن ينشر رأيه حسب مايعتقد (٨٦) فنشر هؤلاء عدا «جورجى خياط» منضما اليهم « عبد اللطيف الكباتى» بيانا اتهموا فيه سعدا بانه جعل القضية المصرية قضية شخصيه وانه بغير اجازه من الوفد قد اعلن عدم الثقة بعدلى بعد ان اجاب كل ما طلب عدا شرط الرياسة (٨٧) . وقد استقال «على شعراوى كذلك وانضم الى المنشقين عبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى ومدكور ثم استقال خياط فى يونيو فاعتبرهم « سعد » جميعا منفصلين وبقى مع سعد كل من مصطفى النحاس وواصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف (٨٨) . ووقف موقف التعضيد لسعد زغلول فنشرت سكرتارية الوفد بتوقيع « مصطفى النحاس » بيانا بأن جميع التصريحات التى أعلنها رئيس الوفد « متفقة مع القرارات الصادرة من الوفد ومطابقة للحقوق المخولة للرئيس » وتقرر فى جلسة الوفد ٢٨ ابريل ١٩٢١ « بأغلبية الآراء عدم تعضيد الوزارة فى الدخول فى المفاوضات الرسمية لعدم قبولها شروط الوفد ولمجريها على

(٨٤) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٣٦ .

(٨٥) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٠ – ١١ .

(٨٦) رمضان : المرجع السابق ص ٣٢٤ – ٣٢٥ .

(٨٧) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٨٠ – ٨١ .

(٨٨) رمضان : المرجع السابق ص ٣٢٥ .

سياسة لا تتفق مع بيانها الذى عاهدت الأمة عليه » (٨٩) وأعلن « سعد » ردا على المقسمين : استحالة العمل فى هيئة « لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ولا ارتباط بقاعدة . لهذا فاننا » اعتمادا على الثقة التى تأنينا » . عازم على الاستمرار فى الجهاد (٩٠) ؛ كما أضاف « سعد » بأنه يعتبر الخمسة منفصلين عن الوفد وان الوفد هو « رئيسه وأعضاءه المتفقون فى المبدأ والغاية، وفى احترام القواعد التى وضعوها واليمين الذى أقسموه (٩١) . والواقع أن سعدا عاد الى مبدا الثورة فى اعادة بنــاء الوفد . واعتبر كما عبر فى بيانه الجماهيرى ، أن تأييد الشعب له هو تأكيد لمبادىء التوكيل . وقبل « سعد » التحدى الذى أبداه « عدلى » فقد حسب الأخير حساب الاغلبية فى الوفد ، ولم يدرك أن سعدا عاد الى مصر غير معول على شىء الا على الجماهير ، ولعل أعضاء التهادن كانوا يدركون ذلك . ويذكر البعض بصدد ذلك أن سعدا وافق على أن يعود الأعضاء الخمسة الذين غادروا باريس اليها من جديد ، وأنه وافق المكباتى على اقتراحه فى هذا الشأن (٩٢) . لكن سكرتير « سعد » يقرر أنه رفض هذا الاقتراح أولا من المكباتى ، وأكد عدم الثقة فيه أو فى العائدين ، كما رفض اقتراح عودة الخمسة ردا على برقية من على الشمسى فى ١١ مارس ١٩٢١(٩٣) ومن الطريف أن «عدلى» أراد أن يساوم سعدا على «عبد الرحمن فهمى» فجعل «عدلى» واخوانه الافراج عن «فهمى» محلا للمساومة فطلبوا تساهل سعد فى بعض الشروط مقابل الافراج عنه وبعث « فهمى » نفسه يرفض أن تكون حريته « ثمنا للتفريط فى أى ذرة من الحقوق العامة . ولما اشتد الخلاف بين سعد باشا وعدلى باشا فى هذه النقطة ولم يتفقا على شىء ، وأراد عدلى باشا القيام بالمفاوضة بغير تأييد الوفد امتنع الانجليز عن موافقته على الافراج » عن عبد الرحمن فهمى » (٩٤) .

ورغم هذه الواقعة التى عدها « عبد الرحمن فهمى » نفسه مساومة على حقوق البلاد ، فقد حمل « فهمى » مسئولية الانقسام وأسبابه لسعد وادعى ان خلافه مع سعد يرجع الى هذا التاريخ ، تاريخ الخلاف بين « عدلى » و « سعد » حول المفاوضات ــ وذكر أن عناد سعد وعدلى هو الذى أبقاه فى السجن (٩٥) .

ومحصلة الانقسام الذى وقع فى الوفد فى ابريل ١٩٢١ هى فى الواقع تصفية الى حد كبير للجناح اليمينى فى الوفد ، ذلك الجناح الذى كان مستعدا للتواطؤ مع الانجليز ، والذى كان يتبلور داخل الوفد أكثر فأكثر ، والذى

---

(٨٩) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٨٤ .
(٩٠) احمد شفيق . المصدر السابق ص ٨٥ ــ ٨٦ .
(٩١) الرافعى : المصدر السابق ص ١١ .
(٩٢) لاشين : المرجع السابق ص ٣٣٠ ــ ٣٣١ .
(٩٣) كامل سليم : ازمة الوفد ص ١٨٢ ــ ١٨٣ ، ١٨٩ .
(٩٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ١٢ ص ١٣٢٣ ــ ١٣٢٤ .
(٩٥) نفس المصدر : محفظة ٥ ملف ٢ صفحات ٢٩٩٥ ــ ٢٩٩٦ ، ٢٩٩٨ ــ ٣٠٠١

كان مذعورا من حركة الجماهير (٩٦) · وفى رأينا أن هذه التصفية لم تضعف من الوفد ، بل عززت مواقعه الجماهيرية · واستمر « سعد » فى نضاله فشن حربا لا هوادة فيها على الاحتلال « وعدلى » معا ، وحين حاول عدلى تجنب هذا الهجوم باقتراح مصاحبة سعد زغلول للوفد الرسمى دون عضويته فيه ، رفض البريطانيون ، اذ أنه لو قبل سعد الاقتراح ، وهذا مستبعد » فان ذلك سوف يمنحه مركزا غير رســمى « لا يلبث أن يصـبح رسميا وأعلى مقاما من وفد المفاوضات » (٩٧) ·

وقد أطلق البعض وصف « التقوض الكبير فى بنيان الوفد » على انقسام العدليين وانصارهم ، وقال ان المسرح السياسى اخذ فى التشكل من جديد فان الوفد بتشكيله الذى سعى « سعد » عند تأليفه « تمثيل العناصر السياسية والدينية » ، والذى كان حتى ذلك الوقت الهيئة السياسية الوحيدة التى تعمل على المسرح السياسى ، قد انفرط عقده ، فخرجت منه العناصر الممثلة للاحزاب السياسية ، ولم تبق سوى العناصر التى تمثل « الوحدة المقدسة » الوحدة العنصرية التى ارسيت عليها مصر الجديدة اثنان من المسلمين ، رئيس الوفد سعد زغلول وسكرتيره مصطفى النحاس ، الذى سوف يخلفه فى رئاسة الوفد ، وثلاثة من الأقباط » (٩٨) وهذا الخلط الغريب فى الرأى سببه افتقاد المنهج · فهل تقوض الوفد حقا كتنظيم جماهيرى واسع ؟ أم هى الرغبة لدى البعض فى اطلاق عبارات فخمة وضخمة ثم ما هذا الكلام عن التمثيل السياسى الذى تحول الى تمثيل للوحدة العنصرية المقدسة · على أية حال نحن لا نوافق على ان الوفد كان الهيئة السياســية الوحيدة · والصحيح ان الوفد قام كجبهة سياسية عريضة تعبر عن مصالح طبقات وفئات اجتماعية عديدة ، ووضــع الأقباط والمسلمين فيه كان تعبيرا عن هذه المصالح ، وجزءا من عملية النضال ضد الاستمرار ، النضال القومى دون ما شائبة دينية أو عنصرية حسبما عبر مكرم عبيد (٩٩) · وأكد الطبيعة القومية التحررية للنضال هذه الوحدة بين المسلمين والأقباط وغيرهم ، وبقيت هذه الوحدة ، لم تنحل بخروج عناصر عديدة جورج خياط وتوفيق دوس · أو حتى مكرم عبيد بكل ثقله التاريخى · وبقيت الوحدة كما كانت لأنها تمثل فكرة وبرنامج النضال ضد الاستعمار ، أما العناصر التى خرجت فى الانقســام أو الانشــقاق ، فمثلت عنصر التردد والتهادن ، والمصالح الطبقية هى رائدها ، والا فما معنى هيئة سياسية وهيئة سياسية أخرى ، وهذه العناصر المترددة والمتهادنة نفسها ، كان فيها المسيحيون كما كان فيها المسلمون ، وسيظل الموقف كذلك · واعتقادنا أن انقسام الوفد

---

(٩٦) تاريخ الأقطار العربية : الجزء الثانى ص ٩ ·

(٩٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٣٢ ــ ٢٣٦ ·

(٩٨) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٢٥ ·

(٩٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٤ ملف ٢٦ ص ٢٦٤٨ ــ ٢٦٦٨ ·

كان افرازا اجتماعيا سبقته افرازات وستتلوه غيرها لكل الفئات ذات المصالح مع الاحتلال • والانقسام في الوفد عبارة عن تفكك لعرى تحالف قام في ظروف تاريخية محددة ومع التغيرات في توازن قوى التحالف والمتغيرات الخارجيه ، والمتغيرات داخل القطب الجماهيري نفسه الخ •• وطبيعي أن تراجع كل قوة موقفها وتكتيكها السياسي والاحتلال الذي لوح بالحكم الذاتي . استطاع جذب الفئات المالية الكبيرة في الوفد بل وخرجت منذ البداية عناصر أخرى من كبار الاقطاعيين أمثال شعراوي ومحمود أبو حسين وغيرهم ، ثم كان الانفصال شبه الجماعي لكبار ملاك الأرض ، الذين حاولوا السيطرة على التحالف وقيادته لصالح فئاتهم الاجتماعية ، وقد خرج مع هذا الجناح عناصر أخرى من فئات الماليين الكبار الذي مثلها « حافظ عفيفي » والذي أصبح من بعد عضوا بمجلس ادارة البنك العقاري المصري ، شركة المكابس التي رأسها « كيسدبويد » • وشركة السكر والملح والصودا ••• الخ (١٠٠) •

وفي تقديرنا ان سعدا وجناحه الذي أخذ في التبلور ليقبض على ناصية القيادة في الوفد طوال أكثر من ربع قرن ، كان يمثل البرجوازية الوطنية من التجار المتوسطين وأثرياء الريف وأصحاب المعامل المتوسطة والمثقفين والمهنيين، وهؤلاء جميعا أكثر ارتباطا بالجماهير •

النضال ضد عدلي :

على أثر بيان « سعد زغلول » ضد المنشقين قامت المظاهرات ضدهم وضد عدلي ، وفي طنطا قامت مظاهرة كبيرة حاول البوليس فضها بالقوة . فقاومت المظاهرة فأطلق الجيش والبوليس على الجماهير النيران فقتل أربعة وجرح عدد كبير • ولطخ حادث طنطا جبين حكومة عدلي وجرح سمعتها جرحا داميا . ورغم انكار « عدلي » لمسئوليته عن استخدام القوة فان السخط على الوزارة صار عارما (١٠١) • وكانت مظاهرة طنطا قد قامت عقب صلاة الجمعة ، من مسجد السيد البدوي ، واستمرت حتى المساء ، ووصلت قوات من الجيش جاءت من القاهرة لقمع المظاهرة • واعترف البيان الرسمي للحكومة بسقوط ثلاثة من القتلى ، وتقرر الحداد العام في المدينة ، حيث لبست « ثوب حداد كثيف » في جنازة الشهداء • واشتركت المدينة كلها في هذه الجنازة • وحضرت بعدها وفود من الغربية الى القاهرة ، حيث طلبت من « عدلي » التحقيق ورفع الأحكام العرفية (١٠٢) • وحاول « عدلي » أن يخفف من السخط العام فطلب الى

---

(١٠٠) شهدي عطية : المرجع السابق ص ٦٦ — ٦٨ •

(١٠١) الرافعي : في أعقاب الثورة • الجزء الأول ص ١٢ — ١٣ •

(١٠٢) احمد شفيق : المصدر السابق ص ١٦٤ — ١٦٥ •

السلطات العسكرية رفع الرقابة من الصحف . فصدر اعلان بذلك من « اللنبى » كما اعلنت حكومة « عدلى » أنها ستواصل السعى لرفع الأحكام العرفية ، الا أن هذا لم يجد فتيلا فى وقف السخط العام (١٠٣) واستمرت الوزارة فى اضطهاد الوطنيين فاحالت صادق حنين والنقراشى وحسين فتوح ونجيب اسكندر وسلامة ميخائيل ومكرم عبيد وأحمد خشبة وغيرهم الى المحاكم التأديبية (١٠٤) .

والواقع أن الاحتلال وعدلى كانا قد عولا على تحدى مشاعر الرأى العام المعادى لعدلى والمفاوضات ، فصدر المرسوم السلطانى فى ١٩ مايو بتشكيل وفد المفاوضات الرسمى برياسة عدلى وعضوية حسين رشدى واسماعيل صدقى ومحمد شفيق وغيرهم فزادت المظاهرات عنفا فى العاصمتين والكثير من المدن (١٠٥) .

وكان صدور هذا المرسوم فى خضم اشتداد النضال ضد « عدلى » تحديا للرأى العام وزغلول فقد كانت القاهرة مسرحا للمظاهرات العنيفة ابتداء من ١٧ مايو ، حيث استخدمت الحكومة أيضا فرسان الجيش المصرى تحت قيادة المدعو / « جاهين بك » الذى أساء معاملة الجماهير اساءة لم تصدر من أعداء البلاد أنفسهم ، فقد أمر باستعمال السلاح واستخدم الجنود الرماح فى مطاردة الشعب ، واقتحموا بعض الدور ، وربطوا البعض فى ذيول الخيل !!

وشيعت جنازة أحد الشهداء ممن قتلوا بحراب الفرسان ، فكانت الجنازة مظاهرة وطنية شارك فيها « سعد » وخلالها ارتكبت السلطة مزيدا من أعمال القتل والقمع (١٠٦) . وعاد ما يذكر بالثورة المجيدة من جديد ، فكانت المظاهرات الصاخبة تنطلق فتتعرض للقمع العنيف ، ويسقط عشرات الضحايا ، ويلهب « سعد » الثورة ، فينزل الى الشارع ، ويغمس منديله فى دم قتيل ويصيح . ان هذا الدم على رأس عدلى (١٠٧) . كما عادت الجمعيات السرية فاصدرت البيانات التى تهدد « عدلى الخائن ورفاقه » والتى هاجمت وفد المفاوضات الرسمى بشدة ووصفتهم بالخطة وفقدان الضمير والشرف وأهابت بيانات الجمعيات السرية بالطلبة والفلاحين ، أن يقدموا التضحيات للوطن وتثبيت عرش الأمة ووكيلها ، وحللت قتل أعداء الأمة وسفك دمائهم (١٠٨) .

وكان استمرار الحكومة فى تحدى ارادة الأمة ، ما دفع أحداث عنيفة ،

---

(١٠٣) الرافعى : المصدر السابق ص ١٣ ــ ١٤ .

(١٠٤) نفس المصدر والصفحة .

(١٠٥) نفس المصدر ص ١٤ ــ ١٦ .

(١٠٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الجزء الثانى ص ١٦٧ ــ ١٦٨ .

(١٠٧) أحمد بهاء الدين : المرجع السابق ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

(١٠٨) مجلس الوزراء : محفظة ١٣ 1 مجموعة Varia 8 دار الوثائق القومية .

فقد أخذت تستكتب الناس بالقوة ، وستخدم الادارة فى جميع توقيعات العمد والأعيان وغيرهم (١٠٩) ·

أحداث الاسكندرية ومغزاها :

وتطورت المظاهرات المقاومة لحكومة عدلى ، وكانت الاسكندرية مركزها الرئيسى « ففي ٢٢ مايـــو اســـــتبك المتظـــاهرون مع بعض الأجـــانب فى « حى الهماميل » ، وتبادلوا اطلاق النيران كما نهبت بعض المحلات ـ حسب رواية البعض ـ وتحولت المظاهرات الى اضطرابات وتدخل البوليس والجيش المصرى لقمعها ، واستمرت هذه المظاهرات يوم ٢٣ مايو وتبودلت الأعيرة النارية فتدخل جيش الاحتلال · وتولى « قومندان » القوة البريطانية قيادة المدينة ، وأصدر أمرا بمنع التجول من التاسعة والنصف حتى الرابعة » وبلغ عـــدد الضحايا فى هذه الأحداث ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين أما الأجانب فقتل منهم ١٥ وجرح ٧١ · وخلال هذه الأحداث أصدر « زغلول » بيانا فى ٢٤ مايو طالب فيه الجماهير بضبط النفس ، حتى لو تعرضوا لاعتداء الأجانب وفى اليوم التالى أصدر « زغلول » بيانا آخر طالب فيه الجماهير وقف أعمال التظاهر « اتقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع » (١١٠) ·

وتروى المصادر المصرية أسباب بدء هذه الأحداث بأن أهل الاسكندرية اعتادوا خلال شهر الصيام ـ رمضان ١٩٢١ ـ أن يقيموا مظاهرات ليلية ضد « عدلى » وتبدأ بعد (صلاة التراويح) وكان البوليس يقمع هذه المظاهرات . وتطورت هذه المظاهرات حيث حدث صدام بينها وبين البوليس فهاجم المتظاهرون مخفر الجمرك وأرادوا اقتحامه فأطلق الجند عليهم الرصاص وقتل منهم ١٢ وجرح كثيرون · واستمرت المظاهرات بعد ذلك ـ بعد ٢٠ مايو ـ بالاسكندرية ولم تقف عند حد وبين مساء يوم ٢٢ وصباح يوم ٢٣ تبدلت حالة الثغر ، وتنكرت بشاشته ، فتعطلت المتاجر وأقفلت الدوائر التجارية والبورصة وسوق مينا البصل والبنوك ، وخزينة المحافظة ومشارب القهاوى العمومية والمحكمة المختلطة ، ولم يبق فى الشوارع الكبرى مخزن تجارى واحد مفتوحا ، وانقطع سير الترام وتعطلت حركة النقل ، واختفت مركبات الركوب وبدت المدينة فى ثوب فتنة فضفاض · بعد عشاء يوم ٢٢ (مايو) حان وقت المظاهرات فقام فريق من المتظاهرين من مسجد أبى العباس ، وساروا متجهين الى أواسط المدينة فبينما كان الموكب سائرا فى شارع أنساطسى ، وهو شارع يكثر فيه الأجانب من طليان ويونانيين وغيرهم ، حدث اصطدام بين المتظاهرين والأجانب · قيل أن سببه ان بعض المتظاهرين كان يحمل صورة مصطفى كمال باشا البطل

---

(١٠٩) الرافعى : المصدر السابق ص ١٤ ·

(١١٠) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٧ ـ ١٨ ·

التركى الذى انتصر أخيرا على اليونانيين » وأن الآخرين استفزهم ذلك فاطلقوا الرصاص على المتظاهرين فأحرق هؤلاء أحد البيوت التى انطلقت منها الرصاصات وعلى أثر ذلك تفاقم الوضع وسقط قتلى وجرحى ، ثم تدفق سيل الجمهور الى جهة السكة الجديدة وميدان محمد على ، وقذف « الجهال منهم » واجهات المخازن والمقــاهى . وامتــدت المسالة الى حى الجمرك وقامت لدى الأوروبيين فكرة المقاومة ، فساروا يطلقون النيران على غير هدى ، واستمرت المعركة الى مطلع الفجر ، وفى صباح ٢٣ قام الأجانب القلقون بمظاهرة » وأطلقوا النيران من مسدساتهم « للارهاب » (١١١) ثم سار الأجانب الى مخفر العطارين للجيش البريطانى ، وطالبوا بتدخل الحماية ، وذهب « بعضهم أى الأجانب — الى جهة الهماميل والعطارين واقتتلوا مع الوطنيين » وبلغت أحداث الحريق فى يوم ٢٣ مايو من العاشرة صباحا حتى الرابعة ١٦ حادثة (١١٢) .

أما بيان الحكومة الرسمى الذى أذاعه قلم المطبوعات ، فقال : ان صداما خطيرا قد وقع « بين بعض رعاع الافرنج والوطنيين بحى الهماميل بالاسكندرية » وأن أسبابه غير معروفة ، وأن أعيرة نارية قد تبودلت ، كما اشعلت النيران فى المنازل واشترك البوليس مع الجيش فى قمع الاضطراب فعاد الهدوء . لكن الاضطراب عاد فى صباح ٢٣ مايو وتولى « الكولونيل قومندان » القوة البريطانية بالاسكندرية بناء على طلب حكمدار البوليس . وبلغ عدد القتلى من الوطنيين ثلاثة غــير الجرحى وعددهم ٤٩ أما الأجانب فقتيل واحد و ٢١ من الجرحى ، والقى القبض على عدد كبير (١١٣) .

ثم أصدرت الحكومة بيانا آخر فى ٢٤ مايو فقالت : بأن القوة البريطانية تطوف بالمدينة ، وترابط فيها وأنه قد نهبت دكاكين الأوروبيين ودمرت ، ولم ينج منها الا من هو فى الأحياء الراقية . وذكر بيان الحكومة أن عدد القتلى من الوطنيين هو ٣٠ ومن الأجانب ١٤ (١١٤) .

وكونت السلطة الاستعمارية فى اعقاب ذلك ، ما أطلقت عليه « لجنــة التحقيق العسكرية » حيث انتهت هــذه من اعداد تقريرهــا فى ٢٨ يونيو ١٩٢١ . واستهلت هذه اللجنة تقريرها بالادعاء بأن مقاليد السلطة فى مصر قد تركت فى الفترة التى حدثت فيها أحداث الاسكندرية فى يد الحكومة المصرية « بأقل تداخل ممكن من جانب الانجليز » ، وأن الوزارة كانت محبوبة جدا . وان المندوب السامى البريطانى قد وافق على الغاء الرقابة على الصحف فى ١٣ مايو غير أن الأحكام العرفية لم تلغ نظرا لوجود صعوبات ولكنه كان متفقا

(١١١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٧٠ — ٧٢ .

(١١٢) نفس المصدر : ص ١٧٢ — ١٧٣ .

(١١٣) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٧٤ — ١٧٥ .

(١١٤) نفس المصدر : ص ١٧٧ — ١٧٨ .

على الغائها (!) وتطرق التقرير بعد ذلك الى استقبال الشعب لسعد زغلول والهجوم الذى شنه على العدليين ، والانشقاقيين وقال التقرير بأن أحداث طنطا التى ارتكبت فيها الكثير من الأخطاء من جانب الحكومة أدت الى اصدار الأوامر بتجنب أحداث مماثلة ، وهذا أدى بدوره بصورة غير مباشرة الى أحداث الاسكندرية • ثم تناول التقرير بداية الأحداث الأخيرة فقال بأنها بدأت فى شكل مظاهرات صغيرة ، امتنع البوليس عن التدخل فيها حتى لا يثير الشغب ، ويحيى أحداث ثورة ١٩١٩ بين الأهالى والبوليس • ثم قال التقرير : غير ان مظاهرات الاسكندرية اشتدت مع تزايد الخلاف بين « عدلى » والوفد كما تزايدت « البروباجندا » لصالح « زغلول » والمتطرفين ، وبدأت المظاهرات سلمية ، ثم اشتد الهياج ، مع وجود ما يقيد البوليس من تجنب أمثال حادث طنطا (١١٥) •

ويروى تقرير اللجنة العسكرية وقائع الأحداث على النحو التالى :

١ ـ كانت المظاهرات الليلية مستمرة دون انقطاع ، ثم تطورت بظهور « عربات محملة بالحجارة » لأول مرة مع المتظاهرين وكان ذلك فى ١٧ مايو ، وقرر البوليس ان يعمل لأول مرة ، فتتبع المظاهرات البوليس السرى حتى عرفوا الرؤساء وقبض على ثمانية منهم فى صباح ١٨ مايو وسلموا للنيابة « وثبتت ضدهم بشهادة الشهود » قيادة الجمهور وحمل الحجارة ولكن « المرجوشى بك رئيس النيابة ويقال أنه سعدى » أطلق سراحهم فى اليوم التالى بدعوى عدم وجود شهود ورغبة فى تهدئة المدينة • ولم يخبر البوليس كما كان يجب باطلاق سراحهم (١١٦) •

٢ ـ فى ١٨ ـ ١٩ مايو كثرت عربات الحجارة حتى وصلت الى ١٢ عربة فى ١٩ مايو وظهرت كذلك صفائح البترول محملة على عربات ـ كما قال شاهد وطنى ! ولم يتدخل البوليس لاعادتها « تبعا لسياسة الحكومة السيئة » •

وفى مساء ١٧ مايو حذر مأمور الجمرك من مخالفة قانون التجمهر ، فألقى الأهالى الحجارة على قسم البوليس • وتسلح المتظاهرون لأول مرة فى ١٨ مايو بالنبابيت فأنذرهم مأمور الجمرك • وفى مساء ١٩ مايو (هذا بيت القصيد اذ أعلن تشكيل وفد المفاوضة الرسمى وقتها) « حطموا واجهات محل موروم « بميدان محمد على » وشبابيك شخص معضد للوزارة » وقاد المتظاهرين المدعو « عبد الله كريم » فقبض عليه •

---

(١١٥) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : دار الوثائق القومية (نسختان بالعربية والانجليزية) ص ١ ـ ٣ •

(١١٦) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : المصدر السابق ص ٢ ـ ٣ •

(ويلاحظ أنه كان ضمن الثمانية الذين افرج عنهم « المرجوشى » رئيس النيابة فى نفس اليوم) ٠

٣ – فى صباح ١٩ مايو استدعى البوليس « أحمد يحيى باشا رئيس الزغلوليين بالاسكندرية الى المحافظة وكان المتظاهرون قد أخذوا يحملون كلابا كتبوا عليها عدلى ورشدى ، ووعد يحى باشا « بايقاف المظاهرات الليلية » وحمل الكلاب ! لكنه فى مساء ١٩ مايو قامت « مظاهرة هائلة » فحوبر يحيى باشا « فقال : أنه لم يكن لديه وقت كاف للعمل ، ووعد بأن يتم كل شىء بعد خطبة الجمعة ٠ وذهب « يحيى » و « جعفر فخرى » مع كبار الزغلوليين الى صلاة الجمعة . حيث ألقيت الخطب عقب الصلاة وكانت النتيجة خروج الجمهور بعربات الحجارة وضرب الحرس الذى لم يجاوب الضرب بناء على رجاء البوليس ، ثم ذهب المتظاهرون باتجاه قسم العطارين فضربوا القسم بشدة فى الساعة السابعة وأربع عشرة دقيقة ظهرا ، وكانت خيمة البوليس الحربى الانجليزى بجوار القسم ، فقتلوا « كابورال » (الاونباشى) بالبوليس الحربى الذى خرج ليدافع عن الخيمة « وأرسلت قوة خيالة فطردت المتظاهرين » وفى الساعة الثالثة والربع ، هاجم المتظاهرون قسم المنشية ، ودخلوه ثم وصلت الخيالة فطردتهم (١١٧)٠

٤ – انتقل التقرير بعد ذلك الى القول بتفاقم الخطر واستيلاء الجماهير على قسم الجمرك والاتصالات مع رئيس الوزراء لاصدار الأمر باطلاق النيران ثم اتصال قيادة البوليس بالقيادة العليا لجيش الاحتلال بالاستعداد لاستلام المدينة ٠

وفى الساعة الرابعة والنصف كان قسم الجمرك يحترق ، وأصدرت الداخلية أمرا بضرب النار عند الضرورة ، فذهب « انجرام بك » وهاجم الجمهور من الخلف فرشقوه بالحجارة بشدة ، فاضطر لضرب النار الذى كان يصوب على قادة الجمهور ٠ وفى الساعة الخامسة تقريبا أبلغ المستشار الداخلى تليفونيا بأوامر « اللنبى » وجنرال « كونجريف » باستعمال العربات المسلحة وقام كولونيل « بليك » الذى فهم الأمر خطأ ، فأمر باستلام المدينة (١١٨) ٠

٥ – ثم يقول التقرير أنه بين السادسة والربع الى السادسة والنصف ، وصلت التقارير بهجمات متعددة على بعض الأقسام فهوجم قسم اللبان ثم أبلغ باحتراقه وهرب الجمهور بعد هجوم « انجرام » عليهم ، وبعدها حدثت قلاقل أخرى بمحرم بك أخمدها « انجرام » ٠ وفى السابعة مساء

---

(١١٧) نفس المصدر ص ٣ – ٤ ٠

(١١٨) تقرير لجنة التحقيق العسكرى : ص ٤ – ٥ ٠

صدرت أوامر دار الحماية باستعمال « بليك » للجيش الانجليزى وقت الحاجة . وبعد الساعة العاشرة تفاقمت الحالة بأنباء عن هجوم متعدد فى أنحاء المدينة والاستيلاء على قسم كرموز ثم تخليصه ، واقامة المتاريس والخنادق . وأخذت هذه الشهادات المتقدمة جميعا من تقرير جرانت بك » رئيس البوليس والتى يؤخذ منها اطلاق النار على قسم اللبان الذى كان الجمهور قد احتل أسطحه فأصيب بعض الوطنيين وأصيب بوبابى برصاصة المأمور (١١٩) .

وخلاصة ما يستنتج من هذه الشهادة أن المظاهرات كانت مظاهرات سياسية بدأت فى الاسكندرية مثل سائر مظاهرات البلاد ضد « عدلى » والاحتلال ، وقد بدأت هذه المظاهرات منذ ما قبل الاعلان الرسمى لتشكيل هيئة المفاوضين واشتدت مع الاعلان الرسمى مساء ١٨ صباح ١٩ مايو وكان من الطبيعى جدا أن تكون مظاهرات ليلية ، لأن الوقت كان صياما . وقرر الوطنيون أن يقوموا بهذا العمل السياسى ليلا ، وبعد صلاة التراويح حيث تكون فرصة مناسبة لتجمع عدد كبير من الجماهير دون اجراءات دعوتهم لذلك

ويستنتج منها كذلك ، أن حمل المتظاهرين للحجارة ــ اذا كان صحيحا ــ فانه لم يكن ليحدث الا كرد فعل لاعتداءات تقع من البوليس عليهم فى مواكب تعبيرهم السياسى . كما يستنتج من التقرير أنه أراد تحميل الحكومة المسئولية كاملة بدعوى ان الاحتلال ترك لها السلطة كاملة ابان هذه الفترة . وهذا لا يمكن التسليم به اذ ان البلاد واقعة تحت الحكم العرفى والحماية ويأتمر جهاز الأمن فيها بأمر قيادته الانجليزية . وخططها . وهو أمر نرى منه أن لجنة التحقيق ، أرادت أن تقول فقط بأن أى سلطة مصرية بحتة ، اذا ما نيط بها حفظ الأمن فانها تفشل مؤكدا فى الحفاظ عليه وبالتالى يتعرض الأجانب فى أموالهم وحريتهم للخطر . فالحكومة ، وهى مسئولة وحدها آنذاك عن الأمن ، فشلت بالخطأ فى أحداث طنطا (١٢٠) . وفشلت بالتهادن فى أحداث الاسكندرية (١٢١) .

على أن التقرير الذى أشار الى اشتداد المقاومة فى ١٩ مايو ــ وعقب تشكيل وفد المفاوضة الرسمى ــ والذى أوضح انزعاج السلطة من تحقير الجماهير للمتهادنين بحمل الكلاب وعليها أسماؤهم ، أراد القاء التبعة على الزغلوليين بالادعاء بمهاجمتهم أقسام الشرطة وحرقها ، ولكن المهم أن تقرير البوليس يعترف بأن الاصابة الوحيدة التى حدثت بقتل أحد اليونانيين كانت

---

(١١٩) نفس المصدر والصفحة .

(١٢٠) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ٢ .

(١٢١) نفس المصدر : ص ٢ ــ ٤ .

صادرة عن مأمور البوليس (١٢٢) · وهو ما يعني أنه لم يحدث خلال ذلك كله اعتـداء من المصريين على الأجانب · على أن ثمة نقطة هامة وهى اطـلاق النيابة سراح المتهمين بحمل الحجارة فقرر رئيس النيابة عدم وجود الشهود على ذلك ، بينما يدعى تقرير اللجنة العسكرية ان الشهود كانوا موجودين(١٢٣)· وهو الأمر الذى يحملنا على القول بأن ثمة شهودا استخدموا تحت الاغراء وتبين للنيابة كذب أقوالهم · وهو ما يثبته عـودة البوليس الى القبض على المدعو « عبد الله كريم » الذى افرج عنه صباح ١٩ مايو فاعتقله البوليس فى المساء بتهمة قيادة الجمهور هذه المرة للهجوم على محلات « موروم » وغير ذلك (١٢٤) · بعد ان فشل البوليس فى المرة الأولى ان يزيف له تهمة تحريض الجماهير على حمل الحجارة · وهو ما يدل ـ ليس الا ـ على الرغبة فى قمع الرغلوليين ووقف المظاهرات بأى ثمن ·

ثم نأتى الى الجزء الثانى من التقرير الذى يقول : « والمحكمة نلفت النظر بنوع خاص » الى شهادة « جعفر فخرى » فماذا قال ؟ اعترف بقيادة نظامية للمظاهرات ولكنه أنكر « ترتيبات زغلولية فى الاسكندرية » كما قال بتحرش البوليس بالمتظاهرين (١٢٥) · ولا معنى للفت النظر لهذه الشهادة ، اذ انها تعنى فقط قيادة الوفد لمظاهرات الاسكندرية دون ترتيبات خاصة لعمل خاص بالاسـكندرية ، كمـا تعنى ان تفاقم الحوادث جاء نتيجة لتحرش البوليس بالجماهير ، أى اعتدائه عليهم ·

ثم يدعى التقرير بعـد ذلك أن الزغلوليين أرادوا تجـديد أحـداث طنطا (١٢٦) · وحادث طنطا هو اعتداء اجرامى على جماهير عبرت فقط عن رأيها السياسى ، وارتكبت فيه الحكومة أعمال القتل واضطر « عدلى » الى وقف حكمدار البوليس (١٢٧) · فلا مسئولية للوفد عنه ·

ثم يتحدث التقرير بعد ذلك عن ما يسميه بداية الشعور المعادى للأجانب ، فيقول أن الوقائع الحربية بين الأتراك واليونانيين ومحاولات مصطفى كمال ـ اتاتورك ـ استعادة الأراضى التركية بعد اتفاقية « سيفر » وانه نتيجة لذلك حمل المتظاهرون صورا لاتاتورك صدروها فى وجوه اليونانيين ، وقال التقرير كذلك ، انه قيل ان مبعوثين أتراك جمعوا اعانات مالية ـ لم يؤكدها التقرير ـ وأنه بدءا من ٢٠ مايو كانت عصـابات تضرب وتسرق الأجـانب فى أنحاء

---

(١٢٢) نفس المصدر : ص ٥ ·
(١٢٣) نفس المصدر · ص ٢ ـ ٣ ·
(١٢٤) نفس المصدر . ٣ ـ ٤ ·
(١٢٥) نفس المصدر : ص ٦ ·
(١٢٦) نفس المصدر والصفحة ·
(١٢٧) الرافعى : المصدر السابق ص ١٢ ـ ١٣ ·

المدينة (١٢٨) • وهذا العمل اذا كان صحيحا لا يمت بصلة الى مظاهرات الجماهير ضـــد عدلى والاحتلال ، بل ان كلام التقرير عن العصابات السارقة والضاربة للاجانب لا ارتباط له على الاطلاق بالمظاهرات الليلية وكان يمـكن للبوليس أن يتخذ اجراءات معتادة فى هذا السبيل • الا ان التقرير يفتعل أحداثا فالمصادر المصرية لا تؤكد رواية حمل صور مصطفى كمال (١٢٩) •

والتقرير يحاول ـ عن طريق شهود مزيفين ـ أن ينسب تعصبا ساذجا ، فيستشهد بمصرى مسلم كان على رأسه الطربوش فسأله الجمهور أثناء مروره ما اذا كان مسلما أو نصرانيا (١٣٠) • فى الوقت الذى كانت فيه قيادة الوفد بأكملها منذ أقل من شهر تحت توجيه أغلبية من الأقباط !!

بعد ذلك يتناول التقرير احدى الحوادث التى تتعلق بشجار حدث بين امرأة ورجل من الايطاليين من جهة وبين بعض « التلامذة » ولم يذكر التقرير من أى سن فربما كانوا أطفالا ، ثم يقول التقرير « ولابد ـ أى التلامذة ـ انهم قد تحرشوا به ـ أى بالايطالى ـ ومن المؤكد انهم ضربوه بالحجارة لأنه أخرج مسدسه وأطلق ثلاث رصاصات فى الهواء وهرب منهم ودخل فى منزل أحـد الأجانب » فطارده الطلاب وحاولوا حرق المنزل فحـال دونهم وصـول مأمور محرم بك أما الحادثة التالية فتتناول شهادة أحد الوطنيين الذى تغيظ التقرير لجرأته فقال : أنه شهد بحرارة ووقاحة «ويظهر على شكل أنه من كبار المهيجين»! وقال هذا الوطنى بأنه شاهد حلاقا أجنبيا خرج من حانوته فأطلق الرصاص على المتظاهرين وأصاب ثلاثة فقام ضابط انجليزى فى الحال فلم يجد شيئا • كما يعنى أن الشهادة كاذبة • وهكذا يمضى التقرير فيؤكد أى شبهة استنتاجية ـ كما فى حادث الطلبة ـ على المصريين ، ويفند شهاداتهم خاصة اذا ما بدا على وجه الشاهد شكل التطرف • ويمضى التقرير هكذا فلا يبقى على صحة أى من شهادات الوطنيين (١٣١) •

ويقول التقرير عن أحداث مساء الأحد ٢٢ مايو والاشتباكات التى حدثت فى حى أنسطاسى بين الوطنيين والأجانب ، الوطنيـــون يحملون النبابيت ، ويتربصـــون بالمنازل الأجنبية ومن يخرج منها ، ويوقـدون النار على أبوابها والأجانب يطلقون الرصاص على الوطنيين من النوافذ ، وينـدفعون فى طلب الحماية من انجرام بك ، الذى شـكا اليه بعض الوطنيين من المسـالمين بأن اليونانيين يطلقون عليهم النيران فحاول انجرام اقناع الأوروبيين بوقف الضرب ، ولكنه

---

(١٢٨) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ٧ •
(١٢٩) شفيق . المصدر السابق ص ١٧٠ ـ ١٧٢ •
(١٣٠) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ٧ ـ ٨ •
(١٣١) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ٧ ـ ٩ •

وجدهم مروعين ولم يمكنه أن يفعل شيئا (١٣٢) وفي نهاية الأمر وصلت فرقة من الجيش المصرى أخلت الشارع وسجل محضر اللجنة العسكرية جرح عشرة من الوطنيين وقتل اثنين حتى ذلك الحين ـ واحترق ايطالى نزل من مركبه الى البر (١٣٣) . ثم يورد التقرير حادثة أخرى هى حادثة الدكتور « سيفانوبولو » وصديقه « لمبريس » اللذين كانا يطلقان النار في شارع محمد على ، ثم ضرب الوطنيون « لميديس » ولم يتركوه الا بعد اعتقادهم بموته ثم يقول التقرير بعد ذلك أن أحد الأفندية ساعد « لمبريس » عند قيامه متهالكا وساعده على المشى ، وأعطاه كذلك جزءا من النقود التي سلبت منه (١٣٤) ؟!! . وكل ذلك لا يدل الا على ان الرصاص أطلق من الاوربيين . ـ المأجورين ـ وأن المصريين كانوا فى موقف الدفاع ضد اطلاق النيران عليهم . وحتى حادثة المدعو « لميديس » فانما تدل على أن المصريين عاقبوا « لمبريس » فقط بالضرب نتيجة اطلاقه الرصاص ثم ساعدوه بعد ذلك .

والأهم من ذلك أن ليس عند لجنة التحقيق أى « أدلة وافية عن مبدأ تلك الاضطرابات » وأنه يؤخذ من شهادة الايطاليين . أن ثمة عصابات كانت تجوب الشوارع بعد ظهر الأحد ٢٢ مايو تحطم الفوانيس وتنهب المحلات . ثم شهادات أخرى عن وجود صفافير مخصوصة . مما يثبت وجود ترتيب منظم .. !

ولجنة التحقيق نفسها ترتبك فى تكييف الاتهام فتتساءل بسذاجة : ماذا كان يفعل الوطنيون فى التاسعة مساء مسلحين بالحجارة والنبابيت ثم تجيب اللجنة عن هذا التساؤل دون دليل منقول . « فالذى لا شك فيه هو أن غرضها لم يكن سلميا » (١٣٥) . مع ان التقرير يعترف فى بدايته بالطابع السياسى للمظاهرات ، واشتدادها مع الخلاف بين الحكومة والوفد ، كما يعترف بأن حملها للحجارة كان لأمر بعيد عن مسألة الأجانب . ودل هذا على ضعف الاتهام وارتبـاك اللجنة . وفشلها فى ادانة المصريين ويسمميت التقـرير فى تبرئة الأجانب فاذا كان هناك من المصريين من قال ببدء اليونانيين بالاعتداء بالرصاص عليهم . فان التقرير يقول بأن المصريين لم يأتوا بشهود ، فاذا جاء المصريون بالشهود فشهاداتهم كاذبة » (١٣٦) .

ويحاول التقرير الذى اعترف من قبل ، بعدم وجود أدلة كافية عن بداية الاضطراب ، يحاول بعد ذلك تبرير ما أسماه باعتداءات المصريين على اليونانيين بالكراهية الناجمة عن أحداث الاناضول ، غير أنه يتناقض بعد ذلك فيقول « انه

---

(١٣٢) نفس المصدر : ص ٩ .
(١٣٣) نفس المصدر : ص ١٠ ـ ١١ .
(١٣٤) نفس المصدر والصفحة .
(١٣٥) نفس المصدر ص ١١ .
(١٣٦) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ١١ ـ ١٢ .

عند وصول « انجرام » وقوته بعد بدء الحوادث باربعين دقيقة ، كانت موجهة ضد الأوربيين جميعا ، فان دومونيكو ــ الذى قتل ــ لم يكن يونانيا (١٣٧) وذلك انما يعنى الأسف من أعضاء لجنة التحقيق ، لان الذين دبروا الأحداث لم يحسنوا التدبير فقتلوا ايطاليا بدلا من يونانى ، وقتل مأمور البوليس يونانيا بدلا من أن يقتله مصرى ٠

والواقع أن الأحداث بدأت باطلاق الرصاص على الجماهير يوم ٢٠ مايو فقتل ١٢ مصريا . وان تطورها حدث بالصورة الآتية : صدام بين السلطة والجماهير ، وأنه حتى بداية الاشتباك بالأجانب كان القتلى من المصريين ثلاثة والجرحى ٤٩ بينما قتل من الأجانب واحد وجرح ٢١ (١٣٨) ولا يتفق هذا مع رواية العصابات الجوالة للقتل والنهب ولا مع روايات محاصرة المنازل وحرقها ٠ أو ان الأجانب كانوا يرون مواطنيهم يردون أمام أعينهم (١٣٩) ٠

ويمضى التقرير بعد ذلك الى استلام الجيش للمدينة،وتولى القوه العسكرية للاحتلال أمر المدينة الذى قوبل بابتهاج وفرح الأجانب ، ودفع بعض الايطاليين الجماهير برصاص المسدسات فى الميدان ــ محمد على ــ الى شارع البنات ٠٠ وأوقف الايطاليون الضرب عندما رأوا «جرانت بك» ٠٠٠وشكا الحراس للأخير اطلاق الأجانب للرصاص عليهم والحراس من المصريين ــ من النوافذ فطمأنهم « جرانت » فلما رد بعض الحراس المصريين على الضرب بالمثل ، أوقفهم « جرانت » وأمرهم بعدم الرد مهما حدث وبعد ذلك « ضرب أحد رجال البوليس وعسكرى مصرى كان واقفا على مسافة ٥٠ ياردة من انجرام بك برصاص من النوافذ » (١٤٠) ٠

وأدعى التقرير بأن هاتين الحادثتين هما ما حدثتا فقط للتعدى من الأجانب على رجال البوليس المصرى ، وحادثة ثالثة ــ وقعت قضاء وقدرا ٠٠ وأن هاتين الحادثتين أثرتا على سلوك البوليس والجيش المصرى ، فأثرا عدم التصدى للمواطنين ٠٠ ثم قال التقرير « ولكن الواقع انه قبل ذلك بمدة طويلة انضم بلوك الغفر وجنود الجيش المصرى (٢٥ رجلا من كل القائمين بحصار حى أنسطاسى) الى الجماهير واستعملوا أسلحتهم ضد الأوربيين » (١٤١ ولم يذكر التقرير أى مبرر لذلك ، أما نحن فنعرف السبب وهو واضح فى أن رجال الجيش ثم البوليس قد رأوا حياتهم وحياة مواطنيهم تتعرض للخطر دون ذنب أو جريرة ٠ كما وجدوا مواطنيهم العزل يتعرضون للقتل من مأجورى الأجانب ٠

---

(١٣٧) نفس المصدر والصفحة ٠
(١٣٨) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٧٤ ــ ١٧٥ ٠
(١٣٩) تقرير لجنة التحقيق العسكرية ، ص ١١ ــ١٢ ٠
(١٤٠) نفس المصدر : ص ١٥ ــ ١٦ ٠
(١٤١) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ١٦ ٠

الأمر الغريب أن اللجنة عند ما ننتقل الى مناقشة شهادة الوطنيين ، تقول أن أغلبهم شهد ببدء الضرب بالنيران من النوافذ من جانب اليونانيين . وقد تقدم الى اللجنة للشهادة ٣١٧ منهم ١٢١ من الوطنيين لكنها يبدو انها لم تعجبها شهادة هؤلاء فتقدمت تطلب الى لجنة المحامين المصريين بالاعلان فى الصحف عن طلب شهود وطنيين « ذوى مكانة » !! (١٤٢) .

والأغرب ، ان اللجنة استمعت الى شهادات الوطنيين الجرحى ، وفحصت جثث القتلى بناء على طلب المحامين . فرأت أن أغلب جراح الوطنيين واصابات قتلاهم هى من رصاص يستخدمه الجيش الانجليزى . فتعجبت لذلك مع ان المصريين يدعون انهم ضربوا من نوافذ اليونانيين . غير ان اللجنة حاولت من ذلك الى اتهام الجيش المصرى فقالت بأن هذا النوع من الرصاص سرقت منه كميات كبيرة من الجيش الانجليزى وبيع فى الأسواق ، كما أن الطلقات تستخدم فى الجيشين الانجليزى والمصرى على السواء (١٤٣) .

بما يعنى القاء الاتهام على عاتق الجيش المصرى أو البوليس المصرى ، مع أن اللجنة سبق وان ادعت بانضمام هؤلاء الى الجماهير أو رفضهم ضربها . والأقرب الى المعقول أن هذه الطلقات المستخدمةفى الجيش الانجليزى تكون من عملائه أنفسهم بين الأجانب .

وينتهى التقرير الى أن وجهة النظر المصرية تقول بأن ثمة اعتداء من يونانيين على المظاهرات المصرية السلمية ، فردت على الاعتداء «الطبقات السفلى» وهى توجد فى كل موانى العالم . ولم يرد التقرير الأخذ بهذه النظرة ، وصمم دون دليل على أن ثمة تنظيما وراء هذا « ولم تتمكن المحكمة من معرفة أصل هذا التنظيم ، أو من الذى يقوم به ، ويقوده ولكن لا شك فى أنه موجود وموجود لغرض معين » (١٤٤) مع أن الصحيح أن يقال بوجود هذا التنظيم فى الناحيه الأخرى ، ناحية الأجانب فان المصريين فى هذه الأحداث كانوا مجنيا عليهم وليسوا جناة . وهذا ما يصل اليه التقرير فى النهاية فيعكس الآية ويقول : « المحكمة تظن ان حزب زغلول باشا كان مصمما على أن يضطر الحكومة الى خلق حوادث طنطا جديدة والحكومة كانت مصممة أيضا على تجنب أمثال هذه الحوادث » (١٤٥) .

ثم يقول : ان هذه الحوادث كانت دائمة فى مصر « على الاقل بين الطبقات الواطئة نتيجة لكراهية المصريين للأوربيين مثلها مثل حوادث ١٨٨٢ التى

---

(١٤٢) نفس المصدر . ص ٢١ — ٢٢ .
(١٤٣) نفس المصدر . ١٩ — ٢٢ .
(١٤٤) نفس المصدر . ص ٢٤ — ٢٥ .
(١٤٥) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ٢٥ .

اضطرت الانجليز الى احتلال القطر ومثل دنشـــواى · وحوادث ١٩١٩ والآن حوادث ١٩٢١ (١٤٦) ·

وهذه فى رأينا لب الأحداث جميعا ، ان كان غرض الاحتلال الأساسى ·· هو اتهام المصريين جميعا متطرفين ومعتدلين « زغـلول وحزبه » والحـــكومة بتهاونها » بعدم القدرة أو الرغبة فى تأمين حياة الأجانب · وهو تبرير لما سيأتى سواء فى تصريح فبراير أو فى مشروع معاهدة عدلى كيرزون ، وهى سـياسة خلق الذرائع لتثبيت النفوذ الاستعمارى وجاءت فى أعقاب محاولة ضرب الحركة الجماهيرية الواسعة ضد المعاهدة المقبلة وجاءت أيضا بعـد المؤتمر الاستعمارى الشهير الذى عقده تشرشل وحضره عشرات الجواسيس وأساطين السياســة الاستعمارية لمحاولة تثبيت النفوذ الاستعمارى بأقل التكاليف — على نحو ما أشرنا من قبل — ان الاحتلال لم يكن لتعوزه الوسائل فى تبرير سياسته الحالية أو المستقبلة ، وهو قد استطاع فى ذلك الحادث ان يستخدم شهادة قناصــل ايطاليا وفرنسا واليونان ، وجاءت شهادة القنصل الفرنسى مفصلة حسب الطلب الانجليـــزى فلفت نظـر المحـكمة الى أحـــداث ١١ يونيـــو ١٨٨٢ والثـــورة العرابية (١٤٧) · نفس التسجيل المشروخ الذى يردده الاستعمار دواما ·

وننتهى من هذا الى ان الاحتلال أراد القاء الاتهام أساسا على سعد زغلول والوفد ·· والنزوع الى القول بثورة عرابية أخرى حسبما قال « اللنبى » حين كتب الى الخارجية بأنه لا يستبعد قيام سعد زغلول بانقلاب مشابه لأحمـــد عرابى » (١٤٨) كما ان الاحتلال قد استهدف استعداء الأجانب ، وايجاد الذريعة لايجاد ما يحل محل الحماية « فى حدود الدائرة المرنة للامبراطورية » حسب تعبير تشرشل — السابق بيانه — والذى اتحـــد مع تصريح « اللنبى » فى استبدال الحماية أيضا ، وهى فى رأينا هى سياسة التشدد فى قالب التنازل·

والحادث مقصود به كما نعيد التأكيد وقف الحركة الجماهيرية ومدها المتصاعد فقد اضطر « سعد زغلول » الى اصدار بيان الى الجماهير بأن تكظم غيظها وأن توقف اظهار سخطها ، اتقاء فظائع القساة (١٤٩) ·

لكن الوفد المصرى أصدر بيانا للرد على المؤامرة فقال : ان التبعة يجب أن تلقى على القمع البوليسى ، وان الوفد « يستغرب كل الاستغراب لحدوثها فى مثل هذه المدينة بالأوقات التى كان المتظاهرون فيها وفى جميع البـــلاد

---

(١٤٦) نفس المصدر ·

(١٤٧) نفس المصدر · ص ٤٠ ·

(١٤٨) يونان لبيب · المصدر السابق ص ٢٣٠ ·

(١٤٩) احمد شفيق : المصدر السابق ص ١٨٧ — ١٨٩ ·

ـ يقصد الأقاليم والمدن المصرية ـ يهتفون للأجانب والأجانب يحيونهم ويشتركون معهم في الهتاف » (١٥٠) ٠

وثمة شهادتين من الايطاليين يجدر ذكرهما أولاهما هي مذكرة اتحاد الجاليات الايطالية التي اتهمت الوطنيين والبوليس المصري ، وأكدت أن الأمن لم يعد الا بتدخل القوات البريطانية ، وخرجت من هذا الى بقاء الامتيازات ، وايجاد قوة مسلحة دولية ضرورية لحماية الاستثمارات الايطالية التي تواجه المصاعب من جراء أحداث مصر ، ودعت المذكرة الايطالية الى أهمية وجود القوات البريطانية في الأراضي المصرية لا في قناة السويس فقط ، وهي تبن لوجهة نظر « الديلي تلجراف » الانجليزية (١٥١) ٠ وهذه الشهادة تأكيد لرغبة المصالح الرأسمالية الدولية في استمرار نهب مصر بالاشتراك مع البريطانيين ٠

أما المحفل الماسوني الايطالي فقد قرر في ١٥ يونيو بأن الحادث لا يعبر عن فكرة مختمرة ضد الأجانب بل حدث فجأة من بعض رعاع الجانبين (١٥٢)، وهذا صحيح الى حد كبير ٠ ولكن السؤال هو من وراء تحريك هذه العناصر ؟

وقد أجاب عن هذا سعد زغلول في خطبة له عام ١٩٢٣ فقال : ان اسماعيل صدقي حاول « زج بعض الرعاع في المظاهرات ليحدثوا حدثا فيها » وأن جريدة « الأمة » قد نشرت هذه في ٢٢ مايو فأغلقوها شهرا دون تحقيق فيما نشرته(١٥٣) وذهب « سعد » الى تأكيد تحليلنا السابق فقال : ان الحكومة في سبيل وقف المظاهرات المعارضة في عام ١٩٢١ « ذهبوا الى الاسكندرية يستكتبون الأجانب فيها عرائض بأن الأمن على وشك التداعي » كما كتبوا في الصحف الأجنبية كتابات مهيجة ودعت جمعية مصر المستقلة التي خلفها الدستوريون الى ابطال المظاهرات ٠

وفي حديث آخر لسعد : قال انه يدهش لاتهام المصريين عامة واتهامه خاصة بهذه الأحداث ، وتساءل « سعد » أيمكن للمقتول أن يكون مسئولا عن جريمة ، فان المصريين هم أول من أوذى فعد قتلاهم وجرحاهم أكثر بكثير من الأجانب ٠ وأنه لا يستطيع التسليم باتهام المصريين بعداء الأوروبيين ، وكل ما يقال في هذا كذب صريح ابتدع في ادارات صحف الوزارة (١٥٤) ٠ وأضاف سعد يفند هذه الاتهامات فقال : أنه لم تحدث حادثة واحدة تشير بعداء الأجانب قبل حادث الاسكندرية ، أما القول بتدبير هذه الحوادث فيجمله يقول أنها

---

(١٥٠) نفس المصدر : ص ١٨٥ ـ ١٨٧ ٠
(١٥١) نفس المصدر : ص ٢١٤ ـ ٢٣٦ ٠
(١٥٢) نفس المصدر : ص ٢٥٨ ٠
(١٥٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي . محفظة ٤ ملف ٢٤ ص ٢٤٢٣ ٠
(١٥٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ٠

« دبرت لغرض مقصود هو الاضرار بالحركة الوطنية في مصر » والبرهان على ذلك أنها ما كادت تحدث حتى استخدمها الخصوم ضد الحركة الوطنية في حين ان الأخيرة لا غاية لها مطلقا في حدوثها (١٥٥) والواقع أن الاحتلال قد استثمر هذه الأحداث الى أقصى درجة ، فبلغت حملة الصحافة الاستعمارية الذروة ضد الشعب المصرى حتى ذهب « جسار فخرى » رئيس وفد المحامين المصريين في القضية الى سؤال المستشار القانوني للجنة التحقيق العسكرية عما اذا كان بوسع اللجنة التدخل لوقف هذه الكتابات (١٥٦) .

وأصدر مجلس ادارة الاتحاد البريطاني مذكرة تقول بعجز البوليس والجيش المصرى عن حماية النظام والأجانب (١٥٧) . ورغم أن اليونانيين ، وكانوا أكثر الجاليات الأجنبية عددا ، وأمتن الأجانب علاقة بالمصريين ، ولهم مصالح واسعة منتشرة في كل قرى مصر وعزبها ودساكرها فضلا عن مدنها ، رغم أن هؤلاء نشروا في صحفهم وفي الصحف الفرنسية والانجليزية والعربية فأعربوا عن طمأنينتهم وثقتهم التامة في المصريين (١٥٨) . الا أن تشرشل — الذى لم يكد يفرغ من مؤتمره لتثبيت النفوذ الاستعمارى — سارع ليعزز الحجة الاستعمارية في البقاء فقال : ان الوقت لم يحن بعد لسحب جيوشنا فقد يقوم « رعاع » القاهرة والاسكندرية بالتخلص من الجاليات الأوروبية والأجنبية (١٥٩) . أو كما قال أحد المؤرخين الأجانب : بأن السلطة الاستعمارية « أرادت عشية العودة الى المفاوضات في المسألة المصرية » ، أن تذيع الاعتقاد بأن بدون الرماح الانجليزية لا أمان للأوروبيين في بلاد السلطان فؤاد » وشرح تشرشل بنفسه هذه النظرية الاستعمارية (١٦٠) .

وعلقت وزارة الخارجية البريطانية أهمية كبيرة على حوادث الاسكندرية ، فاتخذت منها ذريعة قوية لابقاء الجنود الانجليز لسبب غير حماية المواصلات الامبراطورية ، لان لفظة الحماية أصبحت مرادفة لحماية القناة ، والواضح أن جماعة العسكريين كانت تؤثر تأثيرا كبيرا في وزارة الخارجية مثلهم في ذلك مثل أصدقاء تشرشل (١٦١) .

---

(١٥٥) نفس المصدر : ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

(١٥٦) تقرير لجنة التحقيق العسكرية : ص ٧ .

(١٥٧) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٣٧ .

(١٥٨) نفس المصدر : ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .

(١٥٩) الرافعي : المصدر السابق ص ١٨ .

(١٦٠) لامبلان ، روجه : المرجع السابق ص ٥٠

(١٦١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٢٥ .

مفاوضات عدلى ـ كيرزون :

تشكل وفد المفاوضات الرسمية فى ١٩ مايو ١٩٢١ وكان تشكيله وثيق الصلة بأحداث الاسكندرية كما ستكون وثيقة الصلة بمفاوضاته ٠ واذا كانت الرجعية والاحتلال قد حاولا اسكات « سعد زغلول » الذى عاد فى مصر مدويا منذ أبريل ١٩٢١ ، الا أنهما لم يستطيعا ذلك ٠ فما أن بدأت مفاوضات « عدلى » مع « كيرزون » فى ٢١ يوليو ١٩٢١ حتى خيم شبح « سعد » عليها ، فبدأت بالحديث عنه « وانتهت بعد أربعة شهور بالحديث عنه أيضا وبينهما امتهان واستصغار وازدراء جدير بمفاوض مثل عدلى ـ لا يجوز ثقة شعبة » (١٦٢) ٠

وجرت المناقشات الأولى بين عدلى وكيرزون من ١٣ ـ ٢٩ يوليو حول مسائل القوة العسكرية الانجليزية والتمثيل السياسى والموظفين الانجليز فى المالية والحقانية والامتيازات باعتبارها المسائل ذات الارتباط بالضمانات التى تطلبها بريطانيا (١٦٣) ٠

وكانت العروض والرغبات البريطانية بصدد هذه المسائل « عدولا كاملا عن كل ما أبداه ملنر فى مشاريعه وتقاريره من تنازلات مع سعد» فكانت القاعدة العسكرية فى مفاوضات سعد ـ ملنر محصورة فى حماية المواصلات الامبراطورية فجاء « كيرزون » وجعل لها وظيفة حماية الحدود والمصالح الأجنبية » لان الجيش والبوليس المصريين لا يكفلان هذه الحماية » (١٦٤) واصبحت القوة العسكرية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

١ ـ الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية فى حالة السلم والحرب ٠

٢ ـ « مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك وأصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان » ويبدو من ذلك أن القوة أصبحت « غاية لا وسيلة » وأحداث الاسكندرية « حجتها الكبرى » (١٦٥) ٠

ورأت الحكومة الانجليزية أن لجنة ملنر تجاوزت المدى فى التسليم لمصر فى مسألة التمثيل السياسى » وعللتها ـ الحكومة الانجليزية ـ أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هذا الوزير فى أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب انجلترا السامى وأن يكون تمثيلها ـ أى مصر ـ

---

(١٦٢) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ٠ ص ٤٨ ٠

(١٦٣) محفوظات مجلس الوزراء ٠ محفظة ١٣ أ « المفاوضات الرسمية بلوندرة) النسخة الأصلية ص ١ ـ ٣ ٠

(١٦٤) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٥٠ ٠

(١٦٥) محفوظات مجلس الوزراء : المفاوضات الرسمية ص ٣ ـ ٥ ٠

السياسى موكولا الى ممثلى انجلترا . وانما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية وانه ليس لها أن تعقد أى معاهدة من غير موافقة انجلترا » (١٦٦) .

كما تمسك « كيرزون » بان يكون ممثل بريطانيا مندوبا ساميا ، ولم تجد محاولات عدلى وزملائه فى زحزحته فى هذين الأمرين وكان « كيرزون » يستخف بعدلى أثناء هذا ويقول : « لماذا تريدون أن يكون لكم تمثيل سياسى بالخارج » (١٦٧) :

ويذكر « عدلى » أنه بعد أخذ ورد « أقنعنا لورد « كيرزون » بمذهبنا فى علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى » كما يضيف أن مشروع « كيرزون » تخلى عما عرضه فى يوليو بشأن التمثيل السياسى (١٦٨) غير أن ما عرض فى مشروع « كيرزون » النهائى كان يقول بتمثيل مصر فى أى عاصمة ترى حكومتها أن مصالحها تستدعى هذا التمثيل يكون عن طريق معتمدين سياسيين بدرجة وزير ، غير أن المادة التالية جاءت لتقول : « نظرا لتعهدات انجلترا على نفسها فى مصر وما يتعلق بالدول الأجنبية توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطانى – المندوب السامى – الذى يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية » (١٦٩) ومعنى ذلك أنه ترك لمصر حق التمثيل السياسى ولكنه قيده فحدد درجته ثم قيد الخارجية نفسها فجعل وزيرها خاضعا للمندوب السامى أو « القوميسير العالى البريطانى » وكان هذا هو مذهب عدلى وزملائه فى التمثيل السياسى !!

على أية حال ، فقد ترك « عدلى » المسألتين الخاصتين بالقوات العسكرية والتمثل السياسى أو علقتا حتى يفرغ المفاوضون من غيرهما (١٧٠) .

وترك « كيرزون » « عدلى » عشرة أيام لقضاء بعض المهام السياسية وعهد بمفاوضته الى أحد موظفى الخارجية (١٧١) . وكتب « عدلى » الى « كيرزون » يقول أن ابقاء القوات له معنى الاحتلال ، وهو بعيد عن مقترحات ملنر ، وعن رغبات الهيئات . واضاف عدلى : أنه لا مانع من فحص النقاط الأخرى مهما كان الاختلاف « وأظن أنه من مصلحة الطرفين الاحاطة بجميع تلك النقاط ، وبهذه الاحاطة يستطاع موازنة جميع نواحى الموضوع ، فتنجلى نقاط اختلاف وجهات

---

(١٦٦) نفس المصدر .
(١٦٧) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٤٩ – ٥٠ .
(١٦٨) المفاوضات الرسمية بلوندرة : المصدر السابق ص ٢ – ٥ .
(١٦٩) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٤٥٥ – ٤٥٦ .
(١٧٠) المفاوضات الرسمية بلوندرة : ص ٥ .
(١٧١) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٤٩ .

السطر بشكل أوضح » (١٧٢) • وفهم « كيرزون » أن عدلى يساومه ، فكتب يقول : انه لم يكن ينتظر هـذا الرد وان فهمت منكم ــ أى من عدلى ــ أنكم لا ترفضون النص المعروض و « تريدون أن تعرفوا ــ وذلك في حالة قبولكم له ــ ما هي النقاط الأخرى التى يمكن أن نلتقي وجهات نظرنا فيها حيث يتسنى لكم أن تكونوا لانفسكم نوعا من الموازنة لسير المفاوضات وتعرفوا ماذا تستطيعون الحصول عليه . في مقابلة ما قد تنزلون عنه » وأوافق على حديث « لسنى » معكم بشرط « أن تقبلوا في النهاية الاتفاق الخاص بمسألة الجيوش » وكذلك المسائل الأخرى التى نراها ضرورية (١٧٣) •

والواقع أن « عدلى » ظل في لندن بعد أن تركه « كيرزون » ستة أسابيع لقضاء أجازته وسافر « لويد جورج » لقضاء الاجازة أيضا • وبقى هو فى لندن « لا يستطيع وصل المفاوضة ولا قطعها ، ولا البقاء ولا العودة • يتحدث وأعضاء وفده مع موظفى الخارجية البريطانية بمذكرات وتقارير لا تصل الى شيء »(١٧٤)•

وأثناء ذلك كان اسماعيل صدقي يدعو لجنته المالية ويقرأ عليها تقريره بشأن الموظفين يقول « يوسف نحاس » ــ وكان في سكرتارية هيئة المفاوضات ــ بشأنها « ووجدناه ــ أى صدقى ــ منح الموظفين ــ الانجليز ــ كثيرا مما لا حق لهم فيــه » • وأدخل « عدلى » تعديلا عليها « وتساهل فى بعض التفاصيل انهاء للجدل » (١٧٥) •

وكان « عدلى » يقول خارج جلسة المفاوضات « أنا مضطرب أكثر منكم ولكنى أسيطر على أعصابى واذا كان ثمة هجوم فأنا أول من سيهاجم . بل اننى الوحيد الذى سيهاجم ، وحتى فى حالة قطع المفاوضات فلن أكون بمأمن من هجمات سعد » (١٧٦) • وكان « الهلباوى » لا يرى قطع المفاوضات لأى سبب، كما يرى قبول كل ما يسلم به الانجليز • أما اسماعيل صدقى « فكان يحاول توريط « عدلى » « فى التساهل الى أقصى حد » ويقول « يوسف نحاس » بهذا الصدد : « اذا تأملنا حالنا فسنرى كم مرة ضحك منا وكم كنا موضع الاستخفاف؟ أيعرض علينا مشروع أقل من مشروع ملنر » ولا نتحرك « ان عدلى يبالغ فى التأدب والمجاملة » (١٧٧) والحق أن « يوسف نحاس » هو الذى كان يبالغ فى التأدب ! عندما وصف سلوك « عدلى » •

---

(١٧٢) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث • القاهرة ١٩٥١ ص ٣٩ ــ ٤٠ •

(١٧٣) يوسف نحاس : المصدر السابق ص ٤١ •

(١٧٤) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٤٩ •

(١٧٥) يوسف نحاس : المصدر السابق ص ٧٥ ، ٨٢ •

(١٧٦) أحمد بهاء الدين • أيام لها تاريخ • ص ١٨٧ •

(١٧٧) نفس المرجع ص ١٨٧ ــ ١٨٩ •

أما « عزمي باشا » الذى كان مع وفد المفاوضات فقد وصف ما حدث اثناءها فقال «ان مفاوضينا يمضون في مفاوضاتهم كما لو كانوا نساء» (١٧٨)٠

كان كل ما عرض على « عدلى » بخلاف مسألة القوة العسكرية والتمثيل السياسى هو : أن يكون هناك موظفان للمالية والحقانية . ونص المعروض بشأنهما على قيود أشد من كل ناحية مما جاء بمشروع ملنر فقد كان للمسئول المالى حقوق أعضاء صندوق الدين كما كان له فى كل وقت الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ٠ كما لم يكن من حق مصر عقد أى قرض خارجى أو تخصص ايراد مصلحة عمومية دون موافقة المسئول المالى (١٧٩) ٠

أما تردد « عدلى » فى قبول ما عرض فكان راجعا الى شبح « زغلول » فقد كتب « لندساى » الذى اشترك بصورة بارزه فى مفاوضات « عدلى » ٠٠ كتب يقول : « اننى اجد صعوبة فى التعبير برأى واثق بالنسبة لما يوافق عليه عدلى أو يرفضه ٠ انه على استعداد غالبا للاتفاق مع رأى لا يمطيه موافقته الرسمية ٠٠٠ ولكن الصعوبة الجوهرية لا تقوم فى شخصية « عدلى » أو أسلوبه فى المفاوضات ولكن فى عدم قدرته على الموافقه على أية معاهدة قد تعطى سعدا فرصة للهجوم والنيل من سمعته (١٨٠) ٠

والواقع أن « سعد زغلول » كان قد استعاد نفوذه فى مصر كما استعاد جهوده ونشاطه ، ووصلت الانباء من مصر الى المفاوضين تهددهم اذا ما قبلوا قوات بريطانية على الضفة الشرقية (١٨١) ٠

وبذل « الوفد المصرى » جهودا كبيرة فى لندن ، أثرت على بعض أعضاء البرلمان الانجليزى فنشر ١٩ عضوا بيانا فى لندن ذكروا فيه عدم تمثيل وفد المفاوضات الرسمى للشعب المصرى ، وان الوزارة الحالية فى مصر تستعين بالأحكام العرفية التى أعلنتها انجلترا فى مصر سنة ١٩١٤ ، والتى تستمر الى الآن وتفرض بالقوة انتزاع ثقة الناس ٠ وقال بيان أعضاء البرلمان : ان الوزارة المصرية الموجودة امتنعت عن اجراء انتخابات لجمعية وطنية وتستعمل وسائل القوة والاكراه بما جعل المصريون يعتقدون أن الوزارة ووفدها المفاوض خاضعان لمراقبة الحكومة الانجليزية ٠ ثم أضاف البيان : ان وضع معاهدة على هذا الأساس قد يجر الى اضطرابات لا حد لها ٠٠ وربما يقود الى ثورة بالبلاد ٠ وان ليس هناك من وسيلة صحيحة لاجراء معاهدة الا برفع الأحكام العرفية واجراء انتخابات عامة ووفد يقوم عن الجمعية المنتخبة لاجراء المفاوضات(١٨٢)٠

---

(١٧٨) يوسف نحاس : المصدر السابق ص ٦٩ ٠

(١٧٩) المفاوضات الرسمية بلوندرة : المصدر السابق ص ٣ ـ ٥ ٠

(١٨٠)واحمد شفيق : المصدر السابق ص ٤٥٦ ـ ٤٥٨ ٠

(١٨١) يوسف نحاس : المصدر السابق ص ٦٥ ـ ٦٦ ٠

(١٨٢) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٢٩ ـ ٣٣١ ٠

وكان « سعد زغلول » قد بذل جهودا أخرى فى الداخل لتعرية الحكومة فدعا وفدا برلمانيا من أعضاء حزب العمال حاولت الحكومة منعه فلم تستطع. وخرج هذا الوفد الى الجماهير فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم حيث طافوا مع سعد وحمل هو على الحكومة بشدة (١٨٣) .

وبالاضافة الى ذلك قام سعد برحلة الى الصعيد بدأها من الجيزة على ظهر باخرة نيلية . وقد حدثت بالرحلة أحداث مؤسفة فقتل البعض وجرح الكثيرون ، ومنع سعد بالقوة من النزول فى أسيوط واستخدمت الحكومة البوليس والجيش فى ذلك (١٨٤) .

وأسهمت هذه الرحلة فى اضعاف موقف الحكومة الى حد كبير كما شعر الاحتلال بخطورة سعد . بما كان له أثره على المفاوضات سواء فى مصر أو خارجها .

وفى نهاية المفاوضات تقابل « عدلى » مع « لويد جورج » فى ٢ نوفمبر فقال الأخير : انه يرغب فى الاتفاق وحريص عليه ولكنه من الصعب الحصول عليه « نظرا لحالة الرأى العام الانجليزى وللحالة النفسية السائدة فى الوزارة ، وفى مجلس العموم فان الهياج والشغب الذى يحدثه « زغلول » يزعجهم ويخيفهم ، وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرؤوس أمام زغلول ، أو أن يسلموا مواصلات الامبراطورية الى بلد يقوده زعماء « يصارحون انجلترا العداء) (١٨٥) ورد « عدلى » على « لويد جورج » فقال : بأن زغلول يناهضنا نحن ولا يناهضكم أنتم فقال جورج : ان زغلول بعمله على احباط مهمة الوفد الرسمى يعطل الاتفاق وأنه يعجب « كيف لم تتخذ ضده اجراءات شديدة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد وكيف لم ينف من مصر فقال « عدلى » « ان اتخاذ تدابير شديدة ضد زغلول قد يحدث اضطرابا عاما فى البلاد ، ثم تساءل عن مصير هذه المفاوضات » . فقال لويد جورج : » انه يعز عليه » أن يعود الوفد المصرى الى بلاده دون نتيجة ، « ولكن لا يمكن فى الظروف الحاضرة الوصول الى اتفاق مقبول من الطرفين ، مادام زغلول يسلك طريق التهييج » « لهذا فانه يتساءل هلا يحسن وقف المفاوضات الآن على أن تستأنف حين تصبح الأحوال فى مصر أكثر هدوءا ووضوحا » (١٨٦) ولم يوافق « عدلى » على التأجيل خاصة اذا كان الغرض منه التمكن من نفى زغلول، وقال أن اتخاذ تدابير شديدة ضد سعد سيعقد الوضع ، الا أن آخر كلمات

---

(١٨٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية . ص ٣٤١ .

(١٨٤) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٢ ، أحمد شفيق . المصدر السابق ص ٣٨٧ - ٣٩٥ .

(١٨٥) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات . ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(١٨٦) نفس المرجع : ص ١٠٤ .

« لويد » كانت : « انه يجب التخلص من زغلول وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة فى أثناء الحديث » (١٨٧) ٠

ويقول « يوسف نحاس » ان « عدلى » مال الى قبول تأجيل المفاوضات فقال : ألا يكون من الأصلح للبلاد اذا عرض علينا استئناف المفاوضات فى فصل الشتاء ريثما يكون الجو السياسى قد انجلى فى مصر ٠ أن نقبل هذا العرض ؟

وقد عارض فى ذلك « يوسف نحاس » و « الياس عوض » ثم حضر اسماعيل صدقى فانتصر لرأى عدلى ، وقال « يوسف نحاس » انهم يعزون هذا الاقتراح – أى تأجيل المفاوضات – الى اسماعيل صدقى (١٨٨) ٠

ومعنى ذلك أن « عدلى » و « اسماعيل صدقى » قد وافقا أيضا على اقتراح « جورج » بنفى « سعد زغلول » ، اذ أن التأجيل مرتبط بنفى زغلول ٠ ويؤكد ذلك أن مسألة اقتراح التأجيل قد أحدثت هرجا ، فلوح المستشارون والسكرتيرون بالاستقالة وحدث نقاش بين « عدلى » و «توفيق دوس» استخلص منه الأخير أن مسألة التأجيل قد عرضت على « عدلى » فلم يعلق بشىء (١٨٩) ، ولارتباط هذا التأجيل بهدوء البلاد ونفى زغلول مقابل منح « عدلى » شروطا أخف ٠ (١٩٠) يكون « عدلى » و « صدقى » قد قبلا بأمر خطير ، سنعود اليه من بعد ٠

وعلى أية حال ، فقد رفض « عدلى » المشروع البريطانى الذى قدم اليه من « كيرزون » فى ١٠ نوفمبر ١٩٢١ لأنه لا يحقق ما ذهب المفاوض من أجله (١٩١) ٠ وقبل أن تطأ أقدام « عدلى » أرض مصر كان « اللنبى » يسلم الى السلطان التبليغ البريطانى وفحواه : أنه يأسف لعدم قبول الوفد الرسمى لمشروع المعاهدة وأن الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها فى المشروع دون رضاء الأمة ٠ وفى انتظار هذا الرضاء فان بريطانيا ستزيد من عدد الموظفين المصريين خاصة فى الفروع العليا وهى على استعداد لمفاوضة الدول فى الغاء الامتيازات بمشاورة الحكومة المصرية وأن تحل الحكومة المصرية كذلك محل سلطة الأحكام العسكرية ٠

وقال بيان « اللنبى » : أما بالنسبة للمستقبل فنتمسك بالضمانات فى

(١٨٧) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٠٤ ٠
(١٨٨) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ٠ ص ٩٨ ٠
(١٨٩) نفس المصدر : ص ٩٩ – ١٠٢ ٠
(١٩٠) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٨٣ ٠
(١٩١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٤٣ ٠

بقاء القوات العسكرية والمستشارين فى المالية والحقانية ، وأعلن استعداد بريطانيا للمفاوضة لتنفيذ جوهر مشروع « كيرزون » ٠

وهاجم التبليغ البريطانى خطة التهييج ودعا العناصر المسئولة أن تقبل النظام الوطنى المعروض فان بريطانيا ترغب أن تكل اليهم العناية بالتدريج بمصالح الامبراطورية الحيوية (١٩٢) ٠

وأعلن مع التبليغ ، نصوص مقترحات « كيرزون » وكان رأى « سعد زغلول » انها تعلن بوضوح عن عزم انجلترا الاحتفاظ بالسيادة ، وهى تغلق الباب على الوصول الى أى اتفاق ٠ وما المشروع الا تنظيم للحماية البريطانية على مصر ٠

ودعا « سعد زغلول » الحكومة العدلية الى الاستقالة وقال « انى لا أعتقد أنه يوجد مصرى واحد يستطيع ، فى الأحوال الحاضرة قبول تاليف الوزارة » (١٩٣) ٠

وبذلك فتح « سعد زغلول » أبواب معركة جديدة ٠

---

(١٩٢) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٤ ـ ٢٧ ٠

(١٩٣) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٤٧٩ ـ ٤٨١ ٠

تصريح ٢٨ فبراير ، أو الثورة المضادة

كانت عودة « سعد زغلول » من باريس ومواجهته لقوى الرجعية والتهادن بداية لموجة ثورية جديدة ٠ فقد عاد العنف والتحريض عليه ، واشترك «سعد» بنفسه في مظاهرات الشعب ، وتصاعد المد الثورى فى أحداث زيارة « سعد » للصعيد وأفزع الأمر « لويد جورج » فى نهاية المفاوضات مع « عدلى » فطلب وكرر الطلب بأن سعدا يجب نفيه ، وكان « كيرزون » كذلك يؤرقه وجود « سعد زغلول » فصرح فى بداية المفاوضات مع « عدلى » : « انى أتخيل انه ـ أى سعد ـ سيجعل مهمتكم شاقة » (١) ٠

كان الانجليز ينظرون الى « سعد » باعتباره المحرك الوحيد ، أو المحرك الأخطر لقوى الثورة فى مصر ، فالرأى القومى فى مصر كان من صنع « سعد »، وهو موجهه الأوحد ، فلو أقر « سعد » المقترحات لوافق عليها المصريون(٢) ٠

ومن ناحية أخرى فشل الاحتلال فى الاعتماد على الجناح اليمينى المهادن، والذى كان يمثله عدلى يكن ، فقد كان هذا الجناح ما يزال ضعيفا وجبانا ، ويخشى من الجماهير ٠ ففى مقابلة ختامية مع « كيرزون » سأله « عدلى » : «ولم لا تقوموا أنفسكم بتنفيذ نصوص مشروعكم ـ مشروع كيرزون ـ كما وضعتموه ؟» فأجاب كيرزون ـ على ما يروى فى رسالته الى اللنبى « فأجبت بأن هذا يمكن فقط أن يتم بتعاون مصرى وها أنت ، يا أقدر الرجال على ذلك ، قد قلت لى فى لقائنا السابق ان أول خطوة ستقوم بها فور وصولك مصر هى أن تقدم استقالتك » (٣) ٠

ومن هنا نشأ تصميم فى دوائر الاستعمار البريطانى الى ابعاد « سعد » وقبل أن يتحرك « عدلى » عائدا من لندن ٠

---

(١) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ٠ ص ٤٨ ٠

(٢) Elgood, P. G., The Transit of Egypt. Op. Cit., p. 241.

(٣) Kedourie, E., The Chatham House .. Op. Cit., p. 142.

ويذكر البعض أن فكـرة نفي « زغلـول » لم توات « اللنبى » الا فى القاهرة . وذلك حين حاول الاتفاق مع « عبد الخالق ثروت » ، فأدرك أن بعض أسباب أحجام « عدلى » عن تأييد « ثروت » « انما يعود الى بقاء سعد زغلول طليقا » « لهذا عزم اللنبى على ازالة سعد من الطريق » (٤) ولم يكن هـــذا بصحيح . فان الفكرة واتت « اللنبى » فى الوقت الذى كانت تلح فيــه على « لويد جورج » . فقد اقترح « اللنبى » فى لندن أمام الوزراء ــ قبل أن يعود الى القاهرة ــ أنه يحتمل اثارة الاضطراب بواسطة سعد الذى يتحرك بحيث يحق لنا نفيه ، وقال : اذا اتخذنا موقفا حازما فانه يمكن تشـكيل حـكومة معتدلة تحافظ على وجودها (٥) .

وكما توقع « اللنبى » ومن قبله « لويد جورج » فان سعدا دعا الى الجهاد عقب نشر التبليغ البريطانى الى السلطان بعد أن هاجم التبليغ بشدة . وبعد ذلك قرر « سعد » أن يعقد اجتماعا كبيرا حدد له ٢٣ ديسمبر ، فأصـــدرت السلطات العسكرية قرارا بمنعه ، بل ووجهت السلطة انذارا فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ تحدد فيه ألا يقوم سعد بالخطابة ، أو حضور الاجتماعات العامة ، أو الكتابة . كما حرمته من المشاركة الفعلية فى الشئون السياسية ، وأمرت بأن يغادر القاهرة الى الريف مع سريان هذا القرار على بعض أعضاء الوفد ، هم :

مصطفى النحاس وسينوت حنا وفتح الله بركات وعاطف بركات ومكرم عبيد وصادق حنين وجعفر فخرى وأمين عز العرب (٦) .

ورفض « سعد وأصحابه » هذا الأمر القاضى باقامتهم فى الريف تحت الرقابة واحتج « سعد » كتابة عليه الى المستشار الداخلى كلايتن ، وبين فى احتجاجه انه وكيل الأمة للسعى فى استقلالها « وليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب » ، وتحدى سعد فى كتابه عسف السلطة فقال : « لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقوة أن تفعـــل بنا ما تشـــاء أفرادا وجماعات » (٧) .

وفى صــباح ٢٣ ديسمبر ، كانت قوة انجليزية تحاصر منزل ســـعد ، لتقوده مرة أخرى الى المنفى ، وكان لم يمض على اعتقاله الاول ثلاث سنوات

---

(٤) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر . ص ٣٥٤ .

(٥) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 148-149.

(٦) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة . الجزء الأول . ص ٢٨ .

(٧) أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية الجزء الثانى . ص ٥٤٨ ــ ٥٤٩ ، الرافعى : المصدر السابق ٢٩ .

ولم تمض على عودته الى أرض الوطن الا بضعة شهور . واقتحم ضابط بريطانى غرفة نوم «زغلول» فقاده الى سيارة للصليب الاحمر ، هرولت به دون أن يعلم بوجهتها أحد . وحين علمت الجماهير باعتقال قائدها ، كانت تعـــدو فى اضطراب تردد :

«سعد» اعتقل ! سعد اعتقل ! (٨) .

انتفاضة ١٩٢١ وازمة الحكم :

انتشر خبر اعتقال سعد . وصدرت الأوامر للحماية العسكرية الانجليزية باستلام القاهرة فى صباح ٢٣ ديسمبر ، وأغلق التجار فى العقادين . والسكرية بالغورية والفحامين والسكة الجديدة متاجرهم .

وخرجت القاهرة محتجة ساخطة ، فسقط فى مظاهرات ٢٣ ، ٢٤ ديسمبر نحو ٦٥ قتيلا وجريحا . وكانت الاسكندرية مسرحا هى الاخـرى للمظاهرات . كما أضرب الطلاب فيها . وقـامت المظاهرات كذلك فى طنطـا والمنصورة ، لكن المظاهرات فى طنطا تطورت الى وضع خطر فى ٢٥ ديسمبر فأصدرت السلطات العسكرية قرارا بحظر التجـول فى المدينة . كمـا عمت المظاهرات أحياء القاهرة الشعبية وسقط فيهـا المزيد من الشـهداء والجرحى فى ٢٦ ديسمبر (٩) .

ومواجهة لخطر المظاهرات الشعبية اذاع الاحتلال امرا عسكريا من قائد لواء القاهرة هدد فيه المتظاهرين باطلاق الرصاص ، وتحدت القـاهرة قرار السلطة العسكرية فقامت الصدامات فيما بين المتظاهرين والسلطة وسقط عدد جديد من الضحايا والجرحى (١٠) .

وتقول المصادر الأجنبية أن مصر كلها قد تذمرت لنفى زغلول . ورفاقه فأغلقت المخازن والحوانيت والمصارف والمحاكم ، كما أغلقت المصالح جميعهـا تقريبا بما فيها الصناعات الصغيرة (١١) .

وقالت مصادر الاحتلال أن القاهرة خسرت فى اليوم الاول والثانى اثنى عشر قتيلا ، ثم أربعة فى اليوم الثالث ، وهذا غير المدن الأخرى . كما هوجمت خطوط السكك الحديدية فى القاهرة ، وقطعت الخطوط الحديدية وأسلاك البرق بين الزقازيق والاسماعيلية وقامت مظاهرات مسلحة فى بورسعيد،

---

(٨) نفس المصدر . ص ٥٥٢ .

(٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٣ ملف ١٧ ص ١٧٤٣ ـ ١٧٤٥ ، ص ١٧٥٢ .

(١٠) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(١١) آدام ، جوليت : انجلترا فى مصر ص ٣٤٤ .

واعلن الموظفون الاضراب العام . واضطرت السلطات العسكريه ازاء تفاقم الانتفاضة أن تتسار مدن بورسعيد والسويس وطنطا كما أرسلت فصائل عسكريه من الجيش المصرى الى كل مدن المديريات . واستخدمت السلطه العسكرية الطائرات الحربية فى قمع الانتفاضة وارهابها ، فقامت الطائرات الحربيه بالتحليق على القاهرة والدلتا ، كما ارسلت الطائرات الحربية الى الصعيد وسيرت اليه أيضا البواخر النيلية المسلحة ، ووصلت الطرادات البحرية الى بورسعيد والاسماعيلية والسويس (١٢) ٠

وبطبيعة الحال فان مصادر الاحتلال ، قد حاولت جاهدة اخفاء حجم الانتفاضة ، كما أخفت عدد الضحايا ، مثلما أخفت أحداث الريف ٠

لكن طبيعة الانتفاضة وخطرها ، تتضح فى ان اللنبى قد عامل الجماهير كما لو كان فى معركة حربية ، فوزع قوات عظيمة فى شوارع القاهرة كانت تقوم بقمع المظاهرات فى الحال كما ارسلت المراكب الحربية الى مدن القناة والاسكندرية ، وذرعت الوحدات البحرية مياه النيل . (١٣) ويمكن القول بان اجراءات اللنبى «الصارمة قد استطاعت اعادة الهدوء الظاهرى فى الأسبوع الذى أعقب اعتقال سعد وصحبه ٠ فقد عاد الموظفون بعد اضراب قصير ، ورجع الطلاب بعد انذارهم بالفصل النهائى ولبس المحامون ثوب الحداد بدل الاضراب . ولكن ذلك كله لم يعن أن البلاد قد عادت الى الاستقرار السياسى ٠ أجل « عاد النظام باجراءات حربية شديدة » ولكن بقيت المشاكل الأساسية ، فالبلاد أصبحت بلا وزارة تديرها ، واضطر اللنبى الى اصدار الأمر فى ٢٨ (*) ديسمبر الى وكلاء الوزارات ــ وجميعهم عدا واحد فقط من الانجليز ــ الذى خولهم فيه سلطة الوزراء ، ولكن من العسير على هؤلاء أن يعملوا فى جو معادلهم من الموظفين المصريين (١٤) ٠

وكان « عدلى يكن » قد قام بتقديم استقالته فى ٨ ديسمبر وأرجأ السلطان البت فيها ، ثم تعجلها عدلى حتى لايتحمل مسئولية اعتقال سعد فقبلها فى (**) ٢٣ ديسمبر (١٥) ٠ وفى الوقت نفسه عاد الأعضاء المنشقون الى الوفد ونشر الوفد بيانا دعا فيه الى مقاطعة تشكيل الوزارة ،

---

(١٢) أحمد شفيق ٠ المصدر السابق ص ٥٩٢ ــ ٥٩٧ ٠ (برقيات اللنبى الى الخارجية) ٠

(١٣) ويفل : اللنبى فى مصر ٠ ص ٧٠ ٠

(*) صدر الأمر رسميا الى وكلاء الوزارات فى ٢٧ ديسمبر ٠ فؤاد كرم ٠ النظارات ٠ ص ٢٢٤ ٠

(١٤) ويفل : المرجع السابق ص ٧٠ ــ ٧١ ٠

(**) قبلت استقالة عدلى يكن رسميا فى ٢٤ ديسمبر : فؤاد كرم ٠ المصدر السابق ص ٢٢٤ ٠

(١٥) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ٠ ص ٥٠٩ ٠

واعتبر من يؤلفها « انما يوجه خنجره فى صدر الأمة طالما ان الأحكام العرفية قائمة ، وطالما أن السياسة البريطانية هى مشروع كيرزون . واعتبر بيان الوفد ان البلاد قد نالت الاستقلال التام شرعا بسقوط السيادة التركية ، ووقع البيان الاعضاء العائدون ، والباقون من الوفد بعد اجراء النفى(١٦) .

على أن المنشقين سرعان ما عادوا الى سيرتهم الاولى ، فقد فشلوا فى السيطرة على الوفد أو محاولة توجيهه وجهة انهزامية ، فحين وصل خبر زيارة المنشقين «لبيت الامة» الى علم المنفيين ـ سعد واصحابه ـ احتفلوا ، وأظهروا غاية الاستياء وأملوا أن يحتاط « واصف غالى » . وتداكر المنفيون ما كان يبثه « عبد اللطيف المكباتى » « واسماعيل صدقى » و « عبد العزيز فهمى » من عوامل التفريق والهزيمة بين أعضاء الوفد فى باريس ، كما قالوا : ان اغراض العائدين هى محاولة «تولى الزعامة والقبض على دفة الأمور ليتمكنوا من تسييرها حسبما اقتضت أهواؤهم (١٧) .

والواقع ان اعضاء الوفد الاصليين ، كانت المخاوف تساورهم ايضا اذ انه بعد عودة «حمد الباسل» ، الذى عاد أولا ثم عودة محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعلوبه والمكباتى وحافظ عفيفى وجورجى خياط ، فاصبح الأعضاء الأصليون بعد عودة كل هؤلاء لا يمثلون الأغلبية المطلقة ، فخافوا أن هم اقدموا على أى قرار بغية تعطيله اذا اتخذ المنشقون جانب المعارضة ، لذلك راى الاصليون ضم خمسة اعضاء جدد ، واتفق الجميع على انتخاب الخمسة من قائمة ضمت ثلاثين ، ولكن العائدين طعنوا فى ذلك وعدوه ضربا من عدم الثقة ، ومع ذلك ارتضوا اختيار الخمسة ، وتم الاتفاق كتابيا ، فلما تم انتخاب الخمسة تنحى احدهم فاراد الاعضاء الذين عرضوا قائمة الثلاثين من قبل اختيار عضو بديل وصمموا على شخص معين ، دون أن يتركوا ـ لزملائهم حق الخيار ، وكان هذا العضو ممن سبق له أن طعن بشدة فى أحد الأعضاء الخمسة المنشقين ، وازاء ذلك انسحب العضو الذى كان موضع الطعن وتبعه اخوانه (١٨) . وكان العضو موضع الطعن هو « عبد العزيز فهمى » الذى أعلن فى ١١ يناير ١٩٢٢ تخليه عن عضوية الوفد فتبعه الباقون . وأعلن « اللنبى » قبل انفصال هؤلاء مرة أخرى ، فى برقية بعث بها الى لندن أنه منتظر استقالتهم غدا ، وبذلك خرج من الوفد مرة أخرى بالاضافة الى « عبد العزيز فهمى » الذى انسحب أولا وخرج لطفى السيد ، ومحمد محمود ، وعلوبة والمكباتى وحافظ عفيفى (١٩) .

---

(١٦) احمد شفيق . المصدر السابق ص ٥٩٨ ، ٦١٧ ، ٦١٨ .
(١٧) عبد الله محمود : مع الرئيس فى المنفى . القاهرة ١٩٢٣ ص ٣٨ ـ ٣٩ .
(١٨) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٢١ ـ ٦٢٢ .
(١٩) نفس المصدر : ص ٦١٩ ـ ٦٢٠ . الاهرام : ٥٠ عاما ص ٥١٠ .

وضم الوفد الى عضويته فى ٣ يناير كلا من : على الشمشى وعلوى الجزار ومراد الشريعى ومرقص حنا وعبد القادر الجمال(٢٠)

والحقيقة ان الخلاف الأساسى الذى قام بين العائدين والأصليين كان حول الخوف من تغلب أنصار سعد زغلول (٢١) ، بينما كان الجناح المتشدد فى الوفد يرفض عودة هؤلاء للسيطرة على الوفد وتسييره وفق خطة التهادن فقد وصل الى علم المنفيين فحوى بيانين للمنشقين القدامى « اولهما يتضمن الاحتجاج على اعتقال الرئيس وصحبه · وثانيهما يدعو الى عدم الاهتمام بما تحدثه السلطة العسكرية فى الشعور القومى للامة «ثم هو فضلا عن ذلك ينسب الى المصريين التعدى على الاجانب ويبالغ فيه »(٢٢)

ونعتقد أن تأكيد انفصال كبار الملاك عن الوفد ، كان ايذانا ببروز ممثلى البرجوازية الوطنية والمنشقين ، الامر الذى وضح فى استجابة قيادة الوفد لنداء « سعد » الذى أصدره فى ٧ ديسمبر ١٩٢١ بالدعوة الى الجهاد ، فبعد اعتقال « سعد » اتخذ الوفد قرار المقاطعة الذى كان خير معبر عن طبيعة القيادة الوطنية لثورة ١٩١٩ . من التجار وأصحاب المصانع وأثرياء الريف (٢٣) ·

وكان قرار المقاطعه يعنى المقاطعة الكاملة للبضائع الانجليزية ، وعدم التعاون مع الاحتلال والانجليز فى كل الأمور · وقد رأت جماعة بعدم جدوى المقاطعة فاتبعوا خطة الاعتداء على الانجليز ، كما وقع على المتعاونين مع قوات الاحتلال من بين المصريين (٢٤) ·

وسنرى أن قرار المقاطعة وعدم التعاون سيسيران جنبا الى جنب · فاجتمعت الجمعية العمومية للاطباء المصريين يوم ١٨ يناير ١٩٢٢ ،وانتخبت لها لجنة «سياسية كان من ابرزها الدكتور نجيب اسكندر والدكتورمحجوب ثابت وانتخبت كذلك لجنة للمقاطعة ولجنة اخرى لتطبيق عدم التعاون . وكانت مهمة الاخيرة ان تنقل الى المرشحين للوزارة ، أن تأليف الوزارة فى الظروف الراهنة ليس مرفوضا فحسب ، بل أن من شأنه أن يعاون الاحتلال معاونة فعلية . وان هذا الرفض سيستمر الى أن تلغى الاحكام العرفية . والمشروعات الأخرى ، ويفرج عن المنفيين ، فلما ذهب هذا الوفد الى مقابلة « ثروت » قيل له أنه خرج حالا تهربا منه كما اتخذت الجمعية العمومية للاطباء قرارا باعلان الحداد الى أمد بعيد (٢٥) .

---

(٢٠) الاهرام نفس المصدر والصفحة ·
(٢١) الرافعى المصدر السابق ص ٣١ ، ٣٢ ·
(٢٢) عبد الله محمود · المصدر السابق ص ١٣ ·
(٢٣) شهدى عطية : المرجع السابق ص ٥٠ ــ ٥١ ·
(٢٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٤٥ ·
(٢٥) نفس المصدر ص ٦٦٤ ــ ٦٦٥ ·

وفى ٢٠ يناير اجتمع زهاء ثمانمائة سيدة على رأسهن « صفية زغلول » وبعض وفود من الأقاليم جئن تلبية لدعوة اللجنة المركزية للسيدات ، وافتتحت « صفية زغلول » الجلسة التى طرحت المسائل التالية :

١ ـ مقاطعة التجارة الانجليزية ونشر احكام المقاطعة قريبا .

٢ ـ سحب جميع ودائع المصريين فى المصارف الأجنبية وايداعها المصارف الوطنية .

٣ ـ توسيع وتشجيع مصارفنا بزيادة راس مالها واسهمها .

٤ ـ تشكيل لجان نسائية فى انحاء البلاد لحث الشعب على ذلك .

وانتهى الاجتماع النسائى الكبير بارسال قرارات احتجاجه الى الدول الأجنبية والحكومة الانجليزية والقرار بمعارضة تشكيل أى وزارة الا بعد سحب مشروع كيرزون والغاء الاحكام العرفية ، وابطال الحماية . وتسجيل العار على كل مصرى يتقدم ببيان سياسى ، لتشكيل الوزارة قبل تحقيق هذه المطالب (٢٦) .

وفى ٢٣ يناير ١٩٢٢ أصدر « الوفد المصرى » قراره التاريخى بتنظيم المقاومة السلبية التى تشمل :

١ ـ عدم التعاون .

٢ ـ المقاطعة .

ووقع البيان أعضاء الوفد من الباقين والمنفيين بعد نفى «سعد» وصحبه ولم يوقعه العائدون ، وانفصلوا نهائيا عن الوفد ـ عدا حمد الباسل وجورجى خياط اللذين بقيا فى الوفد . وبعد نشر بيان الوفد فى الصحف صدر الأمر باعتقال الموقعين عليه فى ٢٥ يناير وسجنوا بثكنات قصر النيل ، كما عطلت الصحف التى نشرت هذا القرار . (٢٧)

ونص قرار عدم التعاون بشموله للمجالات الاجتماعية ، وعدم استخدام الانجليز او الخدمة لديهم ، وعدم تشكيل وزارة . وأن يرفع الاهالى اعمالهم للموظفين المصريين وان تفض المنازعات المنظورة أمام القضاة الانجليزبالتحكيم . ونص قرار المقاطعة على سحب الودائع ، وايداعها ببنك مصر حتى يستطيع احياء المشروعات ، وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية . كما شملت المقاطعة كذلك السفن التجارية والخاصة بالسفر ، وأن يمتنع الحمالون عن

---

(٢٦) نفس المصدر : ص ٦٦٥ ـ ٦٦٧ .

(٢٧) الرافعى . المصدر السابق ص ٣٢ ـ ٣٧ .

تفريغ او تموين السفن الانجليزية . وشمل كذلك مقاطعه شركات التأمين والتجارة وتفضيل المصنوعات الوطنية ، والاعلان عنها وتشجيعها فى كل مكان . وان تنشر هـــذه الدعوة في كل مكان وبكل الطرق ، فى الكنائس والمساجد وغيرها . كما قرر الوفد تشكيل اللجان المركزية للمقاطعة واللجان الفرعية لها . (٢٨)

وانزعجت السلطات البريطانية من قرار الوفد فخشيت أن تعم البلاد المقاطعة بالفعل ، وما قد يلحق نتيجة لذلك بالمصالح البريطانية حتى تتقى شر انتشار الدعوة فأصدرت أوامرها بمصـــادرة اعداد الصحف التى نشرت القـــرار ومنع تداولها بين الناس ، فصودرت أعداد «المقطم» «والاخبار» و «المحروسة» و «النظام» فى القاهرة ، كما صودرت جريدة «الامة» التى تصدر بالاسكندرية ، والتى كانت قد نشرته فى ملحق خاص ، ثم صدر قرار فى اليوم التالى بتعطيل الصحف الخمس المذكورة الى أجل غير مسمى (٢٩)٠

وبعد اعتقال أعضاء الوفد من موقعى قرار المقاطعة وعدم التعاون ، تألفت على الفور هيئة جديدةللوفد ضمته كل من المصرى السعدى ، حسين القصبى ، مصطفى القاياتى ، سـلامة ميخائيل ، فخرى عبد النـــور ومحمـــد نجيب الغرابلى . (٣٠)

وأصدرت قيادة الوفد الجديدة بيانا جاء فيه : « الى الامام أيها المصريون ! هذا صوت سعد وأصحابه يناديكم » ها نحن الآن ، بوحى من رئيسنا الجليل ، وتأييد من أعضاء الوفد « نسارع الى علم جهادنا » أيها المصريون ! ان فى ميدان الجهاد متسعا للجميع ! فلتحيا مصر وليحيا سعد » (٣١) ٠

وعبرت «التيمس» عن تزايد خطورة الحركة الوطنية فقالت : ان نفى «سعد» قد زاد من التحريض الذى تمارسه اللجنة المركزية التى مدت فروعها الى كل قرية ، كلما استخدمت الحركة الوطنية النساء بكثرة ، وحلت الصحف الهزليـــة القـــادرة على الاثارة بطرق ملتوية ، وواســـعة الانتشـــار رغم تكميم الصحافة (٣٢) ٠

وأوضحت « التيمس » كذلك ، خطر المقاومة الســـلبية فقالت ان قـــرار المقاطعة وعدم التعاون هو أخطر مما كان يلوح أول الامر ، وأن صدوره عرض

---

(٢٨) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٦٨ ــ ٦٧٤ ٠

(٢٩) نفس المصدر : ص ٦٧٤ ــ ٦٧٥ ٠

(٣٠) الاهرام : ٥٠ عاما ٠ ص ٥١١ ٠

(٣١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٧٨ ــ ٦٧٩ ٠

(٣٢) الاهرام ٤ فبراير ١٩٢٢ ٠

سيىء من أغراض الحالة النفسية التى يجب أن يحسب حسابها ، وأنه يجب اغتنام الفرصة التى سنحت بغياب سعد زغلول ، باعتبـاره آخطر منـافس للوطنيين المعتدلين وارضاء الرأى المعتدل ٠ (٣٣) من ناحية أخرى فقد جرت حوادث الاغتيال لجنود وضباط الانجليز منذ نهاية ديسمبر وحتى ١٨ فبراير ١٩٢٢ وراح فيها بعض القتلى والجرحى . (٣٤)

وعجز البوليس تحت امرة البريطانيين عن أكتشـاف مرتكبى هذه الحوادث ، حتى ان الجالية البريطانية اثارت الدعوة بطلب الانتقام ، ولم يرد « اللنبى » أن ينساق وراء هذه المطالب الانتقامية اذ انهـا قد تجر الى « دنشواى » أخرى ، فأمر « اللنبى » باتخاذ احتياطات مشـددة لحراسـة البريطانيين ، فأخذت جماعة من البوليس تقف عند مفترق الطرق الهامة ليـلا وتقوم بتفتيش المارة ولكن حوادث الاغتيال استمرت (٣٥) ٠

وأما الأزمة الوزارية ، وكانت من أعقد ما واجه الاحتلال ، وقد نشأت بسبب التحـدى الذى بدأه « زغلول » وبسبب الهياج الذى أحـدثه ٠ ففى الوقت الذى استعد فيه «ثروت» لقبول الحكم فى منتصف ديسمبر ، قطع عليه ذلك الهياج الذى احدثه «سعد» (٣٦)

فقد ابرق «اللنبى» حين عاد الى القاهرة يقول بان السلطان وثروت ينتهجان سياسة حازمة بلا تاخير . وبعدها بايام قليلة اخطر اللنبى وزارة الخارجية أن «عدلى» قد يستقيل على غير ما توقع ، وأن ثروت مستعد لتشكيل الوزارة ومقاومة «سعد» وأنه واثق من نجاحه فى مهمته . (٣٧)

وكانت البرقية التى أرسلها « اللنبى » بأن السلطان وثروت همـا فى جانب السياسـة الحازمة وبلا تاخير ، كانت البرقية مؤرخة فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ وحملت البرقـة كذلك تخوف المستشارين من الاستمرار فى التعاون مع الوزراء المصريين بعـد أن وعدوهم بسياسـة ليبراليـة وقالوا ان أى قرار من الحكومة البريطانية لا ينطوى على مبدأ الاستقلال المصرى ، يعنى قيام الثـورة وفوضى الحكم فى مصر تماما ٠ ويقول « كيدورى » أن هذه البرقية تثير الدهشة من ناحية ، فكما قال كيرزون فى اجابته على اللنبى بأنه على علم بأن الحكومة فى مفاوضتها مع «عدلى» كانت تقر بمبدأ الاستقلال ، ولا تحاول الابقاء على الحماية . ويتساءل «كيدورى» بناء على ذلك من الذى دعا

---

(٣٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٥٧ ٠

(٣٤) مخطوطات مجلس الوزراء : دار الوثائق القومية ٠ محفظة ١٤ ٠

(٣٥) ويفل ، المرجع السابق ص ٩٥ ــ ٩٧ ، احمد شفيق المصدر السابق ص ٧٥ ــ ٧٦ ٠

(٣٦) نفس المرجع : ص ٦٩ ــ ٧٠ ٠

(٣٧) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 148-149.

اللنبى الى ارسال البرقية ؟ ويرد على سؤاله بقوله : انه ربما أراد « اللنبى » اقرار برنامج ليبرالى يمكن وضعه باتقان فى الحال وتشكيل وزارة لتنفيذه، حتى ولو لم يقبله وزير مصرى على أنه يرضى الامـال المصرية . (٣٨) ثم يضيف «كيدورى» بان هذا المعنى يظهر بعد قليل فقد ابرق «اللنبى» فى ٥ ديسمبر ١٩٢١ يقترح الغـاء الحماية ووضع المقترحات البريطـانية التى رفضها «عدلى» موضع التنفيذ من جانب واحد ، وكان هذا هو ما عنـاه مستشارو دار المندوب بحديثهم عن البرنامج الليبرالى (٣٩) .

قال « اللنبى » فى برقيته هـذه : ان « عدلى » قد طرح عليكم ـ أى على كيرزون ـ فى مقابلته الأخيرة لن « تنفذ الحكومة البريطانية من تلقـاء نفسـها الخطة المبينة فى مشروع المعاهدة التى رفضت ، فلم يكن جوابكم نفى امكان اتخاذ مثل هذه الخطوة على شرط أن تؤلف وزارة مصرية تكون متاهبة للعمل معنـا . وقد أعلن فى التصريح الأخير ـ تبليغ اللنبى فى ٣ ديسـمبر ـ مرة أخرى أن المشروع الذى يشتمل عليه مشروع المعاهدة لايمكن تنفيذه مالم توافق الأمة المصرية على ذلك ، ومالم تكن مسـتعدة للعمـل معنـا . على أن الفقرة الاخيرة تصرح بأن الحكومة مستعدة للنظر فى جميع الوسائل التى يمكن بهـا تنفيـذ المشروع متى أرادت الحـكومة المصرية ذلك » (٤٠) . ثم أضاف « اللنبى » فحـدد ما يطلبه قائلا : « لقـد اعربت خلال الاثنى عشر شهرا الماضية أى منذ فشل محادثات ملنر ـ عن رأيى غـير مرة بأنه لا يمكن تنفيذ اى اتفاق من الوجهة العلمية ، مالم تكن الحكومة مستعدة لاعطاء مصر مستوى من الاستقلال اعلى من المستوى الذى تميل بلا ريب الى منحـه ، وعلى ذلك فمن الواجب على الحـكومة أن نبين سـياستها وتقـوم بما يكفـل تنفيذ هذه السياسة . لقد تحققت الحالة التى تنبأت بها أى رفض مشروع كيرزون ـ فهل جنابكم مستعدون لاعطائى سلطة اختيارية لكى أخبر السلطان اذ رأيت أن الوقت قد حان ـ بأن الحكومة مستعدة لتنفيـذ ـ كمـا تتطلب الظروف الاقتراحات الاساسية التى يشتمل عليها المشروع المدرج فى مشروع المعاهدة وأن أقدمها اليه ـ اى السلطان ـ كبرنامج للوزارة الجـديدة أو (للوزارة الحالية) اذا بقيت قائمة بأعمالها ؟ » (٤١) .

ويقول « كيدورى » أن اقتراح « اللنبى » هذا لم يلق قبولا طيبـا فى الخارجية فلا «موراى» ولا سير «كرو» ولا «كيرزون» قبلوه وفى ٨ ديسـمبر

---

(٣٨) Ibid., pp. 149-150.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) الكتاب الابيض الانجليزى ترجمة جريدة الاهرام ٨ مارس ١٩٢٢ .

(٤١) الكتاب الأبيض : الاهرام ٨ مارس ١٩٢٢ .

أبرق الى « اللنبى » بالرفض (٤٢) . وفى ١١ ديسمبر أبرق « اللنبى » مرة أخرى يقول للخارجية . صدقونى فى فهم الحقيقة القائلة باستحالة توقيع مصرى على وثيقة لا يراها تتفق مع الاستقلال التام «وعليه يجب التخلى نهائيا عن الفكرة القائلة بامكان تسوية المسألة المصرية بابرام معاهدة» ثم أضاف « اللنبى » : ان علاقة انجلترا بمصر اليوم تشبه علاقة تركيا بها قبل الحرب فكانت تركيا تتبع سياسة منح الامتيازت لمصر من جانب واحد وانه لجدير بنا أن نتبع مثل هذه السياسة لجذب المصريين للتعامل معنا . (٤٣) .

وكانت هذه البرقية موضع دهشة الخارجية ، حتى ان سير «كرو» افترض ان يكون واضعها هو أحد موظفى «اللنبى» وليس هو نفسه ، وأيد «موراى» سير «كرو» فى ذلك . وقبل أن ترد الخارجية بالرفض ، وصلت رسالتان من « اللنبى » لا اشارة فيهما الى برقيته السابقة ، وقالت الرسالتان ان «ثروت» مستعد لتشكيل الوزارة ، وانه لا يتوقع الغاء الحماية حالا ، ولكنه يأمل أن يتم ذلك فى المستقبل القريب . وأضاف «اللنبى» : ان ما يقترحه «ثروت» هو العودة الى ماقبل ١٩١٤ ، بل ذهب «ثروت» الى أبعد من العودة الى ما قبل سنة ١٩١٤ — كتمهيد لقبوله تشكيل الوزارة — فقال « ثروت » ببقاء المدير العام لوزارة الخارجية المصرية ، بريطانيا كما هو ، وفى نفس الوقت فانه يرغب أن يعرف متى تقوم الحكومة البريطانية بالغاء الحماية . (٤٤) وصمم كيرزون رغم أن «اللنبى» قد تجاهل فى برقيته ، الاقتراح الذى تقدم به فى ١١ ديسمبر صمم «كيرزون» أن يرد على هذا الاقتراح ووضع الرد بنفسه فقال : « ان اقتراحك بتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بسؤال البرلمان الغاء الحماية أملا فى الحصول على وزارة مصرية غير مقبول . ومثل هذا السبيل ما كان ليتفق مع قرار الحكومة البريطانية الذى وصلت اليه بعد المشاورة معكم وبناء على نصيحتكم الى حد كبير «وكان كيرزون» يقصد أنه سبق اللنبى أن تكلم فى لندن بعنف وشدة ثابتة ضد ترتيب «ملنر» وكان يدعى بثقة انه اذا ساندته الحكومة البريطانية فلن تكون لديه صعوبة فى تنفيذ سياسة الحفاظ على وضعها فى مصر (٤٥) .

والخلاف المثار بين « اللنبى » و « كيرزون » كان حول رغبة الأول فى اعلان الغاء الحماية وتنفيذ جوهر مشروع « كيرزون » من الجانب البريطانى لاستحالة

---

(٤٢) Kedourie, E., Op. Cit., Loc. Cit.

(٤٣) الكتاب الأبيض . المصدر السابق الوثيقة السابعة من « اللنبى » الى « كيرزون » فى ١١ ديسمبر ١٩٢١ .

(٤٤) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 151-152.

(٤٥) Kedourie, E., Op. Cit., Loc. cit.

توقيع معاهده من هذا النوع مع المصريين · وكان « كيرزون » مايزال مصمما على الرد الذى صرح به لعدلى فى نهاية المفاوضات . اذ قال عدلى لكيرزون أنه لا يرى ما يمنعه من الاعتراف بما يتضمنه مشروعه للمصريين وتنفيذه ، الى ان يتم الاتفاق فيما اختلف عليه «كيرزون» «ولكن كيف يمكننا ان ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظامانيابيا كاملاص غير معاونة ذوى نفود مملك » (٤٦) أى ان « كيرزون » كان يرى ضرورة وجود قوة سياسية تقبل بالاتفاق وتتعهد بتنفيذه فى وجه اى معارضة ·

وبقى «اللنبى» صامتا على اقتراحه فى ١١ ديسمبر والذى رفض من « كيرزون » ، وأرسل « اللنبى » خلال صمته ما يفيد موافقة ثروت على تشكيل وزارة نظير . وعد بالغاء الحماية وبقاء الهيمنة ، البريطانية على الخارجية المصرية ــ كما تقدم ــ وحتى هذا الاقتراح الأخير رأت فيه الخارجية البريطانية محاولة لالزامها بشىء لم يمنحه « ملنر » أو « كيرزون » · وما كانت انجلترا التى عرضت النزول عن الحماية وانما هى عرضت ذلك فقط جزءا من عقد (٤٧) ·

لكن ثروت « الذى قبل تشكيل الوزارة وفق ما تقدم ، سرعان ما ضيع عليه الفرصة موقف «زغلول» ونشاطاته ، واصبح الموقف فى منتصف ديسمبر » بحيث لا يمكن معه اقناع اى وزير بتكوين حكومة تدير الامور فى مصر » (٤٨) ·

وخرج « اللنبى » عن صمته ، ليبلغ الخارجية البريطانية أن « ثروت » لم يستطع تشكيل الوزارة بعد ، وأنه ــ أى اللنبى ــ قد منع عقد اجتماع عام دعا اليه « سعد زغلول » واذا استمر فى اثارة المتاعب فسيقوم بنفيه · وفى اليوم التالى أعلن اللنبى تدبير أصحاب « سعد » للمتاعب ، وقال كذلك بأنه منع سعدا من الاشتراك فى السياسة · وبعدها بيومين أعلن « اللنبى » اعتقال «سعد» توطئة لنفيه ، وفى هذه البرقية أعلن «اللنبى» : ارتياح «عدلى» لهذه الخطوة ــ اى نفى «سعد» كما ارتاح لذلك جدا « عبد الخالق ثروت» ، وهكذا ــ كما يقول «كيدورى» ــ يبدو واضحا أن نفى « سعد زغلول » الى سيشل كان خطة نسقها « اللنبى » مع بعض السياسيين المصريين ، وكانت اثارة « سعد » للمتاعب هو السبب الذى انتحل لهذا الاجراء (٤٩) ·

---

(٤٦) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٠٦ ·

(٤٧) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 152-153.

(٤٨) ويفل · المرجع السابق ص ٦٩ ــ ٧٠ ·

(٤٩) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 152-153.

فاذا نحن أضفنا هـذا الى ما سبق أن ذكرناه عن موافقة « عدلى » على تأجيل المفاوضات ـ طبقا لاقتراح لويد جورج ـ حتى تهدأ الحالة في مصر ، وينفى زغلول منها ، حسب رواية «يوسف نحاس» (★) وأضفنا اليه كذلك ما رواه «سعد» عند التقائه بأصحابه من المنفيين معه في ٢٥ ديسمبر١٩٢١ حيث قال : « ان اللورد اللنبى لم يقدم على اعتقاله وزملائه . الا بعد الايعاز من « ثروت » والاستئذان من انجلترا (٥٠) ثم أضفنا ما ذكره « اللنبى » نفسه في برقية الى حكومته في ١٢ يناير ١٩٢٢ ـ والتى دعاها فيها الى الاتفاق مع ثروت ـ قال : ان كثيرا من المصريين لم يعدوا هذه الابعادات عملا من أعمال القمع ، « بل توطئة لازمة لجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين » ولذلك عدوا هذه الابعادات ضرورية ومرغوبة » (٥١) وكل هـذا يحملنا على الاعتقاد بأن نفى « سعد زغلول » كان محصلة تآمر استعمارى رجعى ـ لابعاد وشل الجناح المتقدم والديموقراطى في الحركة الوطنية توطئة لقبول المشروعات البديلة للاحتلال . وكان هـذا الاتفاق يزيح زغلول «والفكرة التى يمثلها» عن «السياسة المصرية بتهديده أولا ثم بنفيه هو وفريق من كبار معاونيه عن وطنه » (٥٢) .

وبعد أن نسق « اللنبى » مع حكومته نفى « سعد » كما نسقه مع خصوم سعد شرع ينسق معهم موقفه مع خارجيته . فقال في برقية بعث بها في ١٩٢١/١٢/٢٧ أن ثروت سيوافق بالتأكيد على تشكيل الوزارة ولكنه يرى من العقل أن ينتظر شهرا حتى يمكن أن يأتي قمع أصحاب « سعد »بثمرته(٥٤)

ولكن ثروت وأصحابه لم يوفقوا ، كما نعتقد الى قطف الثمرة ، فأصحاب « ثروت » و « عدلى » لم تتهيأ لهم فرصة السيطرة على الوفد ، فضلا عن اضطرارهم في هـذا السبيل الى توقيع بيان حمل أسماءهم دعوا فيه الى مقاطعة تأليف الوزارة واعتبار من يقدم على تأليفها مثل من يوجه طعنة خنجر في قلب أمته . وهـذا هو الأساس في فشل « ثروت » أو غيره في تأليف الوزارة ما دام الوفد سليما ، بل وماضيا رغم الارهاب في دعم صفوفه وأخذ بتنظيم المقاومة السلبية . بل وذهب البعض أكثر من ذلك الى عرض المسألة المصرية على المؤتمرات الدولية (٥٥) ، كما ذهب آخرون يمارسون الاغتيال السياسى . لهذا عاد « اللنبى » في ١٢ يناير الى اقتراحه الذى قدمه في ١١

(★) انظر الفصل الرابع .

(٥٠) عبد الله محمود : المصدر السابق ص ١٢ .

(٥١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٥٦ ـ ٦٥٧ .

(٥٢) محمد شفيق غربال : المرجع السابق : ص ١٠٧ .

(٥٤) Kedourie, E., Op. Cit., p. 153.

(٥٥) الأمة : ١٥ يناير ١٩٢٢ .

ديسمبر فطالب بالغاء الحماية واكتساب العناصر المعتدلة التى منحت معونتها لبريطانيا وقت الشدة واكد للخارجية بأنه اذا لم يؤخذ باقتراحه فان تاليف وزارة عصريه لا يكون مستحيلا فحسب ، بل سيكون هناك يأس كبير من أى مستقبل للبلاد التى ستدهور الى حالة تتراوح بين الاضطرابات والاضطرار معها الى اتخاذ وسائل القمع التى سعود بالأذى على البلدين وأضاف «اللنبى» : لقد شاهدت من هذه الحالة ما يكفى » ولربما كانت النتيجة أحد أمرين فاما ضم بلاد معادية‌عداء شديدا تحكم بالقوة واما تسليم الحكومة البريطانية التام»(٥٦)

وفاجأت هـــذه البرقية وزارة الخارجية ، فهى لم تكن قد تلقت ردا على برقيتها السابقة التى رفضت مقترحات « اللنبى » فى ١١ ديسمبر ، وكانت الخارجية تفهم أيضا أن « ثروت » سيؤلف وزارة ويقاتل سعدا بقوة وتصميم ولم يكن لديها فكرة أنه مقابل هذا سيطلب الغاء الحماية من جانب واحد ، وقد اعتذر اللنبى على ذلك عند استدعائه فى آخر يناير ، وقال : لعلنى كنت متفائلا أكثر من اللازم من النجاح فى تشكيل وزارة اذا فشلت المفاوضات مع « عدلى » واعترف « اللنبى » كذلك بصمته شهرا وقال : انه كان يفاوض المصريين خلاله ، (٥٧)

ورفع « اللنبى » شروط « ثروت » لتاليف الوزارة وهى : عدم قبول مشروع كيرزون والتصريح المبدئى بالغاء الحماية ، والاعتراف بالاستقلال . واعادة وزارة الخارجية والتمثيل السياسى وانشاء برلمان وحكومة مسـئولة ، واطلاق يد الحكومة حرة فى جميع أعمال الدولة ، وألا يكون للمستشارين الا رأى استشارى ، لا يحق للمستشار المالى حضور جلسات مجلس الوزراء والغاء وظائف المستشارين عدا مستشار المالية والحقانية ، واستبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين ، ورفع الأحكام العســكرية والسعى من جانب الوزارة فى الافراج عن المعتقلين ، واعـــادة المبعدين ، وأخيرا الدخول فى مفاوضات جديدة ـ بعد تشكيل البرلمان ـ مع انجلترا عن طريق هيئة معتمدة من البرلمان الذى سيكون له القول الفصل فى نتيجة المفاوضات (٥٨) .

واستبقت للمستقبل أربع مسائل هى :

١ ـ تامين المواصلات الامبراطورية .

---

(٥٦) الكتاب الأبيض : المصدر السابق الوثيقة ٢٣ من اللنبى الى كيرزون .

(٥٧) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 153-154.

(٥٨) الاهرام : ٥٠ عاما ص ٥١٣ .

٢ ـ الدفاع عن مصر ضد اى اعتداء أو تدخل أجنبى مباشر أو غير مباشر ٠

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات ٠

٤ ـ السودان ٠

وكتب « اللنبى » الى حكومته بهذا الاتفاق وطالب بالموافقة عليه والاذن له بتوجيه كتاب بعناصر هذا الاتفاق الى السلطان (٥٩) ٠

وردا على هذا فقد بعث « كيرزون » يريد أن تحاط الحكومة البريطانية بأهم المعلومات « وتود أن تسمع أقوال الثقاة شخصيا ممن هم على أتم كفاءة » واقترحت الحكومة أن يوفد « اللنبى » ودون تأخير مستر «ايموس» وسير «كليتون»(٦٠) ورأت الخارجية فيما طلبه « اللنبى » بأن ترد على اقتراحه فى الحال ، ما يعنى الهجوم ، واتهم بأنه يصوب الغدارة الى رأس الحكومة ، وكان هو قد أرسل فى نفس الوقت برقية خاصة يطلب الى « كيرزون » مساعدته فى الحصول على قرار سريع . ولكن « كيرزون » انحنى أمام المعارضة فى مجلس الوزراء وأرسل يطلب مستشارى « اللنبى » (٦١) ورأى « اللنبى » خطورة هذا التباطؤ مما يضيع الجهد والفرصة السانحة للاتفاق وتوطيد مركز العناصر اليمينية فى البلاد ، فقد

حدد فى البرقية التالية أهدافه بدقة وهى :

١ ـ عزل زغلول وجناحه الذى يمثل عقبة فى التسوية ٠

٢ ـ توطيد مركز العناصر اليمينية فى البلاد ٠

٣ ـ ايجاد حكومة تعيد الى البلاد العمل بالطرق القانونية ٠

٤ ـ منح البلاد الدستور الذى سيزيد من تعاون الوزراء المصريين ٠

وقد تضمن هذا برقيته التى قالها فيها : « أولا ستؤول حركتى المقبلة كتفسير حقيقى لنفى زغلول وقد قصدت بهذا النفى أن يكون كبداية أساسية لتسوية الترضية ولقد فسروها بأنها كذلك الى حد أكبر مما كان ينتظر » وان ترك باب الأمل مفتوحا فى وجه أى جماعة يمكن من الوصول الى تسوية كالتى أعرضها ، ويمكن ليس فقط من توطيد مركز العناصر المعتدلة فى البلاد بل أيضا فى أننى استطعت أن أضم الى صفنا اثنين من زعماء حزب زغلول وأن أضعف كثيرا من نفوذ هذا الحزب ٠٠ ثم أضاف « اللنبى » : ان المسألة ليست

---

(٥٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٥٧ ٠

(٦٠) الكتاب الابيض : المصدر السابق وثيقة رقم ٢٨ من كرزون الى اللنبى ٠

(٦١) ويفل : المرجع السابق ص ٧٤ ٠

فى امكاننا ايجاد حكومة مصرية بل امكان نجاحنا الى اعادة مصر الى حكومة بالطرق الدستورية والقانونية (٦٢) ٠

واضاف « اللنبى » كذلك فى هذه البرقية منبها الى أهمية المعونة التى تلقاها انجلترا من الوزراء المصريين فقال . « ويجب ان لا نتصور أن الانكليز حاولوا حتى فى الأوقات الاعتيادية التى كانت فيها السكينة مستتبة أن يحكموا مصر الا بمثابة محور صغير يعتمد على أكبر قسط من معونة المصريين » (٦٣) ٠

ودارت كل برقيات « اللنبى » حول أزمة الحكم « أو أزمة الوزارة المصرية فرغم اعلان الحماية « بقيت أجهزة الدولة على حالها تقريبا ، وعلى رأسها السلطان ثم مجلس الوزراء » ورغم الزيادة النسبية فى عدد الموظفين البريطانيين فى الوظائف الكبيرة بقى الهيكل العام لأجهزة الدولة المصرية » ولم تفد الزيادة فى الوظائف العليا « تحكما أكبر فى هذا الجهاز بقدر ما ولدت السخط عليهم من الموظفين المصريين » ويمكن فى هذا الوضع « مع درجات الحرارة العالية » مثل الثورة . أو اضطرابات السياسية « أن يذوب اللحام بين تلك الشريحة الانجليزية المتحكمة فى القرار السياسى ؛ وبين الجهاز الحكومى المصرى » بحيث من الممكن ان تنعزل السلطة وهى انجليزية عن أدوات التنفيذ والادارة اليومية وهى مصرية وتفقد بذلك مصدرها الأساسى فى تلقى المعلومات « والمجرى الأساسى لتنفيذ القرارات » (٦٤) فالقوة التنفيذية عن طريق الوزراء المصريين وأنه بدون الوزير يستحيل أن تحكم مصر حكما مدنيا (٦٥) ٠

لهذا كان تصميم « اللنبى » على ايجاد وزارة مصرية ٠ وكان فى مصر « شخصيتان يحسب لهما دائما كل حساب » أولهما : شخصية زغلول والثانية: شخصية السلطان وثمة شخصية ثالثة وهى الجماهير والرأى العام ، الذى هو متقلب فى مصر سريع التغيير فى الحماس والغضب « لقد كانت الجماهير المصرية خطيرة فى ثورانها الذى نفاجأ به وفى عنف تطرفها » (٦٦) ولم تكن الادارة المصرية معزولة عن هذه الجماهير ، ويمكن أن تشملها الحركة الثورية ، فيتجرد الاحتلال من أهم أسلحته « وكان شعار الاتحاد والتضامن بين المصريين جميعا مما أمكن به استيعاب هذه الأجهزة » أجهزة الحكم والادارة « كما كان شعار

---

(٦٢) الكتاب الابيض . المصدر السابق الوثيقة ٢٩ من اللنبى الى كيرزون ٠

(٦٣) نفس المصدر ٠

(٦٤) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٧ ــ ١٨ ٠

(٦٥) ويفل : المرجع السابق ص ٤٩ ــ ٥٠ ٠

(٦٦) ويفل : المرجع السابق ص ٥٠ ــ ٥١ ٠

المقاطعة وعدم التعاون مما أمكن به تحريك تلك الأجهزة ضد السلطة البريطانية » (٦٧) ٠

كانت هذه حقيقة أزمة الحكم بأبعادها المختلفة والتى حاول « اللنبى » علاجها وكتبت « التيمس » — ذات الخبرة الاستعمارية — تقول أن ثمة طريقتين للحل أولها ارضاء المعتدلين وثانيها الحكم المباشر ، والطريق الأخير فيه مجازفة بخراب التجارة والصناعة ، « وايجاد مركز للاضطراب العنيف فى طريق من أهم طرق المواصلات البريطانية » كما أنه اذا انبع فلا مكان لقبول مصريين يمكن أن يتعاونوا معنا ، وعلى هذا « فالقرار الوحيد الممكن هو ذلك الذى يمكن المصريين مرة أخرى من أن يتحملوا مسئولية بلادهم » (٦٨) ٠

وكان لرأى « التيمس » قيمة خاصة فقد أيد محررها الخارجى « الفذ » سير « فالنتين شيرول » « مقترحات » «اللنبى» بحماس وأطلع لورد «نورثكليف» حين مر بمصر على الوضع الحقيقى فيها فكتب اللورد بعد ذلك يقول : ان حكومة مصر أصبحت مشلولة وادارتها عن طريق وكلاء الوزارات لا يمكن أن يستمر الى مالانهاية وهذا مأزق حقيقى يجب علينا حله (٦٩) ٠

ولم تكن المصالح الاستعمارية الانجليزية هى وحدها المهددة من وراء أزمة الحكم بل كانت المصالح الأجنبية أيضا تشعر بالخطر لهذا كتبت جريدة المحاكم المختلطة تقول : « من الخطأ الجسم ان تعتبر تعطيل الحكومة مسألة انجليزية مصرية فقط وان نظن بأن السلطة الممنوحة الى الوكلاء — وكلاء الوزارات — بأمر عسكرى كافية لأن تضمن سير الأعمال الادارية » (٧٠) ٠

كان « اللنبى » يدرك هذا الى حد بعيد ، وعندما بعثت اليه الخارجية تطلب منه ارسال مستشاريه أجابها بأن مستشاريه معه ويؤيدون سياسته تماما وأن ارسالهما مضيعة للوقت ثم أبرق لكيرزون فى نفس الوقت فأبرز له حججه الرئيسية وختم برقيته ملوحا باستقالته اذا ما رفضت مشورته (٧١) ٠

وفى نهاية الأمر طلب من «اللنبى» العودة فورا ومعه «آموس» و «كلايتون» وكانت الخارجية قد قررت عزلهما معه ، ولكن « اللنبى » استطاع أن يدحض اتهامات الخارجية له وأن يقلب حججها رأسا على عقب (٧٢) ٠

---

(٦٧) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٢ ٠
(٦٨) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٧٠٢ ٠
(٦٩) ويفل : المرجع السابق ص ٧٨ ٠
(٧٠) لا سللاس ، روحه ، المرجع السابق ص ١٣٧ ٠
(٧١) ويفل : المرجع السابق ص ٧٤ — ٧٥ ٠
(٧٢) نفس المرجع : ص ٧٦ ٠

وكانت حجج « اللنبى » مفحمة ومحرجة لمركز الوزارة ايضا ، كما كان له تأييد فى الصحافة . وأخيرا حين تقابل مع « لويد جورج » احتدت المناقشة ، فأعلن « اللنبى » اعتزامه على استدعاء زوجته من مصر . وأخيرا رضخ « لويد جورج » فأعلن موافقته على مشروع « اللنبى » بعد تعديلات ، وأكد مستشارا «اللنبى» له أن هذه التعديلات تتناول الصياغة ولا أهمية لها على الاطلاق (٧٣) . وكان أهم هذه التعديلات « جعل الأمر فى البرلمان شركة بين الملك وشعبه . ولم يكن كذلك فى أصل المشروع . وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية فى احتضان العرش . وبسبب الرغبة فى ايجاد قوة توازن قوة البرلمان » (٧٤) .

تصريح ٢٨ فبراير :

تضمن اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الآتى :

١ ـ انتهاء الحماية واعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ تلغى الأحكام العرفية بمجرد صدور قانون التضمينات .

٣ ـ تحتفظ بريطانيا بصورة مطلقة بتولى عدة أمور الى أن تسوى فى مفاوضات مقبلة وهذه المسائل هى :

أولا : تأمين المواصلات الامبراطورية .

ثانيا : الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى بالذات أو بالواسطة .

ثالثا : حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

رابعا : السودان .

وحتى تبرم اتفاقية بين مصر وانجلترا تبقى الحالة على ما هى عليه فيما يتعلق بهذه المسائل الأربع (٧٥) . وهى ما عرفت باسم « التحفظات الأربعة » ـ وجاء فى خطاب الحكومة البريطانية الى السلطان والمبلغ من « اللنبى » فى نفس اليوم ـ ٢٨ فبراير ـ ان ليس ثمة ما يمنع من اعادة منصب وزير الخارجية وحق مصر فى التمثيل السياسى والقنصلى . أما البرلمان الذى يتمتع

---

(٧٣) نفس المرجع . ص ٧٩ ـ ٨٣ وكانت الصحافة البريطانية تؤيد « اللنبى » على مختلف اتجاهاتها راجع فى ذلك احمد شفيق المصدر السابق ص ٧١٤ ـ ٧١٦ .

(٧٤) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ٣٥٩ .

(٧٥) الرافعى المصدر السابق ص ٤٢ ـ ٤٣ .

بحق الاشراف ، والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فمرجعه السلطان والشعب ثم أضاف التبليغ البريطـانى : ويكون الغاء الحكم العرفى رهنا بقانون التضمينات الا انه اذا أبطأ لسبب من الأسباب سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الحـكم العرفى فيما يتعلق بجميع الأمـور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية (٧٦) ٠

وجاء فى التبليغ البريطانى الى الدول وهو جزء من التصريح الآتى :

أن الحكومه البريطانية قررت الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ومصر التى تغيرت حالتها بعد الحرب ، قررنا الغاء الحماية عليهـا والاعتراف باستقلالها وفى نفس الوقت نحتفظ الى حين عقد اتفاق معها بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الامبراطورية ، وسيبقى هذا دون تغيير الى ان يتم الاتفـاق ٠ وستكون الحـكومة المصرية حرة فى اعادة وزارة الخارجيـة والتمثيل السياسى ٠ وليس من شـأن الغـاء الحماية حـدوث أى تغيير فى مركز الدول ٠

« ان سـلامة الأراضى المصرية ورفاهيتهـا ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهى ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر » وقد تحددت هذه العلاقة الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية عمـلا يجب عليه أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها » (٧٧) ٠

وفى ٤ مارس وجه « اللنبى » مذكرة الى المستشارين البريطانيين بالوزارات بالتعليمات الجديدة – وفق سياسة التصريح – **وهى تتلخص فى :**

١ – ادخال نظام المؤسسات البرلمانيـة يقتضى مسئولية الوزراء أمام الهيئات المنتخبة ، وهى مسئولية لا تتفق مع تقييد سلطاتهم مادامت تلك القيود لاتستند الى الدستور او القوانين المصرية أو معاهدة ما ٠

٢ – من الآن تصبح المسئوليـة ملقاة على عاتق الوزير وحده وتنحصر مهمة المستشار فى تقديم النصح ٠ أما وظيفة المستشار المالى فباقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والايرادات ٠

---

(٧٦) الرافعى : المصدر السابق ص ٤٥ ٠

(٧٧) نفس المصدر : ص ٥١ – ٥٢ ٠

٣ ـ من المحتمل ان يكون من المرغوب فيه قريبا الغاء الكثير من وظائف المستشارين على أن يبقى اثنان منهما انتظارا لابرام اتفاقية تحدد نهائيا المصالح التى ترغب بريطانيا فى ضمانها ، وهما المستشاران المالى والقضائى .

٤ ـ لن يكون للمستشار المالى مقعد بمجلس الوزراء ، ولكن سيكون على عاتقه الابقاء على اتصاله بجميع المسائل المالية التى تعرض على المجلس « ونكون له كافة التسهيلات التى تجعله على المام بالمسائل الداخلة فى نطاق وزارة المالية . وأن تصله كافة المراسلات والتوصيات الخاصة باللجنة المنشأة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ مارس ١٨٨٤ .

٥ ـ يعنى المستشار القضائى مستقبلا خاصة بالمسائل المتعلقة بالمحاكم المختلطة وبأعمال القوانين التى تمس الأجانب .

٦ ـ يترتب على المبادىء السابقة أن الموظفين البريطانيين الأقل درجة من المستشار سيصبحون تحت سلطة الوزير وحده مستقبلا .

٧ ـ يتعاطف المندوب السامى مع رغبة الحكومة المصرية بالتعجيل باحلال مصريين أكفاء محل الأوروبيين .

٨ ـ أن المندوب السامى واثق من تعويض الموظفين المتقاعدين بسخاء من الحكومة المصرية (٧٨) .

وأعلن « الوفد المصرى » موقفه من شروط « ثروت » لتولى الوزارة وهى نفس شروط التصريح وأسس الوفد موقفه على أن من أخطر المسائل التى أهملتها الشروط هى مسألة الجلاء التى لم يرد ذكرها على الاطلاق لا فى شروط ثروت ولا فى المسائل المؤجلة الى المفاوضات وأضاف الوفد : وبالتالى فان المزايا التى جاءت ضمن التفاصيل هى مزايا « قليلة الاهمية ضئيلة النفع » فجعل سلطة المستشارين مع بقاء المندوب السامى المرتكز على سلطة الاحتلال يصبح اشتراطا وهميا فى الواقع وقال الوفد : ان البيانات والوعود لا تجدى نفعا ولا قيمة لها « الا اذا كان تنفيذها موكولا لرجال موثوق بهم » (٧٩) .

أما « سعد زغلول » الذى كان بمنفاه وقت التصريح ، فقد وصفه بأنه « نكبة وطنية كبرى » (٨٠) كما أعلن « الوفد المصرى » فى بيانه بشأن التصريح: أن حق مصر فى الاستقلال ثابت وكانت تتبوأه من قبل وأن التحفظات التى جاءت فى التصريح جاءت لتهدم ما أعلنه من الغاء للحماية ، وأنه من غير المعقول أن يعلن تصريح باستقلال مصر فى ظل هدم الحريات الشخصية والسياسية جميعا. ووجه الوفد النداء الى المصريين بأن السياسة البريطانية تريد اختبارهم،

---

(٧٨)طارق البشرى : المصدر السابق ص ٥٨ ـ ٦٠ .

(٧٩) الرافعى : المصدر السابق ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٨٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

وأن فريقا من المصريين أطمعها فيهم فتحالفا معا لاكراه المصريين على قبـــول ما رفضوه من قبل (٨١) وكتب « سعد زغلول » كذلك يشرح أهداف التصريح فقال . ان كل مزايا التصريح التى يدافع عنها أنصاره تكفى كلمة واحدة من قائد القوات البريطانية لمحوها « فتعلن الاحكام العرفية ويختفى البرلمان كما تختفى الخارجية وان البرلمان نفسه يصعب خروجه عن رأى الاحتلال كما ان التمثيل الخارجي لا جدوى منه دون حرية التعـــاقد مع الدول التى قيدتهـا انجلترا بالاخطار الذى ابلغته للدول · (٨٢) وأضاف « سعد » يشرح خطورة التصريح فقال : ان « عدلى يكن » هو الذى تبناه أما من تولى تنفيذه فهمـــا « ثروت » و « صدقى » اللذان عندما توليا الحكم شرعا فى تنفيـــذه واجتهدا فى اقناع الناس وتضليلهم فقالا بأن التصريح قد « غير حالة مصر تغييرا عظيما وأكسبها الاستقلال » وحاولا من وراء ذلك حمل الأمة على قبوله وكان كل من لا يقبل المشروع تؤخذ عليه جميع المسالك ، واجتهـــدوا فى تثبيته حتى تكون حزب الاحرار الدستوريين فصرح رئيسه بأن قبول التصريح غير منقسم (٨٣) ·

التصريح والثورة المضـــادة :

ويقول بعض الباحثين بشـــأن تفسير موقف الوفد من التصريح بأن نظرة الوفد كانت على أساس أن التصريح « جزء من مشروع سياسى متكامل » يهدف الى ضرب الوفد وتقوية المعتدلين « ومن هنا كان الهجوم الوفدى على التصريح هجوما على المشروع البريطانى كله باعتبار أنه لو تحقق المشروع كاملا لمـــا كسبت مصر شيئا ، بل تكون خسرت حركتها الوطنية » ومن ناحية أخرى فقد رأى الوفد أن القول بأن التصريح أعطانا ولم يأخذ فقول غير صحيح وغير حقيقى فاننا اذا قبلناه قبلنا التحفظات أيضا أى قبلنا وتورطنا فى تقـرير حقـــوق للانجليز والاحتلال (٨٤) ·

ويذهب نفس الباحث الى القول بأن مشروع « كيرزون » جاء لينهى الحماية صراحة ويعترف بأن مصر دولة ذات سيادة ، ولكن تصريح ٢٨ فبراير كان اصرح صيغة ، وفضلا عن ذلك فان المشروعات السابقة كانت تطرح مقـــابل المعاهدة حصول بريطانيا على الشرعية أى المساومة على انهاء الحماية والاعتراف بالاستقلال مقابل اقرار المصريين لشرعية وجودها ، فجاء التصريح ينهى الحماية ويعترف بالاستقلال دون مقابل فأصبح فى امكان « المفاوض المصرى الوطنى »

---

(٨١) مصر : اول مارس ١٩٢٢ ·

(٨٢) مذكرات سعد زغلول : ك ٤٩ ص ٢٨١٨ ·

(٨٣) نفس المصدر · ص ٢٨٢٣ ـ ٢٨٢٤ ·

(٨٤) طارق البشرى · المصدر السابق ص ٦٨ ـ ٧٠ ·

التمسك باخراج الحماية والاستقلال « من نطاق المساومات » فى أية مفاوضات وبهذا كان التصريح مكسبا لمصر (٨٥) ٠

ويذهب باحث آخر الى أن التصريح « كان مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر » وان السلطان البريطانية فى مصر هى التى سعت اليه والحت على حكومتها فى أصداره » فقد كان تعذر اتفاق الانجليز مع المعتدلين يقضى أما بادعان الانجليز والاتفاق مع سعد . أو التشبث وحمل مصر على الاذعان مع ما يستتبعه من نتائج ثم ينتهى الباحث الى أن « السيادة الناقصة والدستور الناقص خير على أى حال من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا » « ومن ثم فلا شك أن البلاد قد انتقلت بتصريح ٢٨ فبراير خطوة الى الامام » (٨٦) ٠

ونحن لا نختلف على الاطلاق فيما ذهب اليه هذان الباحثان من مكاسب التصريح أو أنه كان خطوة الى الامام ٠ هذه المكاسب وهذه الخطوة انما حققها موقف القيادة الوطنية الصلب ممثلا فى سعد زغلول وجناحه المتقدم الديموقراطى . كما حققتها صلابة الجماهير وتضحياتها البالغة استشهادا واعتقالا ونفيا وتعذيبا خلال فترة طويلة من النضال الوطنى الدءوب منذ انبعاث الحركة الوطنية فى مطلع القرن وعبر سنوات النضال المريرة من مارس ١٩١٩ الى مارس ١٩٢٢ وليس كما قال البعض بأن التصريح كان « تتويجا متواضعا لمرحلة من الكفاح الشعبى استمرت ثلاث سنوات وبضعة اشهر » (٨٧) ٠

غير ان التصريح فى رأينا وكما سبق أن ذكرنا بصدد مشروع « كيرزون » والتصريحات السابقة عليه ، كان تعبيرا عن سياسة التشدد فى قالب التنازلات فقد كان التصريح يواجه ثورة وحركة ثورية اجتهد الاحتلال فى محاولة تحويل العمل الثورى الى ما يسمى بالعمل القانونى . والتحول من الثورة الى النضال السياسى لهذا أطلق « مكرم عبيد » على ما حدث بعد ٢٨ فبراير اسم « عام الانقلاب الدستورى » ، وقال : « واذا استعملنا كلمة الثورة فى غير معناها لقلنا أنه عام الثورة على الثورة » (٨٨) وقصد « مكرم عبيد » بذلك ان تصريح ٢٨ فبراير كان ثورة مضادة وكان « مكرم عبيد » فى الواقع محللا بعمق لطبيعة المرحلة وموقف الاحتلال منها فقال : ان الانجليز كانوا أكبر الدعاة أيام الثورة « الى ما كانوا يسمونه النظام والطرق الدستورية ٠٠ وكانوا يأخذون على الوفد أنه هيئة غير نظامية فيعيبون عليه احتجاجاته ونداءاته وعلى الشعب مظاهراته » ثم قال « مكرم » : « ذلك كان هم الانجليز

---

(٨٥) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٦٣ ــ ٦٤ ٠

(٨٦) عبد العظيم رمضان ٠ المرجع السابق ص ٣٤٣ ــ ٣٦٦ ٠

(٨٧) نفس المرجع ص ٣٦٥ ٠

(٨٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٤ ملف ٢٦ ص ٢٦٤٨ ــ ٢٦٥٤ ٠

وأكبر سعيهم في أن يحولوا وجهتنا مما هو غير عادي ـ ويقصد مما هو ثوري ـ الى ما هو عادي وأن يقتلوا الثورة » (٨٩) ٠

وتأكيد لما ذهب اليه « مكرم عبيد » ذكر مؤرخ أجنبي : أنه لما عاد سعد زغلول استقبله قومه على نحو نادر في التاريخ ولكنه كشف عن عدم استطاعته التزام الحدود الدستورية فنفى مرة ثانية (٩٠) ٠

وفضلا عن تحويل الجماهير عن العمل الثوري ، فان التصريح وكما قال « مكرم عبيد » أيضا : جاء بالدستور لالهاء الجماهير ، وصرفها الى الشئون الداخلية والعمل وفق نظرية العمل الداخلي مما يقتل الثورة في النفوس ويحل المصلحة محل التضحية (٩١) ويؤكد « مصطفى النحاس » هذه القضية بقوله : ان الغرض من التصريح كان « اقعاد النهضة المصرية واسكان الحركة الوطنية » (٩٢) ٠

ومن ناحية أخرى ، فقد تعرضنا من قبل لاثبات محاولة عزل « سعد زغلول » وجناحه الوطني الديموقراطي الذي يمثل قوى الثورة والتغيير في المجتمع ٠ وقد بدأت هذه المحاولة ـ ابتداء من سياسة شيتام ـ عدلي ـ اللنبي ، عبر لجنة ملنر ومحادثاتها ثم انقسام الوفد وفي كل هذه المرحلة كان الاحتلال يهدف الى تأكيد وجود قوة اجتماعية سياسية مما سيوفر مناخا من الاستقرار السياسي والتعاون بين المحتلين والمعتدلين مما افتقدته البلاد خلال السنوات الثلاث السابقة (٩٣) ٠

وكان دور هؤلاء المعتدلين « أخذ كل الطرق على الحرية وانصارها يسومونهم الخسف والعسف ، ويعطلون مصالحهم ويفتشون منازلهم » « وينشرون الجاسوسية في البلاد بين الناشئة ليفسدوا أخلاقهم » (٩٤) ٠

أو كما عبر « مارلو » : توفير الفرصة أمام القومية المعتدلة لتثبيت نفسها على نحو يمكن معه تثبيت العلاقة مع انجلترا ـ كما بين تصريح فبراير ـ نحو معاهدة ٠ وظهور السراي كقوة مناوئة داخلية للقوميين ليحيد بنشاط القوميين عن مهاجمة انجلترا (٩٥) وتأكيدا للدور الذي أصبحت تلعبه قوى الثورة

---

(٨٩) نفس المصدر ٠

(٩٠) Harris, M., Egypt Under the Egyptian Op. Cit., p. 26.

(٩١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ٠ المصدر السابق ص ٢٦٤٨ ـ ٢٦٦٨ ٠

(٩٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ الطبعة الأولى ١٩٢٨ ص ٤ ـ ٥ ٠

(٩٣) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٤١ ٠

(٩٤) أحمد شفيق . المصدر السابق ص ٤ ـ ٥ خطاب « مصطفى النحاس » بعد انتخابات ١٩٢٤ ٠

(٩٥) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations Op. Cit., pp. 259-260.

المضادة بفضل التصريح أن أمكن ايجاد « جماعة سياسية تتسم بالمصرية وتسلك غير سبيل الحركة الوطنية . أمكن تأليف تلك الاجهزة لصالح سياسة الاعتدال الخادمة وقتيا لمصالح النفوذ البريطاني » (٩٦) فالتصريح بهذا المعنى هو ثورة مضادة ، بتحويل الجماهير عن النضال الثورى التحررى وتكوين قوة سياسية اجتماعية رجعية ومصرية معا تقف فى مواجهة القوى التحررية والديمقراطية ويشد أزرها الاحتلال من جهة والسراى والاقطاعية من جهة أخرى .

وأما من ناحية المصالح الاستراتيجية للامبراطورية فانها لم تتأثر بالتصريح فقد تنازلت انجلترا عن السيطرة الادارية لتحفظ بالسيطرة الاستراتيجية وكان تصريح ٢٨ فبراير يحقق هذه المعادلة (٩٧) .

وأما من الناحية الدولية ، فان مصر لم تصبح عضوا فى عصبة الأمم ، وفى نوفمبر ١٩٢٤ أبلغت حكومة المحافظين العصبة ، أنه فى حالة توقيع مصر « بروتوكول جنوة » للتسوية السلمية ، لا تعترف ـ انجلترا ـ باكتساب مصر حقا فى طلب تدخل العصبة فى أمر يدخل تحت دائرة التحفظات الأربعة .

وعلق « توينبى » على ذلك فقال : « ان الاستقلال الذى منحته مصر قد حدت منه هذه التحفظات لدرجة أنه يقل فى الحقيقة عن الاستقلال الذى نتمتع به أقطار الدومنيون » (٩٨) .

واعترف الاحتلال نفسه بزيف تصريح ٢٨ فبراير فكتب « بيترسون » الى « جون سيمون يقول : ان العيب الأساسي فى اعلان ١٩٢٢ هو أنه لا يمكنه أن يرسم خطا واضحا أبدا بين الامتيازات التى تدعيها بريطانيا وحقوق السيادة المتبقية لمصر . فطالما أن قواتنا موجودة فى مصر وطالما نرعى المصالح الاجنبية فان كل بقايا الحقوق السيادية التى نحن على استعداد أن نتركها لمصر هى فى واقعها غير حقيقية (٩٩) .

وعلى أساس تصريح فبراير بدأت الرجعية العمل فشكل « ثروت » وزارته فى عجلة غريبة ، ففى اليوم التالى من اعلان وثيقتى « اللنبى » كانت الوزارة قد شكلت وبرنامجها معد للتوزيع فنشرته صحيفة الوطن « بأكمله فى أول مارس ١٩٢٢ . ثم صدر الأمر لقلم المطبوعات بادخال تعديلات فى المستند الوزارى . فقد نشرت « الوطن » النص القائل : « وستتخذ الوزارة بلا امهال

---

(٩٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٥ .

(٩٧) Marlowe, J., Op. Cit., p. 254.

(٩٨) كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الاوسط ص ٢١١ ، عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٦٢ .

(٩٩) F.O. Part CxVI 407/217 No. 41 Peterson to Simon. Oct, 27, 1934 No. 913 secret.

ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصــول على الرجوع » فيما اتخـذ من تدابير الاعتقال والابعاد على العموم » فحذفت هذه العبارة ــ الأخيرة ــ من النص الأصلى وحل محلها « فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالاحكام العرفية » (١٠٠) ٠

ويقترن هذا التشكيل مع نقل « سعد زغلول » فى نفس اليوم من عدن الى سيشل « بالذات لأن هذه منطقة مقرونة فى الاذهان بنفى أحمد عرابى ٠٠ حتى ييأس الناس من عودته » (١٠١) ٠ وكان اختيار « ثروت » يمثل تحديا آخر للحركة الوطنية ، فانه كان وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، ومسئولا عن حوادث الضغط ضد « سعد » وأنصاره ٠ ولعل المنشقين قد زينوا لــه تاليف الوزارة رضيت الأمة أم كــرهت لأنه تراءى لهم « أن الأمـة لابد وأن تذعن للهيئة السياسية التى فى يدها قوة الحكم والسلطان » (١٠٢) وبدأت بحكم « ثروت الثورة المضادة فى العمل فقد وكل الأمر الى أصدقاء الاحتــلال واختفى هو نوعا ما ٠ وكان الحزب الوطنى هو الهيئة السياسية الوحيدة ــ غير الوفــد ــ الذى وصف التصريح بالتغرير والتضليل » واستمالة نفر من ابنائها ــ الأمة ــ للاستعانة بهم على تنفيذ سياسة الاحتلال (١٠٣) ٠

تحرك الوفد ضد التصريح :

كان تحرك الوفد ضد تصريح ٢٨ فبراير من منطلق هزيمة الثورة المضادة أو كما عبر « مكرم عبيد » « الثورة ضد الثورة » وكانت فكرة الوفد هــو الا يعزل نفسه عن الاحداث والجماهير وأن يهزم مخططات الثورة المضادة التى تهدف الى دستور زائف وبرلمان طيع فى ايدى الرجعيــة والاحتــلال (١٠٤) وأصدر الوفد فى أعقاب التصريح بيانين قويين أولهما فى أول مارس ١٩٢٢ وكشف عن الغاء الحماية بأنه الغاء صورى وداخلى لا دولى ، كما أن الاستقلال لفظى ، اضافة الى اغتصاب انجلترا حقوقا تستطيع بها أن تتدخل بين الحكومة المصرية ومواطنيها ٠ وأما البيان الثانى للوفد فقد فضح تأليف وزارة « ثروت » فى ظل الارهاب ونفى القــادة الوطنيين وشل أيدى الوفد عن العمل وتحريم نشر بياناته فى الصحف ٠ وقال بيان الوفد : ان الحقوق الخاصة التى ادعتها انجلترا تهدد الاستقلال فكما صرح « لويد جورج » فانه لا يمكن فصل حماية المصالح الاجنبية عن العلاقات الخاصة لانجلترا بمصر ويعنى ذلك أن انجلترا

---

(١٠٠) وادى النيل : ١٥ مارس ١٩٢٢ ، فؤاد كرم : النظارات ص ٣٣١ ٠
(١٠١) أحمد بهاء الدين : المرجع السابق ص ١٩٦ ٠
(١٠٢) الرافعى : المصدر السابق ص ٦٣ ــ ٦٤ ٠
(١٠٣) نفس المصدر : ص ٥٣ ــ ٥٤ ٠
(١٠٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف ٢٦ ص ٢٦٤٨ ــ ٢٦٦٨ ٠

تحمى المصريين من الأجانب وتحمى الأجانب من المصريين (١٠٥) ووالى الوفد حملته لفضح التصريح وكشف الحكومة فأصدر بيانا آخر فى ٦ مارس موجها الى نواب الشعب الانجليزى ركز فيه على حرمان القوى الوطنية والديموقراطية فى مصر من كل أشكال التعبير ، وكشف عن تعطيل عدد من الصحف الكبرى والاعتداء على الحريات الشخصية ، ومنع نشر أى بيان أو رأى للوفد ومصادرة حرية الاجتماع والنشر والتظاهر • واضطهاد الحريات الذى بلغ تقييد الطلاب بالحبال والقاءهم فى السجون • ثم قال : أن الحل الوحيد هو أن يوجد البرلمان الانجليزى حلا فى أطار الصداقة والتحالف على ان يفرج عن المنفيين فورا وتنتخب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، وترفع الاحكام العرفية (١٠٦) •

واشتركت المرأة المصرية كذلك فى المعركة الجديدة ، فصدرت عدة بيانات عن النساء ، منها بيان لجنة السيدات المصريات الى قناصل الدول فى ٨ مارس الذى احتججن فيه على تكميم الحريات جميعا وقلن ان كل المشروعات الاستعمارية من ملنر الى تصريح فبراير هى محاولة لتمكين انجلترا من وضع يدها على مصر وطالب النساء بنفس المطالب التى طرحتها بيانات الوفد السابقة (١٠٧) •

وأصدرت « صفية زغلول » بيانا كذلك كشفت فيه عن سجنها فى بيتها ومحاصرتها فيه (١٠٨) • وفى الوقع فان الارهاب الذى كان يعيش فيه الشعب ، كشف عن الوهم الذى تخيله البريطانيون فى وقع السحر الذى سيحدثه اعلان تذكر فيه عبارتا الغاء الحماية واستقلال مصر •• هذا السحر الذى تخيلوه أبطله الشعب المصرى ، ففى نظر الفلاح لا يعقد السلام ما دام زغلول فى المنفى والاحكام العرفية قائمة » وفى يوم الثانى من مارس ١٩٢٢ قامت الانتفاضات فى طنطا والزقازيق كما قامت المظاهرات الطلابية فى القاهرة ، ثم أضرب المحامون لمدة خمسة أيام (١٠٩) •

وكانت خطة الثورة المضادة هى فى دعم اليمين فى الداخل ، فسعى الاحتلال أن يسلم مكاسب الحركة الوطنية للمعتدلين ليدعمهم ضد الثورة وليسترد الاحتلال من بعد ذلك ما أعطاه من خلال حليفه • وليستثمر الحليف الرجعى

---

(١٠٥) بيان الوفد المصرى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر بيان مطبوع مؤرخ ٣ مارس ١٩٢٢ •

(١٠٦) نداء من وفد الشعب المصرى مركز وثائق وتاريخ مصر • بيان مطبوع مؤرخ ٦ مارس ١٩٢٢ •

(١٠٧) احتجاج لجنة السيدات المصريات . دار الوثائق القومية وثائق ثورة ١٩١٩ •

(١٠٨)

(١٠٩) لامبلان . المرجع السابق ص ١٤٠ ــ ١٤١ ويونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٤٥ •

هذه المكاسب سياسيا » ليقعدوا على خصومهم الوفديين وليمكنهم تولى الحكم ثم يردوه ــ للاحتلال ــ من خلال ما يجرى بعد ذلك من مفاوضات » (١١٠) .

وحاول اليمين ذلك ، فبعد اعلان تصديق البرلمان الانجليزى على اعلان انهاء الحماية واعلان استقلال مصر ، حاول اليمين اقامة الاحتفالات . لكن الجمهور قابلها بالسخط والاستنكار وارتفع هتافه للوفد وسعد وسقوط الاحتلال وثروت كما هاجمت الجماهير جماعات الأعيان والكبار الذاهبين الى الحفلات الرسمية وقذفتهم الجماهير بالبيض المملوء بالحبر (١١١) .

وحين أقام الملك الجديد الاحتفالات ، لم يصفق عند حضوره الى ميدان السباق الا البريطانيين . وروت الصحافة الانجليزية الكثير عن المظاهرات التى عمت القاهرة وتعدى الجماهير على العمد والأعيان والاحتياطات الحربيــة التى اتخذها الأمن باشراك الجيش مع البوليس ، لكن جنود الجيش من المشاة تآخوا مع الجماهير وتركوها تعتدى على الأعيان المشاركين فى الاحتفالات دون تدخــل منهم (١١٢) .

واجتمع كذلك مندوبو المدارس العالية والثانوية والأزهر ، وقرروا اعلان الاضراب لمدة اسبوع ابتداء من ١٨ مارس كما قرروا تنظيم المظاهرات السلمية بالمدينة واعلان الحداد العام » ونشر الدعوة على اخماد كل مظاهر الفرح المزيفة وترك الطرق والشوارع العمومية خالية خاوية يمرح فيهــا الانجليز وسماسرتهم الذين باعوا البلاد لقمة سائغة لهم » (١١٣) .

وكان صدى تصــدى المصريين للتآمر الجديد ، قويا ، فكتبت « الديلى هيرالد » تقول : انه الوهم ذلك الذى أغــرق الأحــرار البريطانيين ، فجعلهــم يصفقون ، لاستقلال مصر . فان الاعلام التى رفعت على دور الحكومة ، لا تعبر عن احساس الجماهير ففى الوقت الذى رفعت فيه الاعلام ، كان السخط عارما حتى استلزم الأمر أن يفرق الفرسان الجماهير . ومن يدرى فلعل « اللنبى » مايزال دكتاتورا فعليا » ولعل البلاد ما انفكت تمسكهــا حامية بريطانيــة ! » » وقد يكون أحب زعماء الأمة سجينا فى جزيرة بريطانية فيما وراء البحار وكل جريدة وطنية معطلة وكل اجتماع وطنى ممنوع ! » (١١٤) .

وكتب « لانجدون دافيز » الى محررى « الديلى هيرالد » فقال : ان ثمــة

---

(١١٠) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٦٦ .
(١١١) لاسلاس . المرجع السابق ص ٤٥ ــ ١٤٦ .
(١١٢) الاهرام : ٢٣ مارس ١٩٢٢ ، وادى النيل : ٤ ابريل ١٩٢٢ .
(١١٣) بيان مندوبى المدارس : مركز تاريخ مصر . بدون تاريخ .
(١١٤) الأخبار : ٢٩ مارس ١٩٢٢ .

صحفا ضئيلة جدا حرة فى نشر أى سىء الا الوضع فى مصر فصحف مصر الوطنية أو الانجليزية بكممة تماما والحكومة واللنبى يزودون الصحف بأخبار مشوهة عن الحالة فى مصر . ربما ينتظرون الزمن ، أو موت زغلول فى منفاه ، أو انشقاق الوفـد .

ثم أضاف « دافير » : الاحكام العرفيـة نافذة والاجتماعات محظـورة ، ومراقبة الصحف قائمة . وحرم زغلول معزولة ، أموال الزعماء مصادرة ، والطلبة يوثقون ويجرون الى أقسام البوليس حيث يجلدون (١١٥) .

واضطر هذا الضغط الاستعمارى الرجعى القاسى ، اضطر الوطنيين أن يلجأوا الى سلاح الارهاب الفردى . وبلغت حوادث الاعتداء سبعا وذلك من مارس ١٩٢٢ حتى مايو واستهدفت البريطانيين وخاصة العسكريين . مما دفع الاحتلال الى الاحتجاج وطلب التعويضات التى رأى أن يقدر قيمتها بنفسه . لكن الحوادث الارهابية عادت من جديد ابتداء من يوليو الى أغسطس ١٩٢٢ لتستهدف أيضا الانجليز ولتتحدى تحذيرات « اللنبى » (١١٦) .

وتفاقم ارهاب السلطة وضغطها وكشف عن زيف الاعلان ، كما اضطر النضال الجماهيرى أن يخرج الاحتلال عن تستره وراء اليمين والرجعية ، فظهرت سلطة الاحتلال سافرة واعتقل أعضاء « الوفد المصرى » فى ٢٥ يوليو بتهمة الحض على كراهية الحكومة واحتقارها وسجنوا بثكنات قصر النيل ، ثم حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية انتهت من محاكمة القادة السبعة وهم : حمد الباسل ، وويصا واصف ، ومرقص حنا وواصف غالى وجورجى خياط ، وعلوى الجزار ومراد الشريعى . وانتهت المحكمة من محاكمة كل هؤلاء فى يومين اثنين وحكمت بالاعدام فأبدلته القيـادة العسـكرية بالسجن سـبع سـنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه (١١٧) .

كما اعتقلت السلطة العسكرية الكثيرين من مناضلى الوفد فتألفت هيئة « جديدة للوفد المصرى (١١٨) .

واستمرت الحكومة فى مصادرة كل الاجتماعات السياسية عدا المؤيدة لها وعطلت بعض الصحف نهائيا ، كما عطلت أخرى جزئيا ومنعتها جميعا من ذكر اسم سعد زغلول أو المنفيين (١١٩) .

---

(١١٥) الأخبار . ١٠ ابريل ١٩٢٢ .

(١١٦) الرافعى فى أعقاب الثورة الجزء الأول . ص ٦٥ ـ ٦٦ .

(١١٧) الرافعى المصدر السابق ص ٦٧ وخلت قائمة أعضاء الوفد من اسمين ١ ـ على ماهر وكان ممن انضم الى تأييد تصريح فبراير ٢ ـ على الشمسى الذى يبدو أنه كان مسافرا .

(١١٨) المصدر السابق . ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(١١٩) المصدر السابق : ص ٦٦ ـ ٦٧ .

ويذكر « مرقص حنا » عضو الوفد المصرى ان اعتقال أعضاء الوفد السبعة كان بتهمة القتل والتحريض عليه · وأن السلطات العسكرية انتزعتهم من دورهم رغم مرض البعض · وأنها عندما عجزت عن اثبات الاتهام السابق عليهم عاد وكيل الخارجية ليصرح في البرلمان الانجليزى بأن السلطة العسكرية قد قبضت على أعضاء الوفد لأن حكومة « ثروت » هى التى طلبت ذلك · واضاف « مرقص حنا » بأن الهدف من اصدار حكم الاعدام كان فى ان يلقى الجزع فى النفوس عند اعلانه · وأن أعضاء الوفد السبعة قد عوملوا فى السجن معاملة اللصوص والقتلة (١٢٠) ·

الرجعية تنظم صفوفها :

وفى اتجاه محاولة تثبيت واثبات وجود قوى اليمين وتنظيمها ، فى ظل الارهاب وغيبة أغلب قادة الوفد فى المنفى أو السجون · سعت قوى التهادن الى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين بمساعدة ومعاونة حكومة «عبد الخالق ثروت» · وتكون هذا الحزب من المنشقين على الوفد وعقد اجتماعه التأسيسى فى ٣٠ أكتوبر بفندق شبرد ، وخطب رئيسه « عدلى يكن » فافصح عن كون الحزب أداة للثورة المضادة ، اذ دعا الى سياسة التساهل مع الاحتلال وفاخر أعضاؤه بهذه السياسة فأطلقوا عليها سياسة « الكياسة » وما هى من الكياسة فى شىء ، بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد » ولم يذكر هذا الحزب فى برنامجه أى شىء عن الجلاء ، واكتفى بمهاجمة « سعد زغلول » باعتباره عقبة فى الاتفاق مع انجلترا · وكان الحزب يستند الى سلطة الحكومة فى تكوينه ومن هنا ظهر ميله الى اهدار سلطة الشعب (١٢١) ·

ووصف « سعد زغلول » حزب الاحرار الدستوريين وبرنامجه وذلك عندما ترامت اليه أخباره فى المنفى فقال : ان برنامجه مبهم وواضعيه سيئو النية فهم من أهم قادة حزب الأمة القديم ، الذى تكون من أجل مساندة سياسة كرومر وتنبأ « سعد » لحزب الأحرار بالمستقبل المظلم » (١٢٢) ·

ويقول هيكل « بصدد تكوين هذا الحزب أن أول المتحدثين معه فى تكوين الحزب هو « أحمد لطفى السيد » الذى كان وثيق الصلة بعدلى ومكونى الحزب كما أن « لطفى » هو الذى حرر خطاب الافتتاح ، وذكر هيكل أيضا أن الحزب قد ضم مدحت يكن ومحمد محمود وحسن عبد الرازق وحافظ عفيفى ودسوقى أباظة وأحمد عبد الغفار وأمثالهم من المديريات المختلفة · وكان « لطفى السيد » يريد ضم « ثروت » و « صدقى » فعارض محمد محمود فى ضم الأخير » (١٢٣) ·

---

(١٢٠) مرقص حنا : كشف القناع عن دسائس العدليين · القاهرة · بدون تاريخ ص ٣-٧
(١٢١) الرافعى : المصدر السابق ص ٦٨ ــ ٦٩ ·
(١٢٢) مذكرات سعد زغلول : كراس ٤٢ ص ٢٦٥٠ ·
(١٢٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٤٤ ــ ١٤٥ ·

وبانضمام حافظ عفيفي ثم اسماعيل صدقي ـ الذى انضم بعد ذلك ـ يكون حزب الأحرار الدستوريين قد تكون من الفئـات العليـا لكبار المـلاك المصريين . كما ضم ممثلى الفئات العليا من الماليين أمثال عفيفى واسماعيل صدقى ٠

وبتكوين هذا الحزب اكتملت معالم خطة الثورة المضادة للرجعية والاحتلال معا ، فقد كان « نفى الوفد وقياداته » « أفيد ما فيـه » « ليس مجرد عزله عن معارضة التصريح والكشف عن نواقصه . ولكن ضمان غيابه خلال المرحلة التالية التى يعد فيها الدستور وتجرى الانتخابات ليتولى الحكم الأحرار الدستوريون» « ومن هنا تولد عن تصريح ٢٨ فبراير نتيجة بالغة الأهمية وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم وجوهه صراعا داخليا بين الوفد حزب الحركة الوطنية الديمقراطية وبين خصومه المحليين وهم الملك والأحرار الدسـتوريين ٠ وأن المسألة الوطنية صارت لصيقة بالمسألة الديمقراطية » (١٢٤) ٠

تناقضات الرجعية وسقوط ثروت :

اختارت الرجعية أن يوضع الدستور عن طريق لجنة معينة ، وهذا ضمن خطة الثورة المضادة فى ايجاد دستور ممسوخ يحمى الرجعية والاحتلال والملك٠ ونادت القوى الوطنية بوضع الدستور عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة ، لكن الرجعية والملك استطاعا ان يفرضا لجنة تضع الدسـتور ٠ وشكلت وزارة « ثروت » هذه اللجنة تحت رئاسة حسين رشدى باشا فى ٣ أبريل ١٩٢٢ ورفض الوفد والحزب الوطنى الاشتراك فيها (١٢٥) ٠

وكان موقف الملك منذ البداية معاديا لوجود الدستور ، ففى حديث مع أحد الساسة البريطانيين سأل الملك : لماذا لا تدع انجلترا مصرا وشأنها يحكمها ملك كما رضيت من قبل أن يحكمها خديويون ؟ لماذا يأخذ « اللنبى » على عاتقه قيام دستور فى مصر فيكون له ـ أى اللنبى ـ وضع « قابلة التاريخ » (١٢٦)٠

لكن « اللنبى » فى الواقع كان يريد التأكد من بعض التأييد المصرى ، فقد كان ملتزما بثروت وأصحابه ، ورغم غياب الفقرة التى تقول بحكم برلمانى له الرقابة على سـياسة البـلاد وادارتها فى اعلان ١٩٢٢ ، فان وجود « اللنبى » والنفوذ البريطانى قد أيد « ثروت » وأصحابه ودعمهم فى سعيهم الى بسـط سلطانهم الذى كان يحتم عليهم الحرص ضد عدوين : سعد زغلول والجماهير من ناحية والملك ونزعته الاوتوقراطية من ناحية أخرى (١٢٧) ٠ وضاق «فؤاد»

---

(١٢٤) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٦٦ ـ ٦٧ ٠

(١٢٥) الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ٠ ص ٥٣٤ ٠

(١٢٦) Kedourie E., Op. Cit., pp. 162-164.

(١٢٧) Ibid.

بمحاولات ثروت تحديد سلطة التاج ، فسعى الى الوقيعة بين ثروت ودار المندوب السامي • وفى الوقت ذاته انه حاول الملك التقرب الى الوطنيين فأصر أن يلقب في الدستور بملك مصر والسودان ، وكان هذا يتعارض مع التحفظات ، ولكنها كانت خطوة ذكية حاذقة من الملك ، فهو بذلك ينـــال عطف الشعب ويحرج المسئولين عن ادارة البلاد فى مواجهة الاحتلال ، فحتى « عدلى » الذى انشغل بتاليف حزب الأحرار ليدخل به الانتخابات بعد قيـام الدستور ـ اضطر أن يقول لثروت أنه لا يستطيع أن يؤيده فى هذا ـ حذف اللقب الذى يطالب به الملك ـ ضد السراى » (١٢٨) •

وتؤكد الوثائق البريطانية ان الملك انتهج سياسة بث العراقيل فى طريق الوازرة المصرية مما بدا واضحا فى رفضه لانعقاد مجلس الوزراء لبضعة أسابيع مما ترتب عليه تعطيل سير الأعمال الحكومية الى حد خطير ، ووصل الأمر الى المواجهة بين الملك « وثروت » حين ظهر فى افتتاحية « الأهرام » مقال تحت عنوان « أوصلونا الى الدستور لنرتاح » والذى تضمن تليمحات واضحة الى أن القصر يسعى الى تعطيل استكمال أعمال لجنة « الدستور وصمم الملك على اغلاق « الأهرام » ورفض « ثروت » فطالب القصر الانجليز بأن يصرح له بالتخلص من الوزارة (١٢٩) •

وقد سويت هذه المسالة بتدخل المندوب السامي ، لكن الملك بدأ التقرب الى الوفد بين اغسطس ـ نوفمبر ، وتسجل التقارير البريطانية ذلك كما تسجل أن التدبير الذى انتهى باسقاط « ثروت » كان باتفاق بين الملك والوفد (١٣٠)•

وعلى أية حال فقد أضعف مركز « ثروت » لدى المندوب السامي ، بالخلاف حول لقب ملك مصر والسودان • كما أن الملك لجأ الى احراج « ثروت » بأن طلب منه السعي لدى الانجليز للافراج عن « سعد زغاول » •• وكما يروى القائم بأعمال وزير أمريكا المفوض : « ومرة أخرى تفتر العلاقات بين الملك وثروت بسبب خلاف حول السياسة المتبعة مع سـعد والزعماء معه • ان الملك يخشى عداوتهم ويميل الى اللين ، « وثروت » يرى هذا ضعفا ويقاومه » • والحقيقة أن فؤاد كان يظهر غير ما يبطن كانت النتيجة من وراء هذه المناورات أن اشتد هجوم الوفد على الوزارة وزاد من جرعة تأييده للعرش (١٣١) •

وعلم « ثروت » فى النهاية أن الملك يدبر للاعتداء عليه عن طريق الوفديين

---

(١٢٨) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 260-261.

(١٢٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٤٨ •

(١٣٠) نفس المصدر : ص ٢٤٩ •

(١٣١) Kedourie, E,, Op. Cit., pp. 170-172.

فى صلاة الجمعة فى ٣٠ نوفمبر مبادر « ثروت » الى تقديم استقالته قبل تنفيذ هذا الاعتداء بيوم واحد (١٣٢) .

قدم « ثروت » الاستقالة فى ٢٩ نوفمبر وقبلها الملك فى نفس اليوم بروح حافية والف « توفيق نسيم » ـ وكان رئيسا للديوان ـ الوزارة الجديدة فى ٣٠ نوفمبر وهى وزارة قصر أختير وزراؤها ممن لا رأى لهم او برنامج (١٣٣) .

وطلب الملك الى المندوب السامى الا يزور القصر قبل تشكيل الوزارة الجديدة ، لأن معظم مشاكل الوزارة السابقة نابعة من « الاحساس العام » بأن جميع أعضائها كانوا من مرشحى دار المندوب . وبالرغم من استياء المندوب السامى » والاستياء العميق » الذى أبدته الحكومة البريطانية نتيجة اطاحة « فؤاد » بوزارة « ثروت » ، الا أن « فؤاد » أكد على نيته الاستمرار فى الولاء للانجليز والعمل معهم . ورأت دار المندوب السامى فى الوزارة الجديدة التى شكلها الملك ما يمكن من التعامل معها فهى بعيدة عن شبهة التأييد البريطانى ومن ثم ستكون أكثر استعدادا لأن تقدم تنازلات الى حكومة لندن دون آن تخشى اتهامها بالخيانة ومن ناحية أخرى رأى المندوب السامى أنه سيكون أكثر حظا فى قدرته على ممارسة الضغط على الوزارة الجديدة من وزارة اخرى تحظى بدعمه (١٣٤) .

من الناحية الاخرى كان هناك « التحالف » الذى بدأ بين الملك وسعد زغلول ضد « ثروت » وأصحابه . لقد كان سعد الجيروندى ، بل اليعقوبى ، بعد نفيه الأول على علاقة سيئة بفؤاد ، ولكن وثروت فى الحكم فقد تحالف الاثنان بصورة واضحة لعين اللنبى . كان « سعد » و « فؤاد » يريدان استخدام كل للأخر كمخلب قط (١٣٥) . كان الملك فى الحقيقة منزعجا من محاولة تقييد سلطاته ، ومن التحالف القائم بين الدستوريين والانجليز ، واستناد الاولين الى الاحتلال ، فبدأ هذا التقارب مع الوفد ، ومع مجىء « نسيم » بدأ الملك يستفيد منه فى توسيع سلطاته مما أزعج الانجليز فان التقارب الذى يصنعه الملك يهدد بافساد السياسة البريطانية التى خططط لها تصريح ٢٨ فبراير (١٣٦) .

أما « الاحرار الدستوريون » الذين ساهم اقصاء الملك « ونسيم » لثروت ، فقد ساءهم كذلك أن وزير الحقانية فى حكومة « نسيم » قد قام باحالة مشروع الدستور الى « اللجنة التشريعية الاستشارية » وهو ما تردد أن فيه تقييدا لسلطة الأمة لحساب الملك « وهو ما حدث فعلا » مما أدى الى حملة « الأحرار » وجريدتهم حملة شعواء على الوزارة (١٣٧) .

---

(١٣٢) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(١٣٤) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٥٠ .

(١٣٥) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 158-159.

(١٣٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٠٦ .

(١٣٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٥٢ .

وفى الوقت الذى أجرى فيه « نسيم » التعديلات على الدستور لصالح الملك أبقى على نصين فى الدستور بشأن السودان كانا موضع الخلاف بين الحكومة المصرية والاحتلال قبل أن يستقيل « ثروت » . و « يلاحظ من مطالعة مراسلات «اللنبى» و «كيرزون» حول هذه المسألة ، أن « اللنبى» صاحب سياسة ٢٨فبراير التى كانت لا تزال تمهد لها المســالك ، ان « اللنبى » كان يخشى من فرط التشدد أن يؤدى الى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به فى أحضـان الوفد كلية ، أو تقيم من العقبات ما يهدد نجاح سياسته فاقترح « اللنبى » على « كيرزون » ، أن يكون لقب الملك «ملك مصر وحاكم السودان» وأن تعدل الصيغة الثانية الى : « يطبق هذا الدستور على الأراضى المصرية ، باستثناء السودان . ولا يخل الحكم الوارد بالفقرة السابقة بحقوق السيادة ولا بأى حقوق لمصر فى السودان» واقترح « اللنبى » كذلك أنه اذا لم يصل الطرفان الى صيغة مقبولة لهمـا ، « أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا بعدم موافقتها على الصيغة المصرية ، وتعلن أنه فى حالة حدوث أى انتهاك لاتفاقية ١٨٩٦ ، فانها ستعتبر نفسـها فى أية مفاوضات مقبلة عن السودان حرة وغير مقيدة بأى مزية تقررها تلك الاتفاقية لمصر » (١٣٨) .

غير أن « كيرزون » لم يوافق على النصين المقترحين من « اللنبى » اذ انهما يتضمنان أن السودان أرض مصرية ، ومع حرص « كيرزون » على عدم حدوث قطيعة مع الحكومة المصرية الا ان هذه القطيعة ســتكون محتمة اذا انتهكت ما لبريطانيا فى تصريح ٢٨ فبراير واقترح « كيرزون » نصين بديلين : « الملك يلقب بملك مصر ، ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بهـا جلالته فى السودان » وأما النص الثانى فاقترحه « كيرزون » على الوجه التالى : « تجرى أحكام هذا الدســتور على المملكة المصرية ولا يخـــل ذلك بأية حقوق لمصر فى السودان » ثم أضاف « كيرزون » انه اذا أصرت مصر على مسألة السودان فان بريطانيا ستقدم بيانا اليها تتهمها فيه بمحاولة الغــاء اعلان ١٩٢٢ وانتهاك اتفاقية ١٨٩٩ وبالتالى ستعتبر بريطانيا نفسها غير مقيدة بالاتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة للتصرف فى السودان ، وذكر « كيرزون » لا للنبى أن على مصر ان تختار أحد الحلين (١٣٩) .

ورفض « توفيق نســـيم » النصين الجديدين ، فاقترح « اللنبى » على « كيرزون » تفويضه للاتصال بالملك والقـاء بيـان عليه بالمعنى الذى حدده « كيرزون » ويتضمن اضافة الى ذلك قلق الحكومة البريطانية من محاولات الملك

---

(١٣٨) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٠٦ ــ ١٠٧ .

(١٣٩) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٠٧ .

استعادة سلطاته الاوتقراطية » التى استوجبت تدخل بريطانيا فى سنة ١٨٨٢ فاذا لم يذعن الملك فان « اللنبى » يهدده باذاعة البيان (١٤٠) ٠

واستمر الملك على محاولاته فى التقرب من الوفد وكان على صلة بالمصرى السعدى ، وصادق حنين فكان يقابلهما كثيرا بالقصر (١٤١) ٠ كان الملك يرغب فى زيادة سلطاته فتقرب الى الوفد ، وكان الوفد يرغب فى الافراج عن «سعد» فتقرب الى الملك ٠ ولم يكن الملك يرغب فى الافراج عن « سعد » حقيقة ، ولكنه كان يريد تحميل الانجليز مسئولية الرفض ٠ وكتب « اللنبى » الى « كيرزون » يقول : ان خطة الملك الآن هى محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور تهدئة « للرأى العام ، مع تحويل الاهتمام الى النصين الخاصين بالسودان ، ليتمكن من تعديل أحكامه الاخرى استزادة من السلطة » وأضاف اللنبى : ان الملك يريد كسب الوقت ، والقاء عبء تاخير صدور الدستور علينا ، واقترح ان أنذر الملك ٠ ثم قدم « اللنبى » صيغتين لتقديمهما الى الملك الاولى فى حالة تمرده . والثانية فى حالة انصياعه » (١٤٢) ٠

ونفذ « اللنبى » خطته ــ بعد موافقة كيرزون ــ وقابل الملك حيث تلا عليه بيانا طلب منه توقيعه ويشتمل على ان الحكومة البريطانية ترى فى النصين الخاصين بالسودان مالا يتفق مع اتفاقية ١٨٩٩ أو تصريح فبراير ، ويتضمنان تغييرا فى الوضع الراهن فى السودان ، وان الحكومة البريطانية تأمل ألا يكون اصدار الدستور محلا للجدل ، فهى راغبة فى منح الحريات الدستورية للمصريين واجراء مفاوضات مع ممثلين رسميين للشعب ٠ وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة فى المساس بحقوق مصر فى السودان أو مياه النيل وأن الملك يخول المندوب السامى ابلاغ حكومته أنه أخذ كل هذه الأمور فى اعتباره وانه يقدر خطورتها « وأنه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية فى قيام المؤسسات الدستورية بغير جدال ولا تاخير » (١٤٣) ٠

ثم ذكر « اللنبى » للملك أنه اذا لم يوقع هذا البيان ، فان الحكومة ستنشر بيانا آخر لا تعترف فيه بادعاءات فؤاد بالنسبة للسودان وأنها ستعتبر نفسها حرة فى تحديد مركزها فى السودان دون مساس بحقوق مصرالكاملة فى مياه النيل ٠ وأضاف « اللنبى » قائلا للملك : وسنذكر فى البيان اتهاما للملك بتعطيل اصدار الدستور ، وأنه ينتحل بعناد حقوقا أوتورقراطية ٠ وبعد أن القى « اللنبى » بيانه هذا على الملك وجه اليه رسالة شخصية نبهه فيها الى ان

---

(١٤٠) نفس المصدر : ص ١٠٧ ــ ١٠٨ ٠

(١٤١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٥٢ ٠

(١٤٢) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٠٨ ٠

(١٤٣) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٠٩ ٠

الشرور الفردية هي التى أدت الى تدخل بريطانيا في سنة ١٨٨٢ وان بريطانيا هي التى منحته التاج . وهي راغبة في اقامة نظام دستورى دون تأخير ، ثم ذكره « اللنبى » في رسالته هذه ببعض الأفعال التى تجاوز فيها حدوده . منها ابتعاده عن الأحرار الدستوريين وتقاربه مع الوفد وتدخله في الادارة والصحافة والسياسة وحذره « اللنبى » في النهاية بأن تتخلى بريطانيا عنه (١٤٤) .

وبعد محاولات حاول فيها « نسيم » انقاذ الملك فطلب من المندوب السامي أن يوقع وزير الخارجية على البيان ، ثم اقترح أن يوقع هو مع وزير الخارجية ، لكن « اللنبى » أصر على الحصول على توقيع الملك ، وأذعن الأخير في النهاية (١٤٥) . فقد أكدت بريطانيا انذارها الذى قدمه « اللنبى » فقررت القيام بمظاهرة عسكرية في الاسكندرية وبور سعيد لتوفير مظلة القوة المناسبة للانذار البريطانى (١٤٦) .

وقام « توفيق نسيم » بتقديم استقالته في ٥ فبراير عقب توقيع الملك للانذار وحمل نفسه المسئولية في كتاب الاستقالة : فقال انه الذى نصح الملك بقبول الانذار نظرا للأخطار الجسيمة التى ستتعرض لها البلاد من وراء رفضه . كما حمل الحكومة البريطانية ضمنيا تأخير اصدار قانون التضمينات وبالتالى حملها المسئولية الضمنية اشارة ودون التصريح — في تأخير الافراج عن المعتقلين والمنفيين . (١٤٧)

وبعد اسقاط « نسيم » جرت محاولات لتشكيل وزارة قوية ، « تعلن الدستور وتجرى الانتخابات » مع استعداد الجانب البريطانى الى تقديم تنازلات مثل اطلاق سراح سعد زغلول وزملائه من سيشل والغاء الاحكام العرفية» ورشح الاحتلال «عدلى يكن» نظرا لثقله السياسى واستكمالا لاسقاط « الهيبة الملكية » (١٤٨) .

لكن الوفد الذى كان قد صاعد في هجماته على حكومة «نسيم» مستنكرا منها خطة الصمت في الافراج عن المعتقلين والمنفيين ، والغاء الحكم العرفى ، كما صاعد هجومه أيضا حين قبلت حكومة نسيم حذف نصوص السودان لكن الوفد ، الذى كان موقفه هكذا من « نسيم » فوجىء بنشر برقية بعث بها « سعد زغلول » من منفاه في جبل طارق الى رئيس الوزراء المستقيل « نسيم » ونصها : أنكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم

---

(١٤٤) نفس المصدر : ص ١١٠ .

(١٤٥) نفس المصدر . ص ١١١ .

(١٤٦) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٥٢ .

(١٤٧) فؤاد كرم : النظارات والوزارات . ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .

(١٤٨) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٥٣ .

تقدير الوطن . فأهنئكم على ذلك وأهنىء زملاءكم الكرام » فصمتت صحف الوفد ولم تلو على «شيء» (٢٤٩) .

والحق أن سعدا قد ادرك أن «اللنبى» قد اراد التشدد مع الملك « ونسيم » (★) لتحالف الملك مع الوفد ، ومقاومته للدستوريين كقوة مرشحة من الاحتلال ،وكانت هزيمة الملك تعنى استدراجه الى معسكر الانجليز فأراد سعد انتشاله بيد الوفد ليصحبه فى تلك الجولة السياسية » . ونشط الوفد بالبيانات والجماهير لمنع « عدلى » من ارتقاء الحكم ونجح (١٥٠) . وفى نفس الوقت كانت حوادث الاغتيال السياسى والقاء القنابل على معسكرات الاحتلال وجنوده ، فى تصاعد مستمر منذ أوائل فبراير حتى أوائل مارس ١٩٢٣ الأمر الذى أدى الى تفتيش بيت « سعد » وانذار أعضاء الوفد (١٥١) .

لذلك اعتذر « عدلى » عن قبول الحكم فى هذه الظروف ، ولانه اعتبر تصعيد عمليات الاغتيال السياسى كرد فعل من الوفد على محاولات تبوئه للوزارة فتقرر تاليف وزارة ادارية ، اتقاء من الانجليز ان تخلو البلاد مرة أخرى من الحكومة ، فقبلوا ترشيح الملك ليحيى ابراهيم الذى كان وزيرا للمعارف فى حكومة نسيم .

وجاء « يحيى ابراهيم » على أساس الاعتراف من وزارته بتصريح ٢٨ فبراير والموافقة على الفقرات المعدلة فى الدستور والخاصة بالسودان واصدار قانون تعويضات الموظفين الانجليز والاجانب (١٥٢) .

وظل ارتباط الوفد كما هو بالسراى حيث اتضح من المقابلة الأولى بين «يحيى ابراهيم» والمندوب السامى حين طلب الاول ــ ولا صلة شخصية له بالوفد ــ الاذن بعودة المنفيين .(١٥٣)

وتم فعلا الافراج عن «سعد» فى ٢٩ مارس ١٩٢٣ وتحت ضغوط دولية فقد طالب نحو مائه عضو من البرلمان الانجليزى بالافراج عنه ، وسمح له بالتوجه الى أى مكان فى أوروبا . وغادر « سعد » جبل طارق فى ١٣ ابريل فتنقل أربعة شهور من بلد الى آخر حتى سمح له بالعودة أخيرا الى مصر .

---

(١٤٩) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١١٤ ــ ١١٥ .

(★) الواقع ان من اسباب تقدير سعد زغلول لتوفيق نسيم أنه رفض تسجيل تغيير نصوص السودان فى الدستور . راجع . فؤاد كرم . المصدر السابق : ص ٢٣٩ .

(١٥٠) طارق البشرى . المصدر السابق ص ١١٤ ــ ١١٥ .

(١٥١) الرافعى . المصدر السابق ص ٩٦ ــ ٩٧ .

(١٥٢) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٥٥ .

(١٥٣) Kedourie, E., Op. Cit., pp. 175-176.

وكان «سعد» قد نقل من سيشل في ١٧ اغسطس ١٩٢٢ على اثر تدهور صحته ووصل الى جبل طارق في ٣ سبتمبر ١٩٢٢ . (١٥٤)

والحقيقة أن الجماهير قد بذلت جهودا ضخمة للضغط من أجل الافراج عن «سعد» وكان «سعد» قد تدهور صحيا الى درجة خطيرة فرفع الدكتور « سعد الخادم » رئيس مجلس نقابة الأطباء تقريرا طبيا الى الملك ، منبها فيه الى خطورة حالته الصحية وقال فيه : انه بعد اطلاعه على تقارير «سعد» الصحية يرى اتخاذ الاجراءات نحو انقاذ حياته وأورد أمثلة على خطورة الحالة تتمثل في ضعف عضلة القلب وارتفاع ضغط الدم وضعف حركة اليد اليسرى وغير ذلك من تغييرات عضوية في جدر الشرايين كالتليف والتصلب الخ . وطلب نقيب الاطباء نقل «سعدزغلول» الى جو جاف أو نقله الى مصر فورا . (١٥٥)

وفي نفس الفترة التي قدم فيها التقرير كانت عشرات الالوف من البرقيات تنهمر على الملك من جميع أنحاء العالم تطالب وتلح بالافراج عن سعد ، وتفزع الملك مما تعانيه الامة وما يلاقيه خلفاء «سعد» وأنصاره من صنوف العذاب . (١٥٦)

وبعد الافراج عن « سعد زغلول » الذي جاء بعد عشرة أيام من تولى «يحيى» الوزارة . مضت الحكومة في وضع اعلان (الاستقلال) وضع التنفيذ عن طريق اذاعة الدستور والاعداد للانتخابات وعمل الترتيب مع دار المندوب السامي بشأن مستقبل الموظفين البريطانيين والغاء الاحكام العرفية .. وتم ذلك كله .

وأدرك الانجليز في تلك الظروف ضرورة التعاون مع الوفد كقوة مضادة فعالة بديلة عن ديكتاتورية القصر . ولم يكن الوفد راغبا في المضي في العنف فقرر التوقف عن كل ما من شأنه أن يؤخر رفع الاحكام العرفية .. ولم يرد الانجليز وضع أية عوائق أمام مطامع الوفد الدستورية ، وجاهد القصر أن يتجنب مظهر العداء للوفد (١٥٧) .

---

(١٥٤) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(١٥٥) تقرير طبي عن سعد زغلول : دار الوثائق القومية مؤرخ في ١٧ ديسمبر ١٩٢٢ .

(١٥٦) تلغرافات الديوان العالي السلطاني : مركز وثائق وتاريخ مصر . أكتوبر ديسمبر ١٩٢٢ .

(١٥٧) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 262-263.

والواقع أن الوفد قد استخدم كل الاسلحة للقضاء او الحد من مخطط الثورة المضادة ممثلة فى تصريح ٢٨ فبراير . فتحدت قيادته ومناضلوه المرة بعد المرة ارهاب قوة الثورة المضادة فى الداخل ممثلة فى ثروت وجماعته وكلما اعتقلت السلطة قيادة حلت محلها أخرى ، فظل الشـــــارع المصرى والجماهير معه ساخنة وسرت حرارتها الى داخل عابدين وقصر الدوبارة ومحافل ومنتديات الدســتوريين فعمقت التناقضات بينهم · كما اســـتطاع الوفد ان يلعب على تناقضات السلطة فكسب معركة الافراج عن « ســــعد زغلول » وكسب غيرها واصبح اكثر قدرة على مواجهة المرحلة القادمة .

الفصـــل الســـادس

الوفد المصرى فى الحكم

اعلان ٢٨ فبراير فى التطبيق

انتهت تناقضات الهيئة الحاكمة فى مصر الى ثغرة نفذت منها الحركة الوطنية واستطاعت حيوية الجماهير وتأثيرها داخليا ودوليا ان تحقق الافراج عن زعيمها فقدت رات حكومة لندن الاستعمارية تحت ضغط هذه التأثيرات أن تفرج عن سعد فان استمرار اعتقـــاله « مؤيد فى ثورة الهياج فى مصر ، ويحول دون تهدئة الخواطر بل ربما كان سببا فى كثرة » الجرائم السياسية وأذاع « اللنبى » فى ١٣ مارس النبأ وقبله أذاعته الخارجية البريطانية ، فقالت أن صحة زغلول ـ طبقا لرأى الأطباء تقتضى نظاما للعلاج فى أوروبا ، ولهذه الأسـباب قررت الحـــكومة البريطانية بعد استشارة المندوب الســـامى أن تفرج عن سعد (١) .

الانتخابات وتولى الوفد الحكم :

كانت الانتخابات فى مرحلتها الاولى ـ اللجان الثلاثينية ـ على الابواب فقد جرت هذه المرحـلة فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، وتمت مرحلة انتخاب النواب فى يناير ١٩٢٤ . (٢)

وحققت الانتخابات فوزا ساحقا للوفد ،ففاز باكثر من ٩٠٪ من المقاعد وسقط خصوم الحركة الوطنية حتى اساطينهم كما سقط رئيس الوزراء نفسه . ولم تفلح حيلة جعل الانتخابات على درجتين حتى يفوز المعتدلون (٣)

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة الجزء الأول . ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٢) نفس المصدر : ص ١٣٠ .

(٣) احمد شفيق : الحولية الأولى ١٩٢٤ ـ الطبعة الأولى ١٩٢٨ ص ١٣ .

وبهذا الفوز حقق الوفد ـ بعد معركة استمرت أكثر من عامين منذ تصريح كيرزون وقرابة العامين منذ تصريح فبراير ـ نصرا كبيرا مؤزرا على السياسة الاستعمارية المتحالفة مع الرجعية المصرية من كبار المالبين وملاك الارض . وقال «سعد» فى بيانه الى الامة فى ١٨ يناير ١٩٢٤ عن دور الاحتلال والرجعية : « أعلنوا حرب الانتخابات وحددوا ميدانها واختاروا بانفسهم زمانها وانتخبوا بأيديهم أسلحة القتال » ولكننا انتصرنا « لم يسعفهم تأجيل اكتسبوه ، ولا تأويل تعسفوه ، ولا رفعتهم قواعد ابتكروها لدرجات فى الانتخاب عددوها ، ولا لقيود خنق حرية الاجتماع قتلوها » « ولا الأموال التى طافوا بها على المعدمين من الناخبين الا فقرا » (٤) .

كان «اللنبى» قد غادر مصر الى السودان فى المرحلة الثانية ظنا منه ان الحكمة تقتضى غيابه وقت الانتخابات ، وادهش الجميع فى المندوب السامى حتى الملك مرورا بالمعتدلين ، هذا النجاح الساحق (٥) وهذا ما كشف عن مدى آمال انصار تصريح فبراير والثورة المضادة ، الذين علقوها على «الطرق الدستورية » ، فلم يكن مضى الكثير منذ تصريح « عدلى يكن » الذى أيد فيه علنا وبطريقة موارية نفى «سعد زغلول» ، فقدسأل مراسل «البستى باريزيان» الفرنسية عدلى : عما اذا كان يعتقد بان عودة « سعد زغلول » قد تعكر صفو السلام فى مصر» ؟ فأجاب عدلى : بانه يميل الى الاجابة عن ذلك بسؤال وهو ماذا سيكون من سلوك « زغلول » اذا عاد بين أنصاره . فان كل شيء متوقف على سلوك «سعد» الذى أدى خدمات جليلة لوطنه قبل أن يصير خاضعا ومملوكا للجماهير . ورجا « عدلى » فى النهاية اتباع الطرق الدستورية فى الكفاح السياسى (٦) .

وكانت هذه الطرق كما اتبعتها الرجعية فى مصر هى الانتخاب على مرحلتين وخنق حرية الاجتماع واتباع اساليب الرشوة مع الناخبين . وكانت أيضا اجراء الانتخابات ولم يكد زعماء الوفد وخاصة زغلول يلتقطون انفاسهم من رحلة الاعتقال والمنفى وعلى اية حال فان «الطرق الدستورية» لم تفلح فى عزل قيادة الحركة الوطنية . واسقط فى يد الاحتلال وان أراد الا يفقد محاولة وتجربة مع الوفد ، فلعل سعدا يكون قد حفظ الدرس فيتجاهل الشعب ، ويصبح ـ كما ذهبت اليه أغلب الصحف الانجليزية ـ «وهو رئيس حكومة مسئول ، اقل خطرا على بريطانيا مما لو ظل فى زعامة الوفد خارج الحكم » . (٧)

وكان موقف القوى السياسية كالآتى : كان الملك « بعد ما حقق الوفد

(٤) نفس المصدر : ص ١٤ ـ ١٥ .

(٥) ويفل : اللنبى فى مصر ـ ص ١٠٩ .

(٦) الوطن : ٣٠ مايو : ١٩٢٢ .

(٧) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٢ .

من نجاح ساحق لا يجسر على معارضته » (٨) لكن الملك كان فى نفس الوقت متفقا مع « يحيى ابراهيم » أن يستمر حتى يعقد البرلمان فيجد الملك فرصة ليستطيع ملء الوظائف بالموالين له واطلاق يده فى تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ . (٩) وقام «حسن نشأت» بزيارة سعد بعد نتائج الانتخابات وحاول أن يناور على «سعد» ، فتكلم عما ذكرته جريدة «السياسة» لسان الدستوريين فى اسقاط حكومة « يحيى ابراهيم » وتولى وزارة سعدية ، وأن الملك يخشى أن يكون من وراء ذلك خطة انجليزية (١٠) غير ان سعدا فهم المناورة فقال لنشأت بضرورة تنحى « يحيى ابراهيم » عن الحكم ، فاظهر عندئذ « نشأت » ما يريد فقال بأن الملك يريد تعيين الشيوخ ، وهذا من حقوقه غير أن سعدا أجاب بانهما لم يتفاهما بعد ، وزار نشأت مرتين بعد ذلك متبعا نفس أساليب المناورة . لكن سعدا أفهم « نشأت » بحزم فى الزيارة الثانية أن الملك يعين الشيوخ مع وزرائه ، وأن من الخير للملك أن يسود ولا يحكم (١١) .

واتصل الملك بالمستر « كير » ـ ممثل المندوب السامى ـ وأخبره بأن اللنبى قد وعده قبل سفره الى السودان أن يعفى « يحيى ابراهيم » حتى انعقاد البرلمان . لكن « كير » تأكد بعدم صحة مزاعم الملك ، تأكد للأخير عدم رغبته فى التدخل وسعى « كير » بعدها الى مقابلة سعد (١٢) .

وفى الوقت نفسه سعى الملك الى ارضاء «سعد» ، فدعاه الى مقابلته فى ١٩ يناير وقابله ببشاشة ، وأبدى ضيقه من دسائس الخديو ، وعدم رضائه عن بعض مديرى الاقاليم وعن دخول الشيخ جاويش الى البلاد الذى عده الملك لغزا ولكن سعدا على أية حال رأى أن الملك بدأ يلقى نفسه فى أحضان الانجليز (١٣) .

اما من ناحية موقف الاحتلال من تولى سعد والوفد الحكم ، فقد ظهر للمندوب السامى ان تصريح فبراير (لم يفد فى شد أزر حلفائه الأحرار ، قيداً انتقاذا لسياسة ٢٨ فبراير يتجه الى سعد زغلول بدلا من الأحرار ، وأظهر التعاطف والصداقة له » وقبل أن تتشكل وزارة سعد زار مستر « كير » سعدا مرتين . كما زاره بعد تشكيل وزارته « مخالفا تقليدا متبعا بأن يكون رئيس الوزراء هو من يتوجه بزيارة دار المندوب السامى أولا (١٤) ويروى « سعد » ما دار بينه وبين مستر « كير » فيقول أن مستر « كير » كرر

---

(٨) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ص ١٣٩ .

(٩) يونان لبيب . تاريخ الوزارات ص ٢٦١ ـ ٢٦٣ .

(١٠) مذكرات سعد زغلول : ك ٤٧ ص ٢٧٧٤ ـ ٢٧٧٥ .

(١١) مذكرات سعد : ك ٤٧ ص ٢٧٧٤ ـ ٢٧٧٥ .

(١٢) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(١٣) مذكرات سعد : نفس المصدر والصفحة .

(١٤) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٣٩ .

أكثر من مرة بأنه الرجل الوحيد الذى يمكن التفاهم معه فلما سأله « سعد » عن الصفة التى يتحدث بها أجابه « كير » بصفته مندوبا ســاميا مؤقتا ، فأفهمه « سعد » أنه لا يقبل منه النصائح لا بصفته مندوبا ساميا ولا بصفة الصداقة لأنهما ليسا كذلك ، ولا يقبل الوزارة الا برغبة الأمة ، فأكد « كير » بأنه يعرف ذلك وأنه يرغب فقط فى القول بأن الظروف مواتية لأن يقبل « سعد » مسئولية الحكم لأن « ماكدونالد » سيتولى الوزارة الانجليزية ويرغب فى أن يراه أيضا فى الوزارة للتفاوض معه ، غير أن سعدا أجاب « كير » أنه لا يقبل الوزارة تحت الحماية التى ألغيت لفظا وبقيت فعلا (١٥) .

ويصف مستر « كير » هذه الزيارة التى قام بها لســعد بأنها لازالة الشكوك (١٦) . وذكر «ويفل» أن «كير» أوضح لسعد حقيقة الدور الذى لعبه «اللنبى» فى الحصول على دستور حر لمصر (١٧) .

ونحن نزعم بأن كان لزيارة مستر « كير » الأثر على « سعد » فى قبول تولى الحكم خاصة عندما اشار «كير» الى مسألة «مكدونالد» فقــد كان «سعد» يأمل الخير على يد الاحرار من الانجليز والشعوب الاخرى ، ثم كان « سعد » خاصة على صلة بحزب العمال وساعد على ارساء علاقات « ســعد » مع هذا الحزب ، الدور الذى لعبه الدكتور « حامد محمود » فقد وطد الأخير الصلة لا مع الكثيرين من اعضاء البرلمان من العمال بل مع المستر مكدونالد نفسه(١٨) . ويذهب « هيكل » الى التأكيد على صداقة «رمزى مكدونالد» لسعد زغلول وقد أثر عنه ـ أى عن مكدونالد ـ يوما انه قال قبل أن يتولى الحكم أن المســألة المصرية تحل فى الفترة التى يتنــاول فيها الانســان مع المصريين فنجانا من القهوة .(١٩) .

وعلى أية حال فقد نقل «سعد» ما جرى بينه وبين «كير» الى بعض أعضاء الوفد مثل الباسل وسينوت حنا وفتح الله بركات والشمس ، ويقول سعد : أنهم قبلوا ما جرى . (٢٠)

وكان ســعد متحيــرا بين رفض الوزارة وقبــولها فانه اذا رفض ، استبقى الملك « يحيى » وعين الشيوخ وربما تأخر انعقاد البرلمان ومن ناحية أخــرى كانت الجماهير ترفض أن يتــولى ســعد الحكم ورأى هو أن يرضى مشاعرها وأن رأى خطأ الجماهير فى ذلك فان الحكومة تلعب دورا كبيرا فى

---

(١٥) مذكرات سعد زغلول : المصدر السابق ص ٢٧٧٦ .
(١٦) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٧١ .
(١٧) ويفل : المرجع السابق ص ١١٠ .
(١٨) محمد كامل سليم : ازمة الوفد الكبرى . ص ٨٦ ـ ٨٧ .
(١٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ١٩٢ .
(٢٠) نفس المصدر : ص ٢٧٧٦ .

ادارة شئون البلاد ، ولكن الجمـــاهير أيضا معذورة فانها رأت كل الوزارات تعمل ضد الأمة . (٢١)

وتبدأ حدة المعارضة الجماهيرية لتولى سـعد الوزارة تخف يوما بعد يوم كما سجلها سعد . كما يسجل سعد قبـول رجال الوفد جميعا لتولى الحكم عدا «مكرم عبيد» و «مصطفى النحاس» اللذين ترددا . ثم يقوم مستر «كير» بزيارة سعد مرة أخرى ليســـال عن قبوله للحكم فيجيبه سعد بأن ذلك سابق لأوانه (٢٢) . وفى حفل أقيم بشبرد ، أقامه الأعضاء المنتخبون لمجلس النواب ، تكلم « سـعد » فقـال : بأنه يأمل خيرا من وراء تولى وزارة حزب العمال الحكم وينتظر « نجاح المفاوضة معها » ويذهب « أحمد شفيق » الى القـول بأن الرأى العام وقتها كان يميـــل كل الميـــل لان يتولى سـعد الحكم . (٢٣)

ويذهب البعض الى ان سعدا كان يرغب فى التفاهم مع الانجليز لعقد اتفاق يرضى الرغبـات المشروعة لكل طرف ، وانه حـزم أمره على القبول رغم اقتناعه ببقاء الحماية ، ورغم علمه بمعارضة الشعب والرأى العام لقبـول الحكم ، ومعارضة النواب كذلك . وان سـعدا راح « يســـتخدم العديد من الوسائل والأســـاليب ليس فقط ليقنع زملاءه والمقربين اليه ، بل ليحملهم على مجاراته فى القرار الذى سبق له اتخاذه سواء بمناقشتهم أو بالايعاز الى الكثير من الصحفيين بالتمهيد لذلك فى الصحف لتهيئة الـرأى العـام له » وغير ذلك (٢٤) .

وقد يبدو فى هذا الرأى البراءة ، لكن صاحبه عجل فكشف عن سبب هذه المقدمة فقال : ان سعدا قبل الوزارة رغم اقتناعه بوجود أركان الحمـاية وهو أمر طالما تعلل به « سعد » لعزوفه عن تشكيل الوزارة التى ستتولى أمر المفاوضة الرســمية لأنه سيكون بمشـــابة قيام جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » (٢٥) .

وعندنا أن هذا الرأى يحمل المبالغة والاجمال فى تصوير وتحديد المواقف التاريخية دون ربطها بالظروف العامة والخاصة من تطور الحركة الوطنية، فلا يمكن بحال ان تكون ظروف ما بعد انتخابات ١٩٢٤ هى نفس الظـروف فى سنة ١٩٢١ مثلا أما القول بأن سعدا كان يميل للاتفاق مع الانجليز فلا غبار عليه فى شىء ولا جـديد فيه أيضـا فلا ننسى أن سـعدا عرض التحالف فى مقابلة نوفمبر كما سـلم به فى محادثات ملنر وذكره الوفد فى بيـاناته التى

(٢١) نفس المصدر : ص ٢٧٧٧ .

(٢٢) نفس المصدر : ص ٢٧٧٧ .

(٢٣) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٥ .

(٢٤) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢٥) نفس المرجع : ص ٣٥٢ .

أعقبت تصريح فبراير ١٩٢٢ (٣٦) . فلم يقل أحد أن الوفد أو « سعد زغلول » كانوا يمثلون حركة وطنية ملحة وسعبية القيادة . يمكنها أن تستخلص كل شيء من الامبريالية البريطانية . بل وحتى لو كان ذلك لاضطرت هذه الحركة الى تقديم التنازلات . لكن الا تكون هذه التنازلات بحيث تخفى حقيقة الاحتلال أو تضفى عليه شرعية ما ، أو تكون غير موقوتة . اما القول بتناقض «سعد» مع موقفه من حكومة «عدلى»حين قال «سعد» بمفاوضة جورج الخامس لجورج الخامس . فان سعدا لم يطلق هذا على مفاوضات « عدلى » الا لأن الأخير وحكومته لا يستندان الى دستور او انتخاب . (٢٧)

فضلا عن أن «سعدا» فى ذلك الحين كان مستعدا للمفاوضة ومعه الوفد المصرى فقد تركز الخلاف وقتها فيما ذهبنا اليه على شخصية المفاوضين وتمثيلهم للامة . وقد أوضحه «سعد» بمنتهى الحزم أمام «كير» فقال انه لا يرغب فى الحكم الا بارادة الامة .

على أن البعض يرتب على قبول « سعد » للوزارة « ان الدبلوماسية البريطانية بفضل اساليبها «استطاعت» ان تروض سعدا وان تحيله من زعيم أمة يطلب باستقلالها التام ولا يقبل أن تتحول المسألة الى « ثنائية » بين مصر وبريطانيا ، الى قائد حزب سياسى يناضل من أجل الفوز فى الحصول على اغلبية برلمانية ليشترك فى مسئولية الحكم ، وربما فىمفاوضات « ثنائية » جديدة ولكنها رسمية » . (٢٨)

ونحن نتساءل : متى رفض «سعد» هذه الثنائية ؟ ومتى رفض أسلوب المفاوضات رفضا قاطعا ومبدئيا ؟ ان الباحث فى الحقيقة يتجاهل كل شيء ويتناسى كل ما ذكره من قبل ، ولا يبحث الا عن ادانة « سعد » فيحيرنا معه . وهو ــ الباحث ــ يعتنق نظرية الثورة الدائمة .. لا لشيء الا ليدين سعدا . ومعذرة اذا قلنا أن الثورة حصيلة متناقضات ، ولا تحدث فى كل يوم ، وان الثورة المضادة بدأت منذ تعيين « اللنبى » وتصاعدت مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتنظيم قوى التهادن واليمين داخل حزب الاحرار الدستوريين والتحالف بين الاحتلال واليمين والملك وكانت عودة « سعد » فى أبريل ١٩٢١ مواجهة جماهيرية لبدايات الثورة المضادة وهزيمة لها وان لم تكن كاملة . ثم كانت بعد ذلك الخطة الكاملة للثورة المضادة فى تصريح ٢٨ فبراير ، وهو قد انهى الثورة عمليا ، فتبلورت فى الداخل قوى الصراع

---

(٢٦) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا . ص ٦٢ ــ ٦٣ .
نداء من وفد الشعب المصرى . مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ٦ مارس ١٩٢٢ .
(٢٧) الرافعى : المصدر السابق ص ٩ .
(٢٨) لاشين : المرجع السابق ص ٣٤٩ .

مسلحه ومدججة وواضحة وتحول الصراع الى نضال سياسى بالفعل .وتحول الوفد الىحزب سياسى يمثل اتجاها واضحا بعد انفصال كبار الملاك والماليين الكبار عنه ، وهو حزبسياسى مناضلٌ لتحقيق اهداف الديمقراطية والوطنية فى ظروف جديدة ، وليس الفـــوز بمقاعد البرلمان غاية له بل وســيلة ، بل هى معركة أيضا .

التمهيد للمفاوضات مع مكدونالد :

قبل الوفد الحكم تحت هذه الظروف التى رآها مواتيــة محليــا ، ودوليــا حيث كان الوفد مقتنعا بأن حــزب العمال يمكن أن يتفهم القضية . وكان « سعد » مترددا فى قبــول الحـكم خشية التزامه بتصريح ٢٨ فبراير فاسرعت دار المندوب السامى تطمئنه حيث أعلنت تكذيبا لالتزامها بأن يلتزم من يخلف « يحى ابراهيم » فى الوزارة بتصريح ٢٨ فبراير (٢٩) كما أعلن « ســعد » فى خطاب تشكيله للوزارة تأكيدا لرفضه بالتصريح فقال : انى أقبل تحمل اعباء الحكم دون ان يعتبر قبولى للوزارة « اعترافا بأية حالة او حق استنكره الوفد المصرى » . (٣٠)

وشكل « سعد » وزارته بالفعل فى ٢٨ يناير وســط ابتهــاج واســع بتأليفها وتعاقب الوفود والمظاهرات تأييدا لها . (٣١) كما أعلن برنامجا وطنيا ديموقراطيا تمثلفى الاستقلال التام لمصر والسودان ،والافراج عن المسجونين السياسيين واستنكار القوانين والتهــدات التى صــدرت فى غيبــة الجمعية التشريعية ، وان يخضع الكل لاحكام الدستور . (٣٢)

وبدأت وزارة « ســعد » عملها فحققت نجاحا فى تحقيق الافــراج عن المسجونين الســياسيين وهو الموضــوع الذى أثارته الصــحافة ولم يمض على تأليف وزارة « سعد » بضعة أيام ، وقد صرح « سعد » اثر الحاح الوفود التى جاءت الى الرياسة بأن مفاتيح الســجون ليســت فى جيبه فان الصعوبة التى تواجهها الحكومة فى هذا الشأن تتعلق بقانون التضمينات ، والحكومة لا تريد اتفاقا مع الانجليز بشأن الافراج عن المسجونين قد يتضمن الاعتراف بهذا القانون الذى يرفضه الوفد والحكومة . (٣٣)

لكن الانجليز أبدوا « تساهلا كبيرا » فى موضوع المسجونين بعد أن كان «سعد» قد كتب بالفعل الى الحكومة البريطانية يطلب الافراجعنهم ، ففى

(٢٩) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٦ .
(٣٠) فؤاد كرم : ص ٢٥٤ ، الرافعى : المصدر السابق ص ١٣٩ .
(٣١) لاشين : المرجع السابق ص ٣٥٨ .
(٣٢) الرافعى : المصدر السابق ص ١٣٩ ـ ١٤١ .
(٣٣) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٥٤ ـ ٥٥ .

٨ فبراير ١٩٢٤ توجه كير «المندوب السامي بالنيابة الى فندق ميناهاوس ـ حيث كانت اقامة سعد ـ وحمل معه رسالة جوابية من « مكدونالد » رئيس الحكومة البريطانية بالموافقة على اطلاق سراح المسجونين السياسيين المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية ، وعدم تقييد الحكومة المصرية بأحكام المذكرة المتبادلة فى هذا الشان قانون التضمينات ـ بين حكومتى مصر ولندن . (٣٤)

وأصدر « سعد » أمرا بالافراج عن « عبد الرحمن فهمى » ، والمحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى . وقد أفرج عن سبعة عشر ، وتقرر الافراج عن كل المسجونين السياسيين عدا من اتهم بسرقة المعسكرات والمتهمين فى حوادث اغتيال الانجليز فى صيف ١٩٢٣ . (٣٥)

وأصدر الوفد بيانا فى ٩ فبراير يمهد فيه للمفاوضات ويرد على تجاوب الانجليز فقال : ان المسجونين قد حرروا بفضل ثبات الشعب ، وان الافراج عنهم مظهر لحسن التفاهم من جانب الحكومة الانجليزية الحاضرة وان الخصومة القائمة ليست بيننا وبين الشعب الانجليزى الحر وانما هى مع الطغاة المستعمرين (٣٦) .

وجاء افتتاح البرلمان يؤكد « الغزل » القائم من الحكومة الانجليزية فقد ارسل «مكدونالد» يهنىء بافتتاح البرلمان ويحيى مصر « وريثة اقدم المدنيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة فى العالم » وعرض «مكدونالد» استعداد حكومته للتفاوض مع « سعد » وهو أمر اعتبره لورد « لويد » فيما بعد « سقطة » فيما أفصحت عنه الحكومة البريطانية من « تلهف على المفاوضات » وكان التلهف واضحا فيما يذكره « لويد » من أن « اللنبى » كان يتصور أن سعدا صار هو الأمل الوحيد للانجليز فى مصر مما يتعين معه معاملته برفق ، واستمالته بأية طريقة ممكنة » (٣٧) .

ويرى البعض فى هذه السياسة ان الانجليز املوا « الحصول من حكومة يرأسها سعد زغلول على اعتراف بوجود بريطانى فعال فى مصر ، وذلك عن طريق المفاوضات » وكان اعترافا كهذا يحقق الاستقرار (ومرامى الاستراتيجية البريطانية) الذى افتقدته خلال النزاع مع الحركة الوطنية فى السنوات السابقة . (٣٨)

---

(٣٤) الرافعى : ص ١٤٢ كان قانون التضمينات جزءا من تصريح فبراير واصدرته حكومة يحيى ابراهيم وتضمن مسائل ضارة كثيرة وكان برنامج سعد الوزارى يرفضه انظر ـ الرافعى : المصدر السابق ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٣٥) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٥٦ .

(٣٦) نفس المصدر : ص ٥٦ ـ ٥٧ .

(٣٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٧١ .

(٣٨) نفس المصدر .

ولكن سعدا بدد هذا الأمل فصار سرابا اذ قال من بعد « ان حكومتي مستعدة للدخول في مفاوضات حرة من كل القيود » (٣٩) ٠

والواقع ان تصريح « سعد » هذا جاء ردا على تصريح « رمزى مكدونالد » الذى عبر فيه عن تمسك حكومته بتصريح ٢٨ فبراير ، و « اعتباره أساسا لاى مفاوضات مقبلة بين مصر وانجلترا » (٤٠)

وبدأ القلق يدب فى نفوس الساسة البريطانيين ، فان سعدا قد أشار الى الامانى القومية لمصر والسودان ، فانزعج ذكر السودان خاصة الحكومة البريطانية بشأن المفاوضات المقبلة ، وزاد من القلق أن سعدا كان قد تقدم الى المندوب السامى مقترحا تعديل القانون الذى صدر فى عهد حكومة «يحيى ابراهيم » بشأن تعويض الموظفين الاجانب ، الذى قضى بتعويضات سخية تثقل الميزانية المصرية ٠ وهذا ما دفع « ماكدونالد » لتحذير « اللنبى » من اى تعديل ٠ (٤١)

ومع ذلك فان المندوب السامى كان راغبا فيما يبدو فى الوصول الى اتفاق مع « سعد زغلول » فأخذ يكتب الى حكومته رسائل عديدة « لاقناعها بوجهة نظره » (٤٢) انقاذا لسياسة ٢٨ فبراير ٠ كما قدمنا — ولذلك نجد « اللنبى » يكتب مقترحا على حكومته فى ١٦ أبريل أن تعرض على «سعد زغلول» « حلفا دفاعيا هجوميا تكون به مصر بلدا محاربا فى أى وقت تجد بريطانيا نفسها فيه فى حالة حرب » (٤٣) « وعندئذ توافق انجلترا على بحث انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، وتسقط أى دعوى فى حماية الأجانب والأقليات ، كما تمنح مصر الاشتراك الفعلى فى ادارة شئون السودان ، وأخيرا تنظر الحكومة البريطانية — بعين الاعتبار الى الغاء وظيفتى المستشارين المالى والقضائى » ولكن يبدو أن مكدونالد لم يوافق على هذا الاقتراح وان ترك اللنبى » جس نبض زغلول « ومعرفة » المدى الذى يمكنه المضى اليه المفاوضات » (٤٤) ٠

أما عن مكان المفاوضات المقبلة فقد رأى زغلول ان تكون فى لندن ، ولكن « مكدونالد » الذى لم يكن على يقين من نوايا « سعد » ، رأى ان تحدث مناقشات تمهيدية للنقاط العامة فى مصر أولا ثم يسافر ال « سعد » الى لندن فقط « فى حالة الوصول الى اتفاق » ٠ لكن « اللنبى » صمم على أن

---

(٣٩) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations pp, 264-265.

(٤٠) لاشين : المرجع السابق ص ٣٨٩ ٠

(٤١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٤٢٦ — ٤٢٧ ٠

(٤٢) لاشين : المرجع السابق ص ٣٨٩ ٠

(٤٣) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٤٤

(٤٤) لاشين : المرجع السابق ص ٣٩٠

تكون المفاوضات فى لندن ، حيث تكون بعيدة عن جو « القاهرة الصا
حيث زغلول » معرض للضغط الدائم من الطرفين « وابرز » «اللنبى»
هذه فقال :

« سنجد انفسنا فى الحقيقة لا نفاوض زغلول وانما سنفاوض
الشعب والصحافة ثم أضاف : وليس من الحكمة كذلك أن ييأس
وأنصاره من السفر فثمة ميزة كبيرة فى الاتفاق مع « زغلول » هى
اتفاق معه سيحظى بموافقة مصر بأسرها . وبعد هذا الحوار ، أر
«مكدونالد» . الدعوة الى «سعد» للمفاوضة معه . (٤٥)

لما كانت المعارضة البريطانية من جانب ، والتناقض الشد
المطالب الاستعمارية والمطالب الوطنية من جانب آخر ، فان طريق المفاو
لم يكن سهلا ، اذ كانت العقابات تتجدد أمامه باستمرار . فتحت
المعارضة البريطانية من غلاة الاستعماريين فى مجلس العموم . صرح «مكدو
فى ٨ مايو بأن المفاوضات المقبلة مع الحكومة المصرية ستجرى وفق الس
التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ » (٤٦) .

ـ أى تصريح ٢٢ فبراير ـ لذلك فان سعدا رأى قبل الدخو
المفاوضات أن تكون غير مقيدة بقبول اى حالة من الحالات التى ر ق
مصر أو مضيعة عليها حقا من الحقوق . وجاءت الموافقة الى « سعد »
شروطه هذه ، مع المندوب البريطانى لكن سعدا دهش من عدم تسـ
كتابة ، وفى آخر الأمر زار سكرتير المندوب السامى سعدا وأبلغه « أن الـ
البريطانية لا ترى أن ترسل له ذلك الجواب » (٤٧) .

على أن ثمة ظروفا طرأت بعد ذلك فزادت من رقعة الخلاف وضـ
من تشديد الحكومتين « واولها أن الحكومة البريطانية رأت تمثيل السـ
فى معرض المستعمرات الامبراطورية فى « ويمبلى » دون الرجوع الى الحـ
المصرية ،وقد تمسكت الحكومة المصرية بحق مصر فى ضرورة استشارة
وانتهت هذه المشكلة بعد مراسلات عديدة اذ أوضح « اللنبى» للحكو
المصرية بان حكومته ليس لديها ما يمنع من اشتراك السودان فى معرض مـ
دون مشورة الحكومة البريطانية ـ غير أن هذه الأزمة قد كشفت عن
الذى بلغه سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى تجاهل الحـ
المصرية ، الامر الذى يمكن ان يفسر الحملة العنيفة ضده فى مجلس الـ
والتى شارك سعد فيها أن لم يحرض عليها كذلك . وعاد مجلس الـ

---

(٤٥) ويفل : اللنبى فى مصر . ص ١١٠ ـ ١١١

(٤٦) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ٤٢٩

(٤٧) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٤٣

من جديد الى نقد مشروعات الرى الانجليزية فى السودان والاحتجاج عليها ·
وكان هذا وغيره ما وسع شقة الخلاف وأضاف عقبات فى طريق المفاوضات . (٤٨)

وازاء ما تقدم قام «سعد» بمناورة فى اواخر يونيو «بسبب الموقف الذى تقفه حكومة انكلترا اراء الوزارة المصرية . وتمسكها بتصريح ٢٨ فبراير » وانتهت بقرار البرلمان بالثقة ورفض الملك قبول استقالة الوزارة . (٤٩)

واعقب مناورة « سعد » تقديم استقالة وزارته ، أن بعث « مكدونالد » يسترضى سعدا فقال : بأنه اذا كان سعد يطلب تأكيدا بعدم تقييد نطاق أو اسس المباحثات المقبلة فانه – اى مكدونالد – سبق وأن صرح بذلك للوزير المصرى المفوض فى لندن بتاريخ ١٥ مايو فقال له : « ان توضيح أى طرف لموقفه فى المفاوضات لا يفيد الطرف الاخر بالاعتراف بهذا الموقف » واضاف « مكدونالد » بأنه أوضح كذلك فى ٢٧ مايو استعداده لسماع أية اقترحات كما بين فى ٢ يونيو فى مذكرة وجهها الى الوزير المصرى المفوض بأن الحكومة البريطانية ليس لديها أية « رغبة فى عدم اشتراك دولته – أى مصر – فى المفاوضات المقبلة على قدم المساواة التامة » . (٥٠) وصرح «مكدونالد» كذلك بأن زغلول « سيقابل خير مقابلة ودية عندما يجد فى وسعه قبول دعوة الحكومة البريطانية والقدوم الى لندن » . (٥١)

والواقع ان سعدا قد حصل من هذه الرسالة . وذلك التصريح على اجابات مرضية الى حد كبير . اضافة الى ذلك تلقى «سعد» دعوة عاجلة فى ٣ يوليو موجهة من ثمانية من اعضاء مجلس النواب العماليين . ولم يكن هؤلاء ممن تقلدوا مناصب وزارية او مراكز حزبية ، وان كان من بينهم اثنان من ذوى الكلمة النافذة فى الحزب ، ولما كانت الدوائر السياسية المتصلة بالوفد ترى ذهاب رئيسه للمفاوضات كما أجمعت الأمة – حسب رأى شفيق – على ذهاب الوفد للمفاوضة ، فلقد مال « سعد » كذلك الى قبول دعوة النواب الثمانية والسفر الى لندن (٥٢) · وكان « اللنبى » قد أبلغ سعدا كذلك برسالة « مكدونالد » السالفة ، ورد عليها « سعد » فى ٦ يوليو فأبدى شكره وارتياحه للمساواة فى المفاوضات بين الدولتين وعدم تقيد أى طرف فيها او تحديد

---

(٤٨) لاشين : المرجع السابق ص ٣٩١ ·

(٤٩) احمد شفيق · المصدر السابق ص ٣٥٣

(٥٠) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٤٨ ·

(٥١) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٥٣ ·

(٥٢) نفس المصدر : ص ٢٥٤ – ٢٥٥ ·

اسس معينة لها وأكد سعد فى رسالته الجوابية . أن لا يعني الدخول فى هذه المفاوضات أي اعتراف بحدوث تغيير فى موقف أى طرف ، وطلب من ثم تحديد موعد اللقاء وذكر انه سيسافر الى فرنسا فى ٢٥ يوليو ، وسيكون تحت تصرف « مكدونالد » فى الزمان والمكان « اللذين يحددهما (٥٣) .

غير أن سعدا تعرض قبل سفره الى فرنسا الى محاولة اغتيال من شاب يدعى « عبد اللطيف الدلبشاني » بأن أطلق على « سعد » الرصاص فى ١٢ يوليو ١٩٢٤ وهو يغادر محطة القاهرة قاصدا الاسكندرية .(٥٤) وأظهرت الأمة على اختلافها السخط على هذا الاعتداء والاستنكار الشديد له . (٥٥)

ورأى « اللنبى » أن سعدا صار بعد الحادث « أكثر قوة وصار خصومه أكثر انزواء مما قد يجعله أكثر عنادا» ، ووافق على رأى «مكدونالد» فى جعل المفاوضات القادمة تمهيدية للتعرف على الموقف من موضوعى السودان والحماية البريطانية واقترح «اللنبى» أن تكون انجلترا مكانا للمحادثات التمهيدية وليست فرنسا وذلك حتى لا يبدو الجانب البريطانى مفرط القلق والتلهف ، بعد كل ما اتخذ من مبادرات نحو المفاوضة ، فى وقت كان سعد فيه يتخذ خطواته بدقة أكثر « وأضاف » اللنبى أنه لا يرى فرنسا كذلك مكانا مناسبا للمفاوضات لأن ذلك قد يوقع سعدا تحت التأثيرات الأجنبية ونفوذ « واصف غالى » الذى يراه « اللنبى » أكثر تشددا ووافق مكدونالد» على ما رآه «اللنبى» .(٥٦)

أحداث السودان والمفاوضات :

ترك موضوع السودان آثاره الواضحة سواء فيما يتعلق بالتمهيد للمفاوضة أو فيما بعد ذلك . وكان موضوع السودان وموضوع القناة من المشاكل التى عقدت التمهيد وبدأت مصاعب الموضوعين فيما نعتقد ، بما أثاره « سعد » فى الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصرى ، بشأن الأمانى القومية لمصر والسودان فكتب « مكدونالد » بعدها وقد ساورته الشكوك حول موقف «سعد» كتب يقول لا للنبى: انه مالم تتوفر لديه بعض الدلالات على أن رغبات سعد زغلول سوف لا تتعارض بشكل ميئس مع دعوانا التى لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة ، فانى لن أكون راغبا فى دعوته للقيام بمفاوضات فى لندن » (٥٧)

---

(٥٣) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٥٤) لاشين : المرجع السابق ص ٣٩٥ .

(٥٥) الرافعى : المصدر السابق ص ١٧٦ .

(٥٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٥٧) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٤٢٨ .

وكان موضوع السودان محل تركيز في مجلس النواب ، يبدو أن مبعثه « تصاعد تيار الحركة الوطنية » في السودان من ناحية ، كما يرجع الى ما حاولته السلطات الاستعمارية هناك من حمل الناس على توقيع عرائض الثقة بالحكومة الانجليزية والمطالبة بالانفصال عن مصر ، وعندما تظاهر السودانيون ضد هذه الاجراءات اصطدمت بهم السلطات البريطانية ومنعتهم من التعبير عن ولائهم لمصر ، كما منعت وفدا منهم من الحضور الى مصر للتعبير عن تلك المعاني وقد استنكر « سعد » تلك الأعمال تماما » (٥٨) ٠

ومهما يكن من امر فقد ظنت حكومة السودان انها باتباعها سياسة القمع والشدة ، فانها تقضى على الحركة التى قامت هناك وتوقف المد الثورى المتقدم فى السودان (٥٩) ولكن السلطات الاستعمارية فى السودان فوجئت بخروج طلبة المدرسة العسكرية السودانية فى ٩ اغسطس مخترقين الخرطوم وأم درمان ، هاتفين «لعلى عبد اللطيف» واستقلال وادى النيل ولحياة سعد والملك ، فتصدت لهم القوات على الفور واستولت على الذخيرة فامتنع الطلاب عن تسليم السلاح بل وهددوا باستخدامه . ونتيجة لهذه الاحداث خرجت « أورطة » السكك الحديدية بعطبرة فى مظاهرة فقمعها الجيش البريطانى ، وقررت « حكومة السودان » طرد « الأورطة » المصرية من السودان ٠

وكان رد الفعل واسعا فى مصر ، فحدثت مظاهرات كبيرة وارسل مجلس الوزراء المصرى يستعلم من حاكم السودان العام . كما ابلغ وزير مصر المفوض فى لندن احتجاج الحكومة المصرية الى الحكومة البريطانية على ذلك ، وطالب بوقف المحاكمات الجارية فى السودان وتشكيل لجنة مصرية ــ سودانية لفحص الحالة . غير أن الحكومة البريطانية ردت على ذلك فأيدت أعمال « حكومة السودان » وطرد القوة المصرية ــ الأورطة وأية قوة أخرى ، واعتبار البرلمان والصحافة فى مصر مسئولين عن تلك الأحداث (٦٠) ٠ ثم ذهبت الحكومة البريطانية امعانا فى فصل السودان الكامل ، بعقد اجتماع فى لندن حضره « مكدونالد » ، بالاضافة الى المندوب السامى فى مصر ، وحاكم السودان العام وذلك لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة ما أسموه « الخطر فى السودان » وقرر « مكدونالد » فى هذا الاجتماع أن رفض مصر أن تتصرف بامانة (!) فى السودان سيجعل بريطانيا تطلب مغادرتها للسودان كلية والاسراع فى تنمية موارد السودان وزيادة مساحات القطن المزروع (٦١) ٠

---

(٥٨) لاشين : المرجع السابق ص ٣٩٢ ــ ٣٩٣ ٠

(٥٩) رمضان : المرجع السابق ص ٤٤١ ٠

(٦٠) البشرى . المصدر السابق ص ١٥٢ ــ ١٥٣ ٠

(٦١) رمضان : المرجع السابق ص ٤٤٨ ٠

«ويمكن القول فى ثقة بان ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها عليه، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ، ورغبتها فى الاستئثار به ، وبعد تحرك المصريين المفاجيء عقب انتهاء الحرب العظمى ، من أجل استقلال بلادهم . وقد لخص « نهرو » القضية فى عبارة واحدة فقال : « عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أراد البريطانيون الاحتفاظ بالسودان ، كما أن المصريين من جهة شعروا بأن وجودهم نفسه يعتمد على اشرافهم على منابع النيل العليا في السودان . ولهذا نشأ التضارب فى مصالح الفريقين » (٦٢) .

وعلى كل فقد احدثت احداث اغسطس فى السودان تدهورا فى علاقات مصر وبريطانيا ، فبعث «مكدونالد» الى «سعد» محاولا وقف هذا التدهور وابدى رغبته فى بحث المسائل المعلقة مع حفظ الاوضاع الراهنة . وكرر « مكدونالد » اتهاماته لمصر بالتحريض على أحداث السودان وتمويلها (٦٣) .

واضاف : بأن سلوك الحكومه المصريه يعبر عن سوء النية الذى خيب الامل فى التعامل مع «رجال شرفاء يميلون الى السعى فى تسوية سلمية بالوسائل المستقيمة الشريفة » وختم « مكدونالد » كتابه الى « سعد » قائلا : ان هذه السياسة التى تهدف الى عرقلة المفاوضات لن ترهبنا كما أنها جعلت الأمل فى مفاوضات ودية ضئيلا ، وان مسئوليتها لواقعة على حكومتكم (٦٤) .

والحق أن هذا الخطاب من «مكدونالد» قد كشف عن فظاظة تعبيرات مكدونالد ، التى عبرت عن الغضب من أسلوب « سعد » ونهجه المتشدد الذى خيب آمال الاستعماريين ، رغم خطبهم لود « سعد » ، ويتضح ما ساورهم من خيبة الامل فيما كتبه «اللنبى» الى «مكدونالد» اثناء المراسلات حول موعد ومكان المفاوضات فقال «اللنبى» : انه يقترح أن توضح الحكومة البريطانية لسعد « ان رفضه توقيع اتفاقية مع بريطانيا لن يمكنه من استيفاء الوضع الحالى الى ما لا نهاية » فرد مكدونالد : موافقا ، وكان هذا دليلا ، على أن ما اعلنه «مكدونالد» بالمساواة فى المفاوضات القادمة انما هو «مجرد وهم وتضليل» . (٦٥)

وكان الاستعمار البريطانى يظن أن سعدا وقد استلم السلطة ، سيفاوضهم فى ضوء اعلان فبراير ، والتحفظات ، فبدد «سعد» الامل ، باشتراطه مفاوضات حرة من كل قيد ، بل واوضح موقفه أكثر ، فبين الاتفاق

---

(٦٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٤٣١ .

(٦٣) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٥٣ .

(٦٤) مذكرات سعد : كراس ٤٥ ص ٢٧٠٦ ـ ٢٧٠٧ .

(٦٥) طارق البشرى : المصدر السابق . ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

مع بريطانيا او القتال اختار الامر الثاني : واختار سلاح الاثاره الشعبية . هذا السلاح الذى يعنى ان يثير الحاكم الشعب ويحكمه فى آن واحد . لقد كان « اللنبى » يتوهم أن سياسته نجحت وان سعدا قد قبل - اعلان فبراير - ضمنا باشتراكه فى الانتخابات وقبول الوزارة (٦٦) . غير أن سعدا لم يكن متلهفا على المفاوضة من هذه الزاوية ، فهو يرفض بالتأكيد وعن اقتناع سياسة ٢٨ فبراير ، وهو لم يدخل الانتخابات ، الا لهزم مخططات ٢٨ فبراير كثورة مضادة ، وسيلتها الاعتماد على القوى الرجعية .(٦٧)

وكتب «سعد» فرد على «مكدونالد» واتهاماته للحكومة ورجالها ، فاتهمه باعادة حكاية الذئب مع الحمل ، وقال : ان اتهام حكومته بالتحريض على احداث السودان وتمويلها امر لا يسعه معه الا أن ينهض محتجا بكل قوته عليها ، وقال سعد ساخرا من رئيس الحكومة البريطانية : انه من السهل اكتشاف من هم غير الشرفاء « بالبحث عمن له مصلحة فى ابقاء الحالة الحاضرة ثم ختم «سعد» خطابه فقال : «اذا لم تحصل المفاوضات المنتظرة ، فان من المهم تبديد هذه السحب الكثيفة » فرد عليه « مكدونالد » فاقترح أن تتم مقابلتهما بعد ٢٤ سبتمبر (٦٨) .

محادثات سعد - مكدونالد :

حدد «سعد» فى ردهعلى «مكدونالد» حضوره الى لندن فى ٢٣سبتمبر **واستعداده لمقابلة رئيس الحكومة البريطانية فى ٢٥ سبتمبر (٦٩) .**

وقبيل التقاء الرجلين عقد « مكدونالد » اجتماعا خاصا فى ٢٣ سبتمبر ضم سير « لى ستاك » حاكم السودان العام وبعض كبار موظفى ومستشارى الخارجية . وأهم ما كشف عنه هذا الاجتماع الموقف الشخصى لمكدونالد فى اطار السياسة البريطانية ازاء مصر والسودان ، وهو موقف لا يبدو أنه يتناقض مع أسس تلك السياسة وان اختلف عنها فى أنه أقدر على الاعتراف بنقاط الضعف فيها وأقل حسما فى اقتراح المبادرات بشأنها . فى بداية الاجتماع تكلم « مكدونالد » عن تصريح ٢٨ فبراير الذى منعه من الوصول الى اتفاق مرض مع مصر « اذ جعل مصر بلدا مستقلا ، فصارت كل محاولات البريطانيين للتدخل فى شئون مصر تقودهم الى الخطأ . وحدد أهم نقطتين للمناقشة مع زغلول ١ - تامين المواصلات الامبراطورية ٢ - السودان . وبالنسبة للمسألة الأولى ذكر « مكدونالد » الوضع الشاذ الذى ترك تصريح

---

(٦٦) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 264-265.

(٦٧) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ٤ ملف ٢٦ ص ٢٦٤٨ - ٢٦٦٨ .

(٦٨) مذكرات سعد زغلول : كراس ٤٥ ص ٢٧٠٧ - ٢٧٠٩ .

(٦٩) نفس المصدر : ص ٢٧١٠ .

٢٨ فبراير الحكومتين عليه • فقد منحت مصر استقلالا وفى نفس الوقت بقيت حامية بريطانيــة فى القــاهرة فأصبح على البريطانيين مسئولية حفظ النظام وتحمل هذا العبء عند سقوط الحكومة المصرية • ومن ثم فانه يرى انه حان الوقت لحصـــر مســئولية البريطـــانيين فى القنــال والمواصــلات الجــوية الامبراطورية » (٧٠) وأضاف « مكدونالد » بعد ذلك ان حصر المسألة ، فى هاتين المسئوليتين ، قد يواجه بمعارضة المصالح البريطانية التجارية والأجنبية فى مصر • وقال « لىستاك » ان ما يوفره وجود القوات البريطانية فى القاهرة يمكن حــكومة مصر من الاثارة فى السودان ، وأن عدم وجود تلك القوات « قد يحمل مصر على النكوص عن تلك المغامرات » •

غير أن « مكدونالد » أرجأ البحث فى مسألة القوات البريطانية ، ووجودها للرجوع الى وزارة الحربية ، وانتقل المجتمعون الى مناقشة مسألة السودان (٧١) • واقترح « لىستاك » أن يطلب رحيل المصريين عن السودان ورفض « مكدونالد » لأن هذا قد يفضى الى ثورة فى مصر والدخول من جديد فى مرحلة عدم القدرة فى الحصول على وزارة مصرية • وتكلم مستر « سلبى » ومستر « شوستر » وسير « لى ستاك » فى اتجاه التشدد وخطر المصريين وجيشهم فى السودان وتعزيز الوجود البريطانى •

ورفض « مكدونالد » الأخذ بهذا كله وطلب اجلاء المتآمرين فقط الا اذا ترتب على بقاء المصريين ثورة عنيفة (٧٢) •

ثم بدأت المحادثات مع المصريين فى اعقاب هذه المحادثات بين الانجليز وبعضهم وفى الجلسة الأولى من محادثات « مكدونالد » مع « سعد » قال الأول ان المسألة الرئيسية فى المحادثات التى أسماها محادثات خاصة ــ هى مسألة السودان والتى خلقت صعوبات كثيرة لسببين رئيسيين حددهما « مكدونالد » فى أولهما : تصريحات « سعد زغلول » فى البرلمان التى أغلقت الباب وغيرت الحالة الراهنة •

وثانيهما : اضطرار الحكومة البريطانية بسبب أحداث السودان الى اتخاذ القرارات • غير ان سعدا رد على هذا بأن تصريحاته لم تغير الحالة الراهنة لأنه سبق صدورها عنه قبل تشكيل الوزارة ومنذ اعلان الوفد وهو يطالب باستقلال البلدين • وأما أحداث السودان فقد رآها « سعد » ناتجة عن أعمال الموظفين البريطانيين منذ زمن بعيد لأنهم يريدون حمل السودانيين على اظهــار الولاء لبريطانيا (٧٣) •

---

(٧٠) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٥٥ ــ ١٥٦ •

(٧١) المصدر السابق ص ١٥٦ ــ ١٥٨ •

(٧٢) نفس المصدر : ص ١٥٨ ــ ١٦٠ •

(٧٣) مذكرات سعد زغلول : ك ٤٥ ص ٢٧١١ ــ ٢٧١٢ •

نعى « سعد » باللوم على حكومة السودان واتهمها بمعاقبة كل من يريد اظهار الولاء لمصر · كما أنها منعت وفودا سودانية أرادت القدوم الى مصر ·

غير أن « مكدونالد » أكد على اعتراضاته بالنسبة لقلاقل السودان ، وقال انه اتخذ وسيتخذ اجراءات لعودة الأمن في السودان الى أن يتم اتفاق · وعندئذ تساءل سعد عن الحق الذى يخول للبريطانيين هــذا الاجراء المنفرد · فرد « مكدونالد » بما أسماه الوجه المكتوب والوجه الواقعى لحكم السودان ، وأن السودان بالفعل فى قبضة البريطانيين (٧٤) ·

وفى الجلسة الثانيسة سأل مكدونالد : ماذا تريدون من السودان ؟ ثم دارت مناقشة طويلة ، طلب « سعد » بعدها ان يبدأوا بمصر ثم السودان · فسأل « مكدونالد » سعدا عما يريد مناقشته بشأن مصر فرد « سعد » : « ان مصر للمصريين » والانجليز يقولون بأن لهم مصالح فيها فما هى ، ومطالب فما هى ؟ فرد « مكدونالد » ان مصر فيها حالة فعلية · غير ان سعدا وصف هذه الحالة بأنها غير طبيعية ويجب ألا تبقى · وطالب سعد بالاستقلال وجلاء الجيش والغاء كل رقابة بريطانية · وحدد « سعد » الرقابة البريطانية فى وجود المستشارين المالى والقضائى والرقابة على السياسة الخارجية وأن يكون المندوب السامى كغيره من السفراء الأجانب · كما أضاف سعد : بألا يكون لبريطانيا أى حق فى حماية الأجانب أو الأقليات أو قناة السويس ·

وعند مسألة قناة السويس توقف « مكدونالد » الذى دهش من تحديد « سعد » لمسألة حماية قناة السويس وتعارضها مع الاستقلال المصرى فقال سعد انه يأسف حقيقة لسماعه مثل هذا والقناة لها أهميتها الدولية فسأله سعد : وهل القناة خارج مصر ؟ فرد مكدونالد : ولكن الطرق المائية عالمية ، فاجاب سعد على الفور : « وهو كذلك واسجله » (٧٥) ·

ثم سأل « مكدونالد » سعدا وهل اذا أجبناكم الى كل هذا تعقدون معنا محالفة فأجاب « سعد » بالايجاب ، واقترح « مكدونالد » تشكيل لجنة لبحث المحالفة (٧٦) · وفى الجلسة الثالثة أراد « مكدونالد » بحث شروط المحالفة ، فتكلم عن « حماية » القنال لضمان سلامة المواصلات الامبراطورية ·

غير أن سعدا أوضح ألا معنى للحماية مع المحالفة ·

وطلب مكدونالد ترتيبات خاصـــة لوضع القوات لتأمين المواصــلات الامبراطورية ، لكن سعدا رد على ذلك فتساءل ضد من تريدون الدفاع ؟ ومن أى جهة من البر ، أم البحر ؟ فى البر عندكم فلسطين ، وأما البحر فيسوده

---

(٧٤) نفس المصدر : ص ٢٧١٣ – ٢٧١٥ ·

(٧٥) نفس المصدر : ص ٢٧٤٥ ·

(٧٦) نفس المصدر : ص ٢٧٤٨ – ٢٧٥٣ ·

الانجليز ، وأما المحالفة فتقضى بمحافظة مصر على القنال · فرد مكدونالد بأن هذا لا يقره أى خبير عسكرى ، ولا فائدة ترجى من المفاوضة دون الاتفاق على هذا · ورد « سعد » على هذا فقال : ان وضع المسألة على هذا النحو يجعلها مسألة قوة « لا مسألة حق أو عقل » · وطالب « سعد » بحكم دولية القنال ، أن يوضع تحت رقابة عصبة الأمم ، ثم بعد نقاش طويل اقترح « سعد » أن يقوم بحماية القنال جنود مصريون واذا حدث أى اعتداء نقوم مصر بطلب المساعدة من انجلترا · لكن « مكدونالد » صمم على اتفاقية دفاع مشترك ·

فقال : « سعد » : ان مصر برلمانا وشعبا ترفض أية نقطة عسكرية فى القنال أو أية أرض مصرية · كما رفض تأجير قطعة أرض عندما طلب « مكدونالد » ذلك ·

وعندئذ قال « مكدونالد » : ان معاداتكم هى موضع قلقنا من بعد ونحن لا نريد أن نترك شيئا للأقدار ، وهو مستعد لوضع أى ضمانة لعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية اذا قبل دفاع انجلترا عن القناة ·

فرفض « سعد » ·

وازاء اصرار « مكدونالد » قال سعد : « انى أرى انك مشغول جدا فى هذا الوقت ولا أحب أن أزيد فى متاعبك · وأرى من وجهه أخرى أن الجو هنا لا يوافقنى وان البرلمان فى مصر سيفتتح قريبا لهذا رأيت ان أسافر بعد بضعة أيام » (٧٧) ·

وهكذا انتهت المفاوضات · أو كما يقول « شفيق غربال » : ان الرجلين حين اجتمعا « قرر كل منهما للآخر وجهة نظره » « وانفض الاجتماع على ذلك » (٧٨) · ويعلق مؤرخ أجنبى على تلك المحادثات فيقول : أن السياسى وفق علم السياسة لدينا هو من يعرف متى يعطى ومتى يأخذ ، ولكن سعدا لم يتراجع شبرا واحدا عن شىء ولن يفعل ، وطالما هو حى يرفع راية مصر للمصريين لن تكون هناك تسوية أو مصالحة (٧٩) ·

ويرى بعض الباحثين أن سعدا وللمرة الأولى ، كان حريصا ، على تبنى مطالب وأمانى المصريين الوطنية ، بصلابة · « يضاف الى ذلك اعتداده بذاته وكرامته اللتين لم تعنيا الا ذات مصر وكرامتها » (٨٠) ·

---

(٧٧) مذكرات سعد زغلول · ك ٤٥ ص ٢٧٤٨ ــ ٢٧٥٣ ·

(٧٨) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٧ ــ ٨ ·

(٧٩) Marris, M., Egypt Under the Egyptians, pp. 223-224.

(٨٠) لاشين : المرجع السابق ص ٤١٠ ــ ٤١١ ·

ويقول باحث آخر ، ان موقف سعد فى هذه المحادثات دل على « استقامة المطالب الوطنية فى ذلك الوقت ونضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ . وقد عبر سعد عن ذلك فقال : لا نقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحينا بكل تلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات ، لا يحل لنا مطلقا ، لا نحن ولا من يأتى بعدنا ، أن نقبل ان يكون على أرض مصر عسكرى اجنبى (٨١) .

على اننا نرى وجها آخر للمسالة تتعلق بظروف المحادثات نفسها وطبيعة المعروض من « تنازلات » على سعد من جهة أخرى .

لقد تلقى سعد قبيل المحادثات مباشرة خطابا من « مكدونالد » يقول فيه : انه سيكون سعيدا أن يصغى الى مقترحات « سعد » بقصد التوفيق وعليه واجب أن يذكر سعدا أنه من المستحيل عليه ــ أى على مكدونالد ــ أن يوافق على « أى اقتراح له مساس بالوفاء بالالتزامات التى تعهدت بها الحكومة البريطانية لشعب السودان » . ورد « سعد » على ذلك الخطاب فقال بأنه يأسف بشدة ، لأن مقترحات « مكدونالد » الأخيرة تختلف عن الرسائل المتبادلة بينهما مباشرة أو عن طريق « اللنبى » ، والتى قالت بحرية المفاوضات وعدم ضياع أى حق لمصر ، ورأى « سعد » أن القيود الموضوعة ومن بينها خطاب « مكدونالد » بشأن السودان هى على الأقل تذهب أبعد من تصريح فبراير المرفوض من الوفد . وطلب « سعد » من « مكدونالد » اجتماعا يتم للمناقشة على قدم المساواة (٨٢) .

هذه هى النقطة الأساسية الأولى ، موضوع السودان والتى رأى فيهما « سعد » أن الجانب البريطانى يتشدد تشددا كبيرا ، حتى قال « مكدونالد » فى أول جلسة من المحادثات ان السودان « فى قبضة يدنا » الأمر الذى دفع سعدا بالتالى أن يتشدد فى المسألة المصرية . أما الأمر الذى يتعلق بظروف المحادثات فقد أوضحه « سعد » فى الجلسة التالية فأشار الى انشغال الانجليز بالمساله الايرلندية والمعاهدات الروسية وغيرها (٨٣) . وهو موضوع أثاره « سعد » فى الجلسة الثالثة والأخيرة . بالاضافة كذلك الى مركز حكومة العمال المتدهور الذى جعل « سعدا » يفضل فى رأينا ألا يتقيد فى المحادثات بشىء وكان سعد قد سبق له الحديث مع « التيمس » التى أثار مراسلها عدم قدرة حكومة العمال فى الحصول على التصديق اللازم لتسوية المسألة المصرية نظرا لمعارضة المحافظين والأحرار فقال سعد : « انى لا أرى أن يكون ضعف حكومة » مستر « مكدونالد » « سببا للتخلى عن أى حق من حقوق مصر » (٨٤) .

---

(٨١) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ٤٥٣ .

(٨٢) مذكرات سعد زغلول : ك ٤٥ ص ٢٧٣٦ ــ ٢٧٣٧ .

(٨٣) مذكرات سعد . ك ٤٥ ص ٢٧٣١ ــ ٢٧٣٦ .

(٨٤) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٧٧ .

وهذا ما يرجح عندنا حدس « سعد » بضعف مركز حكومة العمال وقرب سقوطها خاصة وانه أصبح بعد ذلك موجودا فى قلب الأحداث العالمية حين سافر الى أوروبا وظل هناك حتى أكتوبر وعرف بالتأكيد اتجاهات السياسة وخاصة الوضع الداخلى فى انجلترا ومن ثم آثر ألا يتقيد هو بأى شىء وألا يكشف أى ورقة ربما تستخدمها حكومة أخرى قادمة فى انجترا وأكثر من العمال تشددا . وبالتالى فان سعدا لم يأخذ هذه المحادثات مع « مكدونالد » بالجدية التى تصورها البعض وأكد ذلك حديثه الى الصحفيين بعد أن فرغ من مكدونالد فقال : « اننا لم نشرع فى مفاوضات » فقد لاحظنا حاجتنا الى الوقت ، كما أن صحتى « تحتم على مغادرة انجلترا بسرعة .. ثم قال : ونحن نرى أن « مكدونالد » وحكومته يواجهان مصاعب عديدة ، وهى مهددة بالسقوط ، ورغم أن « مكدونالد » قال باستعداده لمناقشة رغم مشاغله « ولكنى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه » (٨٥) .

وعلى أية حال فان « مكدونالد » كان قد أعد « مشروع اتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر » كانت الخارجية البريطانية قد أعدته أثناء المحادثات فى أول أكتوبر ١٩٢٤ . وقد أعد هذا المشروع وفق تعليمات شفهية لمكدونالد حسب ما بينت الوثائق البريطانية . ويظهر من المذكرة التى قدمت بها الخارجية البريطانية المشروع الى « مكدونالد » ، أنه يمثل اطارا عاما فحسب للمعاهدة ، وأنه يتضمن « أقل ما يكون من الترضية للاحتياجات البريطانية التى لا يمكن انقاصها بدون التفريط فى القيود التى تفرضها هذه الاحتياجات على الاستقلال التام لمصر » . وعلى أية حال فلم يقدر لهذا المشروع أن يعرض على سعد زغلول (٨٦) .

وتنص المادة الأولى من هذا المشروع على أن « تساعد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية كما كان الحال فى الماضى الحكومة المصرية فى الدفاع عن وحدة الأراضى المصرية ضد العدوان » .

وأما المادة الثانية فتقول : « تمد الحكومة المصرية الحكومة البريطانية داخل الأراضى المصرية فى وقت توتر العلاقات ، أو فى حالة الحرب ، حتى ولو لم تهدد وحدة الأراضى المصرية بكافة التسهيلات والمساعدات التى يقدمها على النحو اللائق حليف لحليفه أثناء حرب يشترك فيها كلاهما » وقد ذكرت الوثائق البريطانية ملحوظة على هذه المادة فقالت انها تعطى لبريطانيا « سلطات واسعة ولكنها موضوعة على نحو يعزز الحكومة المصرية بالوسائل التى تبرر موقفها أمام انتقادات الوطنيين » .

---

(٨٥) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٥٠ .

(٨٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٦٠ .

ونصت المادة الثالثة على بنود تمنع الجيش المصرى من الاستعانة بخبرة غير الضباط البريطانيين ، وتأجير شبه جزيرة سيناء كلها والرقابة على البريد والبرق فى حالة احتمال الطوارىء ٠

ونصت المادة الرابعة على حق بريطانيا فى استخدام « المطارات وأعمدة الارساء ومصانع الغاز والتجهيزات اللاسلكية غربى قناة السويس وما جاورها . وتقدم التسهيلات اللازمة للهبوط والصعود دون جمارك ولا تكاليف أخرى فى الموانى المصرية ، وكذلك الانتقال الى هذه الموانى ومنها بواسطة السكك الحديدية الحكومية بنصف الأجور العادية المفروضة فى الوقت الحاضر من الموانى المصرية الخاصـــة بالتموينات ، وكذلك الرجال فى طريقهم من والى القوات البريطانية المتواجدة فى الأراضى المذكورة » (٨٧) ٠

أما المادة الخامسة فنصت على الجلاء عن القاهرة وضواحيها خلال عامين وعن ثكنات الاسكندرية ــ فى مصطفى باشا خلال خمسة أعوام وعن مطار أبى قير فى خلال عشرة أعوام ٠

كما نصت المادة السادسة على أن يكون ممثل انجلترا بدرجة سفير وألا تزيد درجة التمثيل المصرى فى الخارج أو تمثيل الدول فى مصر عن درجة وزير مفوض ٠

والمادة السابعة خاصة بتقاعد الموظفين مع عدم الاخلال بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ــ وهو المرفوض أصلا من الوفد وسعد زغلول ٠

وأما المادتان الثامنة والأخيرة فخاصتان بالسودان (٨٨) ٠

ونحن نستخلص من هذا المشروع عدة مسائل : **أولا** : ان بريطانيا ترغب اعترافا مصريا بالدفاع عن وحدة الأراضى المصرية « كما كان الحال فى الماضى » وهو اعتراف بمشروعية وجود الاحتلال ٠

ثانيا : أن تقدم مصر « كافة التسهيلات والمساعدات » أثناء الحرب وهو ما يعنى وضع كل شىء فى مصر تحت امرة الاحتلال كما كان الحال فى سنوات ١٩١٤ ــ ١٩١٨ ٠

ثالثا : القيود التى وضعتها بريطـانيا على تسليح الجيش المصرى أو استعانته بالخبراء تعنى التبعية للامبريالية البريطانية فضلا عن مطالبتها بتأجير أكثر من نصف مساحة مصر وهى شبه جزيرة سيناء ٠

---

(٨٧) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٣٨ ٠

(٨٨) نفس المصدر والصفحة ٠

رابعا : بقاء القوات البريطانيه في حالات التوتر الدولى أو التهديد لوحده الأراضى المصرية وكلها حالات يمكن تبريرها وجعلها دائمه ·

خامسا : احتلال منطقة عربى القنـاة وما جاورها مع كافة التسهيلات وهذا لا يعنى الا الاحتلال والسيطرة الاستعمارية · وبالتالى فنحن نرى من مجمل هذا المشروع أنه اتفاق للاحتلال الدائم ، كشفت عنه قريحة مكدونالد الاستعمارية فوضح بجلاء أن ما ذهب اليه البعض من تفهم « مكدونالد » للأمانى القومية المصرية (٨٩) غير صحيح بالمرة ، وانما كان « مكدونالد » فى الواقع استعماريا مراوغا ، ومنافقا كذابا · ورغم أن الاتفاقية لم تر النور ، كما لم يتح لسعد الاطلاع عليها ، فقد أظهر وجودها فى الأرشيف البريطانى وقتها ، على أقل تقدير ما يحتمل معه ان ســعدا علم بطريق أو بآخر جوهر العرض البريطانى فرفض المحادثات كلها بحزم ·

وعلى أية حال فقد كشفت هذه الاتفاقية كمشروع عن تمسك السياسة البريطانية بالاحتلال أساسا والحماية الاستراتيجية ، وهما مسألتان أساسيتان لو قبلتا حتى تحت ستار ما يسمى « بالتسهيلات » فانما يعنى أن يكون كل شيء عرضة للتدخل الاستعمارى بصرف النظر عن ذريعته فما أكثر الذرائع عند الامبريالية فعندما عاد « سعد » الى أرض الوطن كانت تنتظره ذريعة منها ·

الصدام مع الملك واغتيال السردار :

قبل أن نتعرض لأزمات « سعد » ووزارته مع الاحتلال والقصر ، نود أن نعرض سريعا لمنجزات هذه الوزارة الوطنية الأولى ، هذه المنجزات التى حاول بها أول برلمان ديمقراطى اضعاف النفوذ الاستعمارى وارساء الديموقراطية يقول عبد الرحمن الرافعى : ان سعدا حرص على الحقوق الدستورية فلم يقبل فيها تدخلا من الجانب البريطانى أو من السراى · وأنه ضاءل حجم سلطات الموظفين الانجليز · واتخذ البرلمان عددا من القرارات منها تخصيص كل المباع من أمـلاك الدولة لاســـتهلاك الدين العام · ومنها قرارات باستقلال العملة المصرية ، وسحب المبالغ المودعة من الاحتياطى فى بنك انجلترا · وأن تفضل الحـكومة منتجات الزراعـة والصناعة الوطنيتين ، كما تشترط فى الأشغال العامة ، أن تكون للشركات الوطنية ·

وقرر البرلمان كذلك حذف المبالغ التى كانت تدفع لحكومة السودان · كما حذف المبالغ الضخمة التى كانت تدفعها الحكومة نفقات لجيش الاحتلال ـ

---

(٨٩) عبد الخالق لاشين : المرجع السابق · ص ٤١٠ ـ ٤١١ ·

والمقررة منذ عام ١٨٨٢ — بالاضافة الى ذلك فقد تقرر أن يعين مندوبون أمام الشركات الأجنبية (٩٠) ٠

هذا عن مجال اضعاف النفود الانجليزى خاصة والأجنبى عامة ٠ أما فى مجال الانجازات الديمقراطية ، فكان أولها تعديل قانون الانتخاب الصادر فى ١٩٢٣ والذى كان يقضى باجراء الانتخابات وفق نظام المرحلتين فجعل القانون الجديد الانتخاب مباشرا من قبل الجماهير ٠ وهو أمر لم يرق لكبار ملاك الأرض فى مصر فقال « هيكل » عن القانون الجديد : « ان المندوبين — يعنى النظام القديم — فى كثرتهم يقرأون الصحف وأما سواد الشعب فلا يقرأ » (٩١) ٠

وقد فند « سعد زغلول » هذا الفكر الرجعى فقال « ان المصالح الحقيقية التى تعد أساسا لحق الانتخاب هى فى جانب الزارع والعامل وهم — أى أصحاب المصالح — لا يعدون هذا الحق الا للغنى والمتعلم الذين يكون لهم حق ادارة بقية الشعب وبذلك يعطون الحجة للانكليز بأن يحكمونا لأنهم أغنى وأعلم منا » (٩٢) ٠

ولم تقتصر أعمال البرلمان المصرى ١٩٢٤ على الانجازات الوطنية والديمقراطية فى فترة حافلة بالصراع ، بل كان ثمة انجازات أخرى فى المجال الاجتماعى والتعليمى الأمر الذى دفع « الرافعى » الى تسجيل ادانته للذين أقدموا على حل هذا المجلس فاتهمهم بالخضوع لتوجيهات الانجليز والعمالة لهم (٩٣) ٠

ولم تتصد حكومة « سعد » أو البرلمان الوطنى للاحتلال ونفوذه وحدهما بل تصدت لنفوذ القصر ٠ فلقد كان الملك جزءا من تصريح ٢٨ فبراير الذى قال بأن البرلمان أو النظام الدستورى قسمة بين الملك وشعبه ٠ وبينت روح الدستور بوضوح قصد اللجنة التى عينها الملك بأن نترك نصيبا كبيرا من حكم مصر فى يد الملك (٩٤) ٠

وكما ضاق الملك من قبل بتقييد سلطاته فى عهد « ثروت » فكان أحرى به أن يضيق أكثر فى عهد حكم البرجوازية الديمقراطية ، فكان الصدام الأول

---

(٩٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ٠ الجزء الأول ص ١٤٤ — ١٥٧ ٠

(٩١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ٠ الجزء الأول ص ١٩٤ — ١٩٥ ٠

(٩٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ٠ الحولية الثالثة ١٩٢٥ ، الطبعة الأولى — سنة ١٩٢٨ ص ٢٧٦ — ٢٦٨ ٠

(٩٣) الرافعى : المصدر السابق ص ١٥٧ ٠

(٩٤) Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1954 p. 62 and Kedourie, E., Op. Cit., pp. 175-178.

بين « سعد » والملك حول تعيينات الشيوخ ، فقد كان من حق الملك تعيين خمسيهم ، وبالتالى يمكنه هذا من السيطرة على المجلسين أو شلهما . وكان الملك يستند على حقه هذا طبقا للمادة ٧٤ من الدستور لكن سعدا جرده من هــذا الحق بتعليقه على المـادة ٢٨ من نص الدستور التى تقول بتولى الملك سلطاته من خلال وزرائه كما استند « سعد » الى مادتين أخريين فى الدستور توضح المسئولية الكاملة للوزراء . وقد انتهى هذا ــ الصراع لصالح « سعد » والأمة (٩٥) . وبذلك أرسى « سعد » مبدءا دستوريا هاما وديموقراطيا . على أن تسليم الملك هذا لم ينم الا لأن مركز « زغلول » كان قويا . أما وقد عاد « سعد » من لندن ، وقد فشل فى توقيع المعاهدة ، فقد أتيح للملك فرصة الاستناد الى الاحتلال ومساندته معا ، ومحاولة استعادة سلطاته . فلم يكن من مصلحة الملك أى تقليص لسلطات الاحتلال من ناحية وجود قواته فى الأراضى المصرية ، فالتدخل البريطانى فى عام ١٨٨٢ قد انقذ عائلة الملك الأجنبية من الاطاحة بها . و « فؤاد » بالاضافة الى كراهية أسرته ، مكروه شخصيا من الشعب وعرشه قد يتعرض للخطر العاجل ان أزيح تأثير القوات البريطانية فى القاهرة والاسكندرية الذى يكبح جماح الشعب ، وهذه قد توحى كلها الى « فؤاد باطالة الاحتلال الى أجل غير مسمى (٩٦) . لذلك نجد الملك بعد فشل مفاوضات « سعد « يبلغ المندوب السامى بالنيابة مستر « كير » « عن رغبته فى التعاون مع بريطانيا ، وأنهم سيجدون لتعاونه قيمة كبيرة » كما ألح « كير » للملك « عن احتمالات حل البرلمان ، اذا ساءت الأحوال فى البلاد » . فأجاب الملك عن استعداده لذلك « اذا أصبح هذا الوضع ضروريا » (٩٧) .

وهنــا نلاحظ الترابط العنصرى بين الملك والاحتلال . فالقصر يمثل سلطة الاقطاع والاقطاعية فى مصر وهو عامل على ايقاف التغيير والتطور لصالح البرجوازية ولصالح القوى الوطنية والديموقراطية ، والذى لا بد وأن يتم على حســاب الاقطاع ونفوذه . والاحتــلال من جهة أخرى كممثل للسـلطة الاستعمارية والامبريالية والذى يعنيه وقف تطور النضال الوطنى ، والحد من تطور القوى البرجوازية الوطنية ، والديمقراطية الذى لا بد وأن يتم كذلك على حساب النفوذ الاستعمارى وتهديده . وهكــذا بات من يفكر فى ضرب السراى والملكية فى مصر ، فهو يفكر فى ضرب الاحتلال ، ومن يفكر فى ضرب الاحتلال والامبريالية فهو يفكر فى ضرب الملكية والاقطاعية . وهكذا أيضا صار التلاصق وثيقا بين المعركة من أجل الديمقراطية والمعركة من أجل التحرر .

وبعد عودة « سعد » من لندن أدرك ضرورة تقوية سلطاته فى مواجهة

---

(٩٥) رمضان . المرجع السابق ص ٤٢٣ ــ ٤٢٤ ؛

(٩٦) F.O. Part 407/212 No. 95 Loraine to Handerson Aug. 16, 1930.

(٩٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٧٣ .

تآمر الملك بعد صدامه هو بالاحتلال . وسارع « زغلول » فعين « فتح الله بركات » للداخلية ، كما عين أحمد ماهر وزيرا للمعارف (٩٨) . وعين « محمود فهمى النقراشى » وكيلا للداخلية (٩٩) وهو ما عنى عند واحد مثل « ويفل » تمكينا لأشد المتطرفين للقبض على السلطة فى البلاد وشل يد القصر عن المقاومة (١٠٠) . وبدا بعد ذلك أن الصدام بين القصر والوفد سيكون جليا ، وافتتحت جلسة البرلمان فى ١٢ نوفمبر وسط اشاعات قوية عن أزمة وزارية ، وفى ظهر ١٥ نوفمبر كان « سعد » يقابل الملك ليقدم اليه استقالته وليذهب فى نفس اليوم ليعلنها فى جلسة النواب ، وبعدها فى مجلس الشيوخ حيث قوبلت من المجلسين بالدهشة واعلان الثقة بالوزارة (١٠١) وكانت الاستقالة مواجهة لمؤامرة الملك والسراى بعد اتفاقها مع مستر « كير » وتمثل ذلك فى تعيين رجل الدسائس والمؤامرات « حسن نشأت » رئيسا لديوان الملك ، دون موافقة الوزارة أو علمها . ثم استقالة نسيم وتقابل « سعد » مع الملك حيث طالبه بعدم انفراده بمنح الرتب والنياشين دون موافقة الوزارة وعدم تعيين موظفى السراى أو اجراء اتصالات خارجية دون موافقة الوزارة وعلمها . وطالب « سعد » كذلك بأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل للخارجية وليس للسراى ، وقد قبل الملك هذه الشروط واسترد « سعد » « استقالته » (١٠٢) . والحقيقة ان سعدا قد حقق هذا النصر بمفاجأة القصر بالاستقالة التى استطاع شحذ همة الجماهير بها وتعبئتها ، وبلغت التعبئة غايتها فسمع الملك أثناء اجتماعه « بسعد » زئير الجماهير تهتف : « سعد أو الثورة » (١٠٣) وتذكر المصادر المصرية ان سعدا فوجىء بعدم حذف نفقات جيش الاحتلال كما قرر البرلمان فقال : بأنكم « تعبثون بدستور البلاد » وقدم « نسيم » استقالته التى زادت من غضب سعد (١٠٤) .

« على الجانب الآخر كان « اللنبى » متربصا بالوزارة فكما أبرق الى حكومته فى ١٤ نوفمبر بأنه ينتظر الفرصة المناسبة لتحدى الحكومة المصرية » ان زغلول منذ عودته يريد أن يتلافى الأزمة ولكنه ليس من المستبعد فى خلال المناقشات المقبلة ، أن يضطر الى التصريح بما يحملنا على اتخاذ اجراءات لتوضيح الحالة الراهنة فيما يختص بالسردار وبالوضع فى السودان (١٠٥) .

---

(٩٨) فؤاد كرم : النظارات ص ٢٥٩ .
(٩٩) الرافعى : المصدر السابق ص ١٧٩ .
(١٠٠) ويفل : المرجع السابق ١١٧ ـ ١١٨ .
(١٠١) الرافعى : المصدر السابق ص ١٨٠ .
(١٠٢) نفس المصدر ص ١٠٢ .
(١٠٣) ويفل : المرجع السابق ص ١١٧ ـ ١١٨ .
(١٠٤) وثائق الأمن السياسى : مركز تاريخ مصر . تقرير خطى مؤرخ ١٩٢٤/١١/١٧ .
(١٠٥) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

وليس لهذا من معنى الا أن الاحتلال كان يبحث على الأقل عن فرصة ليتحدى زغلولا والوفد . « وجاءت الفرصة بحادثة اغتيال السردار المشهورة فى ١٩ نوفمبر وما ترتب عليها من التخلص من الوزارة الزغلولية بما عبر عنه أحد الكتاب البريطانيين « فقال » ان الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتملا (١٠٦) ويصف « سعد زغلول » . وهو مع الشعب المصرى من جنى عليهم فى هذه المؤامرة ، يصف نقل خبر الحادث اليه بعد ظهر نفس اليوم عن طريق وكيل الحربية وهروعه الى دار المندوب السامى ، وتأثره حتى البكاء عندما وجد السردار ممددا ومصابا ، ثم هروع سعد الى الملك ثم مكان الحادث واصداره التعليمات الى « رسل » باشا حكمدار البوليس ثم اجتماع « سعد « مع » اخوانه » وتشديد الأمر على النيابة والبوليس ببذل أقصى الجهد للبحث عن الجناة (١٠٧) .

وقابل « اللنبى » الملك وطالبه باصدار بيان يعلن الأسف على مصرع السردار ، واصدرت الوزارة بالفعل هذا البيان كما رصدت مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن القاتل . وذهب سعد والوزراء للعزاء فى وفاة السردار لكنهم وبرغم ما اتخذته الوزارة من اجراءات عوملوا أثناء العزاء بما لا يليق بهم كما أخذ الصلف بمستر « كير » الذى لاحظ عدم تنكيس الاعلام فطلب تنكيسها « بلهجة الأمر لا الترجى » (١٠٨) .

ويتبين من كل خطوات الاحتلال انه كان يريد أن يشفى غليله من الوطنيين وينفس عن حقده الدفين عليهم . فقد تقدم « اللنبى » يحاول أن يسبق اجتماع البرلمان المصرى ، ويخشى أن يستقيل زغلول قبل وصوله وتقديم انذاره اليه . كان ينتظر رد الحكومة البريطانية على فحوى الانذار الذى سيقدمه ، فلما تأخر الرد مضى « اللنبى » قاصدا مكتب رئيس الوزراء فدخل عليه غرفته رأسا وقرأ عليه نص الانذار ثم عاد الى عربته (١٠٩) . ولقد كان الانذار مصحوبا بمظاهرة عسكرية « وحمل كل المهانة للحكومة المصرية مما كان لا يمكن أن تقبله حكومة ذات كرامة أو حكومة حريصة على الاستقلال الوطنى ناهيك بحكومة يرأسها سعد » .

« ولم يكن أمام الحكومة الشعبية فى مواجهة أعمال القوة التى شرع البريطانيون فى القيام بها لتنفيذ الانذار الا التقدم باستعفائها الى الملك فى ٢٣ نوفمبر وقبل الملك الاستعفاء فى اليوم التالى » (١١٠) .

---

(١٠٦) نفس المصدر : ص ٢٧٥ .

(١٠٧) مذكرات سعد : كراس ٤٩ ص ٢٨٢٦ ــ ٢٨٣١ .

(١٠٨) نفس المصدر .

(١٠٩) ويفل : المرجع السابق ص ١٢١ ــ ١٢٢ .

(١١٠) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٧٥ .

وقد أفصح كتاب الاستعمار عن مبلغ الحقد على السياسة الوطنية ورغبة الانتقام كما كان عند « اللنبى » كما عبروا عن الرغبة فى تصفية الحركة الوطنية فقال « هاريس » بأن الاعتداء الصارخ على سير « لى ستاك » كان حصادا لسياسة نشر الكراهية ، ثم طالب « هاريس » بتحمل كل مصرى يسعى الى تغذية هذه السياسة نصيبه من المسئولية ، ودعا الى تصفية نشاط المتطرفين (١١١) .

وثبت من بعد ان الاحتلال كان ينتظر ذريعة ما للاطاحة بزغلول والسياسة الوطنية ، فقد صرح « اللنبى » للكاتب السياسى الفرنسى « موريس بونو » الذى قابله بعد مصرع السردار وتقديم الانذار البريطانى ، صرح « اللنبى » لهذا الكاتب فقال : « ان كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة » (١١٢) .

وموضع التساؤل هنا ما الذى كان يقصده « اللنبى » « بأن كل ما حدث كان متوقعا » أكان يقصد قتل السردار أم شيئا آخر ؟ والأرجح انه كان يقصد عدم اذعان « زغلول » فى توقيع المعاهدة ، فكما ابرق الى حكومته برغبته المبينة فى تحدى « زغلول » ، يظهر كذلك من التقارير التى نشرت بعد ذلك ان الخطط التى اتفق عليها « مكدونالد » ـ وهذا يكشف الى أى مدى كان هذا منافقا ـ وقد توقع فشل المفاوضات بينه وبين « سعد زغلول » كانت تشمل كلا من الانذار الذى استخدمته حكومة « بولدوين » عندما أطلق الرصاص على سير « لى ستاك » ومذكرة بولدوين « التى وجهتها الى عصبة الأمم والتى تطالب بسلب مصر » حق عرض التحفظات على العصبة (١١٣) .

وحتى الانذار الذى قدمه « اللنبى » لم يكن ليرضيه فقد جن « اللنبى » من سياسة « سعد » فى ضرب تصريح فبراير ، فذهب الى الاقتراح على حكومته بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر (!) وأخذ رهائن وقتلها فى حالة وقوع اغتيالات أخرى . وتدل هذه الاقتراحات على حالة دار المندوب السامى العقلية ، وقد رفضت لندن هذه الاقتراحات ، فاقتراح قطع العلاقات لا معنى له ، وأما سياسة أخذ الرهائن وقتلها فسياسة بربرية . ولا شك أن ثقة الخارجية قد اهتزت كثيرا فى قدرة دار المندوب السامى على الحكم الصحيح (١١٤) .

---

(١١١) Harris, M., Op. Cit., pp. 233-234.

(١١٢) الرافعى : المصدر السابق ص ١٩٤ .

(١١٣) بيرنز ، اليانور : الاستعمار البريطانى فى مصر : ترجمة احمد رشدى صالح . القاهرة ١٩٥١ ص ٦١ .

(١١٤) Marlowe, J., Op. Cit., p.p. 270-271.

أما عن موقف « فؤاد » في هذه القضية فقد كان غريبا ، وحسب ما روى « سعد » أنه انطلق الى الملك بعد تلقيه الانذار فلم يبد الملك رأيا · ثم يقول سعد : فرأيت ألا أقبل من الانذار الا ما كان له علاقة بالجريمه ، كالاعتذار ودفع الغرامة ومطاردة الجناة « وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام · وذهب « سعد » الى البرلمان فوافق على رأيه · ثم قابل الملك فطلب اليه « سعد » أن يفكر في رئيس جديد ، فاظهر « فؤاد » عـدم الموافقة « والله أعلم بمـا في باطنه » (١١٥) ·

ومن ناحية أخرى كان « سعد » قد طلب من « اللنبي » مهلة تزيد على أربع وعشرين ساعة للرد على الانذار فلم يقبل « اللنبي » بأكثر من ثلاث ساعات · وأرسل « سعد » برد حكومته وكتب استقالته الى الملك ، ولما عاد « سعد » وصله كتاب من « اللنبي » يقول : ان رفض حـكومة « سعد » لطلبات أربعة ضمنها الانذار يترتب عليه اصداره التعليمات بسحب الجيش المصرى من السودان ··· الخ ثم أضاف « اللنبي » أنه سيخبره بما سيتخذه من اجراءات لحماية الأجانب كما أنه يطلب دفع مبلغ الغرامة قبل ظهر الغد · فلما ذهب « سعد » ليطلع الملك على كتاب « اللنبي » أظهر « فؤاد » التأثر وقال : انظروا ما تفعلون فشدد « سعد » على رغبته في الاستقالة ولكن الملك استمهله ، فكلف « سعد » أحد أعوانه وهو « على الشمسى » بدفع مبلغ الغرامة ثم علم ان الملك قد استدعى « زيور » كما شاهد « مظلوم » في القصر فآثر ان يقدم استقالته ويلح عليها (١١٦) ·

وكان الملك فيما نعتقد يريد توريط « زغلول » في قبول الانذار ، أما « سعد » فقد سلم رد حكومته الذى قدمه « واصف غالى » وزير الخارجية ، وأسفت فيه الحكومة المصرية للحادث ، وأكدت نفي أية مسئولية عنه · ووافقت على ان من واجبها اقتفاء أثر المجرمين وعقابهم · كما وافقت على الاعتذار ودفع مبلغ نصف مليون جنيه ·

أما عن منع المظاهرات الشعبية فقال رد الحكومة بأنها تعتزم منعها بالطرق القانونية اذا ما كانت مخلة بالنظام العام ، كما وعدت بالعودة الى البرلمان في هذا الشأن اذا اقتضت الحاجة ، ذلك · ورفضت الحـكومة تماما باقي بنود الانذار (١١٧) ·

---

(١١٥) مذكرات سعد : ك ٤٩ ص ٢٨٢٦ ــ ٢٨٣١ ·

(١١٦) نفس المصدر ·

(١١٧) عبد الرحمن : المصدر السابق ص ١٨٧ ــ ١٨٩ وقد تضمنت بنود الانذار الآتي :

٢،١ ــ اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية ومتابعة الجناة وعقابهم بشدة ·

٣ ــ أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ·

٤ ــ دفع غرامة نصف مليون جنيه فورا ·

والواقع أن حكومة الوفد لم تكن مفرطة فى رفضها لأكثر شروط الانذار ، فقد لقيت هذه الشروط نقدا وتهكما حتى من مؤرخى الاستعمار فقال « مارلو » ان طلب عدم قيام المظاهرات السياسيه لا يتفق وما يطلب فى مثل هذا الانذار ، ثم انه لا يتفق مع الحكم الدستورى . أما مطلب الغرامة فكان من الأنسب أن يطلب كتعويض لأسرة الضحية ، وكان الخطأ الأكبر فى صياغة فقرة رى الجزيرة ، فالفقرة تحرم مصر من حقها فى مناقشة أى مشروع للسيطرة على مياه النيل أو استغلالها فى السودان . كذلك دلت الفقرة ضمنا على ان انجلترا تستخدم السيطرة على ماء النيل وسيلة تجعل بها مصر تجثو على ركبتيها خضوعا لانجلترا ما اقتضى الأمر ذلك (١١٨) . ودل واقع الحال على ان مســـألة رى أراضى الجزيرة ، استخدمت لحض القوى الرجعية على العمل ضد الوفد « وسعد زغلول » فقد أهاب « هاريس » بالشخصيات ذات الأثر والنفوذ فى البلاد أن تعمل على تصفية المتطرفين وان تدرك ان بقاءهم ضار بقضية مصر «١١٩» . كما استخدم « اللنبى » موضــوع رى أراضى الجزيرة للنزول عنــه من بعد الى حــكومة صديقة (١٢٠) .

انقلاب « زيور » وتحالف قوى الرجعية :

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة « أحمد زيور » الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ وفى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة « سعد » « وكأن الأمر مبيتا من قبل ، اذ لم يكن معقولا فى الظروف الخطيرة التى تكتنف البلاد ان تؤلف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد ، لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين دار المندوب السامى والسراى » . ووعد « زيور » بأن يقدم برنامجه الى البرلمان ولكنه استصدر مرسوما بتأجيل البرلمان شهرا ثم حل مجلس النواب قبل ان تنتهى مدته الدستورية . والواقع ان الوزارة كان برنامجها الوحيد « هو انقاذ ما يمكن انقاذه » (١٢١) الذى قدمت تحت ستاره كل تنازل ممكن للحكومة البريطانية . ففى السودان تم اجلاء القوات المصرية وتمويل قوة الدفاع السودانية ، كما قبلت شروط المندوب السامى كاملة ودون قيــد فى ادخال تعديلات على قانون تعويض الموظفين والتسليم

= ٥ـ اصدار الأمر بعودة الجيش المصرى من السودان فورا .
٦ ـ زيادة مساحة اراضى الجزيرة بلا حدود .
٧ ـ ان تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى حماية الأجانب انظر : الرافعى : المصدر السابق ص ١٨٥ ـ ١٨٦ .

(١١٨) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 269-270.

(١١٩) Harris, M., Op. Cit., Loc. cit.

(١٢٠) ويفل : المرجع السابق ص ١٢٤ .

(١٢١) الرافعى : المصدر السابق ص ١٩٧ ـ ١٩٨ .

بسلطة المستشارين المالى والقضائى ... الخ (١٢٢) . وقامت خطة الخداع الملكية عند تدبير انقلاب « زيور » على اختيار وزارة ، يدخل ضمن أعضائها الوفديون فاختير « عثمان محرم » و « أحمد خشبة » ولكنهما استقالا بعد أسبوع ، فكانت الاستقالة ايذانا باتباع سياسة مكشوفة من جانب القصر فاشهر حربه على الوفد ، اذ صرح « زيور » للمندوب السامى بعد استقالة الوزيرين « أن الفكرة التى تسيطر عليه هى ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة الى الزغلولية اذا ما أريد للبلاد ادارة كريمة ونظام مستتب وعلاقات ودية مع بريطانيا » (١٢٣) . وقد بعث « اللنبى » بهذا التصريح من « زيور » الى وزير الخارجية « تشمبرلين » مؤكدا على سياسته القديمة عندما بعث باتفاقه مع « ثروت على التصدى بكل قوة » لزغلول » ابان التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير ، وهو تأكيد كذلك لما قال به « هاريس » عن الاستعانة بذوى النفوذ فى البلاد للقضاء على المتطرفين .

وعلى نهج محاولة سحق القوى الوطنية ، سار « اللنبى » فأصدر تعليماته الى « كين بويد » وأطلق يده فصار صاحب الحول والطول فى ادارة الأمن العام . كما أصبح « رسل » باشا حكمدار البوليس يقبض بيده على البوليس والأقسام ثم بدأت السلطة العسكرية (رغم الاستقلال !) تقوم باعتقال الوطنيين فاعتقلت « عبد الرحمن فهمى » و « مكرم عبيد » و « محمود فهمى النقراشى » رغم ما للاولين من حصانة برلمانية ورغم عدم وجود الأحكام العرفية (١٢٤) . ثم تتابعت عمليات القبض على أعضاء مجلس النواب (١٢٥) . أما المجلس نفسه فقد صدر مرسوم بتأجيل انعقاده شهرا ثم صدر مرسوم بحله والدعوة لاجراء انتخابات جديدة بعد شهرين (١٢٦) وقبل هذا كان « صدقى » قد عين وزيرا للداخلية ، وكان الغرض من ذلك « تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات » وقمع حركات المقاومة الشعبية . وفى هذا برز اصبع الدستوريين فى الأزمة « باشتراكهم فى الوزارة التى سلمت للانجليز بجميع مطالبهم » (١٢٧) .

والواقع أن تعيين « صدقى » وزيرا للداخلية ، قد جاء بعد أيام قليلة من تصريح « زيور » للمندوب السامى بعزمه على سحق الزغلوليين ، فقد أرسل «اللنبى» برقيته فى هذا الشأن الى «تشمبرلين» فى ٥ ديسمبر ١٩٢٤ (١٢٨)

---

(١٢٢) يونان لبيب . المصدر السابق ص ٢٨٣ .
(١٢٣) نفس المصدر .
(١٢٤) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٠٢ .
(١٢٥) نفس المصدر .
(١٢٦) يونان لبيب . تاريخ الوزارات . ص ٢٧٩ .
(١٢٧) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .
(١٢٨) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٨٣ .

وفى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ عين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية محل « زيور » نفسه (١٢٩) . وهو ما يجعلنا نذهب الى القول بأن التعيين جاء وفق توجيهات الاحتلال فصدقى أولا من أقطاب الأحرار الدستوريين أصدقاء الانجليز ، وثانيا هو رجل مشهور له بالقدرة على القمع والتآمر كما كان عليه الحال أثناء وزارة « عدلى » وثالثا وهو الأهم أن « صدقى » أحد بانى تصريح ٢٨ فبراير . ويقول « مارلو » مصداقا لما قلناه ان دار المندوب السامى شجعت « زيور » على توسيع قاعدة وزارته بضم الأحرار الدستوريين اليها . ولكن « عدلى » و « ثروت » و « محمد محمود » لم يكونوا على استعداد للاشتراك فى العمل الحساس الدقيق — فى ذلك الوقت طبعا — وهو قتال الوفد من ناحية ومقاومة املاء القصر والمندوب السامى من ناحية أخرى ، على ان رجلا واحدا فى حزب الأحرار شعر بقدرته على ذلك وهو « صدقى » فقبل الوزارة وحل مجلس النواب وخاص ادارات الأقاليم من أعداء الاحتلال — ووضع اتباعه مكانهم قبل أن يستعيد الوفد الهجوم وكان « صدقى » فى الواقع هو رئيس الوزراء الحقيقى (١٣٠) .

وسارع الملك كذلك الى توطيد سلطانه فى هذا التشكيل الرجعى الجديد فسعى الى تأسيس ما عرف باسم « حزب الاتحاد » الذى تكون فى يناير ١٩٢٥ كوليد « لارادة السراى » حسب قول « الرافعى » وضم بعض المنفصلين عن الوفد وكان « حسن نشأت » رئيس الديوان هو موجهه الحقيقى كما كانت الادارة تسنده وتجمع له الأموال والرجال (١٣١) .

وروى « حسن نشأت » قصة نشأة الحزب فقال « ان بالبلاد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريين . وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصـــل الى مقاعد الحــكم ، حتى لقد ظن البعض وقتئذ ان الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما ، ولكنهم ثبتوا « وبدأوا يكسبون الرأى العام » فلو كسبوا الانتخابات لاستأثروا بالحكم ولبقى القصر ينظر الى هــذا كله وليس له من الأمر شىء . فتألف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، القصد به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصــلحة البـــلاد ، من غير حاجة الى حــل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة (١٣٢) .

كان هدف تكوين الحزب الجديد اقامة تحالف من نوع جديد ، يمثل فيه الملك بقوة الحزب السياسى ، الذى ظن انه قد يغنيه عن اجراءات مكشوفة ضد

---

(١٢٩) فؤاد كرم : المصدر السابق ص ٢٧٠ .

(١٣٠) Marlowe, J., Op. Cit. pp. 272-273.

(١٣١) الرافعى : المصدر السابق ص ٢١٢ — ٢١٤ .

(١٣٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٢٣ .

الدستور وليستطيع الملك أن يقيم به توازنا مع الحزب الرجعي الآخر ، وبما ان هذا التحالف كان مقصودا به ضرب القوى الوطنية فقــد رحب الأحرار الدستوريون بالحزب الجديد وقالوا : انهم يرجون له التوفيق فى عمله والمساعدة فى دائرته « على تنظيم الجهود العامة فى مصر • وأول هم للأحزاب السياسية هو هذا التنظيم للجهود العامة » (١٣٣) • ويعنى ذلك ان ليس هناك مشكلة عدوان على الدستور ولا احتلال هناك ولا يحزنون ! ومن هنا اعتبر الانجليز هذا الحزب الجديد « همزة وصل بين جميع المعارضين للوفد » حسب ما عبرت « التيمس » التى أضافت : لا فرق بين الاتحاديين والدستوريين فمن المنتظر اتحادهما والأمل معلق الآن على خذلان الوفد فى الانتخابات (١٣٤) • وبدأت أيدى الادارة بمباركة الانجليز ، تعمل فى بنادر الريف وقراه ، تجمع الجماعات وتحض الناس على الالتحاق بهذا الحزب الجديد يرغبونهم فيه بالطعن على الوفد ورجال الوفد وزعماء الوفد • ثم تنشر الرسائل فى الصحف الحكومية وما اليها متضمنة أنباء هذه الاجتماعات كأنها عقدت من تلقاء نفسها وبغير تدخل رجال الادارة » (١٣٥) •

واستعدت الرجعية للانتخابات ، وبغية عزل الجماهير الشعبية عنها وعزل القوى الوطنية ، عادت الرجعية من جديد الى قانون « أصحاب المصالح الحقيقية » الى قانون الانتخاب الذى وضعه « يحيى ابراهيم » فى حمى السراى والاحتلال • وعينت الحكومة موعدا للانتخابات الثلاثينية • كما اتخذت الاجراءات العديدة كى تحول دون الانتخابات وأن تجرى فى حرية أو نزاهة ، ثم أجلت الانتخابات نفسها خلافا لما نص عليه الدستور وبدعوى القوة القاهرة (١٣٦) •

وراح « اسماعيل صدقى » يركز جهوده ، فذكر من عينهم فى الأقاليم بأن بقاءهم رهن بخسارة الوفد ، وكادت تبوء جهوده بالفشل فقد قصر حزب الأحرار نشاطه الانتخابى على صالونات القاهرة والاسكندرية (١٣٧) •

وفى الواقع أن نشاط « الأحرار » كان متجها الى ما يشبه عمليات غسيل المخ للمثقفين وتضليلهم فنجد « عبد العزيز فهمى » يتكلم عن « عدم تجاهل المحسوس ووضع أسباب الاتفاق مع الانجليز على قاعدة استقلال مصر والسودان مع احترام مصلحة الانكليز » و « أن لا يغيب عن نظرنا وضع السودان من مصر فالمحافظة عليه ضرورية » وكيف ؟ بحماية مياه النيل وثانيا بالدفاع عن مصر ضد كل مغير » وعلى ذلك يجب أن تكون سياستنا الائتلاف مع الانكليز

---

(١٣٣) أحمد شفيق الحولية الثانية ١٩٢٥ • ص ٢٥ •
(١٣٤) نفس المصدر : ص ٢٨ •
(١٣٥) نفس المصدر : ص ٢٥ •
(١٣٦) أحمد شفيق الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٣٠ ــ ٣٥ •
(١٣٧) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 273-274.

لفائدة الطرفين » (١٣٨) • ويعني ذلك ان « فهمي » يقول بعدم تجاهل الاحتلال « المحسوس » كأمر واقع وأن نسلم له أمر مصر والدفاع عنها ، وحتى يقوم الانجليز بحماية مياه النيل يجب أن نسلم السودان أيضا !!

وأما رأى « فهمي » فى الانتخابات وادارتها فانها يجب أن تكون على قاعدة من لهم مصلحة في حسن سير البلاد وهم « أصحاب الأملاك وأرباب الشهادات العلمية وليس المتعلمين فحسب ؟ ــ مع تعدد الأصوات بحسب درجة الثروة والعلم » (١٣٩) • (كذا !!) وتكلم « صدقى » على نفس اللحن الرجعي ، فاتهم مناصرى الحركة الوطنية بالغوغائية ! وانهم سياسة التشدد فى المطالب الوطنية بجلب الأخطار على البلاد ؟ فهى قد « نزعت من الأجانب والانكليز اطمئنانهم الى وجود الأمان واللياقة الاستقلالية فى المصريين » ويعنى هذا ألا يكون المصرى كامل اللياقة للاستقلال الا بخضوعه للاحتلال ــ أما الديمقراطية ــ في رأى صدقى ــ فقد أضاعت « سلطة الآباء ورؤساء العشائر على أولادهم وأفراد عائلاتهم » (١٤٠) •

وكتب « سعد زغلول » في ٩ و ١٠ مارس ١٩٢٥ يصف كيف تجرى الانتخابات عن طريق القمع الادارى وقسوة السلطة بجنودها « ورجالهـــا وسجونها » وتوزيع قوات الجيش والبوليس فى يوم الانتخاب وتعقب مرشحى الوفد والقبض على كل من يخالف الحكومة (١٤١) • ويقول أحد الباحثين بحق : « ولعل أغمض انتخابات عرفتها مصر كانت تلك التى جرت ابتداء من ١٢ مارس عام ١٩٢٥ ولم تظهر نتيجتهـــا الا عند انتخاب رئيس مجلس النواب الجديد بعد ذلك بأكثر من عشرة أيام » • وخلال ذلك كانت الصحف انجليزية أو مصرية نضرب أخماسا فى اسداس وكتب المندوب السامى مرة ان خصوم السـعديين قد فازوا ثم عاد يقول « ان المجلس الجديـــد ينقسم قسـمين متساويين » (١٤٢) •

وكان المندوب السامى قد كتب برقية سابقة الى حكومته بناء على ما أذاعته وزارة الداخلية فى ١٢ مارس مساء عن فوز الحكومة « بالأغلبية فى الانتخابات ولذلك تقرر استمرارها فى الحكم » ويؤخذ من هذا البلاغ ان السعديين قـد حصلوا على ١٠١ من المقاعد ومجموعها ٢٢٦ (١٤٣) •

وكان الغموض الذى أحيط بنتائج الانتخابات مقصودا ، فقد كتب « سعد

---

(١٣٨) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٥٢ •

(١٣٩) نفس المصدر •

(١٤٠) نفس المصدر : ص ٢٥٧ ــ ٢٦٢ •

(١٤١) مذكرات سعد زغلول : ك ٤٨ ص ٢٧٩٧ ــ ٢٨٠١ •

(١٤٢) يونان لبيب . المصدر السابق ص ٢٨٧ •

(١٤٣) أحمد شفيق : الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٢٩٣ •

زغلول » يقول : ان نتائج الانتخابات قد ظهرت فى ١٥ مارس وفاز الوفد فيها حتى ذلك التاريخ بمائة وستة عشر مقعدا . ولم يبق الا ست دوائر للاعادة وقال سعد : ان الوزارة تعلم بالنتيجة الحقيقية ، ولكنها تزعم بفوز الوفد بمائة وواحد من المقاعد وتشيع ذلك حتى تؤلف الوزارة كما تهوى كما أنها تأمل فى كسب بعض الوفديين أو حل مجلس النواب اذا ظهرت أغلبية للوفد (١٤٤) .

وعقب انتهاء الانتخابات قدم « زيور » استقالته الى الملك وذكر فيها : ان وزارته التى تولت الحكم لانقاذ البلاد من المصاعب الخطيرة التى تهدد كيانها السياسى . قد أتمت مهمتها « فأصبحت العلاقات مع انجلترا عادية وتوطدت سلطة الحكومة وعاد السكون الى نصابه ، وخلصت البلاد بواسطة الانتخابات العامة من نير حزب سياسى كان يضغط عليها » ثم قال زيور : ان الانتخابات قد أظهرت نتيجة جديدة تماما سواء فى توزيع نسب الأحزاب أو فى طبيعة الرجال الذين أقصاهم الناخبون أو الذين « دعتهم الأمة لتمثيلها » « كل ذلك لما يسمح اليوم بأن تعهدوا جلالتكم فى الحكم الى وزارة برلمانية » (١٤٥) .

وفى ١٣ مارس (نفس اليوم لاستقالة زيور) صدر الأمر والمرسوم الملكيان بتشكيل الوزارة الجديدة التى عهد الملك الى « أحمد زيور » أيضا بتشكيلها (١٤٦) .

وفى ٢٢ مارس ١٩٢٥ اجتمع مجلس النواب الجديد وفاز « سعد زغلول » برياسة المجلس . ويقول « عبد العزيز فهمى » : « ما كادت تلك النتيجة تظهر حتى غضب الانجليز وبعثوا الى الملك فؤاد انذارا يطلبون فيه حل مجلس النواب فورا . فلما علم زيور باشا بهذا الانذار لم يسعه الا أن يقدم استعفاءه للملك ، ولكن الملك بصر زيور باشا ووزارته بحرج الموقف ، وما كانت عليه البلاد فى ذلك الحين خصوصا والانجليز ينحفزون لوضع يدهم على مرافق البلاد بالقوة . فلم تجد وزارة زيور باشا من الوطنية ولا من المروءة ، أن تترك الملك فى هذا الظرف العصيب ، بل واضطرت لحل المجلس تفاديا من الخطر » (١٤٧) .

ولم يكن هذا التبرير القارح من « عبد العزيز فهمى » الا لأنه واعضاء حزبه ، قد صاروا أعضاء فى التشكيل الجديد لحكومة « زيور » ، وبعد أن اطمأنوا الى رسوخ أقدامها فى الاستبداد . فقد ضمت الوزارة الجديدة ،

---

(١٤٤) مذكرات سعد . ك ٤٨ ص ٢٨٠٢ ـ ٢٨٠٤ .
(١٤٥) فؤاد كرم : المصدر السابق ص ٢٧١ .
(١٤٦) المصدر السابق : ص ٢٧٢ .
(١٤٧) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥١ .

أعمدة حزب الدستوريين فصار رئيسهم « عبد العزيز فهمي » وزيرا للحقانية وسكرتيرا للحزب ، ومحمد علي علوبة وزيرا للأوقاف، وتوفيق دوس أحد قادتهم وزيرا للزراعة ، بجانب أربعة أخرين من حزب الاتحاد (١٤٨) فضلا عن « اسماعيل صدقي » الدستوري والملكي معا ! غير « زيور » رجل الانقلاب والملك وهذه « التوليفة » الرجعية هي من ارتكب وزر الاعتداء مرة أخرى على الدستور والحياة النيابية • وعاد أصدقاء الاحتلال والملك يروجون للاحتلال فتكلم « عبد العزيز فهمي » عما أسماه « برامج الثقة » للتحبب الى الانجليز بالسكينة والهدوء « والاهتمام بمصالحنا الحقيقية » وبسط النظام ؟! وتكلم أيضا « يحيى ابراهيم » ـ الذى أسقطته الجماهير فى أول انتخابات برلمانية ـ رئيس حزب الاتحاد فقال : انه لا يخالجه « شعور عدائي سياسي على الاطلاق » وأن حزبه يسعى الى الاستقلال « بالسعي الى جعل البلاد أهلا للاستقلال » (١٤٩) • والاعجب من كل ذلك . ولا عجب أن نجد الحزب الوطنى ـ حزب الجلاء والدستور والسودان والملحقات ! ان نجد هذا الحزب مشاركا فى دعم التحالف الرجعى فيصرح رئيسه « للتيمس » : بأن حزبه لم ينس وزارة سعد ومظالمها ، وأنه وان لم يشترك فى وزارة « زيور » لكنه لا مانع من تأييده وخاصة فى الداخل « وأن نواب الحزب الوطنى سيقاومون كل محاولة يراد منها اسقاط الوزارة » دون مصلحة وطنية تستدعى اسقاطها (١٥٠) •

ولا ندرى ما هي المصلحة الوطنية التى كان ينتظرها « حافظ رمضان » أكثر مما ذكره « الرافعى » أحد قادة الحزب الوطنى بأن « زيور » وحكومته سلموا بمطالب الانجليز كلها وحلت مجلس النواب لأنه وقف موقفا مشرفا ورفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية التى قبلتها حكومة « زيور » جميعها (١٥١) •

وربما يفسر موقف الجناح المسيطر ـ وقتها وبعدها ـ على الحزب الوطنى بقيادة « حافظ رمضان » علاقاته المشبوهة مع الخديو السابق الذى كان يعمل على استعادة عرشه بكل الوسائل حتى عن طريق الانجليز (١٥٢) •

وفى نهاية الأمر فقد أكد التحالف الرجعى الذى ضم الملك وحزبه الاتحادى والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، أكد هذا التحالف أنه أداة فى سياسة ٢٨ فبراير • فما كانت القوى الرجعية تستهين هذه الاستهانة كلها وتستخف هذا الاستخفاف كله بالدستور وتكتب القوانين من جديد الا لأن البلاد يحتلها

---

(١٤٨) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٨٠ •

(١٤٩) احمد شفيق . المصدر السابق ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ •

(١٥٠) المصدر السابق : ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ •

(١٥١) الرافعى : المصدر السابق ص ٢١٠ ـ ٢١١ •

(١٥٢) محمد أنيس . صفحات مجهولة من التاريخ المصرى • كتاب روز اليوسف العدد الثانى ابريل ١٩٧٣ • ص ٤٣ ـ ٥٨ •

الجنود البريطانيون حسبما قال « سعد زغلول » الذى أضاف : انما « زيور » « وصدقى » ما هما الا آلتان : ولكن الانجليز هم الذين يقبضون بأيديهم على كل شىء (١٥٣) . وكما قال « شفيق غربال » : ان « الذى حدث هو اعتبار البرلمان المصرى الأول وماجرى فيه مسئولا عن نكبة الانذارات والمطالب الانجليزية بعد قتل السردار . ولا أعتقد أن الذين أعلنوا الحرب على الحياة النيابية كانوا مؤمنين حينئذ بصدق تلك الدعوى » . « انما هو شىء يجارون فيه السلطات البريطانية التى لم تحتمل خطط ذلك البرلمان وموقفه منها » (١٥٤) .

---

(١٥٣) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٧ .

(١٥٤) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٦١ ــ ١٦٢ .

انهيار جبهة الرجعية وقيام الحكومة الائتلافية

بدأ انقلاب « أحمد زيور » انقلابا ملكيا صرفا ، اهتبل فيه الملك فرصة مؤامرة مصرع السردار ، ليرسي دعائم حكومة ملكية ، ويبدأ في تكوين حزب خاص . غير ان الاحتلال الذى كانت سياسته دائما ، منع الملك من زيادة سلطاته الأوتوقراطية ، حفاظا على توازن الحكم مع الطبقة والفئات الرجعية الأخرى الصديقة للاحتلال ، ولحفظ التوازن في البلاد بشكل عام . وقد أراد الاحتلال منذ انقلاب « زيور » ـ وكما سبق لنا الايضاح ـ أن يوسع من قاعدة الحكم فضم اسماعيل صدقى الى الوزارة كما انضم بعد ذلك ممثلو الدستوريين ، فضمنوا تأييدا رجعيا للحكومة . وكان الملك يرى في تكوين « حزب الاتحاد » ما يقيم توازنا مع خصومه ، كما أمل في هذا الحزب أن يقيه عثرات التدخل المكشوف ضد الدستور ، لكن الملك فشل في هذا ـ كما بينا أيضا ـ فلم تفلح الاجراءات الادارية كما لم يفلح القمع وتغيير قانون الانتخاب في تمكين الرجعية والأوتوقراطية من الفوز . واضطر الملك مرة أخرى الى الاعتداء على الدستور ، فصدر في ٢٦ مارس ١٩٢٥ ـ وبعد حل مجلس النواب للمرة الثانية ـ مرسوم يقضي بوقف عملية الانتخاب ، وبدعوى ان قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيلا صحيحا ، وأن الوزارة تزمع وضع قانون جديد يكفل للأمة التمثيل الصحيح (١) .

ورغم ان الدستوريين تنصلوا من تبعة هذا القانون حين صدوره ، أو من تبعة تعطيل الحياة النيابية (٢) . الا أن بقاءهم هذا الوقت الطويل في الحكم ، والحياة النيابية معطلة ، فضلا عن تصريحات زعيمهم « عبد العزيز فهمى »

---

(١) لاشين : سعد زغلول ص ٤٤٧ .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

آنذاك بضرورة تعديل قانون الانتخاب لصالح الأثرياء ومن أسماهم اصحاب الشهادات العلمية ، بل تصريحات كل أقطاب الحزب من « فهمى » الى « توفيق دوس » حتى علوبة حين قاموا بزيارة محكمة الاستئناف فصرح رئيسهم « فهمى » بأن الدستور « أظهر أنه ثوب فضفاض » ولا بد من أن لا يتساوى العـــالم والجاهل فى حق الانتخاب (٣) • هذه التصريحات المستمرة مع استمرار بقاء هؤلاء فى مقاعد الحكم بلا برلمان ، أو سريان لأحكام الدستور ، انما تؤكد تبعتهم الكاملة عما تم ولا يبرئهم تنصلهم من بعد • وتؤكد الوثائق المصرية أن العبث فى الانتخابات والحياة النيابية قد تم تحت رعاية الدستوريين وقطب الأحرار « اسماعيل صدقى » ففى اجتماع مديرى المديريات تحت رياسة وزير الداخلية صدقى — والذى بحث موضوع التعديلات المراد ادخالها فى قانون الانتخاب قال الوزير : « الفكرة متجهة الى اشراك الكفايات وذوى المصالح والنـاضجين فى الرأى اشراكا يمكنهم من عدم تغلب الطبقـات الاخـرى غير المسئولة وذلك بعدم تخويل هؤلاء حق الانتخاب » (٤) ثم يناقش « التقرير » السابق الخطة المتبعة من مديرى المديريات تجاه العمد والمشايخ غير الموالين فى الانتخابات الماضية ، وطرق التخلص منهم ، كما يذهب الى توحيد جهود الادارة لدعم مرشح واحد بدلا من خطر المنافسة ، وذلك باتفاق الأحزاب على الاستنارة برأى المديرين (٥) •

وكما نرى فان وزير الداخلية قد ناقش مسألتين هما عزل الطبقات غير المسئولة يعنى أغلبية الشعب العظمى ولم يكفه هذا فناقش خطة التدخل الادارى فى الانتخابات •

والحقيقة أن حكم « زيور » قد ساد فيه الجو الخانق للحريات أشبه بجو الأحكام العرفية ، فقبض على الكثير من « الأبرياء » وزج بالناس فى السجون لأقل الشبهات (٦) •

ومن هذه الاجراءات « الزيورية » القانون رقم ٥٠ الذى صدر بموجبه منشور الى حكمدارية القاهرة أباح لضباط ودوريات الأمن ، أن تستوقف كل سائر فى الطريق أو راكب تسأله أو تسوقه الى الشرطة ، اذا ما رأوا بياناته غير كافية ، كما أباح المنشور لرجال الأمن أن يفتشوا الناس بدقة ، وبررت الحكومة صدور القانون بعد تطبيقه بوقت طويل بأنه صدر لحماية البلاد من مروجى المخدرات والعابثين بالآداب (٧) •

---

(٣) احمد شفيق : الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٣٢٨ — ٣٢٩ •
(٤) تقارير الأمن : مركز وثائق وتاريخ مصر •
(٥) نفس المصدر
(٦) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٥٠
(٧) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٨٧٣ — ٨٧٨ •

ومن خلال هذا الارهاب كانت سلطة القصر تستشرى « حتى صار وكأنه كل شيء في البلاد له السلطان ، وله الحكم وله الأمر في الجليل والدقيق من شئونها . فقد أصبح هو مصدر التعيينات في جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة في وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر الا بوحى منه ، وكانت هذه التعيينات هي وسيلة القصر في مكافأة أنصاره ، فملئت الوظائف بالمحاسيب والوصوليين ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات في انشـاء السفارات والقنصليات في بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ولا لمصر فيها مصلحة ، أو لها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار » (٨) .

وكانت زيادة سلطة الملك ، وتقوية نفوذ حزبه ، على حساب الأحـرار الدستوريين نفوذا وحزبا « فتراجع الى الصف الثانى » وبدأ في انتقاد السياسة المالية ، والسياسة ازاء الحياة النيابية وتعطيلها (٩) . وبدا الصدام محتوما بين الحليفين ، وسرعان ما نشأت الأزمة بينهما حول الكتاب الذى أصدره الشيخ « على عبد الرازق » في عام ١٩٢٥ عن « الاسلام وأصول الحكم الذى دلل فيه على أن الخلافة ليست من أصول الاسلام في شيء ، وهو رأى بدا وكأنه تعريض بما كان يتردد وقتها » عن رغبة فؤاد في نقل الخلافة الى القاهرة (١٠) . ويقول « هيكل » بصدد موضوع الخلافة انه بعد انتهـاء السلطنة العثمانيـة كدولة للخلافة ، قامت في الهند وغيرها من البلاد الاسلامية هيئات تريد للخلافة أن تكون في دولة قادرة على الدفاع عنها « وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة في مصر ، كما قيل ان في بعض البلاد الاسلامية اتجاها الى أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها » وغير ذلك ، وتزايدت الأقاويل التى ساعد عليها صدور كتاب الشيخ على عبد الرازق (١١) .

ومهما يكن من أمر فان الملك رأى في فكرة الخلافة ما يؤكد نفوذه الواسع في العالم الاسلامى الأمر الذى يعكس نفوذا له بالداخل على حساب الحـكم الدستورى (١٢) . وهو ما قد يرى فيه الدستوريون مزيدا من اعلاء سلطاته المطلقة التى بدأوا يتصدون لها ، ثم أكدوا ذلك بعمل فكرى حين صدر هذا الكتاب . فقد كان « على عبد الرازق » من أسرة عبد الرازق التى تعد « من الأساطين التى يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين » (١٣) . ومن ناحية أخرى فقد رأى « حزب الاتحاد » الذى كان تحالفه مع الدستوريين لضرب

(٨) رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٥٨١ .

(٩) نفس المرجع : ص ٥٨٢ .

(١٠) يونان لبيب : تاريخ الوزارات . ص ٢٨٨ .

(١١) محمد حسين هيكل . مذكرات في السياسة . الجزء الأول . ص ٢٣١ .

(١٢) رمضان . المرجع السابق ص ٥٨٣ .

(١٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابق : ص ٢٣٣ .

الوفد وعودة الحكم الفردى لصالح الملك (١٤) . الفرصة سانحة لمضايقة الدستوريين وطردهم . فأصدر « يحيى ابراهيم » رئيس الوزراء ورئيس حزب الاتحاد ، بعد ان استصدرت الحكومة أمرا بطرد الشيخ على عبد الرازق من هيئة كبار العلماء ، أصدر تعليماته الى « عبد العزيز فهمى » وزير الحقانية ورئيس حزب الأحرار ـ بفصل الشيخ « على » من وظيفته المدنية ، وأدى هذا الى صدام بين « يحيى ابراهيم » و « عبد العزيز فهمى » وطرد الأخير من الوزارة (١٥) • وفهم الدستوريون الاشارة . فاستقال « توفيق دوس » كما استقال « علوبه » وبعث « اسماعيل صدقى » باستقالته من فيشى • وأعربت الدوائر السياسية ، والرأى العام . والصحافة الانجليزية ، عن قلقها بشأن هذه التطورات • وكانت « التيمس » أشدها قلقا ، بأن حرمت الوزارة من رجلها القوى وهو « اسماعيل صدقى » ، الذى يحرمها بالتالى من وجود ند قوى لنشأت زعيم الاتحاديين • وأوضحت « التيمس » ان حزب الاتحاد قد زاد من نفوذه بطرق وأساليب تعرضت للانتقاد وأن الدستوريين قد زادت شكاواهم من اعلاء دولاب الادارة البيروقراطية فى البلاد (١٦) •

من جهة أخرى كان الدستوريون قد فقدوا نصيرهم فى شخص « اللنبى » ، فقد استقال وخلا بذلك الجو للقصر للانفراد بالدستوريين وضربهم ، واستغل الوفد الفرصة للدعوة الى ما أسماه الأرض المشتركة بينه وبين غيره ، ودعا الى التآزر ضد الرجعية وانتهاك الحريات ومواجهة الخطر الأوتوقراطى (١٧) •

السراى وقضية مصرع السردار :

وأما الاحتلال فان الاستياء الذى أبداه لطرد أصدقائه من الحكم لم يكن جديدا فقد بدأ يظهر بعد استقالة « اللنبى » فأبلغ الانجليز الملك عن شدة استيائهم من نشأت وتدخلاته • وكانت دار المندوب السامى ترى أنه لا بد من حدوث حدث كبير ازاء السراى بعد وصول المندوب السامى الجديد (١٨)

ويبدو أن الانجليز قد ضاقوا ذرعا بتصرفات الملك واستشراء نفوذ القصر فبدأت اتصالات بين ممثل دار المندوب السامى وبين « أمين يوسف » أحد رجال « سعد زغلول » ورأى الانجليز أن من الأوفق اتفاق « زغلول » مع « عدلى يكن » و « محمد محمود » لأن فى ذلك خيرا آكيدا وأن « زغلول » هو موضع تقدير الانجليز (١٩) •

---

(١٤) لاشين : المرجع السابق : ص ٤٥٢ •
(١٥) يونان لبيب • المصدر السابق ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ •
(١٦) أحمد شفيق • المصدر السابق ص ٨٠٩ ـ ٨٢٠ • •
(١٧) رمضان : المرجع السابق ص ٥٨٨ •
(١٨) مذكرات سعد زغلول : كراس ٤٩ ص ٢٨٤٢ ـ ٢٨٤٣ •
(١٩) مذكرات سعد . ك ٤٩ ص ٢٨٤٢ ـ ٢٨٤٣ •.

وينسب بعض الباحثين هذه السياسة الى « الخطة التي سار عليها سعد زغلول والوفد خلال هذه الفترة العصيبة » وهي خطة اعتدال ومسالمة » تجاه بريطانيا وممثليها في مصر » أصبحت « تشكل الخط السياسى الأساسى للوفد وسعد زغلول شخصيا » ويقول الباحث ان هذه السياسة ستظل هى سياسة « سعد » خلال الفترة الباقية من حياته (٢٠) .

ولكن ذلك لم يكن صحيحا فان الباحث يغفل فى تحليله التناقضات التى بدأت تتفاقم داخل الهيئة الحاكمة . كما أن الانجليز قد حامت شبهاتهم حول «نشأت» ودوره فى مصرع السردار فقد علم «سعد زغلول» من «عبد القادر حمزة» أن «كين بويد» يبحث عن أدلة ضد «البيلى» ، و «نشأت» وأما المدعو « اسماعيل شيرين » قال بأن وزير الحقانية ، يريد حبس « البيلى » وأن الانجليز بداوا يشكون فى «طاهر نور» النائب العام ، ويتوهمون أن له ضلعا مع السراى — فى اخفاء قاتل السردار — ويؤيد هذا مانشرته المقطم فى ١٦ يونيو ١٩٢٥ من اختلاء «هيوز» المفتش بالنيابات «بشفيق منصور» و«محمود اسماعيل» فى حكمدارية البوليس فترة غير قليلة . (٢١) وكان معنى ذلك أن الاحتلال وقد حامت شبهاته حول السراى ونشأت يريد استخلاص المعلومات من المتهمين الاساسيين فى قضية مصرع السردار وهما «شفيق منصور» و «محمود اسماعيل» .

وهذا هو سبب تقارب الانجليز أو محاولتهم التقارب مع «سعد زغلول» اذ يقول «سعد» فى موضع اخر من مذكراته أن مسيو «كاستروا» قد زاره وأبلغه أن مستر « هيوز » يبلغك — أى سعد — أن القبض على « البيلى » أصبح فى حكم المقرر وان أحد موظفى دار المندوب يؤكد أن « هندرسون » — وهو الموظف البريطانى الكبير الذى عين موازيا لسلطة « اللنبى » — سيطلب قبل وصول « لويد جورج » أن يبعد « نشأت » عن السراى نهائيا ، وأن ثمة أملا قويا بأن يدلى « محمود اسماعيل » بما يكون عنده من معلومات بعد حكم النقض . (٢٢)

ويضيف «عبد الرحمن فهمى» فى مذكراته حول الشكوك التى أحاطت بنشأت والقصر بشأن مصرع السردار فيقول : « راجت الاشاعات فى المجالس الخصوصية بأن ليد كبير من رجال السراى شأنا فى حادثة مقتل السردار وان هذا الكبير قصد بها الحادث الايقاع بسعد باشا وحكومته . كما راجت اشاعات أخرى بوجود علاقة متينة بين حسن نشأت باشا وكيل الديوان

---

(٢٠) لاشين : المرجع السابق ص ٤٤٩ .
(٢١) مذكرات سعد : ك ٥٢ ص ٢٩١٣ .
(٢٢) نفس المصدر : ص ٢٩١٥ .

الملكي وبين بعض المتهمين ترجع من جهـة الى التآخي الماسـوني ومن جهـة اخرى الى علاقة مصلحية وبما كان نشأت وكيلا لوزارة الاوقاف وقد علمنا من مصدر ثقة جدا أن المندوب السامي البريطاني استدعى النائب العمومي طاهر نور ـ وسأله هل هناك ما يدعو الى اتهام نشأت باشا بالاشتراك في حادثة السردار فقال له النائب العمومي بصريح العبارة بأن من يتصفح أوراق التحقيق يعتقد اعتقادا جازما بأن لحسن نشأت باشا علما بسر هذه الجريمة ، ولكنه لايجد أقل دليل على اشتراكه فيها ، واشـــيع كذلك أن محمود افندى اسماعيل أحـد المتهمين كان يعتقد بأنه سيصدر عنه عفو الى اللحظة التى نفذ فيها حكم الاعـدام · وقيل كذلك أن هذا الاعتقاد هو الذى أخرس لسانه عن أن يذكر شيئا يمس نشأت باشا » (٢٣) ·

وأكثر من ذلك فان الوثائق البريطانية تؤكد تنظيم « نشأت » للماسونية في خدمة القصر كجهاز سياسي ، وأن نشأت استخدم عميلا شابا في الاغتيال السياسي وربما في قتل السردار فان نشأت رجل لا يتورع عن شيء . (٢٤)

بل ولم يكن «نشأت» متهما في مقتل السردار فحسب ، وانما كان مؤكدا اشتراكه في أحداث السودان فتذكر الوثائق البريطـانية أن نشأت هو الذى شجع حقيقة ، الهياج في الســودان . كما تشير مذكـرات «ســعد» الى مثل ذلك . (٢٥)

هذه هي الأسباب الحقيقية في رأينا التى دفعت بدار المندوب السامي في القـــاهرة لأن تسعى الى زغلول والتقرب منــــه ، والتقـريب ما بين الوفد والأحرار الدستوريين وعزم المسئولين فيها على زيارة ســعد بعد الانتهـاء من قضية السردار » . (٢٦)

وهذه الضرورة التى اوجبت على الاحتلال محاولة التعاون ، أو ربما جس نبض الوفد للموقف ضد طغيان السراى ،وتآمرها ، هى نفس الضرورة التى دفعت بحزب الأحرار الى الاتصال بسعد زغلول لقيـام لجنة من جميع الأحزاب عدا الاتحاديين لحماية الدستور (٢٧) ·

ويؤكد البعض أن اتصالات الأحرار بالوفد ـ في هــذا الشأن لم تنقطع ، وأن جـريدة « كوكب الشرق » الوفدية تبنت الدعـوة الى حـكومة ائتلافية

---

(٢٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي . محفظة ٤ ملف ٢٨ ص ٢٩٠٩ ـ ٢٩١٠ ·

(٢٤) F.O. Part CVII 407/210, Enc. in No. 9 Loraine to Henderson. Jan. 3, 1930 No 5.

(٢٥) مذكرات سعد زغلول ك ٥٢ ص ٢٩٥٢ · Ibid.

(٢٦) مذكرات سعد . ك ٤٩ ص ٢٨٤٢ ـ ٢٨٤٣ ·

(٢٧) مذكرات سعد : ك ٥٢ ص ٢٩٠٥ ·

باعتبارها « ضرورة تمليها في بعض الاحيان حكمة السياسة العليا وتقتضى بهــا الأزمات التاريخية التى تجتازها الشعوب » بالاضافه الى أن سعدا قاد بنفسه حملة واسعة في الصحف ضد وزارة «زيور» وعدوانيا المتكرر على الدستور . (٢٨)

وصول « لويد » وتفاقم ارهاب « زيور » :

وصل « جورج لويد » مندوبا ساميا خلفا « اللنبى » ، حيث أعد له قطار خاص وفرشت المحطة بالبسط الفاخرة ، وفتح له البــاب الملكى وفرشت الشــوارع المــار بها موكبه بالرمال . ووقف الجنــود ، واستقبله رئيس الوزراء بالنيابة والوزراء (٢٩) . ولم يكد المندوب السامى يستريح حتى عزم على زيارة الأقاليم ، وتفقد شئون الأهالى وحالهم بنفســه ، وكمــا أنه لم يقم بتقديم أوراق اعتماده كما كان الحال قبل اعلان الحماية (٣٠) . وقد نم سلوكه هذا عن محاولة تحديد دور القصر واظهار النفوذ البريطانى ، فيما نعتقد .

وكانت دار المندوب السامى التى اتصلت بزغلول فى فترة مبــكرة من الأزمة السياسية فى البــلاد ــ تتجه اتجاها آخر بعد تعيين لويد ، وقبيــل مقدمه الى مصر ، فقد اتصل « هندرسن » ممثل لويد عن طريق مدير شركة «روتير» «بهيكل» ورجــاه وقف الحملة على الاتحاديين حتى يصل «لويد» ولكن « هيكل » اشترط وقف حملتهم أولا وفشل الأمر (٣١) .

وفهم « اسماعيل صدقى » الأمر أكثر مما فهم « هيكل » ، فلما عاد من أوربا سعى الى اعادة الميــــاه الى مجاريها بين القصر والدســتوريين . ولعل «صدقى» كان راغبا فى هذا لانه رأى ميل «هندرسن» ممثل لويد ــ الى ذلك ، ويود لو استطاع أن يتمه قبل حضور سير «جورج لويد» الى مصر، وقد أفضى « صدقى » بما فى سريرته الى « هيكل » وقال ان الانجليز يريدون تفاهما بين الدستوريين والاتحاديين . (٣٢) وكان سر رغبة الانجليز هــــذه أنهم أرادوا الاحتفــــاظ « بزيور » حتى تقبل حــكومته النزول عن واحــــة جغبوب لايطاليا . (٣٣) «فان صداقة المسيو «موسولينى» فى الوقت الذى تتوقع فيه انجلترا نشوب خلاف بينها وبين تركيا أثمن شيء لديها.»(٣٤)

---

(٢٨) لاشين : المرجع السابق ص ٤٥٨ ــ ٤٦٠ .

(٢٩) أحمد شفيق : الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٨٤٧ .

(٣٠) نفس المصدر . ص ٨٥٤ ــ ٨٥٥ .

(٣١) محمد حسين هيكل . المصدر السابق ص ٢٤١ ــ ٢٤٢ .

(٣٢) محمد حسين هيكل . المصدر السابق ص ٢٤٤ .

(٣٣) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٦٧ ــ ١٦٨ .

(٣٤) تقارير الأمن العام : مركز وثائق وتاريخ مصر تقرير من صفحتين فى ١٢ ديسمبر ١٩٢٥

وعلى أية حال فان جهود « صدقى » والانجليز لم تفلح فى تأجيل التناقضات بين الدستوريين والملك ، فقد هاجم «عبد العزيز فهمى» الملك والقصر بشدة عند الاحتفال السنوى بتأسيس حزب الأحرار ، فقال عن « يحيى ابراهيم » انه لم يكن بالرجل ذى الشأن فى شيء مما حدث . انما كان يؤمر فى كل شيء فيأتمر - يؤمر أن يكون رئيس حزب ، فيكون رئيس حزب » ، هو أداة لاأكثر «شالوه فانشال ، وحطوه فانحط» وان نشأت هو محرك هذه الدمية. وقصمت هذه الكلمات الشديدة أية محاولات للالتقاء بين الدستوريين والاتحاديين . (٣٥)

والواقع أن وزارة « زيور » بامعانها فى خط الارهاب ، ومحاربة كل اشكال الحرية فى البلاد ، قد صعدت المقاومة ضدها . ففى ٢٧ اكتوبر أصدرت الوزارة مرسوما ملكيا ينص على أن كل جمعية سياسية لها هذه الصبغة مباشرة أو غير مباشرة بما فى ذلك نقابات العمال ، عليها أن تخطر الجهات الرسمية فى ظرف شهر من تكوينها . ويشمل هذا الاخطار عدا اسم الجمعية وعنوانها وعناوين فروعها « بيانا بأسماء جميع أعضائها الحاليين وأسماء مجلس الادارة ولجان الفروع ومحال اقامتهم .

ومنع هذا القانون هذه الجمعيات من «اتخاذ اسم من أسماء وعنوانات الجنس وكذلك الاسماء او العنوانات التى « (تنطوى) على غرض مثيراو ثورى » ، وأن تخطر الجهات بكل تغيير يتم كل ستة شهور ، ونص القانون كذلك على أنه اذا تبين من قانون الجمعية ان أغراضها أو وسائلها غير مشروعة وجب حلها . وهى تحل أيضا ، اذا شجعت على ارتكاب جناية ، او جنحة أو نشر افكار ثورية ، واذا قامت بعمل يؤدى الى اغتصاب اعمال البرلمان أو السلطة . (٣٦)» .

وقد احتجت الأحزاب السياسية : الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريون على صدور هذا القانون وقال الحزب الوطنى عن القانون بأن أية حكومة قامت فى عهد الاحتلال لم تجرؤ على ما اجترأت عليه هذه الحكومة باصدار هذا القانون .

اما الوفد المصرى فقال « بأن البلاد فى كل الظروف تمتعت بحق تكوين الجمعيات واقر الدستور هذا الحق ، وأن الحكومة ارادت باصدار هذا القانون القضاء على كل حزب معارض وخطورة القانون ليست مقصورة على الجماعات وحدها ، فقد أباح مصادرة الأموال » واعتبر الوفد صدور هذا القانون ممن لا يملك حق التشريع جريمة كبيرة » (٣٧)

---

(٣٥) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٤٥ .

(٣٦) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٨٨٥ ـ ٨٨٨ .

(٣٧) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ .

وادى تفاقم الارهاب الى تقارب الوفد والاحرار الدستوريين ، حيث خفت الحدة والمرارة بينهما، وانجه التيار الى مقاومة الديكتاتورية وانتقل الحديث من تزاور الزعماء الى التفاهم على احترام الدستور (٣٨) .

وطرحت بين الأحزاب فكرة اجتماع البرلمان بمجلسيه فى السبت الثالث من نوفمبر حسبما حدد الدستور . وتصدى « أمين الرافعى » للدعوة الى انعقاد المجلس النيابى المنحل من تلقاء نفسه تنفيذا لاحكام الدستور واستجاب لهذه الدعوة الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريون واصدروا البيانات المؤيدة ، كما أصدرت الحكومة قرارها بمنع الاجتماع . وكلفت الجيش والبوليس بالمحافظة على النظام وخرجت فعلا قواتهما فحاصرت البرلمان حتى صار كالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول اليها الا على اسنة الرماح « . (٣٩) على ان الاتفاق بين الاحزاب كان اذا منعت الحكومة الاجتماع فى دار البرلمان ، أن يقوموا بعقده فى فندق الكونتيننتال . (٤٠)

اجتماع الكونتيننتال والتحالف ضد ((زيور)) :

اتفق بين الأحزاب على أن يبيت الكثير من أعضاء الشيوخ والنواب بفندق الكونتيننتال « بعد ما وضح من منع عقد البرلمان بالقوة فى داره » . ولم يوفق وزير الداخلية فى منع الاجتماع هناك حيث لم تكن للحكومة سلطة على فندق أجنبى . فلما أصبح ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ تم الاجتماع بالفندق المذكور ، وافتتحت الجلسة صباحا على هيئة مؤتمر وانتخب « سعد زغلول » رئيسا . ثم اصدر هذا الاجتماع القرار التالى :

« تنفيذا لاحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع اعضاء البرلمان يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وارادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا بفندق الكونتيننتال وتكامل عددهم القانونى » وقرروا بالاجماع :

١ ـ الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع اجتماع البرلمان بقوة السلاح .

٢ ـ اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

٣ ـ نشر هذا القرار فى كافة الصحف (٤١) .

---

(٣٨) محمد حسين هيكل . المصدر السابق ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠ .

(٣٩) الرافعى . المصدر السابق ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩ .

(٤٠) هيكل : المصدر السابق ص ٢٥٠ .

(٤١) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٩٣٦ ـ ٩٣٧ .

ولاحظ لورد « لويد » المندوب السامي الجديد « باهتمام شديد » اجتماع الكونتنسال « لما فيه من دلالة على تجمع كل القوى (الوطنية) ضد الوزارة وما يمكن أن يترتب على هذا التجمع من مخاطر على الوجود البريطاني » وانتطر لورد « لويد » اللحظة المناسبة ليتحرك وقد جاءت هذه اللحظة بعد توقيع اتفاقية الحدود الغربية « وتسليم واحة جغبوب » لايطاليا في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، حين طالب « لويد » « فؤاد » بعزل « نشأت » وابعاده عن القصر (٤٢) .

ويذكر «سعد زغلول» أن مسئولا من دار المندوب السامي قد قابل « أمين يوسف » ـ بعد اجتماع الكونتنتال وأكد له أن « لويد » سيقابل الملك وسيطلب منه عزل نشأت نهائيا وأن يكف الملك عن التدخل في الشئون السياسية .

وأن لورد « لويد » أعد ما يلزم لقهر مقاومة الملك ، وخلعه . ثم يقول «سعد» أن « الاهرام » قد نشرت بان طرادا بحريا قام على وجه السرعه من مالطة الى الاسكندرية بسبب أمورها في مصر . وفي نفس اليوم ٢٨ نوفمبر قابل «لويد» الملك تم اجتمع الاخير بعدها بزيور » . (٤٣) وعاد «لويد» في أول ديسمبر ليقابل الملك بشأن واحة جغبوب حيث كان الملك يساوم عليها ببقاء «نشأت» غير أن «لويد» رفض ذلك بشدة .

وفي يومى ٨ ، ٩ ديسمبر تقابل «لويد» مع الملك ، وتناقلت الصحافة عربية وانجليزية هذه المقابلة ، التي كان موضوعها عزل « نشأت » وشاع أن عزله قد تم وان الملك عرض أن يعين في وظيفة أخرى . (٤٤)

وتذهب الوثائق المصرية الى ان لورد «لويد» أزعجه ان «الوفد المصرى» قد اغتنم فرصة الشقاق بين خصومه الذي جدد انتعاش الوفد بعد اجراءات الارهاب في عام ١٩٢٥ فعاد الى دعوته في الاثارة ، لهذا عزم اللورد «لويد» أن ينتهي من « نشأت » الذي كان السبب في الشقاق بين خصوم «حزب الاستقلال» فضغط على الملك بشدة لعزل « نشأت » وأذعن الملك (٤٥) . وتضيف الوثائق المصرية كذلك « ان تحدى نشأت باشا سلطة انجلترا لم يقتصر على سياسة مصر الداخلية بل انه ذهب الى الاشارة بايقاف « اقرار الحكومة المصرية على الاتفاق الانجليزى الايطالي لوضع حدود غربية جديدة » (٤٦) .

---

(٤٢) يونان لبيب . المصدر السابق ص ٢٩٢ .
(٤٣) مذكرات سعد زغلول . كراس ٥٢ ص ٢٩٤٨ .
(٤٤) نفس المصدر : ص ٢٩٤٩ ــ ٢٩٥٢ .
(٤٥) تقارير الأمن العام . تقرير مؤرخ ١٢ ديسمبر ــ المصدر السابق ــ .
(٤٦) نفس المصدر .

كان «لويد» بعزله «نشأت» يرغب في عودة الاتصال من جديد بين الاتحاديين والدستوريين «وضرب تجمع القوى المناهضة للوزارة» . (٤٧) فقد كان المندوب السامي الجديد يعلم مما كتبه «هندرسون» ـ القائم بعمل المندوب ـ الى «تشمبرلين» ان الدستوريين ينظرون الى «نشأت باشا باعتباره اكثر خطرا عليهم وعلى الدستور من سعد باشا زغلول لاسيما أن الاخير مسن وان عامين أو ثلاثة من حكمه سوف تكون قطعا أفضل من أســـاليب نشأت الميكافيلية» . (٤٨)

لذلك تصور «لويد» أنه وقد نجح في عزل «نشأت» ، قد نجح أيضـــا في ازالة العقبة التي كانت تحول بين الدستوريين والاشـتراك في الوزارة وضرب التجمع الجديد . لقد كان «لويد» من غلاة الاستعماريين ، وطموحا اعتمد ليبلغ مكانة عالية في مصر على « الخيلاء وأبهة المظهر ، وصفاقة الوجـه وعلى الانقسام بين الزعماء واتجه « لويد » وفق سياسته هذه ، وهي تطبيـق لسياسة ٢٨ فبراير ان يترك « طـرفي المعركة الدسـتورية فيمـا همـا فيـه » (٤٩) .

ولم تفلح خطة «لويد» في ضرب التجمع الذي قام من أجل الدستور ، اذ فتح اصدار الحكومة لقانون الانتخاب الجديد في ٨ ديسمبر البـــاب الى تقارب أكثر بين المعارضين . ونص القانون الجديد على الانتخاب وفق نظـــام الدرجتين واشترط نصابا ماليا للمندوبين الناخبين (٥٠) .

وأصدرت الاحزاب المعارضة جميعها بيانات تندد بالقانون وتدعو الى استمرار البرلمان الحاضر والتعاون ازاء الاستهتار بالدستور . (٥١)

وبادر « الــوفد المصري » فدعا الأحـزاب ـ الوطني والأحـرار ـ الى حفل للشـاي بالنادي السعدي لتأكيد التفاهم وانقاذ الدستور . (٥٢) وكان الوفد بهــذه المبادرة مدركا لخطـة الاحتــلال السياسية الذي أزعجه اتفـاق الأحزاب الثلاثة ، الذي نشأ عن خطأ « نشأت » الذي فصــل الاتحاديين عن الدستوريين . وقال «سعد زغلول» بصدد ابعاد «نشأت» انها لعبة سياسية لفصم عرى الاتحاد بين الاحزاب ودعا «سعد» محالفيه الى اليقظة . (٥٣)

---

(٤٧) يونان لبيب المصدر السابق ص ٢٩٢ .

(٤٨) نفس المصدر : ص ٢٩١ .

(٤٩) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(٥٠) الرافعي : المصدر السابق ص ٢٤٥ .

(٥١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ .

(٥٢) الرافعي : المصدر السابق ص ٢٥١ .

Marlowe, J., Op. Cit., pp. 274-277.

(٥٣) تقارير الأمن العام : المصدر السابق تقرير مؤرخ ١١ ديسمبر ١٩٢٥ .

وتقدم التحالف خطوة كبيرة الى الامام اذ تالفت في يناير ١٩٢٦ لجنة ضمت ممثلى الاحزاب الثلاثة واتفقوا على عقد مؤتمر وطنى ووقع عن الوفد سعد والنحاس وبركات ومرقص حنا وغيرهم كما وقع الاتفاق ممثلو الحزب الوطني والدستوري · ومجمل هذا الاتفاق : اصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات . وعقد مؤتمر وطني عام يضم الشيوخ والنواب وأصحاب الراى فى البلاد . وصدر بيان بالفعل دعا الشعب الى مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة اجراءها على أساس القانون الجديد وطالب البيان كذلك بعقد المؤتمر الوطنى العام . (٥٤)

وتشير الوثائق المصرية الى أن زعماء الاحزاب المؤتلفة ، قد قرروا السكوت «سلميا» فى انتظار ما يقرره المندوب السامى ، فان لم يرضخ لشروطهم « بدأوا العمل جليا فى مواجهته فى شخص الحكومة الحاضرة » وهم يعتبرون الآن أن المناوىء الظاهر والخفى لهم انما هو اللورد «لويد» لا غيره (٥٥) ·

وفكر زعماء الأحزاب ازاء رفض دعوة البرلمان الى الانعقاد في « فكرة حمل الموظفين على الاضراب اثناء عملية الانتخاب» . (٥٦)

وقد بدأت بالفعل بوادر هذه الخطة الجديدة للأحزاب لمقاطعة الانتخابات المقبلة باحكام وتدبير . فبعد صدور قانون الانتخاب الجديد ، شرعت الحكومة فى ارسال الأوراق اللازمة للمديريات لاعداد جداول الانتخاب ، فاضرب عمد «تلا» منوفية عن استلام الجداول . ولما اتصل المسئولون بالعمد مطالبين بالعدول عن هذا الموقف أو عزلهم ، أصر عشرة من العمد على موقفهم فصدر قرار بعزلهم . وقد احدثت هذه الحركة اضطرابا بالريف مما اضطر الحكومة الى انشاء نقط عسكرية فى البلاد التى قرر فيها العمد المقاطعة ، كما أرسلت « شرذمة من الجيش المصرى » وعززت بعدد اضافى من الخفراء (٥٧) · ولجأت الحكومة الى محاكمة هؤلاء العمد امام « لجنة الشياخات » كاجراء ادارى . غير أن الأخيرين بدلا من أن يذهبوا الى محاكمة العمد ذهبوا الى منازل أقطاب الوفد والى دور العمد المعزولين أنفسهم (٥٨) ·

وأكثر من ذلك فقد حول هؤلاء العمد ـ حين احالتهم الحكومة الى النيابة ـ الاتهام الى الحكومة نفسها فقالوا ان حل البرلمان بأمر ملكى لا ترضى عنه الامة وانهم يخضعون لرغبات البلاد ، وأصروا على رفض اعداد جداول

---

(٥٤) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ ·
(٥٥) تقارير الامن العام : مركز تاريخ مصر ـ تقرير مؤرخ ٥ يناير ١٩٢٦ ص ١ ·
(٥٦) نفس المصدر ، تقرير مؤرخ ١٣ يناير ١٩٢٦ ·
(٥٧) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٠٣٥ ـ ١٠٣٧ ·
(٥٨) نفس المصدر : ص ١٠٣٧ ـ ١٠٣٩ ·

الانتخاب لانه أمر مخالف للدستور . كما رفضوا تنفيذ الأوامر باعتبارهم موظفين فان القانون باطل والباطل لا ينفذ (٥٩) ٠

ولم يكن لهذا من معنى سوى أن المعارضة وبخاصة «الوفد المصرى» قد أصبح يقود عملية اضطراب وتمرد داخل أجهزة الدولة فى الريف . فاذا أضفنا الى ذلك اتفاق الاحزاب المؤتلفة على عقد مؤتمر عام تحدد له يوم ١٩ فبراير ١٩٢٥ بمنزل « محمد محمود » لسماع كلمة « سعد زغلول » باعلان الائتلاف . والتمسك بمجلس النواب المنتخب فى مارس ١٩٢٥ لأن حله كان باطلا (٦٠) ، اذا أضفنا النية فى عقد هذا المؤتمر السياسى وما قد يسفر عنه الى ما بدا من أحداث التمرد فى الريف ، أدركنا السبب فى انزعاج «لويد» الذى قال : ان الامر قد تطور الى « نزاع يهدد الامن تهديدا خطيرا » وعليه فقد نصح اللورد « زيور » بأن يقبل اجراء الانتخاب على أساس القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب المباشر الذى صدق عليه برلمان ١٩٢٤ . (٦١)

ويذهب البعض الى أن الوزارة قد أرادت باصدار هذا القانون أن توقع بين المؤتلفين ، اذ نشرت الاعلان عن موافقتها على اجراء الانتخابات الجديدة وفق القانون الانتخابى المباشر ، قبل انعقاد المؤتمر الوطنى بيوم أو يومين، وظنت الوزارة بهذا أنها ستوقع بين الدستوريين والوفد . لأن الدستوريين سبق لهم وأن طعنوا على دستورية قانون برلمان ١٩٢٤ ، وبالتالى فقد ظنت الوزارة أن الدستوريين سوف يفضون الائتلاف (٦٢) ٠ ويؤكد البعض ما سبق وان قالوا بأن اللورد « لويد » نفسه هو من أراد تجريد المؤتمر الوطنى من أنيابه بايقاع الخلاف بين الدستوريين وبين المتطرفين والمعتدلين . اذ ان الدستوريين كانوا يتمسكون ببقاء مجلس نواب مارس ١٩٢٥ ولا يؤيدون القانون الانتخابى المباشر كما كان « الحزب الوطنى » أيضا من المتمسكين بمجلس مارس ١٩٢٥ ٠ لهذا أراد اللورد « لويد » أن ينقلب المؤتمر حربا بعضه على البعض الآخر ٠ (٦٣) ٠

ونحن نأخذ بهذا الرأى ، اذ ان « لويد » كان من البداية يريد أن يلعب على التناقضات الداخلية كما أن كل خطواته كانت ترمى الى تعزيز

---

(٥٩) نفس المصدر ٠ ص ١٠٣٩ — ١٠٤٠ ٠

(٦٠) هيكل . المصدر السابق ص ٢٥١ ٠

(٦١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٩٢ ٠

(٦٢) هيكل ٠ المصدر السابق ص ٢٥٢ ٠

(٦٣) رمضان المرجع السابق ص ٦٠٥ ٠

جبهة الرجعية وعودتها وفصل الرجعية الدستورية ـ حزب الاحرار ـ عن « حزب الاستقلال » ـ الوفد بالاضافة الى أنه هو الذى نصح « زيور » بالموافقة على اعادة العمل بالقانون المباشر للانتخاب . وعلى أية حال فقد فشل « لويد » وعقد المؤتمر الوطني في موعده ، ولم تتدخل الحكومة لمنعه اقتناعا منها بأنها أفلحت فى الايقاع بين المؤتلفين . ولكن الدستوريين قبلوا مع الوفد والحزب الوطني دخول الانتخابات على أساس قانون ١٩٢٤ وأعلن « سعد زغلول » ذلك في خطابه بمنزل « محمد محمود » كما أعلن الائتلاف (٦٤) .

والواقع أن الدستوريين قد قبلوا هذا بعد تنازل من الوفد ضمنوا به عددا من مقاعد النواب . اذ اتفق المؤتلفون على عدم توزيع الدوائر الانتخابية بقدر الامكان ، وتم تقسيم الدوائر باتفاق تم فى الثالث من ابريل ١٩٢٦ . وفى مايو أجريت الانتخابات فانتهت بفوز الوفد بـ ١٦٥ مقعدا والدستوريين بـ ٢٩ وعشره للمستقلين وخمسة لكل من حزب الاتحاد والحزب الوطنى . (٦٥)

وبظهور نتيجة الانتخاب ، دخل الائتلاف فى محك جديد حول تشكيل الوزارة وكانت الاطراف جميعا متفقة على ان يكون «عدلى» ممثلا للاحزاب السياسية فى تأليف الوزارة ، باعتبار ان « السلطات البريطانية » ترفض أن يكون سعد رئيسا للوزارة « مهما كان الثمن » . الا أن سعدا غير موقفه فجأة ، وفى مقابلة بين « عدلى » وبين المندوب السامى فى صباح ٢٧ مايو أفضى «عدلى» اليه بعدول «سعد» عن موقفه وطلبه أن يؤلف الوزارة الجديدة ويرأسها، وأوضح « عدلى » سر عدول « سعد » المفاجىء بأنه غضب لتلميحات صحف القصر عن ضغط الانجليز عليه بعدم تولى الوزارة وأن سعدا لا يقبل مثل هذه التلميحات ويرد عليها بعزمه على تولى الوزارة مع استمرار الائتلاف (٦٦) .

وفى مساء ٢٩ مايو قابل «سمارت» ـ المستشار الشرقى بدار المندوب السامى ـ « سعد زغلول » فى منزله « لابلاغه دعوة اللورد لويد لمقابلته فى مساء الغد . وحاول « سمارت » اثناء « سعد » عن عزمه فاوضح له جهود لورد « لويد » الطيبة لحل الأزمة الداخلية بابعاد « نشأت » واعادة قانون الانتخاب

---

(٦٤) هيكل . المصدر السابق ص ٢٥٢ .

(٦٥) الرافعى . المصدر السابق ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩ ويذكر البعض أن الوفد فاز بـ ١٥٩ مقعدا
يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ويذكر البعض الآخر فوز الوفد بـ ١٥٠ مقعدا
ولا شىء للاتحاديين .

R.I.I.A., Great Britain and Egypt, Op. Cit., p. 18.

(٦٦) يونان لبيب . المصدر السابق ص ٢٦٧ .

المباشر ، وتأخير النظر في الميزانية الى حين اجراء الانتخابات كرغبة الأحزاب المؤتلفة . غير أن سعدا أوضح لمستر « سمارت » أن الوفديين لا يستفيدون كثيرا من عودة قانون الانتخابات اذ دلت الانتخابات الماضية على نفوذهم في البلاد ، واضاف سعد بأن المندوب السامي اذا كان قد أعاد حقا قانون الانتخاب القديم فانما فعل ذلك لتصحيح خطأ تم اقترافه بمساعدة الاحتلال(٦٧) وتقول الوثائق المصرية عن المقابلة التى تمت بين المندوب السامي وبين « سعد زغلول في ٣٠ مايو — وفق طلب « سمارت » — ان « لويد » طلب من « سعد » عدة طلبات :

أولا — « تحفظات خاصة فيما يتعلق بوزارة الأشغال والمالية والمواصلات » .

ثانيا — « أن تكون الهيمنة على الميزانية والكلمة النافذة فيها للمستشار المالي دون سواه » .

ثالثا : « أن يعدل تشكيل محكمة الجنايات عند النظر في جريمة وقعت على أحد من الأجانب فيكون فيها عضوان من الانجليز وواحد فقط من المصريين » .

رابعا : أن لا تحرك مسألة السودان ولا مسألة جغبوب بحال من الاحوال » .

خامسا : « أن لا ينقل الموظفون الاداريون ولا يحالوا الى المعاش الا بموافقة المندوب السامي » .

وكان موقف «سعد » من هذه الطلبات ان قال بامكانية تسوية بعض هذه المسائل أما البعض الآخر فيرجع الى رجال الوفد (٦٨) .

ويبدو من طرح هذه المسائل على «سعد» أن طرحها كان مساومة لسعد أو شروطا مفروضة حتى يقبل الانجليز توليه رئاسة الوزارة وتأليفها . اذ أن نفس الوثائق تقول أن «لويد» قد بعث بعدها الى الخارجية بتوصيته ألا يتولى سعد الرئاسة (٦٩) . وهو ما يؤكد ان سعدا رفض هذه الشروط .

وتؤكد الوثائق الانجليزية ذلك فتشير الى هذه المقابلة بأن «لويد» حذر سعدا من سلوك وزارته السابقة التى أدت الى فقد الثقة به ، وكانت اجابة « سعد » انه أبلغ عن طريق « سمارت » بأن اللورد يرغب في اقامة

---

(٦٧) لاشيي : المرجع السابق ص ٤٧٦ — ٤٧٧ .

(٦٨) تقارير الأمن العام : مركز تاريخ مصر مذكرة مؤرخة ٣١ مايو ١٩٢٦ .

(٦٩) نفس المصدر .

علاقات ودية مع مصر وأن على اللورد أن يفهم أن « مصر هى سعد » واستمر النقاش ساعتين انهاه « سعد » بعد الحاح « لويد » بأن قال « سعد » انه حزم أمره ولن يتراجع » (٧٠) .

وكتب «لويد مفسرا موقف «سـعد» المفاجىء واصراره على تأليف الوزارة فقال ان مرجع ذلك لا يعود الى « لهجـة صـحف القصر » وحـدها ، وانما أحدث فوز الوفد الساحق ، ما أدار رأس زغلول » كما أن الحكم ببراءة «ماهر» و «النقراشي» ادى الى اخلاء مسئولية حكومة «سعد» عن « حملة الاغتيالات رسميا وقانونيا » (٧١)

والواقع ان الاحتلال قد حاول امتصاص آثـار هذا الحكم ، بان توجه العضو الانجليزى بالمحكمة الى وزير العدل ليفضى اليه بأن وزن الادلة ضد بعض المتهمين ومنهم « أحمد ماهر » يتناقص مع حكم البراءة وهـذا ما جعله ـ أى العضـو الانجليزى ـ يخل بسرية المداولة ويتوجه الى المندوب السـامى لاطلاعه على رأيه بحكم مسئولية المندوب عن حماية الأجانب (٧٢) .

على أى حال ، فان سعدا أصر على أن يكون وزيرا دسـتوريا ، وبما أن حكم الدستور يقضى بأن ليس من حقه أى تصرف لا يقره البرلمان ، فانه يرى أن يعرض ما طلبته دار المندوب السامى أولا على البرلمان (٧٣) .

وذهب «سعد» فى هذا الاصرار شوطا فقـد زاره «عدلى» بحضـور «محمد محمود» و «بركات» و « مرقص حنا » وأبلغه برد الحكومة البريطانية الذى وافقت فيه على راى المندوب السامى برفض تولى «سعد» للرئاسة كما أبلغه « عدلى » بأنه لا يستطيع الاشتراك معه فى تأليف الوزارة لأنه لا يمكنه تحمل عبء المسئولية . غير ان سعدا صمم على عقد البرلمان فى موعده وان يكون هو أيضا رئيسـا للوزارة . وهدد « سعد » كذلك بطرح الثقة بالوزارة اذا لم يتـولاها وابلاغ الدول دعـوة ثـورة ١٩١٩ اذا لم يرضـخ المندوب السامى . (٧٤)

غير أن الاحتلال لجأ كالعادة الى استخدام التهديد بالقوة فتحركت احدى بوارجه الحربية الى ميناء الاسكندرية (٧٥) .

---

(٧٠) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٩٨ .
(٧١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٢٩٨ .
(٧٢) اقبال شاه : فؤاد الأول ص ١٥٨ و
Marlow, J. op. cit., pp. 274-277.
(٧٣) تقارير الأمن العام : المصدر السابق مذكرة مؤرخة ٣ يوليو ١٩٢٦ .
(٧٤) تقارير الأمن العام . المصدر السابق سرى سياسى فى ٣ يوليو ١٩٢٦ .
(٧٥) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٠ .

وفهم « سعد » رسالة المندوب السامى من خلال استعراض القوة ·

وفى اجتماع عقد لتكريم سعد بالكونتنتال عدل « سعد » عن نيته فى تشكيل الوزارة وتم تدبير العدول وكانه بناء على رغبة النواب الذين أشفقوا على « صحة زعيمهم الشيخ » (٧٦) وأغرى « عدلى » بتأييد دار المندوب والسراى وحتى « سعد » بأن يشكل الوزارة فتشكلت ائتلافية من ثلاثة من الأحرار وسبعة من الوفد (٧٧) ·

وقد رفض دخول «مصطفى النحاس» الى الوزارة لانه كما قال «لويد» فعل كل شىء يبدى به عداءه الشديد للموظفين البريطانيين وللمصالح البريطانية » أثناء عمله كوزير للمواصلات فى وزارة سعد · وظل « لويد » مصمما على ابعاد « النحاس » رغم ضغط « سعد زغلول » وأخيرا استجاب لذلك «سعد» وعدلى . (٧٨)

وكان تقييم لورد « لويد » للوزارة الجديدة وديا بالنسبة لعدلى و « ثروت » و « أحمد زكى أبو السعود » · أما الباقون : فمحمد محمود هو « الحصان الأسود فى الوزارة » ، ومرقص حنا هو : « اسير عقدة كراهية الانجليز » وأما من بقى فهم أصحاب « زغلول » أصحاب ميول متطرفة واضحة » . (٧٩)

وزارة الائتلاف ودورها :

يقول « الرافعى » بشأن دور حكومة « عدلى » ، انها لم تعن بالمسائل الوطنية أو السياسية العامة كما سكتت عن عدم تقديم لورد «لويد» لأوراق اعتماده فلم تثر هذا الموضوع حتى لا تغضب دار المندوب ، كما أن الوزارة العدلية لم تعن بأى مشروعات انشائية ذات شأن (٨٠) ·

ويفسر البعض هذه السياسة بأن الائتلاف وقع أسير الخوف من تكرار الانقلاب على الدستور ، فسعى الوفديون والدستوريون الى تجنب الصدام مع المندوب السامى ·

---

(٧٦) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ ·

(٧٧) Marlowe, J., Op. Cit., Loc. Cit. والصحيح انهم اربعة من الدستوريين ·

(٧٨) يونان لبيب : المصدر السابق ·

(٧٩) نفس المصدر : ص ٣٠٢ وتصف الوثائق البريطانية محمد محمود بذلك اذ تميل آنذاك الى اعتباره وفديا ويطمع فى خلافة سعد ·
F O. Part CVII Enc. in No, Op. Cit.

(٨٠) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ·

وهى السياسة التى عرفت باسم « سياسة حسن التفاهم » ويشير « لويد » الى كثير من مظاهر هذه السياسة سواء باعتدال الحكومه المصريه فى تخليص جهازها من الموظفين البريطانيين أو فى أسلوب « سعد زغلول » الذى اتبعه فى قيادة مجلس النواب بأن كبح جماح الأعضاء ومنع انفلاتهم فى التهجم على الوجود الانجليزى (٨١) .

ومن جهة أخرى كان النواب واجهوا عددا من القوانين أصدرها الملك فى غيبة البرلمان وابتدع « سعد » أسلوبه الخاص كى لا يصطدم بالملك فألغى المراسيم وأقر آثارها ، غير أن سعدا تماديا فى أسلوبه ، حمل المجلس على أن يسن تشريعا يتضمن عقوبات صارمة لمن يقدمون على مثل هذا العمل غير الدستورى فى المستقبل » . وقد استاء الملك من هذا وبدأ حربه الخفية ضد زغلول . (٨٢)

وذهب « لويد » الى الاستفادة من صراع الملك مع سعد ، غير أنه ادعى أنه حصل من سعد على الموافقة على عدم اثارة مسألة المستشارين المالى والقضائى أمام مجلس النواب ، بل انه حصل كذلك على اعتراف من « سعد » بأن بقاء الموظفين الانجليز يعد أمرا ضروريا لصالح الادارة المصرية باعتبارهم أكثر نفعا من الموظفين الأجانب (٨٣) .

وقد سبق لنا وأن ناقشنا هذه الادعاءات وأكدنا رفض « سعد زغلول » لها وبالتالى رفضه هو من جانب الانجليز لأن يتولى الوزارة .

وذهب البعض الى تفسير موقف «سعد زغلول» فى مجلس النواب فقال أن وجهة نظر الوفد كانتهى المحافظة على الدستور « فقد كان يخشى أن يؤدى ضياع الدستور الى تحويل جهود الأمة كلها فى طلبه ، والانصراف بذلك عن القضية الأساسية التى هبت الأمة كلها من أجلها » (٨٤) .

واستغل «لويد» حيرة الوفد وحيرة الملك من موقفه من القضية الدستورية وكان مسرورا منها اذ كانت تدعم مركز الاحتلال . (٨٥) غير أن الوفد تعرض « على نحو واضح لضغط من أسمتهم الوثائق البريطانية « الجناح المتطرف » اتعنى الجماعة التى يقودها ماهر والنقراشى ، بما أدى الى تغيير فى طبيعة المناقشات داخل مجلس النواب ، وادى هذا الى وضع وزارة «عدلى » فى وضع حساس للغاية بين الاستمرار فى سياستها المعتدلة

---

(٨١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٢ .
(٨٢) اقبال شاه . فؤاد الاول . ص ١٧٤ - ١٧٥ .
(٨٣) لاشين : المرجع السابق ص ٤٨٩ .
(٨٤) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ٦١٧ .
(٨٥) نفس المرجع والصفحة .

وبين الاستجابة لمطالب المتطرفين من رجال الوفد في مجلس النواب (٨٦) ·

والواقع أن الصراع بين « عدلي » والوفد كان قبل دخول « ماهر » و « النقراشي » الى مجلس النواب · فقد كان « سعد » في قرارة نفسه غير راض عن الضغط الانجليزي وكان يستخدم مجلس النواب في التحريض على رسم التعليمات للوزارة بما دفع «عدلي» الى الصدام معه حول حقوق المجلس (٨٧) · ومن ذلك أن سعدا أخذ على عاتقه ابلاغ الحكومة برغبة مجلس النواب في انتخاب العمد انتخابا مباشرا ، بما أثار ثائرة الاحتلال اذ رأى في ذلك « عملا سياسيا وليس اداريا يسمح للوفد بالسيطرة على الانتخابات البرلمانية من خلال عمد القرى » (٨٨) ·

ويقول البعض بصدد « سياسة حسن التفاهم » أن سعدا لم يكن بمقدوره « أن يتناسى أنه زعيم حزب سياسي كرس جهده للحصول على استقلال مصر والسهر على حراسة الدستور . ولهذا فانه لم يشأ أن يخرس الانتقادات التي كان يمس بعضها الوجود البريطاني في مصر ، بينما يمس البعض الآخر نفوذ القصر » (٨٩) ·

على اننا نرى من خلال ذلك كله ، ان الوفد انما كان يتبع تكتيكا مضمونه الأساسي تصفية آثار الاعتداء على الدستور ، فسعى الى الغاء القوانين التي صدرت في غيبة سريان أحكام الدستور ، كما أخذ في نفس الوقت يدعم نفسه داخليا ، سيما اذا نظرنا ان البلاد عاشت في حذر كامل طوال عهد الانقلاب الزيوري تقريبا بل ان الكثيرين تخلوا عن الوفد ، كما أثر الارهاب في تنظيماته · ويقول البعض بحق انه كان في غير المحتمل ان يقبل الوفد ، « القبوع في فخ حسن التفاهم » « الى ما لا نهاية » ، فقد كانت هذه السياسة ، وسيلة لا غاية بالنسبة لسعد زغلول · فقد سعى الوفد في ظل سياسة حسن التفاهم ــ حسب ما كتب « هندرسون » الى « تشمبرلين » ــ الى تنظيم كوادره السياسية في الريف ، وسعى الى اصدار قانون العمد الجديد بكل ما يعنيه هذا من زيادة نفوذ الوفد وتقليمه لأظافر منافسيه (٩٠) ·

وبدأ الوفد بالفعل في استعادة زمام المبادرة بتقديم مشروعات بعض القوانين والاسئلة المحرجة ، والاستجوابات ، ومن تلك الاسئلة ما يتعلق

---

(٨٦) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٢ ·
(٨٧) اقبال شاه : المرجع السابق ص ١٧٥ ــ ١٧٦ ·
(٨٨) لاشين : المرجع السابق ص ٤٨٧ ·
(٨٩) نفس المرجع ص ٤٨٨ ·
(٩٠) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٣ ·

بمركز المندوب السامي وتقديمه لأوراق اعتماده ، وسفر الملك وغير ذلك (٩١) .

وبدأ الوفد يدخل في صدام مع « عدلى » أدى الى استقالة الأخير ، فقد عقد الوفد قبل استقالة « عدلى » بأيام اجتماعا غير رسمي بمنزل احد الوطنيين حضره بعض زعماء الوفد . وقد ناقش الاجتماع عددا من القضايا كان أهمها : حجم وتسليح الجيش المصرى . ومركز المفتش العام الانجليزى في الجيش ، والاعانة التي تدفع لقوة دفاع السودان . وقد رأى « عدلى » أن مناقشة هـذه المسائل « سوف تؤدى الى أزمة شديدة مع الحكومة البريطانية ، وأصر « عدلى » « على ان الحكومة البريطانية سوف تعترض على بحث هذه المسائل » . فاقترح « سعد » أن يطلب عدلى الى الملك التدخل لدى المندوب السامي على أساس ان التدخل البريطاني سوف يؤدى الى اضطرابات » . وعند ذلك فقد « عدلى » صبره وقرر أن يصحب معه وزير الحربية الوفدى الى لقاء بالملك ليتبين موقفه ، وكان هذا الموقف واضحا برفض الملك التدخل » (٩٢) ثم عقد اجتماع آخـر بين « عدلى » وزعامات الوفد ، وانتقد الوفديون « عدلى » بشدة في هذا الاجتماع لأنه عارض اقتراحات وزير الحربية حين عرضها على الملك ، واشتد « جنـاح الوفد المتطرف » في انتقاده لعدلى ، وعندئذ كشف « عدلى » عن أسباب خلافه مع الوفد الذى شمل فوق المسائل التي عرضت في الاجتماع السابق ، مسالة أخرى هي قانون العمد ، ثم انثنى « عدلى » يطلب الى « زغلول » أن يكبح جماح رجاله المتطرفين الذين يريدون عرض قوانين تطوير الجيش المصرى (وتمريرها في البرلمان سواء وافقت عليها الحكومة البريطانية أو لم توافق) . وخيب « سعد » أمل « عدلى » فوقف يؤيد رجاله قائلا بأن « الوقت مناسب للعمـل بسبب انشغال الحكومة البريطانية آنذاك بالموقف في الصين ، وكـذا ببعض المشاكل الداخلية في بريطانيا نفسها ، مما سيدفعها الى تجنب المواجهة في مصر بأى ثمن وصمم « عدلى » بعد هذه الجلسة على الاستقالة (٩٣) .

وجاءت بعد ذلك جلسة مجلس النواب في مساء ١٨ أبريل ، فقدم خمسة عشر عضوا اقتراحا بشكر الحكومة على ما قدمته من تعضيد لبنك مصر ، فوقف النائب « عبد السلام جمعه » وقال : انه « لا يوافق عـلى هذا الاقتراح لأنه مستهل بشكر الحكومة » وعلى أثر هذا استقالت الوزارة العدلية رغم محاولات « سعد » في ثنى « عدلى » عنها (٩٤) .

فاذا ربطنا بين ما حدث في المجلس ، وما حدث في اجتماعى قادة الوفد

---

(٩١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية . الحولية الرابعة ١٩٢٧ الطبعة الأولى ١٩٢٨ ص ١٠٣ .

(٩٢) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٤ .

(٩٣) نفس المصدر : ص ٣٠٥ وأحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٠٤ .

(٩٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٩٤ ــ ٩٧ .

مع « عدلى » أدركنا لم فهم « عدلى » ما أثير من (عبد السلام جمعه) على أنه يؤكد عدم الثقة بوزارته ·

والواقع أن « عدلى » قد أدرك عدم قدرته على التوفيق بين مطالب الاحتلال ومطالب الأمة ، ففضل الاستقالة على الوقـوف بحـــكومته « بين السياستين المتناقضتين » (٩٥) أو بالاحرى أن « عدلى » قد فهم من نقاشه مع « سعد » ورجاله ، أن الوفد ينتقل من حالة الدفاع الى حالة الهجوم ، وأن العاصفة قادمة لا محالة ، فآثر الانسحاب انحناء لها ·

ثروت يتولى الوزارة الجديدة :

وفي ليلتى ٢١ ــ ٢٢ ابريل والى الوفد الاجتماع ، وكان ثمة اتجاهان ، الاتجاه الأول ويرى السير قدما في سياسة معادية للاحتلال ، والثانى وكان يمثل الأغلبية ورأى أن يسلك سياسة معتدلة ، وقد مال « سعد زغلول » للاتجاه الأخير ومن ثم رأى ألا يفكر في تاليف الوزارة لأن ذلك سيفسر بالاتجاه لمعاداة الانجليز (٩٦) · والواقع أن « تشمبرلين » قد خول لورد « لويد » بأن يذيع اذا راى ذلك ضروريا ، وفي الوقت الذى يراه أن حكومة جلالة الملك لن تسمح لسعد بتولى الوزارة وأن هذا المنع يمتد الى « ماهر » والنقراشى (٩٧) ·

وعلى هذا الأساس وقع الاختيار على « ثروت » الذى رآه الملك مناسبا ، ووافق الانجليز عليه · واشترط « ثروت » شروطا أربعة على الوفد وهى :

١ ــ عدم التعرض لهجمات حادة من النواب ·

٢ ــ تأجيل اثارة قانونى العمد والجيش ·

٣ ــ عدم طرح اسئلة مثيرة خاصة بالعلاقات المصرية الانجليزية ·

٤ ــ عدم الضغط على أى وزير بهدف القيام بعمل تصطدم به الوزارة مع دار المندوب السامى (٩٨) ·

ويلاحظ البعض على هذه الشروط أنها سبق وأن نوقشت بين قادة الوفد « وعدلى » وسبق أن رفضها هؤلاء من « عدلى » ، ولكن سعدا وافق هذه المرة على هذه الشروط واستطاع انتزاع موافقة الوفد « بعد أن أكد لأعضائه ان هذه الموافقة مؤقتة ، وأن برنامج الوفد سيبقى على ما هو عليه » (٩٩) ·

---

(٩٥) نفس المصدر : ص ١٠٢ ــ ١٠٣ ·

(٩٦) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٥ ــ ٣٠٦ ·

(٩٧) F.O Part. CXVI. 407/217 Intervention in Internal Affairs of Egypt Policy July 24, 1934 F.O. No. 76.

(٩٨) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٦ ·

(٩٩) نفس المصدر والصفحة ·

وبالفعل ، ما أن تولى « ثروت » حتى انهالت الأسئلـــة والاستجوابات المحرجة في مجلس النواب (١٠٠) • الا أن موضوع الجيش المصرى كان هــو الصدام الجديد • ويذهب البعض الى أن الأزمة الجديدة كانت تمتد جذورها ، الى عام ١٩٢٦ ، حينما كان سعد يقضى اجازته فى الصعيد ، فاقام له ضباط الجيش فى أسوان حفلا لتكريمه . وكان يشاع وقتها تأييد الجيش لسياسة الوفد • وفى أثناء حفل التكريم ، عزفت الجوقة الموسيقية انشودة سعد زغلول التى قوبلت بتصفيق حاد ، مما اعتبر فى ذلك الحين بمثابة مظاهرة سياسية • ولهذا أمر الملك بعمل تحقيق واف بمعرفة الجنرال « سبنكس » باشا ، أسفر عن نقل الضباط الى جهة أخرى » (١٠١) •

ويقول البعض الآخر ان الوفد أراد التمكن من التغلب على العرش فذهب الى محاولة اكتساب ثقة الجيش فوجه بعض المتطرفين جهدهم نحو هذه الجهة ، وبدأ الجيش يوجه كأداة سياسية • وكان لورد « لويد » يدرك وقتها اتجــاه الاحداث ويعرف ما قد ينجم عن سيطرة الوفد على الجيش من خطر • فكانت تواجه لورد « لويد » مشكلة دقيقة عسيرة ، ذلك أن الحـكومة البريطانيـــة لا تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدى « فتشهد اضطرام الثورة ، بينما هى مرغمة على المحافظة على سلامة مواصلاتها ، فلو اشتعلت الثورة لمست هذا الشريان الحيوى الذى يصلها بالشرق فى عنف وقوة • فزار اللورد « لويد » الملك وأبلغه أن الحكومة البريطانية تطلب تخفيض قوات الجيش المصرى تخفيضا تدريجيــا محسوسا وفقا للسياسة التى تبعتها البلاد الأخرى » وطلب « لويد » وعدا من الملك ، لكن الملك اعتذر عن ذلك ، فرغم تأييده لوجهة النظر البريطانية الا انه « قليل الحول فى هذه الظروف السياسية الدقيقة » (١٠٢) •

وبعث لويد الى « تشمبرلين » فقال : ان أحمد خشبة الوزير الوفــدى للحربية أخذ فى « تنفيذ سياسة واسعة تستهدف فى النهاية زيادة قوة وحجم الجيش المصرى هذا من ناحية ثم العمل على سلب المفتش العام الانجليزى لهذا الجيش « سبنكس باشا » من كافة سلطاته من ناحية أخرى • ووصل الأمر فى هذه السياسة الى حد اقتراح الوفد على رئيس الحكومة بشراء الأسلحة للجيش من اى دولة أجنبية وعلى نحو سرى » (١٠٣) ورغم أن التشكيل الجديد لوزارة « ثروت » قد أقصى « أحمد خشبة » من وزارة الحربية الى المواصلات وحل محله جعفر والى (١٠٤) • الا أن الازمة انتقلت هذه المرة من مجلس الوزراء الى مجلس

---

(١٠٠) لاشين : المرجع السابق ص ٤٩٤ ــ ٤٩٥ ، يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٨
(١٠١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٢٣ ــ ٦٢٤ •
(١٠٢) اقبال شاه : المرجع السابق ص ١٧٧ ــ ١٧٨ •
(١٠٣) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٣ •
(١٠٤) فؤاد كرم : المصدر السابق ص ٢٨٨ ــ ٢٨٩ •

النواب حين كانت ميزانية ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ معروضة للمناقشة واحيلت الى لجنة المالية · وكانت لجنة الحربية بالمجلس قد كونت لجنة فرعية ، وابدت الأخيرة عدة مقترحات لتطوير الجيش منها الغاء منصب سردار الجيش الذى شغر بمصرع سير « لى ستاك » ومنها تحسين اسلحة ومهمات الجيش ونطوير التعليم بالمدرسة الحربية · واقترحت اللجنة كذلك أن يعدل مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام ـ سبنكس ـ عضوا فيه · كما أبدت اللجنة بعض الملاحظات الأخرى حول مصلحة الحدود والسواحل وغيرها (١٠٥) ·

ورأت الحكومة البريطانية هذا دليلا على الاتجاه « نحو ادخال المؤثرات السياسية في شئون الجيش المصرى · وبما أن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى « أرايت قلبا للأوضاع كهذا القلب » فيترتب على ذلك أن تعيد الحكومة المصرية النظر في موقفها من المقترحات الخاصة بالجيش بلا ابطاء » (١٠٦) ورأى « لويد » أن صون الرقابة الفعالة على الجيش ضرورى للقيام الفعال بالمسئوليات التى احتفظت بها انجلترا لنفسها (١٠٧) ·

ويؤكد أحد المسئولين الكبار في دار المندوب السامى ان هذه المسئوليات انما هى اغتصاب لتفسيرات من شروط اعلان فبراير ١٩٢٨ (١٠٨) ·

كما يعترف « الجود » بأن اعتقاد البرلمان المصرى كان هو ان جيشا كبيرا يمكن أن يزيد من هيبة البلاد وكرامتها ، ولكن انجلترا رأت غير ذلك وتخوفت من الاضطرابات فارسلت بوارجها الى الاسكندرية وكان الاجراء غير ضرورى كما كان القلق سابقا لأوانه ، فالأمر لم يتعد جدران البرلمان (١٠٩) ·

والحق مع « هيكل » الذى قال بأن تشبث « لويد » في أزمة الجيش لم يكن غريبا على واحد من غلاة الاستعماريين كان يؤمن بأن الشرق لا يذعن الا للقوة ولا يفهم غيرها » ، وليس غريبا أن أيدته لندن في هذا فهى حكومة المحافظين ويمثل « لويد » عينها في مصر (١١٠) ·

وقدم « لويد » انذاره في هذه الازمة في شكل طلبات الى حكومة « ثروت » أكد فيها سلطة المفتش العام الانجليزى للجيش المصرى ، كما أكد

---

(١٠٥) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٧١ ·

(١٠٦) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٧٠ ·

(١٠٧) F.O. 407/217, No. 75 Op. Cit., and Marlowe, J., Op. Cit p. 279.

(١٠٨) F.O. 407/217, No. 81 Peterson to Simon, Oct. 27, 1934 No. 913, Secret.

(١٠٩) Elgood, P.G., The Transit of Egypt, pp. 308-309.

(١١٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٧١ ·

سلطة ضابط بريطانى جديد كمساعد للمفتش العام ، وأكد كذلك سلطة الاثنين معا على مصلحتى الحدود والسواحل وغيرها .

وصحب هذه الطلبات تحرك البوارج البريطانية ثم تصريح وزير الخارجية البريطانية بأن حكومته قد تدخلت « لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أرادوا استعمال الجيش كأداة معادية لانجلترا » (١١١) .

ويبدو أن انجلترا قد أرادت من وراء كل هذا أن تفرض الاشراف والرقابة التامة على الجيش المصرى ، كما أرادت وقف أى محاولة لزيادة عدد الجيش وتطوير تسليحه كما أرادت فى نفس الوقت مواجهة الوفد الذى نظم مظاهرة فى الريف ضد المندوب السامى وزيارته بهدف اسقاط بريطانيا فى أعين الفلاحين (١١٢) . ومن الطريف بصدد أزمة الجيش أن نائبا شيوعيا بالبرلمان الانجليزى طلب زيارة مصر فاعترضت الحكومة المصرية وطرح الموضوع فى مجلس النواب ، وذكر بعض النواب ان منع عضو البرلمان الانجليزى من دخول مصر هو امتهان لحرية الرأى ، فقد كان هذا النائب الشيوعى - كما ذكر النواب المصريون - هو النائب الوحيد فى البرلمان الانجليزى الذى احتج على الغرامة التى فرضتها انجلترا ، على مصر بسبب حادث السردار ، كما أنه النائب الوحيد الذى اعترض على اجراءات الحكومة البريطانية فى السودان(١١٣). والأعجب من ذلك أن هذا النائب الشيوعى ورغم منع حكومة « ثروت » له من دخول البلاد ، فانه كان النائب الوحيد كذلك الذى احرج « تشمبرلين » بخصوص أزمة الجيش فى مصر فقد سأل النائب « تشمبرلين » أن يعلل السبب فى أن مراقبة الجيش المصرى بواسطة مندوبين تخولهم الحكومة المصرية السلطة ، تعد أكثر ضررا من مراقبة حكومتى انجلترا وفرنسا لجيوشهما » !!

وقد رفض « تشمبرلين » الاجابة (١١٤) .

محادثات : ثروت - تشمبرلين :

فى بيانه الذى القاه فى مجلس العموم بشأن ازمة الجيش قال « تشمبرلين » ان بريطانيا مستعدة للتفاوض فى المسائل المعلقة . والى أن يتم هذا فانه يجب الاحتفاظ بالأمن (١١٥) ، ورأى الاحرار الدستوريون - وكان الملك يعتزم

---

(١١١) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٥ - واحمد شفيق : المصدر السابق ٢٢٠ - ٢٢١ .

(١١٢) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(١١٣) نفس المصدر : ص ١١ - ١٣ و ص ٢٤١ .

(١١٤) نفس المصدر والصفحات .

(١١٥) نفس المصدر ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

السفر الى أوروبا – أن يصحب الملك وزير ان لم يكن للمفاوضة فلتمهيد الجو لها، وأيد الوفد ذلك الاتجاه ، وقالت احدى صحفه انه تقرر أن يسافر « ثروت » أخيرا ، وان هذا السفر مرغوب فيه من المصريين والانجليز على السواء (١١٦) ٠

كان « سعد زغلول » كما كان « ثروت » يريان الاسراع فى جولة جديدة من المفاوضات حيث ان بقاء الحالة الراهنة كما هى عليه هو الذى يسمح للجانب البريطانى بالتدخل (١١٧) ٠

ويذكر « تشمبرلين » بصدد محادثاته مع « ثروت » ، أنه لم يسع لفتح باب المفاوضات لتسوية التحفظات لأنه يعتقد أن تسويتها عسيرة وقتها ، كما أن الدخول فى مفاوضة لا تحتمل احتمالا قويا الوصـــول الى اتفاق كان من الخطأ ، ثم يضيف تشمبرلين ان كل ما فكر فيه عند مقابلة « ثروت » أن يشرح بجلاء مصالح انجلترا فى مصر ، وأن لا شأن بتغيير الوزارات فى انجلترا بتغيير السياسة ٠ وقال « تشمبرلين » انه دعا « ثروت » للبحث بمهل ، آن لمصر أن تفهم ٠

واقترح « تشمبرلين » – كما تقول – على « ثروت » بأن يفاوض « لويد » فى القاهرة « ولكنه – أى ثروت – تحرك بأسرع مما كنت أتوقع وأحضر لى فى أيام معدودات مشروع معاهدة » (١١٨) ٠

لكن « ثروت » ذكر بأنه وضـــع مشـــروع المعـــاهدة بنـاء على طلب « تشمبرلين » (١١٩) ويؤكد ذلك أن « الجود » قد ذكر بأن « تشمبرلين » هو الذى أراد المفاوضة من أجل معاهدة تذهب بأسباب سوء التفاهم ٠ ويضيف « الجود » بأن خطأ « تشمبرلين » جاء من أنه اعتبر « ثروت » رئيس وزراء ، ونسى أن مصر ليست كغيرها من البـــلاد ٠ ولم يرق لثـــروت كثيرا طلب « تشمبرلين » مفاوضته ، فهو لم يتوقع أكثر من الاستماع الى قصـــة المصالح البريطانيةالمألوفة ، ثم أنه هو لا يصحب مستشارين معه أو يحمل وثائق(١٢٠)٠ وعلى أى الحالات فان المحادثات جرت بين الاثنين ومرت بثلاث مراحل أولها فى لندن بتبادل المشروعين الانجليزى والمصرى بين ٤ يوليو الى ٣١ يوليـــو وثانيها بتبادل الاقتراحات فى لندن وآخرها بالقاهرة لوضع اللمسات الأخيرة وكان الوسيط فيها لورد « لويد » (١٢١) ٠

---

(١١٦) نفس المصدر : ص ٢٧٦ – ٢٨٠ ٠

(١١٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٠٩ ٠

(١١٨) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٧٥ ٠

(١١٩) وثائق سياسية : محادثات ثروت – تشمبرلين ١٩٢٨ ٠ المطبعة الاميرية ١٩٢٨ ص ح

١٢٠ ٠ Elgood, P.G., Op. Cit., pp. 309-310.

(١٢١) وثائق سياسية : المصدر السابق ص هـ

وفى بدء المباحثات تساءل « تشمبرلين » عما اذا كان المصريون قد استفادوا من دروس مفاوضاتهم مع « مكدونالد » وما تلاها من أحداث ، وهل أصبحوا أكثر ادراكا بعد هذا بأن يقابلوا الحقائق مباشرة ومعرفة مزايا التعاون • ثم أضاف « تشمبرلين » ان لبريطانيا « مصالح وتبعات لا يسعها التخلى عنها » ونوه خاصة بتحفظات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ثم طرح « تشمبرلين » هذا السؤال الفج على ثروت : هل أنتم راغبون في التعاون الودى ؟ فاذا كان جوابكم سلبا ظلت العلاقات كما هي : وتحت رحمة أى حادث طارىء قد تضطر بريطانيا الى استخدام القوة فيه (١٢٢) •

وهكذا بدأت المحادثات على طريقة الطــرادات والبوارج ، وعنجهيـــة المستعمر ، وامتهان المفاوض المصرى كما فعل الانجليز مع « عـــدلى » ولكن ويا للأسف ، فان « ثروت » لم يرد بكلمة واحدة تحفظ عليه على الأقل كرامته الشخصية • وكل ما قاله ثروت « أنه لا ينكر وجهة النظر البريطانية ويتمنى كذلك أن تقــدر وجهة النظــر المصرية وانه يرى أن أساس المسألة هي الريبة بين الطرفين (١) •

وسأله « تشمبرلين » بالتالى عن العــلاج ، فأجاب « ثروت » أن نتولى باخلاص تحديد العلاقات ، فانجلترا تطلب الضمانات ومصر لا يسعها الا قبول ما يتفق فقط مع استقلالها فأى شيء مقبول ما لم يقيدنا • ثم أضاف « ثروت » بأنه غير مكلف بالمفاوضة وأنه فقط يريد أن يتعرف على نوع الضمانات ، حتى اذا رآها مقبولة أبلغها الى « سعد » زعيم الأغلبية للنظــر فى الدخـــول فى مفاوضات رسمية ، واذا لم تكن الضمانات مقبولة بقيت الأمور كما هي عليه دون الدخول فى خطر المفاوضات وقطعها (١٢٣) •

ويقول « ثروت » أنه وضع مشروع المعاهدة بناء على طلب من « تشمبرلين »، وأن أعز أمانيه أن يحقق مطالب البلاد كاملة ، ولكنه آثر ـ نظرا لعوامل الريبة (كذا !) التى تحول دون تحقيقها كاملة ـ أن يضع مشروعه كى يكون صالحا لفتح باب المحادثات ثم استكمال مطالب البلاد أثناء المحادثات نفسها (١٢٤) (!) •

ثم قال « ثروت » : انه بالنسبة للاحتلال ، قدم فى مشروعه الفقرة الأولى من المادة السادسة ما يتفق مع نص المادة الثامنة عدا فقرتها الأخيرة من مشروع الوفد ١٩٢٠ • كما قدم أيضا الفقرة الثانية من المادة السادسة التى تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد ١٩٢٠ تماما (١٢٥) •

---

(١٢٢) وثائق سياسية : المصدر السابق ص و ـ ز

(١٢٣) نفس المصدر والصفحة •

(١٢٤) نفس المصدر •

(١٢٥) نفس المصدر : ص ح •

وتنص المادة الثامنة من مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ على أن « لبريطانيا العظمى (ان رأت لزوما) أن تنشىء على مصاريفها بالشاطىء الآسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الجهات الأجنبية على القنال » (١٢٦) ٠

وأما المادة السادسة – فقـــرة أولى – في مشروع « ثروت » فقالت : « تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق المواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحكومة ٠٠٠ بأن تبقى قوة عسكريـــة فى الأراضى المصرية » (١٢٧) ٠

والخلاف هنا واضح جدا بين المادتين ، فهدف النقطة العسكرية فى مشروع الوفد المساعدة فى الدفاع عن القنال وأما هدف مشروع « ثروت » فاعتراف صحيح بحماية المواصلات الامبراطورية ، وفضلا عن ذلك فقد حـدد مشروع الوفد النقطة العسكرية على الشاطىء الشرقى للقنـاة واما مشروع « ثروت » فتركها فى « الأراضى المصرية » ودون تحديد ٠

وثمة توضيح أكثر فان المادة الثامنة من مشروع الوفد قد نصت عـــلى حرية الملاحة فى القناة وحددت عشر سنوات للبحث فى استبقاء النقطة العسكرية من عدمه أو رفع الأمر الى العصبة فى حالة الخلاف (١٢٨) ٠ نأتى بعد ذلك الى ما ذكره « ثروت » عن تطابق المادة السادسة من مشروعه بالمادة الثانية من مشروع الوفد ٠

تقول المادة الثانية من مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ :

« تجلى بريطانيا العظمى جنودها من القطر المصرى من تاريخ العمل بهذه المعاهدة » (١٢٩) ٠

أما الفقرة الثانية من المادة السادسة من مشروع « ثروت » فتقول :

وتستقر هذه القوة العسكرية – التى حدد وجودها بالأراضى المصرية – بعد انقضاء مدة ٠٠ سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى ٠٠٠ » (١٣٠) ٠

---

(١٢٦) محمد كامل سليم ٠ صراع سعد فى أوربا ٠ ص ٦٢ ٠

(١٢٧) وثائق سياسية : محادثات ثروت ٠ وثيقة رقم (١) ص ١ ٠

(١٢٨) كامل سليم : المصدر السابق ص ٦٢ ٠

(١٢٩) نفس المصدر : ص ٦٠ ٠

(١٣٠) وثائق سياسية : المصدر السابق ص ١ والنقط الموضوعة وردت فى النص ٠

وواضح من هذا أن مشروع « ثروت » يتكلم عن انتقال قوات الاحتلال من احتلال البلاد بكاملها الى أماكن تحدد فيما بعد . أما مشروع الوفد فقد تحدث عن الجلاء الفورى .

ولا حاجة بنا أن نقول بعد ذلك ان « ثروت » كان يمثل نموذجا من مهادنى الاحتلال الذين لا يتورعون عن الكذب والتضليل .

وفضلا عما تقدم فقد نص مشروع « ثروت » الذى قصد به هدم حائط الشك ! واقامة جسور الثقة ، نص على : تحالف أبدى « الى ما شاء الله » (!)

اضافة الى ذلك وضع مشروع « ثروت » القيود على عقد المعاهدات مع الدول على اطلاقها تجارية أو غيرها وترك وجود المستشارين الانجليز واعترف بلقب خاص لممثل انجلترا دون سائر الدول (١٣١) الخ .

وأما المشروع الانجليزى النهائى ، الذى جاء به « ثروت » فلم يختلف — كما قال « الرافعى » عن مشروع كيرزن (١٣٢) .

وقد وضع المشروع النهائى وأبلغ فى رسالة من « تشمبرلين » الى « لويد» فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٧ وطلب الى « ثروت » أن يعرضه على هيئة الوزارة المصرية كما فوض « لويد » فى توقيعه حالما يوقعه « ثروت » (١٣٣) . والغريب فى الأمر ما يذكره « لويد » انه أثناء محادثات « ثروت » مع « تشمبرلين » لم ير « لويد » مشروعى المعاهدة ، لا مشروع الخارجية ، ولا مشروع « ثروت » ، ولم يكن « لويد » يعلم بوجودهما . أو أبلغه أحد بشيء عنهما (١٣٤) (!)

ويضيف « لويد » أنه كان فى طريقه الى القاهرة فوافاه فجأة القنصل العام ببرقية تبلغه أن مجلس الوزراء الانجليزى قد أقر مشروع المعاهدة وأن عليه ترتيب التوقيعات عليها فى القاهرة (١٣٥) . وتاريخ الرسالة التى بعث بها « تشمبرلين » الى « لويد » هى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٧ — كما سبق — وكان « ثروت » قد وصل الى لندن مرة أخرى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٧ ثم عاد الى مصر واستمر الأخذ والرد بعد عودته ومن حصيلة هذا كله عدلت الخارجية البريطانية « مشروعها بعض التعديل وحولته لمشروع نهائى » وطلبت الى « ثروت » عرضه على مجلس الوزراء (١٣٦) .

---

(١٣١) وثائق سياسية : المصدر السابق ص ١ — ٢ .

(١٣٢) الرافعى . فى أعقاب الثورة المصرية . الجزء الثانى . الطبعة الأولى . النهضة المصرية ١٩٤٩ — ص ١٥ — ١٧ .

(١٣٣) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٨٦ .

(١٣٤) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, Vol, II, London 1934, pp. 229-230.

(١٣٥) Ibid : pp. 234-235.

(١٣٦) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٨٤ — ١٨٦ .

ورغم هذا كله جاء خطاب العرش فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ لينكر المفاوضات وينكر أى اتفاق حيث ذكر فيه : « وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندن فى ذلك الجو الممتلىء صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الانجليزيــة فى أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة فى اقرار حسن التفاهم بين البلدين » « كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها الى تفهم الحكومتين » « وجهتى نظر احداهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان حتى اذا ما ظهر التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة » (١٣٧) ولم يكن هذا البيان صحيحا . اذ ان « ثروت » كان يدير مفاوضات فعلية من يوليو ١٩٢٧ بل وكان قد قارب على النهاية فيها .

والواقع أن « ثروت » فى هذه الأثناء وبعد أن وضعت الحكومة البريطانية مشروعها النهائى كان يحاول الوصول مع « لويد » الى ازالة بعض الغموض عن نصوص المشروع والى حل نهائى فى مسائل الجيش والبوليس(١٣٨) . واستمر « ثروت » فى احاطة محادثاته بالسرية ، فلم يعرض نتائجها لا عــلى مجلس الوزراء ، ولا على البرلمان ولما ألح عليه « مصطفى النحاس » الذى صار رئيسا للوفد وزعيما للأغلبية ، أن يفضى اليه بنتيجتها ، اضطر الى اطلاعه عليها (١٣٩).

وكانت لندن . تستخدم موت « سعد زغلول » ــ الذى يعطى الفرصــة للاحرار الدستوريين فى الزعامة ــ كفرصة للمضى فى المفاوضات . وكــان « ثروت » أيضا يعتقد أنه طالما يبقى على موضوع المفاوضات حيا فبوسعه الافادة منه سياسيا ويعلم أنه ساعة أن يضطر الى الخروج به على الملأ ، فان حتفه يكون مؤكدا (١٤٠) .

وبالفعل فان « مصطفى النحاس » والوفد ما ان بحثوا مشروع المعاهــدة حتى رفضوه ، ورأى « النحاس » الا لزوم لعرضه على البرلمان ، بل يكفى لرفضه مجلس الوزراء ، لأن ما يعرض على البرلمان يجب أن يوافق عليه مبدئيا من مجلس الوزراء .

وقد تم عرض المشروع على مجلس الوزراء فرفضه بتاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ « لأنه لا يتفق فى أساسه ونصوصــه مع استقلال البــلاد ، وسيادتها ويجعل

---

(١٣٧) مجلس النواب : الهيئة النيابية الثالثة ــ مجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث المجلد الاول ١٩٢٨ ص ٤ .

(١٣٨) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٩٠ .

(١٣٩) الرافعى : المصدر السابق ص ١٨ .

(١٤٠) Lloyd, Lord., Op. Cit., pp. 232-233.

الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » وعهد مجـلس الوزراء الى « ثروت » بابلاغ هذا القرار الى الحكومة البريطانية (١٤١) .

وقام « ثروت » برفع استقالته فى نفس اليوم الذى رفض فيه مجلس الوزراء المشروع بما يوحى الى الذهن أن « ثروت » لم يكن متفقا مع الوزراء على رفض المشروع « وأكد ذلك ما كتبه الى المندوب السامى حيث قال : « فرأى زملائى ان المشروع لا يتفق .. الخ » .

وقال أيضا : « بناء على ذلك عهد الى زملائى فى ابلاغ سعادة وزير الخارجية حضرة صاحب الجلالة .. انهم لا يسعهم قبول المشروع » ويقول « الرافعى » تعليقا على ذلك أن معناه أن الرفض انما جاء من زملاء « ثروت » دونه (١٤٢) .

وهكذا ، وبعد مرور سنوات ، اعترف أحد الجناة فى وضع تصريح ٢٨ فبراير على نفسه ، فأكدت نصوص « ثروت » فى مشروعـه الذى قدمه الى « تشمبرلين » كما أكدت نصوص المشروع البريطانى النهائى أن « ثروت » وأضرابه من الذين قبلوا الحكم على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، كانوا يريدون تثبيت التصريح فى مشروع معاهدة كان بودهم أن يفعلوها بعد الانتخابات الأولى لو لم يقدر للقوى الوطنية أن تهزم مخططاتهم مع الاحتلال .

رفض المعاهدة والضغط الانجليزى :

ما أن علمت الحكومة البريطانية برفض مصر للمعاهدة المقترحة حتى برزت سياسة « التهديد والوعيد » وأبرق لورد « لويـد » الى « تشمبرلين » بقرار مجلس الوزراء المصرى كما أبلغه كذلك بفحوى حديث زعيم الأغلبية « مصطفى النحاس » الذى قال للمندوب السامى « ان من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة ما دامت المعاهدة لا تنص على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تاما (١٤٣) . وقال « النحاس » انه لن يسمح لجندى بريطانى بالبقاء على التربة المصرية ، سواء كان ذلك فى السويس أم فى سيناء » وعندما قال له « لويد » « انكم بهذا الرفض تقودون البلاد الى أمـر خطير ، فان الحكومة البريطانية التى تساهلت الى الآن فى مشروعـات بعض القوانين المصرية ستشدد فيهـا بعـد ذلك » فأجابه « النحاس » أنه انما يعبر عن شعور البلاد الحقيقى ويؤدى واجبه ، وللقوة أن تفعل ما تشاء » (١٤٤) وبعد ذلك أخذ الوفد فى العمل فنظم مظاهرات طلابية واسعة ، خرجت من

---

(١٤١) الرافعى : نفس المصدر والصفحة .
(١٤٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٣٠ .
(١٤٣) نفس المصدر : ص ١٩ .
(١٤٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٤٧ .

بيت الأمة في ٢٨ فبراير ١٩٢٨ ـ أي قبل رفض مجلس الوزراء للمشروع ـ وفي الفترة من أول مارس حتى ٧ منه كانت المظاهرات قد عمت القطر كله ، ففي القاهرة أضرب طلبة الجامعة ، ودار العلوم والمعلمين العليا ، والمتوسطة ، وطلبة المدارس الثانوية والصنائع والجامعة الامريكية ، ومدرسة الأقباط الكبرى ، وسمعت القاهرة هديرا ضد « ثروت والمعاهدة » (١٤٥) ٠

وفي أنحاء القطر شملت المظاهرات المنيا وأسيوط وسوهاج والجيزة والقليوبية والمنوفية والشرقية ٠

واسقطت الحركة الجماهيرية « ثروت » والمعاهدة ، فاستقال « ثروت » وتقدم الاحتلال « بانذار » يشير فيه الى بعض الاجراءات التى تتخذها الحكومة منافية لتصريح ٢٨ فبراير وكان المقصود بذلك قانون الاجتماعات المعروض على البرلمان المصرى ٠

ورد الطلاب على الانذار البريطاني بمظاهرات أكثر شدة ، شملت الأحياء الشعبية وغيرها ، وهتفت للثورة ورفض الانذار واستخدم البوليس القوة في قمعها كما اعتقلت اعداد كبيرة من المتظاهرين والطلاب (١٤٦) ٠

وكانت هذه المظاهرات من الاتساع والخطورة بأن منعت القصر والاحتلال من حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب كما أبرق « لويد » الى « تشمبرلين » في ٩ مارس ١٩٢٨ (١٤٧) ٠

وأما الانذار البريطاني فكان قد أعد ، حين علمت الحكومة البريطانية بعزم مجلس الوزراء على رفض مشروع المعاهدة ٠ فأرسلت دار المندوب السامى بمذكرة الى « ثروت » في ٤ مارس ١٩٢٨ بأنها تلاحظ بقلق أن بعض التشريعات المعروضة على البرلمان ستضعف من السلطة الادارية المسئولة عن الأمن والأشخاص والأموال اذا ما أقر البرلمان هذه التشريعات ٠ وان الحكومة البريطانية قد أمسكت عن هذه الملاحظات طالما كان هناك أمل في معاهدة وتحالف ٠ أما وقد فشلت هذه المحاولة ، فان الحكومة البريطانية تعلن أنه ليس بوسعها أن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع أو أى « تصرف ادارى » وتحتفظ لنفسها باتخاذ ما تراه مناسبا (١٤٨)٠

وقال « تشمبرلين » في برقيته الى « لويد » التى أدت الى تقديمه الانذار ،

---

(١٤٥) وثائق الأمن السياسى : مركز تاريخ مصر ٠ سياسى سرى ـ سبعة تقارير من أول مارس الى ٨ مارس ١٩٢٨ ٠

(١٤٦) نفس المصدر ٠

(١٤٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٦٣ ٠

(١٤٨) الرافعى : المصدر السابق ص ٣٣ ٠

ان نتائج سن قانون الاجتماعات ستعدل فى الواقع التهـــديد لأمن المصالح الأجنبية ، وأن الحكومة البريطانية بمقتضى اعلان ١٩٢٢ « تتحمل المسئوليـة النهائية في هذا الخصوص · ويتبع ذلك أن لا بديل أمامها سوى التدخل لمنع اصدار القانون » (١٤٩) ·

ويعود موضوع قانون الاجتماعات الى أن وزارة « يحيى ابراهيم » كانت قد وضعت قانونا (رجعيا) للاجتماعات والمظاهرات فجعل أمرهما رهنا بالسلطة التنفيذية ان شاءت سمحت وان شاءت منعت باسم الأمن والنظام · وحرص الاحتلال على بقاء قانون « يحيى ابراهيم » بدعوى ضمانه لحماية الأجانب (١٥٠)· فلما أرادت القوى الوطنية والديموقراطية أن تضمن حرية الاجتماع والتظاهر ، عرض « مصطفى النحاس » مشروع قانون الاجتماع كي ينزع من السلطـــة التنفيذية ما لها من حقوق فى منع الاجتماعات قبل انعقادها « أيا كانت طبيعتها أو غرضها » ولكي ينزع منها أيضا « الحق فى التعرض للمظاهرات » و « الحق في فض أى اجتماع » كما فرض مشروع القانون الذى قدمه « مصطفى النحاس » عقوبات صارمة على من يفض اجتماعا دون قانون (١٥١) ·

وردت وزارة « النحاس » التى تولت الحكم فى ١٦ مارس أثر مظاهرات الجماهير العارمة ردت على الانذار ٤ مارس الذى قدم الى حكومة « ثروت » فأرسلت فى ٣٠ مارس ١٩٢٨ بكتاب الى المندوب السامي ، قالت فيه ان المذكرة البريطانية فى ٤ مارس هى من ناحية القانون الدولى « ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها بشأن التدخل السياسى » أما من ناحية الواقع فان الحكومة المصرية حريصة على الرعايا البريطانيين والأجانب ، وساهرة على الأمن ، كما أن الأجانب يلقون فيها من الرعاية ما لا يقل عن أى بلد آخر ·

ورفضت حكومة النحاس الانذار وقالت انه يهيىء السبيل الى تدخـــل مستمر فى الشئون الداخلية ويشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة « ويجعل مهمة الحكم مستحيلة » ولا يسعنا قبول تدخل كهذا يودى بالحكومة التى عقدت العزم « على القيام بواجباتهـــا (١٥٢) · وأكـــد « النحاس » رده هذا فى البرلمان وأكد كذلك تمسك الحكومة « بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها » (١٥٣) ·

---

(١٤٩) F.O. 407/217, No. 75 Op. Cit.,

(١٥٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٨٦ ·

(١٥١) الفال شاه : المرجع السابق ص ١٨٨ ·

(١٥٢) الرافعى : المصدر السابق ص ٣٣ ـ ٣٥ ·

(١٥٣) نفس المصدر : ص ٣٦ ·

ولكن المندوب السامي عاد الى تقـــديم انذار جديد في ٢٩ أبريل وذكر فيه : انى مكلف من حكومتى بتبليغكم باتخاذ اجراءات فى الحال « لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات » من الصدور ، ومكلف بـــأن تسلمونى تأكيدا كتابيا « قاطعا » بعدم الاستمرار في نظر المشروع ، « فاذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فان حكومة ٠٠ تعد نفسها حـــرة في أن تقـوم بأى عمـــل ترى أن الحـــالة تستدعيه » (١٥٤) ٠

وحتى تتلافى حكومة النحاس ، الأزمة ارسلت برد على المذكرة الانذارية الجديدة جاء فيه : ان الحكومة المصرية قد قررت تأجيل النظر فى المشروع فى دورة البرلمان الحالية ٠ غير أن الحكومة المصرية ترى كذلك عدم التسليم بمـــا تضمنه الانذار من حق فى التدخل في التشريع المصرى استنادا الى تصريح ٢٨ فبراير فاننا نعتبر هذا التصريح « كان ولا يزال تصريحا من جانب واحد » ولا يلزمنا وقد سبق لمكدونالد أن كتب الى اللنبى فى ٣ يوليو ١٩٢٤ بأنه أبدى « بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض فى ١٥ مايو ١٩٢٤ ان كل تصريح من أحد الطرفين يبين موقفه ، لا يلزم الطرف الآخر باعتراف بهذا الموقف » وأكدت حكومة النحاس انه ليس بوسعها ولا مقدورها العبث بالدستور ٠ وأن المشروع لا يهدد أمن الأجانب وانما ينظم الحريات الدستورية ، كما أن الحكومة على استعداد لتعديله اذا ما كان ثم نقص فيه (١٥٥) غير ان الحكومة البريطانية لم تشأ أن تأخذ بهذا الرد العادل من الحكومة المصرية ، الذى لم ترد فيه اسقاط حقها فى ادارة شئون شعبها واحترام الدستور ٠ وخولت الحكومة البريطـــانية لورد « لويد » أن يجيب « بأن حكومة جلالة ٠٠٠ تلحظ أن الحكومة المصرية لم تكشف عن مقاصدها بشأن مستقبل القانون بوضوح وفى هذه الظروف فان حكومة جلالة ٠٠٠ ترى أن توضح تماما فى عبارات لا تقبل التأويل غير الصحيح ، انها تعتبر بعض مواد القانون ، وقد وضعت بحيث تضعف بشدة أيدى السلطة الادارية المسئولة عن الحفاظ على النظام وحماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، فاذا بقيت هذه أو تغيرت بشكل يوحى بالشيء ذاته ، فستضطر حكومة جلالة ٠٠٠ الى التدخل لوقف صدوره » (١٥٦) ٠

ويفسر لورد « لويد » ما خولته اياه الحكومة فى الرد الأخير بأن اجابة « النحاس » كانت تفاديا للانذار ، ولكن الأخطر من ذلك أنها رفضت الأساس الذى قام عليه ٠ فلو أننا سمحنا « للتكتيك » المصرى أن ينجح لضعف شأن

---

(١٥٤) نفس المصدر : ص ٣٧ ـ ٣٨ ٠

(١٥٥) نفس المصدر : ص ٣٩ ـ ٤٠ ٠

(١٥٦) F.O. 407/217 No. 75.

انذاراتنا ، وأما من الناحية الداخلية فسيكون ذلك كسبا للوفد واضعافا للأحرار ... الا أن حكومتنا رضيت عن الرد ، وفضلت أن يتكفل المستقبل بالأمر (١٥٧) .

التآمر لاسقاط حكومة مصطفى النحاس :

قضى « سعد زغلول » فى ١٣ أغسطس ١٩٢٧ وخلفه « مصطفى النحاس » فى رئاسة الوفد بعد أن فشلت العناصر اليمينية فى قيادة الوفد فى السيطرة على الحزب وكتبت الصحافة الاستعمارية بعد وفاة « سعد » عن اتجاه قوى فى الوفد ينتصر للجناح اليسارى فيه الذى يقوده « النحاس » فى مواجهة التيار اليمينى الذى يقوده بركات الشمسى . وتنبأت الصحافة الاستعمارية بهزيمة « سياسة التوفيق الهادئة » التى يتبعها بركات ، وبالفعل تم اختيار « مصطفى النحاس » و « مكرم عبيد » الأول رئيسا للوفد والثانى سكرتيرا عاما له ، وتم هذا الاختيار فى اجتماع الهيئة البرلمانية . للوفد فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٨ (١٥٨).

ويقول لورد « لويد » ان وفاة « زغلول » قد تركت أحد ثلاثة من مراكز النفوذ فى مصر خاليا . وسنحت للدستوريين الفرصة للزعامة ، بعد رحيل الزعيم الوفدى الوحيد الذى كان يخشى بأسه (١٥٩) . لكن سيطرة الجناح اليسارى على الوفد قد أطاحت بأمل « لويد » والدستوريين جميعا ، فقد تمكن هذا الجناح من تنظيم حركة طلابية وشنوا حملة على المفاوضات التى أجراها « ثروت » فى لندن (١٦٠) .

واستطاعت هذه القيادة الجديدة أن تهزم مخططات المعاهدة وذلك باتخاذ اجراءات سريعة وجماهيرية ، وهو ما أحس معه « لويد » كما كتب بذلك الى حكومته بخطورة هذه المظاهرات والخوف من اتساعها ، وعلى ذلك تم انتصاران هامان للوفد ، أولهما تفويت الفرصة على الملك والاحتلال فى حل البرلمان وثانيهما انتقال قيادة الحكومة الى الوفد برياسة مصطفى النحاس .

وتقول الوثائق البريطانية ان خليفة « سعد » لم يتمكن من المحافظة على الائتلاف من الاهتزاز ، أو كبح جماح المتطرفين فسادت الروح العدائية ضد رئيس الوزراء ـ ثروت ـ مناقشات مجلس النواب (١٦١) .

---

(١٥٧) Lloyd, Lord., Op. Cit., p. 273.

(١٥٨) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٤٧٨ ـ ٤٨٠ .

(١٥٩) Lloyd, Lord., Op. Cit., pp. 231-232.

(١٦٠) يونان لبيب . المصدر السابق ص ٣١٠ .

(١٦١) نفس المصدر والصفحة .

غير ان الأمر لم يكن كذلك ، فقد وضح ان الدستوريين والانجليز معا يطيلون فى أمد المفاوضات أملا فى كسب الوقت من ناحية واستغلالا لوفاة « سعد » من ناحية أخرى . ولما كانت « سياسة حسن التفاهم » قد أملاها فى الواقع ضغط الرجعية ، وقبلها الوفد « تكتيكا » يعبر به اثار الجزر التورى الذى ألم بالبلادبعد مصرع السردار وانقلاب « زيور » . وقد راينا الوفد يجنح أكثر من مرة لتغيير التكتيك . وجاءت ظـروف المفاوضـات ، واطالتهـا دون جدوى ، بل واخفاء أسرارها ، مما جعل الوفد يتوجس شرا ولما كان الوفد كذلك قد استطاع استعادة نفوذه ودعم صفوفه . فقد رفضت قيادته أن يتحول هذا التكتيك الى خط دائم ، وعزز هذا الرفض من الجنـاح المتقـدم والديمقراطى فى الوفد ، وانتقل الوفد بذلك من مرحلة الدفاع ثم مرحلة البناء الى مرحلة الهجوم . وكتب « هندرسن » : الى الخارجية يقول : ان الموقف فى مصر غير سستقر ويصعب التنبوء بنتائجه (١٦٢) .

وحاول « ثروت » والدستوريون معا أن يجعلوا « الوفد المصرى » يخضع مشروع المعاهدة للنقاش و « ابداء بعض الملاحظـات لازالة مابه من نقص فلم يطمع « ثروت » فى قبول المشروع جملة بعدما بدا من اتجاه الوفد ، فحاول بابداء الملاحظات أن يظل الباب مفتوحا (١٦٣) . ومهما كان التبرير لموقف « ثروت » ، فان ابداء بعض الملاحظات على مشروع جوهره كله تشريع لوجود الاحتـلال يعتبر قبولا للمشروع ، وهو ما نعتقد ان الدستوريين و « ثروت » كانوا قابلين به . فان « محمد محمود » ومن معه من الدستوريين ــ كما يعترف هيكل ــ لم يروا أن يخالفوا قرار الوفد برفض المشروع الا « مخافة » أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد . لهذا لم يجد « ثروت » باشا بدا من تقديم استقالة الوزارة » (١٦٤) .

وحين عهـد الى « النحاس » بالوزارة تحت ضغط الجمـاهير ، تنـازع الدستوريين تياران ، تزعم احدهما « محمد محمود » الذى رأى استمرار الائتلاف، وأما التيار الثـانى فتزعمه « صـدقى » و « عبد الرازق » و « حافظ عفيفى » و « هيكل » ورأى دستوريا ان تكليف « النحاس » بالوزارة يقتضى أن تكون الوزارة من حزبه (١٦٥) . وانتصر الاتجاه الأول وان عبر الاتجاه الثانى عن مخاوفه من تطرف « مصطفى النحاس » الذى لم يغير منه انه كان وزيرا مسئولا مع « سعد زغلول » فى « الوزارة الدسـتورية الأولى » (١٦٦) . والواقع أن

(١٦٢) Lloyd, Lord., Op. Cit., pp. 233.

(١٦٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٨٣ .

(١٦٤) نفس المصدر : ص ٢٨٣ ــ ٢٨٤ .

(١٦٥) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣١٣ .

(١٦٦) هيكل : المصدر السابق ص ٢٨٤ ــ ٢٨٥ .

« محمد محمود » وجناحه ، كانا يريان الفرصة سانحة لانتزاع زعامة الحزب الكبير بعد وفاة سعد زغلول . وتصوروا أن سياستهم لهذا هو استغلال ضعف الزعامة الجديدة والاطاحة بها . والذى بدا فيما فرضه « محمد باشا » محمود من آراء فى تشكيل الوزارة الجديدة » (١٦٧) اد اشترط محمد محمود ألا تضم الوزارة الجديدة « عثمان محرم » و « مرقص حنـــا » و « فتح الله بركات » وفاز برغبته (١٦٨) ٠

على أن نجاح « النحاس » فى تجاوز الانذار البريطانى الأخير ، أدى الى تهاوى آمال جناح « محمود » فى السيطرة على الوفد من ناحية ، وترك من ناحية أخرى أثرا سيئا عند القصر الذى رأى سرعة التخلص من « مصطفى النحاس » حتى لا يقوى وجوده « الوجود الوفدى فى الادارة وفى البرلمان اذ انه تقرر اجراء التعيينات الجديدة فى مجلس الشيوخ خلال الفترة قبل انعقاد الدورة الجديدة للبرلمان ٠ بالاضـافة الى ذلك فان الملك قد رأى أن الوفد يسعى بقدم ثابتة الى استصدار « التشريعات الهادفة لاضعاف سلطاته » (١٦٩) ٠

وكان اللورد « لويد » بعد الانذار ، كما كانت حكومته يريان أن يتكفل المستقبل بالأمر ، ووجد الملك فرصة سانحة فى الانذار للتخلص من النظـام البرلمانى ٠ ووقعت الحكومة الدستورية تحت رحمته ، وبينما كان « النحاس » يحتفل بانتصاره لتخطيه عقبة الانذار اذا محمد محمود عضو الوزارة الوحيد من حزب الأحرار يقدم استقالته(١٧٠) قدم «محمود» استقالته فى ١٧ يونيو وتبعه « جعفر والى » فى ١٩ يونيو ثم « أحمد خشبة » ـ الوفدى ـ فى ٢٣ يونيو ثم « ابراهيم فهمى » المستقل ، واستقالة هؤلاء « لاتدع مجالا للشك حول طبيعة الاتفاق بين هؤلاء بعضهم وبعض من ناحية وبين القصر من ناحية أخرى فيما تأكد من تعيينهم جميعا فى الوزارة التالية » (١٧١) ٠

وقيل فى ذلك الحين ان وفديين آخرين ، منهم على الشمسى سيتركون الوزارة ٠ وكان منتظرا استقالة مصطفى النحاس ولكنه لم يفعلها (١٧٢) ٠

عندئذ فجروا ما عرف باسم « قضية سيف الدين » ، وفحواها ان ثمة اتفاقا عقد بين « مصطفى النحاس » و « ويصا واصف » و « جعفر فخرى » من جهة وبين والدة الأمير « سيف الدين » من جهـــة أخـــرى ، وكان الأمير

---

(١٦٧) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣١٥ ٠

(١٦٨) F.O. 407/210 Enc. in No. 5, Op. Cit., Ibid.

(١٦٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣١٥ ـ ٣١٦ ٠

(١٧٠) Lloyd, Lord., Op. Cit., pp. 273-274.

(١٧١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣١٧ ، وفؤاد كرم : المصدر السابق ص ٣٠١ ٠

(١٧٢) هيكل : المصدر السابق ص ٢٨٨ ٠

« سيف الدين » قد حجر على أملاكه لاتهامه بالجنون ووضع تحت وصاية الملك .
وقيل ان الثلاثة اتفقوا مع والدة الأمير للسعى فى رفع الحجر عن الأمير مقابل ١٣٠،٠٠٠ جنيه ، ونظرا لضخامة هذا المبلغ آنذاك . فقد صور « النحاس » وزميلاه بأنهم يستخدمون نفوذهم السياسى لتحقيق الاتفاق الذى عقدوه بما يعتبر رشوة محققة (١٧٣) . ورغم ما تأكد بعد ذلك من تزوير قضية وثائق سيف الدين ، فقد تحقق الغرض من نشرها فى حينه ، وكان الخطوة الأخيرة فى محاولة اسقاط « مصطفى النحاس » فكان بعده القرار باقالة وزارته (١٧٤) .

ونجحت سياسة « لويد » والحكومة البريطانية فقد شجعت القصر والرجعية معا لكى يطيحوا بالوفد والنحاس ولتدخل البلاد بعدها فى طور جديد من الصراع .

---

(١٧٣) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣١٧ .

(١٧٤) نفس المصدر والصفحة .

الاحتلال بين الانقلاب ومحاولة عقد المعاهدة

فتح طريق الانذارات البريطانية الباب واسعا أمام القصر ، وسهل مرور انقلاب رجعي جديد عصف بالدستور والبرلمان معا · كان ثمة اتفاق بين دار المندوب السامي وحزب الأحرار والسراى على تعطيل الدستور ، « وكانت وجهة نظر السياسة البريطانية ان عدم قبول مشروع تشمبرلين جريمة تستحق عليها الأمة حرمانها من الدستور ولم تكن الحلول التى انتهت بها أزمة الجيش والأزمات التالية ، لتصرف السياسة الاستعمارية عن عقاب الأمة على رفض ذلك المشروع » وكانت للسراى مصالح فى تعطيل الدستور وتترقب الفرص لذلك ، وكانت تعلم رضا الحكومة البريطانية عن ذلك (١) ·

ويذكر « اسماعيل صدقى » ان الرغبة كانت متجهة اليه فى تاليف الوزارة اثر اقالة « مصطفى النحاس » فى سنة ١٩٢٨ وأنه خوطب مخاطبة شبه رسمية فى ذلك ، ثم فوجىء بانصراف الملك عنه وترشيح « محمد محمود » · وكان تفسير « صدقى » لذلك أن « لويد » كان ميالا لترشيح شخص تربى فى انجلترا · كما تسجل بعض المصادر المصرية الأخرى ان اختيار « محمد محمود » بدلا من صدقى قد تم بناء على تدخل من جانب « لويد » فيما ذكرته «الديلى ميل» أثناء المناقشات التى جرت حول عزل « لويد » (٢) ·

ويهمل « لويد » أى اشارة تماما تشير الى دوره فى تاليف وزارة « محمد محمود » ويقول البعض اعتمادا على الوثائق السرية البريطانية ان « لويد » اجتمع مع الملك فى نفس يوم اقالة « مصطفى النحاس » (٢٥ يونيو) وسأله عمن تتجه النية اليه ، فرد الملك فى رجلين ، صدقى ومحمود ، وأن ينضم

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة · الجزء الثانى ص ٤٥ ·
(٢) يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٣٢١ ·

كلاهما الى الوزارة وأضاف الملك : ان الصعوبه التى تواجهه ان أيهما لا يوافق على الاشتراك فى الوزارة تحت رئاسة الآخر وعلى هذا الأساس ينتهى البعض الى أن اختيار محمد محمود كان من الملك (٣) ٠

على أن الصحيح وطبقا لما تحت يدنا من الوثائق البريطانية أن الملك هو من أراد تعيين اسماعيل صدقي وتدخل الانجليز لتعيين « محمد محمود » (٤) ٠

ونعتقد أن الانجليز اختاروا « محمد محمود » لما يمثله من قوى فى البلاد مع حزبه الذى يمثل أصدقاء الاحتلال فى البلاد ، ولأنه كذلك من يستطيع الوقوف أمام اطماع الملك واوتوقراطيته فيحقق للاحتلال التوازن المنشود ضد الملك والوفد معا ٠ اضافة الى ذلك أن الانجليز كانوا يرونه يميل الى سياسة عداء ضدهم بقدر ما يتجه الى معسكر الوفد (٥) ٠ فأرادوا ابعاده عن أى تقارب محتمل مع الوفد ٠

ورغم أن لورد « لويد » يقول بأنه كان متفقا مع حكومته على سياسة حياد « مصطفى النحاس » حيث دس بنشاط بالاتفاق مع الملك ضد النحاس (٦) ٠

وعهد الملك الى « محمود » بتشكيل الوزارة فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ فشكلها من الدستوريين والاتحاديين ، الذين لم يكن يمثلهم في مجلس النواب سوى ٣٥ عضوا من ٢١٤ ٠ وكتب « محمود » في خطابه لتشكيل الوزارة ، يقول « سيكون رائدنا ان يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين ، وعماده المتين»، ولم تمض ثلاثة أيام حتى أجل « محمود » البرلمان لمدة شهر ــ كما فعل زيور ولم يمض شهر حتى كان قد استصدر مرسوما بحل البرلمان ، وتأجيل الانتخابات ثلاث سنوات ينظر بعدها فى اجراء الانتخابات أو تأجيلها (٧) ٠

ورغم ان لورد « لويد » يقول بأنه كان متفقا مع حكومته على سياسة حياد تام تجاه المسالة الدستورية ، الا أنه يذكر كذلك ما يؤكد تأييده لسياسة تعطيل الحياة النيابية فيقول ان بضع سنوات من حكومة متزنة لا تضطرب بفعل الانشطة الحزبية ، قد تساعد على عودة اقامة حكم برلماني يتصف هذه المرة بمزيد من الاعتدال والعملية ٠ وأضاف « لويد » ان كل ما يهمه ، كان فى ذلك

---

(٣) نفس المصدر والصفحة ٠

(٤) F.O. Part CVII 407/210; Enc. in No. 9. Loraine to A. Henderson Jan. 3, 1930 Nos.

(٥) Ibid.

(٦) Ibid.

(٧) الرافعي : المصدر السابق ص ٥٠ ــ ٥١ ٠

الحين الا تشجع مقاومة الوفد بما يقال في الصحف الانجليزية وغيرها عن خيبة النظام البرلماني (٨) ·

وصدر الأمر الملكي بتاجيل البرلمان ثلاث سنوات ، متضمنا كذلك وقف تطبيق عدة مواد بالدستور والخاصة بوجوب قرار الحل على اجراء الانتخابات الجديدة فيما لا يزيد عن شهرين · والمادة الخاصة بعدم جواز تعطيل أحكـــام الدستور الا في زمن الحرب ، أو الاحكام العرفية · وعدم جواز تعطيل البرلمان · وأوقف الأمر الملكي كذلك المادة الخاصة بعدم جواز تعديل الدستور الا بشروط، وكذا أوقفت الفقرة من المادة ١٥ التي تمنع انذار الصحف أو وقفها بالطـــرق الادارية وتعطلت مادة حرية الصحافة (٩) ·

وفي جلسة مجلس العموم في ٢٩ يوليو ــ اى بعد صدور أحكام تعطيل الدستور والبرلمان ــ أدلى تشمبرلين بتصريح جـــاء فيه ان الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير هو من حق الملك والشعب المصرى ، وان الحكومة البريطانية ، قد تدخلت حين كان هناك قانون يراد اجازته ومن شأنه تهديد الأمن والنظام بناء على تصريح فبراير أيضا · وان الحكومة لن تسمح لاية سلطة ، سواء كان هناك دستور أو لا ، أن تهمل تحفظات فبراير(١٠)· وهذا التصريح في جوهره يكشف عن أجازة بشرعية الانقلاب استنادا الى تصريح فبراير الذى جعـــل الدستور قسمة بين الملك والشعب ، بينما هو قد حرم في الحقيقة الشعب من حرية التعبير والاجتماع ، واعطى الملك حق السلطة فعليا ودون قيود ·

ومن العجيب أن يبلغ النفاق بأحد المؤرخين حد الذهاب الى نفى أن يكون « محمد محمود » أداة مسخرة لأحـــد · كما يصف بالخرافة أن يعتقد أحد أن القصر وفؤادا قد أرادا الحكم المطلق فقد كان فؤاد ــ كما يزعم هذا المؤرخ الكبير ــ في الأزمات البريطانية المختلفة ، ملكا دســـتوريا بالمعنى الصحيح » وأما دار المندوب فلا يهمها من المعركة السياسية الا ما يقرب أو يبعد التسوية ، أو يوجد الانقسام · وعلى هذا يؤسس « شفيق غربال » رأيه بأن حكومة يوليو ١٩٢٨ « هى معركة أحزاب » (١١) (كذا !) يعنى ألا مسئولية هناك لا على الملك ، ولا على الاحتلال ! ·

ولجأت حكومة الانقلاب بعد تعطيل البرلمان والدستور الى ارهاب الطلاب فأصدر مجلس الوزراء قرارا بمنعهم من التدخل في السياسة وتقررت عقوبات الفصل من الدراسة اذا اشتغلوا بها · وفي ٦ أغسطس ١٩٢٨ صدر بلاغ رسمى من وزارة المعارف ــ وكان لطفى السيد وزيرا لها ! ــ ترجو من كل حزب حل

---

(٨) Lloyd, L., Op. Cit., p. 277.

(٩) الرافعى · المصدر السابق ص ٥١ ــ ٥٢ ·

(١٠) نفس المصدر : ص ٥٣ ·

(١١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات · الجزء الأول ص ١٩٩ ·

لجان الطلبة التابعين له (١٢) . وأيدت جريدة « الأخبار » ـ لسان الحزب الوطني ـ هذا الاتجاه الارهابي بدعوى أن الطلبة صاروا مطية للزعماء(١٣). ودفعت هذه الاجراءات المقيدة للحرية بالوفد المصرى الى العمل السرى والاتجاه الى حل لجان الطلبة التنفيذية اسميا(١٤) ويبدو من الوثائق المصرية أن محاولات الطلبة الى تحويل العمل الى الريف لم تلق الاستجابة هناك، كما ان محاولات الطلبة لتدبير اضراب عام في أول العام الدراسى لم تفلح هي الأخرى . لكن اجتماعات الطلبة استمرت ، كما استمر تحريضهم على الاضراب الأمر الذى أدى الى فصل البعض ووقف الدراسة فى أحد أقسام كلية الحقوق في ديسمبر ١٩٢٨ (١٥) .

ولجأ الطلاب ، وقد افتقدوا الحرية الى أصدار المنشورات السرية فدعوا الى مقاومة الديكتاتورية ، ومن ذلك منشور سرى اتهم بكتابته الشيخ « محمد حسنين مخلوف » رئيس لجنة الطلبة بالدرب الأحمر ، وقدم للمحاكمة بسببه . وتدخلت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة باعتبار أن مبدأ محاكمة الشيخ مخلوف سيسرى على الجميع الذين تضطرهم ظروف الارهاب الى مثل هذا العمل (١٦) .

واهتم الوفد ـ حماية لهذا السلاح فى التعبير ـ بمحاكمة الشيخ « مخلوف » وأمر « مصطفى النحاس » بنشر مذكرة الدفاع فى « البلاغ » عقب جلسة المحاكمة ، اذ تضمنت المذكرة هجوما على استمرار حبس المتهمين « حتى لا تكون هذه سابقة تتكرر مع غير المتهمين » (١٧) .

وقرر الوفد كذلك تكوين « لجنة الدفاع عن الحريات العامة » ومهمتها الدفاع عن المتهمين السياسيين لمناسبة اصدار أحكام فى بعض القضايا واحالة البعض الآخر الى المحاكمة (١٨) .

واستمرت المنشورات السرية فى العمل ومنها منشور باسم « جمعية القنبلة » الذى هاجم دكتاتورية « محمد محمود » واتهمه بالخيانة والاجرام ودعا الى استخلاص استقلال البلاد بالتضحية والسلاح (١٩) .

وارتبط نشاط الطلبة ضد الدكتاتورية فى مصر بنشاطهم خارج مصر ، فصدر فى باريس كتيب ضد الدكتاتورية فى مصر ، الذى فضح تدخل الحكومة

---

(١٢) الاهرام : يوليو ـ اغسطس ١٩٢٨ ، فؤاد كرم . النظارات والوزراء ص ٣٠١ .
(١٣) الاخبار : ٦ اغسطس ١٩٢٨ .
(١٤) تقارير الأمن : سياسى سرى رقم ١٠٣٤ فى ١٢ اغسطس ١٩٢٨ .
(١٥) تقارير الأمن : سياسى سرى برقم ١٤٢ فى أول يوليو ١٩٢٨ .
ورقم ١٠٣٤ فى ١٢ اغسطس ، السياسة : ٦ ديسمبر ١٩٢٨ .
(١٦) نفس المصدر : سياسى سرى برقم ١٠٩٠ فى ٩ اغسطس ١٩٢٨ .
(١٧) نفس المصدر : سياسى سرى برقم ١٢٣٠ فى ٦ سبتمبر ١٩٢٨ .
(١٨) نفس المصدر : سياسى سرى برقم ١٥٦٦ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٨ .
(١٩) تقارير الأمن : سياسى سرى برقم ١٣٨٥ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٨ .

الانجليزية في الدستور المصرى . وقال بأن الحكومة الحاضرة تحكم ضد ارادة الأمة (٢٠) .

ودعم الوفد الحركة الطلابية في الخارج ، وبعث بالتحويلات المالية الى جمعيات الطلبة المصريين ، في أوروبا لنشر الدعاية ضد الدكتاتورية (٢١) . وتعددت مؤتمرات الطلبة المصريين في أوروبا ، ومن ذلك مؤتمر لندن الذى عقد في ٢٢ يوليو والذى رفع احتجاجا الى الملك ندد فيه بالاعتداء على الدستور ، وتعطيل البرلمان والغاء حرية الاجتماع والصحافة ، ووضع البلاد تحت رحمة الجاسوسية (٢٢) .

الارهاب والاصلاحات الزائفة :

رغبة في استمرار الدكتاتورية أعادت حكومة « محمد محمود » العمل بقانون المطبوعات الذى يجيز تعطيل والغاء الصحف اداريا ، فألغت بذلك ترخيصات نحو مائة صحيفة وانذرت وعطلت عدة صحف منها « البلاغ » و « روزاليوسف » وأغلقت صحيفة « وادى النيل » نهائيا كما أنذرت «الاهرام» و « لاباترى » و « كوكب الشرق » ثم عطلتها الأخيرة مع « الوطن » و « الأفكار » و « روز اليوسف » نهائيا (٢٣) .

ولجأت الديكتاتورية كذلك الى منع وفود الجماهير من تقديم عرائضها المطالبة بعودة الحياة النيابية ، بل واشتبكت قوات الحكومة مع فريق من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ المنحلين . في ساحة عابدين « واعتدت عليهم بالضرب الشديد » .

ورغبة في تقنين الارهاب أصدرت الحكومة عددا من القوانين وأضافت مواد في القوانين تقضى بتشريد الموظفين والطلاب ، اذا ما اشتركوا في عمل سياسى ، أو أبدوا آراء سياسية ، أو قاموا بتحرير أو توقيع أو نشر أو توزيع أو القاء محاضرات سياسية (٢٤) . ولجأت الدكتاتورية حتى تستطيع خداع الجماهير وصرفها عن مطالبها الحقة في الدستور والحياة النيابية ، لجأت الى الاعلان عن حركة « اصلاح » واسعة ، والتفكير في مشروع يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضى الدواوين على صغار الفلاحين بأقساط طويلة وعن صدور تشريعات « لتنظيم ساعات العمل وأجوره وتعويض الذى يلحقه ضرر واستخدام

---

(٢٠) نفس المصدر : سياسى سرى برقم ١٧٢ في ٢٩ يناير ١٩٢٩ .
(٢١) نفس المصدر : سياسى سرى برقم ٧٤٥ في ٢ يوليو ١٩٢٨ .
(٢٢) تقارير الأمن : مذكرة عن مؤتمر لجمعيات الطلبة في أوروبا ووقع على الاحتجاج مندوبو ١٨ جمعية .
(٢٣) الرافعى : المصدر السابق ص ٧٠ .
(٢٤) نفس المصدر : ص ٧٠ ـ ٧٢ .

الأطفال وعلى العموم لتحسين حالة الرجل العامل ويقول « الرافعي » : أن البرلمان هو الذي وضع هذه المشروعات ، ولكنه لم يترك له فرصة تنفيذها ، فنفذ البعض وأما محمد محمود فنفذ البعض منها وعلى نطاق ضيق (٢٥) .

غير أن « محمود » الذي يلجأ الى كل هذا الارهاب والخداع فرارا من الحكم الدستوري سرعان ما وجد نفسه في حاجة الى دستور يحميه من الملك فلم يمض وقت طويل حتى بدأ صدام « محمود » مع الملك . فقد وجد الأخير نفسه في وضع يمكنه من التخلص من العناصر الموالية للدستور ، أو على الاقل من عناصر تجد « أوتوقراطية » الملك صعبة الهضم . وكان على ماهر - وزير المالية - يكشف عن اعتقاده بأوتقراطية الحكم صراحة فما لبثت العلاقات أن توترت بين الملك و « محمد محمود » فهدد الأخير بالدستور وقال انه ما يزال ساريا (٢٦) .

ورأت الحكومة البريطانية أن ثمة خطرا على « محمود » أن يطوح به الملك ، فاعتبرت أن التدخل في هذا الشأن أمر لا يمكن تجنبه ، فخولت الخارجية البريطانية مندوبها السامي في مصر أن يقابل الملك ويكلمه في الموضوع ، وقال لورد « كوشندون » في برقيته الى « هور » ان « مثل هذا التدخل لا يتفق في نظري وموقفنا أنه طالما لم تمس النقاط الأربعة فالقضية الدستورية من شأن الملك وشعبه وحدهما . ان الحكومة لم تتدخل لمنع طرد « النحاس » من الحكم ، ولا فيما تلى ذلك من تعطيل النظام البرلماني . على ان الامتناع الآن عن التدخل قد بلغ درجة اطلاق العنان لأطماع « فؤاد » الاوتوقراطية . وتدخلها الموجه الى منع نزوات الملك الشخصية من دفع البلاد الى حمأة الاضطراب يبرره أكثر انها هي التي وضعته على العرش الذي ما كان له ارتقاؤه أو البقاء فيه طويلا دون تأييدها » (٢٧) .

وكشف هذا عن الحياد الكاذب الذي تدعيه بريطانيا والاحتلال اذ أوضحت برقية « كوشندون » تأييدها للديكتاتورية فقال : ان أهم ما تحتاجه مصر هو الاصلاح الداخلي وتحسين العلاقات مع بريطانيا وأن «محمد محمود» أمين للوفاء بهذا وتستطيع حكومته « الاعتماد على الحكومة البريطانية في هذا الصدد » (٢٨) .

وبادل « محمود » الاحتلال ودا بود فجدد عقود الكثيرين من الموظفين الانجليز

---

(٢٥) الرافعي : المصدر السابق ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢٦) Lloyd, Lord, Op. Cit., pp. 278-279.

(٢٧) F.O. Part CVII. 407/217. Intervention in internal Affairs of Egypt Policy of His Majesty's Government F.O. July 24, 1934 No. 75.

(٢٨) يونان لبيب : تاريخ الوزارات : ص ٣٣٠ .

الذين انتهت مدة خدمتهم . كما خلا منصب النائب العام للمحاكم المختلطة الذى كان يشغله بلجيكى فعين « محمود » انجليزيا فى المنصب (٢٩) ٠

موقف الوفـــد والقوى السياسية :

بعد اصدار قرارات ومراسيم تعطيل البرلمان والدستور ، أصدر « مصطفى النحاس » نداء قويا وناريا ، أدان فيه حكومة محمد محمود بالاجرام فى حق الوطن ، واتهم الوزراء بالعمل لحساب الاجنبى وتقسيم البلاد ٠ وقال البيان : ان المحنة لن تكون بأسد من زمن الأحكام العرفية وان الوفد الذى هو رمز البلاد ونهضتها سيستخلص الدستور من « أيدى الرجعيين » ويعاهد الأمة ألا يعبأ بالظالمين فالأمة هي أعظم على الكارثة ٠ (٣٠) أما الحزب الوطنى فقد أدان هو الآخر الانقلاب ، وأشار الى ثورة الأمة فى ١٨٨١ للاعتراف بها مصدرا للسلطة ، وان توفيق والاحتلال هما من ألغيا دستور البلاد وقتها ٠ وقال الحزب الوطنى ان حكم التاريخ سيكون قاسيا على « محمود » وخدمته لسياسة الاحتلال ٠ ودعا البيان الأمة الى توحيد نفسها واستخلاص الدستور والجلاء (٣١) ٠

وكان مجلسا البرلمان قد أصدرا قرارا فى آخر جلسة لهما فى اعقــاب تشكيل « محمد محمود » لوزارته ، وقضى هذا القرار بالاجتماع تلقائيا بعــد شهر أى فى ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ٠ وفى ٢٤ يوليو اجتمع أعضـــاء البرلمان بدار النادى السعدى حيث أصدرت الاغلبية قرارا باعتبار القرار الصادر عنهم فى ٢٨ يونيو قائما ولا يؤثر فيه حل المجلسين لبطلانه ، وبناء على قسم أعضاء البرلمان باحترام الدستور ، فانهم يقررون اجتماع المجلسين فى ٢٨ يوليو ٠ وبعد ذلك طلب « ويصا واصف » و « محمود بسيونى » من وزير الداخليــة تسليمهما مفاتيح البرلمان وفك الشمع الملصق على أبوابه ٠ لكن جواب الحكومة جـــاء بحشد قوات الجيش والبوليس واتخاذ جميع الوسائل لمنع عقد البرلمان ٠ ورغم أن الحكومة أخذت فى دس الجواسيس خشية لاجتماع البرلمان فى مكان آخر ؛ فانالأعضاء استطاعوا أن يجتمعوا بدار « مراد الشريعى » فى الموعد المحدد ، حيث أعاد هذا الاجتماع الى الأذهان اجتماع « الكونتننتال » فى عهد انقلاب « زيور » ٠

وقرر المجتمعون اعتبار البرلمان قائما والوزارة منقلبة على الدستور (٣٢) ٠ واجتمع مجلس النواب بعد ذلك منفردا فأصدر قراراته بأن دور البرلمـــان الذى كافح الشعب من أجله نصف قرن هو مظهر لسيادة الأمة وتطهير اداة الحكم من مفاسد الحكومات المطلقة ، وأن من عطلوا البرلمان فقد ارتكبوا انقـــلابا ،

---

(٢٩) الرافعى : نفس المصدر ص ٧٢ ٠

(٣٠) نفس المصدر : ص ٥٨ ــ ٦٠ ٠

(٣١) نفس المصدر ٠ ص ٥٤ ــ ٥٧ ٠

(٣٢) الرافعى : المصدر السابق ص ٦٣ ــ ٦٤ ٠

واغتصبوا سلطة التشريع · وقرر مجلس النواب أن البرلمان ما زال قائما وله حق الاجتماع ووجوب استقالة الوزارة ، وبطلان كل الاجراءات والاتفاقات والتشريعات التى تصدرها · كما قرر تأجيل انعقاده الى ١٧ نوفمبر · واتخذ مجلس الشيوخ نفس القرار (٣٣) · ونفذ البرلمان قراره فاجتمع بالفعل فى ١٧ نوفمبر فى دار « البلاغ » بشارع الدواوين · وكرر « مصطفى النحاس » تأكيده بانقلاب الحكومة على الدستور ، كما احتج النواب على استخدام الجيش فى منع عقد البرلمان · واتخذ البرلمان نفس قراراته السابقة فى ٢٨ يوليو بدار « مراد الشريعى » · ومنعت الحكومة نشر أى أنباء عن اجتماع البرلمان بدار « البلاغ » ، وعلمت الجماهير بأنباء هذا الاجتماع من النشرات السرية ، أو من الصحف اللبنانية والسورية (٣٤) ·

ويتحدث «لويد» بدهشة عن اجتماع البرلمان فى ١٧ نوفمبر · فيقول انه رغم كل الترتيبات من جانب الحكومة لمنع الاجتماع بحشدها قوات الشرطة حول مكانه ، فان الحكومة قد اخفقت لأن ضباط البوليس « لم يتمالكوا سوى رفع أيديهم بالتحية عندما دخل النحاس الى مكان الاجتماع » (٣٥) ·

وفى الواقع ان « محمد محمود » واجه مقاومة الوفد فى الوقت الذى واجه فيه مضايقات الملك ، وتدخله فى شئون الوزارة · وقد حرص « لويد » على التدخل فى المرة الأولى أواخر أكتوبر ١٩٢٨ · أما فى المرة الثانية فقد بعث « لويد » برسالة الى « توفيق نسيم » رئيس الديوان يوبخه فيه بشدة ، كما شكا «محمد محمود» الى المندوب السامى ما يلقاه من الوزراء الاتحاديين الموجودين ومن رغبة الملك فى تعيين اتحاديين فى المناصب الوزارية الشاغرة فجمد « لويد » التعديل الوزارى (٣٦) ·

ويقول « لويد » ان عدم تسوية الخلافات بين « محمد محمود » والملك قد زادت من تأييد البلاد للوفد (٣٧) ·

كما كان صدور الحكم ببراءة « مصطفى النحاس » و « ويصا واصف » و « جعفر فخرى » فى قضية وثائق سيف الدين ، كان لهذا الحكم أثره فى زيادة مقاومة الوفد · فقد أصدر مجلس تأديب المحامين قراره ببراءة الثلاثة مما حاول خصومهم الصاقه بهم من استغلال النفوذ السياسى وغيره · وهى اتهامات أرادوا فى الواقع أن يلصقوها بالحياة النيابية · وازدادت المقاومة عنفا بعد صدور حكم بالبراءة وأحدث أعضاء الشيوخ والنواب حركة فى دوائرهم

---

(٣٣) نفس المصدر : ص ٦٥ — ٦٦ ·

(٣٤) نفس المصدر : ص ٧٣ — ٧٤ ·

(٣٥) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٣١ ·

(٣٦) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٢٧ — ٣٣٠ ·

(٣٧) Lloyd, Lord., Op. Cit., p. 282.

تطالب بعودة الحياة الدستورية . كما انتشرت الاجتماعات السرية والمنشورات في القاهرة والاقاليم . ودعا الوفـــد الى تنظيم حـــركة لمقاطعـــة البضـــائع الانجليزية (٣٨) .

وتشير الوثائق المصرية الى تصاعد المقاومة الجماهيرية ضد الديكتاتورية مع أوائل عام ١٩٢٩ . فقد تزايد النشاط الطلابي ، كما زاد تحرك الوفود من الاقاليم كالمنيا وبني سويف والزقازيق وبورسعيد وتجمعوا بميـــدان عابدين مطالبين بعودة الحياة النيابية ، واعتدت الحكومة على هؤلاء ضربا أو هجوما عليهم بالخيل والسيارات هجوما عنيفا وحشيا ، تسبب عنه اصابات خطيرة ، كما قبض على الكثير من النواب والمحامين والتجار (٣٩) .

يرتبط بنشاط الوفد في الداخل وبعيشه للجماهير ضد الديكتاتورية ، نشاط آخر في الساحة الدولية لتعرية نظام البطش والاحتلال في مصر ، فقد عقد الاتحاد البرلماني الدولي « مؤتمره ببرلين في أغسطس ١٩٢٨ فحضر اليه « مكرم عبيد » و « محمد صبري أبو علم » و « أحمد حافظ عوض » ممثلين عن مجلس النواب كما حضر الاجتماع كذلك ممثلون عن مجلس الشيوخ المصري هم : « مراد الشريعي » و « كامل صدقي » و « علوي الجزار » والدكتور « عبد الحميد فهمي » ووفق هؤلاء الى استصدار قرار من « الاتحاد البرلماني الدولي » يستنكر فيه تعطيل أحكام الدستور في مصر . فكان للقرار أهميته الدولية فهو يمثل ٣٨ دولة (٤٠) .

وكما تميز عام ١٩٢٩ بزيادة النشاط ضد « محمد محمود » في داخـل البلاد فقد تميز أيضا بزيادة النشاط خارجها . فهناك الكتيب الذي وزع في فرنسا « ضد الدكتاتورية في مصر » ـ وسبق الاشارة اليه ـ ثم هنـاك المؤتمر الكبير لحوالي تسع عشرة جمعية طلابية ، فبعث باحد أقطابه وهو مكرم عبيد فشن حملة على « محمد محمود » في لندن وهاجم تعطيل الحياة النيابية في البلاد ووجدت حملته آذانا صاغية لدى الرأي العام الانجليزي (٤١) . وكان الوفد بنشاطه هذا يضع آماله على عودة حكومة العمال الى الحكم في انجلترا ، يقينا منه ـ حسب ما عبر لويد ـ ان هذه الحكومة اذا جاءت فستتدخل للتو لاعادة النظام البرلماني الى مصر (٤٢) .

---

(٣٨) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر . ص ٦٩٢ .

(٣٩) تقارير الأمن : سري سياسي بأرقام مختلفة وبدون أرقام من ٢١ فبراير ١٩٢٩ الى ٢٢ مارس ١٩٢٩ .

(٤٠) الرافعي : المصدر السابق ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٤١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٣١ .

(٤٢) Lloyd Lord., Op. Cit., p. 282.

حكومة العمال واقالة لورد « لويد » :

وبالفعل انتقل الحكم في انجلترا الى أيدى حكومة حزب العمال منذ أوائل يونيو ١٩٢٩ ــ ونولى « آرثر هندرسون » وزارة الخارجية . ورأى الوزير الجديد بعد اطلاعه على مراسلات تشمبرلين ــ لويد المتبادلة أنه لا يستطيع تحسين العلاقات مع مصر الا باقصاء « لويد » عن منصبه ٠ باستدعاه وحمله على ذلك ٠ وكان من بين التدخلات التى اتهم لويد بها عدم موافقته على ضرائب ورسوم على الخفر والبلديات والبترول والتمغة ٠ وكانت الحكومة المصرية قد أرادت فرضها في ابريل ١٩٢٩ ٠ وأبلغها « حافظ عفيفى » الى الخارجية البريطانية . ولكن « لويد » عارض فرضها ، ولفتت هذه الحادثة نظر « تشمبرلين » نفسه فبعث الى « لويد » يطلب منه قصر تدخله على المسائل الكبرى فقط (٤٣) ٠ غير أن « لويد » رد على انتقاد « تشمبرلين » فقال ان محادثات « ثروت » دلت على أنه لا موجب للتساهل في حمل المصريين على قبول الحد الأدنى من المطالب البريطانية ، وبالتالى فان أى تساهل معهم حتى لو كانت طلباتهم معقولة انما « ينطوى على خطر كبير » ، ما لم يكن هذا التساهل جزءا من تسوية عامة يعترف فيها بمطالب بريطانيا الأساسية (٤٤) ٠

وسقطت حكومة المحافظين قبل ان تبت في خلع « لويد » فلما جاء « هندرسون » ليتولى الخارجية نصحه « تشمبرلين » بألا يستدعى « لويد » من مصر ، وذلك بصرف النظر عما كان هو يريد أن يتخذه حيال « لويد » ٠ وبرر « تشمبرلين » نصيحته بأنه لا يحسن بحكومة جديدة أن تبدأ عملها بعزله كبار الموظفين ، فانه قد يثير الشك في بعض الدوائر البريطانية كما يثير القلق ، فضلا عما يثيره من آمال عند المصريين لكن « هندرسون » لم يستمع الى « تشمبرلين » وحمل « لويد » على الاستقالة (٤٥) ٠

محادثات محمود ــ هندرسن :

وأثناء هذا كان « محمد محمود » قد سافر الى لندن ، حيث كان مدعوا لتلقى لقب الدكتوراه الشرفية من جامعة اكسفورد ٠ ويبدو لنا ان « محمد محمود » أراد انتهاز هذه الفرصة لاجراء محادثات مع البريطانيين ، ربما تدعم مركزه المتهاوى ٠ وهذا يبدو من اقناعه « هيكل » بالسفر معه ، ويقول هيكل أن « محمود » فاتحه بعد أسبوعين في سر يريد أن يفضى به اليه ، ذلك السر أن الخارجية البريطانية قد أبلغته برغبتها في اجراء محادثات حول المسائل المعلقة بين البلدين لعلها « تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه » ولكن محمودا كان

(٤٣) محمد شفيق غربال : المصدر السابق ص ٢٠٣ ــ ٢٠٤ ، كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق ٠ ص ٢٦٢ ــ ٢٦٣ ٠

(٤٤) شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٠٤ ــ ٢٠٥ ٠

(٤٥) نفس المصدر ص ٢٠٥ ــ ٢٠٦ ٠

يخشى الدخول فى هذه المباحثات خيفة أن تنتهى الى استقالة وزارته فتعود البلاد الى عهد الفوضى » (!) الذى أنقذها منه • أما « هيكل » فقد نصح زعيمه بالمضى فى المفاوضات (٤٦) •

ويقول « الرافعى » ان « محمد محمود » انتهز فرصة وجوده فى لندن ليفاوض « هندرسن » حول مسألة الامتيازات الأجنبية ، فاظهر وزير الخارجية رغبته فى المفاوضة فى المسألة المصرية كلها فلم ير « محمود » بدا من النزول على ارادة « هندرسون » (٤٧) وأما الوثائق البريطانية فتؤكد ما ذهبنا اليه ، فيقول « بيترسون » ان « محمد محمود » قد استفاد من زيارته للندن فى صيف ١٩٢٩ لفتح المفاوضات مع حكومة العمال حول اقرار مشروع رؤوس مقترحات لمعاهدة بين البلدين (٤٨) •

وفى خلال هذه المباحثات ، أقصى لورد « لويد » عن منصبه • ثم أدلى وزير الخارجية « هندرسن » بتصريح فى البرلمان الانجليزى فى ٢٦ يوليو ١٩٢٩ قال : « انه مهما كانت سياسة حكومة حزب العمال حيال مصر فانها لن تدخل فى دائرة التنفيذ الا اذا وافقت عليها الأمة المصرية » (٤٩) •

وهذا التصريح انما يعنى انه لا بد من حكومة برلمانية للموافقة على مشروع المعاهدة • وكان « محمد محمود » يدرك هذا قبل وقوع التصريح ، فهو من ناحية قد أبلغ ولا بد بذلك ، ومن ناحية أخرى ، كان مكرم عبيد يقض مضاجع « محمود » فى لندن ويواصل دعايته بين الرأى العام الانجليزى ضد الوزارة التى لا تحظى بثقة الامة والتى يجب أن تمتنع عن تقرير مصيرها • ونشرت « الديلى هيرالد » العمالية تصريحا مطولا لمكرم عبيد تحت عنوان « تصريح لزعيم وطنى واحتجاج الوفد بأن بريطانيا يجب أن تتعامل مع حكومة دستورية » • ثم نشرت الصحيفة نفسها فى ٢٠ يوليو ١٩٢٩ مقالا افتتاحيا فأعربت عن الثقة بأن وزير الخارجية البريطانية سيمنح تقديره جديا للتصريحات التى أدلى بها زعماء الوفد • (٥٠)

وحاول « محمود » الخروج من هذا المأزق بأن يعيد الحياة البرلمانية مع تعديل الدستور ، واشترك معه فى هذا الرأى « حافظ عفيفى » وعرضاه على « هيكل » وبعد ذلك بأيام رأى « هيكل » مشروع الاتفاق الذى كان قد اطلع

(٤٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٠٠ ــ ٣٠١ •

(٤٧) الرافعى : المصدر السابق ص ٨٣ •

(٤٨) F.O Part. 407/214. No. 55 Memorandum by Mr. Peterson on political Events in Egypt, since 1920, F.O. 30 Oct., 1931.

(٤٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٣٣ •

(٥٠) نفس المصدر والصفحة •

عليه من قبل فى صـــيغة مشروع معـــاهدة يتحـــول الى مجرد اقتراحات بريطانية · (٥١)

والواقع أن « محمد محمود » كان يعلم بوجهـــه النظر البريطانيه حول المسألة الدستورية فى مصر ، وذلك قبل اقتراحه تعديل الدستور ـ تكشف عن ذلك مذكرة من بيترسون بشأن الاحداث السياسية فى مصر فتقول : ان الحكومة البريطانية لم تخف سرا ـ بشأن موقفها من المحـادثات مع محمد محمود ـ فاعلنت أنها تتفاوض مع مصر وليس مع ممثل مصر الخاص ، والذى فرضته عليها الظروف ، اذ كان محمد محمود قد عطل الدستور فقد أصبح فى مركز الديكتاتور ، ولكى تؤكد ـ الحكومة البريطانية وجهة النظر هذه ، أبقت على علاقاتها بالوفد ، أو المعارضة الدستورية عن طريق مكرم عبيد الذى جاء الى لندن لهذا الغرض · (٥٢)

ونجح الوفد فى اسقاط « محمود » وهو فى لندن ، فبينما كان « مكرم » يترصد به هناك ، كان الوفد فى مصر يصعد فى حملته على الديكتاتورية فاجتمع الشيوخ والنواب من هيئـة الوفد البرلمانيـة فى ٢٢ يوليو ١٩٢٩ وأرسلوا البرقيات الى الملك والى الحـكومة البريطانية معلنين باسم الأمة « سخطهم على هذه المفاوضات العقيمة » · (٥٣)

وعاد « محمد محمود » فى أغسطس ١٩٢٩ محاولا تنفيذ وعده للحكومة البريطـــانية بعـــرض المقترحات على الادارة المصرية ، ولكنه أدرك للتو أنه لا يستطيع مواجهة برلمان يختاره فى ظل النظام الانتخابى القديم ، وتحطم أمل « محمود » فى تعديل الدســـتور عقب خطاب دكتور « دلتون » وكيل الخـــارجية البريطانية ، الذى فسر فى مصر بان بريطانيا ضـــد أى تعديل (فى الدستور) (٥٤) ·

ولقى « محمد محمود » حملة عنيفة عليه وعلى مشروع المعاهدة ، شنتها صحف الوفد بعد عودة « محمود » وقالت : « ان مشروع المعاهدة « لا يفى بمطالب البلاد كاملة » كما أن « محمد محمود » لا يمكن أن يستمر · وكانت الحوادث بالفعل تؤكد كل يوم على حرج مركز الوزارة ازاء صاحب العرش وازاء الانجليز · (٥٥)

---

(٥١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦ ·
(٥٢) F.O. Part 407/214, No. 55, Op. Cit.
(٥٣) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٢٣ ·
(٥٤) F.O. Part 407/214, No. 55 Op. Cit.
(٥٥) هيكل : المصدر السابق ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ ·

الوفد ومقترحات هندرسن :

ويتلخص مضمون المقترحات البريطانية الجديدة فى الآتى :

أولا ـ انهاء الاحتلال العسكرى ٠

ثانيا ـ محالفة بين مصر وبريطانيا ٠

ثالثا ـ تقدم مصر طلبا تؤيدها فيه بريطانيا لعضوية عصبة الأمم ٠

رابعا ـ اذا أفضى خلاف بين أحد طرفى المعاهدة ودولة أخرى الى حالة تهدد بخطر قطع العلاقات مع هذه الدولة ، يتبادل الطرفان الرأى لحل الخلاف سلميا طبقا لمواثيق العصبة ٠ أو لاى تعهدات دولية أخرى تنطبق على الحالة القائمة ٠

خامسا ـ يتعهد الطرفان بعدم اتخاذ موقف في البلاد الأجنبية يتنافى مع المحالفة أو يوجد صعوبات للطرف الاخر ، وعملا بهذا لا يعارض أحد الطرفين فى سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر ٠

سادسا ـ يعترف صاحب الجلالة ٠٠٠ بأن الحكومة المصرية هى المسئولة الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر **تنفيذ واجباته فى هذا الصدد** ٠

سابعا ـ اذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب ، فان الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة ١٤ يقوم بانجاده فى الحال « **وعلى وجه الخصوص يبذل** ٠٠٠ ملك مصر لصاحب الجلالة ٠٠٠ فى **حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات** والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته ومواصلاته » ٠

ثامنا ـ لوحدة التدريب **تختار مصر المعلمين من الانجليز** وحدهم ٠

تاسعا ـ **لحماية** قناة السويس باعتبارها **طريقا اساسيا للمواصلات الامبراطورية** ترخص مصر لبريطانيا بوضع قوات فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد ، شرقى خط الطول ٣٢ شرق ٠ **ما ترى بريطانيا ضرورته** ، وليس لهذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا تخل بحال من حقوق السيادة المصرية ٠

عاشرا ـ نظرا للتحالف بين البلدين **لا تعين مصر** من الأجانب كموظفين الا **الانجليز وحدهم** ٠

حادى عشر ـ يتغير نظام الالتزامات بما يلائم روح العصر ٠

ثانى عشر ـ يختص ممثل بريطانيا فى مصر **بأعلى مراتب التمثيل** ٠

ثالث عشر — يتفق الطرفان بالنسبة للسودان أن يكون مركزه طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ ويباشر الحاكم العام سلطاته طبقا لهذا الوضع . مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقيات جديدة معدلة لاتفاقيتى ١٨٩٩ .

الرابع عشر — يجوز بعد خمسة وعشرين عاما تعديل المعاهدة المبينة على أساس هذه الاقتراحات وذلك **باتفاق الطرفين** (٥٦) .

وغير هذه البنود ، كانت هناك مذكرات ايضاحية ملحقة بالمقترحات خاصة بوضع المستشارين المالى والقضائى ، وقبول وجودهما كموظفين مصريين . واستبقاء عنصر أوربى فى البوليس لمدة خمس سنوات على الاقل من تنفيذ المعاهدة وتحت رياسة ضباط انجليز وأن **يسلم أمر حماية الأقليات فى المستقبل لمصر وحدها** (٥٧) .

هذا هو مضمون المقترحات البريطانية كما عرضت على محمد محمود وكما كان مطلوبا عرضها ، ولكنها حين نشرت فضل الوفد ألا يبدى رأيا فيها الا تحت قبة البرلمان فقد كانت مصادر الوفد متأكدة بان الانجليز يريدون عقد المعاهدة مع ممثلين حقيقيين رسميين للبلاد ، حيث تكون كل الضمانات التى تكفل تنفيذها (٥٩) .

وازاء تصميم الوفد على اعادة الحياة النيابية ، اجتمع المندوب السامى الجديد — برسى لورين — مع الملك للاتفاق وكان ثمة بديلان للوزارة القائمة ، اما وفدية خالصة ، أو ائتلافية يكون للوفد فيها وجود قوى فقد اعتقد المندوب السامى الجديد ، أنه لصالح ما تم الاتفاق عليه فى مفاوضات محمد محمود — هندرسون، فان أفضل تشكيل للوزارة يكون على صورة ائتلاف بين الوفد من ناحية وبين الحزبين المشتركين فى الوزارة السابقة (الاحرار والاتحاديين) من ناحية اخرى على اعتبار ان مثل هذا التشكيل سوف يترتب عليه تكوين حكومة تقدم أحسن الضمانات لتوقيع وتنفيذ المعاهدة المقترحة (٦٠) .

والواقع أن سياسة الاحتلال كانت ترمى دائما فى حالة الأزمات واضطرارها الى ضرورة تهدئة البلاد ، الى ايجاد وزارة ائتلافية حتى تخفف أيضا من ضراوة الوفد فى مقاومة النفوذ البريطانى كما سنرى فيما بعد .

---

(٥٦) الرافعى . المصدر السابق ص ٨٥ — ٨٨ .

(٥٧) الرافعى : المصدر السابق ص ٨٨ — ٩٤ .

(٥٨) محمد زكى عمر : ربع قرن فى مفاوضات . دار الشرق ، بدون تاريخ ص ١٤٦ .

(٥٩) الوفد المصرى : الحالة البرلمانية والسياسية فى مصر . التقدم بالقاهرة . بدون تاريخ ص ٨ — ٩ .

(٦٠) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٣٧ .

سقوط الدكتاتورية :

وعلى أساس اتصالات المندوب السامى بالملك للبحث عن بديل الوزارة القائمة جرت اتصالات رسمية كذلك بين الوفد والملك، وبين الوفد وأحد كبار موظفى دار المندوب السامى ، وهو رونالد كامبل الذى أجرى هذه الاتصالات مع الوفد بشكل غير رسمى . ورأى المندوب السامى من خلال هذه الاتصالات صعوبة تشكيل حكومة ائتلافية نظرا لرفض الوفد لها . وحاول « لورين » ، (وهذا سر رغبته فى حكومة ائتلافية) ، الحصول على موافقة الوفد على ما تم الوصول اليه فى مفاوضات محمود ــ هندرسن ، لكن الوفد رفض التعهد بشىء وان قدم شيئا واحدا هو الاعراب عن نواياه الطيبة ، فمر مكرم عبيد ومصطفى النحاس على دار المندوب السامى وتركا بطاقات تهنئة بمناسبة توليه منصبه ، كما قبل « النحاس » دعوة غداء أعقبها مناقشات وصفها لورين بأنها كانت مفيدة فى اذابة الثلوج المتراكمة » (٦١) .

وكانت شروط الوفد لعودة الحياة النيابية هى استقالة الوزارة وحكومة محايدة تتولى اجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب المباشر . وقد قبلت الحكومة البريطانية فى النهاية شروط الوفد (٦٢) .

ورأى سير «برسى لورين » أن استمرار هذا الموقف ــ بعدما شاعت اتصالات لورين ــ فضلا عن انه يظلم «محمد محمود» ، فانه يمكن كذلك أن يدمر كل احتمالات اقامة العلاقات الطيبة مع الوفد ، وما يمكن أن يترتب على هذا من وضع الصعوبات أمام المقترحات البريطانية . وبناء على ذلك ذهب المندوب السامى فأبلغ « محمد محمود » أن الوقت قد حان كى يترك الحكم ، فقدم « محمود » استقالته فى ٣ أكتوبر ١٩٢٩ (٦٣) وكانت هذه فى الحقيقة خطة هندرسن التى تقضى بانهاء تجربة محمد محمود السياسية وعودة الحياة النيابية . ولم يفت لورد « لويد » أن يصف هــذه الخطة بالتدخل الفعلى فى شــئون مصــر الداخلية (٦٤) .

وكلف الملك « عدلى يكن » بتشكيل الوزارة ، وظنها البعض وزارة ائتلافية تتولى المفاوضة على أساس مشروع محمود ــ هندرسن . ويذهب « هيكل » الى الاعتقاد بأن « عدلى » قد اختير فى اللحظة الأخيرة ودون تخطيط (٦٥) .

غير أن الصحيح ان وزارة « عدلى » كانت وزارة انتقالية ــ كمــا رأى الانجليز يتوافر فيها شرط رئيسى يحظى باحترام كافة الأطراف ، وأعضــاء محايدون بما يحقق تهدئة الأعصاب وتقليل فرص الصدام بين الوفد من ناحية

---

(٦١) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٣٧ .

(٦٢) الرافعى . المصدر السابق ص ٩٥ .

(٦٣) يونان لبيب . المصدر السابق ص ٣٣٧ ــ ٣٣٨ .

(٦٤) شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٠٩ ــ ٢١٠ .

(٦٥) هيكل : المصدر السابق ص ٣١٢ .

وبين محمد محمود وزملائه وأتباعه من ناحية أخرى . كما أنه سيمكن الوفد من دراسة الموقف بمزاج هادىء مما يؤدى الى زيادة فرص قبول المقترحات البريطانية بعقد المعاهدة (٦٦) .

والواقع أن السياسة الانجليزية في ذلك الوقت كانت ترى في اقامة العلاقات الشرعية مع المصريين بمقتضى معاهدة ما يحقق مصالح استراتيجية أكثر أمنا منها في ظل عقود بريطانية . ومن هنا نظر الانجليز الى الانتخابات التى سيجريها عدلى بأهمية كبيرة . كما أن الانجليز لم ينظروا فى ذلك الحين الى التحفظات على أنها مقدسة (٦٧) . لذلك راح « برسى لورين » يقرأ على النحاس فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٩ مذكرة بريطانية تبين أن سياسة حكومته ترغب فى الوصول الى اتفاق ينهى تحفظات ١٩٢٢ الأربعة (٦٨) .

تشكلت الوزارة العدلية على أساس أنها وزارة ادارية . وقال عدلى فى كتاب تشكيلها : « ستكون الغاية التى تتركها الوزارة اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس النواب ، خالصة من كل ضغط ، أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة من ارادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها » (٦٩) .

وزارة مصطفى النحاس ومفاوضات المعاهدة :

وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز مبين للوفد المصرى اذ نال الوفديون ٢١٢ ، مقعدا من مقاعد مجلس النواب وعددها ٢٣٥ . بينما نال الحزب الوطنى خمسة مقاعد ونال الاتحاديون ثلاثة والباقى للمستقلين (٧٠) .

ولم يدخل الدستوريون هذه الانتخابات وبرر « هيكل » هذا ، فزعم أنهم لم يريدوا دخولها حتى لا يقيموا عقبات أمام الوفد فى الحصول على أكثر مما حصلوا عليه فى محادثاتهم مع هندرسون (٧١) . وثمة تبرير آخر قال بأن عدم دخولهم الانتخابات ، راجع الى عدم عرض مقترحات المعاهدة على الناخبين . أما السبب الحقيقى لعدم اقدام الدستوريين على دخول الانتخابات ، فهو الخوف من نتائج الفشل والسقوط فيها (٧٢) . وقام « مصطفى النحاس » بتشكيل

---

(٦٦) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٣٨ .

(٦٧) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations pp. 283-285.

(٦٨) F.O. Part CVII. 407/217 No. 75 Op. Cit.

(٦٩) يونان لبيب : المصدر السابق ص ٣٣٩ ، فؤاد كرم : المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٧٠) الرافعى : المصدر السابق ص ٩٩ .

(٧١) هيكل : المصدر السابق ص ٣١١ ـ ٣١٢ .

(٧٢) F.O. Part CVII 407/210 No. 22 Loraine to Henderson Jan 19, 1930, No. 69.

الوزارة بناء على الأغلبية الساحقة التي حصل عليها في الانتخابات وأكد حقيقة هذه الثقة في خطاب تشكيل وزارته في أول يناير ١٩٣٠ . كما أعلن عزم الحكومة على تثبيت قواعد الدستور ونصوصه وأحكامه » « والسعي الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا » « والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا » (٧٣) .

واعتراض « برسي لورين » ـ بناء على تعليمات من « هندرسن » وزير الخارجية ـ على تعيين ماهر والنقراشي في الوزارة الجديدة ، نظرا لاتهامهما في حوادث الاغتيالات غير أن الاعتراض كان في شكل تحذير ودي الى « مصطفى النحاس » مع تجنب الانذار النهائي . وتطوع الملك بأن يحمل هو الى « النحاس » هذا التحذير فأعرب له عن عدم رضائه عن تعيين « ماهر » و « النقراشي »(٧٤) .

على أن « النحاس » صمم على براءة الرجلين ، كما أكد اهميتهما للغاية في تهيئة المصريين لقبول ما قد يضطر اليه من تنازلات . وبعد أخذ ورد حول هذا الموضوع والاتصالات بين المندوب السامي والخارجية البريطانية ، برأت الأخيرة ساحة النقراشي فبقي في التشكيل الوزاري (٧٥) .

ولاحظت دار المندوب السامي على التشكيل الوزاري الجديد استبعاد « علي الشمسي » الذي أطلق عليه « هور » : الوفدي الوحيد صاحب الاتزان السياسي والاداري في وزارتي الائتلاف ١٩٢٦ و ١٩٢٨ . وأما « برسي لورين » فقال عن استبعاده انه يدل على رغبة الهيئة الحاكمة ـ الوفد ـ في لم الخيوط بيدها . وأمل « لورين » كما كتب الى « هندرسن » أن يتعلم هؤلاء السياسيون غير العمليين ضرورة الاعتدال والواقعية وخاصة أن « النحاس » كان غير مخيب للآمال في الشهور الأخيرة (٧٦) .

ولاحظ البريطانيون كذلك على تشكيل « النحاس » لوزارته أنه ضم « النقراشي » و « مكرم عبيد » اللذين يعتبران من المتطرفين لدى الدوائر البريطانية هما وغيرهما ، فوافق عليهم الملك رغم ان بعضهم لا يروقون له ، وأمل البعض من الدستوريين أن يذهب هؤلاء المتطرفون بأجل الوزارة (٧٧) .

والواقع أن تخوف البريطانيين كان واضحا من وزارة « النحاس » فاضافة الى تشكيلها المتطرف ، كان هناك كذلك مسألة ظهور الدستور على رأس البرنامج الوزاري ، ومحاولة الوفد اطالة مدة البرلمان ، وهو الأمر الذي كان البريطانيون

---

(٧٣) فؤاد كرم : النظارات والوزارات . ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ .

(٧٤) F.O. Part CVII 407/210 Henderson to Percy.

(٧٥) Ibid.

(٧٦) F.O. 407/210 No. 2 Hoar to Henderson, Jan. 2, 1930, Tel. No 2.

(٧٧) F.O. 407/210 No. 2, Op. Cit.

يخشون معه عدم اقدام السياسيين المصريين على قبول الوزارة الا القليـــل منهم (٧٨) .

وأما الملك فقد حاول ان يبقى « عدلى » رئيسا للوزاره بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، وان وافق فى النهاية على رأى « برسى لورين » فى رئاسة «النحاس» ولكن الملك كان فى الواقع يأمل فى رفض « النحاس » للوزارة لأسباب داخلية خاصة بالوفد فطلب من المندوب فى هذه الحالة ، وكمطلب وحيد ، أن يوافقه على أن يتولى « الشمسى » رئاستها فوافق « برسى لورين » (٧٩) .

وبعد الانتهاء من مشاكل تأليف الوزارة بدأ الانجليز فى التمهيـــــد للمفاوضات المقبلة وجس نبض النحاس والوفد . وحاول « لورين » أن يستدرج « مصطفى النحاس » حول موقفه من المقترحات البريطانية ، فطلب منه ألا يسرف فى تأكيد موقف الوفد المتعاطف مع المقترحات أمام الملك (!) . الا أن « النحاس » فهم ما يريده « لورين » فقال : انه لا يستطيع أن يلتزم بشيء ، لم يلتزم به من قبل مع زملائه ، الأمر الذى يؤدى الى رد فعل سيء فى البلاد نحو اجتذاب عواطف المصريين لقبول تنازلات لا بد منها فى كل معاهدة . وكان سلوك « النحاس » هذا موضع احترام « لورين » وأثنى على نزاهته فى التعامل ونظرته المخلصة (٨٠) .

ورأى « النحاس » ان يذهب الى لندن للتفاوض بعد الحصول على تفويض البرلمان المصرى ، ولكن البريطانيين كانوا يرون ضرورة معرفة كنه التعديلات المطلوبة والتى يراها الوفد بالنسبة للمقترحات البريطانية . ورفض « النحاس » أن يدلى برأيه الصريح حول تلك التعديلات وقال للمندوب السامى ان لندن هى المكان المناسب والأفضل للمناقشة . صحيح أنه هنا فى القاهرة لديه مستشاروه كما أن الرأى العام معه ، الا أنه يرى لندن هى المكان الأفضل حيث تجرى الأمور هناك فى سرية ووفقا للعقل بعكس القاهرة ، وأضاف « النحاس » على أنه فى الحالتين سنجرى مناقشات عامة قد تحطم المعاهدة ومن ثم فهو يريد الحصول على موافقة البرلمان . وكتب « لورين » يطلب الى حكومته ان توافق على وجهـــة نظر النحاس (٨١) .

وعاود « لورين » الالحاح على « هندرسن » فى قبول وجهة نظر الوفد فى تعديلات تدخل على المعاهدة تخرج بها الى معاهدة وفدية متميزة عن معاهدة « محمود » . ورأى « لورين » الاستجابة الى ضغط الوفد الذى له ما يبرره

---

(٧٨) F.O. 407/210 No. 5 Op. Cit.

(٧٩) F.O. 407/210 No. 22, Op. Cit.

(٨٠) F.O. 407/210 No. 22, Op. Cit.

(٨١) F.O. 407/210 No. 108, Loraine to Henderson Jan, 21, 1930, No. 39 Strictly Conf.

في صغط المتطرفين . وطالما لا توسع التعديلات المطلوبه ما هو ممنوح بالفعل ·
ورأى « لورين » أن موافقة الوفد على المعــاهدة ســوف تلزمه بالتحالف مع البريطانيين بدل العداء المستمر لهم ، وسوف يطرح عقد المعاهدة مع الوفد هالة المجد عنه ، تلك التي يحيط بها نفسه · وأضاف لورين : وسيستحيل على الوفد اذا هو عقد المعاهدة أن يزعم أنه أكره عليها أو أغرى بتوقيعها ، فاذا وقع المعاهدة فسوف يلتزم بها · ثم قال لورين : وعلينا أن نعرف أيضا أن الوفد هو الوحيد الذى يمكنه عقد معاهدة معنا تكون مقبولة من الشعب (٨٢) ·
وحاول « لورين » أن يقنع « هندرسن » بألا محل هنــاك للتخوف من المفاوضة فان رفض الوفد على أى حال سيعرفنا أين تقف من مصر التى تلقى بمصيرها فى يد قصــار النظر وسيجىء وقت الحســاب مع الوفد · وقال لورين : ان تخوفكم من أن يلقى الوفد تبعة فشله علينا لا محل له فان المقترحات البريطانية معروضة منذ زمن والوفد لم يبد رأيا فيها لا بالقبول ولا الرفض (٨٣) ·

غير أن « هندرسن » وبعد مراسلات كثيرة مع لورين حاول جاهدا معرفة نوايا الوفد وكتب الى « لورين » يقول : ان « النحاس » قد تحدث معك عن « تنازلات ـ بريطانية تقوم الحاجة اليها من أجل الوصول الى اتفاق » ولست أظن أنه يشق على « النحاس » تفصيل ما فى جعبته · وانى اذ أقدر حججك بشأن « النحاس » ورغبته في الا يعود من لندن صفر اليدين · الا اننى أرى اننا لا نستطيع تحمل آثار ذلك لو أنه حدث · اننى لا أريد من « النحاس » سوى تأكيد شخصى بأن التعديلات التى يراها تتعلق بالشكل والتفاصيل وليس بالمادة · وهــذا أقل ما يمكن أن أسأله فيه وأقصى ما يمكننى الذهاب اليه حتى ألتقى به (٨٤) ·

كان الانجليز تساورهم المخاوف من أن يأتى « مصطفى النحاس » الى لندن فيفعل ما فعله « سعد » بماكدونالد ، ومن ثم تعود الصعاب والمخاطر أمام الحكومة الانجليزية فى مصر · ومن ثم كان الحاح « هندرسن » على معرفة موقف الوفد من المقترحات التى سبق وأن قال انه لا يدلى برأيه فيها الا تحت قبة البرلمان ، وعندما أصبح تحت القبة اكتفى بطلب تفويض بالمفاوضة دون الارتباط بشىء (٨٥) ·

وحاول « لورين » أن يقنع « النحاس » بصعوبة موقف « هندرسن » وانه لا يستطيع قبول مفاوضات فى الهواء ودون تأكيد ملموس بأنها ستكون فى حدود المقترحات (٨٦) ·

---

(٨٢) F.O. 407/210 No 26.

(٨٣) Ibid.

(٨٤) F.O. 407/210 No. 114.

(٨٥) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢١٢ ـ ٢١٣ ·

(٨٦) F.O 407/210 No. 68.

غير أن « النحاس » آكد أنه لا يستطيع أن يعطي أي تأكيد شخصي ، يخفيه عن زملائه وعن بلده ۰ وكما قال من قبل فانه لا يستطيع الكلام بصوتين انه يريد أن يكون حرا في الوصول الى اتفاق ۰ ثم انه ـ أى النحاس ـ يشق عليه الفصل بين الشكل والمضمون ۰وأنه مدرك ان فشل المفاوضات سيكون كارثة في مصر أكثر منه في بريطانيا (۸۷) ۰

وكان ثمة اعتراض آخر للبريطانيين ، وهو ذلك المتعلق بوجود « أحمد ماهر » ضمن هيئة المفاوضات الرسمية ، فقد كان ثمة ما يؤكد لدى المندوب السامي ان « النحاس » لا يذهب بدون « ماهر » فنصيحته حاسمة في الموضوعات الفنية من وجهة نظر الوفد ۰ وذكر « لورين » لهندرسون أنه يقدر اعتراضه على ذهاب « ماهر » الى لندن ولكن الاصرار على ابعاده قد يؤدى الى خلق جو للتآمر ضد المعاهدة ۰ وان رأى أن يتصل بما هو عن طريق « رونالد كمبل » لنصيحته ۰ ورأى « هندرسن » ان يتراجع عن الاعتراض على « ماهر » خشية أن يأتي به « النحاس » معه بعد استشارة الانجليز ۰ كما رضخ كذلك لارادة « النحاس » في المفاوضة دون الافصاح عن التعديلات ، ووافق كذلك على بدء المفاوضـات ـ كما أراد النحاس ـ في الاسبوع الأخير من مارس (۸۸) ۰ وكان مجلسا البرلمان قد أصدرا تفويضا في ٦ فبراير ۱۹۳۰ للوزارة بمفاوضة الحكومة البريطانية بعد ان عرضت عليهما مقترحات الحكومة البريطانية في ۳ فبراير ۱۹۳۰ وقرر مجلس الشيوخ التفويض بالاجماع كما قرره النواب بالاجماع الا خمسة من الأعضاء (۸۹) ۰ وكان موقف القوى الأخرى غير الوفد يميل بين التأييد المطلق للمقترحات وهو موقف الأحرار الدستوريين ، وعدلى يكن شخصيا ، وكذلك الاتحاديين وما يسمى « بجماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة » ۰

أما الفريق الذى أيد المفاوضات بتحفظ ، فهو الفريق الذى « ينطق بلسانه الحزب الوطني ، والأمير عمر طوسون » وقد رأى هـذا الفريق ان المقترحات حسنة في جملتها ، لكنه يلزمها بعض التفصيل للنقاط الغامضة ، وتحديدها بدقة حتى توافق مصلحة مصر ۰ وان رأى بالنسبة للسودان اننا لا نخسر كثيرا ۰ اذا ضحينا بشيء من حقوق مصر ، في مقابل حصولنا على حقوقنا في السودان » ۰ والانجليز يريدون أن نضحي بالسودان في سبيل مصر وبهذا يمكن ان نخسر الاثنين (۹۰) ۰

---

(۸۷) Ibid.

(۸۸) F.O. 407/210 No. 116, 127, 147.

(۸۹) المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ۱۹۳۰ : مجموعة الوثائق والمحاضر الرسمية ۰ القاهرة ۰ المطبعة الاميرية ۱۹۳٦ ۰ ص ٦ ـ ۸ ۰

(۹۰) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ۷۰۹ ـ ۷۱۲ ۰

ويذهب « الرافعى » الى أن الحزب الوطنى قد عارض حل القضية عن طريق المفاوضة متمسكا بالجلاء ماضيا فى سياسته « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » (٩١) · ولكن البعض يذكر بأن الحزب الوطنى (وحافظ رمضان) قالا بأن المقترحات أفضل من كل ما سبقها . ورأى « حافظ رمضان » فى حالة الموافقة عليها ارسال جنود مصريين الى قناة السويس لتخفيف الشرط العسكرى · ويرى تقوية الجيش من الآن ، وهو اذا ما نفذ ذلك لا يعارض المعاهدة ويأمل أن يحقق أمانيه مستقبلا (٩٢) ·

وأما الدوائر الاستعمارية الانجليزية ، فعبر عن رأيها المحافظون الذين رأوا فى رحيل القوات البريطانية عن القاهرة حدثا خطيرا سيرن فى أرجاء آسيا · وهاجم المحافظون سياسة حزب العمال التى ضحت بالأحرار الدستوريين فى مصر وعرضهم للهلاك ·

أما حزب الأحرار الانجليزى فرأوا عدم التشدد مع مصر وان كانت المقترحات هى أقصى شىء يمكن تقديمه ودعوا فى نفس الوقت الى عدم التساهل بالنسبة للسودان وكانت هذه وجهة نظر حزب العمال أيضا (٩٣) ·

المفاوضات الرسمية بين النحاس وهندرسن :

وصل الوفد المصرى الى لندن حيث بدأت المفاوضات الرسميه بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية صباح ٣١ مارس ١٩٣٠ وحضرها من الجانب الانجليزى « هندرسن » وزير الخارجية ومعه وزير المستعمرات ووزير الحربية والطيران ووكيلا الخارجية ، وسير « برسى لورين » المندوب السامى فى مصر · وأما الوفد المصرى ، فكان مكونا من « مصطفى النحاس » ، « وواصف غالى » وزير الخارجية ، و « عثمان محرم » وزير الأشغال و « مكرم عبيد » وزير المالية (٩٤) ·

وقد رحب « هندرسن » بالوفد المصرى وبصفة خاصة ، وصديقه « مكرم عبيد » وأشار الى المحاولات السابقة للاتفاق . فقال انه يتوقع تقدير العواقب السيئة للاخفاق ثم أشار الى المقترحات التى ظلت طوال سبعة أشهر أمام الجانبين ورحب بالوفد المصرى الذى يمثل أغلبية الشعب الكبرى · ورد « النحاس » مجاملا ومشيدا بالمقترحات وأكد على حق مصر أم الحضارة أن « تمد لها بريطانيا العظمى يد الاخاء » حتى تدخل « فى مصاف الدول المستقلة ذات السيادة » (٩٥) ·

---

(٩١) الرافعى . المصدر السابق ص ١٠٥ ·
(٩٢) رمضان المصدر السابق ص ٧١٠ ·
(٩٣) نفس المرجع ص ٧١٣ ·
(٩٤) المفاوضات الرسمية ١٩٣٠ : المصدر السابق ص ٩ ، ١٧ ، ١٨ ·
(٩٥) نفس المصدر : ص ١٨ ـ ٢٠ ·

وفى الجلسة ، عرض الوفد المصرى رأيه فى المحادثات فقال « النحاس » ان نقطة انهاء الاحتلال هى غاية الوفد وأن المحالفه تقبلها وتقرها . وأما الدفاع عن القنـــال فهناك ضمانتان لســلامته أولاهما المخالفة وهى أن تأتى بريطانيــا لصد ما عساه يقع من غارات عليه وثانيهما الضمانة الدولية بحيدة القناة وتكفلها معاهدة ١٨٨٨ ونقبل لاثبات حسن بيننا « الى أن نتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطانى » أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوات عسكرية فى منطقة القنال على أن يحدد موقعها وشروطها عند الكلام فى التفصيلات » .

ويعرض « النحاس » لثالث نقطة وهى حماية الاجانب فقال انه « حق مصر المطلق » الذى يقيده الامتيازات وهى مآلها الالغاء والى حين ذلك تقبل ببعض المسائل . وأما النقطة الرابعة الخاصة بالبوليس . فقبل « النحاس » ببقاء بعض الموظفين الانجليز فى المدن الأربعة الكبرى . القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس . لمدة محدودة وعلى أن يستبدلوا سيئا فشيئا وسنويا بموظفين مصريين حتى اذا انتهت المدة صارت جميع الوظائف فى أيدى المصريين .

وأما بالنسبة للسودان فقد طلب « النحاس » ادارة فعلية مشتركه الى أن يحدث الاتفاق النهائى (٩٦) .

ثم اتفق الجانبان على أن تلك النقاط الخمس هى المهمة حقا وأن المسألة متوقفة على الصيغ التى عرض الوفد المصرى استعداده لتقديمهـــا فى أقرب وقت (٩٧) .

وفى ٢ أبريل قدم الوفد المصرى مشروعه الأول وأهم التعديلات فيه تحديد المادة الخامسة تحديدا أكثر دقة . أما المادة الخاصة بحماية الأجانب وهى المادة السادسة فى المقترحات . فقد حـــدد « الوفد » ، ان مسئولية أرواح الأجانب وأموالهم هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها (٩٨) . وكانت فى الأصل المقترح « أن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن » . عن حماية الأجانب . ويتولى « صـــاحب الجلالة ملك مصر تنفيــذ واحمائه فى هــذا الصدد » (*) .

فكأن الجانب المصرى قد حذف ما حاول الجانب الانجليزى فى صياغته للمادة أن يوحى به عن حقه التاريخى .. وما حاوله فى الفقرة الأخيرة من معانى التكليف الأمر الذى يؤدى مع الفقرة الأولى الى امكانية التدخل مستقبلا بدعوى

---

(٩٦) نفس المصدر . ص ٢٢ — ٢٣ .

(٩٧) نفس المصدر ص ٢٣ .

(٩٨) المفاوضات الرسمية ١٩٣٠ . المصدر السابق ص ٢٦ — ٢٧ .

(*) راجع المقترحات البريطانية .

ان هذا الحق كان في الأصل لانجلترا ثم منحته لمصر وهي لا تقوم بهذا الواجب وعليه ... الخ .

وفي المادة السابعة عدلها « الوفد » بحيث تكون المساعدات المصرية داخل الأراضي المصرية .

وأما المادة التاسعة فلم يعترف « الوفد » بالقناة طريقا أساسيا لمواصلات الامبراطورية ولالبريطانيا وحدها بحق الدفاع ولا بالدفاع المشترك دون تحديد للمدة الزمنية وقال مشروع « الوفد » : « الى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قنال السويس حتى يصل مدد الحليف فان جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى « بورفؤاد » وبجوارها قوة حربية بريطانية للمساعدة » (٩٩) .

وهنا نلاحظ كذلك وللأهمية التحديد المكانى للنقطة العسكرية الذى يختلف جوهريا عن تحديد المقترحات . ولم يعترف المشروع المصرى بالنسبة للمادة الثانية عشرة من المقترحات بأى تميز للممثل السياسى البريطانى فى مصر .

وأما بالنسبة للسودان فقد حدد المشروع المصرى الاشتراك الفعلى لمصر فى ادارة السودان الى أن تحل المسألة بالمفاوضات ، ومع احتفاظ مصر بجميع حقوقها . كما حددت مصر انهاء المعاهدة بعشرين عاما (١٠٠) .

ولم يفت الجانب البريطانى هذه التعديلات الهامة ، فصرح « هندرسن » فى الجلسة الثانية فى ٣ أبريل بأن الجانب المصرى عدل فى خمس مواد وأن أهم تعديل كان فى مسألة السودان « التى ستكون عقبة كأداء فى طريقنا » .

ثم قال « هندرسن » فى نفس اليوم على الوفد ما قام به من جهود فى سبيل اعادة الحياة النيابية ، وأنه عرض مقترحاته كذلك فترة طويلة ، غير أن ما يدهشه أن الوفد يحاول احراجه . فقد عرض من جانبه أقصى ما يمكن ان تتنازل عنه بريطانيا (١٠١) .

ودارت بعد ذلك مناقشة طويلة حول السودان ، وسأل « هندرسن » ما الذى يقصده الجانب المصرى بالاشتراك الفعلى فى ادارة السودان ، فرد « النحاس » بأنه : رفع القيود على حرية الهجرة والاقامة والتملك ، ثم جعل الادارة بين الجانبين « على السواء » فسأله « هندرسن » ومن الذى يعين الموظفين المصريين فأجابه « النحاس » الحكومة المصرية .

---

(٩٩) المفاوضات الرسمية المصدر السابق ص ٢٦ ـ ٢٨ .

(١٠٠) نفس المصدر . ص ٢٨ .

(١٠١) المفاوضات الرسمية ١٩٣٠ . المصدر السابق ص ٢٩ ـ ٣١ .

غير أن « هندرسن » تمسك باتفاقيتي ١٨٩٩ ومسئولية الحاكم العام « عن النظام الادارى والعسكرى في السودان » (١٠٢) ٠

وفي الجلسة الثالثة للمفاوضات ناقش « هندرسن » حذف الجانب المصرى لبعض العبارات مثل : وتعد انجلترا بانضمام مصر الى العصبية ، ثم بعض العبارات الأخرى التي تناولناها سابقا وخاصة ما حدده الجانب المصرى عن مسئولية مصر المطلقة في حماية الأجانب ، وراوغ « هندرسن » طويلا في هذا الشأن حتى يعترف الجانب المصرى بحق بريطانيا السابق في هذا الشأن (١٠٣)٠ وأخيرا اتفق الجانبان على حذف عبارة « منذ الآن » فيما يتعلق بحماية الأجانب ثم تنازل الجانب المصرى عن الفقرة الأخيرة الخاصة بتولى الملك لواجباته وان تغيرت الى تتولى الحكومة المصرية تنفيذ واجباتها (١٠٤) ٠

وناقش الجانب الانجليزى كذلك ما حذفه الجانب المصرى في المادة السابقة وكانت في الأصل : ان تقدم مصر المساعدات في حالة الحرب أو خطر الحرب ، فحذف« الوفد » أو « خطر الحرب » وقال باستعداده ان يضع بدلها « الخطر الجدى للحرب » أو « الفعلى الذى يهدد بوقوع الحرب » ٠ وتساءل الجانب البريطانى أيضا عن اضافة الجانب المصرى في آخر المادة السابعة الخاصة بتقديم مصر للمساعدات ، لعبارة : « بدون أدنى مساس بالقوانين والادارة » وقال « هندرسن » أظن أنه يجب قيام تدابير استثنائية ٠ فرد « النحاس » : نعم ، ولكن مصر هي التى تقوم بها ٠ فسأل وزير الحربية : وهل يمكن أن يقوم تردد أوشك في هذه المسائل الخطيرة فهل يمكن حذف أو توضيح هذه الكلمات ٠ فأجاب « النحاس » ممكن ، اذا اعترف بما نص الجانب المصرى عليه وعندئذ قال « هندرسن » « ونحن نوافق على أن مساعدتكم تكون محصورة في الأراضى المصرية » (١٠٥) والحق أنه طوال مناقشات مضنية اعترض « النحاس » تماما على أن ينص في المعاهدة على أن يكون تدريب الجيش للانجليز وحدهم ، وأكد أن هذا يعنى التبعية التى ترفضها مصر ٠ ثم نقاش مرير آخر حول تحديد مصر للضفة ــ الشرقية وحدها كنقطة عسكرية للانجليز ٠ ونقاش مثله حول رفض مصر الاعتراف بذكر المواصلات الامبراطورية ٠ ولم يحدث تراجع من مصر حول هذه المسائل سوى اقتراح من « النحاس » بتغيير « بور فؤاد » بالقنطرة شرق ٠ على أساس نقطة عسكرية واحدة (١٠٦) ٠ ونوقشت كذلك مسألتا : ان مصر عليها الا تعين من الأجانب الا الانجليز وحق السفير البريطانى في التميز ، ورفض

---

(١٠٢) نفس المصدر : ص ٣٢ ــ ٣٣ ٠
(١٠٣) نفس المصدر ص ٣٣ ــ ٤٠ ٠
(١٠٤) نفس المصدر : ص ٤٠ ٠
(١٠٥) المفاوضات الرسميه ٠ المصدر السابق ص ٤٣ ٠
(١٠٦) نفس المصدر : ص ٤٣ ــ ٥٩ ٠

« النحاس » والمسألة الأولى تماما لأنها تعنى التبعية ، كما رفض أن يكون لممثل بريطانيا أية ميزة خلاف ما حدده القانون والقواعد الدبلوماسية فى اتفاقية فيينا ١٨١٥ (١٠٧) .

بعد ذلك نوقشت نقطة خطيرة وهى البند الأخير فى المشروع المصرى ، فلاحظ « هندرسن » أن الانجليز نصوا فى مقترحاتهم على أنه : « بعد مده ال ٢٥ سنة يمكن ادخال تعديل على المعاهدة بالاتفاق » فعدل الجانب المصرى النص فجعله أولا لمدة عشرين عاما وثانيا « أنه يمكن تجديدها أو تعديلها بالاتفاق أى انكم المصريين ــ وضعتم أجلا تنتهى بعده المعاهدة مالم تجدد » وعرض « هندرسن » أن يوافق على مدة العشرين عاما التى حددها المصريون على أن يبقى النص الانجليزى لكن « النحاس » رفض هذا ورفض مبدأ المعاهدة الأبدية (١٠٨) .

وفى نهاية المفاوضات اختلف الطرفان بشدة حول مسألتين استغرقتا حوالى عشر جلسات من ١٦ أبريل حتى ٢١ مايو . وأول المسألتين : مسألة السودان فاقترحت مصر بشأنها : « تطبيقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ » تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ ولا يكون هناك قيود على هجرة المصريين وتملكهم وتجارتهم ، فرفض « هندرسن » فعادت مصر واقترحت : ان يدخل الطرفان فى بحر السنة التالية لتطبيق المعاهدة فى محادثات لتطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ وفى نفس الوقت « لا يكون هناك أى قيد على رعايا اى فريق من الفريقين المتعاقدين فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية » ولكن الجانب البريطانى أصر على عدم تغيير أى حالة راهنة فى السودان (١٠٩) . وعاد الجانب المصرى فقدم فى الجلسة السابعة عشرة ــ ٥ مايو ــ نصين جديدين للسودان :

الأول : « من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحر سنة من التصديق على هذه » المعاهدة » .

والثانى : « من غير مساس » .. (نفس الفقرة الأولى) على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ » .

ولكن الجانب البريطانى ، رفض هذين النصين أيضا (١١٠) .

---

(١٠٧) نفس المصدر : ص ٥٩ ــ ٦٩ .
(١٠٨) نفس المصدر : ص ٦٩ ــ ٧٤ .
(١٠٩) المفاوضات الرسمية .. المصدر السابق ص ١٠٦ ــ ١٠٨ .
(١١٠) نفس المصدر : ص ١٣٩ ــ ١٤٠ .

فعاد الجانب المصرى فى الجلسة ١٨ . واقترح « النحاس » نصا يقول : أن الحاكم العام فى السودان يقوم بأعماله نيابة عن ملك مصر ... أو ينص فى رأس المعاهدة أنها مع ملك مصر والسودان ؛ ورفض « هندرسن » (١١١) وفى الجلســـــة العشرين أبلغ « هندرسن » الجانب المصرى أن مجلس الوزراء رافض للفقرة المتعلقة بتنفيذ اتفاقيتى ١٨٩٩ . ولم يمكن الوصول الى اتفاق بشأن السودان . وان اتفق على كل مواد المعاهدة .

وحاول الوفد مرة أخرى فى آخر جلسة ــ ٨ مايو ــ أن ينقذ المفاوضات فاقترح أن ينص فى مادة خاصة بالسودان أو فى مذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحـــر ســنة من نفـــاذ المعاهدة « وذلك بشـــأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ » .

ثانيا : لا يقبل الوفد عبارة النظر بعين العطف الى عودة أورطة مصرية الى السودان .

ثالثا : لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة (*) .

ثم أعلن فشل المفاوضات (١١٢) .

هذا هو الجو العام لمفاوضات النحاس ــ هندرسن ، الذى حاول فيه الجانب البريطانى فى كثير من النصوص تأكيد ادعاءاته التاريخية الاستعمارية أو انتزاع الاعتراف بالقنـــاة طريقا للمواصلات الامبراطورية ، أو ترجمـــة ما يسمى بالتسهيلات الى استعمار حقيقى ، كما حاول الجانب البريطـانى أيضا تأكيد التبعية فأراد ان يعطى بالشمال ويأخذ باليمين .

وأما الجانب المصرى فقد تنازل فى مسألة التحالف والنقطة العســكرية وان حدد ذلك توقيتا ومكانا .

ويذهب البعض الى القول بتنازل الجانب المصرى أو الوفد عن مســائل رفضها سعد فى مفاوضات ١٩٢٤ (١١٣) ، وقد سبق لنا أن بينا ان مفاوضات سعد ــ مكدونالد كانت لها ظروفها بحيث لا يمكن الحكم على موقف نهـــائى لسعد زغلول .

وتقول مذكرة من «بيترسون» أن «الوفد المصرى» قد حصل فى مفاوضات « النحاس ــ هندرسن » على التعديلات الآتية :

---

(١١١) نفس المصدر . ص ١٥٦ ــ ١٥٧ .

(*) رأت بريطانيا ان أقصى ما تستطيع ان تسلم به هو توحى الحاكم العام الحكمة غايتها فى مراقبة الهجرة . راجع كيرك ، جورج : المرجع السابق ص ٢٦٣ .

(١١٢) المفاوضات الرسمية بين الحكومتين ١٩٣٠ : المصدر السابق ص ١٦٢ / ١٧٩ .

(١١٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٧١٦ .

١ ـ اشتراك القوات المصرية مع البريطانية في الدفاع عن قناة السويس .

٢ ـ ان يكون مكان القوات البريطانية قرب الاسماعيلية . ونقل القوات الجوية البريطانية من أبى قير الى بور فؤاد وتحديد عددها ٨٠٠٠ للقوات البرية و ٣٠٠٠ للقوات الجوية .

٣ ـ المعاهدة تكون خاضعة للمراجعة بالاتفاق بعد عشر سنوات بدلا من ٢٥ سنة ويمكن طلب تدخل عصبة الأمم فى حالة الخلاف بعد ٢٠ سنة كما ان أى نزاع بشأن تفسير المعاهدة يجوز احالته فى نفس الوقت الى العصبة .

٤ ـ الموظفان البريطانيان الهامان للغاية الباقيان وهما المستشار المالى والقضائى يبقيان حتى نهاية عقديهما فقط ـ حوالى سنة ـ وليس للمدة المتطلبة للاصلاح الداخلى المترتب على تعديل نظام الامتيازات .

٥ ـ الاحتياط المقصود لمنع احلال رعايا أى دولة أجنبية محل الموظفين البريطانيين ناله الضعف تنازلا للمصريين (١١٤) .

ويضيف « مكرم عبيد » الى هذا أن مشروع معاهدة « النحاس ـ هندرسن » قد جعل الجلاء موقتا ويتم عندما يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع فيها كفالة حرية الملاحة ، فاذا اختلف الطرفان على مقدرة الجيش بعد ٢٠ سنة يرفع الأمر الى العصبة . أما فى مقترحات « هندرسن ـ محمود » فان الاحتلال كان معلقا على موافقة الانجليز فقد نصت المادة ١٣ على جواز تعديل أحكام المعاهدة حسب ملاءمة الظروف وباتفاق الطرفين أما ما جاء فيها من النص على عرض الخلاف على العصبة فى تطبيق أحكام المقترحات فلا قيمة له اذ انه يقول « ان تعديل المعاهدة لا يكون الا باتفاق الطرفين » (١١٥) .

وقد الغى مشروع معاهدة « النحاس ـ هندرسن » كذلك ادارة الأمن الأوروبية والغيت مدة الخمس سنوات بالنسبة للبوليس الأجنبى (١١٦) . كما الغيت القيود على مصر فى عقد الاتفاقات ، والغى كذلك تميز وضع السفير البريطانى وحدد مشروع « النحاس ـ هندرسن » عدد الجيش والمنطقة التى يحتلها الانجليز (١١٧) . وذهب الكثيرون الى أن الجانبين المصرى والبريطانى قد اختلفا حول مسالة السودان وحدها (١١٨) ولكن الحقيقة وكما سبق ان ذكرنا

---

(١١٤) F.O. 407/214, No. 55, Op. Cit.

(١١٥) مكرم عبيد : بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزيه . دار النشر الحديث ١٩٣٦ ـ ص ٤٢ ـ ٤٥ .

(١١٦) نفس المصدر : ص ٤٦

(١١٧) نفس المصدر والصفحة .

(١١٨) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ٧١٧ .

أنه طوال عدة جلسات كان الخلاف حول مسألتي السودان ، والطيران · فان الجانبين اختلفا حول طلب الجانب الانجليزى مطارات فى محطات عديدة فى الوجهين ، وفي السودان وأن يكون لهم حق التفتيش على هذه المطارات ووضع رجالهم فيها · وأن يكون للانجليز مطاران فى منطقة القناة « ومستودع للطيران في بورفؤاد وان يتمتعوا بحق الطيران في جميع أجواء القطر المصرى من محطة الى محطة ، وقد رفض الجانب المصرى هذه المطالب وكانت هذه احدى المسائل « التى لم يتفق عليها الى جانب السودان » (١١٩) ·

ويذهب البعض في تفسير فشل المفاوضات بأن الوفد المصرى الذى أوجد الاعتقاد باستعداد حكومة العمال للتسليم بجميع المطالب المصرية · فأراد « النحاس » حفظ مركزه ازاء المتطرفين فى مصر بالحصول على شروط أفضل مما عرض على « محمد محمود » فقد هوجم « النحاس » بشدة واتهم بالخيانة عندما وصلت أنباء الى القاهرة تفيد ميله الى الملاينة » (١٢٠) ·

غير أن هذا لم يكن ينفق مع واقع وثائق المفاوضات فقد أوضحنا أن الجانب المصرى قد بذل غاية جهده بتقديم عدة مقترحات بديلة فى مسألة السودان رفضت كاملة لان الجانب البريطانى كان مصرا على الاحتفاظ بالسودان كاملة · فقد كانت وجهة نظر الاستعمار فى هذا كما جاءت على لسان لورد « سالسبرى » فى مجلس اللوردات : انه طالما ان لنا الاشراف على الحكومة المصرية فان كلمتنا ستبقى هى العليا فى السودان ولكن على قدر سحب أشراف انجلترا من مصر يتعقد الوضع فى السودان بالنسبة لانجلترا (١٢١) فقد أراد الاستعمار الانجليزى ضمان السودان كاحتياطى للمصالح الامبريالية فى القارة ومصر على السواء ، اذ كان الاحتفاظ به يمثل ضمانا للضغط على الحركة الوطنية وعلى الحكومة المصرية بعد المعاهدة ، وكانت الحركة الوطنية فى مصر تدرك هذا دون أدنى شك ·

قطع المفاوضات وعودة التآمر الرجعى ـ الاستعمارى :

لم تكن المفاوضات قد قطعت بعد ، بينما كانت الاتصالات تدور بين دوائر الاحتلال والمتعاونين من المصريين فكتب « هور » الى « هندرسن » يقول : ان محمد محمود والبعض الآخر يقولون ان الملك يغازل صدقى بديله الآخر المرشح فى انقلاب ١٩٢٨ · وأضاف « هور » انه قد يفيد وزير الخارجية البريطانية العلم بهذا قبل مغادرة « برسى لورين » لندن (١٢٢) ·

---

(١١٩) مكرم عبيد . المصدر السابق ص ٦٠ ·

(١٢٠) كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الاوسط ص ٢٦٣ ·

(١٢١) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوربا ص ١٧٧ ·

(١٢٢) F.O. 407/210 No. 38 Hoar to Henderson May, 9, 1930.

وكتب « هور » مرة أخرى الى هندرسن « عن اتصالات مع « محمد محمود» ونصح « هور » للأخير بالتزام الاعتدال الآن ، فلو فشلت المفاوضات كما هو مؤكد تقريبا الآن فليس من المرغوب فيه خلق جو بطولى ـ حول الوفد ـ لابد أن ينشأ من الجدل والمناقشة . واتفق « هور » مع « محمود » الا يكشف مفاوضاته السرية مع الانجليز دون أن يستشيره . وأكد محمود لهور انه سيجعل المفاوضين موضع السخرية حين يعودون . ثم تحدث « محمود » مع « هور » حول التقارب بين « صدقى » والملك (١٢٣) .

وحتى يزيد « محمود » من رضاء الانجليز عنه تطوع باقتراح تنظيم مظاهرة ضخمة فى آخر مايو ضد الوفد فى القاهرة غير أن « سمارت » بين لمحمود أن هذا يخالف الاتفاق بعدم اضفاء أهمية على الوفديين . ثم أكد « هور » لمحمود ، أن الملك سيتخلص من الوفد قدر استطاعته (١٢٤) .

وكان للخارجية أيضا ما تراه ، فعملت بعد فشل المفاوضات على أن تبقى على باب المفاوضة مفتوحا ، فعبر رئيس الوزراء البريطانى فى نهاية المفاوضات عن أمله ورأيه بأن حكومته لا ترى المسألة قد انتهت . وقال : اننا سوينا المسألة المصرية برمتها فلم ـ يبق الا موضوع السودان الصعب . وأضاف انه يأمل أن يكون كلا الطرفين مبقيا على الباب مفتوحا للمفاوضة ، ولاشك ان حامد محمود يمثل مصر هنا تمثيلا رائعا (١٢٥) .

وقد رات الخارجية فى سياسة الباب المفتوح ضمانا لتجنب تجدد مشاكل قديمة ، فقد كانت السياسة بعد فشل مفاوضات « كيرزن » سلبية ونتج عنها نفى سعد وصحبه الى سيشل واما الآن ـ أى بعد فشل مفاوضات هندرسن ـ فترى الخارجية أن تتبع ما تسميه سياسة بناءة وهى سياسة المعاهدة التى لا بديل عنها ، وأنه رغم النتائج غير الحاسمة للمفاوضات فلا ينبغى أن ينال هذا أو يخفى من حقيقة أهمية المعاهدة (١٢٦) . وكان « موراى » يرى كما ترى الخارجية أن المعاهدة تحطمت على صخرة السودان ، وأن نقطة التصدع فيها هى طلب المصريين حق الهجرة بلا قيود . وأثناء المناقشات السابقة على الفشـــل برزت نقطتان لاحل لصعوبتهما ـ فى رأى موراى ـ وهما :

(أ) حق المصريين فى السيادة التامة على السودان .

(ب) مطالبة المصريين بنصيب مشترك فعال فى ادارة السودان .

---

(١٢٣) F.O. 407/210 No. 39.

(١٢٤) Ibid.

(١٢٥) F.O. 407/210 No. 169.

(١٢٦) F.O. 407/210 No. 170 Note on British Policy in Egypt, By J. Murray May 15, 1930.

أو بدلا من ـ ب ـ تكون ـ حـ ـ وهى مطالبة المصريين مناقشة اتفاقيتى ١٨٩٩ فى وقت محدد وغير بعيد (١٢٧) ٠

ويضيف موراى أن نقطة فص المفاوضات هى نقطة اقتصادية وادارية يبغى امكان تسويتها وهى لا تدخل فى مسألة الكرامة أو السيادة القومية ٠ أما الكرامة والسيادة القومية فيدخلان فى (أ ،ب) ، ومن ثم يجب وضع هذين فى ثلاجة ٠ أما نقطة (جـ) وتعنى مناقشة اتفاقيتى ١٨٩٩ ، فهى شائكة ولكن بدرجة أقل من وجهة النظر المصرية ؛ واذا استطاعت الحكومة المصرية الحصول على ما يقنعها بشأنها ، فقد تكون أكثر استعدادا لوضع أ ، ب على الرف (١٢٨)٠

ورأى « موراى » عن احتمالات المستقبل ، أن طورا مؤقتا من الخصام العنيد والحماسى قد يمر ويخضع بعده الرأى العام المصرى ويأسف على أن فرصة قد ضاعت ٠ ولكى نفسح الطريق ـ لندم الرأى العام ـ ينبغى استشارة حكومة السودان بسرعة لفحص امكانية نظام مشروع للهجرة وحذر « موراى » ان هذه السياسة تعنى ابرام المعاهدة كهدف قريب نسبيا ، اذ ان الفشل فى ابرامها سوف يعنى ان النقاط التى تم الاتفاق بشأنها سوف تتبلور عند المصريين الى نقطة بداية لمطالب جديدة (١٢٩) ٠

وليس هناك ما نراه فى كل ما قال به « موراى » الا أن الخارجية ترى الضغط على الوفد لكى يسلم للانجليز بالتخلى عن مسائل حيوية فى السودان مع استعداد الجانب الانجليزى مع سياسة الضغط أن يلوح ببعض المسائل التافهة فى موضوع السودان ٠

لكن المندوب السامى فى مصر رأى رأيا آخر ، ذلك ان سياسة الباب المفتوح تمثل خطرا فقد أثارت أولا : الارتباك فى صفوف أعداء الوفد فكانت تأكيدات وزير الخارجية البريطانية على الصداقة وامكان استئناف المفاوضة ، ما فاجأ أعداء الوفد بشدة ، فأوقفت صحيفة « ليبرتيه » ـ صحيفة القصر ـ هجومها على الوفد . كما أن « محمد محمود » صار فى ضيق شديد ، وهو يرى أنه لولا التصريحات البريطانية لكان الوفد فى مهب الريح (١٣٠) ٠ ثم يوضح «هور» خطورة هذه السياسة ثانيا ، فى دعم مركز الوفد الذى يرى ـ كما كتبت صحفه ، ان المفاوضات قد تعثرت بسبب تهديد حزب الأحرار الانجليزى بالتصويت ضد المعاهدة ٠ فان صح ان الوفد يعتقد فى ذلك ، فسيخلص الى ـ ولا يعنى هذا أنه سيفعل ـ أن أى نزاع يجب تجنبه مع البريطانيين حتى الانتخابات العامة ٠ وقال « هور » مضيفا ان الوفد اذا كان يريد ذلك فليس

(١٢٧) F.O. 407/210 No. 170.

(١٢٨) Ibid.

(١٢٩) F.O. 407/210 No. 170. Op. Cit.

(١٣٠) F.O. 407/210 No. 41 Hoar to H. May 17, 193.

فيه ما يقلق ، ولكن الوفد انتهى الى نتيجة مؤداها : ان الانجليز قلقون وراغبون في الوصول الى تسوية ، وأن الحكومة الانجليزية لن تلقى راضية بثقلها في الشئون الداخلية لمصر . ومن ثم فان الوفد يشعر بقدرته على مواجهة الملك وجها لوجه ، وان لديه فرصة نادرة في تقييد الامتيازات الملكية وتعديل الدستور بحيث يستحيل على الملك مستقبلا عزل الوزارة . كما أن ثمة اعتقادا عاما أن الوفد المصرى لدى عودة المفاوضين ، سيدفع في هذه الدورة البرلمانية بالتشريع المذكور في خطاب العرش . وخطورة هذا ــ كما في رأى هور ــ أن الوفد سيؤمن جانب الملك ، ثم يستدير ليواجهنا في السودان بالقلاقل آملا في ان نسلم له .

ويرى « هور » من ناحية أخرى ان الملك لن يسكت وسيدمر الوفد والمعاهدة ، كما أن الزام الوفد بالسكوت غير مجد ، والويل لمصر ان أذنت للوفد أن يثبت سلطته المطلقة دون قوة أخرى معادلة كتلك التى يمثلها الآن الملك (١٣١) .

ومعنى ما يقوله « هور » انه يجب عدم اعطاء الفرصة للوفد بأن يقوى مركزه في البلاد بل ان معناه انه اذا ما حاول الوفد هذا فيجب اسقاطه أو تركه فريسة للملك والقوى الرجعية .

وكان الوفد قد أعلن منذ توليه الحكم أن من أغراض حكمه « الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه » (١٣٢) .

فكان الوفد يعي ــ ولهذا كان دوره مهما للغاية ــ بارتباط النضال ضد الاستعمار بالنضال ضد السراى ومن أجل الديمقراطية وانتزاعها ، ومنذ تولى الحكم في يناير ١٩٣٠ كان يعلم ان معركته المقبلة في المفاوضات هى معركة طرفها الأول في القاهرة وطرفها الآخر في لندن فلا يجب الفصل بين ما يدور هناك أو يدور هنا ، لذلك كان تخوف الانجليز منذ اعتلاء الوفد من ظهور البرنامج الدستورى على رأس البرامج الأخرى كان الانجليز يدركون ان نجاح الوفد في شل قدرة الملك عن العصف بالدستور سيمكن الوفد من مناجزتهم مناجزة حقيقية وتعبئة الشعب بأكمله ضدهم أو اعادة أزمة الحكم من جديد تقض مضاجع الانجليز وتهدد بثورة أخرى في البلاد .

كان مشروع الوفد لحماية الدستور يحتوى « الضمانات الكافية التى تحول دون حل البرلمان القائم » لهذا جعل ايقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب

---

(١٣١) F.O. 407/210 No. 41 Op. Cit.

(١٣٢) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٠ : المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٢ ص ١٢ .

من يرتكبها امام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للعزل » (١٣٣) وتضمن المشروع كذلك « محاكمة الوزراء الذين ينقلبون على الدستور أو يبددون أموال الدولة العامة » (١٣٤) ·

وكان ذلك — من وجهة نظر الملك — كبيرا عليه فأبى الموافقة على المشروع وتطور الخلاف « وضاقت شقته حتى أصبح صراعا بين العرش والوفد » (١٣٥)·

وكما قلنا من قبل فان من يرفع يده ضد القصر فانما يرفعها ضد الاحتلال وعلى ذلك فعندما عاد « لورين » الى مصر سارع يدعم آراء « هور » فكتب الى « هندرسن » منبها الى خطورة القانون الذى طرحه الوفد والذى يقوى من مركزه ازاء الملك ، ويمثل تحديا لمركز بريطانيا فى البلاد (!) · كما كتب « لورين » ثانية ، بأن النحاس مصمم على اصدار تشريعاته ، وهو يعجب لتعطيل الملك لها ويهدد بالاستقالة ·

وقام « لورين » بمقابلة الملك ، بعد أن حدد موقفه بالحياد بين العرش والوفد وأفضى الملك اليه بأنه يرى الدستور أكثر حرية مما تقتضى مرحلة البلاد وتطورها السياسى الحالى · وأنه اذا كان يراعيه ، فلا يمكن أن يقبـل بتغيير ما كتب أو تطويره · فان فعل هذا فلا أحد من البلاد سيمكنه الكلام أو العمل بغير مايرى الوفد ، وأضاف الملك : ليخيف الاحتلال · ولم يبق غير استيلاء الوفد على الجيش، وتلك ستكون نهـاية كل شيء ، والأمر فى النهـاية لابد أن يؤثر على المصالح البريطانية (١٣٦) ·

وفى ٦ يونيو ١٩٣٠ أعطى « لورين » اشارة التخلص من الوفد ، ومع ذلك أكد الاحتلال والحكومة البريطانية فى المئات من وثائقهم السرية الحياد التام !

قال « لورين » فى مقابلة مع الملك — فى التاريخ الذى اشرنا اليه — وشرح له موقف « هندرسن » بصدد فشل المعاهدة : ان « هندرسن » يفعل مايراه طريقة ودية لمعالجة الموقف ، أنه فعل كل مايمكن وترك — أى هندرسن — للزمن ان يهيىء فرصة أفضل · ثم قال « لورين » : — وهذا له أهميته الكبيرة — لا يعنى هذا ان الوزراء المصريين يستطيعون البقاء مرتاحين فى مقاعدهم حتى تقـــدم مقترحات جديدة ، وان كانت تلك فكرتهم وما انتهوا اليه فذلك خطأ (١٣٧) ·

---

(١٣٣) الجود ، ب ، ج . مصر ترجمة راشد البراوى مطبعة الاعتماد — القاهرة بدون تاريخ ص ١٣٧ — ١٣٨ ·

(١٣٤) الرافعى : فى أعقاب الثورة الجزء الثانى ص ١٠٧ ·

(١٣٥) الجود : المرجع السابق ص ١٣٧ — ١٣٨ ·

(١٣٦) F.O. 407/210 No. S. 43, 44, 45, 48.

(١٣٧) F.O. 407/210 No 49 Loraine to Henderson, Jun., 6, 1930.

ويجد الملك فرصته سانحة فيقول للورين ـ وكأنه زعيم شعبى ـ :

« اذن فالأمة قد خدعت » . ويبين « لورين » للملك على وجهه الصحيح(!) ما حدث بشأن مشكلة السودان (!) .

ويعاود « لورين » الكتابة الى الخارجية ـ وهذا خط دار المندوب منذ رسائل « هور » ـ فيقول لهندرسن : ان الوفد يضطهد الناس فى الأقاليم ، وان ثمة خطورة لهذه الديمقراطية (الشعبية) لغير المتعلمين ، وأن الناس ـ أى ناس ـ ! يطلبون عون دار المندوب ضد الاضطهاد الوفدى ، ان البلاد على شفا حرب أهلية (١٣٨) (!!) .

وتستمر دار المندوب السامى مراعية الحياد الدقيق ـ كما يزعمون ـ فى بيان خطر الوفد أمام الخارجيـة فيكتب « لورين » تقريرا مطولا وشـاملا الى « هندرسن » قال فيه . ان مجالس الوفد فى الأقاليم تمثل قلاعا له . والنقراشى قد انشأ جهازا سريا للتليفونات (!) ويستعين ببعض المعادين لبريطانيـا من رفاقه فى عام ١٩٢٤ فى تنظيم الدعاية للوفد فى المصالح الحكومية ومنتديات العمال ويغرق وزارته بالوفديين حتى يسيطر على المواصلات فى حالة أى تهديد لسلطة الوفد .

أما فى وزارة العدل فثمة مقترح يستهدف اعتبار من يهين الأغلبية البرلمانية مرتكبا لاساءة تستحق العقوبة .

ويضيف « لورين » ان هنـاك أيضا فى القانون الجنائى من التعديلات ما له خلفية سياسية وهى تعديلات أوحت بها تجارب الوفديين البارزين ممن اتهموا فى الماضى ان الغرض الظاهرى من هذه التعديلات هو المزيد من الاستقلال والحيدة فى سير التحقيق . ومزيد من الحماية للمتهم بالنسبة لحجزه ـ أى حبسه ـ وقد يكون هذا من الناحية النظرية صحيحا ، ولكن المعتقد أن هذه التعديلات تهدف عمليا الى احداث أثر عكسى على قمع الجريمة وزيادة فرصـة المتهم فى الهروب والتحايل (١٣٩) .

أى ان الوفد يريد حماية مناضليه السياسـيين مستقبلا . ويسـتغيث « لورين » بعد ذلك بهندرسـن وكأنه يقول أدركونا فالوفد على وشـك قلب السلطة ، ان قانون الضمانات الدستورية الذى يريد الوفد انفاذه ، قد يوقف الحكام المصريين الذين قد يقبلون تعطيل الدستور فى ظروف استثنائية ، عن التعاون مع الملك . ويتجه فى الواقع لاستمرار سيادة الوفد ويكشف ـ ويا لعجب الاكتشاف ! ـ عن الطبيعة الفاشية لسياسة الوفد (١٤٠) (كذا !) .

---

(١٣٨) F.O. 407/210 No. 49, 55.

(١٣٩) F.O. 407/210 No. 72, Op. Cit.

(١٤٠) Ibid,

ثم يضيف « لورين » : ان الوفد يريد السيطرة على الجيش الحالى وأن « حسن حسيب » ـ وزير الحربية ـ حاول فى الأحداث السياسية الأخيرة أن يدمج الجيش فيها ، وان الجيش لفى انتظار رؤية القط والاتجاه الذى سيقفز اليه . صحيح ان كبار الضباط مخلصون وسيرهم صحيح ، لكن صغارهم وفديون الى درجة كبيرة ، ولو سعر القوم بان الوفد ثابت فى الركاب فان السيطرة على الجيش ستكون مسألة وقت . وقال « لورين » : ان « صدقى » قد حذرنا فى اكتوبر الماضى بأن قبول مقترحات المعاهدة سيكون سباقا بين الملك وبين الوفد فى الاستيلاء على الجيش . ويبدو أن الوفد قد بدأ العدو قبل نزول الراية(١٤١).

ويتبع « لورين » هذا العرض بكتاب الى الخارجية يروى فيه رؤيه الملك للاطاحة بالوفد فيقول : ان الطريقة التى يرى بها الملك أن يعالج الموقف اذا أصر « النحاس » على مسألة الثقة ، صحيحة تماما وليس فى مقدورنا استبعاد امكان اتساع الأزمة الى حركة وفدية ضد البيت المالك (١٤٢) .

وتنجح المؤامرة فى النهاية اذ يضطر « النحاس » الى تقديم استقالته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ بعد لجوء الملك ـ مدعوما من الاحتلال ـ الى تعطيل تشريعات البرلمان فى القصر ، وبعد الخلاف حول تعيينات الشيوخ وبعد عريضة الدستوريين ضد الوزارة (١٤٣) وكانوا كما نعلم يتحركون بتنسيق مع دار المندوب السامى، وكذلك ما بدا من تحذير « لورين » نفسه للنحاس من الاستمرار فى رغبته للحصول على التشريعات (١٤٤) وهكذا ولبضعة شهور قليلة عاست وزارة « مصطفى النحاس » وهى الوزارة الوطنية الثالثة للوفد والثانية للنحاس ، لقد سقطت وزارته الأولى باقالة مباشرة من الملك وبعد تآمر كانت أطرافه هى الاحتلال بانذاراته للنحاس والملك بمضايقاته ومؤامراته والدستوريين كذلك . وأما الوزارة الثانية فقد واجهت تعنت الانجليز فى شروط المعاهدة ثم ترك وزارة النحاس فريسة التآمر بين الملك والانجليز والدستوريين الذين كانوا يدبرون ويخططون سياستهم مع دار المندوب السامى سرا وأثناء الأيام الأخيرة للمفاوضات .

لقد تلقى الملك اشارة المندوب السامى بأن الوزراء لا يجب أن يركنوا الى الراحة فى مقاعدهم . فذهب الملك هذه المرة الى المحاولة مع « صدقى » بعد أن فشلت محاولة « محمود » الأولى فى قلب الدستور . فلم يكن الملك أوصدقى» يأبهان لمعاهدة ما ، وكلاهما يفضل بقاء القوات البريطانية فى القاهرة ، على

(١٤١) F.O. 407/210 No. 72 Op. Cit.
(١٤٢) F.O. 407/210 No. 54 Loraine to Henderson Jun 16, 1930.
(١٤٣) الرافعى . المصدر السابق ص ١٠٣ ـ ١٠٧ .
(١٤٤) F.O. 407/210 No. 50 Loraine to Henderson Jun, 9, 1930.

أغلبية وفدية في البرلمان ، وبلغ كلاهما بدكاته الى أن انجلترا لن تتدخل في شئون أي نظام يصون القانون والنظام بغير مساعدتها (١٤٥) .

والواقع ان خطة السراى فى ضرب الوفد وقلب الدستور لم تكن جديدة فقد وضعت قبل أن يتولى الحكم » فبعث « توفيق دوس » ــ القطب السابق للدستوريين واللاحق للسلك والاتحاديين ــ بمقال الى « الديلى تلجراف » فى نوفمبر قال فيه : « وفى استطاعتى أن أوكد لكم أن المستقبل ليس على ما يراه المستر « بارتلت » ــ مراسل الديلى تلجراف ــ من الظلام فان الوفديين الذين كنت على الدوام خصما لهم قد تعلموا كثيرا من الماضى ولى ما يبرر هذا الاعتقاد . والمرجو انهم سيدركون حينما يعودون الى الحكم أن مصير الحياة البرلمانية فى أيديهم لو صودق على المعاهدة وعلى ذلك سيحاولون ان يحكموا على صورة خير من الصورة التى اتبعوها فى الحكم . فاذا لم ينجحوا سيكون الشعب المصرى نفسه . لا الملك فؤاد هو الذى سيسقط نظام هذا الحكم طالبـا ما تسمونه « الدكتاتورية العادلة الحسنة » وسيكون من دواعى الأسف الشديد ان نرى زوال الدستور (١٤٦) .

الموقف الحقيقى من حكومة الوفد الوطنيـة :

رأت صحيفة المحافظين الانجليزية فى موقف الوفد ازاء السودان «والمطالب الباهظة » التى قدمها . انه لم يكن يزمع توقيع المعاهدة . فقد رأى أن توقيعها سيحرمه دوره كمحرض وطنى (١٤٧) . وهى نظرة كما نرى تتفق مع نظرة الوثائق البريطانية فيما سبق بيانه ــ وأضافت « الديلى ميل » الى هذا أن الوفديين قد عادوا الى مصر ليقولوا « لقد رفضنا ما عرضته علينـا بريطانيا ، وبذلك احتفظنا بحقوق مصر . وفى الوقت نفسه حصلنا على بعض مزايا جديدة ، وقد دونت هذه المزايا وستبقى كنقطة ابتداء لأية مفاوضات جديدة بين انجلترا ومصر قد تحدث فى المستقبل » (١٤٨) وأكد هذا ما قاله انجليز آخرون من أن مسلك الوفد ما هو الا « القيام بمناورة بحيث تقف حكومته فى مركز منيع لا تمكن مهاجمته يمكنها أن تباشر شئون مصر الداخلية بما فيه فائدتها الخاصة وأن تنتهز كل فرصة لتقطيع أوصال النفوذ البريطانى شيئا فشيئا » (١٤٩) ويمتد الحقد على الوفد لا الى سياسته المتقدمة فحسب بل الى اجراءاته الاقتصـادية كذلك فان مشروع « انشاء بنك التسليف الزراعى وما توقعه الأجانب من ان

(١٤٥) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations, P. 291.
(١٤٦) كوكب الشرق : ٢٩ يونيو ١٩٣٠ .
(١٤٧) الاهرام : ١٤ يوليو ١٩٣٠ .
(١٤٨) نفس المصدر و F.O. 407/210 No. 170.
(١٤٩) الاهرام : ١٤ يوليو ١٩٣٠ .

انشاء سصر بمصالح البنوك الاجنبية » ، وكان هذا المشروع مما أثار نقمة الدوائر المالية الاجنبية أو المتمصرة التى رأت فيه ما يغل يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية فانضمت هذه الدوائر الى الساعين لاسقاط الوزارة » (١٥٠) · ومن ناحية كان لموقف الوفد من الحركة العمالية ، ما يزعج الانجليز فقد كتب « جريفز » من الادارة الأوربية للأمن ، مذكرة سرية الى « سمارت » فى ١٤ يناير ١٩٣٠ يقول : ان الهدوء النسبى للنشاط العمالى فى ظل الحكومة السابقة تناقض مع سواهد « بعث النشاط السياسى بين صفوف العمال ، منذ سقوط وزارة محمد محمود باشا » وان زهير صبرى الشيوعى المشاغب (*) الذى لا يكاد يخفى نشاطه المرتبط بالسوفييت قد انتخب عضوا بالبرلمان » (١٥١) وكانت هذه الضجة المثارة حول العمال ونشاطهم الشيوعى راجعة الى تخوف الانجليز « من احتمال تحالف الحركة الوطنية مع الشيوعية فى مواجهة الاستعمار البريطانى » (١٥٢) وكان الانجليز يرجعون بعث النشاط السياسى والنقابى بين العمال الى عودة الوفد الى الحكم وبالتالى كانوا يتخوفون من ذلك اشد الخوف فى أن يلجأ الوطنيون المصريون الى السوفييت ـ كما كتب بذلك «سمارت» ـ فى حالة يأسهم من بريطانيا « وذلك بغض النظر عن الأغراض الاجتماعية لمثل تلك العلاقة » (١٥٣) · ومن هنا نظر الانجليز بريبة وتخوف الى قيام حتى العلاقات التجارية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتى الاشتراكية ، وكتب « لورين » الى « هندرسن » يقول : ليس ما يمنع منطقيا من قيام علاقات بين مصر وروسيا فتجارة القطن معها مربحة لمصر · والسوفييت يريدون اقامة مفوضية تجارية بدلا من المكتب التجارى المتخصص فى شراء القطن وحده · ثم أضاف « لورين » قوله : ان مصر أعطت كل التسهيلات لقيام مثل هذه المفوضية، وربما يعارض الملك ومدير الأمن العام قيام العلاقات مع روسيا (١٥٤) · والحقيقة ان المندوب السامى كان يريد أن يقول ان الاحتلال يمكن أن يستخدم الملك أو ادارة الأمن العام الأوربية ، والتى هى ادارة انجليزية أساسا ، فى ضرب اى محاولة لقيام العلاقات الدولية والطبيعية التى يمكن أن تستفيد منها مصر ، وعلى أية حال فقد قام « سمارت » السكرتير الشرقى ـ بدوره فكتب يمنع قيام هذه العلاقة فقال : ان « تأسيس مفوضية سوفيتية هنا ـ أى فى مصر ـ قبل

---

(١٥٠) الرافعى · المصدر السابق ص ١٠٣ ، ١٠٦ ·

(*) كان زهير صبرى وفديا وليس شيوعيا فقد كان دأب الاحتلال وادارات الأمن فى مصر والرجعية اتهام اى نشاط عمالى وأحيانا وطنى بهذه الميول !

(١٥١) رؤوف عباس حامد الحركة العمالية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧ القاهرة ١٩٧٥ ص ١٦٣ ·

(١٥٢) نفس المصدر ، ص ٤٣ ·

(١٥٣) نفس المصدر : ص ١٦٢ ، ١٦١ ·

(١٥٤) F.O. 407/210 No. 12

الوصول الى تسوية معا ، بلا شك أمر غير مرغوب فيه من هذه الناحية (١٥٥) •
هذه فى الحقيقة مجمل الأسباب التى كانت تجعل « الوفد المصرى » ووجـوده فى الحكم يستحيل على الدوائر الاستعمارية قبوله • لهذا كانوا يطلقون عليه كل القوى الرجعيه فى حالة تعرضه لمخططاتهم المحلية والدولية بالخطر ، لهذا كانوا على الدوام يقطعون عليه الطريق لانجاز أى انطلاق ديمقراطى أو وطنى ، أو دولى لصلحة القضية الوطنية • ومع ذلك فان الوثائق البريطانية تفيض بالحديث عن الحياد البريطانى خاصة فى تلك الفترة ؛ وحين قـدم « مصطفى النحـــاس » استقالته ذهب « نسيم ـ رئيس الديوان ـ الى المندوب السامى يسأله ، حتى تكتمل الصورة الأخيرة لمأساة الوطن ـ وكما طلب الملك ـ هل يصدر مولاه كتاب قبول استقالة « مصطفى النحاس » قبل مقابلته ـ أى الملك ـ للمندوب ، أو بعدها ؟ فقال المندوب السامى فليكن ذلك قبل مقابلى (١٥٦) •

ولكن « لورين » يعترف بعد ذلك بأن الوفد قد دفع الى الاستقالة ، وأن الملك عازم على تعديل الدستور (١٥٧) •

وسقطت الوزارة الوطنية الثالثة منذ ما بعد ثورة ١٩١٩ وهى تناضل جاهدة ضد جريمة تصريح ٢٨ فبراير • ودخلت البلاد فى هذه المرة فى طور جديد ومرير من الصراع ضد الاحتلال والقصر •

---

(١٥٥) رؤوف عباس المصدر السابق ص ١٦١ •

(١٥٦) F.O. 407/210 No. 61 Loraine To Henderson Jun, 18, 1930.

(١٥٧) F.O. 407/210 No. 62.

انقلاب اسماعيل صدقي والغاء الدستور

قدم « النحاس » استقالته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ مسجلا فيها عدم تمكنه من تنفيذ البرنامج الذى قطع على نفسه العهد بتنفيذه ٠ وكلف الملك « اسماعيل صدقي » بتشكيل الوزارة في ١٩ يونيو (١) ٠ وهو من المتمرسين في العمل ضد الدستور منذ انقلاب « زيور » ١٩٢٥ ، وممن لا يستندون الى أية قوة شعبية ، ومن ثم تأكد للقوى الديمقراطية عزم الملك على تعزيز سلطانه ٠

ورأت القوى الوطنية أن تبادر الى احراج الملك والاحتلال ، فطالبت بعرض مرسوم تشكيل الوزارة ، والمرسوم الذى صدر بتأجيل البرلمان شهرا ، طالبت بعرضهما على البرلمان . وكان لطلب أعضاء البرلمان هذا سابقة في عهد وزارة « محمد محمود » ١٩٢٨ ٠ ووافقت حكومة « صدقي » وكانت لا تزال ضعيفة على طلب عرض المرسومين ولكنها اشترطت ألا يتجاوز الأمر عرضهما (٢) ٠ وطلبت الى رئيس مجلس النواب تأكيدا بألا تحدث أية مناقشة عقب تلاوة المرسومين ، وزادت على ذلك بأن يصلها هذا التأكيد قبل الساعة الواحدة من ظهر اليوم الذى أرسلت فيه كتابها ، وهددت بأن «وفر لمرسوم الملك » ما يجب له من الطاعة والاحترام وأن تتخذ لذلك ما نراه ملائما من الوسائل » (٣) ٠

ورفض « ويصا واصف » رئيس مجلس النواب هذا الشرط ورد عليه بأن « ليس من حق الحكومة أن توجه الى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب ،

(١) فؤاد كرم : النظارات والوزارات ص ٣١٣ ، ٣١٧ ٠

(٢) الاهرام ٠ ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ٠

(٣) نفس المصدر ٠

لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية في ادارة جلسات المجلس التي هي من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه » (٤) ·

وحاول « صدقي » أن يثني النواب عن عزمهم فاتصل بويصا واصف تليفونيا ومكنها بوعد سفهي . لكن رئيس النواب اعتذر عن ذلك فاصدرت الحكومة أوامرها باغلاق أبواب البرلمان وعدم التعرض لأعضاء البرلمان (٥) ·

تحطيم السلاسل عن البرلمان :

وحتى تنفذ الحكومة عزمها على منع اجتماع مجلسي البرلمان عهدت بذلك الى القوة العسكرية ، التى ظهرت طلائعها ابتداء من ميدان قصر النيل ووقوف المسلحين في شارع قصر العيني · أما القوة بمظاهرها العنيفة فقد طوقت الطرق المؤدية الى البرلمان واشترك فيها المشاة والفرسان الانجليز (٦) ·

ولم يسمح لغير النواب والشيوخ باختراق نطاق قوة البوليس والاقتراب من أبواب البرلمان الذي أغلقت مشارفه في وجه الجماهير ، وفسر صدقي ذلك بأنه يحافظ على النظام دون استخدام القوة مع ممثلي الأمة (٧) ·

ولكن المصـــادر المصرية تقول بأن « علوى الجزار » الذى رأس جلسـة الشيوخ قد ذكر بأن عددا كبيرا من الأعضاء حيل بينهم وبين الوصول الى دار المجلس . وتضيف هذه المصـادر بأن النواب والشيوخ كانوا مصممين على اجتماع البرلمان . فاخترقت سيارة « مصطفى النحاس » رئيس الوفد المصرى نطاق القوة في شكل مظاهرة تصاحب « النحاس » « ومكرم » من أجل الدستور وضد من عطلوه ·

ورغم نجاح الكثيرين في اختراق نطاقات البوليس البعيدة والقريبة الا أنهم وجدوا أنفسهم في نهاية الأمر أمام أبواب أوصدت بالسلاسل ، وأشار « النحاس » بانتظار رئيس مجلس النواب الذى له السلطة على حرس البرلمان . فلما حضر « ويصا واصف » أمر قائد الحرس بتحطيم سلاسل البرلمان فامتثل لذلك . ودخل النواب والشيوخ الى قاعات المجلسين حيث عقدت الجلسة (٨) · التاريخية للبرلمان المصرى · وراس جلسة النواب « ويصا واصف » حيث استمع الأعضاء الى مرسوم تشكيل الوزارة بالهتاف ضده ، ثم نهض « مصطفى

---

(٤) نفس المصدر ·

(٥) نفس المصدر ·

(٦) الاهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ·

(٧) F.O. 407/212 Part CVIII. No 9 Loraine to Henderson June 27, 1930.

(٨) الاهرام . ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ·

النحاس » نائب الأمة عن دائرة « سمنود » فطلب الى الأعضاء كما طلب الى كل مصرى أن يقسم قسم احترام الدستور بينه وبين الله وهو : « أقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذى اقسمته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية » (٩) ·

وعقد مجلس الشيوخ جلسته فى نفس الوقت برياسة « علوى الجزار » لأن « عدلى يكن » رئيس المجلس قد لزم مكتبه ! (١٠) ·

كان واضحا من هذا التحدى ، أن الملك هو المستهدف له أساسا ، فقد تعالى الهتاف ضد مرسومى الملك . كما هدد بعض النواب بسحق أكبر رأس تعتدى على الدستور (١١) · كذلك كان واضحا ان الحكومة بسلوكها الارهابى والمعادى للتقاليد الدستورية ، انما ترغم حتى الفئات المعتدلة على اتخاذ موقف الاحتجاج ، خاصة وان الجماهير قد استثيرت نتيجة التصدى والمبادرة من قيادة الوفد · لذلك نجد « عدلى يكن » رئيس مجلس الشيوخ يرسل باحتجاجه على استخدام القوة المسلحة فى البرلمان ويكتب بذلك الى رئيس الحكومة استنادا الى الدستور الذى يمنع ذلك العمل (١٢) · وتشير الوثائق البريطانية الى أن « عدلى » أكره على ذلك — أى ضغط عليه من أعضاء البرلمان والرأى العام — الاحتجاج وتقديمه ، فقد كان موقفه خلال العملية كلها يحمل طابعه الخاص · ففكرته الوحيدة فيما بدا كانت الخروج من المأزق باقل مسئولية ، وهو ذاهب الى أوربا وسيبقى بلا شك خارج حلبة السياسة حتى تهدأ الأمور (١٣) ·

ولم يكن « صدقى » يتوقع تحديا يصل الى هذه الدرجة ، وغضب على البوليس وضباطه من الانجليز ، وزعم بأنه كان ينبغى عليهم منع انتهاك حرمة القانون (١٤) · بالسماح لأعضاء البرلمان بالاجتماع · وعلى أية حال فقد كان لهذا الانتصار الذى حققه النواب والشيوخ أثره « الدراماتيكى » الذى استغل فى الريف فقامت فيه المظاهرات (١٥) ·

الإنجليز يستكشفون والوفد يقاوم :

كان الاحتلال بلا شك راضيا عن الاطاحة بالوفد · ومتبعا خط الضغط على الوفد حتى تلين عريكته فيرضى بما يريد الاحتلال للمعاهدة أن تكون عليه ·

---

(٩) نفس المصدر ·

(١٠) الاهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ·

(١١) F.O. 407/212, No. 8.

(١٢) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة · الجزء الثانى ص ١١٧ ·

(١٣) F.O. 407/212, No. 8. Op. Cit.

(١٤) F.O. 407/212, No. 9. Op. Cit.

(١٥) Ibid.

وكان الاحتلال يستكشف فى نفس الوقت الأرض ليرى أين يجب أن يقف ، ويبحث عن الحل الذى يبقى على سلطته فى البلاد ، ولكنه لا يرى الانقلاب على الدستور واطلاق يد الملك حلا مناسبا فانه قد يفضى الى تهديد النظام . لذلك نجد « صدقى » يعد ويزعم بالرغبة فى استمرار نظام دستورى . ويأمل ألا يجد على غير ارادته ما يلزم لاتخاذ اجراءات أخرى (١٦) . واستأذن « صدقى » المندوب السامى فى فض الدورة البرلمانية فليس ثمة ما يدعو الى اطالتها ، وفى نفس الوقت أعرب للمندوب السامى عن رغبته الشديدة فى العمل بمنتهى الود والوفاق مع الحكومة البريطانيه . وأكد ذلك بسجله الطيب فى الأرشيف البريطانى (١٧) . وفهم المندوب السامى من ذلك أن « صدقى » يعتزم مراجعة الدستور . وربما قانون الانتخاب أيضا فقال لصدقى : ان سجلك السابق يضمن لنا رعايتك للمصالح البريطانية ، ولكن تأييد دار المندوب السامى بمعناه السابق لا يمكن التعهد به (١٨) . أى أن دار المندوب لا تستطيع أن تؤيد ما سبق لها تأييده على أيدى « زيور » و « صدقى » فى عام ١٩٢٥ .

ومن ناحية أخرى ظلت دار المندوب السامى – بتوجيه من الخارجية – على علاقة بالوفد ورجاله ، حتى تستطيع استكشاف مواقفهم بعد الضربة التى تعرضوا لها وحتى تتجنب موقفا عدائيا مع الوفد . وفى اتصال بين « كامبل » المستشار القضائى « والنقراشى » قال الأخير بأن الوفد ما زال ملتزما بعقد المعاهدة ، ولكنه يتهم غلاة الاستعماريين « الليفانتيون » واليهود الدوليين – ويقصد الصهيونية – بالوقوف ضد المعاهدة . وأضاف « النقراشى » بأن الوفد قد قبل ما لا كان سعد يستطيع أو يجرؤ على قبوله ، أما مسألة السودان فكل ما عرضه الوفد بشأنها قد رفض وعلى ذلك فان الوفد يعتقد بوجود قوى تعمل ضد روح وحرفية اتفاقية ١٨٩٩ ، وهذه القوى هى العناصر اليهودية فى حزب الأحرار التى تهتم ماليا بالسودان والتى تصر على الاستغلال المالى هناك . وأوضح « النقراشى » ان على الانجليز ان يفهموا أن المساومة على المعاهدة بالدستور والبقاء فى الحكم انما يجعل من المعاهدة اذا وقعت مجرد قصاصة ورق (١٩) . واتهم « النقراشى » الانجليز بالحياد الكاذب فما كان للملك أن يقدم على ما أقدم عمليه الا لاطمئنانه الى التأييد البريطانى وبالتالى فانه لا خيار أمام الوفد الا أن يرى الانجليز كأعداء وأن أياما عصيبة ستمر بالبلاد (٢٠) . أما « النحاس » فقد أكد اتهامه للانجليز فى حديث سابق مع « لورين » بحجة

---

(١٦) F.O. 407/212, No. 1, Loraine to Henderson June 21, 1930.

(١٧) F.O. 407/210 Part CVII No. 64 Loraine to Henderson Jun. 20, 1930.

(١٨) Ibid.

(١٩) F.O. 407/212, Part CVIII, Enc. in No. 2.

(٢٠) F.O. 407/212, Enc. in No. 2 Op. Cit.

واضحة وبسيطة اذ قال ان المصريين لو قاموا للدفاع عن حقوقهم الدستورية فان القوات البريطانية ستتدخل لحفظ النظام وترجيح سه اسب . ولم يجد « لورين » ردا الا ان قال بأنه ليس حطا بريطانيـــا ان لا تزال عليها هـــذه الالتزامات (٢١) ٠

غير ان الحـــكومة البريطانيـــة ، بعدما بدا من تحركات الوفد دفاعا عن الدستور ، سارعت تكتب الى مندوبها السامي تريد منه أن يلتزم بعدم السماح بانتهاك الدستور ومحاولة الاحتفاظ بالوفد مع الضغط عليه فقال « هندرسن » : ان الأسباب التي أدت الى عدم الاستمرار مع حكومة « محمد محمود » ما زالت تقوم بالنسبة لحكومة « صدقي » ٠ وأن تفكيرنا لا بد أن يعقد على انه في النهاية لا بد من حكومة أغلبية ساحقة للتعامل معها ومن ثم فالهدف الاستراتيجي لنا يجب ان يكون اعادة حكومة الوفد واخراج حكومة صدقي دون ما عقاب ، مع حفظ ماء وجه الملك » (٢٢) وأوضح « هندرسن » « التكتيك » البريطاني بأنه ينبغي أن يحفظ الوفد الدرس لا أقل ــ يعني الا يشدد معنا ــ وأضـــاف « هندرسن » : ان ثمة رأيا عاقلا لدى المحافظين بالموافقة على هذا ٠ ثم طلب « هندرسن » من المندوب السامي بأن يبدد الفكرة الخاطئة عند الملك بأننا نريد عزل النظام البرلماني ؟ ثم قال « هندرسن » : ان الوفد يبدو وأنه يميل الى التفاهم ولكن لا بد وأن نحصل على تأكيد بأنه لن يدخل في أزمة جديـــدة بادخال مثل تشريعات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، ويمكن أن نجيز الحكومة البريطانية قانون حماية الدستور اذا ما خففت العقوبات ٠ وأكد « هندرسن » في النهاية ضرورة ان ينقل « لورين » الى الملك بأن الحكومة البريطانية لم تقصد ان تكون أداة في يده للهجوم على الدستور (٢٣) ٠

على أن « لورين » عارض بصراحة موقف الحـــكومة والخارجية ورد على « هندرسن » فقال : اننا اذا تدخلنا لصالح الوفد فيجب ان نمضي الى النهاية ، والنتيجة ستكون شل يد الملك وربما التعجيل بنهايته وتصفية العنصر الأكثر اعتدالا في الحياة السياسية المصرية ، وسيكون رد فعل الملك أن يقـــول بأن حكومتنا قد غيرت رأيها بعد ثلاثة أسابيع ، فاذا كانت بريطانيا قد صممت على الاحتفاظ بالدستور فلماذا لم تخبره بذلك وتحذره من قبل ٠ وأضاف « لورين » يقول : ان الصراع الحالي هو صراع بين دكتاتورية برلمانية لحزب واحد وملكية تميل الى الديكتاتورية اللا برلمانية ، وهو صراع وجود في الحقيقة ، ومن هنا فان له طابعه الثوري ٠ واقترح المندوب السامي في النهاية أن يظل الجانب البريطاني مع الملك ، وفي نفس الوقت عليه الا يتدخل ، ولكي نخطط

---

(٢١) F.O. 407/210, Part CVII, No. 66.

(٢٢) F.O. 407/210, No. 71.

(٢٣) Ibid.

تخطيطا سليما فعلينا الانتظار لما سوف ينجلي عنه الموقف ، فنقرر وقتئذ أين يجب أن نقف ٠

وفي الوقت الحالي وتبعا لذلك فان على الانجليز ان يطلوا على صلة ودية بالوفد فنقلل من شدةاسساءته وأن نصون صداقة «صدقي» في نفس الوقت(٢٤)٠ ثم أكد «لورين» مرة أخرى ربماأى ندخل من جانبه لصالح الوفد ، ربما يكشف عن سياسة خاصة لدار المندوب فكتب الى « هندرسن » قائلا : انني لا يجب ان أكبح جماح الملك كما تطلبون لسببين : أولهما ، انني لست مقتنعا بأننا سنصل الى هدفنا وهو المعاهدة والثاني انني لو تدخلت فسيكون ذلك لصالح الوفد الذي يريد ان يذهب حتى الاطاحة بالعائلة المالكة ٠ وأضاف « لورين » ان سياسة الوفد طيلة تسعة شهور كانت هي : لا سلطة ، لا معاهدة وعندما تولى الحكم : لا ثقة ، لا معاهدة وعندما فاوضناه لا سودان ، ولا معاهدة والآن فان الوفد يقول : لا عودة الى الحكم ، ولا معاهدة ومن يدرى غدا فقد يقول : لا جمهورية لا معاهدة (٢٥) ٠

والواقع ان الحكومة البريطانية كانت حائرة بين تخوفها من الوفد ، وبين رغبتها في المعاهدة ٠ ولذلك عول الوفد في افساد خطة الضغط عليه بالسير على خطة مقاومة انقلاب « صدقي » باللجوء الى التكتيك الهندى ، بما يعنى العصيان المدنى أو المقاومة السلبية (٢٦) ٠ وعقد الوفد لذلك مؤتمرا وطنيا في ٢٦ يونيو حضره النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات (٢٧) ٠ وقد عقد هذا المؤتمر بالنادى السعدى وحضره ٢٠٠ من أعضاء مجلس النواب و ٦٩ من أعضاء الشيوخ وثلاثمائة وستون مستشارا من الأقاليم ـ أعضاء مجالس المديريات ـ وتكلم « النحاس » في هذا المؤتمر فاستعرض أحداث ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ التى أثبتت مسئولية الوزراء وضرورة العمل على محاكمة من يخالف منهم الدستور ٠ وطالب « النحاس » في المؤتمر بالعمل على تنفيذ قسم حماية الدستور ، واتخذ المؤتمر قرارا بذلك كما اتخذوا قرارا بعدم التعاون (٢٨) ٠

والمفهوم بخطة عدم التعاون هو اللجوء الى اسلوب ثورة ١٩١٩ في مقاطعة الحكومة ولكن على صورة أقوى وأوسع (٢٩) ٠ وكان الدستوريون ممن أيدوا الحكومة وتعاونوا معها فحين شكل « صدقي » حكومة طلب الى الأحرار

---

(٢٤) F.O. 407/210,No. 75 Loraine to Henderson.

(٢٥) F.O. 407/210, No. 76.

(٢٦) F.O. 407/210, No. 62.

(٢٧) قرار الوفد المصرى في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ٠ بيان مطبوع ٠

(٢٨) F.O. 407/212 Part CVIII Enc. in No. 11 Jun 28, 1930.

(٢٩) اليوم : ٢٨ يوليو ١٩٣٠ ٠

الدستوريين أن يتعاونوا معه ، ولكن « محمد محمود » قيد الحزب ـ كما قال صدقي ـ عن التعاون معه · وأخيرا قبل الحزب تأييد الوزارة دون الاشتراك فيها (٣٠) · وهاجم « الأحرار » تبعا لسياستهم هذه خطة عدم التعاون التي نادى بها الوفد كما اعتبروا القسم باحترام الدستور دون سموله للملك تحريضي عليه (٣١) · وكانوا يرفضون سياسة الوفد التي أطلقوا عليها « الغوغائية » في تحريض الجماهير كما فعل الوفد بسافه للثورة في ساحة عابدين ١٩٢٤ (٣٢) · وفي نفس الوقت كان الاستعماريون كذلك يطلقون على سياسة الوفد « الصبيانية » (٣٣) فأي نضال لدى الاحتلال والرجعية هو « صبيانية » · و « غوغائية » ما دام من أجل التحرر والديمقراطية ·

ولم ين الوفد عن تحذير الاحتلال ، في محاولاته للضغط عليه عن طريق الاتصال بزعمائه فقال « النقراشي » لمستر « كامبل » ان تاريخ الانجليز كان هو دائما مع الوفد اسقاط حكومته عقب فشل المفاوضة ، وأنه رغم محاولات المندوب السامي بعد تعيين « صدقي » لازالة الريبة عند « النحاس » الا ان الوفد يحذر من خطورة المواجهة معه · وعندما طلب « كامبل » من النقراشي أن يتجنب الوفد اثارة الاضطراب العام · قال « النقراشي » اننا ندرك ان لا نذهب الى حد التطرف في العنف ، ولكن حريات الشعب والبلاد هي « قضايا خطيرة وهائلة ولا يستطيع امرؤ بأن يشعر على وجه التأكيد ما قد يحدث من صراع لأجل حمايتها » (٣٤) ·

احداث بلبيس والمنصورة :

وأتبع الوفد تحذيره هذا بالعمل ، فقد كان يعنى ما يقول · وبدأ بتعبئة الجماهير ولم ينتظر موعد انتهاء تأجيل البرلمان · ونشر الوفد دعوة واسعة عن اعتزام قادته الطواف بالأقاليم وحدد مديرية الشرقية مكانا لبدء جولاته الكبيرة التي بدأت في أول يوليو ١٩٣٠ · واستعدت الحكومة لجولة الشرقية بمظاهرة بوليسية جابت شوارع بلبيس الرئيسية ، وعسكرت قوات أخرى في ديوان المركز وفي مفارق الطرق ، وعلى جانبي الخط الحديدي ، وداخل محطة السكة الحديدية في محاولة لمنع الأهالي من استقبال رئيس الوفد · وحاول الأهالي اقتحام المحطة فقوبلوا بالاعتداء عليهم ضربا بالعصي والسياط ضربا

---

(٣٠) F.O. 407/212, No. 10.

(٣١) السياسة : ٢٩ يونيو ١٩٣٠ ·

(٣٢) نفس المصدر : ٢٥ يونيو ١٩٣٠ ·

(٣٣) الجود : المرجع السابق ص ١٣٨ ·

(٣٤) F.O. 407/212, Enc. in no. 12.

شديدا (٣٥) . ولكن الأهالى لم يفزعوا وحاولوا اقتحام صفوف الجنود لدخول المحطة . فأطلق البوليس النار فقاومه الأهالى بالطوب ، وسقط قتيلان (٣٦) · وان أكدت احدى الصحف ان الضحايا أكثر من ذلك سـواء من البوليس أو الجماهير (٣٧) ·

وقد أثارت هذه الزيارة مخاوف « صدقى » فاعتزم بعدها اتخاذ ما أسماه اجراءات لحفظ النظـام واحترام الطـاعة الواجبة للحكومة وبحجة أن منظمى اجتماع بلبيس أثبتوا انهم لا يستحقون الثقة (١) · وقرر « صدقى » منع أى اجتماعات أخرى ينظمها الوفد فى الأقاليم (٣٨) · لكن جولة « بلبيس » التى أرادها الوفد تجميعا للجماهير فى مقاومة سلمية لحماية الدستور ـ كانت مقدمة لجولات أخرى فى الدقهلية . وكانت المنصورة هى مكان الجولة الجديدة فاستعدت لها حكومة صدقى استعدادا حربيا · ففى صباح ٨ يوليو ١٩٣٠ سافر الى المنصورة « المرالاى » فوريس بك » رئيس هيئة أركان حرب العمليات والميرالادى » عبد العظيم على بك » والقائمقام « لوكاس بك » مساعد حكمدار العاصمة » (٣٩) ·

وكانت لجنة الوفد بمدينة المنصورة ، قد أبلغت مدير الدقهلية بعزمهـا على اقامة اجتماع لاستقبال رئيس « الوفد المصرى » وسماع خطابه السياسى . عن الوضع الحالى · وعلم مدير الدقهلية أن الاجتماع سيضم زهاء خمسة آلاف مدعو منهم ٢٣ يمثلون الصحافة الأجنبية . واثنان يمثلان شركات الانتـاج السينمائى ومائة وأربعون من شخصيات القـاهرة · فقرر مدير الدقهلية منع الاجتماع باعتباره اجتماعا عاما ، وأبلغ بذلك ممثلى لجنة الوفد بالمنصورة فى ٦ يوليو (٤٠) · ورد ممثلا لجنة الوفد ببرقية أعلنا فيها مدير عام الدقهلية بعدم اعترافهما بهذه المصادرة للاجتماع ووصفا العمل بالتعسف ومخالفة الدستور وحملا الادارة مسئولية النتائج المترتبة على منع الاجتماع (٤١) ·لكن مدير الدقهلية صـمم على المنع بحجة انتهاكه للمادة ٤ من قانـون منع الاجتماعات فأرسل برقية الى رئيس الوفد يبلغه فيها بمنع الاجتماع أو على حد زعمه لكى يمنع النتائج الخطيرة المترتبة على الاصرار فى عقـد الاجتماع (٤٢) · ورد

---

(٣٥) البلاغ : ٢ يوليو ١٩٣٠ ·

(٣٦) نفس المصدر ·

(٣٧) السياسة ٢ يوليو ١٩٣٠ ·

(٣٨) F.O. 407/212. No. 4.

(٣٩) الاهرام : ٩ يوليو ١٩٣٠ ·

(٤٠) حكم محكمة الجنايات فى مسألة احداث المنصورة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (نسخة باللغة الفرنسية) ·

(٤١) نفس المصدر ·

(٤٢) نفس المصدر ·

« مصطفى النحاس » فأكد لمدير الدقهلية أن منع الاجتماع هو « اعتداء على الحرية التي يضمنها الدستور » وحذره بأن النظام والأمن العام لا يعتدى عليهما الا بقيام رجال الأمن بالتدخل بالقوة ضد الأهالي المسالمين وغير المسلحين ٠ وانـذر « النحاس » مدير الدقهليـة هو والمتعاونين معه وموجهيه في تحمل مسئولية الاعتداء على الدستور وأى فوضى تنتج للنظام والأمن نتيجة هـذا الاعتداء (٤٣) ٠

ولم تتراجع السلطة ازاء تحذيرات الوفد . وحاول مدير الدقهلية الاستيلاء على خيمة الاجتماع . وعجز في البداية لأن لجنة الوفد احتاطت فجعلت عددا كبيرا من الأهالي يقيمون بها قبل الاجتماع ٠ وأخيرا تمكنت السلطة من طرد الأهالي بعد أن كلفت حكمدار البوليس وقائد الكتيبة الثانية ورئيس نيابة المنصورة بذلك (٤٤) ٠ لكن السلطة فوجئت بحشد هائل من الأهالي بصورة لم يسبق لها مثيل ، فبرغم الاستعدادات الحربية للجيش والبوليس الذى صورته « الأهرام » بأن الأجنبي الذى يجهل حقيقة الحال ممكن ان يحسبه اقداما على معركة حربية (٤٥) ٠

برغم ذلك تمكنت الجماهير من الدخول الى المنصورة بأعداد ضخمة حتى ذهب البعض الى تقديرها بما يربو على المليون (٤٦) ٠ ومهما يكن من المبالغة في التقدير فان توافد الأعداد الكبيرة من الجماهير على المنصورة دل على الاستجابة الواسعة من الجماهير سواء لنداء لجنة الوفد أو نداء لجنة الطلبة اللذان دعيا الجماهير الى العمل على انجاز الزيارة والا يسمحوا لأى شخص بالاعتـداء على كرامتهم وان يحملوه مسئولية انتهاك الحريات (٤٧) ٠

وهكذا أحالت جهود الوفد مركز الحكومة في « المنصـورة » الى موقع الاتهام باشراك الجماهير الواسعة ووضـع السلطة أمام خيارين كلاهما مر ، أحدهما ، أن تسمح بالاجتماع فيترتب على ذلك زيادة ثقة الجماهير ومن ثم المزيد من مقاومتها والثاني ان تمنع الحكومة الاجتماع بالقمع فتزداد بالتالي عزلة عن الشعب واحراجا أمام سلطات الاحتلال والرأى العام محليا ودوليا ٠ وعزمت الحكومة على اختيار القمع ، فهذه وظيفتها ! فحاولت منع موكب الوفد ، ثم سمحت لسيارة رئيس الوفد وحدها بعبور خطوط الجيش والبوليس ثم سمحت لعشر سيارات أخريات معها ٠ ومنعت الجماهير من الاستمرار في

---

(٤٣) نفس المصدر ٠
(٤٤) نفس المصدر ٠
(٤٥) الاهرام ٠ ٩ يوليو ١٩٣٠ ٠
(٤٦) الاهرام : ٩ يوليو ١٩٣٠ ٠
(٤٧) حكم محكمة الجنايات : المصدر السابق ٠

موكبها بداية من شارع البحر (٤٨) . ولكنه بعد أن اجتازت سيارة « النحاس » نطاقي القوات المسلحة الأولين ، حدث أن أوقفت السيارة بالبنادق عند النطاق الثالث ثم صوبت « سنجات » الجنود الى جميع ركاب السيارة ومنهم « مصطفى النحاس » نفسه ، فما أن رأى « سينوت حنا » عضو الوفد المصرى جنديا يصوب « السنجة » الى ظهر « النحاس » ، حتى أسرع « سينوت » فتلقى الطعنة عن « النحاس » فأصيب بجرح بالغ . وأعقب ذلك اطلاق الرصاص ، وفرار السيارات ولجوء المدعوين الى أفنية بعض المنازل وشهد ذلك مراسلو الصحف الانجليزية كما أخذ مراسل « التيمس » صورا بذلك (٤٩) .

ووضح من ذلك أن رجال الأمن قد أعدوا كمينا ، فركزوا الاستمدادات قرب مكان الاحتفال ، وتركوا سيارة القيادة وحدها تدخل الكمين لضربها وليسهل عليهم بعدها ضرب الجماهير .

وطبيعي ان يرد الأهالي العزل على العدوان المسلح ، فقاوم الأهالي ، عند النطاق الأول ، وقذفوا القوات بالأحجار من الشرفات والأسطح ومن الأدوار الأولى (٥٠) . ثم تزايد اصرار الأهالي على المقاومة بعد اطلاق النيران ، فتجمعت الجماهير فى شارع « سيدى ياسين » المؤدى الى شارع البحر وفى « شارع سيدى هالا » المتقاطع مع « شارع سيدى ياسين » والموازى لشارع البحر ، وأخذت فى القاء الأحجار على الجنود فاستخدمت ضدهم السلطة فرسان الجيش الذين عجزوا عن اثناء الجماهير عن المقاومة فتدخلت خيالة البوليس لتعزيز فرسان الجيش (٥١) .

ولم يكن هدف الجماهير الرد على عدوان القوة المسلحة فحسب ، بل كان للجماهير هدف آخر هو فتح ثغرة فى الحصار للوصول الى مكان الاجتماع فاستخدموا قذف الطوب وزجاجات الرمل ونصبوا آكمنة من الأسلاك فى طريق فرسان الجيش والبوليس (٥٢) . واستمرت مقاومة الجماهير حتى أمرهم « مصطفى النحاس » فى النهاية بالتفرق (٥٣) ، وكان ذلك حين رأى « سفك دماء الأبرياء تنفيذا لسياسة رجعية ترمى الى القضاء على الدستور » (٥٤) . والحقيقة ان السلطة كان يبدو أنها تدبر أمرا ، فقد استخدمت القوات المسلحة

---

(٤٨) نفس المصدر .
(٤٩) الاهرام : المصدر السابق .
(٥٠) حكم محكمة الجنايات : المصدر السابق .
(٥١) نفس المصدر .
(٥٢) نفس المصدر .
(٥٣) نفس المصدر .
(٥٤) اليوم : ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

اطلاق النيران ضد المدعوين الذين لم يكونوا يحملون طوبا أو غيره ، حسب شهادة شاهد عيان (٥٥) · ردا على ادعاءات القوة العسكرية (٥٦) ·

وكما حاولت السلطة التخلص من تهمة الاعتداء على الجماهير ، حاولت الادعاء كذلك بأن سيارة « النحاس » هي التى اصطدمت بحراب الجنود (!) فان السيارة كانت مسرعة عند مرورها من أول نطاق ، وقام تابعوها بالاصطدام مع النطاقين الثاني والثالث الذين شرعوا الحراب فوق البنادق وأخذوا موقع الدفاع ، فتحطمت بعض البنادق وأصيب « سينوت حنا » وغيره (٥٧) ·

لكن هذه الشهادة كانت بينة الكذب فانهم لم يستطيعوا تعليل أسباب تحطيم جسم السيارة أو سقفها كما اعترف بذلك تقرير البوليس المقدم الى المحكمة (٥٨) ·

وادعى بيان الحكومة الرسمي عن أحداث المنصورة أن رجال الجيش لم يكونوا يعرفون بأن السيارة الأولى هي سيارة رئيس الوفد وكان هذا تبريرا كاذبا فلم يكن أحد من قادة رجال الأمن أو الجيش يجهل شخصية رئيس الوفد على الأقل · علاوة على ذلك فان « النحاس » كان واقفا في سيارة مكشوفة · فدل الحادث على تدبير كان يراد به حياة « النحاس » كما أكد هو ذلك ، وان لم يفقده الحادث شجاعته فأعلن ان « ما يهدد به رئيس الوزراء من اتخاذ تدابير صارمة فانني لا أعبأ به ما دمت قائما بواجبى في دائرة الحقوق التى كفلها الدستور ونظمتها القوانين » (٥٩) ·

أدت أحداث النضال من أجل الدستور الى تخوف الحكومة البريطانية ، وكتب المندوب السامى الى الخارجية يقول : ان « صدقى » يهاجم الوفد بشدة ، ويقـول ان كثيرين ممن يمثلون العنـاصر الأفضـل فى البـلاد يشـاطرونه رأيه (٦٠) · وحاول « صدقى » التقرب أكثر من الاحتلال ، فقال : انه ليس برجل الملك ، وأنـه سـيعمل على قمع العصـيان دون أن يطأ الشرعيـة القانونية (٦١) · وكى يزيد من طمأنة الانجليز وعدهم بالحفاظ على الأمن وأن يحاسبه الانجليز على ذلك · وقال ان المهم ليس الريف انما « غوغاء » المدن فى المناطق الصناعية خاصة ، فهؤلاء هم من ينشد « النحاس » باثارته (٦٢) ·

---

(٥٥) الاهرام : ٩ يوليو ١٩٣٠ ·
(٥٦) حكم محكمة الجنايات · نفس المصدر ·
(٥٧) نفس المصدر ·
(٥٨) حكم محكمة الجنايات : المصدر السابق ·
(٥٩) اليوم : ١٠ يوليو ١٩٣٠ ·
(٦٠) F.O. 407/212. No. 13 L. to H. July 8, 1930,
(٦١) Ibid.
(٦٢) Ibid.

وبعد أن طمأن « صدقي » الاحتلال بأنه قادر على قمع الوفد تقدم بطلب أن يصدر دستورا وقانونا للانتخاب جديدين ، وطلب مشــاركة الانجليز وعطفهم عليه ، ووعد باخطارهم بسير الأحداث وأن يتحمل مسئولية اخفاقه ، ثم أكد للمندوب السامي قدرته على ابرام المعاهدة ومواجهة الوفد (٦٣) · وكتب المندوب السامي عن ذلك الى « هندرسن » واقترح أن يدون صدقي تعهداته بحماية الأمن وتحذير الانجليز في الوقت المناسب · ولكن « هندرسن » رد على ذلك فحذر « لورين » من أن يفهم « صدقي » اذا ما تكلم معه « لورين » عن التأكيدات الخاصة بالمعاهدة ، أن بريطانيا تشجعه ضمنيا على مخالفة الدستور · واقترح « هندرسن » الكلام مع « صدقي » في صورة التأكيد على حياد الانجليز الدقيق · وأضاف « هندرسن » بأنه يجب أيضا أن يؤكد « لورين » لصدقي أن الحكومة البريطانية لن تتدخل في حماية الأمن فاذا هي أجبرت على ذلك ستعتبره مسئولا ، وانهــا كذلك لن تفاوض أحدا لا تتمتع حــكومته باغلبية برلمانية تضمن للحكومة البريطانية عــدم نقض المعاهدة من حكومة تالية ، وأضاف « هندرسن » : يجب أن تحذر « صدقي » بأنه ان لم يستطع الاحتفاظ بسلطة حكومته دون تخطى الشرعية أو تعطيل الحياة البرلمانية ، فان الحكومة البرلمانية ستكون في حل من اعادة النظر في موقفها · لكن « هندرسن » أعلن في نفس الوقت عن ارتياحه لاعلان « صدقي » انه ليس برجل الملك (٦٤) ·

وأدركت الحــكومة البريطانية أنها تواجه مصاعب أمنية نتيجة لحــكم صــدقي فرأت أن يحاول « لورين » عقــد مصالحة بين الملك والنحــاس ولكن « لورين » كتب يوضح ان هذه المصالحة بعيدة الاحتمال ووضع تساؤلا محرجا أمام حكومته فقال : أمن أجل تجنب عبث « صدقي » بالدستور هل نستطيع مواجهة عواقب عودة وفد منتصر الى الحكم ورد « لورين » على رأى « هندرسن » بحرية الانتخاب فقال : ان « صدقي » يقول ان الانتخاب على درجتين هو من أصل الدستور الحالي ، وحذر « لورين » وزير خارجيته من ان يضطر صدقي الى الاستقالة (٦٥) ·

غير أن « لورين » اضطر لتحذير « صدقي » طبقا لأوامر الخارجية فقال له ان الحياد ليس مناسبا سواء لمن يقمع الحريات والحريات الشعبية أو للذين يحدثون اضطرابا في الأمن · وأضاف « لورين » قائلا لصدقي انه سيستمر على الاتصال بالوفد وزعيمه ، فلما أعلن صدقي عن مخاوفه أن يستغل الوفد هذه الاتصالات طمأنه « لورين » بأنه لا يعتقد في ذلك ولا يشجعه (٦٦) ·

---

(٦٣) Ibid.

(٦٤) F.O. 407/212 No. 15 and 17.

(٦٥) F.O. 407/212 No. 22 L. to H. July 12, 1930.

(٦٦) F.O. 407/212 No. 23 L. to H. July 12, 1930.

ولا شك أن « صدقي » قد أدرك ان الانجليز ، يلعبون على الوفد وعليه معا ، وهم لا يريدون الوفد مؤكدا فى الظرف الراهن فاهتبل الفرصة وأراد أن يؤكد وجوده فى صناعة نظام يعمل وفق سيادة القانون على ان يكون القانون أو الدستور من وضعه هو وبذلك يسيطر على النظام والدستور معا ٠

ورفع « صدقي » كتابا الى الملك يطلب فض الدورة البرلمانية زاعما بأنه يستند الى المادة ٩٦ من دستور ١٩٢٣ (٦٧) ٠

احداث الاسكندرية :

وقرر الوفد مواجهة هذا العدوان الجديد ، واختار مدينة الاسكندرية مكانا للمواجهة الجديدة ، وأعلنت لجنة الوفد بالمدينة الدعوة الى اقامة يوم للحداد على شهداء بلبيس والمنصورة ٠ وحددت يوم ١٥ يوليو لهذا الحداد الذى تغلق فيه محلات المدينة منذ العاشرة صباحا ولمدة ساعتين (٦٨) ٠ كما اعلنت لجنة الوفد عن تنظيم جنازة لشهداء الوطن وأكدت لجنة الوفد المحافظة على الأمن بالمدينة (٦٩) ٠ وذكرت « الأهرام » فى وصف أحداث يوم الحداد انه انتشر منذ الساعة التاسعة والنصف من صباح ١٥ يوليو ١٩٣٠ « جمهور كبير من الرعاع » فى ميدان محمد على والشوارع المركزية وهم من أبناء السيالة وكفر عشرى » وغيرهم ، وطافوا متظاهرين وهاتفين للوفد ٠ ثم تقول الأهرام ٠ انه قبل العاشرة صباحا اشتدت الجلبة فى الشوارع فأغلق التجار مخازنهم ، ولم تنقض دقائق حتى كانت جميع المتاجر والمحلات قد أغلقت وتعدم بعض الضباط والصولات لمنع جماعة من المتظاهرين كانوا يحاولون اكراه بعض المحلات على الاغلاق ، فجرى التصادم بين البوليس والمتظاهرين (٧٠) ٠

وأما الحكومة فقالت فى بيان رسمى ، أعلنت فيه تعطيل صحف « كوكب الشرق » و « البلاغ » و « اليوم » فى وقت واحد ، ووصفت الحكومة المتظاهرين « بالغوغاء » الذى يؤدى تحكيمهم فى الأمور العامة الى « تحديد أركان النظام الاجتماعى » (٧١) ٠ وهكذا تكلمت صحيفة حزب الدستوريين ، فلم تناقش القضية الأساسية التى قام بها أبناء الشعب فى الاسكندرية ، وانما كان هؤلاء عند « الأهرام » « رعاع » ٠ ! لأنهم أبناء « السيالة » و « كفر عشرى » أى من العمال والصيادين الفقراء ، فهم بذلك « غوغاء » عند الحكومة بل هم مجرمون

---

(٦٧) كتاب اسماعيل صدقى الى الملك ٠ بشأن فض دور انعقاد البرلمان فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر « وثيقة خطية » ٠

(٦٨) الاهرام : ١٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٦٩) F.O. 407/212 No. 80, L. to H. July 23, 1930.

(٧٠) الاهرام ٠ ١٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٧١) السياسة ٠ ١٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

يحطمون ويسلبون ويلغون فى الدماء (٧٢) عند الدستوريين ، لأنهم قاموا من أجل الدستور والديموقراطية · ولم يلغ هؤلاء فى الدماء كما وصفتهم الرجعية ، بل كانوا يمتنعون عن التعرض بصورة مطلقة للأجانب ، كما اعترفت بذلك الوثائق البريطانية وأضافت بأن المتظاهرين كانت لديهم الأوامر بالابتعاد عن البريطانيين والأجانب عموما (٧٣) ، ورغم ذلك فقد كانت الخسائر الكثيرة ، وان عمال المصانع « فى القبارى الذين خرجوا فى المظاهرات قد استجابوا للتفرق » (٧٤) ·

ودفع أبناء الاسكندرية أرواح خمسة وعشرين من الشهداء الجدد وعدة مئات من الجرحى كما اعتقل عدد كبير من المحامين والطلبة والعمال والتجار (٧٥) ·

ولم يتعرض أحد من الوطنيين للأجانب أو ممتلكاتهم أو أرواحهم عدا ما ذكرته رسالة من المندوب السامى عن قتل أحد الايطاليين ونهب بعض السفن الأجنبية (!) وطالب على هذا الأساس بارسال سفينتين حربيتين الى الاسكندرية لبيان تصميم انجلترا على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأجانب (٧٦) · وكان المندوب يعرف حقيقة ما حدث لذلك بعث مع هذه الرسالة يقول : ولا أتوقع ضرورة ان يطول مقام السفينتين وانما الغرض هو تفويت فرصة ارسال سفينة حربية ايطالية (٧٧) · (!) ثم أكد فى رسالة أخرى انه قتل ١٩ منهم ايطالى واحد وأن التلف بسيط فزعماء الشعب بداهة كانوا يوجهون أنصارهم الى تجنب مهاجمة الأجانب وممتلكاتهم (٧٨) ·

وهزت أحداث الاسكندرية من مركز حكومة صدقى فوقف رئيس الوزراء البريطانى أمام مجلس العموم فى ١٦ يوليو ليقول : ان الحكومة البريطانية أعلنت حيادها فى وقت باكر من الأزمة ـ يقصد الأزمة الدستورية · وأوضح المندوب السامى تمسك حكومتنا بالحياد ثم أضاف : ان المندوب السامى قد تلقى قبل أحداث الاسكندرية تعليمات بأن يوضح ان حكومتنا لا يمكن أن تستخدم أداة للهجوم على الدستور المصرى وترتيبا على ذلك فانها لا تستطيع أن تؤيد تغييرا فى قانون الانتخاب حتى لو منحها اعلان ١٩٢٢ من التدخل

---

(٧٢) السياسة : ١٦ يوليو ١٩٣٠ ·

(٧٣) F.O. 407/212, No. 80, Op. Cit.

(٧٤) Ibid.

(٧٥) الأهرام : ١٦ يوليو ١٩٣٠ وذكرت مصادر أخرى أن عدد القتلى عشرون والجرحى ٥٠٠ ـ الرافعى : المصدر السابق ص ١٢١ ·

(٧٦) F.O. 407/212, No. 31.

(٧٧) Ibid.

(٧٨) F.O. 407/212, No. 38.

الفعلي في مسألة ذات طابع داخلي . ثم قال ماكدونالد : انه نظرا لأحداث الأمس فقد أبلغ مندوبنا السامي بأن يبلغ « صدقي » أننا لابد وأن نعتبره مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر . وكذلك قيل للمندوب السامي بأن يبلغ النحاس باشا ان المصاعب الداخلية في مصر يجب حلها دون تعريض حياة الأجانب ومصالحهم للخطر « وسنعتبره مسئولا مسئولية الحكومة ذاتها اذا تعرضت حياة الأجانب ومصالحهم للخطر » (٧٩) .

وكان « هندرسن » قد أرسل بالفعل قبيل أحداث الاسكندرية يطلب الى المندوب السامي عدم استفزاز الوفد ، وان يعلن الى « صدقي » بكل وضوح رفض بريطانيا أي عبث بقانون الانتخاب ، وبرر « هندرسن » طلبه هذا بأن صفوف الوفد قد تضامنت أكثر في وجه الخطر ، وأن القمع كما يبدو له — أي لهندرسن — سيتحتم عليه بلوغ نقطة تثير معارضة ومناهضة كبيرة في الرأي العام وتشجع الوفد على الاستمرار (٨٠) . واقترح « هندرسن » تأسيسا على ذلك انه لا يرى حلا سوى العودة الى سياسة حكومة وفدية مخففة على أساس حكومة ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ (٨١) . أي ان الحكومة والخارجية البريطانيتين قد ادركتا ان سياسة الضغط على الوفد عن طريق القمع قد تودي بالمعاهدة وتزيد من الاضطراب وقوة الوفد معا .

وأسرعت الحوادث بعد برقية « هندرسن » فأصدر « مكدونالد » بيانه الذي حمل « النحاس » و « صدقي » معا مسئولية أحداث الاسكندرية . واضطرب « صدقي » لبيان رئيس الحكومة البريطانية وخاصة ما جاء عن الدستور فقال للمندوب السامي : أنه لا تساوره النية في تدمير الدستور فلا هو ولا الملك يقصدان الاستغناء عن البرلمان ، ثم تساءل « صدقي » عن معنى تحميل « النحاس » مسئولية حماية الأجانب ، بينما حكومته أي صدقي — هي المسئولة عن الأمن . فرد « لورين » : بأن ثمة احتياجات عاجلة في السياسة ، وان حكومته ترى الا يحدث تعديل في قانون الانتخاب كما لا ترى استمرار تعطيل الحياة النيابية (٨٢) .

واستقال صدقي بعد هذه الأحداث ، وان لم ترد استقالته في أي من المصادر أو المراجع المصرية أو غيرها . وقال « لورين » ان استقالته ترجع الى الضعف الذي انتاب مركزه ، كما ان أثر بيان « مكدونالد » عليه كان سيئا فقد اعتبر البيان مناسبا للوفد وعطفا عليه (٨٣) .

---

(٧٩) F.O. 407/212, No. 34 Henderson to Lorain eJuly 16, 1930. F. O. Tel. No. 237.

(٨٠) F.O. 407/212 No. 30 Henderson to Loraine July 15, 1930.

(٨١) Ibid.

(٨٢) F.O. 407/212 No. 44 L. to H. July 19, 1930.

(٨٣) F.O. 407/212 No. 40 and 41.

غير أن المندوب السامى والملك يبدو وانهما استطاعا أن يجعلا « صدقى » يعدل عن هذه الاستقالة فان الوثائق البريطانية ، تغفل أى اشارة اليها مرة أخرى .

وأوضح الملك للمندوب السامى الذى نقله بدوره الى الخارجية الوضع بأن الوفد يخدع الانجليز وانه لا يريد المعاهدة كما خدعهم وخدعه وطلب الملك بأن يقف الانجليز بعيدا فمع نوفمبر القادم سنهيىء كل شىء . ورد المندوب بأن انجلترا لا تتدخل الا فيما يعنى مسئولياتها الدولية التى يمكن نقلها عن طريق المعاهدة ، ولكن الملك أوضح للورين ان على انجلترا اذا كانت تعرف ما تريده أن تقوله أو فلتترك الأمور جانبا وان « صدقى » يتخذ كل ما هو شرعى وقانونى كما ان الملك يقاتل من أجل حكم كريم ونظامى فى مصر (!!) فى مقابل فوضى واستغلال على يد عصابة من المغامرين . وأكد الملك للمندوب السامى ان موقفه هو التعاون الوثيق المخلص مع بريطانيا . أما الوفد اذا عاد فستعود ثورة عرابية أخرى . (٨٤)

وطلب « لورين » الى الملك المصالحة والوفاق مع الحزب الشعبى — أى الوفد — ولكن الملك أراد احراج الانجليز فقال ان ذلك أمره سهل ولكننى أريد بيانا محددا أو حيدة تامة . (٨٥)

ومن الناحية الأخرى دخل الوفد فى معارك جديدة بعد اعلان « صدقى » فض الدورة البرلمانية . فقد ردت على هذا الأغلبية المطلقة لمجلس النواب فقالت ان فض الدورة البرلمانية عمل غير شرعى فقد حدد الدستور ألا تفض الدورة قبل عرض الميزانية . (٨٦) ورفضت الحكومة طلب الأغلبية المطلقة لمجلس النواب بعقد دورة غير عـــادية للمجلس ، وأعلنت انها ستمنع دخول النواب والشيوخ الى البرلمان فى ٢١ يوليو بالقوة المسلحة . وطلبت الحكومة الى حرس البرلمان أن يخلى مكانه لقوات الحكومة « فلما أبى بوليس البرلمان التخلى عن واجباته قبضت الحكومة عليه وانتزعته عنوة من مقره ، واستولت على السجل الذى دون فيه رئيس القوة هذا الاعتداء ثم كسرت أبواب غرف البرلمان واستقرت فيه » (٨٧) .

اسس النواب طلبهم فى عقد الدورة غير العادية على ضرورة استجواب

---

(٨٤) F.O. 407/212 No. 41.

(٨٥) F.O. 407/212 No. 53 L. to H. July 21, 1930.

(٨٦) عريضة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب . مركز وثائق وتاريخ مصر . عريضة خطية مؤرخة ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٨٧) عريضة الأغلبية المطلقة فى ٢٠ يوليو : المصدر السابق .

الحكومة بعد الأحداث التي وقعت في البلاد ، كما قرروا وجوب طرح الثقة بها وحددوا موعد انعقاد الدورة غير العادية في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ (٨٨) .

أبرق « هندرسن » متخوفا من هذه الخطوة الجديده وطلب الى « لورين » أن يعقد المصالحه بين الوفد والملك قبل ٢٦ يوليو وطلب الرد عن امكانية ذلك . (٨٩)

غير ان المندوب السامي رد على وزير خارجيته بأن نظام « صدقى » قد زادت عجلته الادارية وأن الموظفين البريطانيين يعملون في يسر وسلامة ، بدلا من المضايقات السابقة وتنحيهم كما كان يفعل الوفد . وقال « لورين » يبرر سياسته : حقيقي نحن لا نرغب في ادارة لا تملك تأييدا برلمانيا ولكن لدينا الدليل على عدم نضج وكفاءة الوفد . فان أعلنا تحيزنا له فلن نجنى نتيجة فعالة . (٩٠)

ويبدو من ذلك أن المندوب قد تدخل لاقناع « صدقى » باسترداد استقالته فهو يدافع عنه أمام الخارجية بعكس مواقفها . كما أعلن المندوب السامى كذلك عزمه على الاشراف على التدخل المسلح ازاء تهديد الوفد بالاضراب . (٩١)

ومدعوما بالملك وعطف المندوب السامى ، رد صدقى على طلب النواب عقد الدورة الغير عادية فقال : ان الطلب في ذاته يعبر عن معارضة الملك ، واراد « صـــدقى » أن يطمئن الدوائر الرجعية والاستعمارية فقال ان الأدلة ستتوفر في أقرب وقت على أن سياسة الحكومة الحازمة تسترشد بمصالح البلاد داخلا وخارجا (٩٢) .

وكتب « عدلى يكن » رئيس مجلس الشيوخ وكتب وكيلا مجلس النواب احتجاجين على احتلال البرلمان من الداخـل وحصـاره بالجيش والبـوليس من الخارج واخراج حرس البرلمان عنوة من ثكنتهم . (٩٣) ولم يجد النواب والشيوخ مفرا من الاجتماع خارج مبنى البرلمان مكررين سابقتى ١٩٢٥ و ١٩٢٨ فاجتمع النواب بالنادى السعدى برئاسة عبد السلام فهمى جمعة وكيل المجلس وقرروا باجماع الحاضرين وهم مائة وستة وأربعون نائبا ، عدم الثقة بالحكومة لمخالفتها الدسـتور برفضها دعـوة البرلمان للانعقاد . أما مجلس الشيوخ فقد

---

(٨٨) نفس المصدر .

(٨٩) F.O. 407/212 No. 64 H. to L. July 23, 1930.

(٩٠) F.O. 407/212 No. 71 L. to H. July 25, 1930.

(٩١) F.O 407/212 No. 46 and No. 54.

(٩٢) بيان الحكومة بشأن طلب النواب عقد دورة غير عادية : مركز وثائق وتاريخ مصر ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٩٣) الرافعى . المصدر السابق ص ١٢٨ .

اجتمع برياسة فتح الله بركات ـ لغياب عدلى يكن ـ وقرر الاحتجاج على تصرفات الحكومه وسجل الشيوخ كذلك اعتداءاتها على الدستور . (٩٤)

ولجأت الوزارة وقد فقدت شرعيتها ، فضغطت على كبار مشايخ الأزهر ، حتى ينقذوها من الجماهير ، فيدعموا ارهابها بخلط عقول الناس . واستخرجت الحكومة « نصيحة » مثلما فعل رشدى قبيل اعلان الحماية ، من هيئة كبار العلماء الى الشعب المصرى ووقعها ـ ويا للخزى ـ الشيخ « عبد المجيد سليم » شيخ الحنفية والشيخ « أحمد نصر » شيخ المالكية ، كما وقعها الشيخ « الظواهرى » شيخ الجامع الأزهر . وأنكر هؤلاء فى نصيحتهم على الشعب حقه فى استرداد حقوقه المغتصبة ، فرأوا فى مقاومته العزلاء « العبث بالنظام العام » « والتحريض على القطيعة والتدابر واحداث الفتنة والشغب » (٩٥) .

وتناسى هؤلاء ما حضت عليه القيم الحقيقية وتراث مشايخ مصر الأجلاء ضد العسف المملوكى والتركى والفرنسى والانجليزى ، فادعوا بطاعة ولى الأمر قائلين : وانه « حق على الأمة أن تتفانى فى الاخلاص لجلالته والاتصال المتين بعرشه المفدى » (٩٦) .

وتلى بيان هؤلاء بيان آخر من بعض مفتشى الأزهر ومدرسيه يحض أيضا على الطاعة والسكينة . (٩٧)

على أن لجوء الانقلابيين الى بعض رجال الدين ـ بحكم وظائفهم ـ لم يستطع ان ينقذهم من استمرار المقاومة . فقد ارتفعت أصوات حقيقية للرد على الأصوات المصطنعة ، وأصبحت مدن القاهرة وبور سعيد والسويس ودمياط تغلى بالغضب ، حتى ذهبت الصحافة الأجنبية الى القول بأن هذه المدن الأربع وبينها السويس ، أصبحت فى قبضة الوفد . وان القاهرة قد أضربت بجميعها فراح ضحية المقاومة عدد من القتلى وكثير من الجرحى بينما اعتقل المئات . (٩٨)

وتوجت هذه المقاومة بقرار تاريخى للوفد المصرى أصدره كمنشور مؤرخ فى ٢٦ يوليو ودعا فيه الأمة كخطوة أولى فى سبيل سياسة عدم التعاون أن تمتنع عن دفع الضرائب بكافة أنواعها ، طالما أن الحكومة الحاضرة قائمة فى الحكم . (٩٩)

---

(٩٤) نفس المصدر : ص ١٢٨ ـ ١٢٩ والاهرام : ٢٧ يوليو ١٩٣٠ .
(٩٥) السياسة : ١٨ يوليو ١٩٣٠ .
(٩٦) نفس المصدر .
(٩٧) الاهرام : ٢١ يوليو ١٩٣٠ .
(٩٨) قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ ، المصدر السابق ، الاهرام ، ٢٣ يوليو ١٩٣٠
(٩٩) نفس المصدر .

القوى التي اعتمد عليها الانقلاب :

مما لا شك فيه ان الانقلاب ـ الذي صنعه الملك « وصدقي » ـ قد وجد تعاطفا وتأييدا من غلاة الاستعماريين خاصة . فقد عبر المندوب السامي السابق في مصر لورد « لويد » بعد فشل مفاوضات « النحاس » عن ضرورة الديكتاتورية في مصر فقال ان كل المساعي التي بذلت لاسكات صياح الصائحين في مصر ليس لها من نتيجة الا زيادة الصياح دائما والعلاج الوحيد هو ايجاد حكومة « حازمة عادلة حرة » (١٠٠) (كذا !!) وأكدت « الديلي اكسبريس » ما قاله « لويد » فدعت الى القبضة الحازمة على المستعمرات من الاسكندرية الى سنغافورة ، كما نادت صحيفة أخرى بوجوب التدخل أو يكسب الوفد المعركة . (١٠١)

وأوضحت المناقشات التي دارت في مجلس العموم في ٢٩ يوليو ١٩٣٠ وجود اتجاهين أولهما : يمثله « تشرشل » و « لويد جورج » . فهاجم الأول خط الاتفاق مع مصر على أساس ضرورة وجود حكومة نيابية ، وقال بأن الشعب المصري يشكل أغلبية الأميين وضروري له أن تعود القبضة الحازمة . وأيد هذا « لويد جورج » ورفض اصرار حكومة العمال على مسألة الانتخاب المباشر ، وطالبها بالا تسعى في فرض أساس للانتخاب على مصر يعتقد الزعماء العقلاء ـ صدقي ومحمود ـ هناك أنه لا يصلح لهم » (١٠٢)، وأما الاتجاه الثاني الذي كان موجودا فمثله « مكدونالد » رئيس الوزراء العمالي الذي رد بأنه لم يرد فرض قانون معين للانتخاب» وانما يرى أن الفرصة للاتفاق مع مصر لايجب أن تسبقها محاولة أخرى لطبخ كشوف الانتخاب وتضييق حقوق الناخبين ، واعطاء الفرصة لخصوم الحكومة المصرية السياسيين ، لأن يقولوا بأن الاتفاق تم من وراء ظهر الأمة وبالتالي فان الأمة ليست مسئولة عن تنفيذه بوجه من الوجوه . ثم قال «مكدونالد» : ان الاتفاق الذي عرضناه مازال موجودا ونحن متمسكون به وهناك نقطة بارزة نمسك بها أيضا ـ يقصد السودان ـ وحالما تصبح مصر مستعدة للاتفاق معنا على هذه القواعد فاننا مستعدون لتنفيذ الاتفاق » (١٠٣) والحق ان هذه المناقشات وان عبرت عن اتجاهين فانما كانت تمثل في نفس الوقت مناورة من السياسة الاستعمارية كلها بالضغط على الوفد من جانب غلاة الاستعماريين بالنسبة للمسألة الديمقراطية وبالضغط عليه من جانب « مكدونالد » في قبول المعاهدة بشروطها البريطانية كثمن للعودة الى الحكم والاحتفاظ بالحياة البريطانية .

---

(١٠٠) الاهرام : ٢٩ يونيو ١٩٣٠ .

(١٠١) نفس المصدر ؛ ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

(١٠٢) المسألة المصرية في مجلس العموم : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

(١٠٣) نفس المصدر .

ورد « النحاس » على « مكدونالد » فقال : أنه ليسرني أن أجيب دعـوة «مكدونالد» وأن أقول أنا كذلك بان رغبتنا في الاتفاق لم تتغير وشرط ذلك هو ازالة الحكومة غير الدستورية الموجودة الآن (١٠٤) . ولم يكن في موقف « النحاس » هذا ما يغري فقد عاد من جديد ، للقول بأن لا برلمان ، لا معاهدة ، وهو كذلك لم يستجب لشروط هذه المعاهده فكتب « لورين » يعرب عن يأسه من ذلك التأكيد العام الذى أبداه « النحاس » ثم قال في رسالة اخرى : أن الوفد لا يمكن أن يتنازل عن شيء كان يحتمل تنازله عنه في الربيع ، ففي بداية المفاوضات آكد « مكرم عبيد » لكامبل ، أن التسليم في قضية السودان يعني انتحار أعضاء الوفد المفاوض . وربما كان « مكرم » يناور ، وأنا لا أحب أن أزعم ذلك . ومنذ ذلك التاريخ ، حدث الكثير فقد أكد زعماء الوفد أن توقيع المعاهدة على نحو ما عرضت به عليهم ، كان يعد خيانة للأمة ، وتسليم للغير بحقوق مقدسة ، ومازال الوفد يعتقد في عرض شيء أفضل (١٠٥) .

وطالما ان الوفد قـد رفض الخضـوع ، فان الاحتلال لم يجد خيرا من صدقي ، الذى بدأ نفوذه يتدعم فقد شكل وزارته بدعم من الأحرار الدستوريين الذين لم يعارضوه وان لم يشتركوا معه . فاستقال حافظ عفيفي من حزب الأحرار لينضم الى « صدقي » كما اشترك أيضا « عبد الفتاح يحيى » الذى ترك الدستوريين في أول عام ١٩٢٩ ، واشترك معه الوزراء الاتحاديون الثلاثة « على ماهر » و « توفيق رفعت » و « حلمي عيسى » على أساس أنهم مستقلون . وكان « صدقي » يلقى تأييـدا قويا من الملك ومن بعض الدستوريين (١٠٦) بجانب تلك القوى ، كان قانون الانتخاب الذى أصدره « صدقي » يمنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول احدى المهن الحرة في بلد غير القـاهرة ، وبذلك حرم الأطبـاء والمحامون والصحفيون والمهندسون والتجار المقيمون في الثغور والأقاليم من ان يكونوا أعضاء في البرلمان ، على حين أباح ذلك للعمد والمشايخ وأجاز لهم الجمع بين عضوية البرلمان وبين وظائفهم (١٠٧) .

ومعنى ذلك أن الانقلاب كان يخطط لعزل القوى البرجوازية الديمقراطية التى تمثلها الفئات السابقة عن الحياة السياسية والديمقراطية ومعناه أيضـا أن الانقلاب يرمي الى الاعتماد على القوى الرجعية الاقطاعية خاصة مع ارتباط الانقلاب بالأزمة الاقتصادية التى يمكن أن يحلها انقلاب ديكتاتوري لصـالح كبار الملاك وعلى حساب متوسطي وصغار وفقراء الريف فلم تكن حكومة « صدقي » تقدم الدعم الا للاقطاعيين والشركات الزراعية الأجنبية (١٠٨) .

---

(١٠٤) F.O. 407/212 No. 86 L. to H. Aug 13, 1930.

(١٠٥) F.O. 407/212 No 89 and No. 101.

(١٠٦) F.O. 407/212. No. 10.

(١٠٧) الرافعي : المصدر السابق ص ١٣٥ .

(١٠٨) تاريخ الاقطار العربية : الجزء الأول ص ٣٠ .

ويقول « هيكل » تأكيد لما ذهبنا اليه ، أن الأعيان الذين كانوا يؤيدون سياسة حزب الأحرار رحبوا بصدقي ، وبالتالي كان على الدستوريين أن يؤيدوا « صدقي » والا شعر الدستوريون بأن مصالحهم معرضة للضياع (١٠٩) ·

ولم يكن موقف « الدستوريين » بجديد في تأييد انقلاب يسعى لتعديل الدستور فهم أول من أيد « زيور » ، كما صنعوا أنفسهم انقلاب ١٩٢٨ ، وهم كذلك من طلب من الملك ازاحة « النحاس » في مايو ١٩٣٠ وقت أن كانوا يعلمون اتصالات الملك · بصدقي ·

وعلى أية حال فقد أيد الدستوريون « صدقي » وكان أول محك في ذلك عندما أجل « صدقي » البرلمان فاعتبر الدستوريون أن ذلك لا يتعارض مع الدستور (١١٠) واستمر الدستوريون على تأييد الانقلاب ، فاتهموا الوفد في أحداث الاسكندرية بأنه « عصابة مجرمة » بل أخذوا على الحكومة الصدقية في هذه الأحداث أنها لم تظهر مع الجيش بمظهر القوة والضرب بيد من حديد (١١١) ·

وقد يكون مقبولا أن الدستوريين ، برروا التأييد الأول للانقلاب بأن الحكومة لم تفعل سوى تأجيل البرلمان · أما أن يذهبوا الى تأييد « صدقي » بعد فض الدورة البرلمانية وقتل الناس وتعطيل الصحف بالجملة فليس له ما يبرره · فقد نشرت « السياسة » لسان الدستوريين قرار « صدقي » بتعطيل ثلاث صحف كبرى نهائيا ، مع قرار مجلس ادارة الحزب باستمرار تأييد الحكومة (١١٢) ·

والواقع أن الدستوريين قد نظروا الى « صدقي » بداية على أنه تمهيد لهم · كانوا يرون في « صدقي » أداة لتقليم أظافر الوفد ، وأملوا في أن يستطيع « صدقي » حرمان الوفد من الأغلبية البرلمانية عن طريق الارهاب والتشريعات الرجعية ، وكما يقول البعض فان الأحرار الدستوريين « ظنوا بادىء ذي بدء أن « اسماعيل صدقي » يعمل لحسابهم ولعله أوهمهم بذلك ، وأنه سيجري انتخابات على طريقته تكفل لهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد بحيث يصبحون هم أصحاب الحق في الحكم » (١١٣) ·

ويعترف « هيكل » بهذا فيقول : « أما صدقي باشا فمناوىء صريح للوفد

---

(١٠٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣١٥ ·

(١١٠) السياسة : ٢٤ ـ ٢٥ يوليو ١٩٣٠ ·

(١١١) نفس المصدر : ١٦ يوليو ١٩٣٠ ·

(١١٢) نفس المصدر ·

(١١٣) محمد زكي عبد القادر · محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ · القاهرة · روز اليوسف ١٩٥٥ ص ٧١ ·

فالأحرار الدستوريون المنتشرون في المدن والقرى يطمعون في أن تنصـــفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصـارها ، ولو على حساب الوفديين • وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين الى ما كانوا يطلبــون من ذلك مقابل تأييدهم لها أو سـكوتهم عن معارضتها » (١١٤) • ويؤكد « هيكل » هذا التأييد ، بأن « السياسة » لم تبخل على « صدقي » في « الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل » على صفحاتها (١١٥) • ومن ناحية أخرى كان « صدقي » حريصا على تأييد كبـار الملاك فكان يهـادن جهازهم السياسي – حزبهم – « حرصــــا على جاههم ومنافعهم » (١١٦) • واســتمر « الدستوريون » في تأييد « صدقي » حرصا على مصالح طبقتهم في نفس الوقت. فهم لم ينسوا الصراع مع الملك لذلك فانهم كانوا في كل مرة يقرنون تأييدهم لصدقي بالتمسك بأسس الدستور (١١٧) • والواقع أن « صــدقي » حول الدستوريين الى أداة له عكس ما كانوا يظنونه هو اداة لهم فقد أراد الدستوريون تعديلا في الدستور يستطيعون به هزيمة القوى الشعبية والديمقراطية ، مـع الاحتفاظ بما يسمونه « أسس الدستور » الذي يحفظ توازنهم مع الاوتوقراطية الملكية • وقد روى « هيكل » حقيقة هذا الاتجاه فيما دار بينه وبين « محمود » بعد انتهاء الأخير من محادثاته مع « هندرسن » فتكلم « محمود » مع « هيكل » حول تعديل الدستور (١١٨) • ودارت في عهد « صدقي » كذلك اتصالات بين الدستوريين وبينه ، فعرض عليهم « صــدقي » نسـخة من مشروع دستوره الجديد ، وحين هم « هيكل » استوقفه « محمود » وطلب اليه دراسة مشروع الدستور الذي عرضه « صدقي » ثم العودة اليه والاجتماع به « لبحث انجع الوسائل التي تؤدي » الى تفـاهم واتفـاق (١١٩) لقد اتفق « صدقي » مع الدستوريين حول تعديل الدستور ، واختلفا حول درجة هذه التعديل وكيفيته فقال « صدقي » يوما حين تقابل مع « هيكل » : انه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم « فقال « هيكل » « أو لا ترى دولتكم من الخـير أن تجرى الانتخابات فاذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصا على تعديل الدستور عدلته بالطريقة » المنصوص عليها فيه » (١٢٠) •

ان محور الخلاف في الحقيقه بين الدستوريين « وصدقي » هو ان الأولين كانوا يرون الأساس في تعديل قانون الانتخاب ، عدم اعطـاء صاحب العرش

---

(١١٤) هيكل : المصدر السابق ص ٣١٥ •

(١١٥) نفس المصدر : ص ٣١٦ •

(١١٦) هيكل : المصدر السابق ص ٣١٨ •

(١١٧) نفس المصدر : ص ٣١٦ •

(١١٨) نفس المصدر : ص ٣٠٥ •

(١١٩) نفس المصدر : ص ٣٢٠ •

(١٢٠) نفس المصدر : ص ٣١٦ •

ما يدعم من تدخله في السياسة والادارة بل فيما يمس مصالح الدستوريين .
واوضح قرار الدستوريين في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ ذلك فقال : « لما كان حزب الأحرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة أسس الدستور الذى ارتضته الأمة منذ ١٩٢٤ وعلى ان لا يعدل منه شيء الا ما يتصل بقانون الانتخاب » (١٢١)
أما والدستور الجديد يميل عن قصد بالسلطة عن الهيئة التشريعية الى الهيئة التنفيذية وكان قانون الانتخاب يشبه قانون « زيور » ١٩٢٥ ، ويقصد الى اقصاء الوفد (١٢٢) . لذلك فان الأحرار أيدوا تعديل قانون الانتخاب ولم يؤيدوا الدستور الجديد وحدث الصدام بينهم وبين « صدقى » الذى أبلغ الحزب « انذارا نهائيا بأنه اتفق مع جلالة الملك على اصدار الدستور صباح الغد ، وأنه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير ويبدل كلمة ولا حرفا مما أبلغناه اياه » (١٢٣) . فانقطع بعد هذا ما بين الدستوريين وصـدقى وانتقلوا الى صف المعارضة (١٢٤) .

الحزب الوطنى والانقلاب :

أما الحزب الوطنى فاننا لم نسمع له رأيا أو كلمة اللهم الا فى أخريات يوليو ١٩٣٠ حين صرح تصريحا خافتا بأن الحكم النيابى أداة فى أيدى الأمة ، وأن البطش به ليس طريقا للاصلاح (١٢٥) .

غير أن الحزب الوطنى ، يتخذ موقفا يتسم بالتضليل ، بعد صـدور « دستور » « صدقى » بأيام قلائل ، فتجتمع لجنته الادارية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠ ويصدر الحزب قرارا يدين فيه جميع الأحزاب بما فيها الوفد بالعبث بالدستور ويدين القرار فى نفس الوقت حكومة صدقى على اعتبار انهـا قد « استصدرت دستورا جديدا قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسبا بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بارادة الأمة وحقوقها » (١٢٦) . فكأن الحزب الوطنى قد أراد ان يخدم « صدقى » ونظامه بادانة القوى الشعبية والوفد بالعبث بالدستور ، وفى هـذا بلبلة للشعب فلا يختلف المناضـل من أجل الدستور عند الحزب الوطنى عن المنقلب على الدستور . والحق أن الحزب الوطنى قد اتخذ موقفا أكثر رجعية من الدستوريين ، ذلك ان الاخيرين قد اتخذوا موقفا محددا بعد اصدار الدستور الجديد ، بأن أعلنوا معارضتهم له ،

---

(١٢١) السياسة : ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .

(١٢٢) Marlowe, J., Anglo Egyptian Relations, p. 286.

(١٢٣) هيكل : المصدر السابق ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(١٢٤) نفس المصدر والصفحة .

(١٢٥) الاهرام : ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .

(١٢٦) السياسة : ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ .

ولأى انتخابات تجرى على أساسه وأن يعتبر أى اشتراك للحرب فى « أى عمل من أعمال الانتخابات التى يقتضيها نفاذ هــذا الدستور وتشير اليها نصــوصه يعتبر اشتراكا مع الوزارة فى الاعتداء على حقوق البلاد » (١٢٧) · وأما الحزب الوطنى فقد شارك فى الانتخابات الصدقية ، رغم تضليله الأول عن ادانة دستور صدقى · وقد شارك الحزب الوطنى الحزبين الاداريين الأخيرين وهما « الاتحاد » و « الشعب » ، وأدان « الرافعى » موقف الحزب الوطنى فقال بأن « صدقى » قد اغتبط « بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات ، لأنه رأى فى دخوله اقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات ، واعتبر الحزب مؤيدا للنظام الذى اصطنعه ، وكان ــ أى صدقى ــ يزهو فى أحاديثه بأن هذا النظام مؤيد من ثلاثة أحزاب وهى حزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، والحزب الوطنى » (١٢٨) ·

لقد كان الحزب الوطنى فيما قبل اشتراكه فى انتخابات « صدقى » « فى موقف تردد وضعف يخاف سطوة الكتلة الشعبية الممثلة فى الوفد ويستحى أن يكون نصيرا ظاهرا للسراى والحكم الاستبدادى » (١٢٩) · أما بعد أن تدعم نظام « صدقى » ووضح ان الاحتلال قد بدأ يستفيد من نظام « صدقى » بعد أن يئس من الوفد ، فعول ألا يعترض طريق « صــدقى » وتعمد عدم التعليق على الدستور الجديد وأن يترك « صدقى » يقيم نظامه (١٣٠) · أما بعد ذلك ، فقد كشف عن موقفه ، ودخل الحزب الوطنى انتخابات صدقى ، رغم مقاطعة البلاد كما أعلن فى « مجلس نواب » « صدقى » على لسان أحــد قادته وهو « مصطفى الشوربجى » ــ وأحد الذين وقعوا على قرار الحزب الوطنى بادانة دستور صدقى ــ الذى أعلن فى الجلسة الخامسة « مجلس النواب » الآتى : « أرى اننا فى مبدأ الحياة الدستورية رغم أننا بدأناها فى سنة ١٩٢٤ وأراننا الآن فى دور التجربة لذا يصح أن نرى اليوم خطأ فنعدل عنه غدا الى الصواب والعكس · لا أستطيع القول أن هذه التعديلات انتقصت حقوق الأمة أو أقول انها مؤدية بنا الى حالة أسوأ أو أحسن مما كنا فيها » « لقد كنا فى مرض ، بل فى غمرة من سوء الحال » (١٣١) · ثم أضاف « الشوربجى » : « ان قانون الانتخاب المعدل هو الذى أبعد هؤلاء ــ يقصــد ممثلى الأمة الحقيقيين ــ عن الكراسى التى تجلسون عليها اليوم » (١٣٢) · دفع هذا الموقف السافر فى تحدى الشعب ، دفع « عبد العزيز الصوفانى » ــ عضو اللجنة الادارية للحزب

---

(١٢٧) السياسة : ٧ نوفمبر ١٩٣٠

(١٢٨) الرافعى : فى اعقاب الثورة الجزء الثانى ص ١٤١ ــ ١٤٢

(١٢٩) محمد زكى عبد القادر مرجع سابق ص ٧٢ ·

(١٣١) مجلس النواب · مجموعة محاضر دور الانعقاد العادى الاول ١٩٣١ ص ٥٠ ــ ٥١

(١٣٢) نفس المصدر

الوطنى ـ الى الاحتجاج فقال : بأنه لا يوافق على هجوم « الشوربجى » على المجالس النيابية السابقه بل على العكس يقرر « الشوربجى » ان تلك الهيئات كانت مالا حسنا وهاجم « الصوفانى » ما قاله : « ان مبدأ الحزب لا يمكن أن ينجزأ ، واذا نطقت به فاننى أنطق به صحيحا صريحا ، اننا ننكر كل اعتداء يقع فى أية هيئة كانت على سلطة هده الأمة » (١٣٣) ٠

كان صوت « الصوفانى » فى مجلس « صدقى » آخر صدى لحزب كامل وفريد ٠ وغادر قاعة المجلس فور سماع كلمة « الصوفانى » ، غادرها نواب الحزب الوطنى وبينهم رئيسه « حافظ رمضان » ، وفى نفس الوقت كان نواب صدقى يمنعون « الصوفانى » من اكمال كلمته ثم عاد الى الجلسة أحد قادة الحزب الوطنى وهو « عبد الحميد سعيد » فأعلن « بأن الحزب الوطنى لا يوافق على ما قاله حضرة عبد العزيز الصوفانى أفندى » وصفق المجلس كعادة المجالس الصورية حين تريد كبت أى صوت للمعارضة صفق المجلس حادا ومتواصلا ٠ بل والأعجب من ذلك أن تنتهى تلك الجلسة بموافقة المجلس بالاجماع على الثقة بحكومة صدقى والموافقة على خطاب العرش (١٣٤) ٠ رغم ادعاء الحزب الوطنى انه حزب معارضه ٠

دستور الانقلاب والجماهير :

خطا نواب الأمة خطوتين هامتين فى مواجهة انقلاب «صدقى» كانت أولاهما اقتحام حصار البرلمان وعقد الجلسة التاريخية فى ٢٣ يونيو ثم اجتماع البرلمان فى النادى السعدى ٠ بعد ذلك بدأ النواب خطوة ثالثة بعريضـــة قدمتها الأغلبية المطلقة لمجلس النواب طلبوا فيها عقد اجتماع غير عادى للبرلمان للنظر فيما اعتزمته الحكومة من تعديل لقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (١٣٥) ٠ وصبت عريضة النواب جام غضبها على الحكومة ، متهمة اياها بالمضى فى حكم البلاد حكما « أوتوقراطيا » لا يحفل بارادة الشعب ولا يستند الى برلمان ، يدوس البلاد بالأقدام حتى دفعهـا الى « طريق الهوان فى قيود الاسـتبداد المرهقة » تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التى تفاقمت منها سياسة الحكومة(١٣٦)٠ وهاجمت العريضة استخدام الجيش ليكون حربا على الدستور بأعمال القتل والارهاب التى دفع اليها الجيش فى أحداث يوليو ٠ ثم عرجت عريضة النواب

---

(١٣٣) مجلس النواب : المصدر السابق ص ٥٣ ٠

(١٣٤) نفس المصدر : ص ٥٤

(١٣٥) عريضة الاغلبية المطلقة لمجلس النواب : مركز وثائق وتاريخ مصر عريضة خطية مؤرخة ٢١ سبتمبر ١٩٣٠

(١٣٦) عريضة النواب ٢١ سبتمبر : المصدر السابق ٠

على القانون الجديد المراد اصداره ، فقالت ان الهدف منه تمهيد السبيل لتلفيق كشوف الناخبين والعبث بعمليات الانتخاب ونتائجه مثلما حدث ذلك في سنة ١٩٢٥ (١٣٧) • ثم أوضحت العريضة الطريقة الدستورية لتعديل قانون الانتخاب وهي « التشريع العادى » عن طريق البرلمان أو التشريع الاستثنائي فيما بين أدوار انعقاد البرلمان والمشروطة بقيام حالة « لا تحتمل التأخير كحالة وباء أو غرق أو حرب » والمقترنة بشرط آخر هو دعوة البرلمان فورا الى انعقاد غير عادي لعرض التشريع عليه حتى اذا لم يقره أحد المجلسين أو لم يعرض « زال ما كان له من قوة القانون » (١٣٨) • وانتهت العريضة الى تحذير الحكومة من حل البرلمان وسلب ما للأمة من حق الانتخاب المباشر (١٣٩) •

وأكدت الخطوة التالية صدق حدس « نواب الأمة » • فلم يحفل « صدقى » بنداءات النواب ، ولا مقاومة الجماهير ، وأقدم على حل البرلمان • ولا شك أن الجماهير تحت قيادة الوفد المصرى كان لديها أسبابها القوية في التصدى للانقلاب منذ اليوم الأول وأهم تلك الأسباب ان الاحتلال والرجعية كانا يريدان على الدوام عزل الشعب عن تقرير مصيره خارجيا وداخليا فدستور ١٩٢٣ قد صدر بمعزل عن الجماهير وكذلك صدر القانون الأول للانتخاب ١٩٢٣ • وكان ذلك جزءا من تخطيط سياسة ٢٨ فبراير لاقامة دستور يقوم على التوازن ويحقق للملك وكبار الملاك تنظيم علاقتهم في الحكم فيما بينهم من جهة وبين الاحتلال وبينهم من جهة أخرى • وكان الخلاف الذى وقع بين الملك وبين كبار الملاك يتمثل فى محاولة الملك – سواء قبل اعلان الدستور أو بعده – اعلاء نفوذه في الوقت الذى كان الدستوريون فيه يريدون وضع حدود « الدستورية » التى يقف عندها الملك فى ممارساته السياسية • وكانت المسألة الأساسية عند البرجوازية الوطنية – وكان بينها فئات من كبار الملاك – يمثلون برجوازية الريف ومثل هؤلاء جميعا « الوفد المصرى » ، هى مسألة الدستور الأكثر ديموقراطية ، الذى يخضع الرجعية وأصدقاء الاحتلال للامتثال لارادة أغلبية الأمة ، حتى يمكن للوفد أن ينجح في معركته ضد الاحتلال وتصفية النفوذ الاستعمارى • ومن هنا خاض الوفد معركة الديموقراطية والدستور ، خاض معركة قانون الاجتماعات والضمانات الدستورية وغير ذلك فلا وسيلة هناك ولا سلاح في مواجهة الاحتلال الا الجماهير ومن هنا فيجب ارساء وضمان كل الحريات الديمقراطية ، ومن هنا كانت معركة الوفد الكبرى بل وأكثر معارك الوفد ضراوة بعد انقلاب ١٩٣٠ ، لأن الوفد كممثل للقوى الوطنية كان يدرك ان أى اتفاق مع الاحتلال لا يساوى قصاصة ورق ، دون ان يتاح للقوى

---

(١٣٧) نفس المصدر •

(١٣٨) نفس المصدر

(١٣٩) نفس المصدر

الوطنية والجماهير ان تنفذ هذا الاتفاق في اتجاه مصالحها • أما الاحتلال فكان يدرك بعد تصدى الوفد لتصريح فبراير وانتصاره الكاسح ، كان يدرك ضرورة الاتفاق مع الوفد كقوة أغلبية تضمن توقيع المعاهدة ثم يطيح بها خارج الحكم ليجرى تنفيذ المعاهدة وفق تفسير الاحتلال والرجعية •

لذلك نجد الوفد يعود من مفاوضات « هندرسن » وقد عول على تثبيت نفوذه في الحكم حتى يضمن تنفيذ السياسة الوطنية بل حتى يضمن الصمود أمام الضغط الاستعماري والشروط الاستعمارية • كان الوفد في الحقيقة يجاهد لوصول القوى الوطنية الى السلطة وليس الى الحكم •

أما القوى الرجعية جميعها فكان من مصالحها عزل الجماهير وعزل البرجوازية الوطنية ، وفي ظروف انقلاب « صدقى » كان الانقلاب يرتبط وثيقا مع الأزمة الاقتصادية العالمية لذلك فقد كان جزءا من الانقلابات الرجعية في العالم لمواجهة الجماهير وثورتها بالانقلاب على النظم النيابية مثلما حدث في « النمسا » و « بولندا » و « بلغاريا » و « أورجواى » (١٤٠) • فقد كان القصر وكان الاحتلال يخشيان « ثورة عرابية » حذر الملك منها كما حذر الاحتلال – كما أوضحنا من خلال الوثائق البريطانية – لأن الصراع مع ظروف الأزمة الاقتصادية كان له وجهه الآخر ، وجهه الاجتماعي فكان من الضروري مواجهة حدة الصراع بحدة القمع ، مع التضليل باستمرار حياة برلمانية ودستور مزيفين •

وجاء « الدستور الجديد » يحدد اقرار النظام والسلام على يد الصالحين والقادرين وأن لا تعلق به « آثار الفتنة – أى ثورة ١٩١٩ – التى ولد في جوها » (١٤١) • وزعمت الحكومة أن حكم القوى الوطنية الذى انبثق عن الانتخابات الماضية ، كان « طغيانا لفئة قليلة اتخذت الرعب سببا للحكم والتحكم وتأسيس أوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية » (١٤٢) • وحدد الانقلاب مخاوفه الحقيقية من النظام الديمقراطى فقال : ان الطرق الماضية لم تكن « تألفها البلاد من قبل ودعايات بعيدة عن ان تكون مقبولة في شرعة الانتخابات » التى كانت معممة تستعمل فيها وسائل النضال المختلفة (١٤٣) • وفي الحقيقة كانت هذه المخاوف تعبر عن القلق الذى ساور القوى الرجعية من زيادة الوعى الديمقراطى والجماهيرى ، الذى يهدد مع تطور القوى الاقتصادية

(١٤٠) تومسن دافيد : تاريخ العالم من ١٩١٤ – ١٩٥٠ • الألف كتاب (٦٠) سنة ١٩٥٦ ص ١٤٨ – ١٤٩

(١٤١) بيان الحكومة عن التعديلات المراد ادخالها على الدستور : مركز وثائق وتاريخ مصر • بيان مطبوع ص ١ ، ٤

(١٤٢) بيان الحكومة عن التعديلات : المصدر السابق ص ٦ – ٧

(١٤٣) نفس المصدر : ص ٨

والاجتماعية فى البلاد مركز الرجعية اجتماعيا ، كان هناك مثلا تطور حركة الطبقة العاملة التى كانت تمارس قمع تحركها واضرابها ادارة الأمن العام تحت قيادة « كين بويد » (١٤٤) ٠

فقد شهدت السنوات بين ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ تطورا فى وعى الحركة العمالية حتى أن الملك فؤاد « نزولا على رغبة المستعمرين » الذين « ثارت ثائرتهم » نتيجة حركة الطبقة العاملة وتضامنها « وتغلغل المذهب الاشتراكى فى مصر » توجه ـ أى فؤاد ـ الى مكتب العمل الدولى فى جنيف لاستقاء النظم العمالية التى يمكن تطبيقها فى مصر (١٤٥) ٠ ومع ظروف الأزمة الاقتصـــادية مال الموقف الى أن تصبح هى القضية الرئيسية فى السياسة المصرية فسيطول بقاء العمال بـلا عمل وبـلا مورد للعيش حتى وصـــل العمـــال الى اسوأ حال ممكن (١٤٦) ٠ ولذلك كان انشاء مكتب العمل فى نوفمبر ١٩٣٠ تحت رئاسة مستر « جريفز » مساعد مدير ادارة الأمن كمحاولة للسيطرة على حركة العمال التى تخشى الحكومة منها كما يخشى القصر الملكى والاحتلال الذين خافوا جميعا من تحولها الى عنصر هام فى النشاط الوطنى (١٤٧) ٠ كما كانوا يخشون من الانتخابات الديمقراطية كمجال لتنفس الحركة العمالية والتشريع لصالحها نتيجة النضال العمالى وحيويته (١٤٨) ٠

نتيجة لذلك نرى اتجاه حكومة « صدقى » الى وقف التوسع فى عدد النواب نتيجة لزيادة عدد السكان حتى تحرم الزيادة فى عدد العمال من حق التصويت ، كما انها قصرت حق الانتخاب فى الدرجة الثانية على من يحوز نصابا ماليا أو تعليميا (١٥٠) ٠ واستحسن بيان الحكومة فى هذا الشأن ان يعين مجلس الشيوخ كله ، وان تنازلت الحكومة فجعلت ثلاثة أخماس المجلس بالتعيين (١٥١) ٠ (!) وأدهى من ذلك أن جاء استلهام الحكومة فى وضع دستورها من النماذج الفاشستية فاستشهد بدساتير ايطاليا واليابان على انهما من « أرقى البلاد » (١٥٢) ٠

---

(١٤٤) رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى ضوء الوثائق ص ٢٨ ـ ٣٠ ٠

(١٤٥) سليمان النخيلى : الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ ٠ القاهرة الطبعة الاولى ١٩٦٧ ٠ ص ١٠٩

F.O. 407/214, Part CX Enc. in No. 23. Hoar to Henderson Aug. 22, 1931.

(١٤٧) رؤوف عباس : المصدر السابق ص ١٨ ، ٢٨ ـ ٣٠ ، ١٧١

(١٤٨) سليمان النخيلى ٠ المرجع السابق ص ١٠٩ ، عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ٠ دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٦٨ ص ١٦٣

(١٥٠) بيان الحكومة عن التعديلات ٠ المصدر السابق ص ٩ ـ ١٥

(١٥١) نفس المصدر : ص ١٤ ـ ١٥

(١٥٢) نفس المصدر ٠

وذهبت الحكومة فى اعلاء سلطة الملك ، أن يكون تعيين اعضاء مجلس الشيوخ في يده وحده ، وباختصار أرادت الحكومة دستورا انقلابيا يمحو « الماضي بماله وما عليه وأن يصدر دستور جديد » (١٥٣) · وبناء على ذلك أصدر الملك أمرا بوضع نظام دستورى للدولة وابطال العمل بدستور ١٩٢٣ ووضع دستور بديل كما حل البرلمان ووضع السلطات جميعا في يده . وتضمن الأمر كذلك حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء في تعطيل الصحف (١٥٤) · وجاء الدستور الجديد منحة من الملك . وكان دستور ١٩٢٣ تعاقدا بين الملك والأمة . لا يحق للملك فسخه ، وقد سجل في وثيقة رسميه . وهي اليمين التى أقسمها الملك علنا أمام البرلمان باحترام الدستور (١٥٥) · واضافة الى ما ذكرناه كان الدستور الجديد يقصر حق اقتراح القوانين المالية على الحكومة وحدها ، كما ضيق من حق المجلس النيابي فوضع قيودا واجراءات فيما يتعلق بالاقتراع بعدم الثقة بالوزارة (١٥٦) · ومنح الدستور الجديد للملك حق حل مجلس النواب دون تحديد لمواد اجراء الانتخابات الجديدة ، ومنح السلطة التنفيذية حق التشريع وتقرير اعتمادات مالية جديدة في غيبة البرلمان التى امتدت الى سبعة شهور فى السنة كما جعل للملك اهمال أى قانون يقره البرلمان ويكفى بذلك ألا يصدق الملك عليه فى خلال شهرين ، ووضع الدستور كذلك فى يد الملك حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين · وشجب الدستور الجديد حق المجلسين فى عقد جلسات غير عادية وقرر ان البرلمان لا ينعقد في دورة غير عادية الا عند الضرورة التي يحددها الملك نفسه (١٥٧) ، وهو ما جعل الملك يقبض على السلطة كلها في الدستور الانقلابى ، ومكنه من السيطرة على المؤسسات الدينية لتسخيرها فى خدمة الرجعية ·

· وجاء قانون الانتخاب ليكون أكثر رجعية من قانون ١٩٢٣ ، فقد حدد القانون الأول ان يمثل المندوب ثلاثين وجاء قانون « صدقى » ليجعلهم خمسين كما أن القانون الجديد قد رفع سن الناخبين الى ٢٥ سنة بعد أن كان ٢١ سنة (١٥٨) · وبذلك ضيق من عدد الناخبين ، ثم ضيق من عددهم أكثر بقصر حق المندوبين على من يملك أموالا ثابتة ، مربوطا عليها ضريبة عقارية ، أو ساكنا فى منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها (١٥٩) · هذا

(١٥٣) كتاب اسماعيل صدقى بشأن الدستور الجديد : مركز وثائق وتاريخ مصر ·
(١٥٤) امر ملكى رقم ٧٠ لسنه ١٩٣٠ : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·
(١٥٥) الرافعى · المصدر السابق ص ١٣٣ ــ ١٣٤
(١٥٦) شفيق شحاتة : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ــ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١ ، ص ٢٩ ·
(١٥٧) الرافعى : المصدر السابق ص ١٣٥ ــ ١٣٧
(١٥٨) نفس المصدر : ص ١٣٧ ــ ١٣٨
(١٥٩) نفس المصدر

بالاضافة عن منع حق الترشيح عن كل من يزاول احدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة • على نحو ما ذكرناه من قبل •

والخلاصة ان الدستور الجديد والقانون الانتخابى كذلك قد منعا كل الحريات وشرعا كل ارهاب تحت ستار من القوانين •

تحالف الوفد والأحرار الدستوريين :

بدأ انفصال الأحرار الدستوريين عند خلافهما حول الدستور ، الذى رأوه دستورا يعلى من سلطة الملك وقالوا عندئذ ان ما ظلت الحكومة « متمسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان فى تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة فى أهم خصائصها لذلك يعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضى فيه من اصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال » (١٦٠) •

وخطا الدستوريون خطوتهم الحاسمة فى معارضة النظام الجديد بعد اجتماع مجلس ادارة الحزب فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ فقرروا عدم الاشتراك فى الانتخابات التى تقع تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة (١٦١) •

وكان قرار الدستوريين بعد مساندة الانجليز لنظام « صدقى » الذى كشفه بيان الوفد فقال بان الوزارة ما كانت تجرؤ على أحداث الانقلاب الا وهى على ثقة من أن الحكومة البريطانية تظاهرها وتؤيدها وتساندها » وأن ذلك الدستور قد صدر بعد الاجتماع الذى عقده صدقى باشا وعلى ماهر باشا وبدوى باشا وحضره مستر « هور » المندوب السامى بالنيابة » (١٦٢) • وتقول الوثائق البريطانية كذلك ان الحكومة البريطانية والمندوب السامى كانا على علم باصدار المراسيم الجديدة وقررت الحكومة البريطانية التزام الصمت (١٦٣) • وحين رأى الدستوريون ان الانجليز يقفون بجانب الملك ، قرروا اعادة اختياراتهم السياسية تكتيكيا بالاتفاق مع الوفد ، فبعد انقطاع مفاوضاتهم مع « صدقى » رأى البعض منهم الاتجاه للاتفاق مع الوفد وعارض البعض الآخر ذلك « لكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر ، رأوا وبحق ــ والكلام لهيكل ــ ان الاتفاق مع الوفد أدنى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق لن يطول اجله ما بعد ذلك » (١٦٤) •

---

(١٦٠) المقطم : ٢١ اكتوبر ١٩٣٠

(١٦١) السياسة : ٧ نوفمبر ١٩٣٠

(١٦٢) مصر : اول نوفمبر ١٩٣٠

(١٦٣) F.O. 407/212 No. 158 and 159.

(١٦٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية • الجزء الاول • ص ٣٣

أما الوفد المصرى بعد اصدار مراسيم صدقى ـ الملك . فقد أبدى تحديا فوريا لصدقى فأعلن « مصطفى النحاس » فى وفد لجنة الدرب الأحمر بالنادى السعدى أن الوفد لن يكسرن بالحبس والسجن رسيقاوم « مهما كانت النتيجة ومهما طال الأمد ولن يستطيع صدقى باشا أن يحكم مصر بالقوة والنار الى الأبد » (١٦٥) • كما أعلن الوفد يوم حداد عام فى الموعد المحدد لفتح البرلمان طبقا لدستور ١٩٢٣ ، ودعا كل أصحاب المهن الحرة من المصريين للاشتراك فى هذا الحداد عدا الأطباء والصيادلة (١٦٦) •

وفى نفس الوقت وقف الاحتلال يحذر من اللجوء الى العنف ، وراح يحاول الظهور أمام القوى السياسية المختلفة بمظهر الحياد وينصحها بتسوية خلافاتها ، والدخول فى الانتخابات القادمة (!) وتعمد الاحتلال ألا يشير الى رغبته فى المعاهدة حتى يظهر الانجليز عدم الاكتراث بها • ولكن دار المندوب السامى لم تكن على يقين من حصول صدقى على التاييد الذى وعدها به وزعمه أنه سيحصل عليه حين يتأكد الآخرون ـ يقصد الرجعية ـ من هدفه فى تصديع كيان الوفد (١٦٧) •

وكانت دار المندوب السامى فى نفس الوقت تخشى المقاطعة التى أعلنها الوفد والأحرار للانتخابات فتتأجل الى أجل غير مسمى ، فرغبت ان حدث ذلك أن تنبه « صدقى » والملك الى أنها لن تسمح لاوتوقراطية ترتكز على القوة المسلحة بأن تنمو فى البلاد ، ورغبت دار المندوب السامى فى نفس الوقت أن تحصل من الجهة الأخرى على تعهد رسمى من الوفد والأحرار بالعمل على سحب التغييرات الأكثر ضررا فى الدستور وان لم تستبعد دار المندوب أن ترفض الحكومة وأن ترفض المعارضة ، وبالتالى فان هدفها الوحيد هو اظهار الحيدة (١٦٨) •

أى أن الاحتلال أراد فى الواقع استمرار الديكتاتورية مع اتخاذ مواقف شكلية لا تدينه وكان الاحتلال فى واقع الأمر يدين الوطنيين ولا يدين اجراءات القمع ضدهم فقد أراد المحامون الاجتماع لادانة الدستور الجديد فمنعتهم الحكومة وطردتهم من الاجتماع وأيد الاحتلال ذلك (١٦٩) •

وزادت اجراءات « صدقى » القمعية فى زيادة التقارب بين الدستوريين

---

(١٦٥) مصر : اول نوفمبر ١٩٣٠

(١٦٦) مصر ١٤ نوفمبر ١٩٣٠

(١٦٧) F.O. 407/212 No. 119 Hoar to Henderson Oct. 28, 1930.

(١٦٨) F.O. 407/212 No 119 Op. Cit.

(١٦٩) F.O. 407/212. No. 151 Loraine to Henderson Nov. 6, 1930.

والوفد فقد انذرت الحكومة جريدة حزب الأحرار بالتعطيل (١٧٠) • الأمر الذى زاد من تعاونهم مع الوفد فنشروا قرارهم بمقاطعة الانتخابات مع قرار الوفد المصرى فى مكان واحد من جريدتهم (١٧١) •

وفى نفس الوقت فان الوفد بدأ فى تحقيق عدة انتصارات سياسية منها نجاح مرشحى الوفد بين محامى المحاكم الأهلية ، والشرعية ، الأمر الذى أظهرته بعض الصحف دليلا على قوة الوفد وتماسكه بحيث يستطيع مقاطعة الانتخابات الجديدة (١٧٢) • وبدأ الوفد يحقق انتصارات أخرى فى الريف تطبيقا لخطة عدم التعاون ، فقد دعا الى استقالة العمد والمشايخ حتى يحدث الاضطراب فى ادارة الانتخابات بالريف وتسجل الوثائق المصرية دعوة الوفد لذلك ، وتوجيهات « النحاس » لأعضاء الوفد بالسفر الى البلاد ، وبذل أقصى الجهود لحث العمد على الاستقالة (١٧٣) • وتسجل الوثائق المصرية أيضا نجاح الوفد فى هذا الشأن (١٧٤) •

ونتيجة لتكتيكات الوفد فى الريف ، اضطرت حكومة « صدقى » الى اتخاذ اجراءات شديدة ضد العمد والمشايخ فبلغت الغرامات على عمد مركز بنى مزار — المنيا — ألفى جنيه وقد دفع العمد هذه الغرامات بعد ان لحقت بهم اهانات بالغة ، أما الذين لم يدفعوا أو تأخروا فقد سيرت اليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة فاذا لم يجدوا العمدة فرضوا الرهائن على البلد « على نحو ما كان يصنع المحاربون فى الحرب حين يفتحون بلدا من البلاد وكانت هذه الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة والشيخ ، من ذلك ما حصل بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته كى يسدد هو المبلغ وأريد أخذها الى المركز فى احدى لوريات الحكومة لولا أنها هددت بأن تقتل نفسها » وقد أخذت القوة رهائن أخرى بدل الزوجة • كذلك فان قوات الجيش والبوليس قد هاجمت بعض القرى وحاصرتها وفزع الأهالى ولجأوا الى الحقول (١٧٥) وتؤكد بعض المصادر المصرية بأن حركة استقالات العمد تزايدت فأزعجت الحكومة التى لجأت الى ارهابهم بالمحاكمات والغرامات ، ومع ذلك بلغت الاستقالات « اربعمائة استقالة » (١٧٦) •

ولم تأخذ سلطات الاحتلال بداية التعاون الوفدى الدستورى على محمل

---

(١٧٠) السياسة : ٤ نوفمبر ١٩٣٠

(١٧١) نفس المصدر • ٧ نوفمبر ١٩٣٠ نداء محمد محمود وقرار الوفد المصرى •

(١٧٢) الاهرام : ٣٠ ديسمبر ١٩٣٠

(١٧٣) وثائق الأمن • مركز تاريخ مصر • تقرير مكتوب على الآلة الكاتبة •

(١٧٤) وثائق الأمن : نفس المصدر تقرير خطى مؤرخ فى ١٩٣١/١/١٧ •

(١٧٥) الاحرار الدستوريين : ١٥ يناير ١٩٣١

(١٧٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٤٣ •

الجد . فقد كانت تقول أن عدم الثقة بين الحزبين عميق ، بل أمل الاحتلال أن يستطيع الدستوريون مع حرب الاتحاد فصل واحد أو آخر عن زعامة النحاس (١٧٧) . غير انها سجلت بعد ذلك تعاون الوفد والأحرار في حض عمد الريف ومشايخه على الاستقالة وجرى الاتفاق في هذا الشأن بين اللجنة غير الرسمية التي توجه هذا التعاون ، واستقال من المنيا عدد يبلغ ٢٤ عمدة كما استقال في المنوفية ثلاثة وثلاثون وأغلقت جريدة الأحرار الدستوريين لحضها العمد والمشايخ على الاستقالة (١٧٨) .

وتسجل الوثائق البريطانية سيطرة الوفد في الأقاليم ، واضطرار « صدقي » الى اللجوء الى الاجراءات الادارية في الانتخابات . وقال السكرتير الشرقي : أن هناك ثقة قليلة في نظام « صدقي » ، وأن حركة مقاطعة البضائع وان لم تفلح اقتصاديا فقد قوت من نفوذ الوفد (١٧٩) . ذلك أن حركة مقاطعة البضائع قد أفلح الوفد في جعلها تبث الكراهية ضد الاحتلال . وكان المندوب السامي قد كتب الى الخارجية بترك هذه الحركة لتموت وحدها ، الا أنه عاد وأبدى انزعاجه الذي لم يرد الكشف عنه للوفد حتى لا يعتقد انه وجد أخيرا السلاح الذي يدعو الى تدخل البريطانيين ـ في المسائل الدستورية ـ فيكثف جهوده في هذا الشأن وقال المندوب السامي انه أراد كذلك أن لا يظهر لصدقي انزعاج الاحتلال من حركة مقاطعة البضائع البريطانية فقد خشي المندوب السامي أن يلجأ « صدقي » الى قمع الحركة والصاقها بالبريطانيين الذين سيظهرون كمناهضين للصناعة الوطنية . وأكد المندوب السامي بأنه لا داعي لاظهار ـ الانزعاج أمام « صدقي » فستقوم حكومته بالقمع اللازم من تلقاء نفسها خدمة للمصالح الانجليزية (١٨٠) .

وساهمت زيادة نشاطات الوفد الى تطور التعاون بينه وبين الدستوريين فوقع ميثاق بينهما أسمياه ميثاق « عهد الله والوطن » الذي قرر فيه الحزبان مقاطعة الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ ، كما قررا قيام جبهة لاعادة النظام الدستوري ليعود الحكم النيابي بكل تقاليده الصحيحة فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم في حدود تلك التقاليد النيابية (١٨١) . واعتبر الاحتلال هذا الميثاق أو « المانفستو » بين الوفد والدستوريين ، اعتبره خطوة كبيرة الى الأمام في التحالف بينهما . وقال المندوب السامي : أن الوفد قدم بعض التنازلات للدستوريين منها الوعد باعطائهم ثلث المقاعد النيابية وزعامة

---

(١٧٧) F.O. 407/213 Part cix No. 6 Loraine to H.

(١٧٨) F.O. 407/212. No 137 Loraine to H. Dec. 20, 1930.

(١٧٩) F.O. 407/213 Enc. in No. 36 Mars 3, 1930.

(١٨٠)

(١٨١) الرافعي : المصدر السابق ص ١٤٣ .

المعارضة . وانزعج « صدقي » من هذا الميثاق الذى تم أثناء غيبته في الأقاليم وقال ان الميثاق يهدف الى خلق الاضطرابات بزيارة الأقاليم حتى اذا منعتها الحكومة نشر الوفد ما يحرجها في الداخل والخارج (١٨٢) . وبالفعل أسفر هذا الميثاق عن زيارتين قام بهما الوفد والأحرار الى طنطا وبنى سويف . وينسب البعض هاتين الزيارتين الى ان لجنة الاتصال بين الوفد والدستوريين قد أقرت في أول اجتماع لهـا ما رآه الدستوريون فى ان دعـوة الشعب الى المقـاومة والتضحية « لا يمكن ان تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة » (١٨٣) . ولكن هذا حتى لو كان صحيحا ان تقدم به الدستوريون فان الوفد قد بادر اليه منذ ما لا يزيد عن شهور قلائل بل تعرض فيه بعض زعماء الوفد وقائده نفسه للموت . وعلى أية حال فان زيارتي طنطا وبنى سويف قد منع من اتمامهما بالقوة المسلحة (١٨٤) .

الانتخابات الزائفة والارهاب :

سار « صدقي » قدما بعد اصدار دستوره ، عازما على اجراء الانتخابات واقامة نظام يعتمد على الشكل البرلماني والارهاب القانوني ، بعد ارهابه الثقيل الذى راح ضحيته مئات من الأرواح .

وراح « صدقي » يحارب وسائل النشر كما لم تحارب في عهد المعتمدين ولم يمض كثير من الوقت على حكم « صدقى » حتى كان قد عطل نحوا من ثلاثين صحيفة (١٨٥) . وكان المرء يستطيع أن يطالع أنباء تعطيل الصحف أو انذارها في كل يوم كما يطالع النشرة الجوية . واستشرى أمر مصادرة الحريات حتى ان الجمعية العمومية للمحامين قد منع عقدها بالقوة المسلحة ، كما منع المصريون من الاحتفال بعيد الجهاد الوطني بل وسرى أمر الارهاب حتى صودرت حرية العمل فعزل القضاة والعمد وكبار الموظفين (١٨٦) . كما لجأت الحكومة الى اغلاق بعض المصانع والمحالج لأسباب ملفقة تنكيلا بأصحابها من المعارضين واختصت الوزارة أنصارها ومنفذى سياستها بالمزايا والترقيات (١٨٧) وعزلت الحكومة كذلك بقانونهـا الانتخابي الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين عن المشاركة في انتخاب أعضاء البرلمان ، وكان « صدقى » يرمى بذلك الى خدمة الرأسمالية الكبيرة وزيادة في خدمتها سعى الى القضاء على نشاط العمال واغلاق

---

(١٨٢) F.O. 407/213. No. 41.

(١٨٣) هيكل : المصدر السابق ص ٣٣١ .

(١٨٤) نفس المصدر : ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

(١٨٥) مصر : ٤ أكتوبر ١٩٣٠ .

(١٨٦) السياسة : أول نوفمبر ١٩٣٠ ، مصر : ٤ أكتوبر ١٩٣٠ والرافعي : المصدر السابق ص ١٧٤ .

(١٨٧) الرافعي . المصدر السابق ص ١٧٤ ـ ١٧٥ .

دار الاتحاد العام للعمال فى ١٥ مارس ١٩٣١ · وشنت حكومة « صدقى » حربا على النقابيين فى أرزاقهم فكانت تفصلهم ، وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر وتزج بهم فى سجون الأقسام بمختلف أنحاء القاهرة (١٨٨) ·

ومع اقتراب موعد انتخابات « صــدقى » يزداد الاحتــلال انزعاجا من المقاومة الشديدة البادية للانتخابات ، حتى أن « برسى لورين » كان يتوقع اضطرابات عنيفة قرب الانتخابات ، واحتمال نجاح المعارضة فى اسقاط الحكومة الأمر الذى قــد يؤدى الى تدخل الجيش البريطانى ، باعتباره القوة الوحيدة القادرة على حفظ النظام (١٨٩) ·

وأكدت التقارير التى كانت لدى الخارجية البريطانية ، ان المعارضــة مسيطرة على الريف المصرى ، وانه ما كان بوسع أى حكومة سابقة فى مصر حتى بتأييد المندوب السامى تنفيذ خططها دون القمع ومزيد من القمع الأمر الذى يلهب الشعور العام ويؤدى الى صدامات عنيفة تدعو الى التدخل البريطانى بالقوة · وأصبحت الخارجية تخشى مع تطور هذا الوضع أن يقوم ائتلاف وطنى معاد للبريطانيين وللنظام الأمر الذى قد يترتب عليه ضرب المصالح البريطانية والتسوية النهائية (١٩٠) · ورأى « هندرسن » ان يحاول المندوب السامى توجيه الزعماء الى الائتلاف ، غير أن « لورين » كان يرى رأيا آخر ، وهو أن التدخل سيفقد الاحتلال حرية العمل ، وأن الأفضل ان ينتظروا حتى تجرى الانتخابات (١٩١) · فلعلهم يجنون ثمرة هذا القمع ·

ويستمر « صدقى » مانعا زعماء الوفد والأحرار من زيارة الأقاليم للقيام بالحض على مقاطعة الانتخابات · ل ويستخدم الانجليز فى البوليس والجيش فى عمليات القمع الأمر الذى دعا صحافة المعارضة الى اتهــام هؤلاء بتلقى التعليمات من المندوب السامى وحاول الأخير لفت نظر « صدقى » غــير ان « صدقى » قال بأن الحاجة اذا دعت الى تدخل الجيش فستكون شخصية قائده مما يعول عليها كثيرا فكلما كان بريطانيا كان محايدا يقوم بالواجب المنوط به (١٩٢) ·

أى أن « صدقى » كان يقول : اننى أفهم حيادكم جيدا وهو أن تساعدونى فى عمليات القمع فلا يمكنكم توريطى وحدى ·

---

(١٨٨) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢ ص ٨٩ ، ٩٤ ·

(١٨٩) F.O. 407/213 No. 66 Loraine to H. May 8, 1931.

(١٩٠) F.O. 407/213 No. 72 H. to L.

(١٩١) F.O. 407/213 No 72 and No. 75.

(١٩٢) F.O. 407/213 No. 78.

ثم جاءت الانتخابات « الصدقية » فقاطعتها البلاد كافة وأشبهت المقاطعة في روعتها واتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة ملنر ١٩١٩ ، بل أن تضحيات البلاد من القتلى والجرحى كانت أعظم وأكبر من تضحياتهـا في مقاطعة لجنة ملنر . وقد عمدت الحكومة الى تزوير عملية الاسخابات ، فأوعزت الى لجان الانتخاب أن تزور محاضرهـا بحيث تثبت فيهـا حضـور الناخبين كذبا وزورا (١٩٣) • وكتب أحد الكتاب الأجانب يسخر من زيف هذه الانتخابات فقال : « وفي مدة تلك الانتخابات كلها كانت ترد على سيناء الأنباء من القاهرة وسواها بما لا يصدق من الأرقام فان بنادر ومديريات كانت وفدية على بكرة أبيها اقترعت « شعبية » ـ نسبة الى حزب الشعب ـ بأرقام دلت على أن ٩٠٪ من الناخبين سجلوا أصواتهم » ومضى الكاتب في سخريته فقال : « وقد زعموا انه في احدى الدوائر التي كان يتولى الانتخاب فيها هيئة نشيطة أقفل الانتخاب فيها في الوقت الكافي لمنع الحصـول على أكثرية ١٠٥٪ (!) من غير عد أصوات الأموات (!) فان انتخاب سنة ١٩٣١ اشتهر بهذا الأمر ، وهو أن كل رجل مات في السنوات الخمس السابقة للانتخاب نشر من لحده في الوقت اللازم ليقترع ضد الوفد » (١٩٤) ومضى الكاتب مندهشا وساخرا فقال : « أما كيف حـدث ذلك الانتخاب الغريب الناجح فلسـوف يبقى لغزا وسرا كاتما ، فقد يصدق المرء اذا شاء أن الناخبين الذين قاطعوا الانتخاب أتيتهم ضمائرهم في آخر ساعة فازدحموا على صناديق الانتخاب بضمائر صالحة • أو قد يصدق اشاعات مختلفة ، ووشايات فيها ما فيها من النميمة وهي ان صناديق الانتخاب ملئت بتذاكر الانتخاب اللازمة قبل ارسالها في الدوائر الانتخابية • أو أن المحافظ أو المدير كلف حكمدار البوليس في محافظته أو مديريته وأعوانه أن يبذلوا وسائل الاقناع ليحصلوا على النتائج المرضية (١٩٥)•

وتفسير ما حدث في هذه الانتخابات التي وضعت الأساس لعملية تزييف ارادة الناخبين في مصر فيما بعد ذلك ، تفسيرها أن أجهزة الدولة كانت قد هيئت لذلك « فاعتاد الموظفون في عهد صـدقي باشا التلفيق والتزوير في الأوراق الرسمية » « وألف الموظفون الاداريون التزوير وفساد الضمير واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة . دون مراعاة للعدل والقانون وأبيح لهم القتل وسفك الدماء في هذا السبيل » (١٩٦) • لذلك فان مقاومة الجماهير لهذه الانتخابات ومقاطعتها لها قد قوبلت من الجيش والبوليس بمنتهى القسوة والعنف ، وبلغ عدد القتلى في القاهرة وحدها وطبقا لبلاغ

---

(١٩٣) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ص ١٥٠

(١٩٤) المصري : ٢ سبتمبر ١٩٣٨ عن كتاب : جارفيس بك . الصحراء والدلتا

(١٩٥) نفس المصدر •

(١٩٦) الرافعي : نفس المصدر ص ١٧٤

الحكومة الرسمي ثلاثة عشر قتيلا وفي الدقهلية سبعة عشر وعددا آخر في ميت غمر وشبين القناطر وحلوان كما حدثت مصادمات دموية في بعض القرى · ورغم أن « الوفد المصرى » قد قدم بلاغا الى النائب العام مؤيدا بالوثائق لما ارتكب في تلك الانتخابات فان الأخير لم يكترث . وأكثر من ذلك فقد كافأت الحكومة الذين اشتركوا في الارهاب والتزوير (١٩٧) ·

وأذاع « صدقى » عقب الانتخابات تصريحا « بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفي جو من الهدوء والسكينة ، وان الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أى انتخاب سبق » (١٩٨) ·

والواقع ان « صدقى » كان من البجاحة والكذب في اصدار البيانات حتى كان يرد على المندوب السامي الذى كان يتوقع اضطرابات ، لكن « صدقى » يؤكد للخارجية البريطانية مبالغة سير « برسى لورين » وأنه — أى صدقى — عند وعده بتحقيق نظام برلماني وأغلبية (١٩٩) ·

لقد كانت أجهزة القمع المصرية والاستعمارية معا في أيدى نظام صدقى وأشارت الاتصالات التى أجراها السكرتير الشرقي مع الراى الوطنى والأجنبى ان الانتخابات قد حفلت بقدر أكبر من الاكراه على التصويت وتزييف الانتخابات مما كانت عليه أية انتخابات سابقة ، أما « كين بويد » مدير ادارة الأمن الأوروبية — والمشترك مع « صدقى » في عمليات القمع — فلم يكن يتفق مع راى السكرتير الشرقي (٢٠٠) ·

وتفضح النتائج الرسمية للانتخاب زيف الاحصاءات وطبخها · ففى بعض المناطق الشعبية التى تميزت بالمقاطعة والمقاومة الدموية أعطت الاحصاءات نسبا لا تتفق مع الحقيقة في كثير أو قليل ففى حى « بولاق » الذى كان من معاقل الوفد كانت نسبة من صوتوا في الانتخابات هى ٣٥ر٥٪ وهكذا بالنسبة للسيدة زينب ٣٩ر٥٪ والخليفة ٦٢ر٤٪ والجمالية ٤٨ر٩٪ وباب الشعرية ٥٨ر٥٪ (٢٠١) وكل هذه الاحياء بلا استثناء من المعاقل الوفدية · أما النسب في مدينة الاسكندرية — التى كانت مسرحا للمقاومة الدموية ضد نظام صدقى في يوليو ١٩٣٠ — فكانت أكثر ايغالا في تلفيق الكشوف فهى ٧٨٪ في حى العطارين و ٨٤ر٧٪ في مينا البصل · لكن « صدقى » وبرغم التلفيق لم يحقق

---

(١٩٧) نفس المصدر · ص ١٥١

(١٩٨) محمد حسين هيكل · المصدر السابق ص ٣٤٥

(١٩٩) F.O. 407/213 No. 66 and No. 70.

(٢٠٠) F.O. 407/213 No. 118.

(٢٠١) كشف بيان نتيجة الانتخابات العامة للمندوبين عن الاقسام الحسينية ١٩٣١ وزارة الداخلية ١٩٣١ ·

فى النسبة العامة لعدد الحاضرين فى المدن الكبرى آكثر من ٥٠٪ وكان ما هبط بتلك النسبة ـ لسبب أو لآخر ـ أن الحكومة لم تستطع أن تسجل فى الاحصاء الرسمى نسبة أكثر من ٩ر٣٪ لمدينة بورسعيد • (٢٠٢)

أما فى الصعيد حيث كانت الامور تجرى بعيدا عن أعين المراقبين الاجانب فضلا عن قوة الاقطاع ، فقد استطاع احصاء « صدقى » أن يسجل نسبة عامة هى ٨ر٧٣٪ بينما كانت نسبة الوجه البحرى ٣٩ر٦١٪ والنسبة العامة فى القطر هى ٨ر٦٦٪ (٢٠٣) •

ولسنا فى حاجة بعد ذلك لبيان مدى تزوير هذه الانتخابات • ولكنه يكفى لبيان انزعاج الحكومة والاحتلال والملك جميعا من غضب الجماهير على هذا التزوير الصارخ أن صدر وبعد حوالى شهر من الانتخابات مرسوم بقانون مؤرخ فى ١٨ يونيو ١٩٣١ يقضى بالحبس والسجن عن التعبير بواسطة الكتابة أو الرسم أو القول •• الخ اذا تضمن هذا طعنا فى الملك أو قلب نظام الحكومة أو كراهية أو تحبيذ مبادىء الدستور أو تحريض الجند على عدم الطاعة او العيب فى حق رئيس دولة أجنبية أو ممثلها ، أو نقد الحكومة بعبارات مؤذية أو فتح اكتتاب أو الاعلان عنه بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف •• وسرت أحكام هذا القانون الى تعطيل واغلاق ومحاكمة كتاب وأصحاب الصحف • (٢٠٤)

المقاومة الفلاحية العمالية والطابع الطبقى للانقلاب :

شمل النضال ضد « صدقى » يوم الانتخابات أنحاء متفرقة من البلاد وبخاصة المناطق العمالية والفلاحية • وكمثال على عنف المقاومة فى الدقهلية أن قتل مساعد الحكمدار فى مظاهرة للفلاحين ببلدة « دقادوس » بميت غمر (٢٠٥) ورغم ان الرقم الرسمى لعدد الضحايا قد بلغ ثلاثين قتيلا الا ان العدد الصحيح كان أكبر بكثير (٢٠٦) فقد خص القاهرة وحدها من الشهداء ثلاثة عشر قتيلا ، ودل هذا على جسامة نتائج المقاومة وخاصة فى الاحياء العمالية ، فقد تركزت المقاومة فى بولاق واساسا فى حركة عمال العنابر

---

(٢٠٢) نفس المصدر •

(٢٠٣) نفس المصدر ويذكر البعض ان النسبة العامة كانت ٧/٨ ٨٦ ٪ راجع هيكل : المصدر السابق ، ص ٣٤٥ •

(٢٠٤) مجموعة القوانين والمراسيم والاوامر الملكية . مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ المطبعة الاميرية بالقاهرة ص ٥٤٩ ـ ٥٥٦ •

(٢٠٥) الرافعى : المصدر السابق ص ١٥١ •

(٢٠٦) نفس المصدر والصفحة •

والورش الاميرية حيث قابلتها قوى القمع بمنتهى القسوة فأطلق جنود الجيش والبوليس الرصاص « على العمال فقتل الكثيرون منهم » (٢٠٧) ٠

ودلت المناقشات التى أثيرت بمجلس نواب « صدقى » على دور العمال فى المقاومة فقد سجلت محاضر الجلسة النيابية فى ٦ يوليو ١٩٣١ أنه أعقب أحداث بولاق فى ١٤ مايو امر باغلاق العنابر والورش الاميرية وأنها ما زالت كذلك الامر الذى اضطرت معه أسر العمال المشردين الى الاستدانة على حلى نسائهم أو منقولات منازلهم (٢٠٨) ٠

ورغم أن الموضوع الذى أثير بمجلس نواب « صدقى » قد أثير كما يبدو تحت ضغط شعبى ، فقد دلت اجابة « اسماعيل صدقى » على اعتراف جزئى بما حدث فقال : أن عدد المتهمين فى الاحداث بلغ ١٤٤ ومحبوس منهم ٦٩ وان العمل قد استؤنف الا أنه رؤى « الاكتفاء بالعدد الذى يحتاج اليه العمل » كما أنه قد استبعد كل عامل ثبت عليه سواء من التحقيقات التى أجرتها النيابة أم من تحريات البوليس انه كانت له يد فى الجناية المذكورة ٠ (٢٠٩)

لقد دلت أحداث المقاومة العمالية على الطابع السياسى للحركة ٠ ولم تكتف الحكومة باصدار الاحكام القضائية التى صدرت فى فبراير ١٩٣٢ ٠ فقد أصدرت مصلحة السكك الحديدية قرارات أخرى « بفصل أعداد كبيرة من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملا لاتهامهم « بالوفدية » ولان لهم ميولا سياسية ضد حكومة صدقى » (٢١٠)

وبعد ، فقد أكدت ضراوة القمع الصدقى ، ضرورة مقاومة الجماهير للانقلاب سواء عند بدايته ، أو بعد ما أصدر تشريعاته ، فكانت المقاومة بؤرة حقيقية تجمعت فيها الأسباب التاريخية لسقوط الانقلاب ٠

نتائج الانتخابات والمفاوضات :

أمل الانجليز كما وعدهم صدقى بالحصول على أغلبية برلمانية وعقد المساهدة وضمان من « صدقى » بشل معارضة الوفد وتحطيمه ٠ الا أن عملية الانتخاب التى تمت وفق هذا الاسلوب الصارخ ، قد جعلت الانجليز يترددون ، فالثقل السياسى للمعارضة جعل من « صدقى » غير صالح للمفاوضة من الجانب البريطانى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد

---

(٢٠٧) نفس المصدر ص ١٥٠ ٠

(٢٠٨) مجلس النواب : مجموعة دور الانعقاد العادى الاول لمجلس النواب ١٩٣١ ص ٦٣

(٢٠٩) مجلس النواب : المصدر السابق ص ٦٣ ٠

(٢١٠) عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية ص ١٦٧ ٠

خشى الانجليز لو تفاوضوا مع « صـدقي » أن يعنى هـذا تغطية أدبية منهم لانتخـاباته المزورة • (٢١١) ورأى المندوب السـامى أنه من الأفضـل الانتظار وان اقترح أن تصـدر الحكومة البريطانية بيـانا بانه ليس من شأنها أن تقرر مع من يقف الشـعب المصرى فى الصراع الموجود • ولكنها تطلب من السـياسيين البارزين تدبرا جادا لأهمية المعـاهدة التى لا يجب أن تتوارى فى حماة الصراع • (٢١٢)

غير أن « هندرسن » رد على ذلك بأنه يؤيد كما كان من قبـل مصالحة بين الأحزاب بوسائل أخرى لا باصدار بيـان عام قد يفسر من هـذا الجانب أو ذاك تفسيرا خاطئا • فضلا عن أنه سيضعنا فى موقف المتلهف على المعاهدة وهذا غير صحيح الآن • فان معـاهدة فى هذا الجو غير المستقر فى مصر لا تقضى وطرها • (٢١٣)

اذن فقد تركت السياسة البريطانية « صدقي » يمضى فى طريقه • وذهبت هى الى تلمس طريق آخر يكفل لها الوصول الى تفاهم بين « الزعماء » على دعم حكومة صدقي وتوسيعها حتى تتمكن من توقيع المعاهدة فى جو من الاستقرار وعدم النزاع •

وفى اتصالات أجراها المندوب السامى مع الأحرار الدسـتوريين أوضح « محمود » أنه يرفض وزارة « تركيز » اتحـادية تضـم « صدقي » وأن المعاهدة ستجعل الوفد يختفى كقوة سياسية • وعرض محمـود وزارة قوميـة كرأى شخصى ، مع بيانه باستحالة تعاون الأحزاب ثم أضاف « محمود » بانه شخص مستعد للاتفاق دون « النحاس » الذى انتهى • ولكن المندوب السامى أكد له استحالة تدخلهم ، وأن على الاحزاب اقامة توازنها الداخلى وكتب المندوب السامى الى « هندرسن » يقول اننا لا نستطيع ان نفاوض « صدقي » الى حين يكون لحزبه قاعدة أكبر ، تدفعه للثقة فى التعاون مع الأحزاب الأخرى ، وبذلك نهيىء جوا ملائما للتفاوض (٢١٤) •

وهدد «محمد محمود» حين رأى الانجليز لايستجيبون له ، هدد بالانضمام الى « مصطفى النحاس » ومناوأة السياسة البريطانية بلا تحفظ لانها تؤيد اقامة أوتوقراطية قصر تدريجيا • وحاول المندوب السامى اثناء «محمود» عن التطرف، ولكن « محمود » اتهم السياسة البريطانية بانها هى التى تلقى بأصدقائها فى أحضان التطرف وأكد ضرورة التدخل للاطاحة بصدقي • فما دامت هناك تحفظات

---

(٢١١) F.O. /407/213 No. 108. L. to H.
(٢١٢) F.O. 407/213 No. 108 and No. 109.
(٢١٣) F.O. 407/213 No. 115:
(٢١٤) F.O. 407/213 No. 114 and 407/214 Part CX, No. 62 and 66.

فلا حياد حقيقيا هناك (٢١٥) • واستمر المندوب السامى يحاول انقاذ «محمود» من نفسه ، وخشية على مصالحه ـ مصالح محمود الطبقية ـ وباعتباره صديقا للانجليز ، وكان معقولا فى مفاوضاته معهم • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كان الاحتلال راغبا فى دعم حكومة صدقى بمحمد محمود وآخرين مثل « على الشمسى » الذى يرغب فيه صدقى كذلك •

وباتصال السكرتير الشرقى بصدقى لاقناعه بالتعاون مع « محمود » قال « صدقى » ان ليس هناك من يماثله رغبة فى ذلك ، لكن محمودا يتخذ موقفا صعبا برفض الدستور كلية كما أنه من ناحية أخرى يرغب فى ان يكون ـ أى محمود ـ رئيسا للوزارة • وطلب « صدقى » من الانجليز أن يقوموا هم بشىء فى هذا السبيل (٢١٦) •

وكان المندوب السامى يعرف المرارة الشخصية بين محمود والملك وبين صدقى ومحمود ـ وهى فى الواقع مرارات سياسية ـ وان هذه المرارات لا تبشر بصلح قريب • لذلك عول المندوب السامى على تهدئة محمود واغرائه فقابله « كامبل » وبين له سخف انكاره لماضيه • واقترح عليه السعى لزعامة حزب معارضة حر دستورى وتنفيذ فكرة الوزارة القومية من خلال جهوده مع الآخرين (٢١٧) •

وسنرى ان هذه الفكرة وتأكيدها عند « محمود » كان الهدف منها شق وحدة المعارضة وضرب الوفد •

واستمرت فكرة دعم « صدقى » وحكومته بالعناصر المعتدلة وكان « الشمسى » من بينها ، والذى كان أمل الملك فى زعامة الوفد قبل تولى النحاس الوزارة ١٩٣٠ ـ كما سبق ـ وأرسل المندوب السامى السكرتير الشرقى الى « الشمسى » الذى بين للسكرتير الشرقى الصعوبة الشديدة للحالة من الناحية الاقتصادية كما بين له خطورة اتجاه الوفد والدستوريين الى سياسة قومية • ونصح « الشمسى » السكرتير الشرقى بعدم استفزاز الوفد وتيئيسه والا نزل الى الشارع • وبين « الشمسى » للسكرتير الشرقى استعدادا للدخول فى انتخابات جديدة مع ضمانات وبشرط الغاء النص على عدم تعديل الدستور قبل عشر سنوات • واضاف الشمسى بأن المعاهدة ممكنة مع أحزاب الائتلاف (٢١٨)•

وفى هذا الاتجاه تقابل « لورين » مع « عدلى يكن » فقال الأخير ان وزارة

---

(٢١٥) F.O. 407/214 No. 68.

(٢١٦) F.O. 407/214 No. 68 Op. Cit.

(٢١٧) F.O. 407/214 No. 68 and No. 82.

(٢١٨) F.O. 407/214 Enc. in No. 63.

صدقى وزارة أقليات وان الدستور الجديد غير مقبول من الشعب . وانتهى « عدلى » الى القول بأن شخصا ما سيجد مخرجا من هذه الاوضاع . فأبدى « لورين » موافقته التامة وأشار له الى التعاون بين الأحزاب وزعمائها (٢١٩) .

أما فى اتجاه الاتصال مع الوفد فكان الأمر مختلفا ، ففى أول مقابلة بين السكرتير الشرقى و « حمد الباسل » وكانت بعد الانتخابات . طلب الأخير ، بعد أن أفاض فى اتهام « صدقى » وادانة الحياد الانجليزى ، طلب أن يعلن الانجليز موقفا بعيدا عن التدخل ؛ ولكن عليهم أن يبينوا هل هم على استعداد للتفاوض مع « صدقى » أولا . ورأى المندوب السامى أن الوفد يريد بذلك توريط الانجليز فاذا قالوا نحن على استعداد لمفاوضة « صدقى » فقد أكد الوفد انهم يغطون انتخابات « صدقى » المزيفة .

وأما اذا قال الانجليز لا نريد المفاوضة مع « صدقى » فقد أدانوا نظامه القائم (٢٢٠) .

واستمر الوفد فى سياسة لا تلين كما بعث « لورين » بذلك الى « سيمون» فذكر أن الوفد قد استطاع الوصول الى قرار بالعمل ضد بريطانيا وهو القرار الذى عطل الوفديون المعتدلون صدوره .

وقال « لورين » ان قدرة الوفد على احداث الهياج سواء ضد بريطانيا أو ضد الملك لابد وان تؤثر بشدة على مستقبل تطلعات البلاد فى لحظة أزمة عالمية اقتصادية ومالية (٢٢١) .

ومن هنا نلحظ التغيير الذى طرأ على السياسة البريطانية بعد تغير طبيعة الحكومة البريطانية الموجودة فتكونت حكومة ائتلاف قومى فى أخريات ١٩٣١ (٢٢٢) وكانت أغلبيتها من المحافظين (٢٢٣) . فقد بدأت الحكومة الجديدة فى اتجاه يرمى الى دعم نظام « صدقى » وتوسيع قاعدته بضم « محمد محمود » أو آخرين، أو باغراء « محمود » نفسه أو عدلى يكن « بالتمهيد لهذه الوزارة القومية . والفكرة فى حد ذاتها نكوص عن سياسة الحكومة العمالية السابقة « وهندرسن » بالضغط على الوفد حتى يقبل المعاهدة أو حتى يقبل بحكومة وفدية مخففة . وقد نشأت الفكرة عن تغيرين أحدهما داخلى وهو أن « صدقى » بعد اقامة نظامه

---

(٢١٩) F.O. 407/214 No. 82 Loraine to Henderson.

(٢٢٠) F.O. 407/213 No. 133.

(٢٢١) F.O. 407/217 No. 53.

(٢٢٢) تومسون ، دافيد : تاريخ العالم ص ١٤٧ .

(٢٢٣) رونوفن ، بير : تاريخ القرن العشرين . تعريب نور الدين حاطوم . لبنان ١٩٦٥ ص ٣٧٤ .

الصورى قد يصبح قابلا للتفاوض ان هو أفلح فى ضم عناصر هامة فى المعارضة وأرسى قواعد البرلمان الجديد وأقر سلطاته (٢٢٤) واضافة لذلك فقد فشل الضغط على الوفد وعلى العكس بدأ الوفد يصعد من كفاحه (٢٢٥) • وأما التغير الثانى فهو خارجى ، فمع تغيير وزارة العمال اتجهت وزارة المحافظين الى تدعيم فكرة الوزارة القومية فى مصر ، ضربا لوحدة الوفد وشلا لتألفه مع الأحرار ؛ ودعما من جهة أخرى لتطلعات أصدقاء الاحتلال ممثلين فى « محمـد محمود » وأحزابه •

محاولة اضعاف الجبهة ضد صدقى :

استغل محمود ما عرضه عليه « كامبل » عن فكرة الوزارة القومية وراح ينشرها حتى يجمع حوله المعتدلين فى الوفد ، وكان غرض المندوب السامى تهدئة « محمود » كما ذكرنا ، وفصم تعاونه مع الوفد اضعافا للجبهة المناوئة لصدقى • الا أن الروايات انتشرت بعد حديث « كامبل » مع « محمود » و « عدلى » وروجها «محمد محمود» فى شكل اتفاقات بينه وبين الانجليز ، لتسوية المسائل الدستورية وتشكيل حكومة قومية وسرت الاشاعة فى القاهرة حتى توقع الناس عامة تغيير الوضع الراهن (٢٢٦) • وأدى هذا بطبيعة الحال الى انزعاج « صدقى » ، فقد كان الملك يخشى من تغيير السياسة البريطانيـة فى مصر والاتجاه الى حكومة قومية كما هو الحال فى بريطانيا وأكد « فؤاد » رضاه التام عن « صدقى » الذى كان يرغب فى وزارته منـد ثلاث سنوات ومنعه لورد « لويد » (٢٢٧) ورغبة من « صدقى » فى تأكيد مركزه أشار الى سير « برسى لورين » باستعداده للتفاوض فى أى لحظة تراها بريطانيا مناسبة • وأكد « صدقى » قوة مركزه الداخلى وثقته المتزايدة بامكانية تحدثه باسم مصر حين تحين اللحظة المناسبة لاستئناف المفاوضات (٢٢٨) • ثم أكد الملك حرصه على نظام « صدقى » فأوضح عن رغبته فى عقد المعاهدة مع انجلترا قبل نهاية عام ١٩٣٢ ، وأكد للانجليز بأن الموقف صـار أكثر هدوءا كمـا وعـدهم بانضـمام الكثيرين الى معسـكر الحكومة (٢٢٩) ودارت المراسلات بين المندوب السـامى وحكومته حول هذا العرض وساند الأول « صدقى » قائلا بأنه أفضل احساسا بحقائق العلاقات

---

(٢٢٤) F.O. 407/213 No. 108.

(٢٢٥) F.O. 407/214 No. 53 and No. 64.

(٢٢٦) F.O. 407/215 Part CXI No. 5.

(٢٢٧) F.O. 407/214 Part XC No. 48.

(٢٢٨) F.O. 407/214 No. 51.

(٢٢٩) F.O. 407/214 No. 56.

من سابقيه ، وأن حكومته تمثل واجهه دستورية طيبة (!) الا أن التخوف أن نعقد معه معاهدة فترفضها حكومة تالية (٢٣٠) ٠

وعاودت الملك مخاوفه من اتصالات المندوب مع المعارضه ، فنصح «فؤاد» المندوب بعدم التعويل على المعارضة فى مصر فهى لا يمكن أن تتحد (٢٣١) ٠ ونظرا لتحرج المندوب السامى من « صدقى » ورغبته فى المفاوضات اقترح على وزير خارجيته « جون سيمون » أن يجيب « صدقى » شفهيا بأن حكومة جلالة الملك مشغولة الى درجة لاتمكنها من النظر فى استئناف المحادثات ٠ ووافق « سيمون » وقال بأن هذا قد يخفف من خيبة الأمل عند «صدقى»(٢٣٢) ٠

غير أن الملك عاود ضغطه وحاول اغراء الانجليز بالمعاهدة ، وقال بأن صدقى « يمكنه الاتفاق عليها فى القاهرة ، فحكومته تزداد قوة كل يوم ٠ وألمح الملك أن حكومته لا يسعها أن تكون من ممتلكات التاج ، الا انها تريد أن تكون صلتها من القوة بانجلترا كصلة تلك الممتلكات بها ، وأمل أن يكون شعور الانجليز بالمثل (٢٣٣) ٠

كان ثمة الحاح قوى من صدقى والملك على تقوية أواصر العلاقة مع الاحتلال، ومن ناحية أخرى شاعت اتصالات الانجليز بمحمود فانزعج صدقى الذى كان مازال يحرص عليه الانجليز ٠ فطلب المندوب السامى من « كامبل » الذى كان على موعد « محمد محمود » بألا يقابله ويؤجل الدعوة ، ولكن الاشاعات تزايدت عن تشكيل حكومة جديدة ٠ وضغط « صدقى » يطلب عملا ايجابيا من المندوب السامى بارسال رسالة الى « محمد محمود » ومثلها الى بعض زعماء الوفد حتى تعود الأمور الى نصابها (٢٣٤) ٠

ووافق المندوب السامى على أن يبعث برسالة الى « محمود » أما بالنسبة للوفد فلم يجد ان الوقت مناسب أو مفيد ٠ وبعث فعلا برسالة شفهية الى « محمود » مع « كامبل » وتتضمن بأن المندوب السامى يرى أن محمودا يصور نفسه قد أجرى محادثات مع الانجليز نتيجتها المتوقعة هى استبدال الحكومة الحاضرة بحكومة ائتلافية ، وأن هذه المحادثات أصبحت موضع حديث الناس الأول فى القاهرة ٠ وطلب « كامبل » من محمود باسم المندوب السامى أن يعلم بانه لا علم له بمثل هذه المحادثات لا مع « صدقى » ولا مع أحد آخر « وأنه

---

(٢٣٠) F.O. 407/214 No. 55.
(٢٣١) F.O. 407/219 Enc. in No. 60.
(٢٣٢) F.O. 407/214 No. 58 and 59.
(٢٣٣) F.O. 407/214 No. 74 Conf.
(٢٣٤) F.O. 407/215 No. 5 Op. Cit.

لم يخول ولا ينوى أن يخول أحدا لاجـراء محـادثات » مع « محمد محمـود » لأى غرض من الاغراض المبينة (٢٣٥) ·

واسقط في يد « محمود » الذي كان يناور باشاعاته على معتدلي الوفد حتى يجمع أكبر قوة من المعتدلين تحت رايته · واستشاط « محمود » غضبا من رسالة « لورين » الشفاهية التي اعتبرها اهانة له · فقد استمع الى نصيحة صديقه « كامبل » بألا يلجأ للطرق غير الدستورية ، وسعى لتخليص نفسه جاهدا وحزبه من نفوذ الوفد والنحاس وكان محمود يظن نفسه قد أصـبح أمل المعتدلين في الوفد وكاد يقترب من هدفه في فصل الجزء المعتدل من الوفد وضمه اليه (٢٣٦)·

والواقع أن مناورات دار المندوب مع « محمود » لتهدئته وفصله عن تيار الوفد المتطرف ، كانت قد نجحت في جذب التيار المعتدل في الوفد هذا التيار الذي كان قد بدأ منذ وقت طويـل ، فغير خـاف أن « فتـح الله بركات » ، و « الشمسي » وغيرهما كانوا يصارعون الزعامة الجديدة · وكان سر ذلك أن زعامة الوفد تجنح الى العنف الذي رآه بعض كبار الملاك في الوفد ضـارا بهم وبمصالحهم الاقتصادية في الريف خاصة في ظروف الأزمة الاقتصادية (٢٣٧)· واتضح ذلك في اجتماع الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣١ حيث ناقش موضـوع الوزارة القومية · وتقول الوثائق البريطانيـة انه لاول مرة في تاريـخ الوفد ينفصل المعتدلون عن العصابة المتزعمة فيصوت ١٢ في جانب الوزارة القومية · وكان هذا بناء على ما قيل عن اعتزام الحكومة البريطانية التدخل لتشكيل مثل هذه الوزارة (٢٣٨) · على ان التراجع البريطاني لصالح نظـام « صـدقي » كما أبلغ لمحمد محمـود قد جعـل المعتدلين في الوفد في حـرج بالغ فأبلغ « عبد الرحمن عزام » في اتصال له مع السكرتير الشرقي بأن في وسع « النحاس » الآن أن يبين لهم مع جماعته أن يعودوا الى حظيرة الوفد وزعامته طائعين(٢٣٩) · واستطاع « النحاس » بالفعل تسوية الخلافات داخـل الوفد ، وتضمنت هذه التسوية أن يحكم وضع الوزارة التي تجرى الانتخابات دستور ١٩٢٣ وذلك بعد أن كان هناك اتجاه في الوفد يرمي الى جعل الوزارة التي تجرى الانتخابات هي التي تفاوض الانجليز واستبعد من التسوية أية اشارة الى المفاوضات بمعنى ان « النحاس » ومجموعته قد تنازلوا شكليا فبعد الانتخابات لن يجد الوفد صعوبة في الحلول محل الوزارة التي أجرت الانتخابات بحكم تأييد الأغلبية ، ويبدو أن المعتدلين في الوفد كان قد أغراهم الأمل الكاذب باستعداد بريطانيـا

---

(٢٣٥) F.O. 407/215 No. 5 Op. Cit.

(٢٣٦) Ibid.

(٢٣٧) وثائق الامن السياسي : وثيقة مكتوبة على الالة الكاتبة ٥ يوليو ١٩٣٠

(٢٣٨) F. O. 407/215 No. 9 L. to Simon Jan. 8, 1932, No. 9 Conf

(٢٣٩) F.O. 407/215 No. 9, Op. Cit.

للتدخل . حتى اذا ما بدا أن الانجليز على غير استعداد لاسقاط « صدقى » خشى المعتدلون من تصـدع الوفد لحســـاب الملك والوزارة · فعادوا تحت زعامة « النحاس » (٢٤٠) · وشن « النحاس » بعد هذا الانتصار على الجناح المعتدل هجوما عنيفا ؛ وحذر « مكدونالد » من شنغهاى أخرى فى القاهرة ، وفى مصر · ودعا الوفد من جديد الى مقاطعة البضائع البريطانية وصدرت قراراته بتعليمات الى الصحافة الوفدية بشن حملة على الانجليز وسياستهم وتنظيم حملة مقاطعة البضـــائع · وطالب الوفد من الدســـتوريين القيام بعمل مشترك للدفاع عن الدستور (٢٤١) · وكان الدستوريون مترددين فى اتخاذ موقف لايتفق مع سياسة حزبهم المهادنة للبريطانيين (٢٤٢) لكن ليس معنى ذلك ان الوفد قد حقق وحدته كاملة ، فكان مايزال هناك صراع حاد يدور بين المتطرفين والمعتدلين الذين كانوا يعوقون انطلاق الوفد ويميلون الى « محمد محمود » وطرد «النحاس» من الزعامة ، وان ما عطل حركتهم الحاسمة هو الخوف من تردد الســـياسة البريطانية والخوف من الوقوع تحت رحمة الملك وصدقى (٢٤٣) ·

على أن السياسة البريطانية استمرت فى ســـياسة ما يسمى « بالضغط الضمنى » فسعت الى اغراء « صدقى » بالتعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى · ومضمون تلك السياسة أن يلمح الانجليز لصدقى بعدم استعدادهم للتفاوض حتى تتسع القاعدة الحالية للنظام (٢٢٤) · وبعد مراسلات عديدة ، سوفت فيها الخارجية البريطانية بالنسبة لعرض صدقى عن المفاوضة · حقيقة أن «لورين» نصح بمفاوضته فهو سيستخدم كل مهاراته وقدراته لتوقيع المعاهدة ، فصدقى كان فى نظر « لورين » أقدر السياسيين المصريين فى فهم المســائل باستثناء « ثروت » فهما قرينان ، « وصدقى » يعتبر وريث ثروت السياسى (٢٤٥) · وأكد المندوب السامى عدم جدوى التفاوض مع الوفد بل يجب تصفيته سياسيا فانه من الممكن أن يساوم على قضية البلاد · وقال «لورين» أن الملك وصدقى اذا أردنا الاختيار هما أفضل واقدر على تنفيذ المعاهدة · وأضاف «لورين» يدافع عن نظـــام صدقى فقال بأن ثمة تحولا فى الأقاليم لحساب صدقى ، كما أنه وثيق العلاقات بالبريطانيين · ثم هاجم « لورين » ما يسمى بالانتخابات الحرة لان مصر لم تشهدها أبدا ، فتلك العبارة التى ترددت فى الماضى كثيرا ــ يقصد لورين تسفيه آراء حزب العمال ــ لاتعنى شيئا عند الشرقيين (٢٤٦) · لكن «سيمون»

---

(٢٤٠) F.O. 407/215 No. 21 L. to Simon, Secret.
(٢٤١) F.O. 407/215 No. 25 and 26 and 30.
(٢٤٢) F.O. 407/215 No. 36.
(٢٤٣) Ibid.
(٢٤٤) F.O. 407/215 No. 23.
(٢٤٥) F.O. 407/215 No. 89 and No. 92.
(٢٤٦) F.O. 407/215 No. 92 Op. Cit.

رفض فى النهاية أن يتفاوض مع «صدقى» وطلب الى «لورين» تأجيل الامر كله (٢٤٧) وكان هذا يعنى استمرار تأييد نظام «صدقى» واستمرار الخط السياسى الموازى الذى يعنى الضغط الضمنى على «صدقى» بتوسيع قاعدة النظام أو فكرة الوزارة القومية التى تجذب المعتدلين بما فيهم الوفديون من المعتدلين الذين وحد بينهم وبين الدستوريين استبطاء الأحرين عودتهم الى الحكم وطول انتظارهم بأكثر مما يحتملون ـ أو تحتمل مصالحهم ـ وقد سلخ «صدقى» قرابة العامين فى الحكم (٢٤٨) ٠ وهى فكرة الذين أضناهم النضال بكل تبعاته ٠ وكمثال على ذلك فان «عبد القادر حمزة» صاحب «البلاغ» الذى كان يؤيد الوزارة القومية ، رفض فكرة الاستمرار مع «النحاس» قائلا : « أنا لى ثلاث سنين وأنا طافح الدم مع النحاس» (٢٤٩) ٠

وعلى أية حال فهؤلاء المعتدلون الجدد كانوا افرازا اجتماعيا آخر داخل الوفد ظهر مع اشـــتداد النضـــال ضـــد السراى والاحتـــلال وكانت بدايتـــه فى الواقع منذ وقبل وزارة النحاس ١٩٢٨ حين طمع «محمد محمود» فى اجتذاب عناصر من الوفد او السيطرة عليه ٠ وفى هذه المرة كذلك استطاع الدستوريون عن طريق فكرة الوزارة «الائتلافية» جذب ثمانية من أعضاء الوفد فراجت الفكرة وأيدها كثيرون ورفضها «النحاس» و «ماهر» و «النقراشى» و «مكرم عبيد» ومن هنا نشأ الخلاف وتطور حتى صار انقساما » (٢٥٠) ٠ ورغم تمثيل المنسلخين لنسبة عددية كبيرة فى قيادة الوفد مثلما كان حال الذين انقسموا على الوفد وقت قيادة « سعد » فان الأخيرين كالأولين قد خرجوا على الشرعية ، شرعية توكيل الأمة ، وشرعية الميثاق ـ عهد الله والوطن ـ الذى خرج عليه الثمانية المنقسمون، كما ان بعضهم كنجيب الغرابلى كان متصلا بصدقى (٢٥١) ٠

وكما خرج المنقسمون فى عام ١٩٢١ افرادا خرجوا كذلك فى عام ١٩٣٢ ٠ حقيقة أنه حدث بعض الاضطراب فى الوفد فضم « النحاس » أعضاء جددا الى قيادته كما أعلن الوفد مقاطعة «البلاغ» لخروجها عن سياسته وتأييد المنقسمين ٠ لكن الوفد عاد ونظم دورياته فدعم «كوكب الشرق» لتكون صحيفته المسائية «والجهاد» لتكون صحيفته الصباحية ٠ (٢٥٢) ٠ كما أعاد تنظيم لجانه (٢٥٣) ٠

---

(٢٤٧) F.O. 407/216 Part XCII No. 50.
(٢٤٨) الرافعى . المصدر السابق ص ١٧١ ٠
(٢٤٩) وثائق الامن السياسى . سرى سياسى برقم ٢٥٢٣ اول ديسمبر ١٩٣٢ ٠
(٢٥٠) الرافعى : فى اعقاب الثورة الجزء الثانى ص ١٧٢
(٢٥١) نفس المصدر والصفحة ٠
(٢٥٢) وثائق الامن السياسى ٠ تقرير خطى مؤرخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٢ ٠
(٢٥٣) نفس المصدر : تقرير خطى مؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ ٠

ولـم يؤثر هذا كلـه على وحدة الوفد ، ولم يلق المنقسمون تحت اسـم «أنصار سعد» أو أنصار عودة الدستور وغير ذلك من أسماء لم يلقوا أى تأييد من الجماهير (٢٥٤) .

وخرج الوفد قادرا على القيام بمهامه الجديدة فى تصفية نظـام صـدقى وفشلت خطة الاحتلال والرجعية فى اضعافه أو تمزيقه .

---

(٢٥٤) نفس المصدر .

انهيار نظام صدقي وانتصار القوى الوطنية

فشل الاحتلال ، وفشلت الرجعية هى احداث الصدع فى جبهة المقاومة ضد انقلاب « صدقي » ٠

حقيقة ان عرى التحالف بين الوفد والدستوريين قد ضعفت كثيرا ، الا أن المسألة كانت وظلت كذلك هى « مسألة الوفد المصرى » ذاته . فطالما ظل الوفد قويا فستظل الجبهة ضد « صدقى » قوية أيضا ٠ والواقع أن احداث الانقسام فى الوفد لم يحـدث الا أثرا عكسيا فقد افتقر الانسلاخ الجديد الى أى تأييد جماهيرى ، وان أصبح أحد عناصر المناورة فى السياسة المصرية ، أما الوفد فقد أصبح أكثر انطـلاقا بعد أن أفقد المنقسمين الجدد أصـوات الاعتدال فى الوفد ٠

الريف والمدينة تحت قهر الانقلاب :

كان نظام صدقى يثبت كل بشاعته فى قمع الجماهير ، وخدمة الفئات العليا من الرأسمالية ، وملاك الأرض ٠ وضم النظام حفنة من كبار الماليين المتصلين بالشركات الأجنبية ، ورأس المال الاستعمارى أمثال صدقى نفسه ، وحافظ عفيفى وعلى ماهر وتوفيق رفعت وتوفيق دوس وغيرهم ، وكانوا جميعا أعضاء فى مجالس ادارات الشركات والبنوك الاستعمارية[1] (!) ٠

كان « صدقى » فى الحقيقة فرس الرهان لغلاة الرجعية المصرية ، الذين حاولوا ابرازه « ككفاءة اقتصادية » (٢) غير أن الزعم بهذه الكفـاءة والحـذق

---

(١) شهدى عطية الشافعى : المرجع االسابق ص ٦٥ ـ ٦٨

(٢) محمود متولى : الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٤٢ ٠

المالى والاقتصادى لم يستطع أن يعمل شيئا فى تخفيف الأزمة الاقتصادية الطاحنة وكل ما فعله « صدقي » كان في صالح البنـوك الأجنبيـة ، التى كانت تدين الفلاحين ولاسترضاء الانجليز والأجانب (٣) • ولذلك استعملت حكومة «صدقي» غاية القسوة في تحصيل الضرائب ، فاسـتخدمت السـياط فى جبايتهـا من الفلاحين حتى اضطرت هؤلاء الى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سدادا لمطلوباتها منهم (٤) بينما دعمت « الاقطاعيين والشركات الزراعية الأجنبية ، وذلك بشراء القطن باسعار عالية ، ومنح السلفيات الكبيرة » وفى قمة الأزمة الاقتصادية « دفعت الحكومة للبنوك العقارية من ميزانية الدولة كل بقايا الضرائب فى تحصيل الديون الزراعية وبذلك أعفت الحكومة الشركات الزراعية الأجنبية والاقطاعيين المحليين من المدفوعات الواجبـة السداد » (٥) وتصور وثائق الخارجية البريطانية محنة الفلاحين المصريين وصغار ومتوسطى الملاك بأنها محنة حقيقية جدا ، وأن قصصا مؤلمة كثيرة لتروى فى هذا المجال كما أن استمرار النظام الاقتصادى الحالى سيمضى الى كارثة تحـل بصغار الملاك حسب ما ذكرت الوثائق التى اضافت بأن « محمد محمود » قد صـور الموقف الاقتصادى آنذاك فى صورة قاتمة ، فقال بأن المحنـة ستذهب بصغار الملاك من ٥ ــ ٥٠ فدان فسيحصل عليها اليهود وغيرهم من الأجانب (٦) •

ورفع حزب الأحرار الدستوريين مذكرة الى الملك فى ١٧ يونيو ١٩٣٢ ذكر فيها أن تكدس الضرائب على دافعيها قد أرهقهم وانه « طال بالناس امعان هذه السياسة فى نزع ثروتهم عنهم حتى تضاءل الأمل فى انفراج الأزمة وصار كل واحد منهـــم ينتظر دوره فى الخراب » (٧) وحذر « الدستوريون » الملك مما تؤدى اليه الأزمة من تهديد النظام الاجتماعى فقالوا : « ومن شأن اليأس أن يحدث فى النفوس من الأثر ما يخشى معه أن يحدث فى الحالة الاجتماعية من أسباب الانقلاب ما لاترضاه جلالتكم وما لايعلم مدى أثره الا الله وحده » (٨) •

على أن كفاءة النظام الاقتصادى المزعومة لم تقف عند حد هذا الخراب ، بل امتدت الى القهر الجسدى ، فقد تسلق رجال الحكومة جدران الفلاحين عنوة، وأخذوا المواشى نظير الضرائب ، وأمعنوا الضرب فى الفلاحين ونسائهم بالسياط

---

(٣) شحاته عيسى ابراهيم : الكتاب الاسود للاستعمار البريطانى فى مصر • القاهرة • بدون تاريخ •

(٤) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة • الجزء الثانى ص ١٦٤ •

(٥) تاريخ الاقطار العربية : الجزء الاول ص ٢٠ •

(٦) F.O. 407/216 Part CXIV. No. 5 Campbell to Simon, Jul, 1, 1933.

(٧) السياسة : ١٧ يونيو ١٩٣٢ •

(٨) نفس المصدر •

وساقوهم الى السجن فى حالة مزرية وحجزوا محاصيل الفـلاحين ومواشيهم ، وباعوها بأبخس الاثمان ، بل ووصل الأمر الى التعذيب ومحاصرة القرى (٩) ٠

والأمثلة على الخراب الذى حاق بالريف المصرى كثيرة جـــدا فى عهـد « صدقى » وتتجاوز بيانات الأحزاب السياسية الى الوثائق الرسمية نفسها التى سجلت بيانات بيع أطيان ومواش ومنقولات ، وحاصلات زراعية فى مديريات البحيرة والغربية والشرقية والمنوفية والدقهلية والقليوبية والجيزة والفيـوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا (١٠) ٠ ووجـه « صـدقى » بنك التسليف الزراعى الذى وضع مشروعه أيام الحكومات البرلمانيـــة وخرج الى التطبيق فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٠ ، وجه « صدقى » هذا البنك لخدمة كبار الملاك ؛ فقد نظر هذا البنك فى حوالى ٨٧٤ قضية بين سنة ١٩٣٠ ــ ١٩٣١ وتدخل لوقف نزع ملكية حوالى٢٣٤٤٢٦ فدانا تمثل كلها ملكيات عائلية لكبار الملاك(١١)٠ وكان هذا البنك يمد العون لأصحاب الملكيات الكبيرة (١٢) ٠

أما بالنسبة للانقلاب والموقف من العمال وفقراء المدن ، فثمـة اضرابات عماليـة كثيرة جرت فى البـــلاد فى الفترة بين ١٩٣١ ــ ١٩٣٤ وكانت هذه الاضرابات بسبب سياسة تخفيض الاجور ومن هذه الاضرابات اضراب عمـال النقل بميناء البصل وعمال شركة سيارات ثورنيكروفت وعمـال طرق النحاس بالقاهرة (١٣) ٠

وأوقفت حكومة « صدقى » أبواب التوظف ، وأوقفت العلاوات كمـا حدث من الترقيات « مما أبرز مشكلة المتعلمين العاطلين بشكل واضح لأول مرة فى تاريخ مصر الحديثة » (١٤) ولم تنس الحكومة الصدقيـــة وقد ضيقت أوجه الحياة أمام الفقراء ، لم تنس أن تغدق على الأغنياء ، فقد دفعت حوالى أربعة ملايين من الجنيهات لصالح الملاك الكبـار المدينين ، ودفع هذه المبالغ البنك الزراعى أو دفعتها الحكومة ٠ كما أغدقت الحكومة المال لحساب الرأسمالية الانجليزية ؛ فعهدت الى شركات بريطانيـــة « بتنفيذ مشروعات جملتها نحو مليون جنيـــه مصرى » (١٥) ٠

---

(٩) نفس المصدر ٠ ٢٢ أغسطس ١٩٣٢ ٠

(١٠) الوقائع المصرية : اغسطس ١٩٣٢ ص ١٨ ــ ٥٣ ٠

(١١) محمود متولى ٠ المرجع السابق ص ١٤٩ ٠

F.O. 407/214 Part CX. Enc. in No. 23.
Hoar to Henderson Aug 22, 1931 No. 778 Conf.

(١٣) عبد المنعم الغزالى : المرجع السابق ص ١٦٧ ــ ١٦٩ وسليمان النخيلى : المرجع السابق ص ١٤٨ ــ ١٥٥

(١٤) احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ٠ القاهرة ١٩٦٧ ص ١٨٠ ٠

(١٥) نفس المرجع ص ١٧٨ ٠

اضافة الى القهر الاقتصادى كان هناك القهر السياسى والقمع فاستخدمت الحكومة باسراف الرشوة ، لضم البعض الى صفها ، كما أسرفت فى انتهاك الحريات ، حتى ملاحقة الناس فى حياتهم الخاصة (١٦) .

وأدى هذا كله لسخط كبير ، يتبعه مزيد من القمع حتى أصبح اسلوب القمع معتادا عند الموظفين ، ومصداق ذلك ما كشفت عنه « حادثة البدارى » التى أصدر فيها « عبد العزيز فهمى » الحيثيات القانونية فوصم « العهد كله بأقبح وصمة . فقد بلغ من تعذيب الادارة الناس فى مديرية أسيوط ان كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ، وان كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء !! » (١٧).

وحقا عبر « حافظ ابراهيم » عن وطأة نظام صدقى فقال :

قد مر عام ياسعاد وعام ... وابن الكنانة فى حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم ... يجبى البلاد ونصفهم حكام

كما عبر « حافظ » عن بالغ كراهية المصريين للنظام فقال أيضا :

ودعا عليك الله فى محرابه ... الشيخ والقسيس والحاخام
لاهم أخى ضميره ليذوقها ... غصصا وتنسف نفسه الآلام (١٨)

نظام صدقى يتصدع :

كشفت « حادثة البدارى » بأسيوط مدى بشاعة الديكتاتورية الرجعية فقد اتضح أن الانسان العادى لا يستطيع أن يأمن على حريته أو قدسية جسده من عبث النظام وقسوته . و « حادثة البدارى » تتعلق بجريمة عادية فى احدى الجنايات فى صعيد مصر وحين نبشت محكمة النقض فى وقائعها أصدرت حكمها بوصف أعمال البوليس فى عهد صدقى بأنها « اجرام فى اجرام » بل ذكرت أن بين وقائعها ما هو جناية هتك عرض ارتكبها بوليس النظام ويعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة . وقالت : « انها من أشد المخازى اثارة للنفس واهتياجا لها ودفعا بها الى الانتقام » (١٩) وكان من أثر ذلك الحكم الذى أدان أجهزة البوليس أن اضطربت وزارة العدل ، الى الأمر بالتحقيق فى الحوادث المماثلة ورأى «صدقى» ان استمرار هذا التحقيق « سيكشف عن فظائع لايريد أن تظهر » (٢٠) فرفع استقالته الى الملك ليتسنى له الاطاحة باللذين اختلفا معه وهما « على ماهر » وزير العدل ؛ وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ؛ وذكر « صدقى » فى كتاب

---

(١٦) السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .
(١٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة . الجزء الاول ص ٣٥٢ .
(١٨) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ص ١٦٢ .
(١٩) نفس المصدر ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .
(٢٠) نفس المصدر والصفحة .

استقالته ٤ يناير ١٩٣٣ « أن الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة في القيام بأعباء الحكم ، فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه قد أصابهما في الآونة الأخيرة سيء من الوهن » وأعاد « صدقي » تشكيل الوزارة (٢١)

غير ان أحداث الارهاب السياسي تجددت وأضافت تعقيدات جديدة أمام حكم صدقي فبين يوليو ١٩٣١ ديسمبر ١٩٣٢ وقعت حوادث ارهابية عديدة تتراوح بين اطلاق الرصاص على عمد نظام « صدقي » أو القاء القنابل عليهم ، كما وضعت القنابل في طريق صدقي أو ألقيت عليه وعلى الملك ذاته ، أو قرب دار المندوب السامي · وفيما بين يناير ١٩٣٣ الى يونيو . ألقيت عدة قنابل بالقاهرة كما وقعت محاولة لاغتيال « صدقي »(٢٢) وتشير هذه الحوادث ، الى تفاقم الاحساس بطغيان النظام حتى غدا للبطش أثر عكسي فبدلا من نجاحه في سياسة قهر الشعور الوطني زاد من هذا الشعور « قوة واتساعا » (٢٣) ·

والواقع ان « برسي لورين » ــ كما توضح وثائق الخارجية البريطانية ــ قد بذل جهدا واسعا في الدفاع عن « صدقي » ونظامه فطوال الفترة التي أعقبت الانتخابات حتى منتصف يوليو تقريبا ، والملك وصدقي معا يلحان للمفاوضة مع الانجليز غير أن وزير الخارجية البريطانية قد رفض المفاوضة مع « صدقي » ــ كما سبق بيانه ·

وسافر « صدقي » في صيف ١٩٣٢ وطلب أن يقابل ممثل المملكة المتحدة في « جنيف » حيث قال « صدقي » أنه يعتزم قضاء بضع أيام في سويسرا فوافق ممثل المملكة المتحدة هناك على اللقاء بصدقي وذهب اليه ومعه مستر « ايدن » ، وتحدث « صدقي » في هذه المقابلة عن علاقته الطيبة بالمندوب السامي ، كما شكر للبريطانيين اعترافهم بمقدرته الداخلية والاقتصادية (!) · وانتقل « صدقي » الى الحديث عن المفاوضات فرد عليه ممثل المملكة المتحدة بأنه ليس بوسعه سوى ان يقدم تأكيدا شخصيا لا أكثر بأنها ستقوم حين يأتي الوقت المناسب (٢٤) · فطلب « صدقي » أن يقابل « جون سيمون » وزير الخارجية الذي وافق على اللقاء بشرط ان يكون اللقاء شخصيا (٢٥) · غير ان « صدقي » حاول استغلال هذا اللقاء في دعم نظامه ، فصرح للتيمس في ٣١ أكتوبر : بان سير « جون سيمون » قد ذكر له بانه يسره أن يتفاوض مع الحكومة المصرية وأضاف « صدقي » فادعى

---

(٢١) فؤاد كرم : النظارات والوزارات ص ٣٢١ ــ ٣٢٢ ·

(٢٢) الرافعي . المصدر السابق ص ١٥٤ ــ ١٥٥ ·

(٢٣) نفس المصدر : ص ١٧٨ ·

(٢٤) F.O. 407/216. Part CXII Enc. in No. 54 United Kingdom Delegate Geneva, to F.O. Sep. 23, 1932.

(٢٥) F.O. 407/216. No. 59.

كذلك أن « جون سيمون » هو الذى دعاه الى جنيف · وأدى هذا التصريح الى غضب وزير الخارجية فكتب الى المندوب السامى بالنيابة ـ « رونالد كامبل » ـ موبخا « صدقى » وذكر « جون سيمون » أنه قد يضطر الى تكذيبه وأن تصرفه قد هز اعتقاده حتى فى امكان اجراء محادثات خاصـة وغير رسمية معه (٢٦) غير أن المندوب السامى « لورين » بذل جهدا آخر لاقناع الخارجية بمفاوضة « صدقى » بل وحاول « لورين » ان يلزم حكومته بذلك فذكر فى رسالة بعث بها الى « جون سيمون » ان الأحزاب الثلاثة ، المحافظين والأحرار والعمال كانت ملتزمة بمبدأ المفاوضات ولا يستطيع هو أن يتصور أية سياسة بديلة سوى الضم الذى يراه ليس موضع اعتبار فيما يفهم · ثم قدم « لورين » تصـوراته بالنسبة للمعاهدة وقال انه لايمكن اطالة الوضـع الحالى دون تحديد · وأن « صدقى » يمثل كل من هم ضد الوفد بصورة رئيسية وهاجم « لورين » الوفد قائلا انه يأخذ بالتكتيكات الايرلندية لاستخلاص حقوق مصر من بريطانيـا · ثم أضاف « لورين » : فاذا لم نرض أعداء الوفد الذين أبدوا سلوكا طيبا فى ظل السنتين الاخيرتين ـ يقصد نظـام صـدقى ـ فقد يشـاركون الوفد تكتيكاته (٢٧) ·

غير أن المندوب السامى نظرا لدفاعه المستمر عن المفاوضة مع « صدقى » يبدو وأنه قد تعرض لاتهامات داخل الخارجية بذلك فاضاف فى رسالته السابقة قوله : اننى لست كما يظن البعض أحرض على المفاوضة ، وانما أريد فقط أن أبين ملاءمة الظروف الحالية فى مصر للمفاوضة أكثر من أى وقت مضى · ورجا « لورين » فى رسالته ألا يفسروها فى الخارجية على أنها ضغط على الحكومة البريطانية حتى تفاوض « صدقى » وأكد كذلك خطر عدم اسـتغلال الظروف الحالية فهى فى رأيه أنسب الظروف للمفاوضة فعجلة السياسة الداخلية قد تدور بما لا تشتهى السياسة البريطانية (٢٨) ·

ولكنه رغم ضغوط « لورين » ظلت الخارجية لا تستجيب للمفاوضـة · اذ أن خط السياسة الخارجية فى ضرورة توسيع قاعدة نظام « صدقى » كان لا يزال هو الأساسى ، ولكن جميع الأحزاب والاتجاهات الأخرى كانت ترفض التعاون مع « صدقى » فقد رفض ذلك « محمد محمود » من قبـل ، كمـا أن « صدقى » الذى كان يأمل فى تعاون بعض الوفديين المنشقين لتوسـيع قاعدة نظامه قد فشل فى ذلك ، فقد عـرض « صدقى » فى صيف ١٩٣٢ مقعدا فى الوزارة على « على الشمسى » فرفض ، وفسر الشمسى ذلك من بعد فى حـديث

---

(٢٦) F.O. 407/216, No. 59, Op. Cit.

(٢٧) F.O. 407/216 No. 64, L. to Simon Dec, 9, 1932.

(٢٨) Ibid.

له مع ممثل دار المندوب السامى فقال : ان مجلس وزراء صدقى « قذر أكثر من اللازم » وأضاف النمسى بأنه يرى قبول دستور « اسماعيل صدقى » بالطريقة التى فرض بها على البلاد معناه الكف عن تأييد أية أفكار ديموقراطية (٢٩) وكان المنشقون يرون أنهم سيضاهون قوة الدستوريين فى ذروة ماكانوا عليه ، بعد شهور قلائل·ويرون سبيلا بين الاوتوقراطية وما أسموه « ديماجوجية الوفد » ، كما يرشحون أنفسهم للسلطة ، ويرفضون باصرار معاهدة يوقعها « صدقى » كما يرفضون أوتوقراطية الملك (٣٠) ·

ودخل مرض « صدقى » كعامل جديد فى الموقف لزيادة ضعف النظام واستدعت الخارجية « برسى لورين » لمناقشة المسألة المصريه · فى نفس الوقت الذى كانت مخاوف دار المندوب تتزايد فيه نتيجة ازدياد سلطات القصر ، وخاصة بعد سفر « صدقى » للاستشفاء · وفى الوقت الذى كان القصر يرفض توسيع قاعدة النظام كان المعارضون أيضا يرفضون الانضواء ، ويطالبون بتسوية دستورية (٣١) ·

وهذا كله جعل مسألة استمرار « صدقى » تطرح على بساط البحث فى لندن ·

كيف تحدد اقصاء صدقى على ضوء الوثائق المصرية :

أرسل الوفد الدكتور حامد محمود لاجراء اتصالات فى لندن ، للتعرف على الاتجاهات السياسية هناك · وعاد « حامد محمود » فقدم تقريرا شاملا عن رأى مختلف الدوائر السياسية من مصرية وانجليزية حول الموقف السياسى ، الذى سبق تغيير « برسى لورين » كمندوب سام فى مصر · ويتضح من الوثائق المصرية رأى الدوائر العالية الانجليزية عن الحالة الحاضرة فى مصر على النحو التالى :

أولا – رأى المحافظين : يرى فريق من وزراء المحافظين : « ان نظام حكم صدقى باشا قد نجح الى حد كبير فى اضعاف شوكة المتطرفين المصريين ، والقبض على ناصية الحال بما يتفق والمصالح الانجليزية · « غير ان هذا الفريق من المحافظين قد أثار قلقه واضطرابه مرض صدقى الأخير وأخذ يفكر « فيمن يحل محله لدوام استقرار النظام الحاضر » (٣٢) وهذا الفريق كذلك يؤكد

---

(٢٩) F.O. 407/217, Part CXIII Enc. in No. 4.

(٣٠) Ibid.

(٣١) F.O. 407/217 No. 58.

(٣٢) وثائق الامن السياسى : مركز تاريخ مصر المعاصر · تقرير هام عثرنا عليه فى نسخته الاصلية الفرنسية الخطيه ممهور فى نهايته بحرف × ومعه ترجمه دقيقة ومؤشر عليه بالعرض على وزير االداخليه ٢١ يوليو ١٩١٣

عداء للوفد ويؤيد حجته بموقف الوفد الأخير ويقول ان الوفد « لا يستحق سوى القضاء عليه وأنه لا أمل مطلقا فى التفاهم معه • وينتهى هذا الفريق الى بقاء النظام الحاضر فى مصر طالما أن صحة صدقى باشا تساعده على رياسة الوزارة • أما ان كانت صحته تعجزه عن القيام بعمله فترى هذه الدوائر اسناد الوزارة الى محمد محمود باشا على أن يسير فى حكمه وفق الأسس التى وضعها دولة صدقى باشا »(٣٣) •

وثمة فريق آخر من المحافظين ووزراء حزب العمال فى الوزارة القومية الانجليزية وهؤلاء يرون : « أنه وان نجحت تجربة دولة صدقى باشا الى حد كبير ، الا أنه من مصلحة انجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصرى » وأن « من مصلحة الشعب المصرى والانجليزى تأليف وزارة قومية وقد عرض ـ هذا الفريق ـ على الوفد فعلا الاقتراح التالى :

١ ـ تأليف وزارة برياسة وزير بعيد عن الاحزاب •

٢ ـ اشتراك جميع الاحزاب فى الوزارة ومن ضمنها الوفد بأربعة وزراء •

٣ ـ تعديل الدستور الحالى والعودة الى دستور ١٩٢٣ (٣٤) •

غير ان هذا الفريق الأخير خاب أمله من شدة مذكرة الوفد الأخيرة ومن رأى هذا الفريق أنه « ان لم يرجع الوفد عن هـذه الخطة العقيمة فسيكون ، الرأى فى علاج الحالة « كرأى فريق المحافظين تماما » (٣٥) •

ثانيا ـ رأى كبار الموظفين الانجليز فى مصر :

١ ـ « ان نظام صدقى باشا كان خير نظام استفادت منه مصر لما كان متمتعا بصحته الجبارة ولكن من اللحظة التى أرهقه فيها المرض بدأ الفساد يدب فى هذا النظام وظهرت عوامل الفوضى تهدم بنيانه •

٢ ـ « أخطأ صدقى باشا الخطأ كله فى تجريد وزارته من الكفاءات الممتازة اذا استثنينا وزيرا أو اثنين » •

٣ ـ « يمكننا أن نقرر ـ والكلام للموظفين الانجليز ـ بكل صراحة أن النظام فى ذاته لاعيب فيه ولكن لابد من التغيير فى الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لآن كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصى واحترام خاص » (٣٦) • ويضيف كبار الموظفين الانجليز

---

(٣٣) نفس المصدر •

(٣٤) نفس المصدر •

(٣٥) نفس المصدر •

(٣٦) وثائق الامن السياسى : تقرير هام ـ جزء من المصدر السابق ـ مؤرخ ١٩٣٣/٧/٢٤

بأن الأمة المصرية أثبتت عدم استحقاقها لدستور ١٩٢٣ . وأن الوفـــد مازال نفوذه كبيرا ، الا أنه أصابه وهن شديد نتيجة لحكم «صدقي» ومن الممكن اذا تولت الحكم وزارة قوية على أسس النظام الحاضر أن يتطرق الضعف تدريجيا الى الوفد ولا يبقى على ما كان عليه كقوة معارضة خطيرة .

ويرى هؤلاء كذلك أن « حزب الشعب » مثله مثل سائر الاحزاب الاخرى ، الدستوريين ، والاتحاديين والحزب الوطني ، فهم جميعا يتمتعون بحظ ضئيل من الثقة الشعبية والاحترام وليس في مقدورهم تكوين أغلبية صحيحة . وينتهي رأى كبار موظفي دار المندوب السامي الى ان تكوين وزارة قومية بدون الوفد يعني استرداد الوفد لنفوذه .

وتؤكد الوثائق ان رأى هؤلاء الموظفين ـ طبقا لما أوضحه مصدر انجليزي مسئول ـ هو موضع احترام خاص لدى الدوائر الانجليزية العالية « اذ لا يمكن أن يحدث تغيير سياسي في مصر « بدون استطلاع رأى هؤلاء » (٣٧) .

ثم تعرضت الوثائق المصرية لرأى الدوائر العالية في مصر وهو على النحو التـــالي :

اولا ـ رأى الملك فؤاد :

ويتلخص هذا الرأى في رفض دستور ١٩٢٣ الذي أدى الى قيام دكتاتورية وأن الوفد لا يصلح للبلاد أو للعرش وأن نظام « صدقي » من خيرة النظم التي قضت على روح التمرد التي بدأت من ثورة ١٩١٩ (٣٨) واضاف « فؤاد » أنه يرى استمرار نظام صدقي برجال كانوا اليد اليمنى لصدقي ، وذلك اذا عجز الأخير صحيا ، وفي نفس الوقت فان الملك يرى عقد معاهدة لاستقرار الحالة السياسية وتحقيق المصالح الانجليزية التي لا تتعارض مع الاستقلال (٣٩) . ويرى « الانجليزي المسئول » أن وجهة نظر الملك محل احترام الدوائر الانجليزية المسئولة وتقديرها وهي ستسترشد بها في أى تجربة تحاول القيام بهـــا في البـــلاد (٤٠) .

ثالثا ـ رأى الاحزاب المصرية والاتجاهات السياسية :

١ ـ رأى الوفد السعدي :

وهم جماعة الانسلاخ الذي تم على الوفد في عـــام ١٩٣٢ . وهؤلاء يرون تشكيل وزارة قومية أغلبيتها منهم ومن الاحرار الدستوريين وتشترك فيها باقي

(٣٧) نفس المصدر .
(٣٨) نفس المصدر : المؤرخ ١٩ يوليو ١٩٣٣ .
(٣٩) نفس المصدر .
(٤٠) وثائق الامن السياسي : المصدر السابق تقرير ١٩ يوليو ١٩٣٣ .

الأحزاب الأخرى . ومهمة هذه الوزارة اعلان برنامج شامل لعلاج الأزمة الاقتصادية ، وهي - أي جماعة الوفد السعدى - تحترم دستور ١٩٢٣ ، الا أنها ترى الحكم بدون برلمان ثلاث سنوات تنفذ فيهم برنامجا واسعا (٤١) .
(وكما نلاحظ فهي نفس آراء الدستوريين الانقلابية) وان « أضاف الوفد السعدى » اليها ضرورة سن قوانين لتنظيم الاحزاب حتى لا تتجاوز الحد المشروع في دعايتها . ولم يلق رأى « الوفد السعدى » بمجمله ارتياحا لدى المحافظين (٤٢) .

٢ - رأى المستقلين :

(أ) رأى « عدلى يكن » :

وقال بضرورة عودة دستور ١٩٢٣ وتشكيل وزارة محايدة تجرى الانتخابات وفق قانون الانتخابات المباشر وحكم الاغلبية البرلمانية ، فاذا لم ير الملك أن يتولى الوفد منفردا فيجب أن يتفاهم مع زعيم الأغلبية بالشروط التي يرتضيها الوفد . ويترك للوفد المصرى كامل الحرية في تنفيذ برنامجه (٤٣) .

(ب) « توفيق نسيم » :

يرى كما يرى « عدلى » من عودة الدستور والانتخابات المباشرة . ولكنه أكثر حسما في حق الاغلبية في الحكم دون وضع اية عراقيل أمامها ومنحها سلطة مطلقة في التغيير والتبديل في الوظائف الكبرى ، وفقا لرغبتها وتنفيذا لبرنامجها ويضيف نسيم : أنه يجب أن يكون لوزارة الأغلبية « كامل الحق في اصدار قانون يقضى بأشد عقوبة على كل من تحدثه نفسه باحداث انقلاب في البلاد بالاعتداء على دستور الأمة وقوانينها لتضمن - الاغلبية - لنفسها الدوام لتنفيذ برنامجها من ناحية ومقاومة عبث الرجعيين من ناحية أخرى » . ثم يضيف « نسيم » أنه مستعد « لتاليف الوزارة من حزب الاغلبية اذا قبلت الجهات العالية في مصر وانجلترا شروطه » وهو واثق من موافقة النحاس (٤٤) .

ورأى « نسيم » هو كما نعتقد يمثل وجهة نظر الوفد كاملة ، عدا النقطة الغامضة وهي ما ذكره عن استعداده لتاليف الوزارة من الاغلبية تحت رياسته ، وربما كان هذا صحيحا كتكتيك لاعادة الدستور والحكم البرلمانى .

---

(٤١) نفس المصدر : موقف الوفد السعدى تقرير مؤرخ ٢٠ يونيو ١٩٣٣ .
(٤٢) نفس المصدر .
(٤٣) نفس المصدر : تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٣٣ .
(٤٤) نفس المصدر .

وأهم ما نستخلصه من الاراء المتقدمة هو الآتى :

١ ـ أن تجربة صدقى هى تجربة ناجحة سواء فيما يتعلق بتقليم أظافر القوى الوطنية أو حماية المصالح البريطانية · وبالتالى فهؤلاء يستبعدون الوفد من عملية التغيير ·

٢ ـ تتمسك الدوائر المشار اليها بنظام صدقى دون ضرورة وجوده نفسه وهذا ما وضح أكثر فى رأى كبار موظفى دار المندوب الذين يرون تطعيمه بوزراء أقوياء ويؤيد هذا المحافظون الذين يرشحون صدقى اذا سمحت صحته أو « محمد محمود » ·

أما جماعة « الوفد السعدى » فترى انها مع الدستوريين يصلحون بديلا للنظام الحاضر بحكم غير برلمانى مؤقت وتأييد مظهرى لدستور ١٩٢٣ · واذن فالجميع بما فيهم الملك يرون استمرار نظام « صدقى » · وان رشح « الوفد السعدى » وربما الدستوريون أنفسهم كأبدال للنظام دون ما تغيير جوهرى ·

أما موقف « الوفد المصرى » فقد وضح من خلال تقديره وتقويمه لرأى « حامد محمود » الذى حمل هذه الآراء الى الوفد متضمنة تقديره ورأيه الخاص ، فاصدر « الوفد المصرى » قرارا بتكشيل لجنة من أربعة لدراسة تقرير « حامد محمود » وانتهت هذه اللجنة الى رفض ما ذهب اليه « حامد محمود » من تبادل الوفد المذكرات « مع بعض الرجال المسئولين فى انجلترا » والتى يكون القصد منها « فتح باب لتعديل الأساس الذى يراد تأليف الوزارة القومية بمقتضاه » (٤٥) وقصد « حامد محمود » بذلك تعديل الأساس الذى رآه فريق من وزراء العمال والمحافظين لتأليف الوزارة الائتلافية ويعنى ذلك قبول مبدأ الوزارة الائتلافية مع الدخول فى مساومات حول عدد الوزراء الوفديين · وقد عنفت « لجنة الأربعة » من ردها على اقتراحات « حامد محمود » عنفته على ما ذهب اليه من القصد فى تبادل المذكرات « بعدم مهاجمة الدوائر الانجليزية بمذكرات شديدة اللهجة لا أثر لها ـ فى رأى حامد محمود ـ سوى اشتداد سخط هذه الدوائر على الوفد وموافقتها على كل مشروع يراد به هدم الوفد والقضاء عليه » (٤٦) ·

وهاجمت « لجنة الأربعة » هذا الرأى بشدة فقالت : ان نظرية « حامد محمود » « معناها تسليم الوفد للانجليز بأن لهم حقا مشروعا فى مصر ، يجعل

---

(٤٥) وثائق الامن السياسى : نفس المصدر السابق تقرير مؤرخ ١٥ يوليو ١٩٣٣ ·

(٤٦) وثائق الامن السياسى : نفس المصدر السابق تقرير مؤرخ ١٥ يوليو ١٩٣٣ ·

لهم حق المنح والمنع ، وهو مما يتعارض مع برنامج الوفد وحق الأمة » واضافت « لجنة الأربعة » ايضاحا قويا لموقف الوفد من الاتصالات التى يجريها بين الحين والآخر ، فقالت بأن الوفد « يقصد من تبادل المذكرات مع انجلترا وبيان وجهة نظر الأمة المصرية ازاء اعتداءات انجلترا كدولة مغتصبة تستعين بقوتها وجبروتها على اخضاع الأمة المصرية واذلالها » (٤٧) ثم ادانت « لجنة الأربعة » أسلوب « حامد محمود » فى المساومة وقالت : « ان كل تساهل يبديه الوفد للانجليز معناه زيادة انجلترا فى جشعها ومطامعها ، وختمت « لجنة الأربعة » تقريرها بحسم وطنى بليغ اذ قالت انها ترى ضرورة « ارسال مذكرة للدوائر الانجليزية المسئولة يصمم فيها الوفد على موقفه ويتمسك بحجة تاركا للقوة أن تفعل ما تشاء (٤٨) .

وبالفعل ذهب الوفد الى ايضاح موقفه بعد هذا التقرير الذى كتبه الأربعة فخطب « مصطفى النحاس » بالاسكندرية فى ٢ يوليو ١٩٣٣ وتساءل أيرغب الانجليز فى الحرب أم يعلنون مسالمة الأمة . وعلق « كامبل » — المندوب السامى بالنيابة — بأن خطاب « النحاس » هذا هو أول رد فعل بعد عودة « حامد محمود » من لندن والنصح الذى قدمه الى الوفد بالاعتدال ، اذ أشارت تقارير البوليس الى ان « النحاس » قد قرر بأن الموقف الحالى صار هادئا وراكدا أكثر من اللازم (٤٩) . واذا قارنا ما تقوله الوثائق البريطانية بما قالته الوثائق المصرية فان أغلب ما جاءت به الأخيرة أكدته تحليلاتنا السابقة ، كما أكده ما عرضناه ، وتضيف الوثائق البريطانية تأكيدا لموقف « الوفد السعدى » بأن « عبد الرحمن عزام » الذى كان لا يزال فى الوفد المصرى ، وان كان ينتمى سياسيا الى رأى « الوفد السعدى » — قد اتصل بالسكرتير الشرقى وأكد له بأن « الوفد السعدى » لا يتمسك بدستور ١٩٢٣ وان نصحهم « عزام » بألا يتخلوا عن دستور ١٩٢٣ حتى لا يفقدوا التأييد ويقعوا تحت رحمة ملك لا يرحم . . وقال عزام :

أن المنشقين والدستوريين يرغبون فى تشكيل حكومة ائتلافية تقاوم الملك وتدخلاته كما تقاوم الحركة الشعبية — يقصد الوفد — بشرط أن تعقد معها بريطانيا معاهدة لتسوية المسألة المصرية . ولكن السكرتير الشرقى اعتذر لعزام عن تقديم أية نصيحة ؛ لأى هيئة غير رسمية بشأن المعاهدة وان أضاف السكرتير الشرقى أن الحكومة التى يعتزمها « عزام » سيكون لها نفس معاملة الحكومات الصديقة (٥٠) .

---

(٤٧) نفس المصدر .

(٤٨) نفس المصدر .

(٤٩) F.O. 407/217, Part CXIV Enc. in No. 7 Compbell to Simon July 7, 1933.

(٥٠) F.O 407/217 No. 2 Cambell to Simon June 24, 1933.

لكن « عزام » حذر السكرتير الشرقي بأن الاستمرار في الموقف الحاضر سيؤدى بالمعارضة المعتدلة ، وقوامها من أصدقاء الانجليز السياسيين ، سيؤدى الى الانحلال فيعود جزء الى حظيرة « النحاس » والعنف • ويخضع جزء للملك ويهجر الجزء الأخير السياسة ، وتكون النتيجة أن تجد انجلترا نفسها وجهـا لوجه مع حزب متطرف معاد ، وملك طاغية • وقد رأى « كامبل » صـواب ما ذهب اليه « عزام » (٥١) وكتب « كامبل » مرة اخرى بعد أكثر من شهر من رسالته السابقة فحذر من اتجاه المعارضة المعتدلة الى التطرف بعد ما لاح ألا علامة هناك على تدخل بريطانى محتمل فى اتجاه ما يحملونه به من وزارة قومية ، وبعد ما فشلوا فى مفاوضاتهم مع الملك فأصبحوا فى وضع حرج للغاية وهدفا لهجمات « النحاس » فخرجوا من مأزقهم بالهجوم على التبشير • ونصح كامبل بعدم اغفال امكان قطع العلاقة مع عناصر المعارضة وضرورة تهدئتهم (٥٢)•

تعيين « مايلز لامبسون » واقصاء صدقى :

انتهت الخارجية البريطانية وفقا لدراسة الوضع في مصر ، الى الأخـذ باتجاه ساد دوائر المحافظين ودار المندوب السامى ، وكذلك الفريق من العمال الذى يرى الأخذ بسياسة المحافظين في حـالة رفض الوفـد تعـديل خطته المتشددة • انتهوا جميعا بالرأى القائل بتغيير « صدقى » وتنقيح نظـامه ، أو ترقيعه بمعنى أصـح • وكتب « سيمون » الى « كامبـل » يخبره بتعيين « مايلز لامبسون » ونقل « برسى لورين » الى منصب آخر • وصعق الملك ، وكاد أن يبكى ، ولم ينتعش الا عندما طمأنه « كامبل » بألا تغيير هنـاك فى السياسة • ولاحظ « كامبل » فى هذه المقابلة عدم حماس الملك فى الدفاع عن « صدقى » • (٥٣) وبدأ « كامبل » يجس النبض داخل الوزارة المصرية فيمن يخلف « صدقى » فقابل القائم بعمل « صدقى » الذى ذكر لكامبل أن واحـدا مثل « نسيم » قد لا يحصل على تأييد الملك لأن أية وزارة فى مصر لابد وأن تضم الوفد • وأضاف نائب « صدقى » بان « زيور » أيضا غير مناسب ، وكذلـك « محمد محمود » الذى لا يلقى تأييدا فى البلاد ، وان كان « عدلى » هو المناسب ولكن لا يحظى بتأييد الملك • ثم انتهى نائب « صدقى » الى القول بصعوبة الموقف تماما (٥٤) •

وكانت الخارجية قد توصلت الى القرار القاضى بضرورة تخلى « صدقى » عن الحكم وبعث « سيمون » يقول لكامبل أن « صدقى » ينوى تقديم استقالته

(٥١) Ibid.
(٥٢) F.O. 407/217 No. : 13, C. to S, July 28, 1933.
(٥٣) F.O. 407/217 No. 16 C. To S. Aug. 19, 1933.
(٥٤) Ibid.

فور عودته الى مصر وأضاف « سيمون » أن « صدقى » وان كان مؤكدا أنه يقدم استقالته لأسباب صحية الا أنه يريد أن ينسبها الى الدسائس المختلفة التى شارك فيها الملك منذ أن غادر « صدقى » البلاد ــ للاستشفاء ــ ويميل «صدقى» الى أن يرشح « شفيق » نائبه فى الحكم (٥٥) ٠

وكان « لورين » قد فشل فى مساعيه المتوالية لاقناع حكومته بمفاوضة « صدقى » كما أكدنا من قبل وكما تؤكده الوثائق المصرية (٥٦) ٠

وكانت مقابلة « صـــدقى » مع سير « جون سيمون » فى صيف ١٩٣٢ بجنيف والتى وسط حافظ عفيفى فيها (٥٧) قد انتهت الى لا شيء سوى تبادل الرأى وتقديم « صدقى » لمذكرة يدافع فيها بحرارة عن نظامه ٠ الا أن ذلك كان عديم الأثر ٠ اذ ان احساس الحكومة البريطانية بافتقار « صدقى » الى التأييد الشعبى أخذ يتزايد ، واتضح ذلك من قول « صدقى » لسيمون فى مقابلتــه معه فى جنيف بأن مصر قد يكون حكمها فى يد زمرة من الأفراد لا رقابة عليها الا أن ذلك كان فى عهود أخرى أيضا (٥٨) ٠

لذلك فان الكتاب الذى بعث به « سيمون » الى « كامبل » ينبأ استقالة « صدقى » بعد أن قابله « برسى لورين » فى باريس كان اشارة بالانتهاء من « صدقى » تماما ورغبة الحكومة البريطانية فى حكومة أكثر « شعبية » ، اذ ذكر « سيمون » لكامبل ، بأن عليه أن يوضح للملك أن الحكومة البريطانية التى كانت تعلم بالطبع باحتمال استقالة « صدقى » نظرا لحالته الصحية ، لانية لديها فى محاولة التأثير على قرار جلالته ، ولكنها ترى أن أقصى ما ترغب فيه أن تكون الادارة المصرية متمتعة بالتأييد الشعبى ، وبقدر منـه يضمن عـــدم التضحية بالادارة الطيبة والمحافظة على النظام (٥٩) ٠ وهذا انما يعنى ان الاحتلال يريد نظام « صدقى » منقحا كما سبق وأن ذهبنا أو يريد نظام « صدقى » فى صورة أكثر شعبية ٠

لكن الملك لم يقبل النصيحة بتوسيع قاعدة الوزارة ، كما ألمح الى أنه قد لا يقبل استقالة « صدقى » وفهم « سيمون » تخوفات الملك فأرسل الى «كامبل» فورا يطلب منه أن يقول شيئا للملك يثبط من عزمه أو يثنيه عن دعوته لصدقى بالبقاء فى الحكم ، وقال « سيمون » ينبغى أيضا أن تقول شيئا للملك بأن

---

(٥٥) F.O. 407/217. No. 17 Simon to Campbell Aug. 28, 1933. F.O, Tel. No. 168 Most Secret.

(٥٦) وثائق الامن السياسى : تقرير مؤرخ ٢٣ اغسطس ١٩٣٣ ٠

(٥٧) الرافعى : المصدر السابق ص ١٦٨ ٠

(٥٨) القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ : المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٥ ص ٣١٢ ٠

(٥٩) F.O. 407/217 No. 17 Op. Cit.

أساس نصيحة الحكومة البريطانية بطلب حكومة أكثر شعبية انما هو ظروف صدقي الصحية (٦٠) • وهو ما يعنى أن صدقي « يجب أن يذهب وأن يطمئن الملك أن نظامه باق » •

وفهم الملك ـ كما تكلم مع « كامبل » بأن « صدقي » قـد تلقى أمرا من « برسي لورين » وهو في باريس يطلب اليه الاستقالة (٦١) وقبل أن يصل « صدقي » الى القاهرة ، كان « برسي لورين » قد تغير • مما أثار تكهنات فى الدوائر السياسية في مصر • فتنبات دوائر الوفد بأن الوزارة القادمة ستكون غير وفدية وان كانت تعنى خطوة نحو عودة الوفد (٦٢) • لكن الدوائر الوفدية لم تكن متأكدة من حقيقة الازمة الأخيرة سـوى افتقـاد الوزارة الى تأييـد « الدوائر العالية المسئولة » (٦٣) أما في دوائر الرجعية المصرية فقـد صرح « نجيب الغرابلي » ، بأن وزارة « صدقي » قد أصبح مفروغا منها لاقتناع الدوائر العالية بمرض « صدقي » وعدم قدرته على الادارة • وتنبأ « الغرابلي » باستمرار صدقي تحت قيادة رجل الانجليز « حافظ عفيفي » أو رجل حزب الاتحـاد المرضي عنه من السراى وهو « علي ماهر » (٦٤) •

ولكن « صدقي » استقال وخلفه « عبد الفتاح يحيى » فيما لا يبعد كثيرا عن التكهنات التى كانت سائدة • فقد كان «يحيى» من الشخصيات التى اسست نظام صدقي الانقلابى أو كما عبر هو فى كتاب تشكيل وزارته فقال : « كان لى شرف الاشتراك في وضع اسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيا » • (٦٥) والواقع أن الملك اسرع بتجهيز الوزارة برياسة « عبد الفتاح يحيى » قبل وصول الاخير من أوروبا • فقد شكلت الوزارة قبل عصر يوم ٢٧ سبتمبر وكان « يحيى » قد وصل صباح هذا اليوم فقط ، بمـا يدل على أن التشكيل كان جاهزا فى انتظار التوقيع • واستقال نجيب الغرابلي « من » الوفد السعدى « قبل وصول يحيى » فكدرت استقالته حزبه ولم يعد للغرابلي ملاذ سوى السراى أو حزب الشعب (٦٦) •

وظهر « الغرابلي » في تشكيل الوزارة الجديد ، فقد عين وزيرا للأقاف في مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ (٦٧) •

---

(٦٠) F.O. 407/217 No. 19 and 20.

(٦١) F.O. 407/217 No. 21.

(٦٢) وثائق الأمن السياسي : سرى سياسي برقم ٢٢٦ فى ١٩٣٣/٨/١٦ القلم المخصوص الاسكندرية •

(٦٣) نفس المصدر • تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ للعرض على الوزير •

(٦٤) وثائق الأمن السياسي : تقرير مؤرخ ٢٣ اغسطس ١٩٣٣ ـ أحد التقارير الهامة •

(٦٥) فؤاد كرم . المصدر السابق ص ٣٣٣ •

(٦٦) F.O. 407/217 No. 36.

(٦٧) فؤاد كرم : المصدر السابق ص ٣٣٥ •

وبدأ منذ تشكيل الوزارة الجديدة تفجر التناقضات بين «صدقي» والملك من جهة وبين « صدقي » وحزبه من جهة اخرى . فقد أمل « صدقي » أن يستمر « شفيق » نائبه كخلف له . لكن الملك جاء بغريم « صدقي » وهو « عبد الفتاح يحيى » الذى اقاله « صدقي » من وزارته السابقة . وكان « يحيى » من ساعدى نظام صدقي وحزبه فقد كان وكيلا لحزب الشعب واستقال من هذه الوكالة في يناير ١٩٣٣ فلما اختير رئيسا للوزارة الجديدة عاد للتمسك بوكالة الحزب (٦٨) !

وبدأ الخلاف ظاهرا بين « يحيى » و « صدقي » عند تشكيل الوزارة . فقد أراد « صدقي » أن يدخل الوزارة أربعة من حزب الشعب فلم يقبل «يحيى» ـ أو الملك في الحقيقة ـ ووافق على اثنين فقط فاستقال الوزيران المرشحان من حزب الشعب ودخلا وزارة « يحيى » وهما « ابراهيم فهمى كريم » و « على المنزلاوى » . أما « يحيى » فقد أعلن انه سيحاول الحصول على تأييد « صدقي » باعتباره رئيس الأغلبية . فان أخفق في ذلك فان حكومته واثقة من حصولها على الأغلبية ، فالقصر كان يعمل منذ مدة لاجتذاب أعضاء حزب الشعب الى صفه ليجعل منه أقلية . كما أن الحزب عموما لم يقم على مبدأ وانما هو نتاج لفكر « صدقي » والآن وقد خرج « صدقي » من الحكم فلن يبقى للحزب وجود . (٦٩)

وبدأ النظام كله يتفجر من داخله فمن جهة لم يكن تشكيل الوزارة على هدى نصيحة المندوب السامي للملك ، بناء على توجيه الحكومة البريطانية . بل شكل الملك وزارة تخضع له « وللابراشى » كما كان الحال وقت غياب « صدقي » في أوروبا . وان حاول « يحيى » في البداية أن يبدو وكأنه يطلب دعم المندوب السامي ضد السراى . (٧٠)

ودل الأمر على وجود صراع على السلطة سابق على استقالة « صدقي » فقد رأى الملك أن « صدقي » غير مؤهل من البريطانيين لعقد المعاهدة ، فلم يعد بالتالى صالحا له . كما أن « صدقي » كان قد بدأ في دعم نفوذه على هذا الأساس . (٧١) وذكر « لورين » في تقرير له في الشهر الأخير من عام ١٩٣٣ ، وكان قد عاد ليغادر نهائيا فقد تم نقله بالفعل . ذكر « لورين » أن نظام « صدقي » كان يعتمد على استخدام واسع لعجلة الادارة

---

(٦٨) الرافعى . المصدر السابق ص ١٧٧ ، ١٨٢ .

(٦٩) F.O. 407/217 No. 36.

(٧٠) F.O. 407/217 No. 36 and No. 37.

(٧١) F.O. 407/217 No. 38.

والبوليس ، وجعل هذا الملك أقل تخوفا من التدخل فى الادارة . ومن ثم ظهر « نشأت » جديد فى خلفية الصورة هو « زكى الابراشى » وفى غضون تلك الفترة التى غاب فيها « صدقى » نتيجة لمرضه عمل الوزراء تحت امرة « الابراشى» ونشأ منذ ذلك اليوم هذا التوجيه من الملك الذى خشى « لورين » أن يكون قائما برغم مزاعم « يحيى » الحارة باستقلاله عن السراى . وأضاف « لورين » أن تدخل السراى مع الموظفين كبارا وصغارا صار أمرا عاما . (٧٢)

وحذر « لورين » فى رسالته الأخيرة من أن الملك قد راد نفوذه الى حد أنه ما لم يحد الانجليز منه فلن يعرف الأمن مصرى واحد . الأمر الذى قد يضطر معه الانجليز الى التدخل لاعادة التوازن . ومع ذلك نصح « لورين » الا تتدخل بريطانيا الا بعد دراسة دقيقة للموقف وتهيئة للظرف المناسب . (٧٣)

وفى الوقت الذى بدأت التناقضات تفجر نظام « صدقى » من داخله كان الوفد يمضى قدما فى سياسته المعادية ، فبعد انذار « النحاس » للانجليز بالمسالمة أو الحرب فى أعقاب عودة « حامد محمود » . مضى الوفد فى دعم صفوفه وتشكيل لجان الشباب للنضال من أجل قضيته ، ودلت التقارير التى قدمت لدار المندوب السامى على أن هذه اللجان تتدرب وفقا للنهج الذى سارت عليه ثورة ١٩١٩ . (٧٤)

وفى اطار التناقضات التى برزت بين القصر والانجليز ، حاولت دوائر الاحتلال الاتصال بالدوائر الوطنية والسياسية كجزء من عملية استكشاف وجس نبض جديد . وكمحاولة فى رأينا لوقف تيار العنف الذى يمضى فيه الوفد ، والذى يخشى من تأثيره على المعارضة الأخرى كما حذر « عزام » الانجليز من قبل .

والأمر الذى يستلفت النظر هو عودة « برسى لورين » الى القاهرة مرة أخرى رغم صدور أمر نقله فى ١٢ أغسطس ١٩٣٣ ، ثم صمت الوثائق البريطانية عن أى اتصالات قام بها فى تلك الفترة مع دوائر المعارضة . وعلى أية حال فقد عثرنا على وثائق مصرية أكدت اتصالاته بدوائر المعارضة وقد عرض المندوب السامى على الوفد العرض الآتى :

أولا ــ « عدم التمسك بالنظام الحاضر والرغبة فى تغييره » .

ثانيا ــ « الرغبة فى تأليف وزارة من الوفد بقسميه ــ يقصد من الوفد والذين خرجوا عليه ــ والأحرار الدستوريين دون باقى الأحزاب الأخرى » .

---

(٧٢) F.O. 407/217, No. 56 Loraine to Simon Dec, 2, 1933.

(٧٣) F.O. 407/217, No. 56 Op. Cit.

(٧٤) F.O. 407/217 No. 41 Loraine to Simon.

ثالثا – « عمل انتخابات جديدة وفقا للدستور الحالى مؤقتا » .

رابعا – « يكون للوزارة الحق فى تغيير الدستور باتفاقها مع جلالة الملك » (٧٥)

ونعتقد أن هذه الاتصالات قد تمت لمحاولات التهدئة والمساومة وخاصة أن نظام صدقى قد تحول الى يد الملك كلية فيشير « لورين » فى رسالة له الى « سيمون » ان « صدقى » قد ترك فراغا اداريا كبيرا احتله الملك .. وأن التوازن اختل بحيث لا يستطيع أن يعيده المصريون دون عمل مما لا يتفق مع مسئوليتنا فى مصر . (٧٦)

وتشير الوثائق المصرية ، الى أن دار المندوب السامى كانت جادة فى عرضها الجديد على الوفد راغبة فى تنفيذ وأبدى الوفد بعض اعتراضات على هذا العرض قدمت الى دار المندوب السامى . (٧٧)

أما الأحرار الدستوريون فقد قبلوا العرض البريطانى بل وأبدى « محمد محمود » ارتياحه التام لهذا العرض ، وتمنى « أن يوافق الوفد عليه لتسنى تنفيذه » وذهب الدستوريون الى توسيط « توفيق نسيم » ليقنع الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح » (٧٨) .

حقيقة أن الوفد كما تشير الوثائق المصرية لم يرفض كلية هذه الاقتراحات وعقد عدة اجتماعات « للبحث فى الحالة الجديدة » (٧٩) .

الا أننا لا يمكن أن نقول بأن الوفد كان يبحث هذه الاقتراحات جديا أى بمعنى القبول أو التعديل ، اذ أن هذه الاقتراحات لا تخرج عن دائرة الوزارة القومية المرفوضة من الوفد كما أنها تكتيكيا مرفوضة لأن الاقتراح يعرض اجراء انتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ المرفوض مبدئيا من الوفد . وفضلا عن ذلك فقد حمل العرض البريطانى شروطا بالنسبة لنشاط الوفد الجماهيرى « فقد أبدى الانجليز فى حديثهم مع رسول الوفد ضرورة ايقاف الدعاية التى يبثها الوفد ضدهم والرغبة الشديدة فى الغاء لجان الشبان وقد جعل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة شرطا أساسيا لتنفيذ العرض الجديد » (٨٠) .

---

(٧٥) وثائق الأمن السياسى . مركز تاريخ مصر . تقرير مؤرخ فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ جزء من تقارير عامة ذات أصل فرنسى .

(٧٦) F.O. 407/217 No. 56 Op. Cit.

(٧٧) وثائق الأمن السياسى : تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر عن الأصل الفرنسى .

(٧٨) نفس المصدر .

(٧٩) نفس المصدر .

(٨٠) نفس المصدر .

ولم يكن من المعقول أن يقبل الوفد هذا خاصـــة وانه كان يعد هذا التشكيل فى أنحاء القطر لتظهر قوته أمام المندوب الســامى الجديد • (٨١)

وثمة ما يؤكد رفض الوفد لهذا العرض ذلك أن « محمد محمود » بعث الى الوفد قبـــل تاريخ العرض البريطانى الجـــديد يطلب « وضع سياسة اقتصادية ، ينفذها الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين » وأشار « محمود» فى رسالته الى تعاون الحزبين فى سنة ١٩٣١ • (٨٢)

غير أن الوفد أجاب على هذه المذكرة بادانة خطط الدستوريين وتمسكه بالمطالب الوطنية وقال « وقد كان بود الوفد المصرى وهو الممثل للأمة المعبر عن ارادتها أن يقابل فكرة الأحرار فى الوقت الحاضر بالارتياح التام لولا أن ترديد هذه الفكرة نشأ بعد محادثات ذاع خبرها فى طول البلاد وعرضها بين صدقى باشا وحزبهم ــ أى الدستوريين للتعاون اقتصـــاديا لمحاربة الوزارة الحاضرة » (٨٣) ثم أكد الوفد رفضه المبدئى ، فقال « ومما يؤلم النفس حقا أن حزب الأحرار ينسى بين لمحة عين وانتباهتها ما جناه صدقى باشا على البـــلاد ، فيمدون يدهم اليه • كما غاب عنهم فى الوقت نفســه أن أزمتنا الاقتصادية يرجع جزء كبير من أسبابها الى الحالة السياسية فى البلد وأنه محال لمصر أن تقوم من عثرتها الا اذا رد اليها حقها المســـلوب ، ودستورها المفقود واطمأنت لحالتها الســياسية ، وكيانها كأمة مستقلة يجب أن تتمتع بحقها فى الحيــاة » (٨٤) •

ثم يؤكد الوفد رفضه المســـاومة مع كل القوى بقوله وشتان بين الأحرار فى صيف ١٩٣٢ والآن « كما أن الوفد من ناحية أخرى لا يجب أن يقع فى سياسة خاطئة يمليها صدقى باشا ويرعاها خدمة لاغراضه الشخصية وأن كرامة البلاد ومجدها القومى فى استهجان مثل هذه السياسة والقضاء عليها • وأن الوفد المصرى سيعرف كيف يقاوم الحاضرة ــ أى وزارة « يحيى » ــ وكل وزارة لا تستمد سلطتها من الأمة وان غدا لناظره قريب » (٨٥) •

ونخلص مما تقدم أن الوفد كان ثابتا عند سياسة لا يحيد عنها منذ أول شهيد فى أحداث يوليو ١٩٣٠ بل ومنذ فشل المفاوضات • وهى السياسة التى أضفت على الوفد عمقا جماهيريا أكبر وجعلته بمنأى من المناورات الرجعية والاستعمارية بل وحطمت الخارجين عليه •

---

(٨١) نفس المصدر : تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر جزء من تقارير عامة •

(٨٢) نفس المصدر • تقرير مؤرخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٣ •

(٨٣) وثائق الأمن السياسى : المصدر السابق تقرير مؤرخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٣ •

(٨٤) نفس المصدر •

(٨٥) نفس المصدر •

وقد يقال أن سياسة الوفد هذه لا تتسم بالمرونة ٠٠ والتكتيك السياسي ولكن المرونة والتكتيك ، كانا يقفان عند المطالبة باعادة دستور ١٩٢٣، وقد قبل الوفد تعاونا من قبل مع الدستوريين بل ذهب الى التنازل لهم عن عدد من المقاعد النيابية لا تتفق وحجمهم السياسي ٠ ولكن الوفد الذى يعلم أن الدستوريين يرون فشل النظام النيابي في مصر تماما « سواء في عهد الوفد أو غيره وأن هذا قد أسيء استخدامه الى حد كبير فضاعت الثمرات المرجوة من الأنظمة البرلمانية وأنه لا يمكن الرجوع اليه الا بعد سنوات تهدأ فيها البلاد من الفوضى ٠٠ » (٨٦) الخ ٠٠ وهو رأى سجلته الوثائق البريطانية على الدستوريين أيضا ٠ وبالتالى فلا يمكن للوفد أن يقبل التعاون مع الدستوريين ٠

وصول « مايلز لامبسون » :

مع وصول « مايلز لامبسون » في يناير ١٩٣٤ بدأت معالم التغيير في السياسة البريطانية تظهر ٠ وكتب المندوب السامي الجديد الى الخارجية موضحا خطورة الموقف ٠ فبين أولا مسئولية الاحتلال عن اقامة النظام الحالى والمحافظة عليه بسبب وجود القوات البريطانية وعناصر بريطانية فى البوليس المصرى وبسبب التحفظات الأربعة ٠ وقال « لامبسون » ان الملك قد استفاد من هذا الوضع الى أقصى درجة حتى امتص كل السلطة تدريجيا ، كما أن الملك قد أزعج تبذيره ، الذى تتحمله الخزانة قوى المعتدلين في البلاد ، وأن الشعب المصرى يعيش دون أى حماية دستورية ، ولا سبيل أمامه الا الثورة ٠ ثم قال « لامبسون » : ان معتدلى البلاد الذين طالما ساعدونا فى الماضى على تخطى الأزمات الخطيرة قد ينفرون منا اذا استمر هذا الوضع ، وقد نواجه بهجوم قومى من جهات رجعية وثورية في آن واحد ، وبالتالى فان تدخلنا سيكون بلا عون من أحد الأمر الذى سيكلفنا الكثير من العمل والتكاليف ٠ واقترح « لامبسون » تدخلا ما ، وقال : صحيح ان ثمة خطرا اذا تدخل البريطانيون مشددا ، بأن ينضم الملك الى الوفد ٠ واقترح «لامبسون » أن تأذن له الخارجية بتصوير الموقف للملك ، عن طريق غيره في حالة استخدام السلطة الملكية استخداما صارخ السوء ، وحتى يستطيع البريطانيون منع تدهور الموقف الى أن يحل الوقت لحل المشكلة المترتبة على تصريح فبراير ٠ (٨٧)

ورات الخارجية البريطانية فيما قاله « لامبسون » أنه موضع دراسة بالفعل منذ فترة وحتى تنتهى هذه الدراسة فان انجلترا ملتزمة بالتصريح والحياد ٠٠(!) ومع الأخذ فى الاعتبار بأن هذه السياسة سلبية ، فان الخروج

---

(٨٦) وثائق الأمن السياسي : تقرير مؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ من التقارير الهامة ٠

(٨٧) F.O. 407/217 Part CXV No. 53 Lampson to Simon.
March, 1, 1934 No. 194 very Conf.

عنها بنصح الملك أو غيره سيوضع فى الحسبان مستقبلا . وأضافت الخارجية تقول : غير ان هذا لا يعنى بحال من الأحوال أن يلتزم المندوب السامى بموقف المتفرج بل له ان يدخل فى حدود التصريح وأن يوسع نطاق تفسيره للتحفظات الأربعة وخاصة فيما يتعلق بحماية الحكومة البريطانية للمصالح الأجنبية ، وفيما عدا ذلك فإن المندوب السامى عليه أن يطلب رأى الخارجية فى كل حالة تعرض له ويرى مخاطبة الملك بشأنها . (٨٨)

كانت الخارجية تبدأ سياستها فى التغيير بحذر ، فرأى « لامبسون » كجزء من سياسة تهدئة البلاد وتحذير الحكومة معا أن يدعو الزعماء الى حفل بدار المندوب حتى يهيىء الفرصة للقاء بينهم ، وأعرب « لامبسون » عن فكرته هذه الى « عبد الفتاح يحيى » رئيس الوزراء ، الذى كان رد فعله الظاهر أنه لا يمانع اذا ما كان هذا يعاون به المندوب السامى فى القضاء على حالة الضيق السياسى ولكنه يرى - أى يحيى - أن هؤلاء الزعماء انما يتطلعون الى كرسيه الذى يجلس عليه . (٨٩)

لكن المندوب السامى لاحظ ازدياد تدهور الموقف فقد استفحلت سلطة الملك ، كما أصبح « الابراشى » يسيطر عليه سيطرة شبه كاملة .

وبدأ الملك من جهة أخرى يتحرك لدعم سلطانه وسلطان حكومته باتخاذ موقف قومى خصيم فى بعض المسائل ضد الاحتلال . وبلغ من سلطان « الابراشى » ان استاءت عناصر داخل النظام نفسه وخاصة من عناصره التركية المصرية ، وأما الوفد فقد بدأ قلقه بعد فترة هدنة منذ تغيير المندوب(٩٠)

وأخذ مركز حكومة « يحيى » فى التدهور فقد أثارت الحكومة المحامين وطلاب الحقوق بقانون يراد به اعادة تنظيم مجلس نقابة المحامين الأمر الذى خشى معه الاحتلال من قيام اضراب للمحامين ومقاومة طلابية أيضا . (٩١)

غير أن حدثا جديدا طرأ على الموقف فعمق من تناقضات النظام ، ذلك الحدث هو مرض الملك ، الذى خاف الانجليز أن يموت فيترتب عليه صدام عنيف بالبلاد خاصة اذا كان الأوصياء من صنائع الملك . وبدأت الدوائر الاستعمارية الانجليزية تبحث المشكلة بجدية بالغة التى طرحت من الزاوية الشعبية فى مصر فلو كان الأوصياء الذين عينهم الملك من صنائعه وصنائع

---

(٨٨) F.O. 407/217. No. 54 Simon to Lampson April 4, 1934. No. 265 Conf.

(٨٩) F.O. 407/217 Enc. in No 13 conf:

(٩٠) F.O. 407/217 No. 38.

(٩١) F.O. 407/217, Part CXVI. No. 2 Lampson to Simon.

النظــام فان ثمــة احتمالا كبيرا لفوران شعبى ، بل احتمال انقلاب عسكرى ، وتحرك الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم وقيام حركة ذات طابع جمهورى تحت قيادة الوفد ٠ (٩٢)

ورشح الانجليز ثلاثة لوصاية العرش أولهما الأمير محمد على باعتباره محبوبا من الأسرة المالكة والثانى « نسيم » المعارض للملك فى السنوات الأخيرة والمقبول من الوفد والثالث الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى سيكون بمثابة ممثل دينى علاوة على صلاته الطيبة مع الأحرار الدستوريين ٠ واعتبر الانجليز موت الملك فرصتهم التى يجب أن يستفيدوا منها للتدخل بشرط الاستعداد لذلك ، وبيان مقاصدهم للزعماء بما فيهم « النحاس » (٩٣) ٠

وقابل « بيترسون » بالفعل « مصطفى النحاس » الذى أقر تدخل الانجليز لاصلاح المساوىء التى اصابوا بها البلاد ٠ غير أن الخارجية رأت ان التدخل غير مناسب الآن وأن الأفضل هو انتظار موت الملك وتطلع الرأى العام لمساعدة انجلترا ٠ كما أقرت الخارجية خطة لاستخدام القوات العسكرية كاستعراض مسلح فى حال موت الملك ٠

واصر « بيترسون » القائم بعمل المندوب على التدخل وطلب تعيين وزارة جديدة من الملك ، وعارض رأى خارجيته فى عدم التدخل الآن فقال بأن وقوف الانجليز حيث هم الآن أخطر بكثير من التدخل وطلب « بيترسون » الى خارجيته أن تصفى الموقف قبل وقوع الحدث وأن تضغط على الملك ٠ (٩٤)

وازاء صمت الخارجية عن الحاح « بيترسون » بالتدخل كتب تقريرا يعتبر من أخطر التقارير التى كتبها مسئول بريطانى فى مصر ٠ اذ أدان السياسة الانجليزية فى مصر وتخبطها ، اذ أن الخارجية كانت قد نبذت مؤخرا أى تفكير فى سياسة تسوية مع مصر عن طريق المعاهدة ٠ فكتب « بيترسون » : يكشف عن زيف السياسة البريطانية ونفاقها فقال : ان سياسة تصريح ٢٨ فبراير قد أصبحت سياسة عقيمة وخاصة مع نبذ المعاهدة فمن العسير أن نقول لنحو ٩٠٪ من المصريين الآن ممن يعارضون النظام القائم فى مصر بأن عليكم ألا تتوقعوا تدخلنا ، حتى اذا حاولوا هم حل مشاكلهم بالنزول الى الشارع ضربناهم بالرصاص ٠ وختم « بيترسون » تقريره بقوله ان من العدل أن نعدل ميزانا نحن المسئولون عن اضطرابه لصالح الملك (٩٥)

---

(٩٢) F.O. 407/217, No. 6, 8, 10 and 11.

(٩٣) F.O. 407/217 No. 10 and 11.

(٩٤) F.O. 407/217 No. 38. 24, 35, 37, and 44.

(٩٥) F.O. 407/217, No. 81 Peterson to Simon Oct 27, 1934. No. 913 Secret.

وبدأ بالفعل التدخل الانجليزى لقمع تجاوزات الملك ، فأخذ « بيترسون» باستعراض قوة الاحتلال فى مواجهة السراى فزار مبنى البوليس والمطافىء بالقاهرة واستعرض القوات « محوطا بمظاهر التكريم والتفخيم » ثم ألح الى السراى بوجوب تعيين رئيس للديوان وكان المنصب شاغرا منذ استقالة « نسيم » فاستجاب الملك وعين « أحمد زيور » رئيسا للديوان · (٩٦) وكان طلب الانجليز أن يعين رئيس للديوان أنهم يريدون من ينقل خطوط السياسة البريطانية الى الملك ، وطلب « بيترسون » طرد « الابراشى » من السراى · غير أن رئيس الديوان الجديد نقل رجاء الملك بترك « الابراشى » وأعلن تراجعه واستعداده للتعاون ، فلم يوافق بيترسون الا على أساس تعيين رئيس جديد للوزراء يضمن عدم تدخلات « الابراشى » وصمم « بيترسون » على تغيير الوزارة فورا · (٩٧)

والواقع أن الوضع الدولى قد أضاف بعدا جديدا الى مناقضات الوضع الداخلى ففى أوروبا بدأ الخطر الألمانى يواجه انجلترا وفرنسا كما بدأ الخطر الايطالى أيضا فى شكل مطالب فى المستعمرات (٩٨) · ومع تزايد الخطر الايطالى بالذات الذى كان يحسب له الانجليز كل حساب منذ عام ١٩٢٥(٩٩) ولما كان للملك فؤاد ثروة كبيرة بالبنوك الايطالية (١٠٠) وكان النفوذ الايطالى قويا بالقصر ، فقد طلب الانجليز طرد « فيروتشى » كبير المهندسين الايطالى من القصر باعتباره يعمل لحساب دولته (١٠١) وأيد « سيمون » سياسة المندوب السامى بالنيابة وطلبه عزل « عبد الفتاح يحيى » وطرد « الابراشى » غير أن « بيترسون » اكتفى بطرد « يحيى » وضمان رئيس الوزراء الجديد و « زيور » معا لوقف تدخلات « الابراشى » ، على أن يحاط المندوب السامى علما قبل تعيين رئيس الوزراء الجديد وعرض الملك على الانجليز الخيار بين « على ماهر » و « نسيم » (١٠٢) ويبدو أن الاختيار وقع على « نسيم » فاستقال « يحيى » فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ وكلف « توفيق نسيم » بتشكيل الوزارة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ (١٠٣) ·

والواقع أن « بيترسون » كان قد طلب من « عبد الفتاح يحيى » تعيين

---

(٩٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٨٩ ·

(٩٧) F.O. 407/217 No. 49.

(٩٨) روتومن ، بيير : تاريخ القرن العشرين ص ٣٢٤ ، ٣٢٨ ·

(٩٩) نفس المرجع : ص ٣٤٩ ·

(١٠٠) كمال عبد الرؤوف : الدبابات حول القصر كتاب اليوم فبراير ١٩٧٤ ص ٢٤ ·

(١٠١) الرافعى : المصدر السابق ص ١٨٩ ·

(١٠٢) F.O. 407/217 No. 51 and 54.

(١٠٣) فؤاد كرم : المصدر السابق ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ·

قائمقام للملك أثناء مرضه ، وطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية وأسماء الأوصياء (١٠٤) فكان تعيين الرئيس الجديد مقصودا منه التخلص من نظام الابراشى يحيى ، حسب تعبير وزير الخارجية البريطانية . ومعالجة السياسة البريطانية معالجة جديدة على ضوء الموقف الدولى • فالحكومة الجديدة فى مصر يجب أن تعمل فى تعاون وثيق ودى مع بريطانيا وتناقش معها المسائل المصرية وفى مقدمتها مساعدتها فى قضية الدين العام والمحاكم المختلطة • أما مسألة العلاقات المصرية ـ الانجليزية ، فقد أكدت الخارجية البريطانية على ضرورة معالجتها على أساس واقعى . وفى اطار بقاء قناة السويس كمصلحة حيوية للامبراطورية • وتبعا لذلك فالمطلوب الوقوف على الأحداث السياسية فى مصر وخاصة فى ضوء الأحوال المضطربة فى العالم ، والتى يضاعفها مصالح بعض دول البحر المتوسط ، ومطلوب كذلك توجه السياسيين المصريين الى القنوات العملية للتعاون مع بريطانيا حتى تتمكن من مساعدة مصر • (١٠٥)

نظام صدقى ينهار :

كان الخطر الدولى الذى أشارت اليه الخارجية البريطانية متمثلا آنذاك فى مطامع ايطاليا فى الحبشة ، تلك الأطماع التى يمكن أن تهدد بريطانيا فى بحيرة تانا وبالتالى تهدد مصالحها فى السودان ومصر فتحتل ايطاليا موقعا استراتيجيا على شاطىء البحر الأحمر يمكن أن يضايق المواصلات الامبراطورية البريطانية • (١٠٦) فاذا أضفنا الى ذلك النفوذ الايطالى فى القصر فهذان يصبحان تطورين مترابطين ، هما وراء التناقضات الداخلية والخارجية • وقد أدى هذا الوضع الى فتح ثغرة أكبر للقوى الوطنية فى الداخل لضرب نظام صدقى نهائيا •

وجاء عزل « يحيى » كآخر سهم فى نظام صدقى مؤذنا بانهيار النظام كله وكان تغيير « يحيى » بنسيم « نقطة تحول فى السياسة المصرية » حسب رأى « توينبى » وعكس تضاؤل نفوذ القصر » ومهد الطريق « لعودة القوى الوطنية الى الحكم » (١٠٧) • وبدأ « نسيم » بداية موفقة فاستصدر أمرا ملكيا بالغاء دستور ١٩٣٠ وحل برلمان اسماعيل صدقى (١٠٨) •

---

(١٠٤) الرافعى : المصدر السابق ص ١٨٩ •

(١٠٥) F.O. 407/217, No. 57.

(١٠٦) رونوفن ، بيير . المرجع السابق ص ٣٥١ •

(١٠٧) كمال عبد الرؤوف : المصدر السابق ص ٢١ •

(١٠٨) استقالة توفيق نسيم ١٩٣٦ : مركز تاريخ مصر ـ الأصل الخطى •

ولما كان الاحتلال ما زال راغبا عن اعادة دستور ١٩٢٣ وعودة الوفد الى الحكم (١٠٩) . فان الوفد لجأ الى تنظيم صفوفه وتعبئة قواه الجماهيرية تمهيدا لخوض المعركة الأخيرة ضد الاحتلال لتحقيق الانتصار الدستورى على طريق التحرر . ودعا الوفد الى مؤتمر عام فى ٩ يناير ١٩٣٥ . وبذل « بيترسون » جهده مع « نسيم » فى تقييد عدد الحضور الى المؤتمر كما طلبت الخارجية تحذير الملك من خطر المؤتمر الوفدى (١١٠) وعاد « لامبسون » حاملا رأى وزير الخارجية بتقوية نسيم واستمرار استبعاد الوفد (١١١) . ويبدو حتى ذلك الوقت أن الانجليز رأوا فى وزارة « نسيم » ما يمكن أن يهدىء من الوضع الداخلى ، وفى نفس الوقت كانوا ما يزالون يستبعدون مسألة المعاهدة . وأما من ناحية السراى فكان ثمة ما يجب تصفيته من هذا تقليم أظافر الملك وخلع الابراشى وحل مشكلة الوصاية والملك القادم اذ رأى الانجليز أن يبعثوا بالأمير فاروق الى انجلترا ليتربى فيها (١١٢) .

وكان « توفيق نسيم » واقعا بين ضغط السراى ونفوذ الوفد وغضب المعتدلين وأيد الوفد نسيما بمعنى أنه لم يعارضه ، ورفض الاحتلال مطلب عودة دستور ١٩٢٣ ولما ألح « النحاس » على « نسيم » بتقديم اجابة عن طلب الوفد باعادة الدستور ذهب « نسيم » الى المندوب السامى الذى قال لنسيم بأن يذكر للوفد أن وزارته ادارية مهمتها اصلاح الادارة كما أن الملك مريض (١١٣) .

كان الاحتلال يريد كسب الوقت وتقوية نسيم وعدم الصدام مع الوفد وكان « نسيم » يعتمد فى بقائه على الوفد وعلاقاته الطيبة مع رجاله . وفى الحقيقة أن « نسيم » قام بتعيين الكثير من العمد الوفديين فى الريف بدل العمد الذين قام « صدقى » بتعيينهم لأسباب سياسية . وهذه الخطوة جعلت الناس يظنون بعودة الوفد القريبة . وفى رأى دار المندوب أن « نسيم » كان يدرك أن الوقت فى صالح الوفد أو السراى فكان لا يريد الاساءة الى القصر أو صاحب الأغلبية الشعبية ، حتى يمكن أن يكون الوصى المناسب أكثر من غيره (١١٤) . اذا ما مات الملك . وفى الوقت نفسه كان « نسيم » الرجل المناسب للانجليز فانه لا بديل له ، ولابد بالتالى من دعمه ، ولأن نسيما صادف الضغط والعقبات يضعها الملك ، ولأن الانجليز وجدوا أن الملك ما يزال يعاند فى تصفية

---

(١٠٩) F.O. 407/217 No. 62, 66, and 67.

(١١٠) F.O. 407/217, No. 69 and 70.

(١١١) F.O. 407/218 Part CXVII No. 7 Lampson to Simon Jan. 17, 1935.

(١١٢) F.O. 407/218, No. 7 and 35.

(١١٣) F.O. 407/218, No. 13, 15 and 17.

(١١٤) F.O. 407/218, No. 18 and 36.

« الابراشى » الذى استمر فى العمل كأداة للملك للضغط والتدخل فى الادارة . ولأن الانجليز واجهوا عنادا أيضا من الملك فى الموافقة على فكرة مرب انجليزى للأمير فاروق (١١٥) ٠ فقد قررت الخارجية البريطانية التدخل لصالح « نسيم » ودعمه ، بتصفية « الابراشى » الذى وقف عائقا أمام « نسيم » طيلة أربعة شهور حتى أصبح تحت ضغط الوفد من ناحية ونفوذ الملك وتدخله من ناحية أخرى ٠

كان « نسيم » رغم ضعفه ، متعاونا ، كما نظر الاحتلال اليه وبالتالى فان تركه تحت ضغط السراى وعراقيلها يؤدى به الى الاستقالة ، بما يهدد بتشكيل حكومة وفدية ومواجهة الانجليز لمتاعب مبكرة ٠ واتفق فى دوائر الخارجية مع المندوب السامى على زيادة الضغط على الملك حتى يذعن أو تعلن الوصاية عليه مع اذلاله (١١٦) ٠

وقام نسيم بناء على توجيه المندوب السامى بتقديم كتاب الى الملك يشرح فيه العراقيل التى تواجهه وختمه بطلب ابعاد « الابراشى » لكن الملك استجاب لكل طلبات « نسيم » عدا ابعاد « الابراشى » ٠ فقام المندوب السامى على أثر ذلك بمقابلة الملك ، (الذى فهم سر المقابلة) فأعلن للمندوب فور بدء المقابلة بأنه يوافق على سفر الأمير فاروق الى لندن ، وأظهر المندوب السامى اغتباطه بهذا ، لكنه كشف أيضا لفؤاد عن طلب بريطانيا بابعاد « الابراشى » وتعيينه خارج البلاد فى أسرع وقت ممكن ، واقترح « لامبسون » أن ينتظر الى الغد ولكن الملك أعطاه الاجابة بالاذعان (١١٧) ٠

الملك يناور على دستور ١٩٢٣ :

ورد الملك فورا على محاولة اذلاله ، فأحرج الاحتلال غاية الحرج ٠ فقد كان « نسيم » قد وجه كتابا الى الملك فى ١٧ أبريل ١٩٣٥ يتضمن اقتراحا من وزارته بعودة الدستور باحدى وسيلتين :

١ ــ اعادة دستور ١٩٢٣ على أن يجرى تعديله اذا ما كانت هناك ضرورة بالطريقة التى نص عليها فى الدستور نفسه ٠

٢ ــ تكوين جمعية تاسيسية وطنية تمثل البلاد لاقرار دستور جديد (١١٨) ٠ ووافق الملك على ما طلبه « نسيم » وأصدر الأمر الملكى المؤرخ ٢٠ أبريل

(١١٥) F.O. 407/218 No. 15, 17, 18 and 35.

(١١٦) F.O. 407/218, No. ?8 Note by the Secretary of State for F.O. April 4, 1935.

(١١٧) F.O. 407/218, No. 48.

(١١٨) الرافعى : المصدر السابق ص ١٩٧ ١٩٨ واستقالة نسيم ١٩٣٦ : المصدر السابق ٠

١٩٣٥ بايتاره « دستور ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمه طبقا لأحكامه بما تدعو اليه مقتضيات الأحوال » (١١٩) ٠

واستشاط المندوب السامي غضبا وأبرق الى حكومته بما حدث ثم أبرق مرة أخرى يطلب عزل الملك واعلان الأوصياء حالا ، فقد كشفت مناورة الملك الأخيرة ـ حسب رأى المندوب ـ أنه رغم بغضه للوفد يريد ان يسبب المتاعب للاحتلال ثم يعيد سيطرته من جديد ٠ وحذر المندوب السامي من ترك الملك فانه اذا مات سنواجه الوفد يسعى مؤيدا من البرلمان لتعيين أوصياء وفديين وربما عن قصد في التمهيد للجمهورية وقال المندوب السامي : ان متطلبات السياسة البريطانية تقتضى في مصر وجود سيد أوتوقراطي ، وحكومة متعاونة ، ولكن الملك يحول بحقده ومرضه دون ذلك ٠ وان اعلان أوصياء على الملك فورا يضمن للاحتلال مع وجود وزارة « نسيم » بشكل مؤكد تقريبا ، ويضمن تعيين أوصياء معقولين يمكنوا الاحتلال من التعاون معهم سنوات في مواجهة التطرف القومي ٠ ثم رشح المندوب السامي ـ في حالة أن يعين « نسيم » ضمن الأوصياء ـ « محمد محمود » لرئاسة الوزارة ، واستبعد « على ماهر » الذى لا يمكن ضمان السلامة معه على طول الخط (١٢٠) ٠

واقترح المندوب السامي بصدد مسألة تعيين الأوصياء الجدد ، اذا ما كان المظروف الملكي الذى يحتوى أسماء الأوصياء لا يوافق هوى البريطانيين ، واذا كان « نسيم » يرفض تغييرهم الا بشرط حكومة محايدة وعودة دستور ١٩٢٣ ، اقترح المندوب السامي الموافقة على رأى « نسيم » فهذا أفضل من عودة نظام وفدى خالص (١٢١) ٠

ولكن الحكومة البريطانية رفضت باصرار عودة دستور ١٩٢٣ وقالت ان موضوع الوصاية موضوع خطير ٠ ويحتاج الى اختيارات بديلة ، غير أنه اذا كان اعلان الوصاية يمنع اعادة دستور ١٩٢٣ والوفد فان الخارجية تعد بدراسة المسألة مع حاجتها الى بيان بكيفية العمل بالضبط وتقديرات المندوب السامي لردود الفعل في مصر (١٢٢) ٠ وحملت الخارجية البريطانية نسيما مسئولية التكتيك الخاطىء بوضع الخيارات أمام الملك دون اطلاع المندوب السامي ٠ وطلبت الخارجية من المندوب السامي كذلك ان يتعاون نسيم في اصلاح ما أفسده (١٢٣) ٠

---

(١١٩) استقالة نسيم ١٩٣٦ : المصدر السابق ٠

(١٢٠) F.O. 407/218, No. 59 and 57.

(١٢١) Ibid.

(١٢٢) F.O. 407/218, No. 59.

(١٢٣) Ibid.

ووعد نسيم الا يوقع مرسوما ضد رغبات البريطانيين ، ولكنه هدد بالاستقالة اذ أنه لا يريد ان يقف أمام الوفد وأمام السراى معا · وضغط « لمبسون » بشدة على « نسيم » للعدول عن الاستقالة · وتداول المندوب السامى فى مسألة تعيين الأوصياء لكنه فوجىء بعدم وجود بديل يحل محل « نسيم » ، فرأى « لامبسون » مع هذا التعقيد فى الموقف وعقمه أن يناشد « نسيما » فى البقاء مع اغفال المسألة الدستورية ووضعها على الرف ودراسة الموقف للوصول الى أشجع الطرق والوسائل لاقامة الوصاية (١٢٤) · وأن تظل المسألة الدستورية على الرف حتى نهاية عام ١٩٣٥ على أن يجيب « نسيم » اذا ما تشدد عليه « النحاس » بأن اللحظة لم تحن بعد لتسوية المسألة الدستورية · ورأى المندوب السامى كذلك أنه يجب الاحتفاظ بنسيم الى آخر وقت على أن يوضح له أنه فى اللحظة التى يضعف فيها تجاه مسألة اعادة دستور ١٩٢٣ فسيقتضى الأمر أن يعهد الاحتلال الى « محمد محمود » بتشكيل الحكومة الائتلافية التى كانت مسعى الاحتلال دائما أو تصفية الملك فى نفس الوقت (١٢٥) ·

لكن نسيما عاد فأعلن أنه لا يستطيع تأجيل مسألة الدستور فان « النحاس » يضغط عليه بشدة · وأكد « نسيم » بصراحة أنه سيستقيل اذا ما عارضه الوفد (١٢٦) ·

ورغبة من الاحتلال فى حل الموقف المعقد ، أراد المساومة مع الملك الذى عرض « على ماهر » ليحل محل « زيور » فى رئاسة الديوان ، مؤكدا فى نفس الوقت عداءه للوفد وأنه حين أمر باعادة الدستور انما كان يساير الضغط الشعبى · لكن دار المندوب وقفت سلبيا تجاه اقتراح تعيين « على ماهر » ، وحين عاد « نسيم » الى التهديد وظهر تعاونه مع الوفد ، أرادت دار المندوب اللعب على ورقة « على ماهر » فلعل الأخير يكون مفيدا فى المستقبل لمواجهة الوفد وعودة دستور ١٩٢٣ · واستقال « زيور » بالفعل وجاء « على ماهر » رئيسا للديوان (١٢٧) ·

ازمة « نسيم » مع الانجليز :

نجح الملك الى حد ما فى فك بعض الحصار حوله بتعيين « على ماهر » وبدأ أعداء الملك يتخبطون فى بعضهم · فقد اضطر المندوب السامى ألا يقيد القصر فيكون عقيما لا يقاتل ، أو ينحرف الى الوفد · وفى نفس الوقت رأى

---

(١٢٤) F.O. 407/218, No. 62.

(١٢٥) Ibid.

(١٢٦) F.O. 407/218, No. 75.

(١٢٧) F.O. 407/218, No. 76, 78 and 79.

المندوب السامي أن يفتح عينه جيدا على السراى ويفيد من أى نفوذ تمارسه فى سبيل وقف الوفد ، وتتعاون معه كذلك فى حالة اضطراره لاقصاء « نسيم »· فقد أصبح المندوب السامي موقنا بأن « نسيم » لن يقاتل ضد الوفد ، بل انه ينصح الانجليز بالتعاون مع الوفد والا ستكون العواقب وخيمة ، كما رفض « نسيم » أيضا ان يشكل حكومة ائتلافية لا يؤيدها الوفد (١٢٨) ·

وأصر « نسيم » على الاستقالة قائلا : بالتزامه بدستور ١٩٢٣ · لكن الانجليز صمموا على منع الوفد ، وبدأوا يبحثون عن بديل لنسيم ، فوجدوا ضالتهم فى شخص « على ماهر » ، الذى رأوا فى تخطيطه ما يتفق مع تخطيطهم الى حد بعيد فهو موافق على وضع دستور وفق المشورة الأجنبية (!) وافق أيضا على تأجيل مسألة المعاهدة الى خمس سنوات (١٢٩) · على أن الأمر الغريب فى أزمة « نسيم » مع الانجليز حول اعادة دستور ١٩٢٣ ، هو أن ما رواه « نسيم » عنها يختلف تماما عما ذهبت اليه الوثائق البريطانية ، فقد قالت الأخيرة بأنها كانت تجهل ما قدمه « نسيم » بخصوص اعادة دستور ١٩٢٣ قبل تقديمه ، أما رواية « نسيم » من خلال استقالته الأصلية فى ١٩٣٦ — والتى عثرنا عليها — فتقول ان « نسيم » قدم طلباته الى الملك فى ١٧ ابريل ١٩٣٥ بشأن العقبات التى يصادفها مقترنة بطلب اعادة الدستور (١٣٠) وتذكر الوثائق البريطانية كذلك بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٣٥ أن « نسيم » قد قام — بتنسيق سابق مع المندوب السامي — بتقديم كتاب الى الملك يذكر فيه الخدمات التى قدمها وشكاواه من العقبات التى يصادفها وختم الكتاب بطلب ابعاد « الابراشى » وأن الملك قد قبل جميع هذه الطلبات عدا ابعاد « الابراشى »· ثم تقول نفس الوثيقة ان المندوب السامي قابل الملك بعدها بترتيب سابق مع «نسيم» وطلب منه ابعاد «الابراشى» وقرأ عليه مذكرة الخارجية فى هذا الشأن فقال الملك انه لا يستحق هذا — والمفهوم أن المذكرة هددت بالوصاية على الملك — وبعد تردد بسيط قبل الأمر (١٣١) وهذا يؤكد علم المندوب السامي بما قدمه « نسيم » مكتوبا الى الملك · غير أن « نسيم » يقول انه صادف تدخلا صريحا بعد ذلك من المندوب السامي « رغم أن الجهة البريطانية العليا » كانت على بينة مما طلبنا وعلم به أصلا وترجمة فلم يعترضنا عارض وتركنا نمضى فى سبيلنا الا أنه لما « أردنا التنفيذ — أى تنفيذ الأمر الملكى باعادة دستور ١٩٢٣ — أبلغنا سعادة المندوب السامي ان الحكومة البريطانية مع موافقتها موافقة تامة على

---

(١٢٨) F.O. 407/218 No. 86, 87, 91, 92, 93 and 98.

(١٢٩) F.O. 407/218 No. 82 83, and 85.

(١٣٠) كتاب استقالة نسيم ١٩٣٦ : المصدر السابق ·

(١٣١) F.O. 407/218 No. 38 and 48.

وكان من بين هذه الطلبات التى قدمها « نسيم » اعادة « أحمد لطفى السيد » الى الجامعة وتعيين « المراغى » شيخا للازهر انظر : F.O. 407/218 No. 18.

الرغبة في عودة الحياة الدستورية ترى ان البلاد قد تستفيد من تأجيل هـذه المسألة ـ أى اعادة الدستور ـ في الوقت الحاضر وانه متى سنحت الفرصة فان مصلحة البلاد تقضى أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب يتناول جميع وجوه المسألة » (١٣٢) . وتذرع « الانجليز لتأجيل المسألة الدستورية . بحجة تصفية الجو الداخلي وشفاء الملك » ولأسباب أخرى تتعلق بالسياسة الدولية » (١٣٣) .

وكان صحيحا ما تذرعت به بريطانيا عن الخطر الدولى فان ايطاليا أثارت مشكلة الحبشة جديا وطلبت الى بريطانيا التفاوض للحصول على موافقتها بالنسبة لأطماعها هناك (١٣٤) الا أن الأمر لم يكن جديدا حتى تغير بريطانيا ما اتفقت عليه مع نسيم . والأرجح كما نعتقد أن نسيما قدم كتابه الى الملك متضمنا أيضا اعادة الدستور بعلم المندوب السامى ، الذى ربما توقع من الملك أن يرفع هذا الطلب بالذات فيضع عليه الوصاية كما كان يريد ـ المندوب ـ ومتقربا الى الرأى العام في نفس الوقت ، ولكن تكتيك الملك أطاح بصواب المندوب فقد قبل اعادة دستور ١٩٢٣ ووضع الاحتلال في مأزق أمام القوى الوطنية والوفد وانتقم كذلك من الاحتلال الذى أراد اذلاله .

وعلى أية حال فقد كشفت الأزمة بين « نسيم » والاحتلال حول هذا الموضوع كشفت عن العداء المستتر للاحتلال من مسألة الديمقراطية سواء بالنسبة لعودة دستور ١٩٢٣ ، أو قانون الانتخاب المباشر اللذين رآهما لابد وأن يؤديا الى عودة الوفد مالم تجر الانتخابات على نحو مافعل «صدقى» (١٣٥) .

وكما أدان « نسيم » الاحتلال ـ فيما عثرنا عليه من أصل استقالته ـ فقد أكدت الوثائق البريطانية كذلك بادانته لها اذ وجه كتابا الى الانجليز يعرض فيه الأحداث فأظهرهم بمظهر المعارضين للحياة الدستورية . وان ذكرت الوثائق البريطانية بعد ذلك بأن نسيما اعترف بأن هذا الكتاب من املاء الوفد. الأمر الذى جعل المندوب السامى لا يكاد يشك في مساومة نسيم مع الوفد ، ويتفق المندوب مع مستشاريه تبعا لذلك بوجوب أن يذهب «نسيم» (١٣٦) .

وكانت المقابلة الأخيرة لنسيم مع المندوب السامى ـ الذى يئس بعدها من نسيم قد تمت بعد أن اقترح « لامبسون » أن يذهب « نسيم » الى الوفد

---

(١٣٢) استقالة نسيم ١٩٣٦ . المصدر السابق .

(١٣٣) نفس المصدر .

(١٣٤) رونوفن ، بير ، المرجع السابق ص ٣٥٠ ، كمال عبد الرؤوف : المصدر السابق ص ٢٢ .

(١٣٥) F.O. 407/218. No. 13 Lampson to Simon.

(١٣٦) F.O. 407/218, No. 102 and 103.

بصيغة مؤداها أن ليس هناك شخص يعارض عودة أداة الحياة البرلمانية فى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ــ وهي صيغة ماكرة من المنـدوب السامي ولا تعني اطلاقا عودة دستور ١٩٢٣ ــ وقابل « نسيم » الاقتراح بدهاء أشد اذ قال للمندوب السامي : انه ما لم يوافق الوفد على هذه الصيغة فانه سيقدم استقالته (١٣٧) ٠

وقام « نسيم » بعد ذلك فأبلغ « مصطفى النحاس » برغبته فى الاجتماع به مع بعض أعضاء الوفد وأن يكون معــه ــ أي نسيم ــ كذلك بعض أعضـاء وزارته ٠ ووافق « النحاس » بعد بضعة أيام وتم الاجتماع الذى مثل الوفد فيه كل من : « مصطفى النحاس » و « مكرم عبيد » ، « محمود فهمي النقراشي» والدكتور « أحمد ماهر » ٠

وكان ذلك فى أول يونيو ١٩٣٥ ٠ كمـا مثل الوزارة : « توفيق نسيم » ووزراء المالية والحقانية والمعارف والأوقاف (١٣٨) وأطلع « نسيم » فى هذا الاجتماع ، أعضاء الوفد ورئيسه على تفاصيل الحالة وتطوراتها ونص مذكرته الى الملك فى ١٧ أبريل ١٩٣٥ ، ثم ختم « نسيم » حديثه باطلاع الوفد على اقتراحات المندوب السامى الأخيرة (١٣٩) وكان وقع المسألة شديدا على أعضاء الوفد ــ كما يذكر نسيم ــ وعلق « النحاس » على المسألة بأنها « ليست فقط بمنزلة اعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ بل هي ترسم فوق ذلك برنامجا معينا لوضع دستور جديد » (١٤٠) ٠

وعرض « نسيم » على « النحاس » وأعضاء الوفد أن يقدم استقالته الا أن الوفد قرر « أن الاستقالة ليست ضرورية ، ولا موجب لها ، وأن الوزارة يجب أن تستمر فى الحكم » كما تقرر أيضا ان يوجه « نسيم » الى المندوب الســامي خطـابا « بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها من شئون مصر الداخليـة البحتة » (١٤١) ٠

وذهب « نسيم » بالفعل فوجه كتابه الى المندوب السامي ، الأمر الذى أغضبه ، كما أغضب خارجيته ، فذهبا يحاولان عمل التــوازن مع الملك فى مواجهة الوفد ٠ وذهب المندوب السامي الى الملك ، فاستقبله الأخير بقوله انه

---

(١٣٧) F.O. 407/218, No 94:

(١٣٨) استقالة نسيم ١٩٣٦ ، المصدر السابق ٠ وكان هؤلاء الوزراء هم احمد عبد الوهاب باشا وأمين أنيس باشا وأحمد نجيب الهلالي بك وعبد العزيز محمد بك فؤاد كرم : المصدر السابق ص ٣٣٨ ٠

(١٣٩) استقالة نسيم ، نفس المصدر ٠

(١٤٠) استقالة نسيم ٠ المصدر السابق ٠

(١٤١) نفس المصدر ٠

متشوق لارسال « فاروق » الى انجلترا (!) فأخبره « لامبسون » بدوره انه موافق على تعيين « على ماهر » كرئيس للديوان واحتياطيا لنسيم اذا ما استقال• فاغتبط « فؤاد » جد الاغتباط وشن حملة على « نسيم » الذى يعمل مع الوفد ويعين الوفديين فى الوظائف • وكتب الملك بعدها الى وزير خارجيته فى ٢٢ يونيو ١٩٣٥ يقول : « وانطباعى الآن ان الملك على استعداد لأن يلعب معنا كما نريد » (١٤٢) ثم استقبل المندوب السامى « على ماهر » فى صباح ٢٩ يونيو وقبل الأخير أن يكون رئيسا للديوان بشروط الانجليز كما قبل منصب رئيس الوزراء مستقبلا اذا استقال « نسيم » ، وأعلن « على ماهر » أنه سيدعو جميع الاحزاب للاشتراك فى وزارته المقبلة ، فاذا رفضوا كما هو مؤكد أول الأمر فسيبقى الباب مفتوحا ،وسيحاول أن يجعل الملك يتصل بهم أيضا • وأما المندوب السامى فقد لمس فى هذه المقابلة موضوع المعاهدة وقال لعلى ماهر بوجوب وضعها على الرف فوافق الأخير دون أى ميل للضغط • وأكد المندوب السامى ريبته فى القصر رغم عروض تعاونه مع الانجليز . فطمأن على ماهر المندوب السامى بانه سيبذل كل قصارى جهده فى هذا الشأن (١٤٣) •

تفاقم الخطر الدولى :

بدأ الخطر الدولى فى التفاقم وظهرت مؤشراته فى الداخل على شكل نشاط فاشستى ، فتشير الوثائق المصرية الى نشاط « جمعية مصر الفتاة » الممولة من الشخصيات الرجعية فى البلاد مثل « اسماعيل صدقى » و « محمد محمود » و « علوبة » و « محمد زكى على » وغيرهم (١٤٤) كما تشير الوثائق المصرية أيضا الى تزايد نشاط هذه الجماعة ــ مصر الفتاة ــ ضد الوفد ولصالح الدعاية الايطالية فى البلاد وأن « على ماهر » رئيس الديوان كان يمولها أيضا • (١٤٥) أما الوثائق البريطانية فتؤكد دعم هذه الجماعة من الدوائر العليا أيضا (١٤٦) ــ أى الملك •

وبدأت فى سبتمبر ١٩٣٥ تحركات فاشية فى شكل مظاهرات فى بور سعيد فطلبت دار المندوب من « نسيم » توفير الاعتمادات المالية للمخابرات

---

(١٤٢) F.O. 407/218 No. 79 Lampson to Hoar .

(١٤٣) F.O. 407/218 Part CXVIII No. 2 Lampson to Hoar Jun. 29, 1935.

(١٤٤) ملف قضيه محاولة اغتيال مصطفى النحاس ١٩٣٧ : دار القضاء العالى ــ المتحف القضائى ــ تقرير سياسى سرى مؤرخ ١٠/١١/١٩٣٤ •

(١٤٥) نفس المصدر : تقارير مختلفة بين ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ •

(١٤٦) F.O. 407/218 Part CXVII No. 70.

للقضاء على هذه المظاهرات كما أخذت وعدا من السلطات القنصلية الايطالية بعدم تكرار هذه المظاهرات الفاشية (١٤٧) ومن الناحية الدولية، فقد بدأ الخطر تفاقمه بتحرك الجيوش الايطالية في ٣ أكتوبر ١٩٣٥ كما تحرك الطيران، بينما كانت حشود القمصان السوداء التي « برح بها الانتظار والسأم » تتحرك كذلك من قاعدتها في « اسمرة » في حماية الطيران والمدفعية لعبور نهر « مأرب » متجهين من مستعمرة « ارتريا » الايطالية الى الحبشة، وتلى ذلك تعزيز القوات الايطالية على الحدود المصرية الليبية، ورسا في طبرق أسطول بحرى قوى وغواصات وطائرات مائية، وتعزز الطيران الايطالى والدبابات والمصفحات على حدود ليبيا مع مصر ٠(١٤٨) وكانت هذه التحركات هي شغل الدوتشى الايطالى منذ ١٩٣٥ الذى أراد المطالبة « بتونس ونس وسافوى » « وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة ايطالية » (١٤٩) ٠

وقد أثارت تطورات الموقف الدولى هذه، القلق في دوائر الاستعمار البريطاني في القاهرة منذ أغسطس ١٩٣٥ (١٥٠) ٠

ونتيجة لها عدل الانجليز عن تغيير « نسيم » فقد أصبح الرجل طبقا « للمقتضيات العسكرية » أفضل من وجهة نظر دار المندوب التي بررت ذلك بسببين، أولهما أن نسيما مؤيد من الوفد فلا خوف على الانجليز من المعارضة الشعبية ٠ وثانيهما أن الانجليز رأوا في « نسيم » ما يوافقهم على طول الخط في مخططات الطوارئ الحربية فقد ذهب معهم الى حد الموافقة على وجود انجليز في الجوازات والبوليس والنيابة الأهلية وأكد المندوب السامي لذلك أهمية استمرار « نسيم » فقال : ان الموقف الدولى الحاضر يقتضى وجود هذه الوزارة و « نسيم » يعمل تحت ارشادنا وأشك أن نجد رئيسا آخر له مثل هذه العقلية المريحة بشأن دورنا في مصر (١٥١) ٠

ولا شك أن الوفد في موقفه بوجوب استمرار وزارة « نسيم » في الحكم، والذى قال بأمل الوفد في تغير الحالة (١٥٢) لا شك أن الوفد كان يقرأ السياسة الدولية جيدا، ويدرك الخطر الفاشى داخليا وخارجيا ٠ فان الملك كما تقول الوثائق البريطانية له أفضليات ايطالية (١٥٣) ٠

وعلى هذا الأساس بوجود الخطر الدولى وامتداده الداخلى أرسل «كيلى» نائب المندوب السامي يؤكد أهمية استمرار « نسيم » المؤيد من الوفد فان

---

(١٤٧) F.O. 407/218 Part CXVIII No. 14 Kelly to Hoa[illegible], Sep. 9, 1935

(١٤٨) مصطفى النحاس جبر ٠ الطلبة المصريون في الحركة الوطنية ــ بحث غير منشور ٠

(١٤٩) تومسن ، دافيد : المرجع السابق ص ١٥٦ ٠

(١٥٠) F.O. 407/218 No. 12 and 14.

(١٥١) F.O. 407/218 No. 16 Kelly to Hoar Sep. 12, 1935.

(١٥٢) استقالة نسيم ١٩٣٦ : المصدر السابق ٠

(١٥٣) F.O. 407/218 No. 16 Op. Cit.

عزله سيعرض الانجلير للمتاعب في ظروف التوتر الدولى آنذاك • وان على ماهر غير مؤيد من الشعب ، وقد يؤدى وجوده كذلك الى حكومة قصر بتوجيه « دساس » منله أما « محمد محمود » ــ كما أوضح كيلى ــ ففرضه على مصر يعتبر خطرا (١٥٤) ذلك أن « محمد محمود » يعنى المعارضة الصريحة للوفد • وهذا خطر على المصالح البريطانية فى الظروف العالمية الراهنة (١٥٥) •

وفى مواجهــة الخطر الدولى على مصر ، تحرك الوفد المصرى من جهته كممثل للقوى الوطنية والشعبية فى اطار وعيه التاريخى بالمسأله المصرية فهــو يدرك الخطر الدولى من ناحيتين : ناحية داخليه أنه قد يؤدى بالانجليز فى غيبة المعاهدة وغيبة القوى الوطنية عن الحكم الى أن يفرضوا نظاما أشبه بالحماية فى ظل الظروف الدولية وخطرها على مواصلات الاحتــلال العــالمية ، بل والخطر الماثل على حدود مصر ــ ليبيا •

أما من الناحية الخارجية فان الوفد بطبيعة تكوينه الديمقراطى البرجوازى معاد للفاشية عالميا ومدرك لخطرها على الحركة الوطنية داخليا •

وتحرك الوفد بالفعل منذ ظهور طلائع الخطر • فخطب « النحاس » فى الاسكندرية مشيرا الى خطر الموقف الدولى على مصر ، وطلب الاستقلال للبلاد وعودة الدستور كأمر تمهيدى ضرورى للتحالف والصداقة مع بريطانيا • وذهب « نسيم » فقابل « لامبسون » وترك له مشروع مذكرة أطلع عليها « مكرم عبيد » وتشــير هذه المذكرة الى رغبــة المصريين فى اتفاق يسهل العمل المشترك وفى المعاهدة ، والغــاء الامتيازات • كما ذكر « نسيم » للمندوب السامى أنه سيقابل « مكرم عبيد » لمتابعة النقاش معه ومع « النحاس » وأضاف « نسيم » فقال للسكرتير الشرقى ان الوفد يطالب اعادة دستور ١٩٢٣ فورا ومفاوضات لعقد المعاهدة ، والا سيضطر الى معارضته ــ أى معارضة « نســيم » كذلك انه لن يستطيع القتال ضد الوفد والملك ودسائس الايطاليين فى آن واحد • واقترح « نسيم » أن يستقيل لكن السكرتير الشرقى حثه على البقاء ، فأصر « نسيم » على ذلك وقال : انه لن يقدم على الاســتقالة حتى يقــابل الســكرتير الشرقى المندوب السامى ، ولكنه لن ينتظر طويلا (١٥٦) •

والواقع ان خطاب « النحاس » بالاسكندرية قد أشار الى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر لمواجهة الخطر الدولى ، وتكلم عن أهمية الشــعب المصرى ومصر ومكانتهما لدى الأمم الشرقية ، وأكد ان الشعب المصرى يريد

---

(١٥٤) Ibid.

(١٥٥) F.O. 407/218 No. 18 Lampson to Hoar Oct. 7 , 1935. Tel No. 451 Conf.

(١٥٦) F.O. 407/218 No. 16, 17 and 19.

التضافر والتعاون مع بريطانيا على أساس صداقة نقية لا غبار عليها ولا مأرب الا أن تعود الحقوق الى أهلها (١٥٧) ٠

وأدرك الانجليز أهمية ارضاء الشعور القومي في البلاد ٠ فقد أكد « نسيم » في مقابلة طويلة مع « لامبسون » انه لا يستطيع المضي في الحكم في مواجهة قتال الوفد وعمل خفي وأكيد من الملك مع ايطاليا ٠ فعرض المندوب السامي أن تلقى حكومته بيانا في مجلس العموم يؤكد وعد بريطانيا احترام استقلال مصر ٠

غير ان « نسيم » رد بأن هذا البيان قد لا يرضي الوفد ، ولكنه قد يرضي القسم المعتدل في البلاد ويجعل معارضة الوفد غير حكيمة (١٥٨) ٠

وأما الرجعية فقد ذهبت الى عرض التعاون ، فقد ناشد « لطفي السيد » — في مقابلة له مع « سمارت » السكرتير الشرقي — بريطانيا أن تتعاون مع الذين انفصلوا عن الوفد في سنة ١٩١٩ لرغبتهم في ذلك التعاون ٠ وقال « لطفي السيد » كذلك بأن « محمد محمود » مؤيد من العناصر المعتدلة ويمكن أن يؤيد أكثر اذا ما أعطاه الانجليز الغاء الامتيازات كهدية مناسبة تمكنه من سحب جماهير الوفد في صفه (١٥٩) وخطب « محمد محمود » أمام زعماء الأحزاب — الرجعية — وقيل ان علي ماهر الذي جمع شمل هؤلاء ، وأن وفاقا قد تم بين الملك ومحمود ، وهاجم الأخير في خطبته « توفيق نسيم » وقال بأن معاهدة وفق معاهدة ١٩٣٠ تكون مناسبة مع النزول عن الامتيازات ، وطالب كذلك باتحاد المصريين فالأمة في خطر (١٦٠) ٠

وأهملت الرجعية مسألة الدستور كلية ونادت بما أسمته « الوحدة القومية » التي تعبر عن فكرة الوزارة القومية لا غير ٠

وفجأة أدلى « هور » وزير الخارجية البريطانية بتصريح قال فيه :

عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأن الدستور « نصحت بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ » (١٦١) ٠

وقد أرادت الدوائر الاستعمارية في لندن عن طريق هذا التصريح تأكيد التقارب مع قوى المعتدلين وجذبهم بعيدا عن التقارب مع القصر ٠

---

(١٥٧) مصطفى النحاس جبر : الطلبة المصريون — المرجع السابق ٠

(١٥٨) F.O. 407/218 No. 20.

(١٥٩) F.O. 407/218 No. 24.

(١٦٠) F.O. 407/218 No. 25.

(١٦١) الرافعي : المصدر السابق ص ٢٠٠ ٠

فكتب المندوب السامي الى الخارجية يقول : ان أبرز الملامح هي تقارب « محمود » مع السراى (١٦٢) ٠

وعلى أية حال فان تصريح « هور » كان جهلا بالواقع الذى تعيش فيه البلاد فحسب ما عبر « مارلو » فلا يدرى أحد بالتأكيد ما اذا كان قد دفع « هور » الى هذه الاشارة ، الجهل الذى تنقصه الكياسة أم أدى اليه تدبير ميكيافيلى (١٦٣) ٠

وان كنا نعتقد أن « هور » أراد بهذا التصريح الضغط على الوفد بمغازلته القوى الرجعية فى البلاد ٠ ولم يجد الوفد أن الوقت يصلح للهزل أو المساومة فالبلاد فى خطر حقيقى ، فأعلن الوفد سحب تأييده لحكومة « نسيم » وقد علم رسميا بأن الانجليز ضد عودة دستور ١٩٢٣ وكذلك لما بدا من التفاف الكل من زعماء الرجعية ـ حول محمود (١٦٤) ٠

وبدأ الوفد بالمبادرة فاجتمع فى ١٣ نوفمبر ـ عيد الجهاد الوطنى ـ وبدأ « مكرم » الاحتفال ٠ بخطاب مثير ، ثم تكلم « مصطفى النحاس » فابرز نجاح الوفد فى حمل الحكومة على المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ ٠ ووجه تحذيرا الى الاحتلال مطالبا بالاعتماد على مصر كحليف لمواجهة الخطر المشترك ، وقال بأن مصر لن تسمح بوضع الانجليز أيديهم على الحصون والثكنات والموارد والسياسة دون مشيئة البلاد (١٦٥) ٠

تكتيك جديد للوفد المصرى :

واتخذ الوفد قرارا برفض أى تعاون مع الانجليز فى ظل الاعتداء على دستور البلاد واستقلالها ٠ وطلب الوفد من « نسيم » أن يقدم استقالته تطبيقا لخطة « عدم التعاون » (١٦٦) ٠

واشترط الوفد « للوحدة القومية » التى ينادى بها زعماء الرجعية ، أن تكون مرهونة بارادة الأمة ٠ وأن تتحقق وفق مطالبة الجميع بالدستور وعدم العدوان على استقلال البلاد (١٦٧) ٠

وتفجر غضب البلاد ، فقد ضم اجتماع الوفد فى ١٣ نوفمبر عددا ضخما كما لوحظ حضور المرأة بنسبة كبيرة فى هذا الاجتماع ٠ ورددت الجماهير

---

(١٦٢) F.O. 407/218, No, 26.

(١٦٣) Marlowe, J, Anglo Egyptian Relations pp. 295-296.

(١٦٤) F.O. 407/218, No. 26 Op. Cit

(١٦٥) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ٠

(١٦٦) نفس المرجع و F.O. 407/218 No. 29.

(١٦٧) نفس المرجع ٠

الغفيرة في هذا الاحتفال شعارات الثورة والدستور وسـقوط الاحتـلال ٠ واضطرت الحكومة الى مهاجمة هذا الاجتماع الذى عقـد ببيت الأمة « كمـا استخدمت القسوة في الاعتداء على الجماهير فأطلقت النيران واصابت البعض وقامت كذلك باعتقال عدة مئات ، وعمت المظاهرات بعد الاجتماع منطقة بيت الأمة وعابدين وفم الخليج وباب اللوق وقصر النيل وبولاق وباب الشـعرية والأزهر وبعد احتفال الطلاب في الجامعة بعيـد الجهـاد الوطنى ، زحفت جموعهم هادرة فقوبلت بالقمع القاسى ، واتسعت بعد ذلك المظاهرات فشملت القاهرة بأكملها ، كما امتدت الى الأقاليم ، وسقط شهداء في طنطا (١٦٨) ٠

وانتهى « شهر العسل » بين الوفد وحـكومة « نسـيم » اذ أعلن الوفد اهداره لشرعية استمرارها ، فقد أهدرت من جانبها دماء الشهداء ٠ وفى ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ اذاع الوفد احتجاجه على بقاء حكومة «نسيم» ووصف استمرارها في الحكم بعد اعلان تصريح « هور » بأنه اقرار بالعدوان على الدستور ، كما أدان الوفد حكومة « نسيم » بانتهاج الدكتاتورية بعد اهدارها للدماء ومصادرتها للحريات (١٦٩) ٠

وكانت حكومة « نسيم » قد أصدرت مرسوما بقانون يضيق على حـرية النشر ويجيز ايقاف وتعطيل الصحف (١٧٠) ووزعت في ١٤ نوفمبر قوات الجيش في المدينة وحديقة الأزبكية وحدثت مصادمات بين الطلبة والطالبات من جهـة والبوليس من جهة أخرى وأطلق البوليس النـار وسقط أول شهداء انتفاضة ١٩٣٥ وهو الطالب « محمد عبد المجيـد مرسى » وشـملت المظاهرات التى أعقبت ١٤ نوفمبر ، القاهرة والزقازيق واستمرت حتى نهاية نوفمبر حيث سقط شهداء آخرون منهم الطالب « على طه عفيفى » والطالب « محمد عبدالحكم الجراحى » بما أثار الجماهير فاشتركت في المظاهرات الطلابية التى تزايدت ، كما احتجبت الصحافة وأضرب المحامون والمحلات العامة والخاصة (١٧١) ٠

وكان موقف الوفد بعد تصريح « هور » ، هو سحب التأييد الذى قامت عليه وزارة « نسيم » والدعوة للمقاطعة الوزارية مادام دستور ١٩٢٣ لم يعـد وحريات البلاد غير معترف بها ٠ فعبأ بذلك حركة جماهيرية واسـعة ضـد الانجليز ، ونجح شعار الوفد بعدم التعاون في ارباك الوزارة ، فأصدر «نسيم» بيانا من وراء ظهر الانجليز فحملهم مسئولية العداء للدستور (١٧٢) ٠

---

(١٦٨) نفس المرجع ٠

(١٦٩) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ٠

(١٧٠) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ٠ مرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٣٥ — المطبعة الاميرية بالقاهرة ٠ ١٩٣٩ — ص ٤٥٢ ٠

(١٧١) مصطفى النحاس : المرجع السابق ٠

(١٧٢) F.O. 407/218 No. 31.

وأصبح مجرد تشجيع « نسيم » من جانب الانجليز غير قابل للممارسة فقد أصبح الرأى العام مشحونا بالعداء للبريطانيين ، فحتى القضاء المصرى لجأ الى معاملة قضايا المظاهرات برفق ولين · وانضم « محمد محمود » الى جملة الشاكين من معاملة البوليس للمتظاهرين · وأصبح حتى من هم خارج الوفد فى موقف استياء من الانجليز لعداء الدستور · وأصاب العمل المشترك بين الانجليز والحكومة المصرية ــ فى مواجهة الخطر الدولى ــ الشك ، بل صارت مسألة حفظ النظام العام تتزايد صعوبتها (١٧٣) وأكثر من ذلك فقد أدى موقف الوفد الى محاولة منافسة « محمد محمود » للنحاس جماهيريا ، واضطر «نسيم» ألا يظاهر الجهات التنفيذية حتى ذكرت دار المندوب ان الاضطرابات لو زادت فسيشق على قوات الأمن قمعها (١٧٤) ·

ومن الناحية الجماهيرية استطاع الوفد هزيمة شعار « الوحدة القومية » الذى رفعه زعماء الرجعية · فذهب الطلبة الى مناقشة « الزعماء » حول الشعار الآخر الذى رفعه الوفد وهو شعار الاضراب الحكومى ، حتى تجاب مطالب البلاد فى الدستور وموافقة لندن على المعاهدة · فلم يستحسن « اسماعيل صدقى » هذه الفكرة · أما محمود « فقد اشترط موافقة لندن على المعاهدة وليس المهم الدستور · كما رفض فكرة الاضراب الحكومى الا اذا اتفق الكل عليها · ! وهكذا كشف هؤلاء الزعماء وكشفت دعوتهم الى ما يسمى « بالوحدة القومية » وقبل الطلاب فكرة الوفد بالائتلاف على أساس دستور ١٩٢٣ والمعاهدة (١٧٥) ·

وأصدرت الحركة الطلابية بيانا بتأييد الوفد واجتمع المؤتمر العام للطلاب بدار اتحاد العمال وقرر : ان خطة الائتلاف يجب أن تقوم على أساس الاضراب الوزارى حتى عودة الدستور وتحقيق مطالب البلاد · وأدى هذا الموقف الى عزلة الحركة المسماة « بالطلبة القوميين » وأيدت جماهير الطلبة قرارات اللجنة التنفيذية والمؤتمر العام باستمرار النضال فاستمرت المظاهرات فى الاسبوع الثانى من ديسمبر ووقعت معارك جديدة وتميزت المظاهرات الأخيرة باشتراك واسع للجماهير وامتداد الى الأقاليم (١٧٦) ·

وفى أثناء المعارك الجماهيرية للوفد ، عرض سريا على المندوب السامى عن طريق وزير المالية (*) باستعداده لتعديل دستور ١٩٢٣ مع الأحزاب

---

(١٧٣) F.O. 407/218 No. 33.

(١٧٤) F.O. 407/218 No. 35.

(١٧٥) مصطفى النحاس جبر : « الطلبة المصريون » بحث غير منشور ·

(١٧٦) نفس المرجع ·

(*) ابلغ الظن انه كان أحمد نجيب الهلالى ، اذ كان نجيب الهلالى ــ وزير المعارف قد عين بدل احمد عبد الوهاب ــ وزير المالية ــ الذى لم يكن متفقا مع نسيم ·
F.O. 407/218, Part CXVIII, No. 10 Lampson to Hoar July. 3, 1935.

مادام يعرض على برلمان منتخب وفق دستور ١٩٢٣ يقر المشروع ثم يحل . وكتب المندوب السامي يقول : ان عودة الوفد مؤكدة تحت أى قانون انتخابى ولكن الوفد يعرض تمثيلا للاقليات الحزبية . والبديل الوحيد لعدم قبول عرض الوفد هو التسليم لفؤاد ولكنه غير مضمون لالتزامه بدستور ١٩٢٣ وختم المندوب السامى محذرا بتدهور الموقف ، وأن نسيم على حافة الاستقالة (١٧٧).

ورأى « هور » أن يشجع « لامبسون » اقتراح الوفد اذا ما كان ضروريا لتهدئة الهياج الشعبى . بشرط أن يوضع اقتراحه عن طريق نسيم حتى لا يبدو الانجليز وكأنهم يفاوضون حزبا من وراء ظهر الحكومة. والابتعاد من جانب المندوب السامى عن المناقشات وأن يعول الانجليز على قصر عمل البرلمان على ابداء الرأى بالنسبة لمشروع الدستور الجديد وحله فورا بعد الفراغ من هذا الواجب . والحذر من استمرار هذا البرلمان ومن مناورات « فؤاد » لالقاء عبء حل البرلمان علينا (١٧٨) . ـ أى على الانجليز ـ وعلى هذا الأساس واضطرارا من جانب الاحتلال ، كسب الوفد والنضال الوطنى موقعا جديدا بتصريح اضطر اليه « هور » فى البرلمان لتسكين الانتفاضة المصرية فقال هور : ان سبب الأحداث الأخيرة تصريحنا ان تجربتى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ كشفتا عن عدم مناسبة دستورى هذين العامين لمصر ، مع اننا سبق أن أوضحنا انه وفقا لاعلان ١٩٢٢ فان قيام برلمان له حق الرقابة على سياسة وادارة حكومة مسئولة دستوريا أمر خاص بالسلطان ـ ذلك الوقت ـ والشعب المصرى وحدهما .

ولقد أسيء فهم خطابى الأخير ، ولعل للبعد المكانى أثره فقد ظنوا معارضتنا المحددة الثابتة لتطلعات المصريين . وأضاف « هور » فقال :

دعنى أقول كلمة اجابة عن سؤال العضو المحترم (*) بشأن الوضع فيما يتصل بالمعاهدة . ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين الأمل الى اقامة علاقات مصرية انجليزية على أساس ثابت يرضى البلدين . على أن الموقف الدولى الحالى لا يسمح بالعمل فى هذا الاتجاه الآن . ولا يعنى هذا اننا لا نعتبر الحل ممكنا أو أن بلوغه ينبغى اعتباره أمرا فى رحم المستقبل الغامض (١٧٩) .

وأعطى التصريح الجديد للوفد زخما جديدا . وحاولت دار المندوب المناورة بعض الوقت وترك الملك يعين على ماهر حتى يحملوا الملك مسئولية التراجع عن دستور ١٩٢٣ الا أن الحوادث كانت أسرع فقد نجح تكوين « الجبهة الوطنية » على أساس ما نادى به الوفد .

---

(١٧٧) F.O. 407/218 No. 39.

(١٧٨) F.O. 407/218 No. 34.

(*) كانت الطريقة التى تلجأ اليها الدبلوماسية الانجليزية فى تصريحاتها الهادئة هى الايعاز الى أحد أعضاء البرلمان بسؤال حتى تتولى الحكومة عرض ما تريده ردها .

(١٧٩) F.O. 407/218, No. 36 Hoar to Lampson Dec. 1935.

وبالتالى رأى « لمبسون » ان اخراج « نسيم » ضحية لمسألة الدستور — وهو الذى قدم خدمات جليلة للبريطانيين «خاصة فيما يتعلق باجراءات الحرب» .

أمر غير عادل . فحتى على ماهر لو جاء مع نقدم تكوين «الجبهة الوطنية» فلن يجد أمامه الا اعادة دستور ١٩٢٣ . وعلى ذلك عول الانجليز على بقاء « نسيم » وذهب نسيم فقابل الملك وقرأ عليه خطابه الذى يقترح فيه اعادة دستور ١٩٢٣ (١٨٠) .

وفى نفس اليوم — ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ — تلقى الملك خطاب زعماء «الجبهة» باعادة دستور ١٩٢٣ وطلب النحاس مقابلة المندوب السامى ليقدم طلب الجبهة بشأن المعاهدة . حيث زار النحاس المندوب السامى وترك مذكرة طويلة وتشير هذه المذكرة الى المعاهدة وغيبة توقيعها الذى يعرقل تقدم مصر . كما تشير الى الصراع الدولى الذى يحتم ضرورة المعاهدة خاصة ان مصر اقترنت بالدول التى وقعت العقوبات على ايطاليا كما جعلت انجلترا من مصر مركز استعداداتها العسكرية ، واستعدت حكومة مصر للدفاع عن نفسها .

ثم قالت المذكرة ان اتخاذ هذه الاجراءات أقنع الشعب المصرى بأن التعاون المخلص مع بريطانيا فرصة ممتازة لعقد المعاهدة على أساس ١٩٣٠ ولن تحتاج الى مفاوضات طويلة .

وأضافت المذكرة : انه حتى لو أخذ عقد المعاهدة بعض وقت انجلترا فلا يبرره امتناع الأخيرة فالأمر حيوى بالنسبة لمصر التى تعطى جهودها لمساعدة انجلترا فلها الحق فى طلب المعاهدة التى قبلت نهائيا فى انجلترا . وعدم عقدها لا يؤكد أو يضمن تعاون مصر المخلص (١٨١) .

وانتهت المذكرة الى مطالبة المندوب السامى بأن ينقل الى حكومته مطلب الأحزاب بأن تعلن الحكومة البريطانية عن استعدادها لعقد المعاهدة مع حكومة مصر الدستورية أى حكومة تأتى على أساس انتخابات وفق دستور ١٩٢٣ ومعاهدة على أساس ١٩٣٠ . ووقع المذكرة زعماء الأحزاب « وعفيفى » — عدا الحزب الوطنى — على أن الخارجية البريطانية وان اضطرت تحت ضغط حركة الجماهير الى التصريح بترك المسألة الدستورية للمصريين والوعد مستقبلا بمعاهدة ، كانت ماتزال لم تطرح سياستها للتغيير كلية . وكان كل ما طرح بعد التطورات الداخلية والخطر الدولى هو دراسة اضفاء طابع رسمى على اجراءات الطوارىء فى مصر ، وتحديث الجيش المصرى بديلا للمعاهدة ولم تمكنها

---

(١٨٠) F.O. 407/218 No. 42, 43, 44, 45 and 46.

(١٨١) F.O. 407/218 No. 47 Lampson to F.O Dec. 13, 1935.

(١٨٢) Ibid.

حالة الهياج في مصر وتزعزع مركز « نسيم » من المضى فى هذا الاتجاه الذى كانت ترغب أن يتم سرا مع « نسيم » (١٨٣) ٠

ورأت الخارجية انه قد يمكن العمل وفق هذه الخطوط مع ذهاب الهياج وبقاء نسيم واعادة دستور ١٩٢٣ ٠ كارضاء مؤقت ومباشر لمشاعر المصريين - وأن استعجال العمل المشترك مع الحكومة المصرية يقتضى اجراءات للطوارىء تبعا للحالة الدولية وأن يكون التعاون المصرى بمحض الرغبة الخالصة ٠

وكان فى نية الخارجية أن تعلن مع بيان « هور » فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ـ بشأن الدستور والمعاهدة ـ انها ستسعى لتعديل الامتيازات ولكنه رؤى الغاء هذه الاشارة لما قد يحدث من استغلالها بواسطة الدعاية الايطالية(١٨٤)٠

وقالت الخارجية انه يمكن العمل فقط من خلال الخطوط المشار اليها ، وقد يمكن اضافة تعديل الامتيازات ، والغاء السلطة التشريعية للمحاكم المختلطة اليها ، وان كان امكان العمل وفق هذه الخطوط سيزداد صعوبة مع وجود حكومة وفدية فى الحكم ، ومع وجود الاضطراب ٠ وأنهت الخارجية رأيها بأن أكثر من ذلك لا نستطيع أن نعد بشيء (١٨٥) غير أن الوضع فى مصر ـ كما صورته دار المندوب السامى ـ لم يكن مناسبا لهذه السياسة العقيمة لوزارة الخارجية ٠ فقد كان الوضع يشبه الموقف بعد هدنة الحرب العالمية الأولى ، فاقترح المندوب السامى العمل وفق خطين ، أولهما : اعتراف فورى ملطف وان أمكن مشجع لطلب الجبهة عقد المعاهدة ٠ وأن يطلب الانجليز وقتا لدراسة المسألة دون قول ينطوى على تأجيل غير محدد ٠

وثانيا : أن يقوم المندوب السامى بعد ذلك بسبر غور أعضاء الجبهة بشأن معاهدة ١٩٣٠ وتعديلها فيما يتعلق بالناحية العسكرية على ضوء التهديد المشترك لايطاليا فى المغرب ٠ وعلى ضوء هذا الاختيار والموقف السائد اقترح المندوب السامى أن تقدم الحكومة البريطانية بعد ذلك أية اقتراحات وعلى سبيل المثال ارسال وفد مفاوضة الى انجلترا (١٨٦) ٠

واضاف المندوب السامى ، انه قد يثور الهياج مرة أخرى ، اذا لم نقبل شروط ١٩٣٠ كاملة ٠ وهذا ما ليس بوسعنا قبوله ٠ وعلينا فى هذه الحالة أن نبين الاستعداد لتقليب الممكنات المختلفة المعقولة ٠ فان لم يجد كل هذا

---

(١٨٣) F.O. 407/218 No. 48 Campbell to Lampson Dec. 14, 1935, F.O. Personal and Conf.

(١٨٤) Ibid.

(١٨٥) Ibid.

(١٨٦) F.O. 407/218 No. 50.

فان على الحكومة المصرية مواجهة الهياج بالحزم أو نضطر الى استخدام القوة • وفى هذه الحالة قد يرى المصريون أن من العقل أن يكفوا عن الهياج (١٨٧) •

وفى الوقت نفسه فان دوائر الاحتلال فى مصر حذرت من رفض المفاوضة أو تأجيلها فان فعلت الحكومة البريطانية هذا فان دار المندوب على ثقة من أن اضطرابات أخرى ستثور وعلى نطاق واسع •

وأضافت دار المندوب السامى أن ثمة علامات مبهمة عن تفكك فى الجبهة المتحدة من ناحية « محمد محمود » ولكن ليس هناك فى مصر حكومة وفدية أو غير وفدية تستطيع أن تعيش دون برنامج ينظم العلاقات بين مصر وبريطانيا • وعلى ذلك ـ كما قال المندوب السامى ـ يجب مواجهة المعاهدة مباشرة ودون أى أدنى تأخير (١٨٨) • ولم يفهم « هور » من هذه الرسالة الا مسائل تحريض « النحاس » للطلبة بالاستعداد اذا لم تجب المطالبة الوطنية • وقال المندوب السامى أن حكومتنا لن نستطيع التفاوض فى ظل مثل هذا التهديد • وسيتعين عليها الاستعداد لأخذ الموقف فى يدها أى استخدام القوة • وطلب من المندوب السامى اعلان « الجبهة المتحدة » علنا انها ترفض التهديد الذى قد يؤجـــل الاجابة على مطالب الجبهة (١٨٩) •

غير أن « هور » الذى لم يفهم الموقف فى مصر جيدا • كتب يتساءل :

ألا يمكن الآن أن نقول لنسيم ان انجلترا تتطلع الى تنظيم العلاقات فور تهيئة المصريين للجو المناسب بغيبه الاضطرابات ؟ وطلب « هور » من المندوب السامى أن يبرق برأيه ومع من يمكن أن تتعامل انجلترا (١٩٠) •

وفى الواقع فان الاحتلال كان يسعى لكسب الوقت • آملا فى ابعـــاد حكومة وفدية عن تولى الحكم • واختلفت الخارجية عن دار المندوب السامى فى أسلوب تناول المسألة فرأت دار المندوب السامى أن تؤكد مرة أخرى ضرورة العمل على خطيها المقترحين وهما رد ملطف وان أمكن مشجع على طلب الجبهة وسير غور الزعماء فى تعديل معاهدة ١٩٣٠ والا اضطر الاحتلال لأخذ الموقف فى يده حربيا مع ما قد يستتبعه فى أن تعمل بريطانيا دون أية معونة داخلية • غير ان دار المندوب السامى رأت ألا تتخذ الاجراء الأخير دون استنفاد جميع البدائل •

---

(١٨٧) Ibid.

(١٨٨) Ibid.

(١٨٩) F.O. 407/218 No. 52 Hoar to Lampson Dec. 21, 1935. F.O. Tel. No. 530 Secret.

(١٩٠) Ibid.

ومن ثم فقد رأت دار المندوب في أن العمل وفق اقتراحيها سيضمن الهدوء النسبي الى ما بعد اجتماع البرلمان ربما في ابريل القادم لعل بريطانيا تكون قد تخطت اللحظة الحرجة مع ايطاليا (١٩١) ٠

كما نبهت دار المندوب مستر « هور » ان من المستحيل انذار « الجبهة المتحدة » أن تعلن وعلى الملأ تنازلها عن التهديد بالاضطرابات ٠ فحتى لو قبلت الجبهة هذا فلن يقبل الطلبة ٠ وطالب المندوب السامي بالاتفاق مع الجبهة فورا فان أى استخدام للقوة سيعرضنا لأخطار جسيمة ولابد أن نمضي فيه الى النهاية فان أى تقهقر منه سيعرض وضعنا كله للخطر ٠

وأكد المندوب السامي بأن لا شيء أمامنا سوى الاتفاق مع الجبهة (١٩٢) ٠

عودة الدستور ومسألة المعاهدة :

استقال « هور » وزير الخارجية بعد أزمة مع « لافال » (١٩٣) وتولى ايدن وزارة الخارجية وأجرى المندوب السامي محادثات بناء على توجيه وزير الخارجية الجديد مع الزعماء ولسبر غورهم ٠ وكتب لمبسون الى الخارجية مقترحا استعداد بريطانيا للدخول في محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية بمعاونة المستشارين وسرا ٠ وفي ضوء تحالف ممكن بشأن تطبيق شروط معاهدة ١٩٣٠ العسكرية على متغيرات الحالة الدولية (١٩٤) ٠

ورد على ذلك « ايدن » فاقترح أن تكون اجابة المندوب السامي على الجبهة شفاها باستعداد الحكومة البريطانية للدخول في محادثات مع الحكومة المصرية بغرض تسوية مسألة المعاهدة ٠ وانه نظرا للاهمية البالغة للشروط العسكرية ٠ فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقترح اجراء محادثات تمهيدية بمعونة مستشاريها العسكريين وبصورة سرية لتطبيق شروط مشروع معاهدة ١٩٣٠ على موقف اليوم المتغير » (١٩٥) ٠

ورفض النحاس فكرة المحادثات المباشرة مع الحكومة ٠ كما رفض

---

(١٩١) F.O. 407/218 No. 55 Lampson to F.O Dec. 24, 1935 Tel No. 687 Secret.

(١٩٢) Ibid.

(١٩٣) Marlowe, J.. Op. Cit 295-296.

(١٩٤) F.O. 407/219 Part CX No. 1, 2, and 3.

(١٩٥) F.O. 407/219 No. 12 Eden to Lampson Jan. 16, 1936. F.O Tel No. 25.

التفـــاوض الا أن يكون على رأس حكومة وفدية عن طريق الانتخاب ٠ فأبلغه المندوب السامي بأن عليه ابلاغ الجبهة (١٩٦) ٠

من الناحية الأخرى كان دستور ١٩٢٣ قد عاد بعد ابلاغ الجبهة مطالبها الى الملك في ١٢ ديســـمبر فأصدر الملك أمرا باعادته كما أعقبه عودة العمل بقـــانون الانتخاب المباشر ٠ (١٩٧)

وانتهز الاحرار الدستوريون والاتحاديون والشعبيون وبعض المستقلين فرصـــة دعوة انجلترا المفاوضة ٠ فســـعوا الى تنحـــية وزارة نســيم بحجة أنهم لا يضمنون حيادها (١٩٨) ٠

واستدعى الملك بالفعل « نسيم » وطلب منه الاستقالة ثم استدعى الملك الجبهـــة بعد أن اســتقبل النحـــاس أولا . وطلب منهم تكوين حـــكومة ائتلافية (١٩٩) ٠

وكانت فكرة الملك في هذا كما كانت دائما كلما اضطر الى اعادة الحياة الدســـتورية هي التمهيد لفض الائتلاف وعودة الملك الى الحـــكم المطلق ولم يرض الوفد بهذا استمساكا بالميثاق الذى عقـــده مع الدستوريين ١٩٣١ (٢٠٠) - أي ترك الأمر للناخبين - ودخل « علي ماهر » نيابة عن الملك في محـــاولة الضغط على الوفد للقبول ٠ واقنع الوفد بانه لا بد من موافقة الاحزاب جميعا على المعـــاهدة ٠ وفي نفس الوقت أكد علي ماهر للمندوب الســـامي نية الملك المخلصة في عقد المعـــاهدة حتى لا يظن المندوب الســـامي أن الملك يدور من حول تحطيم المعاهدة وعودة الحكم المطلق ٠

غير أن الوفد رأى أن تتـــولى حـــكومة محايدة اجراء الانتخابات وبعدها تجرى المفاوضات مع الجبهة المتحدة تحت ظل حـــكومة وفدية خالصة ٠ اما محمود وصدقي فقد رأيا :

(أ) حكومة ائتلافية ومفاوضات فورية ٠

(ب) الجبهة تفاوض وتشكل حكومة غير حزبية قوية وتأتي الانتخـــابات

(ج) رئيس حكومة غير حزبي تنضم اليه الجبهة عدا الوفد ٠ وتقوم هذه الحكومة بالتفاوض ٠

ورفض المندوب السامي أن يعقب الا بعد استشارته لحكومته (٢٠١) غير

---

(١٩٦) F.O. 407/219 No. 14.

(١٩٧) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ل ١٩٣٥ : المصدر السابق ص ٥٨٦ - ٦١٢

(١٩٨) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ٢١٢ ٠

(١٩٩) F.O. 407/219. No. 15, 16.

(٢٠٠) الرافعي : المصدر السابق ص ٢١٣ ٠

(٢٠١) F.O. 417/219 No. 17.

أن « على ماهر » أصر على الاجابة ، فقال المندوب السامى اننا نرغب فى عقد المعـــاهدة ، وكلما زاد اتحاد المصريين زادت فرص النجاح . ومن تم فنحن نرحب بأى ترتيب تقبله كل الاحزاب فى مصر (٢٠٢) .

وفى نهاية الأمر وافق النحاس على :

١ ـ تعيين مجلس وزراء محايد كله .

٢ ـ محادثات مباشرة ولتكس فى ١٦ فبراير ١٩٣٦ .

٣ ـ المفاوضون يعينهم مرســوم ملكى وهم : اسماعيل صــدقى ومحمد محمود وحلمى عيسى وحافظ عفيفى وعلى الشمسى بجانب خمســة أو ســة وفديين ويكون وفد المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس .

٤ ـ تجرى الانتخابات فى ٢ مايو واذ ذاك تكون المحادثات قد بلغت نقطة تسمح بوقفها . فتبدأ المفاوضات الرسمية بعد الانتخابات .

٥ ـ على ماهر يكون رئيسا للحكومة المحايدة (٢٠٣) .

وتشكلت بالفعل حكومة على ماهر فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ . فى شكل وزارة محايدة لا تمت الى الأحزاب بصلة . وكان مهمتها اجراء انتخابات حرة دون تدخل الحكومة (٢٠٤) وتشكل وفد المفاوضات فى ١٣ فبراير ١٩٣٦ وبدأت المحادثات فى مارس بين الوفد المصرى للمفاوضات والوفد البريطانى برئاسة لامبسون (٢٠٥) ثم جرت بعدها المفاوضات الرســـمية لعقد معاهدة ١٩٣٦ تحت الضغط البريطانى الماثل فى وجود قوات الاحتلال (٢٠٦) .

وتحت ضغط المندوب الســـامى فى أن تجرى مع ممثلى الشـــعب المصرى كله وهو ما أرادت منه بريطانيا أن تفاوض مع زعماء الأحزاب مجتمعين حتى لا ينازع أحد فيهم من بعد . كما أرادت بريطانيا من اشراك المعتدلين التغلب على تطرف الوفد . (٢٠٧)

وفى الواقع أن ظروف الصراع الداخلى مما تقدم ذكره فى هذا البحث وتعبئة الاستعمار الانجليزى لقوى الرجعية والملك . مضـــافا اليه الخطر الدولى المتمثل فى الفاشية العالمية قد وضعا رجال الوفد والحركة الوطنية بين

---

(٢٠٢) F.O. 407/219 No. 12.

(٢٠٣) F.O. 407/219, No. 25 Lampson to Eden Jan. 30/1936.

(٢٠٤) الرافعى : المصدر السابق ٢١٤ .

(٢٠٥) Marlowe, J., Op. Cit., pp. 296-297.

(٢٠٦) الرافعى . المصدر السابق ص ٢١٦ .

(٢٠٧) عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية فى مصر ص ٧٩٢ .

شقى الرحى فقبلوا معاهدة هى فى الواقع أقل مما حصلوا عليه عام ١٩٣٠ ـ وكان هذا يعبر عن تنازلين فى نفس الوقت ، تنازل الاحتلال تحت ضغط الظروف العالمية والحركة الوطنية بالموافقة على عقد معاهدة ١٩٣٦ وتنازل الوفد والحركة الوطنية تحت ضغط الظروف العالمية وخطر الفاشية الماحق المهدد للشعب والبرجوازية الوطنية معا ، وتحت ضغط القوى الرجعية والفاشية معا فى الداخل وخطر الاستعمار الانجليزى بلا جدال . ووقفت مصر عند هذه المرحلة فى منتصف الطريق بين الاستقلال وبين التبعية وكان عليها دور آخر من النضال فى ظروف داخلية مختلفة تماما .

خاتمة

لم نقصد حين أردنا أن نتعرض لهذه الدراسة أن تكون دراسة « سياسه الاحتلال » دراسة دعائية ، وانما أردنا دراسة علمية لظاهرة اقتصادية نمت في رحم القرن التاسع عشر وخرجت الى الوجود كأعتى ما تكون في أوائل القرن العشرين تلك الظاهرة هي ظاهرة الامبريالية ، والتى اتخذت طريقها الى الوجود فى مصر حتى قبل ١٨٨٢ . والاحتلال العسكرى لم يكن الا غطاء القوة للظاهرة والمصـــالح الاستراتيجية كالمواصـلات أو غيرها لم تكن نهاية الظاهرة كما لم تكن بدايتها . كان الوطنيون المصريون يناضلون لضرب غطاء القوة العسكرى والادارى للظاهرة الامبريالية ، ولكنه لم يكن الأمر كذلك فحسب كما قـــد يحسب البعض بل كان الهدف ضرب الظاهرة نفسها فكانت محـاولات التحرر الاقتصادى وكانت محاولات استقلال العملة المصرية وعدم اخضاعها للعملـــة الرأسمالية المالية وهى الاسترلينى وكانت محاولات اقتصار البناء والتشييـــد والمشاريع على الشركات الوطنية وكانت محاولات مقاطعة البضائع وغيرها .

والوجه الآخر لظاهرة الامبريالية كان تعدد مصالحها داخل البلد المستعمر وارتباط هذه المصالح مع بعض الفئات العليا من المجتمع كالاقطاعيين والملاك الكبار والرأسمالية العليا ، وبالتالى فدراسة سياسة الاحتلال تفقد معناها اذا لم نتعرض له فى ارتباط مع هذه الفئات الاجتماعية ذات المصلحة فى الارتباط معه .

لم يكن مقياس تأييد المصريين لهذا القسم أو ذاك من القادة السياسيين هو شعارات الاستقلال فقد كان ثم من الاحزاب من يرفع شعـــارات تتعدى الاستقلال التام ، ولكن مقياس الشعب المصرى والمحك الحقيقى عنده كان جدية من يرفع شعارات الاستقلال والديمقراطية . فأغلب من ذهب للتفاوض كـان يقول عاليا لا تقبل من المصالح البريطانية ما يقيد الاستقلال قالها « عدلى يكن » وكان يقبل بالكثير لا بما يقيد الاستقلال فحسب بل بما يفقد الاستقلال معناه ومضمونه معا وقالها « ثروت » وهو القابل لتصريح فبراير الذى أهدر الكثير بل هو القابل بمشروع « تشمبرلين » الذى يضع قيود العبودية على مصر ، وقالها « محمد محمود » ثم قبل الاحتلال مؤبدا فى مشروع « هندرسن » وقالها « صدقى » وكان يسلم فى كل يوم مغنما للاحتلال بل كان يقمع المصريين كما لم يقمعهم الاحتلال وكل أولئك كانوا يحرصون على الحكم يحققون به مصالح

فئاتهم الاجتماعية ، ويسعون الى البقاء فيه بالتقرب الى الملك أو الاحتلال أساسا . أو السعى لانقلابات يهدرون بها كل صنوف الحرية أما القوى الوطنية الحقيقية فتمثلت في « الوفد المصرى » آنذاك كان يرفض كل المشاريع الاستعمارية شعارا وتطبيقا فأيدته الجماهير وكان يرفض كل مشاريع تقييد الحريات شعارا وعملا فساندته الجماهير وكان لا يسعى الى الحكم تحت أى شعار بل تحت شعار الديمقراطية وحكم الجماهير وسط أتون السلطة الارهابية للقصر والاحتلال . وكان سعيه للحكم حتى يطرح قضية الوطن مؤيدا من الجماهير فاذا فشل عاد اليها يؤمنها ويعمق حرياتها لهذا كانت فترة حكم القوى الوطنية نضالا دائبا .

واذا كان الوطنيون فى تلك الفترة قد اتخذوا من أسلوب التفاوض وسيلة فلم يكن هو الأسلوب الوحيد ، بل كان هناك تعبئة الجماهير باستمرار وزيادة وعيها السياسى كان ثمة ادراك عميق ، بأن المعركة طويلة وسيكون اليوم الذى تتفجر فيه طاقات الشعب فتطيح بالمستعمرين .

هناك فارق ضخم بين من كانوا يقولون ان ليس فى طاقتنا مواجهة بريطانيا العظمى المنتصرة ، أمثال عبد العزيز فهمى ورشدى وعلوبة وغيرهم . وبين من كان يقول بان فى مقدرة الشعب المصرى أن يطيح بالمستعمرين ، وكان يؤمن بما يقول ويناضل من اجله ان لم يكن اليوم ففى الغد انما المهم لديه ان لا تموت طاقات الشعب أو تستكين كان « سعد زغلول » يقول و « للقوة ان تفعل ما تشاء » وقالها « مصطفى النحاس » من بعده فظلوا محافظين على طاقات الشعب وثوريته فلم تكن الأرض صلبة يوما تحت أقدام المستعمر بل كانت تميد باستمرار .

كان نضال الحركة الوطنية الديمقراطية فى تلك الفترة لا يعتمد على احلام مثالية بل على نضال الجماهير وعلى مثل النضال العليا . لهـــذا استطـــاع « زغلول » و « النحاس » أن يبقوا على جذوة النضال متقدة .

والحركة الوطنية وان قبلت فى البداية والنهاية بأسلوب المفاوضات فانما يلاحظ انه فى البداية كان ذلك تحت ضغط الظروف وسد المسالك أمامها . كذلك كان الأمر فى ١٩٣٦ حينما اضطرتها ظروف الخطر الدولى ـ الفاشستى ـ وظروف الخطر الاستعمارى القائم وكذا ظروف خطر الرجعية فى الداخل فاضطرت الى توقيع معاهدة ١٩٣٦ . التى ما تلبث القوى الوطنية بعد الحرب العالمية ان تطالب بالغائها وتلغيها بالفعل ثم تهجر أسلوب المفاوضات لتدخل البلاد فى طور جديد .

مصادر البحث

أولا ـ الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

١ ـ وثائق انجليزية :

Further Correspondence respecting Egypt and Sudan. Foreign Office. Nos.

407/210
407/212
407/213
407/214
407/215
407/216
407/217
407/218
407/219

Concerning Egypt during the years from 1930-1936

ثانيا ـ وثائق انجليزية مترجمة ومنشورة :

وثائق انجليزية مترجمة ومنشورة ·

★ مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمؤسسة الأهرام ·
٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ـ القاهرة ١٩٧٠ ·

★ الكتاب الأبيض الانجليزى ـ نشر جريدة الأهرام ٨ مارس ١٩٢٢ ·

ثالثا ـ وثائق بالعربية غير منشورة :

★ محفوظات مجلس الوزراء ـ دار الوثائق القومية ·

★ وثائق ثورة ١٩١٩ : دار الوثائق القومبه ·

★ وثائق عابدين : دار الوثائق القومية ·

- ★ الديوان العالى السلطانى : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·
- ★ تقارير الأمن السياسى : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·
- ★ تقارير خطية سياسية : مركر وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·
- ★ بيانات الأحزاب السياسية : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
- ★ وثائق عن الدستور والانتخابات : مركر وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·
- ★ حكم محكمة الجنايات فى احداث المنصورة ١٩٣٠ : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·
- ★ الاستقالة الخطية لمحمد توفيق نسيم : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·
- ★ المسألة المصرية فى مجلس العموم البريطانى : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ·

رابعا ـ وثائق بالعربية منشورة :

- ★ القضية المصرية من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ : المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٥ ·
- ★ المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية : القاهرة ـ المطبعة الاميرية ١٩٣٦ ·
- ★ الوفد المصرى الحالة البرلمانية والسياسية فى مصر : مطبعة التقدم القاهرة ـ بدون تاريخ ·
- ★ تقرير اللجنة الخصوصية لمصر ·
- ★ فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية · الجزء الأول ـ القاهرة ١٩٦٩ ·
- ★ محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد : بدون تاريخ ·
- ★ محمد أنيس : صفحات مجهولة من التاريخ المصرى · روز اليوسف ـ العدد الثانى ـ ابريل ١٩٧٣ ·
- ★ محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ · القاهرة ١٩٦١ ·
- ★ محمد زكى عمر : ربع قرن فى مفاوضات · مطبوعات دار الشروق · بدون تاريخ ·
- ★ مرقص حنا : كشف القناع عن دسائس العدليين · القاهرة بدون تاريخ ·

★ مكرم عبيد : بحث مقارن تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية ـ دار النشر الحديث ١٩٣٦ ·

★ وثائق سياسية : محادثات ثروت ـ تشمبرلين ١٩٢٨ ـ المطبعة الأميرية ١٩٢٨ ·

★ يوســـف نحـاس : ذكريات سعده عبد العزيز · ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ · القاهرة ١٩٥٢ ·

★ يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث · القاهرة ١٩٥١

خامسا ـ مذكرات سياسية غير منشورة :

★ مذكرات سعد زغلول : دار الوثائق القومية بالقلعة ·

★ مذكرات عبد الرحمن فهمي : دار الوثائق القومية بالقلعة ·

سادسا ـ مذكرات سياسية منشورة :

★ أوراق محمد فريد : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر · الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ·

★ عبد العزيز فهمي : هذه حياتي · كتاب الهلال ١٩٤٥ القاهرة ١٩٦٣ ·

★ عبد الله محمود : مع الرئيس فى المنفى · القاهرة ١٩٢٣ ·

★ مذكرات عباس حلمى الثانى : جريدة المصرى ابريل ـ يوليو ١٩٥١ ·

★ محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ · كتاب اليوم ٩٥ · مايو ١٩٧٥ ·

★ محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى · كتاب اليوم ١٠٧ مارس ١٩٧٦

★ محمد كامل سليم : أزمة صراع سعد فى أوربا · كتاب اليوم ٩٦ يونيو ١٩٧٥ ·

سابعا ـ مجموعات وملفات :

★ مجموعة قوانين الحكومة المصرية ١٩١٤ : المطبعة الاميرية القاهرة ·

★ مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٠ : المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٣٢ : المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٣٢ ·

★ مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣١ : المطبعة الأميرية القاهرة ·

★ مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية : مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٥ · المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٩ ·

★ مجموعة محاضر دور الانعقاد العادى الأول لمجلس النواب ١٩٣١ ·

★ مجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث لمجلس النواب : المجلد الاول ١٩٢٨

★ ملف قضية محاولة اغتيال مصطفى النحاس ١٩٣٧ : دار القضاء العالى ــ المتحف القضائى ·

ثامنا ــ الدوريــات :

★ الأهرام : اكتوبر ــ ديسمبر ١٩١٤ ·
مارس ١٩٢٢
يوليو ــ أغسطس ١٩٢٨
يونيو ــ يوليو ــ ديسمبر ١٩٣٠

★ البصير : ابريل ــ مايو ١٩١٦

★ البلاغ : يوليو ١٩٣٠ ·

★ الاحرار الدستوريين : يناير ١٩٣١ ·

★ الاخبار : يناير ــ مارس ١٩١٩
مارس ــ ابريل ١٩٢٢
أغسطس ١٩٢٨

★ السياسة : يونيو ــ نوفمبر ١٩٣٠

★ المصرى : سبتمبر ١٩٣٨ ·

★ المقطم : أكتوبر ١٩٣٠

★ الوطن : ابريل ــ مايو ١٩١٦

★ اليوم : يونيو ــ يوليو ١٩٣٠

★ كوكب الشرق : يونيو ١٩٣٠

★ مصر : أكتوبر ــ نوفمبر ١٩٣٠

★ الوقائع المصرية ــ أغسطس ١٩٣٢

★ وادى النيل : مارس ــ ابريل ١٩٢٢

تاسعا ـ المراجع والبحوث العربية :

★ ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية « دار النديم » القاهرة ١٩٥٦ ·

★ أحمد بهاء الدين · أيام لها تاريخ ، القاهرة بدون تاريخ ، الطبعة الثانية ·

★ أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية · الجزء الثانى · الطبعة الأولى ١٩٢٧ ·

الحولية الأولى ١٩٢٤ طبعة أولى ١٩٢٨

الحولية الثانية ١٩٢٥ طبعة أولى ١٩٢٨ ·

الحولية الرابعة ١٩٢٧ طبعة أولى ١٩٢٨

★ أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ـ القاهرة ١٩٦٧ ·

★ آدم ، جولييت : انجلترا فى مصر ، تعريب على فهمى كامل الجزء الثانى الطبعة الأولى القاهرة ١٩٢٥ ·

★ اقبال على شاه : فؤاد الأول ، نقله بتصرف محمد عبد الحميد · القاهرة ١٩٣٩ ·

★ الجود ، ب ، جـ : مصر · ترجمة راشد البراوى · القاهرة بدون تاريخ ·

★ أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث · القاهرة ١٩٥٤ ·

★ بونداريفسكى : سياستان ازاء العالم العربى·دار التقدم موسكو ١٩٧٥·

★ بيرتز ، الينور : الاستعمار البريطانى فى مصر ، ترجمة أحمد رشدى صالح القاهرة ١٩٤٦ ·

★ تاريخ الاقطار العربية المعاصر : الجزء الأول ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٧٥

★ تاريخ الاقطار العربية المعاصر : الجزء الثانى ـ موسكو ١٩٧٦ ·

★ تومسون ، دافيد : تاريخ العالم ١٩١٤ ـ ١٩٥٠ (الألف كتاب (١٦٠ ـ ١٩٥٦) ·

★ راشد البراوى وآخر : التطور الاقتصادى فى مصر · القاهرة ١٩٤٤ ·

★ رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ الثقافة الجديدة الطبعة الثانية ١٩٧٥ ·

★ روز شتين ، ثيودور : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطـــانى وبعده ، تعريب على أحمد ١٩٢٧ القاهرة ٠

★ رونوفن ، بيير : تاريخ القرن العشرين ، تعريب نور الدين حاطوم ، لبنان ١٩٦٥ ٠

★ رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٧

★ رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر فى ضوء الوثائق البريطانيـــة ١٩٢٣ ـ ١٩٣٧ القاهرة ١٩٧٥ ٠

★ سعيد اسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩٢٣ القاهرة ١٩٥٩ ٠

★ سليمان النخيلى : الحركة العمالية وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٦٧ ٠

★ شحاته عيسى ابراهيم : الكتاب الأسود للاستعمار البريطانى فى مصر ـ القاهرة بدون تاريخ

★ شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١ ٠

★ شهدى عطيه : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ القاهــرة ١٩٥٧ ٠

★ صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لابطال الثورة المصرية ، القاهرة بدون تاريخ ٠

★ صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ ٠

★ طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، الهيئة المصرية العامــة للكتاب ١٩٧٧ ٠

★ عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ـ الثقافة الجديدة ١٩٧٥ ٠

★ عبد الرحمن الرافعى :

- تاريخ مصر القومى ١٩١٤ ـ ١٩٥١ ٠ الجزء الأول الطبعــة الأولى مكتبة النهضة القاهرة ١٩٤٦ ٠

- ثورة ١٩١٩ : الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، النهضـــة المصرية ـ القاهرة ١٩٤٦ ٠

• في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، النهضة القاهرة ١٩٤٧ ·

• في أعقاب الثورة ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، النهضة القاهرة ١٩٤٩ ·

★ عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، بيروت ١٩٧٥ ·

★ عبد العزيز الرفاعي : ثورة مصر ١٩١٩ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ·

★ عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨ ·

★ عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية ، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ . الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٦٨ ·

★ كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى ـ الألف كتاب (١١٤) ·

★ كمال عبد الرءوف : الدبابات حول القصر ، كتاب اليوم ، فبراير ١٩٧٤ ·

★ لامبللان ، روجه : في سبيل الاستقلال مصر وانجليزى ، ترجمة ميخائيل بشارة داوود ، القاهرة ١٩٢٣ ·

★ محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ، النهضة ، القاهرة ١٩٥١ ·

★ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، النهضة القاهرة ١٩٥٢ ·

★ محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ ـ روز اليوسف ـ القاهرة ١٩٥٥ ·

★ مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ ـ ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ·

★ الطلبة المصريون في الحركة الوطنية ، بحث غير منشور ·

★ محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها · القاهرة ١٩٧٤ ·

★ ويفل : اللنبى في مصر ، ترجمة على ابراهيم الأقطش وآخر مكتبة مدبولى القاهرة ·

★ يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام ١٩٧٥ ·

عاشرا ـ المراجع الأجنبية :

— Ben-Horin. E., The Middle East ; Crossnoads of History, New York, 1943.

— Chernyak, G., Advocates of Colonialism-Progress, Publishers Moscow. 1968.

— Chirol, V., The Egyptian Problem, London, 1920.

— Eglood, P.G., The Transit of Egypt London, 1928.

— Harris, M, Egypt Under the Egyptians, London 1925.

— Holt, P.M. (edited by), Political and Social change in Modern Egypt, London, 1968.

— Issawi, Charles: Egypt in Revolution.

— Kedourie, E., The Chatham House Version and other.

— Middle Eastern Studies London 1970.

— Lacouture, J. and S., Egypt in Transition, London, 1958.

— Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1954.

— Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer Vol. 11. London 1934.

— Magnus. P., Kitchener Portrait of an Imperialist, London, 1964.

— Marlowe., J., Anglo Egyptian Relations 1800-1953, London 1954.

— Richmond. J.C.B. Egypt 1798-1952 W . London 1977.

— Royal Institute of International Affairs R.I.I.A. Great Britain and Egypt, 1914-1936. London 1936.

— Storrs, R., Orientations, London 1949 Defenitine Edition.

— Weigall, A., A history of Events in Egypt from 1798-1914, London 1915.

فهـــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٧٦٧ / ١٩٨٥

ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٠٥٥١ ـ ١

تستعرض هذه الدراسة فترة هامة من تاريخ مصر المعاصر تتناول مقدمات ثورة ١٩١٩ ومتغيراتها عبر أهم سنوات الاحتلال البريطاني لمصر حتى انتهى الى توقيع معاهدة ١٩٣٦ في إطار علمي لظاهرة اقتصادية بدأت منذ القرن التاسع عشر وتبلورت مع بداية القرن العشرين في ظاهرة الإمبريالية التي كانت لها معاملاتها الخاصة مع فئات بعينها من الشعب رأت في الاحتلال مصلحتها ، أما قوى الشعب الكادحة فقد صارت في نضالها الثوري تضرب غطاء القوة العسكري والإداري للإمبريالية .

وهكذا فإن الدراسة في مجموعها ثمرة إيمان بالوطن وبمبادئه تحت مختلف الظروف .

٣٣٥ قرشــا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب